

١٩٧٢

هادي المحتاج شرح المنهاج

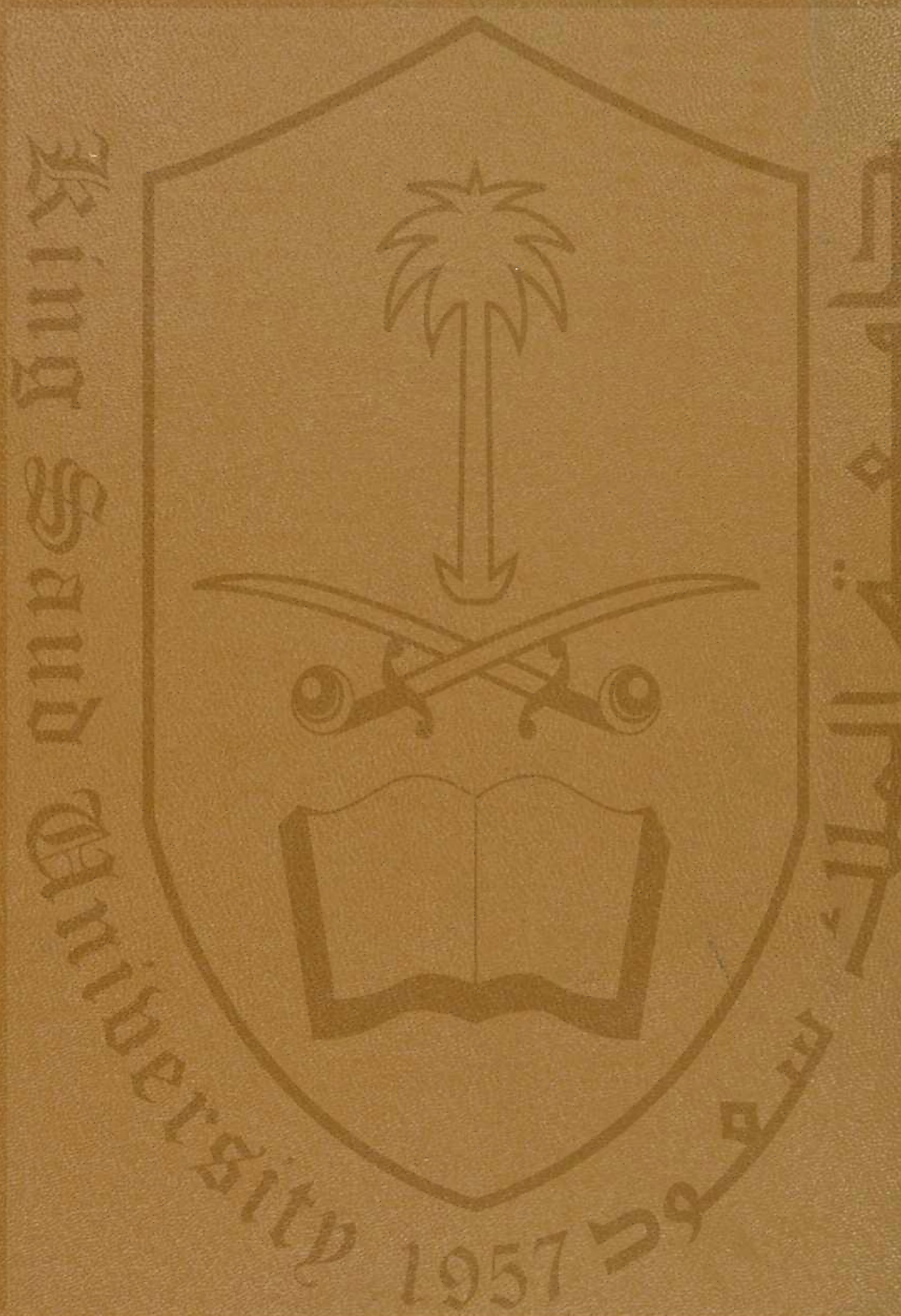
البكري

١٩٥٧

Copyright © King Saud University

٢١٧،٤  
ج. ٥





Copyright © King Saud University



٢١٧  
ح

هادي المحتاج شرح المنهاج ، تأليف أبي الحسن

البكري ، محمد بن محمد - ٩٥٢ هـ . بخط  
سعيد بن يحيى بن سعيد بن عبد الله بافرحان -  
١٢٤٩ هـ .

ج ١ ( ٢٩٩ ق ) ٢٥ س ٢٢ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

الاعلام ٧ : ٢٨٥ ، ٢٨٦ هدية انصارفين ٢ :

٢٣٩ .

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهـب

الاسلامية أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ

النسخ د - شرح منهاج النووي .  
Copyright © King Saud University



٤٢٨١٢  
١٢٩٨/٨١٢

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب هادي بالمحتاج الشرح للمحتاج الرقم ١٩٧٢

اسم المؤلف ابو الحسن محمد بن محمد بن عبد الرحمن البكري

تاريخه ١٢٤٩

عدد الأوراق ٢٩٩

ملاحظات ١٥٨٤١

ملاحظات (فقته شافعي) ج ١



# كتاب معادى المحتاج

شرح المحتاج تأليف الشيخ الإمام

بركت الاسلام والمسلمين بركة

المجتهدين ابو الحسن البكري

الشافعي المصري نفع الله

برو بقلومه امين

امين امين

امام



قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسرقوا ولا تزنوا ولا تأكلوا أموالكم التي بين ايديكم ولا تأكلوا أموالكم التي بين ايديكم ولا تأكلوا أموالكم التي بين ايديكم

قارن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسرقوا ولا تزنوا ولا تأكلوا أموالكم التي بين ايديكم ولا تأكلوا أموالكم التي بين ايديكم ولا تأكلوا أموالكم التي بين ايديكم  
 القيل كان رجلا لو طيأ ياتي البهائم فلا يدع ذكر ولا انثى ففسخ  
 الله قبيلا والديب كان رجلا يوقى والخصب كان رجلا اغراميا  
 يسرق المحتاج والارنب كانت امرأة لا تفعل من الحيض  
 ففسخ الارنب والعنكبوت كانت امرأة عاصية لزوجها اذا دخلت  
 معدي الفراش ولتظهرها والوطواط كان رجلا سارقا يسرق التمر و  
 والقنفذ كان رجلا سي الخلق والخفساء كانت امرأة سحرة زوجه ففسخها  
 الله خففسا والعقرب كان رجلا هوانا لا يسلم احدا من لسانه والد  
 غموص كان رجلا يفرق بين الاحبة والخنزرت كان رجلا ديونا  
 يدعوا الرجال الى زوجه ففسخ الله خنزرا وهو حوت في نهر العراق  
 واما الخنازير فهم الذين سألوا عيسى نزول المائدة وكانوا لذلك  
 الشدة كذا واما القردة فهم الذين لعنوا في السبت من بعث اسراييل  
 كان رجلا عتسا ففسخ الله خنما والزهرة كانت امرأة يقال لها زاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي يشرح منهاج  
الحير لطالبه ووضوح طريقه لسالكه وزينه لياطريه  
احمد حمدا يوافي نعمه ويكافي مراده ويرضيه كما ينبغي  
جلال وجهه وعظم سلطانه الوجيه واشكره على  
اجابة داعيه واشهد ان لا اله الا الله العزيز في تعاليه  
واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله افضل رسله المواقف  
بيدي معانيه صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه و  
بعينه اما بعد فهذا كتاب لفتته معادي المحتاج  
في شرح المنهاج اقتصر فيه على حل معتمد فقه بغير  
وشرطه وما يتعلق به من مهم يحتاج الى ضبطه مع  
ذكر المحتج به من الدليل وما يحسن من التعليل من غير  
عزو في اجماع كتحصيل شرعه المروى عليه او في تهليل  
وقد ارجل فيه على شرحي الاوسط بقوي كما بالاصل  
وعلى الكبير بقوي كما في الاصل دلاله للطالب وهذه  
للاغلب واذا قلت كما باصله مرادي المحرر وفاته  
يذكره النبي على ان عبارة اظهر قال المصنف رحمه الله  
**بسم الله الرحمن الرحيم** افصح تاليفي قدر متنا  
خر التحصيل بسم الله بالبداية بهذه الصيغة للانسيبه  
والاسماء المحذوفه الاخوان لكثرة الاستعمال ثبت او  
بها على السكون وادخلت عليها طرا الوصل لتعذر الاستدلال  
بالساكن والاسم ان اريد به اللفظ فغير المسما تاليفه من  
اصوات متقطعه غير قاره ولا يمتثل باختلاف اللغات  
والا

والاعصار وتعدد تارة ويحد أخرى والمسمى لا يكون كذلك  
وان اريد به ذات الشيء فهو عين المسمى ولم يشتهر بهذا  
المعنى وان اريد به الصفة انقسم تقسامها الى ماهوعين  
والى ما ليس بعين ولا غير واشتقاق الاسم من المسمى  
الارتفاع لا من الوسم وهو العلامة وقيل بسم الله ولم يقل  
بالله اذ الشرك بذكر اسمه وفرق بين اليمن واليمن والله  
علم على الذات المعبود بحق الواجب الوجود لذاته ولم  
يسم به سواه اصله الا اله حذف الهمز وعوض عنها  
الالف واللام والا اله نفع في الاصل على كل معبود ثم غلب  
على المعبود بحق وهو مستحق من الله كفرح اذا خير نظم  
الصفة لهما ومن ثم قيل والظاهر انه وصف في اصله لكنه  
ما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم مثل الثريا  
فاجره مجراه في اخرى الاوصاف عليه وامتناع الوصف به  
وعدم تطرق احتمال الشبهة اليه والرحمن والرحيم صفتان  
مبالغة من رحم بعد ثقله الفعل بالضم ليصير لان ما والهم  
في حق الله تعالى ارادت الخير لا فعله والانعام وهي لغوة رقيقة  
القلب وانعطاف ويقتضي الميل وحقيقتهما مستحيله في  
حق الله تعالى ولكن اسما لله تعالى يؤخذ باعتبار اللغات  
التي هي افعال دون المبادي التي يكون انفعالات والرحمن  
ابنوع بزياده بنائه ولقولهم رحمت الدنيا والاخرة ورحيم  
الاخرة وقيل رحيم الدنيا ذكر بعد الرحمة كالتميم والوديع  
ليبينه على ما خفي من النعمة بينه لسواها من الله تعالى



**الحمد لله** هي من صيغ الحمد والجله اخباريه لفظا شائبيه  
معنى اذا قصد بها الثناء على الله بضمونها من وصفه بالجميل  
الصادق بصفات الذات والافعال وان سمي حاله مالك لجميع  
الحامد الحمد ان جعلت اللام للملك او مستحقه ان جعلت  
اللام للاستحقاق ويصح فيها الامرات والحمد والممدح مترادفا  
على الاقرب وفرق التسهيل بان شرط الحمد ان يكون عن علم لا ظن  
وان يكون المجدود عليه وصف كمال المستحسن فقط بخلاف المدح  
ومعناه الثناء بالصفات على الجميل سواء تعلق بالفضائل وهي صفات  
الذات ام بالقواضل وهي النعم الواصلة للغير واختص مؤرد او اعم  
متعلقا وذكر بعضهم الاختيار في تعريف الحمد جعله المدح اعم ولا  
صفات تعالى ليس منها شيء يقع عليه اذ هو مترد عن ذلك وذكره القسطنطين  
راعي اخرج التهم لا حاجة اليه اذ التهم ليس ثناء ولا تسمى حمدا  
اذ فيه قصد للزوم وفي الحمد قصد الثناء والشكر لغة فعل يني  
على تعظيم المنعم لا تعامه وهو الحمد عرفانهم مؤردا وخص متعلقا  
والشكر فاحصا للعبد جميع ما انعم به عليه فيما خلق لاجله والثناء  
بالسمله والحمد لها قنداء بالقران والخبر كل امر ذي بال لا يبدأ فيه  
ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو اجزم فجمع بين  
الابتداءين والراويين وابتنى وابتنى لا تتفا التعارض بينهما اذ الا  
الابتداء هو بالقران حقيقي واذناني فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافي  
بالحمد له وقدم البسملة عملا بالقران والاجماع والحمد مختص بالله تعالى  
الجملة سواء جعلت نقله اليه وان لم يثبت واقع له وان لم يثبت  
وقرئ الحمد بالله دون ساير الاسماء لانه اسم للذات فيفيد استحسانا

والحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه  
والحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه

كل

لكل الحامد من حيث هو ولا ذكر اهل العلم على انه الاسم الاعظم وعدم استحباب  
الكثير لعدم اجتماع شرايط الرعا وتثنى بيقينه من الحسن ليقيده استحسانه  
الحمد لصفاته ايضا فقال **البر** اي بفتح الباء المحسن او اللطيف او خالق  
البر او الصادق فما وعد او لياؤه اقوال اجتمعت بالاول **الحول**  
بالتحقيق الكثير الجود وهو العطا وفيه مرسل اعتضد بالتلقي بالقبول  
التسليم له الاجماع النطق ولا يخفى ما بين البر والجود من التماس وجوب  
في كل الرغوع على اضرار مبتد الا يظهر والنصب باضرار فعل كذلك و  
جرها على النعت وهو الوجه وكذلك ما بعدهما من الصفا وترك  
المعاطف من البر والجود لانه انما يؤتى بالمعاطف حيث يكون بين الاسمين  
تغاير لا يمكن اجتماعهما كقوله الملك القدوس هو الاول والاخر والظاهر  
هو الباطن ويترك حيث يمكن كقوله الملك القدوس السلام ونحوها  
كما في قوله تعالى عسى رب ان تطلقن الاية وقوله تعالى التائبون  
العابدين **الذي** صفة لاسم الله وقد ورد في القران الكريم اطلاق الذي  
ومن عا البارئ تعالى وايضا فان الوصف اذا كان ثابتا لله سبحانه  
وليس ربه اطلاق يتوصل الي وصفه بالذي او بمن ولا يخفى وجه  
الاثبات به هاتلوا الوصفين السابقين **جلت** اي عظمت **نعمه**  
جمع نعمه بمعنى الانعام فيصدق ذلك بالقليل والكثير والنعمه  
الذات الخالصه عن شوائب الضرر فلا نعمة لله على الكافر عن **الا**  
**حصا** بكسر الهمزة والمداي الضبط **بالاعداد** اي يحصى لان الجمع  
المحلي حال للجموع وقال تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها  
وامراد الجنس وفي الاية سوال وطوان العدد والاحصاء معني  
فيكون المعنى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها واجب بان هناك

Copyrighted material



اضمار تقديره وان تريد واحدة نعمة الله لا تعدوها وايضا فقد فسرا  
حصنا بالحصن فان صح لفظة اندفع السؤال وفي كلام المصنف اشكالان  
من شينه والجوهري فسر العبد بالاحصاء كما ذكره فيصير المعنى ههنا عن  
الاحصى بالاحصاء واجيب بان العدد غير الاعداد فانه اسم للفعل  
والاعداد اسم للمعدود وايضا الاحصاء يكون من غير عدا اذ يطلق  
على المصاحفة والافاقه قال تعالى واحصى كل شيء عددا **المات** ماخوذة  
من المنة وهي النعمة العظيمة وشاربه التي ان النعمة تفضل منه اذ  
لا وجوب عليه **باللطف** وهو التوفيق اي خلق قدرة الطاعة في  
العبد وبم صلاح حال اخرته **والارشاد** اي الهداية للطاعة بمعنى  
الدلالة عليها **الهادي الى سبيل الرشاد** اي الدال على طريقته وهو توفيق  
الغني كالرشيد **الموفق للتفقه في الدين** اي المقدر على التفهم في  
الشريعة اذ من خلق قدرة الطاعة لا يقتدار على ذلك وما عمن  
التوفيق ليريد في القرآن الا في موضع واحد وما توفيقه الا بالله  
ولا يريد ان ارادنا الاحسانا وتوفيقا يوفق الله بينهما لانها  
من مادة الوفاق ضد الخلاف لا التوفيق الذي هو ضد الخذلان واللام  
في التفقه لتعديده والفقه لغة الفهم واصطلاحا العلم بالاحكام  
الشريعة العملية المكتسب من ادلتها التفصيلية والفقيه يطلق على  
من حصل طر فامن الفقه ايعاب وموضوعه افعال المكلفين من  
حث عروص الاحكام لها واستمداده من الكتاب وفائدة امتثال  
اوامر الله واجتناب نواهيه المحصلات للفوائد الدينية والا  
خرويه والدين ما شرع لنا من الاحكام وهو والملة متممات بالذات  
مختلفات بالاعتبار فان الشريعة من حيث انها يطاع بها شهادتها

ومن

ومن حيث انها شئ يحث عليه سمي ملة **من** مفعول الموفق **الطوبى**  
اي اراد له الخير والظهير فيه من باعتبار لطفه **واختاره** للتفقه  
او الخير الاعم **من العباد** مفعول ثان لاختار واللام للجنس والعديد  
والمعهود الجميع وهو تعريف عهدي قايم مقام الاضافه وعباد جمع عبد  
وهو كلف الانسان واصطلاحا كل مكلف من انفس وجن وطولك ولهم  
بصفه المصنف مع انه مطلوب في هذا المقام مراعات السمع او  
لان الملائكة ولللام تنوي عن الظهير كما في قوله تعالى فان الجنة هي المأوى  
اي مأواه والدليل ما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا  
يقفه في الدين **احمد ابلغ حمد** اي انهاء **واكملة** **واركاه** اي انما  
**واشملة** اعلمه والمعنى اصفه بجميع صفاته اذ كل منها جميل  
يصلح للمدح به وقصص الجاد الحمد بالمعنى المذكور لا بمعنى ايجاد يكون  
الحمد المحامد واعلامها اذ ذاك من عن الرسل وهذا ابلغ من حمد الاول  
ولتعداد صفات المحمود فيه ولا نه الجملة الاسمية المشعر بالدوام وال  
لنبوت وفيه كلام بالاصل وعطوف الجملة على ابلغ لانه مقام المناب اي ابلغ  
الحامد على اجمال الحالات الايقنة به قال الزركشي ومن فسر بالانتماء قد  
اخطا ويدل عليه قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم  
نعمتي وقد فرق بينهما الشيخ عبد القاهر بان الانتماء لا رتبة نقصان الا  
صل والاحكام لان له نقصان العوارض بعد تمام الاصل ومن شرجاء  
قوله تعالى تلك عشرة كاملة دون تامة اذ التمام في العدد قد علم وانما  
بقي اجمال نقص في صفاتها وايضا التمام شعور بخصو نقص قبل ذلك والكمال  
لا شعبه واقتداء المصنوع في الاتيك بالجلتين من تبيين بقوله صلى  
الله عليه وسلم ان الحمد لله حمده ونستعينه فكانه قال حمده لانه مستحق الحمد



**واشهد** اعلم ان لا اله الا الله اي لا معبود بحق في الوجود الا الواجب الوجود  
 واتي بالشهد لقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها الشهد فهي  
 كاليد الجذ ما في القليلة المقطوعة البركة وفي بعض النسخ وحده  
 لا شريك له الى اخره وفائدة ذلك عقب لا اله الا الله انها التوحيد التي  
 وبه يخرج عن التثوية وما يتيسر بالتوحيد الافعال عن الكراهية وغيرهم  
 من تقول لخلق الفعل وقد يقال ان وحده لتوحيد الصفات وما يليه  
 وما لم يتوحد الافعال **الواحد** اي الذي لا تعد له ولا ينقسم بوجه  
 ولا نظير له فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه **الغفار** هو الغفار  
 لذنب من اراد من المؤمنين بترك العقاب في الاخره وترى ذكر القهر  
 اذ من شئت الواحد القهر وتطمين القلوب وبين الواحد والغفار  
 طباق معنوي لا شعار الاول بالقهر واستحصاره باعث على الخوف  
 واشعار الثاني بالرحمة واستحضارها باعث على الرجاء **اشهد**  
**ان محمدا** اعلم من قول من اسم المفعول المشعر بالتفصيل اللهم الله  
 اهل بيت التسمية به صلى الله عليه وسلم تفاولا بكثرة خصاله  
 المحموده **عبد** ذكر مقدما لانه اشرف صفات الانسان ومن  
 شوق به الاسرى **ورسوله** للكافة الا الملائكة وقيل ولهم والرسول  
 من اوحى اليه بالعمل وان لم يؤمر بالتبليغ والرسول افضل  
 منه وان كانت الجبوه في الرسل افضل من الرساله لما قيل لتعلقها  
 بالله **المصطفى** مقتصل من الصفوه وهو الخالص المختار من  
 العالمين لتفضيله عليهم حتى على الملائكة لما قيل اذ نوعه افضل  
 من نوعهم ومن الناس لدى الدين الاسلام واصله محتير حركه  
 اليها وانقح ما قبلها فقلبت الفاصلة الله عليه المقصد بذلك

الدعا

الرعا الذي بعده اي اللهم صلى وسلم الى اخره والصلاه من الله تعالى  
 الرحمة المقرونه بالتعظيم ومن الملائكة الاستغفار ومن الامميين  
 تضرع ودعا والسلام التسليم من الافات ومن كل نقص واقتصر المصنف  
 على الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وحده قد شعر بعدم استحبابها  
 على غيره بطريق التبع والاصح استحبابها على الاول بالنص وعلى  
 الاصحاب قياسا على الاول لانها اذا طلعت على الاول وفيهم من ليس له  
 فعل الصلوة بطريق الاول لانهم افضل من الال الذي لا صحة لهم  
 ولكن اهله افراد الصلوة عن السلام عند المصنف جمع بينهما **وفاؤه**  
**فضلا وشرافا** اي عنده **اما بعد** كلمة يؤتى بها للانتقال  
 من اسلوب الى اخره كان صلى الله عليه وسلم يقولها في خطبه  
 وشبهها وهل المبتدأ بها داود او قيس بن مسعود الايا دي  
 او كعب بن لوي او يعزب بن قحطان او سحبان بن وايل او  
 يعقوب اقوال اقربها الاول ونظم دالها بالي تثوين على نية  
 تثويت معنا المضاف اليه وتثوين على عدم نية تثويت شي والرف  
 على اصل المبتدأ او النبي على الضم اذ كان المضاف اليه معرفه لشبهه  
 بالغايات لان الاصل فيها ان يكون مضافه وغاية الكلمة الاضافه  
 اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وقضته  
 المضاف صار اخر المضاف غايته فاذا كان المضاف اليه يكره اعزبت  
 سوانوئيت معناه ام لا وتنصب وتثون على ان فاصها اما لينا  
 يتوهم عن الفعل والشرط المقيد وتفتح بالي تثوين على تقدير تثويت  
 لفظ المضاف اليه واستغرب القافي خبرها غالبا لتضمن اما معنى  
 الشرط والاصل مرهما يكن من شي بعد الجملة والحمد لله والصلوة



عاز رسول الله صلى الله عليه وسلم **فان الاشتغال** مهمما مبتدئا والاسمية  
لازمة له ويكن شرط والافلازمة له غالباً حين تضمنت اما معنى الا  
بعتد او الشرط لزمها الفاء لصوق الاسماء قامة اللازم وهو الفاء  
لصوق الاسم مقام المزموم وهو المبتدئ او الشرط وابغى الاثر في  
الجملة واما في هذا الترتيب متضمنة معنى الشرط الشرطي وعجزه  
عن التفصيل لا تفصيلية والاشتغال افعال عن الشغل بقية الشئ  
وضمها **بالعلم** المعهود شرعاً الصادق بالتفسير والحديث والفقه  
وما كان له لذلك كالمغاة والنحو قيل ولا يصح اراده الكل اذ معرفة  
الله افضل من الاشتغال به وبيننا ما فيه من لاصل **من افضل**  
**الطاقات** لانه فرض كفاية وهو افضل من المندوب منها وورده فضل  
العالم على العابد لفضلي على اذنا كبروات العلماء ورثة الانبياء اي ان  
عملوا لتحصيل ما يمكن من صفة المورث معنى والعامل العدل وتفاوت  
مراتب العمل بالتفاضل في الابتداء والعالم المجتهد ولو في القوي  
من **اول ما اتفق** بناء للمفعول لان الفاعل منه غير مقصود  
والاصل الاتفاق والالتفاق والاختلاف ولا تكاد تكون الفانونا و  
العين فالاول والمعنى ذلك والاتفاق لا يستعمل في غير الخير الا  
بقريته واما الشر فيقال فيه ضيق وخسر **فيه** اي في تحصيله تعلما  
وتعلما **نفايحه** جمع نفيسة لا نفيس فكانه وصف الاوقات بما  
لنفيسة ثم جمع النفيسة على نفايحه ولو غير مما مفردة موشاة  
كالساعات وكحوها كان اظهر والنفيس ماله خطر بنفسه به  
اي للحل به **الاوليات** وذلك الاولى للعبادة فتشبه شغل الاوقات  
بها يصرف المال في الخير المسمى بالاتفاق ووصفها بالنفاسة لئلا

فانها بل خير لا يعوض وضاف صفتها اليها السجدة وهو توازن  
القواصل ففقه قلب اذا التقدير الاوقات النفيسة ويجوز في طرف  
الكلام ما لا يجوز في وسطه بانه محل الاستراحة وهي من اضافة  
الاعم الى الاخص كمسجد الجامع وهي مقتضية لاختصاص المضاف  
بالمضاف اليه ولا يصح عطف اولى على فضل لما فاقه له اذ بعض  
الافضل لا يكون اولى ما اتفق فيه الوقت بل الافضل هو الذي يكون  
كذلك وفيه بحث بالاصل وقد كتحقيق هذا **انما يجمع**  
صاحب والصحة هذا الاجتماع للعشرة **رحمهم الله** دعاء بصيغة  
الاخبار تقا ولا **من التصنيف** وهو التميز اي جعل الشيء اصنافا  
فان اول من صنّف عبد الملك بن جريج على الاقرب او يربيع ابن صبيح  
او سعيد بن ابي عروه ومن تحلل ان تكون معنى في كافي قوله اذ انودي  
للصلوة من يوم الجمعة او للجمعة كما قال ابن مالك ريدا افضل  
من عمرو اي جاوز في الفضل والمعنى انهم يجاوزوا الاكثر في التصنيف  
**من لبيان الجنس المبسوطات** جمع مبسوط وهو ما كثر فقطع  
وكثر معناه **والمختصرات** جمع مختصر وهو ما قل لفظه وكثر معناه  
والفرق بين الاختصار والايجاز الاول حذف العرض وهو ذكر  
الكلام من بعد اخرى والمعنى واحد يشهد له فذوادا وعريض  
اي كثير والثاني حذف الطول وهو الاطناب كز اقل واللفظ تشهد  
لترادفها كما بين بالا **فان** **وانت** افعل من انتقا  
الشيء ونحو احكامه وانت انت مبتدئا او تسوغه الاضافة الى منكر  
كيفيد التفضيل في التقدير اي انه انت كل واحد من المختصرات  
مختصر سماه بذلك بالنسبة للمبسوطات والافضل لم يذكر

فانها

فانها بل خير لا يعوض وضاف صفتها اليها السجدة وهو توازن  
القواصل ففقه قلب اذا التقدير الاوقات النفيسة ويجوز في طرف  
الكلام ما لا يجوز في وسطه بانه محل الاستراحة وهي من اضافة  
الاعم الى الاخص كمسجد الجامع وهي مقتضية لاختصاص المضاف  
بالمضاف اليه ولا يصح عطف اولى على فضل لما فاقه له اذ بعض  
الافضل لا يكون اولى ما اتفق فيه الوقت بل الافضل هو الذي يكون  
كذلك وفيه بحث بالاصل وقد كتحقيق هذا **انما يجمع**  
صاحب والصحة هذا الاجتماع للعشرة **رحمهم الله** دعاء بصيغة  
الاخبار تقا ولا **من التصنيف** وهو التميز اي جعل الشيء اصنافا  
فان اول من صنّف عبد الملك بن جريج على الاقرب او يربيع ابن صبيح  
او سعيد بن ابي عروه ومن تحلل ان تكون معنى في كافي قوله اذ انودي  
للصلوة من يوم الجمعة او للجمعة كما قال ابن مالك ريدا افضل  
من عمرو اي جاوز في الفضل والمعنى انهم يجاوزوا الاكثر في التصنيف  
**من لبيان الجنس المبسوطات** جمع مبسوط وهو ما كثر فقطع  
وكثر معناه **والمختصرات** جمع مختصر وهو ما قل لفظه وكثر معناه  
والفرق بين الاختصار والايجاز الاول حذف العرض وهو ذكر  
الكلام من بعد اخرى والمعنى واحد يشهد له فذوادا وعريض  
اي كثير والثاني حذف الطول وهو الاطناب كز اقل واللفظ تشهد  
لترادفها كما بين بالا **فان** **وانت** افعل من انتقا  
الشيء ونحو احكامه وانت انت مبتدئا او تسوغه الاضافة الى منكر  
كيفيد التفضيل في التقدير اي انه انت كل واحد من المختصرات  
مختصر سماه بذلك بالنسبة للمبسوطات والافضل لم يذكر

فانها



اختصر من غير **الحسن** خبر المبتدأ المذهب المنقلى **للأئمة** أي القس **امام**  
 الدين عبد الكريم كناه بذلك وان كان المذهب المنقلى شيعيا ما  
 اختاره لا تتقا التسمية **الحسن** اوله بعد عصره صلى الله عليه وآله  
**الرافعي** نسبة لرافع بن خديج كما حكاه الحلال القزويني بسنده عن  
 القاضي مطهر الدين القزويني انه وجد بخط الرافعي **رحمه الله**  
**دي** اي صاحب **التحقيقات** الكثير في العلم تجمع تحقيقاته وهي  
 المزمع من التحقيق والتدقيقات العزيزة في الدين وليرقى صاحب  
 لين ذي تستعمل في التعظيم لخلاف صاحب توفي سنة ثلاث و  
 اربع وعشرين وستمائة عن نيو وستين سنة من كرماته ما حكاه  
 القاضي شمس الدين محمد بن محمد بن النقيب ان شجرة عندياضات عليه  
 طافقت وقت التصنيف ما يبرحه **وهو** اي المحرر **كثير الفوائد** جمع  
 وابنه وهو ما يرغب فيه واشتقاقها لانها تروى عليه استفادته  
 ويصدر عنه لان الانسان يعقل ما يستفيد بفوائده اي قلبه **عبد**  
 في ما يعتمد عليه **في تحقيق المذهب** اي مذهب الیه الشافعي واصح  
 من الحكم في المسائل محاز عن مكان الزموا ب وهو استعاره من باب  
 تشبيه المعنى بالصورة **معتبر** خبر ثالث وفيه من المبالغة ما لا  
 يحق **المفتي** وهو من تصدر عنه الفتوى وهي الجواب في الحادث  
 اشتقت من طريق الاستعاره من الفتى في الشيء **وعنه** من يجوز  
 ان يكون بيان الغير وحده اوله مع سابقه **اولي** اصحاب **الربعات**  
 بفتح العين جمع رغبة سكنوها وهي طلب الخير **وقد التزمه** صفة  
**رحم الله** تعالى ان ينص في مسائل الخلاف في المذهب **عامة** اي معظم  
 الاصحاب فيها والمعنى انه لا يخالف المعظم فيما وجد لهم فيه كلاما  
 يخالف

لا يخلو غيرهم من لا يلزم من تنصيصه عليه ترجيحاً ثم هذا ميل في الترجيح  
 لقول الأكثر وحمله اذ لا يظهر يدل على مخالفه قولهم وجب على المتأخر  
 هل المتأخر له قال السبكي وقول المحرر ناص على ما عليه المعظم  
 لا يفهم التزمه لذلك ويحجب بانه ظاهر فيه **ووفى** بتحقيقه وتزكيد  
 بها **التزمه** بان ائمة جسيما اطلع عليه فلا ينافي ذلك استدراكه  
 عليه لتصحح في ما ياتي واعترض على الرافعي بانه يحرم بشي ويكون  
 كحال الامام وغيره واجيب بانه انما يفعل ذلك تقييداً لما اطلقه مما  
 لو عرض عليهم لقبوه ونظر فيه بان هذا ليس بمطرد في كلامه **ووفى**  
 اي التزمه من **اهم** او **اهم المطلق** بان لطالب الفقه واوله معنى بل  
 ان اريد الوقوف على الصريح من الخلاف في مسائله او للتزديدان  
 اريد طلب الراجح مذكراً وعليه الاصول انه من الهم اذ قد ترجح  
 غير ما عليه الأكثر كقوة مدركه ولا يجوز جرهم الثاني والاعتقاد  
 عن فيلزمه التكرار **لكن في جهة** اي المحرر ونجم التي جرهم النا  
 في عن الارض وهذا شروع من المصنف في وجه اختصاره **كثير**  
**عن حفظ اهل العصر** الراغبين في حفظ مختصر في الفقه والعصر  
 الزمن الحاضر في مثل هذا المقام وكل الزمن في نحو قوله جل ذكره  
 والقصر **البعض** اهل **العنايات** من والاكثر فلا يكثر عليه حفظه  
 قيل وفي هذا الاستشانة لانه مستعاد من الجملة الاولى لانه اذا ثبت  
 كبر حجه عن اكثرهم لزم تقيضه في اقلهم واجيب بان ذكره للتشبيه  
 علان ذلك البعض موصوف بالعباية واذا علمت ان الاستثناء  
 من الاكثر سقط هذا الاين ذرايت من الراي في الامور المهمة **اختصار**  
 بان لا يفوت شي من مقاصده وان فات نقله بعض المسائل سهواً وخد

اكثر



ذكرها في نحو نصف جرد خلا المراد اوبه ولا ياتي ما وقع خارجا  
 عن زيادته على النصف ينسب اذا النحوي يصدق بالمقارب نقص  
 او زاد والنصف بخلاف الثوب ويقال نصف بوزن فعيل **يسهل**  
**حفظه** اي المختصر من يرغب في حفظه حتى يصر **مع ما** اي مصحوبا  
 ذلك المختصر **عالمه** **الله** ان شاء الله تعالى في امثاله مفرقا و  
 بذلك قرب من ثلاث ارباع اصله كما قيل ذلك بيان وذكره المصنف  
 للترك اقتداء بالقرآن **من النفايس المنسب** **دات** اي المحدثات جيا  
 دافهي مستحسنات بحسب ذلك **منها** يعود لما قوله مع ما او  
 للنفايس فهو عايد اما للتميز او للبيان **التنبيه** **على قيود** جمع  
 قيد وهو لغة ما يوضع في الرجل واصطلاحا ما يجي به لجمع او  
 منع او بيان واقع **في بعض السائل** بان يذكر فيها والتعبير يا  
 لبعض معرف لقوله المستدرك **في من الاصل** **لحد فات** اي مبر  
 وكات لذكرها في المطولات قيل والتعبير كحد وفات دون  
 متروكات قد يشير الى انها مراد المحرر **ومنها مواضع يسير**  
 نحو من خمسين موضعا **ذكر في المحرر على خلاف المختار في**  
**المذهب** من جهة الصحيح الاتي ذكره فيها مصححا فهو المراد  
 ولو غير بقوله اذكره فيها او نحوه لكان احسن ولفظ المختار  
 هنا مستعمل في معناه الا اعم اذلا اصطلاح هنا فيه **كاسترها**  
**ان شاء الله تعالى** في خلافها له نظره لقوة المدر على نقل المعظم  
 او غيره **واضحات** جليا وهو منصوب بالشكر على انه مفعول  
 ثاني لثري اذ الرواية علمية ولا يؤخذ منه منافا لقوله او لا  
 انه مفعول ثاني وفي ترجيح ما عليه المعظم اذ لا يلزم من

كون

كون المعظم عليه ان يكون هو المختار في المذهب **ومنها ابدال مكان**  
**من اللغات** **عربيا** اي غير ما لو قيل الاستعمال كالباع او **موقعا**  
 اي موقعا في الوهم الى الهمزة **خلاف الصواب** ومقصود الاثبات  
 بذلك بدل ذلك **باوضح** **واخصر منه** **بعبارة** **جليا** ظاهرة  
 في ابدال اللفظ داخل الباقي المات به بعد لفظ الابدال على اللفظ  
 الفصلي **الصحي** **قما** قول من قال انه خلاف المعروف  
 لغة فمردود لانه نشأ من ظنه ان ابدال مثل استبدال وليس كذلك  
 اذ معنى استبدال التام في الحلقه طلب فان يكون بدلا منها فكان هو  
 الماخوذ دونها وكذا استبدال في خلاف معنى ابدال فصيح ما قال  
 المصنف اما ابدال الباء بعد نحو بيدل على الماخوذ فلفظه قليله  
 ولا فصيح اذ خالفها على المتروك قال تعالى ومن يتبدل الكفر بالايمان  
 فقد ضل بسو السبيل ولا عبره بالاستعمال العربي ان خالف الله  
 فان وافقها فهي الحق وهذا الشيء قد يكون ما خوذ بالنسبة  
 لشيء متروك بالنسبة لآخر كمن اعطى شيئا واخذ بدله فصيح  
 ان يعبر بالتبدل وغيره ويعتبر في كل مناسبة **ومنها بيان**  
**القولين** والاقوال وهي للشافعي رضي الله عنه فان علم المتأخر  
 منها فعليه العمل والا فالعمل على ما ذكر معه مشعر ترجيح كان فرغ  
 عليه دون الاخر واعاده منفردا في محل اخر وان تقارنا بلي مرجح  
 فوافق مجتهد اخر يعمل به من لم يكن اقله لترجيح والا فترجح  
 بنظره **والوجهين** او الا **الوجه** لاصحابه خرجوا على طريقة  
 المنصوصه **والطريقين** او الطرق وهي اختلاف الاصحاب في حكاية  
 المذهب **والنص** هو منصوص الشافعي رضي الله عنه من نص الشيء



اذ انفعه لانه من فروع الامام **ومراتب الخلاف** قوة وضعفا في المسائل **في جميع**  
**الحالات** خلاف المحرم فتارة يبين خواص القولين واطهر الوجهين وتارة  
 لا يفرق الاصح والاطهر **فحيث** بتلخيص الشافعي قلب اليه الفاو وروا والا  
 صح الضم **قوله في الاظهر والمشهور من القولين والاقوال** وترواها  
 للشافعي رحمه الله تعالى بل لا ترجح ويرى عن الهم على الترجيح بلى دليل فان  
**قوي الخلاف** لقوة مدركه **قلت الاظهر** المشعر بظهور مقابله **والا بان**  
**ضعف والمشهور** اعترض به المشعر بغايه مقابله وقد يختلفا اجتهادا  
 المصنف في الترجيح في كتبه فيعبر بالاطهر منها وفي الروضة بالمشهور  
 ونفع له مثله في الاصح والصحيح فيجب الاعتناء به لك وترجيح احد العبارتين  
 على الاخرى وقوة الخلاف وتعرف مقوه مدركه المخالف وان لا يكون ساقطا  
 وقد يكون مساويا لدليل الرابع يمتاز بوا فقه المعظم وضعف الخلاف  
 يعرف بان يكون شبهة بخية الضعف وقد تقاوم القولان مثلا في الدليل  
 كما ذكره الرازي في نيه رفع بعض احداثه ويمكن رجوع هذا القسم  
 القوه فانها اعم **حيث اقول الاصح والصحيح في الوجهين او الراجح**  
 وقد يقع للاصحاب تردد كما يقع للامام رضي الله عنه **وان قوي الخلاف**  
**قلت الاصح والافالصحيح** ولم يعبر بذلك في الاقوال تاد بامع  
 الامام كما قال فانه وان كان الاصح منه مشعر بصحة مقابله لكن  
 الاصح منه مشعر بفساد مقابله وشوح المصنف في استعمال الا  
 صح المستدعي لصحة مقابله مع انه مستحيل في الاحكام واجيب بان  
 المشاركة تكون اما في الوجود او التحصيل ولا شك في مقابل الاصح قد  
 يتحيز صحته واوردا ايضا ان الصحة شي واحد لا يتفاوت فكيف  
 يوجد اصح وصحيح والاحكام الشرعية لا تجتمع على فعل شي واحد لمضادة

الوجوب

الوجوب المحرمه ونحو واجيب بان هذا تقرير عن ان كل جهة هي صحت كما  
 يقال الاصح ان القولين شبهة اد مقابله وهو الوجوب عند ابو حنيفة صحيح عنده  
 وحده فهو باعتبار المذكورين ويصح ان ياتي على ان حكم الله تعالى باعتبار ان  
 كل جهة يجب عليه اتباع طلبة الاقوى استماعا فاذا اقوى من جهة  
 وطن اخر فكل يرى ان قوله اصح وان قول صاحبه صحيح لان لا  
 يجوز له ان يقلد اتفاقا وقد يعبر به بالصحة وتارة بالاطهر ونحو  
 فان علم ان القولين للشافعي فواضح والارجح الاظهرين مع مقابله  
 زياده علم بنسبة القولين للشافعي التي نقاها من غير الاصح ونحو  
**حيث اقول المذهب من الطريقين والطرق** كان حكى البعض  
 القطع والبعض خلافا ما من الاقوال الواجهة وقد يكون الرابع  
 المعبر عنه بالمذهب اما طريق القطع للوفق لها من طريق الخلاف  
 والمخالف لها كما ياتي لما قيل من ان مراد الاول وانه الاغلب مردود  
 تستعملون الوجهين موضع الطريقين وعكسه كما في الرازي و  
**طبع وحيث اقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله ومولاه**  
**هذا اي مقابله وجه ضعيف** اي مقابل الرابع فالمراد به المعنى  
 الاصح ولا فقد يكون مقابله وجه اقويا **او قول عجز** من نص  
 له نظير المسئلة لا يعمل به فيها والتخرج ان ينص في مسائل متشابهة  
 بهما على قولين متنافيين فيقول النص كل للآخر فيجوز في قول  
 المنصوص والتخرج وقد يكون الرابع تقرير النصين كما في امية  
 الولد لا تثبت بما لا يظهر فيه تحطيط بما قال القوايل البقي لتصور  
 وتنقضي العداء مثله كما نص عليه فيها وقرى بان امية الولد مدرعا

لوم



على اسم الولد ولم يوجد مدر من الغرض العبد على يقين براءة الرحم وقد جرد  
وقد يكون الرابع خلافاً لما ذكره لكن أغلب **وحيث أقول الجديد** وهو ما  
قاله الشافعي رضي الله عنه مصر **والقديم** وهو ما قاله قبل جودها **خلافاً**  
**أو القديم أو في قول قديم والجديد خلافاً** والعمل عليه لا فيما  
بينه عليه ومن كتبه الأم ومن كتب القديم الحجة وافتى الأصحاب  
به محمول على اجتهدوا هم آذا إليه لظهور دليله وعلى من فعل  
ذلك أن يبين أن هذا رأيه وأن المذهب كذا وإنما تهم العمل  
بالقديم أن لا يوافقوا فقه الحديث الصحيح بلامعارض فان وافق  
عمل به فلا يوجب فيه الشافعي رضي الله عنه ولو نص في القديم على شيء  
ولم ينص عليه في الجديد فعين على مقلده العمل به **وحيث أقول**  
**وقيل كذا فهو وجه منصف والصحيح الأصح خلافاً**  
**وحيث أقول وفي قول كذا أو الرابع خلافاً** ولديين  
مراتب الخلاف فيهما جميع السابق عام مخصوص بهذا ويتبين  
قوة الخلاف ومنعه من مدركه وأما هذه العبارة التي هي  
القدر المشترك بين القوي وغيره في قوله وفي قول تادياً مع الشافعي  
حيث لم يطلق الصنفين على كلامه **ومنها مسائل** جمع مسئلة وهي  
اثبات عرض ذاتي موضوع وله اعتبارات منها أن تسأل عنه  
فتقال له مسئلة ومنها أن تطلب بالدليل فيقال له مطلوب إلى غير  
ذلك **نفسه** **أفهمها إليه** أي المختصر في مطالبها ينبغي أن لا  
**خلافاً للكتاب** أي المختصر وما ضم إليه **منها** وسبق له ما  
استفيد منه أن هذه نقيضه مضمونه لكن صرح به هنا واد  
عليه يخضع اظهار العذر في زيادتها لخلوها عن التاكيد  
بخلاف ما قبلها فأقول غالباً في **أولها قلت وفي آخرها والله أعلم**  
أي

أي من كل عالٍ ليعين عن مسایل أصله ويزاد لي يمين موضع منها ولا  
يتكلم في فصل الخلاف **وما وجدته** أيها الناظر في هذه المختصر **من زيادة**  
**لفظه** كزيادة كثير وفي عضو طاهر في التيمم في قوله إلا أن يكون  
بحرجه دم كثير أو الشين الفاحش في عضو طاهر **وحيث**  
كالهزم في أحق ما يقول العبد **على أني المحرر فاعتمد على فلا بد منها**  
لتوقف صحة الحكم ونحوه عليها ويقال لا بد بمعنى لا غنى ولا عوض  
ولا محالة ويصح إذا كان لها وكذا ما وجدته من **الأدكار مخالف**  
**في المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمد في حقيقته**  
**من كتب الحديث المعتمدة** في نقله لا عتدنا أصله بل نقله بخلاف  
الفقهاء إذا عتدناهم عليها معناه وذلك نحو قلت الأصح وإن محمد  
الله **وقد أقدم بعض مسایل المفصل لمناسبة أو اختصار**  
لا احتياج المختصر لذلك كما وقع له في باب الجراح حيث أخرج  
في المكره عن وجوب القضاء بالسب لتجميع أقسام المسئلة في محل  
واحد والمحرر قدمه **ومن** وأرب في عرف المصنفين للتقليد  
وتردد الكثير **قدمت فصلاً للمناسبة** والاختصار **ولم تجزوا**  
**أن تترك هذا المختصر** وقدمت والله الحمد **أن يكون في معنى الشرح**  
**للمحرر** لا بد له غريبه وخفي الغاظه وتنبه مراتب الخلاف و  
نحوه **فإنني لا أحذف** بأعمام الذال اسقط منه شيء من الأحكام  
أصلاً كونه يوثق بها في عرف المصنفين للمبالغة في التقي وهو منصوص  
على المصدر أو الحال الموكرة لقوله لا أحذف أي مستأصلاً للحدف  
أي قاطعاً له من أصله من قوله استأصله أي قطعه من أصله  
**ولاً من الخلاف ولو كان** **وأعياى** أي ضعيفاً جداً مما زاع عن التبا  
قط وفي هذه الدعوى مع ما قبلها نظر لحدف ما ياتي ببيانها إلا أن



يحتمل على انه قاله بحسب طئه وقال بعضهم من خذوه من المحر  
لعل سببه عدم وجوده في نسخة او كونه زمن الى زمن خفي **مع ما**  
اي في الجمع ما ذكر مصحوباً بما **بشرت اليه من التناهي** للتقدمه  
**وقد شرع** مع الشروع في هذا المختصر شهد له قوله ان ثم الذال  
على الشروع قبل تمامه **في شرح لطف** اي صغير الحجم **على**  
**الشرح** صفه ثانياً لجزء **لدقائق هذا المختصر** من حيث اختصار  
عبار المحرري الجزء اللطيف مثاله القيد قوله في النجاسه مسكر ما  
وقوله في الاستحجامه مثاله الحرف قوله في الفصل تتبع الحرف  
اشبه مستحكما والافحوه ومثال الشرط قوله النجاسه شبيه فاحش  
في عضو طاهر وقوله في النجاسه كثير قاله القيد نور الدين من  
الانزاع وقال بعد ما ظهر الحرف والمراد به الكلمه من باب  
اطلاق اسم الجزء على الكل لا لكل دقائيق المنهاج **ومقصود**  
**به التنبيه على الحكمة** اي السبب **في العبدل عن عبارة**  
**المحرر** وفي الحاق قيد او حرف في الكلام **او شرط للمنهج**  
وهو بالاسكان لغم الزام الشيء والترامه اي تعليق امر بامر كل  
منهما في المستقبل واصطلاحاً ما يلزم من علامه العدم ولا يلزم  
من وجوده في وجود ولا عدم لذاته والقيد اعم منه ومن كلام  
المصنف هذان علمان في كتابه زيادات على المحرر لم يميزها  
**وخذ ذلك ما بينه والكثير ذلك من الضر ومرييات التي لا بد منها**  
اي لا غنا عنها يقال لك عنه يد اي غنى ومنه ما ليس بذلك بل  
جنس كزياده لفظه الطلاق فيما يحل بانقطاع الحيض مع  
انه لم يذكر قبل في المحرمات ولم يتعرض المصنف رحمه الله في  
الخطه بتسمية الكتاب على خلاف ما عرف من عبارة المصنف  
لكنه سماه المنهاج في موضع الترجمة التي تحت على ظهر الخطه  
والمنهاج

والمنهاج والمنهاج والنهج بنون مفتوحه ومساكنه هو الطريق  
الواضح نقول نهج الطريق اذا اوضحته وبيته ونقول منه  
انا فاجع وناجج اذا اردت المبالغه ويقال ايضا نهجت بمعنى سلكت  
**على الله الملك** هل هو المتفضل بالنوال قبل السؤال او  
مطلقاً او العفو والعلى اقوال اقربها الاول **اعتماد** في  
اتمام هذا المختصر بايقن في عليه كما قدر في على ابتداءه بما تقدم  
على وضع الخطبه المشار اليه مما ذكر في لفظه فانه لا يرد سا  
يله ولا المعتمد عليه **والله** لا الى غيره **تقوي** واستنادي في  
ذلك وغيره اذ لا يحجب قاصده ولا المستند اليه وقدر وقوع  
مطلوبه بغير جابته فقال **واساله النفع** اي بالمختصر  
في الاخره اذ هي محل فوايد الاعمال **في** بتأليفه **وساير المسلمين**  
ما قيمهم او جميعهم بل ياهمهم الاعتناء بكتابه وشرح و  
حفظ ونقل ووفق وتفرهم يتسع نفعه لاسب فيه  
**ورضوانه عني وعن احبابي** بالتشديد والهمز اي  
من احبهم **وجميع المؤمنين** عطف العام على بعض افراده  
ليكرر به الدعاء للبعض الذي منه المصنف رحمه الله والا  
سلام والايامات متحدان شرعاً وقيل كل مو من مسلم  
ولا ينعكس ومفهوم الاسلام الاستسلام والانقياد و  
مفهوم الايمان التصديق وذكر الايمان مع الرضى **عن الرضى**  
من شيط بالقلب لا بغيره والاسلام مع غير ذلك المسلم  
من حيث مفهومه يرعى فيه العمل الظاهر وولد  
المصنف رحمه الله تعالى بنو من قرى دمشق سنت احدي



وثلاثين وست مائة ومات سنة ست وسبعين وست مائة  
 وذكر تلميذه ابن العطار ان بعض الصالحين رأى في المنام انه  
 قطب وأنه الشيخ كاشفه بذلك واستكبر رحمه الله تعالى  
**كتاب الطهارة** هو لغة الضم والجمع واصطلاحاً اسم لجملة مخصوصة من العلم مسئلة على  
 ابواب وفصول غالبها والطهارة لغة النظافة والخلوص  
 من الدنس وشرعاً ما يتوقف على حصول اياحة كالفسلة  
 الاولى وظهر كتابه لتحليله وتبجيده وانقلاب الخبر خلا  
 او ثواب مجرد كالفسلة الثانية **قال الله تعالى وانزلنا من**  
**السماء طهوراً** اي مطهراً **يشترط** رفع الحدث والنجس  
 وكل طهر مسنون ومبيح غير نهيهم ما مطلق وهو ما يقع  
 عليه اسم ما بلا قيد كالبيروان وشيخ بخار طهور  
 مغلا فلا يرفع نحو ما الورود حدثا ولا يزال نجسا كمنزلة على  
 باليهم عند فقد وامر صلى الله عليه وسلم بصب الماء ببول  
 الاعراي فانصرف المطلق لبادر فلورفع غيره ما نهيهم كفقده  
 ولا وجب غسل البول به **فالمغتسل مستغن عنه** مخالط  
 طاهر كزعمان وفيه جلي **تغير** يمنع اطلاق اسم الماء الكثير  
**غير طهور** وغير مطلق اذا ما صدقهما واحد ولا يضر  
 في الطهارة **تغير** لا يمنع الاسم لقلته **ولا متغير** كثر  
 ثلث وملي ماء وان طرح **وخواطين** كنورة اي جسي و  
**طحلب** اذا دق ثم طرح او ورق يتناثر وخالط فان  
 طرح منها طهر **وما في مفره وممره** لتقدر صوت الماعن  
 ذلك

ذلك وبصير ما خالطه طاهر موافق لو قدر مخالطاً وسطاً لغيره  
 كثير اما النجس فقد مخالط الشد وتكفي فيه اذنا تغير **وكذا**  
 لا يضر **تغير** و **وس** طاهر والمجاور ما يمكن فصله كعود  
**ور من** وان طيبا **او من** **اب طرح** **فيه** في الاظهر **احتقر**  
 في الاول تر ويح في الثاني كدوره فاطلاق الاسم باق **وس** **وس** شرعا  
**المشمس** او ما سحنته الشمس في جني بقطر حار عن طبع حار  
 غير يقين ان استعمال في البدن مع الحلق جازا اذا الشمس  
 تقطعت بحريتها زعموه تعلوا الماء فاذا لاقت البدن مع  
 الحرارة خفي البرص من قبضها عليه لحبس الدم فان تحقق ضرر  
 حر او نقيع ولم يتحقق الضرر وجب استعماله وكراهية  
 حر وبرود وهو في تحقق الضرر والتعفن كما مر لا المعتدل  
 ولو من نجس **والمستعمل في فرض الطهارة** عن حدث  
 كما احتسنت به كتابه لتحليلها المسلم والفسلة الاولى  
 ولو كان وضوء من لا وجب الغسل اذا الفرض لا بد منه **قيل** **او** **تغير**  
**نقلها غير طهور في الجديد** اذا الصحابة لم يجزوا الطهور  
 والمستعمل في نقلها كفسله ثانية ووضوء صبي وطهر مجرد  
 وغسل مسنون طهور **فان جمع** المستعمل فيلغ **قلتين**  
**قطه** **في الاصح** كالنجس اذا بلغها بلا تغير وليس  
 المستعمل بطلاق فلو حلق لا يشرب ما لا تحت بشربه **ولا**  
**ينجس قلنا** **الماء ملاقات النجس** لقوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا بلغ الماء قلنتين فانه لا ينجس **فان غير** اي الماء القلتين  
 ولو سيرا وتغيرا تقديرا **فينجس** اجماها او غير بعضه



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the right side of the page.

هنگام

卷之三



جتهاد ويجتهد في الاطعمه وفي طهره ومستعمل ولو تلو احد المشتبهين  
 لم يجتهد في الباقي **والاعنى كصير** فيما ذكر في الاظهر اذ يترك اما  
 رات الحسن بخود ووقا **واستنبه ما يؤبول** بان انقطع ركنه **لجتهاد**  
 فيها **على الصحيح** اذ البول لا اصل له في التطهير بل **يخلطان**  
 عطوف على لجهاد او يصب احدهما او من احدهما في الآخر ثم  
**ينهم** ويصلي على اعاده فان يثيم قبل نحو الخلط لم يصب يثيمه  
 فان صلى اعاد وهكذا الحكم فيما اذا اجتهد في المايين ولم يظهر  
 له الطاهر ولا عني في هذه الحاله التقليد بخلاف البصير فان  
 لم يجد من يقدره او وجد فتخير يثيم كاسر **او ما و ما و رجا**  
 انقطع ركنه **توضي كل منهما** ولا يجتهد فيهما طاهر وقيل  
**له** **الاجتهاد** واذا استعمل **ما طهره** الطاهر من المايين  
 باجتهاده اراق **الآخر** منهما او لمقتي به عذيه قبل الاستعمال  
 لا يخلط او يتوش طناه ولو احتاج المالحوف عطش لم يرك  
 فان تركه بلى اراقه **وتغير طنه** فيه بان بقي بعض الاول ثم  
 تغير اجتهاده من الجاسه الى الطهارة باماره ظهرت له واحتاج  
 الطهارة ثم تلو الباقي دون الآخر **لديعمل** **بالثاني** من طننه  
 فيه **على النص** لئلا ينقص ظن بظن ان غسل ما اصابه الاول  
 او يصلي بالجاسه لم يغسلها بل **ينهم** ويصلي **بلا اعاده**  
 في **الاصح** اذ ليس مع طاهر ييقن فان اراقه قبل التيمم لم  
 يعرجها ولو كانت عند حضور الصلاة الثانية باقيا على  
 طهارته الاول صلوا بها او محذوا وبقي مما تطهر به شيئا من اعاده  
 الاجتهاد ولو اخبر **بنجسه** اي الما او غيره **مقبول** **رواه**

حجيد

نجيد وامراه لاصبي ومجنون ومجهول **وبين السب** في نجسه  
 كولوغ كلب **او كانت قتيها** في باب نجس الما **موا** **فقال** **للتنجس**  
 فمذهب في ذلك **اعتمد** على بيان بخلاف عام او مخالف فلا  
 يعتمد على ابيان سب الاحتمال ان خبر ما طناه من نجس  
 والخبر لا يقول به والناسق يعتمد ان اخبر فعلم عن نفسه  
**والمجهول** **ويحل استعمال كل انا طاهر** من حيث الطهارة في الطهر  
 وغيره ويجزم جلد الادمي لكن امته الا الحزبي واستعمال النجس  
 الا في جاق او ما كثير مع الكراهه ولا يجب التباعد عن الجاسه  
 بمقدار قلبيين **الاذ بها وفصنه** اي انا طها كالا او بعضا **فحرم**  
 استعماله في طاهر او غيره لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا  
 ما نبتة الذئب والفصنه ولا تاكلوا في محافها وقيسها  
 ذكر عليه والعلة بشرط الخيال **وكن** **يجزم** **الحاذه** اي اقتناء **في الاح**  
 اذ جزم الى استعماله **ويحل الموه** من اواني وغيرها اي المطايد  
 طيب او فضه ان لم يحصل شيء منها بالعرض على النار اي استعماله  
**في الاصح** لقلة الموه به فهو كالعدم والتمويه نفسه حرام و  
 شملت العبارة ما لوموه انا ذ طيب او فضه بنجاس فحل ولا  
 بشكل حرمة استعمال النقد كحل الاستنجي به لان الكلام ثم في  
 قطع ذ طيب او فضه لا في طبع او عني لذلك منهما كالانا  
 المهيأ منها البول فيه **ويحل** **الان** **النفيس** من غير النقد  
**كما قوت** كحل استعماله في الاظهر لان لا يعرفه الا الخواص لكن  
 يكره وما ظن من انا ذ طيب او فضه **كبير** **عمر** **فان**  
 فيه **حرم** استعماله للكبر والزيه وعبارة اصله ان كل ضمة

من نجس الما موا  
 فمذهب في ذلك  
 اعتمد على بيان  
 بخلاف عام او مخالف  
 فلا يعتمد على ابيان  
 سب الاحتمال ان خبر  
 ما طناه من نجس  
 والخبر لا يقول به  
 والناسق يعتمد ان  
 اخبر فعلم عن نفسه  
 والمجهول ويحل  
 استعمال كل انا طاهر  
 من حيث الطهارة في  
 الطهر وغيره ويجزم  
 جلد الادمي لكن امته  
 الا الحزبي واستعمال  
 النجس الا في جاق او  
 ما كثير مع الكراهه  
 ولا يجب التباعد عن  
 الجاسه بمقدار قلبيين  
 اذ بها وفصنه اي انا  
 طها كالا او بعضا  
 فحرم استعماله في  
 طاهر او غيره لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا  
 تشربوا ما نبتة الذئب  
 والفصنه ولا تاكلوا  
 في محافها وقيسها  
 ذكر عليه والعلة بشرط  
 الخيال وكن يجزم  
 الحاذه اي اقتناء في  
 الاح اذ جزم الى  
 استعماله ويحل الموه  
 من اواني وغيرها اي  
 المطايد طيب او فضه  
 ان لم يحصل شيء منها  
 بالعرض على النار اي  
 استعماله في الاصح  
 لقلة الموه به فهو  
 كالعدم والتمويه  
 نفسه حرام وشملت  
 العبارة ما لوموه  
 انا ذ طيب او فضه  
 بنجاس فحل ولا  
 بشكل حرمة  
 استعمال النقد كحل  
 الاستنجي به لان  
 الكلام ثم في قطع  
 ذ طيب او فضه لا  
 في طبع او عني  
 لذلك منهما كالانا  
 المهيأ منها البول  
 فيه ويحل الان  
 النفيس من غير  
 النقد كما قوت كحل  
 استعماله في الاظهر  
 لان لا يعرفه الا  
 الخواص لكن يكره  
 وما ظن من انا ذ  
 طيب او فضه كبير  
 عمر فان فيه حرم  
 استعماله للكبر  
 والزيه وعبارة  
 اصله ان كل ضمة



الحامض والظفر والخل في  
المراد من الارجاس المسمى  
لما لا يكون كذلك كبيره  
بته والذلي انه تكون اميرة  
فمنه بالريشه وبعض الحامض  
في هذا هو من الثالثان شق  
فمنه بالريشه والارجاس تكون  
فمنه بعضه بالريشه وبعضها  
جده والارجاس يكون كبيره  
جده في هذا هو في هذه الاما  
سادس ان تكون صغيره  
المراد من شقها ولا اكره  
لما لا يكون شقها لا صفو  
برو اما الاخر المارد  
عقروا انكر العرف الذي  
رعافى

كبره وفوق قدر الحاجة فافهم تحريم ما بعضه الزينة وان صغر  
مقدر الزينة اوضح بقدر الحاجة فلا يحرم ولا تتركه للمصفر  
والحاجة اوضح بغيره لزينة او كبره الحاجة جائز مع الكراهة  
في الاصح نظر المصفر والحاجة ولو شك في الكبر فالاصل الا  
حده وضيق موضع الاستعمال نحو الشرب كغيره فيما ذكر في الا  
صح للحاجة قلت المذهب تحريم ضيق الذهب مطلقا وان لم  
اعلم اذ الخلاف فيها الشد واصل ضيقه الا انما يصلح به حله وت  
سع باطلاقها عما هو للزينة والحاجة هنا غرض الاصلاح ف  
لحج عن المباح يبيح اصلاح الانا واصلاحها ان قدح النبي صلى الله عليه  
الذي كان يشرب فيه كان مسلسلا بفضه لا نصدا عم اي مشعبا  
نحيط فيه لا شفاؤه **اسباب الحديث** الا ان

وصوله الشيء الحادث وشرعا امر قائم بالاعضاء عنه صحة الصلاة  
 حيث لا مرض ويطلق على المنع للرتب على الاسباب الالهية وعلى الامور  
 التي ينتهي بها الوضوء وهو المراد هنا فالاضافة بيانية **هي**  
**بجاء احد ما خرج شي** ولو حصاه لم تتفصل من قبل اي ملتوي  
 في الجي الواضح **او دبر** مطلقا في غير الميت لقوله تعالى وجاء احد  
 منكم من الغائط فهو اسم لكل المخفض من الارض ينقضي فيه الحائض  
 جاء سمي به الخارج او لا فلا ينقض كان اجتمعا قاعدا لانه اوجبه  
 اعظم الامرين وهو الفصل بخصوص كونه متينا فلا يوجب او ونهما  
 وهو الوضوء بعومه كونه خارجا وانما اوجبه الحيض والنفاس  
 مع استحبابها لفعل لانها يمنعان صحة الوضوء في صورة  
 سلسلتي فيجاء به ولا ينقض بالاستحاضة لانها لا تنهي

من السبلات الا املني من نفسك الخارج مع  
الحق وقر فيس به كل خارج

جی-۱۱

حَيْضًا وَلَوْ أَنَّ سِدَّ مَخْرَجَهُ الْمُعْتَادَ بَانَ لَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ وَانْفَجَحَ  
 مَخْرَجٌ تَحْتَ مَعْدَتِهِ أَيْ سِرَّتِهِ فَنَجَحَ الْمُعْتَادُ نَقْضُ الدَّلَالَةِ لِلْإِنْسَانِ  
 مِنْ مَخْرَجٍ لِحَدَثِهِ وَكَذَا إِنْ بَانَ رُكُودُ فِي الْأَظْهَرِ كَالْمُعْتَادِ أَوْ فَوْقَهَا  
 أَيْ الْمَعْدَةِ أَوْ فِيهَا وَهُوَ أَيْ الْأَصْلِيُّ مُنْسَدٌّ اسْتِدَادَ أَطَارِئًا وَتَحْتَهَا  
 وَهُوَ مُنْفَتِحٌ فَلَا يَنْقُضُ الْخَارِجُ مِنْهُ الْمُعْتَادَ فِي الْأَظْهَرِ فَالْأَوَّلُ  
 إِلَى النَّادِرِ لِأَنَّهُ مِنْ فَوْقَهَا بِأَلْفِي اسْتِبْهٍ وَصَحَّتْهَا عَنْهُ عَنَافَاتُ  
 كَانَ الْاسْتِدَادُ خَلْقِيًا نَقْضُ الْخَارِجِ مِنَ الْمُنْفَتِحِ مُطْلَقًا وَالْأَوَّلُ  
 صَلَّى فِي هَذِهِ إِلَى أَلْفِ كَعْصُوفٍ تَزِيدُ وَفِي غَيْرِهَا أَحْكَامُهُ بَاقِيَةٌ  
 فَلَا يَتَّبَعُ مِنْهَا إِلَى الْمُنْفَتِحِ إِلَّا النَّقْضُ بِالْخَارِجِ **الْثَانِي زَوَالُ**  
**الْعَقْلِ** أَيْ الْأَدْرَاكِ بِنَوْمٍ أَوْ غَيْرِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْفَا  
 وَكَالسَّائِةِ أَيْ إِذَا مَا كَالْخَيْطِ الَّذِي يَرِبُطُ حَلْقَةً الدُّبُرِ طَبْعُهُ الْيَقِظُ  
 مِنْ خُرُوجِ حَدَثٍ مِنْهَا لَا يَعْلَمُ وَخَرَجَ بِزَوَالِ الْعَقْلِ النَّعَاسُ وَحَدِيثُ  
 النَّفْسِ وَأَوَّلُ شُؤْنِهِ سَكْرٌ فَلَا يَنْقُضُ بِهَا وَمِنْ عِلَامَاتِ النَّعَاسِ  
 سَمَاعُ كَلَامِ الْخَاطِرِينَ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْهُ **الْأَنُومُ** قَاعِدًا **مُمْكِنٌ مَقْرُومٌ**  
 مِنْ مَقْرُومٍ وَلَوْ هُوَ يَلْجِسُ عَلَى مَنْكَبَيْهِ تَحْتَهُ كَقَطْنٍ لَا مَنَهُ بِالْيَمَنِ  
 وَلَا عِبْرَةٍ بِأَحْتِمَالِ خُرُوجِ رِيحٍ مِنْ قِبَلِهِ لِنِدْرَةِ **الْثَالِثُ التَّفَنُّي**  
**بِشَرِّ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ** الْمُحَقِّقِينَ وَلَوْ خَصَبًا وَعَيْنًا وَهَسْرًا  
 أَوْ كَانَتْ أَحَدُهُمَا مَيْتًا لَكِنْ لَا يَنْقُضُ وَضُوءُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا  
 مَسِّمُ النِّسَاءِ وَالْمَسِّمُ هُوَ الْحَسُّ بِالْيَدِ وَغَيْرِهَا وَيَقْضِي لِأَنَّهُ مَطْنُهُ  
 الْإِنْدَادُ الْحَرُّ لِلشَّهْوَةِ وَالْبَشَرَةُ طَاهِرُ الْجِلْدِ وَمِثْلُهَا لَتَهُ وَ  
 لَسَاتُ هَوَاكَاتُ التَّلَاقِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا لَا يَعْضُوقُ أَصْلِي أَوْ غَيْرَهُ  
 بِخِلَافِ النَّقْضِ بِمَسِّ الْفَرْجِ يَخْتَصُّ بِمَا يَأْتِي لِأَنَّهُ الْمُشِيرُ لِلشَّهْوَةِ **الْأَعْرَمَا**

دود فاطمة الصبي الحاف اء

دود و نان



بغيب اور ضاع او مصافحه فلا ينقص مسها في الاظهر اذ ليس  
في الشهوة فاستتبط من النص معنا خصمه **والموس** اي من  
وقع عليه المس **كلام** في تنقيض وضوء في الاظهر لا شتر الكهافي  
الذي **ولا تنقص صغير** لم يكتف احد الشهوة عرفا وشعر **والس**  
**ظفر في الاصح** لا تنقصا للذي بالمس ماذكر ولا تنقص بالمس عضو  
منفصل الا الذكر والفرج اذا قور اذا المار على الاسم **الرابع** من  
**قبل الادمي** ولو من غير وغير ذكر لا احد قبل مثل الا اذا مس منه  
الواضح مثل ماله ولا مانع كمن حرمه **بعض الكون** وهو ما  
يسرع عن وضع احد الراحتين على الاخرى مع حامل يسير لقوله  
صلى الله عليه وسلم اذا افضى احدكم بيده الى فرجه وليس بينهما  
ستر ولا حجاب فليتوضى والافضل لغة المس بباطن الكون وهو  
باطن الراحتين وباطن الاصابع ومس فرج غيره الخش لهتك  
حرمته الغير ومن ثم لم يتعد النقض اليه والناقص من لا  
شي ملتقى الشفرين على المنفذ **وكن في الجديد** حكمة **البر**  
اي الادمي يعني ملتقى المنفذ كقبله بحامض النقض خارجا  
**فرج بهيمة** اي لا ينقص منه اذا حرمه لها في ذلك **وينقص**  
**فرج الميت والصغير** لصدق الاسم **وعمل الجب** لان الاصل  
الذكر في معناه **والذكر** **الاسهل** وبالياء **الاسهل** في الاصح لشمول  
الاسم **ولا ينقص روس الاصابع وما بينهما** وحرفها وحرف  
الكون **لما** **ولا اصبع زائدة** وذكر غيره عامل الا اذا كانت على استواء  
الاصل ولو بال باحد الذكرين وجب بايلاجه فقط الفصل  
ولو كان كفان احدهما عامل تقضه فقط **ويحرم بالحدث**

اجماعا ولو جنازه وفي معناها خبطة الجرح وسحرة تلاوة وشكر  
**والطواف** لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة  
**وحمل المصحف** **ومسل ورقه** قال تعالى لا يمسه الا المطهرون  
فهو حين معنى النهي والحمل ابلغ من المس والمطهر بمعنى المتطهر  
**وكن اجلده** المتصل به **على المصباح** لانه كالحجر منه و  
يجب على عاجز عن ظهر اخذ مصحف خاف عليه غرقا او حرقا  
او كافرا ونحوه **وخريطة** **وصندوق** **فيها مصحف وما**  
**كتب له** **من قرآن** **كلوح في الاصح** فلا يحل شبهه الاولين  
المعدين للمصحف بالجلد والثالث اي اللوح بالمصحف وحمل  
الثالث مكساة فان اتقى عن الاولين المصحف جاز مسهما و  
حملهما **والاصح** **على جلده** **في امنعه** يتعاليها فان قصد  
ولو مع المتاع حرم **وفي تفسير** **اكثر** **ودنانير** كالا حديده  
لانها المقصودات دونه ولو كان التفسير اقل او مساويا  
حرم وفارقا استواء الحجر يتعظيم القرب والمسي في الاخيرين  
كالحمل **لا قلب ورقا** **بعود** فلا تحل في الاصح **والاصح**  
**الصبي** **الميت** **الحديث** **لا يمنع** من مسه وحمله عند حاجة  
تعليمه وغيره قاله ابن الخوي ودراسته مشقة استمراره  
على الطهر **قلت** **الاصح** **قلب ورقه** **بعود** **وبه قطع**  
**العراقيون** **والله اعلم** لانه ليس بحل ولا في معناه بخلاف  
لؤلؤ كونه متنجس عليه وقلب بها اوراقه ويحرم كتابات  
المصحف بخمس ومسه بعود متنجس والسفر به الى بلاد الكفر  
**ومن يثقب طهر او حدثا** **وشك** اي تردد مع استواء او



اورحان في ضد اطر اعليه **على يمينه** استمعها بالقوله صلى الله عليه وسلم  
اذا وجد احدكم في بطنه شي فاسلك عليه لخرج منه شي ام لا فلا يخرج  
يخرج من المسحة حتى يسمع صوتا او يجد ريحا **فلا يتيقن بها**  
اي الظهور والحدث بان وجد منه **فلا** **وجوه السابق** منها  
**فقد ما قبلها** ياخذ به ان تذكر حدثا قبلها مطلقا في الاصح  
فيكون لان متطهر او يتيقن الطهر وشك في تاخير الظهور عنه  
الحدث عنه والاصل عدم تاخره وان تذكر طهر قبلها فذلك  
ان اعتاد تحديد الوضوء فيكون لان محدثا اذا اتيقن الحدث  
وشك في تاخر الطهر عنه والاصل عدم تاخره فان لم يتقنه  
فالطاهر تاخرها عن الحدث فيكون لان متطهر فان لم يعلم  
ما قبلها الزمه الوضوء بكل حال لتعارض الاحتمالين **فصل**  
في اذاب الخلاء في الاستنجاء **يقدم داخل الخلاء يسار** والحق  
**رج يمينه** او نحوها المناسبة اليسار المستقدر واليمين للغير  
**ولا يحمل** في الخلاء **ذكر الله تعالى** اي مكتوب ذكره وكره القرآن  
وخواصم النبي فان جملة كرهه وان غفل عن خاتم فيه ذكر  
ذلك ضمن عليه **كيفية** والصحري كالبنيات فيهما **ويعتمد** في قضا  
الحاجة وان لم يكن جالسا **يسار** دوت يمينه فينصبها لانه  
اسهل الخروج الخارج **ولا يستقبل القبلة** **ولا يستدبرها**  
نذبا في البناء غير المعد لذلك مع ستر مرتفعه ثلثي ذراع  
لذراع الا دمي فاكثر ودنا منها ثلثه اذرع فاقبل فان  
فعل خلاف الاولى فان عد لذلك ايها فان ترك فاحسن  
**ويحرمان بالصحري** والبناء الذي يعبد لذلك لنهيته صلى الله عليه وسلم

عن ذلك لكن ان كان مع السائر السابق جاز من فعله صلى الله عليه وسلم  
ولو اخرج ذيله قبالة القبلة حصل الستر ويباحان خوف ريشاش  
ان طبت رايح عن يمين القبلة ويسارها **ويبعد** في الصحري  
عن الناس بحيث لا يسمع له للخارج منه صوت ولا يسمع له  
ريح **ويستتر** في الصحري او نحوها مرتفع ثلثي ذراع فاكثر له  
عرض يمنع روية عورته يمينه ويديه ثلثه اذرع فاقبل  
وتحصل بذيله ايضا ولو كان هناك من لا يقص بصره عن عورته  
من يحرم عليه نظرها وجب الاستتار وكشف العورة في  
الخلاء جازين لحاجة كالاغتسال والبور ومعاشره الزوجه  
**ولا يسور في ماء راكر** لنهيته صلى الله عليه وسلم عنه فان فعل  
كره ويكره في الحاري القليل ايضا **ولا في حجر** لانه صلى الله عليه وسلم  
نهى ان يبالي فيه وهو الثقب والحق به السرب بفتح المهملة  
اي الشق والمعنى فيه خوف الاذاله او منه **ومهب ريح** ليلا  
يصل اليه ريشاش البور **ومتحدث** **وطريق** لقوله صلى الله  
عليه وسلم اتقوا اللعائين قالوا وما اللعائين يا رسول الله قال  
الذي يتجلا في طريق الناس او في ظلهم تشبها لك في لون  
الناس لهما كثير اعاده فنصب لهما بصيغه المبالغة والمآل  
عمل اجتماع الناس في الشمس مثله والكلام في البور فيكره فعله  
اما الغايط فيحرم **ولا يقضي جاز** **جنته** **متره** وان لم يكن  
في وقت التمره كراهه اصابه التمره **لنفسه** فتعافى فيها النفس  
**ولا يتكلم** او يخطو بذكر او غيره فيكره ذلك للضرورة فقد  
يجب ان كان راي شخصاً خشي وقوع محذور به لو كلامه ولو



عطش حمد الله بقلبه فقط ولا يستحي بما في مجلس بل يتقل عنه  
 ليلا يحصل له رشاش الا في الاخليه المعتاده ولا يتقل المستحي  
 بالبحر لا تتفاد كذا و **ويستحي من البول** عند انقطاعه تدبا  
 بخواتم مما اعتاده لا من به ويقول **عن دخوله بسم الله**  
 اي احسن من الشيطان الرجيم **الله** اي بالله اي اعوذ بك  
 اي اعتصم من **الحب** جمع حيث اي جميع ذكرا من الشياطين  
**والخبايا** جمع حيث اي اناسهم لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يقول ذلك **وخروجه غفرانك الحمد لله الذي اذهب عني**  
**الاذا وعافاني** اتباعا وكالبيان الصريح لانه يحس بصير ما  
 وعلمهم خروج الخارج **ويجب الاستحي** وازالة النجاسة مما او  
**جرا** اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم **وجمعها** اي بان يقدم البحر  
**افضل** من الاقتصار على احدهما والاقتصار على الماء افضل من  
 الاقتصار على البحر لان الله العين والاش والحرين بل الاولى  
 فقط وقصيته انه عند جمعهما لا يشترط طهارة الجامد  
 وانه يكفي بدوت الثلاث مع الانتقا وهو كذلك بالخشيه  
 لاصل السنه ويتعين الماء الاستحي قبل مشكل وثيقه منفق  
 بنقص خارجها في بول يجب تحققت وصوته لم يدخل ذكر لا  
 في دم حوض فيجوز في التيمم ولوليت بان استحي به او لا  
 ثم يتم لفقدها **وفي معنا البحر** الورد **كل جامد طاهر قال غير**  
**محترم** كخشيش فيجب الاستحي به واحترق بالجامد المزيل  
 على اصله عند نحو ما الورق وبالطاهر عن النجس وبالقالع عن نحو  
 قصب املس وبغير محترم عنه مطعوم ولو للجن كالقطن

فلا

فلا يجزي بواحد منهما وبعض به في المحترم وجلب **ديج** لا تتقاله عن  
 طبع اللحم لطبع الشباب **دوت** **عنه في الاظهر** لانه مطعوم  
 ولو استحي به من جهة الشعر اجزا **ويستحي** لانه يجزي ان  
 لا يحسن النجس الخارج **ويستحي** عن موضع اصابه عند خروجه  
 واستقر فيه **ولا يستر اجنبى** ولو طاهر رطب فان جفا او  
 تنقل او طرا ما ذكر تعين الماء **ولوندر** الخارج كرم او انش  
**فوق العاده** **ولم يحا** **ورصفحة** في غائط او حشفة  
 في بول **جاز** **في الاظهر** لما قاله لثكر وقوى بالمعتاد  
 اما المجاوز لما ذكر فيتعين فيه الماء الغيرة المتصل به او المنفصل  
 عنه وعن المتصل بالمثل **ويجب** في الاستحي بالبحر **ثلاث**  
**مسجات** لانه صلى الله عليه وسلم نهى الاستحي باقل من ثلاث اشجا  
**ولا باطرف بحر** اي ثلاثه منها او بحر لانه اظهر اطراف اذا  
 التقصت تعدد المسحات والانتقا وان لم يتم كل واحد **المحل فان**  
**يسقى** **المحل** بالثلاث **وجب الانتقا** كالزيادة عليها الى ان  
 يبقى الماء ليربله الى الماء او صغار الخرف **ويحسن الابتداء** ان  
 لم يحصل الانتقا بوتر لقوله صلى الله عليه وسلم **فليوتر** **يسن** **كل بحر** **الثلاث** **لكل محل** **فبند** ابا ولها  
 مقدم صفحة اليمن ويدبره برفق موضع ابتداءه وثانيها من  
 صفحة اليسرى ويدبره برفق لذلك **المحل** **الابتداء** **وتمر** **ثالثا**  
 على صفحته ومسبته جميعا **وقيل** **يوزن** **عن الجانبيه** **و**  
**الوسط** **فيمسح** بواحد صفحته اليمنى من مقدمها وبآخرها  
 اليسرى من مؤخرها وبالثلث الوسط **ويسن** **الاستحي** **بجار**

احرف







بفتح الزاي وهو ايضا ضايف يكتفان النامية اي لسان الوجه  
 لانها في تدوير الراس **قالت** صح الجمهور ان موضع الخد  
 يق من الراس والله اعلم لا تضاعف شعره شعر الراس **ويجب**  
**غسل كل مذهب** بالماء و **وجاب** وعذارى بالماء وهو  
 المكي الذي للاذن بين الصدغ والعارض وشارب وسبال وخذ  
 وعنقه **شعره** اي ظاهره وباطنه خف الشعر ارام لا وان  
 خرج عنه لم يجب غسل باطن الكثيف اذ كشافته نادره فالحق  
 بالغالب ان كانت في حد الوجه **وقيل لا يجب باطن عنقه**  
**كثيفه** بالمثلثة **والحكمة ان حقت كهدب** فيجب غسلها  
 ظاهره وباطنه **والا** بان كثفت **فليغسل ظاهرها** ولا يجب  
 غسل باطنها العس اصيل اما اليه وغسل بعضها الخارج من  
 الوجه بطريق التعيين له لحصول المواجهة به ويجب غسل  
 ظاهره وباطنه ان خف والافضاهه فقط والعارض وهو  
 ما الخط عن القدر المكي اذ في للاذن كالحية **وفي قول لا يجب**  
**غسل خارج عن الوجه** من الحية وغيرها كالعذار وان خف  
 ظاهره وباطنه والخفيف ما يرى البشر من خلاله في مجلس التحا  
 طب والكثيف ما يمنع الرويه ولو كثفت ما يمنع الرويه ولو كثفت  
 حية غير ذكر محقق وجب غسل باطنها ويحسن للمراه اناتها  
 ولو خف بعض خولية رجل وتميز فكل حكمه والاوجب غسل  
 الجميع احتياطا ولو خلق الوجهان وجب غسلهما لوقوع المواجه  
 بهما **الثالث غسل يديه** من الخوفين والذراعين **مع من فقيهه**  
 وما على ذلك من شعر وغيره وان كثف قال تعالى وايديك الى

المراقف

المراقف ودل على دخولها فعلة صلى الله عليه وسلم **فان قطع بعضه**  
 اي بعض المذكور من اليدين واليد موشه **وجب غسل**  
**ما بقى منه** او من من فقيهه بان فكه عظم الذراع من عظم العنق  
 فراس عظم العنق يجب غسله على المشهور **لان** من  
 المراقف او قطع من فوقه **ندب** غسل باقي عضده على  
 فطه على التحيد الا في وليلا يخلوا العضوا عن ظهارة **الرابع**  
**مسح بشرة راسه او شعره** **حد** اي الراس ولو بعض  
 وحد من حد راسه بان لا يخرج بالمد الى نحو جهة الوجه والقفى  
 عنه ولو خرج بالمد لم يكن المسح على الخارج قال تعالى وامسكوا  
 برواسكم ولا نه صلى الله عليه وسلم توضي ومسح بناحيته وعلى  
 العمامه قد ل على الاكثي مسح البعض والرأس مذكر **والامح**  
**جوان غسله** لانه مسح وزياده **وجوان وضع اليد عليه**  
**بلامد** لحصول المقصود من وصول البذل اليه **الخامس غسل**  
**رجليه** وما عليها من شعر وغيره وان كثف **مع كعبه** من  
 كل رجل وهما العظمان النابتان من الجانبين عند مفصل الساق  
 والقدم قال تعالى وارجلهم الى الكعبين قري في السبع بالنصب  
 وبالجر عطفا له في الاول على الايدي لفظا ومعنى في الثاني على  
 الجوان والفصل بين المعطوفين للاشارة الى الترتيب **تقدم**  
 المسح على غسل الرجلين ودل على دخول الكعبين في الفصل  
 فعلة صلى الله عليه وسلم وسياتي انفسا لها ولا يفهم ذلك الا  
 بغسل ملاقيها معها **السادس ترتيبه هكذا** اي كما ذكر  
 البدء بغسل الوجه ثم اليدين ثم الراس ثم الرجلين اثباتا

وان كان قد قطع  
 من عظم العنق  
 او من عظم  
 الذراع من  
 عظم العنق  
 او من عظم  
 الذراع من  
 عظم العنق  
 او من عظم  
 الذراع من  
 عظم العنق

وان كان قد قطع  
 من عظم العنق  
 او من عظم  
 الذراع من  
 عظم العنق  
 او من عظم  
 الذراع من  
 عظم العنق



لفعله صلى الله عليه وسلم **فلو اغتسل تحت جنبه الجنبه غلطا او**  
**لحدث او الطهارة او الوضوء وبذله فالاصح انه ان امكن تغيب**  
**ترتيب ما غطش وملك** قدر الترتيب **صلى له الوضوء**  
**والا بان لم يمكن تغيب الترتيب بان غطش وخرج في الحال بلى**  
**ملك فلا له الوضوء قلت الاصح المتي على ملك والله**  
**اعلى** اذا غسل يكفي للحدث الاكبر فلا يصغر اولى ويقدر  
 الترتيب في لحظة ولو اغتسل الأرجليه مثلما حدث غسلها  
 للجنبه والأعضاء الثلاثة مرتبه للحدث وله تقديم الرجلين  
**وسنة** اي الوضوء **السواى عرضا** في الأسنان لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لو كان اشق على امتي لأمرتهم بالسواى عند كل وضوء  
 اي أمر ايجاب وقوله صلى الله عليه وسلم اذا استكثمت واستكثروا  
 عرضا وتكره الاستياك طولا والسواى سنة مطلقا **بطل** حتى  
 يزيل القلم ولو اصبغ غيره لصور المقصود به واولاه من الاراء  
 للاتباع فعلم ان السواى انما تنطبق للمغم من الريح الكريهة  
**الاصح المتصلة في الاصح** لأنه لا يسمى استياكا وبقي با  
 صبوغه المنفصلة الحشنة والمستثناة منه من يد من على  
 اصله **ويبين للصلاة** لقوله صلى الله عليه وسلم لو انشق  
 عمامتي لأمرتهم بالسواى عند كل صلاة اي أمر ايجاب **وتغير**  
 النوم او غيره لأنه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من  
 النوم يسو وضوءه بالسواى اي بذلك **الا الصائم بعد**  
**بعد الزوال** لقوله صلى الله عليه وسلم اعطيت امتي في شهر  
 رمضان خمسا الى ان قال واما الثانية فان خلوة افواههم

لأنه قد يخرج الله كل من يذبح في الصلاة طولا والسواى

حين

حين يموت اطيب عند الله من ريح المسك وهو مخصص لا  
 طلاق قوله صلى الله عليه وسلم خلوف فم الصائم اطيب عند الله  
 من ريح المسك اذا المسابعد الزوال واطيبه الخلوف وهو يصم  
 الخافد على طلب بقاياه فتكره الزواله ولان التغيير قبل  
 الزوال يكون من اثر الطعام غالباً وتزول بالغروب ويتا  
 كره نذبه لتلاوة قرآن واستيقاظ وارادة نوم ودخول بيته  
 وتغير اسنانه **والشريعة اولى** لأنه صلى الله عليه وسلم وضع  
 يده في الان الذي فيه الماء لما فقد وما يتوضا به وقال توضؤ  
 بسم الله اي فايدن ذلك قال انفس فرأيت الماء يغور من بين  
 اصابعه واكلها بسم الرحمن الرحيم واكلها بسم الله فان  
**ترك** عمدا وسهوا **فان** ياتي بها تداركاً فيقول بسم الله  
 على اوله واخره ولا ياتي بها بعد الفراغ واوله التسمية مع السواى  
 وغسل الكفين ويغيب ان ينوي الوضوء ويسمي عند السواى  
 او غسل الكفين بان يقرئ النية بالتسمية عند اول فعله او  
 غسلهما وفيه كلام بالاصل **وغسل كفيه** الى الكوعين اثنا  
 على فعله صلى الله عليه وسلم **فان ظهر ما بان** تردد فيه **كره**  
**غسلهما في الانا** القليل الماء في المايح الكثير **قبل غسلهما** ثلثا  
 لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فلا  
 يغسل يده في الاثنا حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين بايت  
 يد فامسأر بما علق به الى احتمال نجاسة اليد في نومه كان  
 على محل استنجائه بالحجر فالحق به التردد يغيره ولا تزول الكراهة  
 الا بالثلاث اثنا لغاية الشارع يخرج المأمور عن العهد

ولا يستحب ان يغسلها

يتيقن

بلغ



ولو يتحقق ظهرهما لم يندب الغسل قبل ادخالهما والمضمرة  
**والاستنشاق** ابتداء الفعل صلى الله عليه وسلم ويجعلان بافعال  
 اما الداخل الغم والابق **والاظهران** فصلهما افضل من جمعهما  
**ثم الامام** على الفصل **بتمضمض** بغيره ثلاث ثم يتبين  
 يا ترى ثلاث والترتيب بينهما شرط كما دل عليه ثم **ويجاء**  
**فيهما** بان يبلغ المائي اقصى الحنك ووجهي الانسان والثبات  
 وفي الاستنشاق بان يصعد الماء بالنفس الى الخشوم **الاصا**  
 لقوله صلى الله عليه وسلم للقيط بن صبرة ان توصات فابغ للمفوضة  
 والاستنشاق ما لم تكن صابا اما الصابم فتكره له المبالغة  
**قلت الاظهر** تفصيل الجمع بينهما ثلاث **غرف** يتمضمض  
 من كل ثم يستشق **والله اعلم** ابتداء الفعل صلى الله عليه وسلم  
 وهو واضح من رتبة الفضل ولوجع بينهما بغيره يتمضمض  
 منها ثلاث ثم يستشق منها او فصل ست اجزا والخلاف في  
 افضل **وتتلى** **الغسل والمسه** لانه صلى الله عليه وسلم توفى  
 ثلثا ومسح راسه ثلثا وسن تثليث الذكر كالتسمية والشهادة  
 والتحليل والدالك والسواقي على ايضاح فيه في شرحي للظاهر  
 به وقد يجب ترك التثليث كان قلما او ضاق الوقت **وياخذ**  
**الماء باليقين** من الثلاث فيتمها والزيادة عليها مكروه  
 كالنقص **ومسح كل راسه** ابتداء الفعل صلى الله عليه وسلم فيضع  
 يده على مقدم راسه ويلصق مسبحته بالآخرى وابهاميه بصدغيه  
 ثم يدحرجهما للقفا ويرد بها المني من له شعر يتقلب وغيره  
 لا يرد فان فعل لم يجب شيئا **ثم مسح اذنيه** ظاهرهما وباطنهما

ايضا ابتداء الفعل صلى الله عليه وسلم  
 في صماخيه ويدبرهما على المعاطف ويمر ابهاميه على ظهرهما ثم  
 يلصق كفيه وهما مبلولتان بالاذنين ومعاطفهما استظهار  
 وراهما يحصل براسي صبيحة مسح صماخيه وباطن املتهما  
 باطن الاذنين ومعاطفهما وافادت ثم اشترطتا خيرا  
 على مسح الراس وهو كرك وك غير اصله بالواو **فان علم**  
**رفع الامام** او لم يرد نزعا **كحل بالمسح** **عليها** لانه صلى  
 الله عليه وسلم مسح بباطنيه وعلى العمامة والافضل ان لا  
 يقتصر على الاقل من الناصية خروجا من الخلق **وتحليل الحية**  
 بالمثلثة باصابع يمينه من اسفلها ولو طهرم لكن  
 يرفق لانه صلى الله عليه وسلم كان يحلل حية الشربة و  
 كانت كثة وكالحية كل شعر يكفي غسل طاهره تحليل اصا  
**لقوله** صلى الله عليه وسلم للقيط بن صبرة خلل بين  
 الاصابع فشمل وهو بالشبك والرجلين وبفعله خنصر يد  
 اليسرى ولا يجوز لمن التحدث اصابعه فتفقا **وتقديم الي**  
 من يديه ورجليه على اليسرى لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يحب التيامن ما استطاع في شانه كله في طهوره وتزجله  
 وتعلله والتزجيل شريح الشعر فان قدم يساره كره اما الكفا  
 والحداف والاذنين فيطهران معا لغير خواطع وبين البلاء  
 باعلى الوجه **واما له غرته** **وتحليله** وهي غسل ما فوق الوا  
 جب من الوجه في الاول ومن اليدين والرجلين في الثاني  
 لقوله صلى الله عليه وسلم **انتم** المحلوف يوم القيمة من

بما جديد ايضا والسنة في كيفية مسحها ان يدخل مسبحته  
 في صماخيه ويدبرهما على المعاطف ويمر ابهاميه على ظهرهما ثم  
 يلصق كفيه وهما مبلولتان بالاذنين ومعاطفهما استظهار  
 وراهما يحصل براسي صبيحة مسح صماخيه وباطن املتهما  
 باطن الاذنين ومعاطفهما وافادت ثم اشترطتا خيرا  
 على مسح الراس وهو كرك وك غير اصله بالواو **فان علم**  
**رفع الامام** او لم يرد نزعا **كحل بالمسح** **عليها** لانه صلى  
 الله عليه وسلم مسح بباطنيه وعلى العمامة والافضل ان لا  
 يقتصر على الاقل من الناصية خروجا من الخلق **وتحليل الحية**  
 بالمثلثة باصابع يمينه من اسفلها ولو طهرم لكن  
 يرفق لانه صلى الله عليه وسلم كان يحلل حية الشربة و  
 كانت كثة وكالحية كل شعر يكفي غسل طاهره تحليل اصا  
**لقوله** صلى الله عليه وسلم للقيط بن صبرة خلل بين  
 الاصابع فشمل وهو بالشبك والرجلين وبفعله خنصر يد  
 اليسرى ولا يجوز لمن التحدث اصابعه فتفقا **وتقديم الي**  
 من يديه ورجليه على اليسرى لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يحب التيامن ما استطاع في شانه كله في طهوره وتزجله  
 وتعلله والتزجيل شريح الشعر فان قدم يساره كره اما الكفا  
 والحداف والاذنين فيطهران معا لغير خواطع وبين البلاء  
 باعلى الوجه **واما له غرته** **وتحليله** وهي غسل ما فوق الوا  
 جب من الوجه في الاول ومن اليدين والرجلين في الثاني  
 لقوله صلى الله عليه وسلم **انتم** المحلوف يوم القيمة من

من غسل اصابعه من يمينه الى يساره



من اساع الوضوء من استطاع منكم فليطل غزته ويحمله والغايه  
استيعاب العضدين والساقين ويغسل في الغرة صفة الغرق  
مع مقدمات الرأس **والاول** وهي ان يوالي في التطهير بحيث  
لا يحق الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتداله الهوى والمراج والاز  
مان والمكن ويقدر المسوح مفسوخا لانه الما نور **واجريها**  
**القدية** ويجب في طهر ايم الحديث على الجديد **وترك الاستغناء**  
في الصب عليه لانه ترفه لا يليق بالمستعبد فهي خلاف الاولى ويكره  
في غسل الاعضاء ولا بأس في احضار الماء وحيث ما كان عند  
مطلقا بل قد يجب ولو باجره وترك **النقص** للماء لانه كالنهر  
من العبادة فهو خلاف الاولى **وكذا التثنية** بالرفع اي تركه  
**في الاصح** الاعتدال لانه صلى الله عليه وسلم بعد غسله من الجنائز  
انتهى بميمونه بالمد يمل قرده وجعل يقول **انكنا** اينغضه فهو  
خلاف الاولى ومن سنن الوضوء استقبال القبلة والتلفظ با  
لنيه واستصحابها ذكر الى اخره والدلك وان لا يتكلم بلي عند  
وتغيرها من المذكور في الاصل **ويقول بعد** متوجها للقبلة  
**الشهادان لا اله الا الله وحده لا شريك له** **والشهادان**  
**محمد عبد ورسوله** لقوله صلى الله عليه وسلم من توفني فقا  
اشهد ان لا اله الا الله الى اخره فتحت له ابواب السماء  
الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء ونريد في رواية **الرحم**  
**اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين** وفي رواية  
اخرى من توفني ثم قال سبحانه **اللهم ومحمد** **اشهدان**  
**لا اله الا انت استغفر** **واتوب اليك** كتبت في رقي اي

هذا حديث في عبادك

فيه

فيه ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيمة فالطابع بكسر الباء  
فتحتها الخاتم ومعنى لم يكسر لانه لا يتطرق اليه ابطال ووا  
بحمدك زائده فسبحانك مع ذلك جملة واحدة او عاطفة اي  
بحمدك سبحانه فذلك جملتان **وحذفت دعاء الاعضاء**  
المذكورة في اصله وهي ان يقول عند غسل الوجه اللهم بفض  
وجهي يوم تبضى وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليدين  
اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبي حسابا يسيرا  
وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى ولا من  
وراء طهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري  
على النار وعند غسل الرجلين اللهم اجعلني ثبتا قدا  
مي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وزاد الراقي في الشرح  
عند غسل ذنبيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول  
فيستعملون حسنه **اذ لا اصل له** اي لم يجز فيه شيء عن النبي صلى الله  
عليه وسلم كذا قال والصواب انه سنة كانه ورد من طريق  
ضعيفه والحديث الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال  
**المراد الحقيقين** ولو غير به كان اولى **تجوز في السوء**  
**ضوء** ولا يكره ولا يكون خلاف الاولى الا اذا كان الحق نحو  
مقصوب فتجه كونه خلاف الاولى خروجا من الخلاف ولا  
يجب الا اذا حدث وعند ما يكفي المسح فقط وهو لا بأس  
بشرطه فيجب المسح وكذا الوضوء فوات عرفه او انقاد  
اسير وخوه ولا يسر اذ غسل الرجلين افضل منه الا  
لتاركه رغبة عن السنة او شك في جوازها وحجزي في



سائر المرخص وكذا الخوف فوت الجماعة ولا يجوز في الغسل  
ولو مندوبا ولا في إزالة النجاسة كان ذلك لا يتكرر تكرار  
الوضوء للمقيم والمسافر سفر لا يقصر فيه **يومه وليله ولها**  
**فر سفر قصر ثلاث ايام بلياليها** لانه صلى الله عليه وسلم ارخص  
للمسافر ثلاثة ايام ولياليها والمقيم يومه وليله اذا ظهر فليس  
خفيه ان يصح عليها **من اتى الحدث بعد بلي** اذ وقت  
المسح يد خل بذلك والمراد بلياليها ثلاث ليال او ثلث  
اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة او اليوم الرابع و  
قياسه يقال في المقيم وصاحب الضرورة كلبس واطيئهم  
لا تفقد اما مسح لما يحل ولو بقي طهره وهو فرض ونوافل ان  
كان حدثا قبل فعل الفرض او نوافل فقط ان كان بعد  
وامتيئهم لافقد اما لا يمسح اذا وجد كذا يوم الحدث وامتيئهم  
لا يفقد اذا انزل عذره **فان مسح حضرا** ولو على فرد خف  
**ثم سافر او عكس** اي مسح مسافرا ثم اقام **لو سئو فامد ثم**  
تغلبا للحضر فيقتصر على مدته في اوله وكذا في الثاني ان اقام  
قبل مصيها فان اقام بعدها لم يمسح ويجزئيه ما مضى وان  
زاد على يوم وليله ولو مسح مسافرا بعد حدثه او مضى وقت  
الصلاة حضر استيق فامده السفر **وشروطه ان يلبس بعد**  
**كال طهر** طاهر ولو لبس قبل غسل رجليه وغسلها فيه لم  
يجزئ المسح الا ان يترجى ما فيه ولو ادخل احداهما بعد غسلها  
قبل غسل الاخرى ثم ادخل الاخرى بعد غسلها لم يجزئ مسح  
حتى يترجى الاول من موضع قدميه ثم يدخلها فيه ولو ادخل

وقد عرفت ان سائر المرخص وكذا الخوف فوت الجماعة ولا يجوز في الغسل ولو مندوبا ولا في إزالة النجاسة كان ذلك لا يتكرر تكرار الوضوء للمقيم والمسافر سفر لا يقصر فيه يومه وليله ولها فر سفر قصر ثلاث ايام بلياليها لانه صلى الله عليه وسلم ارخص للمسافر ثلاثة ايام ولياليها والمقيم يومه وليله اذا ظهر فليس خفيه ان يصح عليها من اتى الحدث بعد بلي اذ وقت المسح يد خل بذلك والمراد بلياليها ثلاث ليال او ثلث اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة او اليوم الرابع وقياسه يقال في المقيم وصاحب الضرورة كلبس واطيئهم لا تفقد اما مسح لما يحل ولو بقي طهره وهو فرض ونوافل ان كان حدثا قبل فعل الفرض او نوافل فقط ان كان بعد وامتيئهم لافقد اما لا يمسح اذا وجد كذا يوم الحدث وامتيئهم لا يفقد اذا انزل عذره فان مسح حضرا ولو على فرد خف ثم سافر او عكس اي مسح مسافرا ثم اقام لو سئو فامد ثم تغلبا للحضر فيقتصر على مدته في اوله وكذا في الثاني ان اقام قبل مصيها فان اقام بعدها لم يمسح ويجزئيه ما مضى وان زاد على يوم وليله ولو مسح مسافرا بعد حدثه او مضى وقت الصلاة حضر استيق فامده السفر وشروطه ان يلبس بعد كال طهر طاهر ولو لبس قبل غسل رجليه وغسلها فيه لم يجزئ المسح الا ان يترجى ما فيه ولو ادخل احداهما بعد غسلها قبل غسل الاخرى ثم ادخل الاخرى بعد غسلها لم يجزئ مسح حتى يترجى الاول من موضع قدميه ثم يدخلها فيه ولو ادخل

احدها ولو

احدها بعد غسلها قبل غسل الاخرى ثم ادخل الاخرى بعد غسلها  
ولو مسح غسلها في ساق الخف ثم ادخلها محل القدم جاز لمسح  
ولو ابتد اللبس بعد غسلها ثم احدث قبل وصولها مو  
ضع القدم لم يجزئ المسح ولو لبس خفا على جبينه لم يجزئ مسحه  
**سائر محل فيه** وهو قدمه بكعبه من جوانبه غير  
الاعلى فلوراي منه بان كان واسع الرأس لم يصح عكس  
سائر الصور لئلا يلبس هناك من اسفل ويبر من اعلا غالبا  
ولو خرق البطانة او اطهارة بكس او لهما والباقي ضعيف  
لم يصح والاضر ولو خرق ثمان موضعين غير متجاذبين  
لم يصح **ظاهر** الاحتساب ولا متجاذبا كلا او بعضا فلا يكفي  
المسح عليه اذ لا يضح الصلاة فيه التي مقصود المسح الا  
صلى ولو كان به نجاسة عليه **يمكن قبل المشي فيه كثر**  
**دد مسافر لما حذته** عند حظ وتر حال وغيرهما ما جرت  
العادة به ولو نحو زجاج ولبد وخرق مطبقه بخلاف  
ما لبس كذلك نحو سعة او ضيق فلا يكفي المسح عليه  
لو كان ضيقا يتسع المشي عن قريب ولا يجزئ ما لا يبري خفا جلده  
لقها على رجليه وشدها بالربط **قيل وحلا لا** والاصح لا يكفي  
نحو مقصوب **ولا يجزئ مقصوب لا يمنع ماء** اي نفوذه  
لرجله لو صب عليه مع كونه قويا في الاصح لانه خلاف  
القائل الخفاف المنصرف لها النص ولا يصح وصول الماء  
من مواضع الخنز ولو كان غير مانع لما المسح لم يكفي خنز  
وهو خارج شرط امكان اتباع المشي **ولا يجزئ نحو حر موقا**

وقد عرفت ان سائر المرخص وكذا الخوف فوت الجماعة ولا يجوز في الغسل ولو مندوبا ولا في إزالة النجاسة كان ذلك لا يتكرر تكرار الوضوء للمقيم والمسافر سفر لا يقصر فيه يومه وليله ولها فر سفر قصر ثلاث ايام بلياليها لانه صلى الله عليه وسلم ارخص للمسافر ثلاثة ايام ولياليها والمقيم يومه وليله اذا ظهر فليس خفيه ان يصح عليها من اتى الحدث بعد بلي اذ وقت المسح يد خل بذلك والمراد بلياليها ثلاث ليال او ثلث اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة او اليوم الرابع وقياسه يقال في المقيم وصاحب الضرورة كلبس واطيئهم لا تفقد اما مسح لما يحل ولو بقي طهره وهو فرض ونوافل ان كان حدثا قبل فعل الفرض او نوافل فقط ان كان بعد وامتيئهم لافقد اما لا يمسح اذا وجد كذا يوم الحدث وامتيئهم لا يفقد اذا انزل عذره فان مسح حضرا ولو على فرد خف ثم سافر او عكس اي مسح مسافرا ثم اقام لو سئو فامد ثم تغلبا للحضر فيقتصر على مدته في اوله وكذا في الثاني ان اقام قبل مصيها فان اقام بعدها لم يمسح ويجزئيه ما مضى وان زاد على يوم وليله ولو مسح مسافرا بعد حدثه او مضى وقت الصلاة حضر استيق فامده السفر وشروطه ان يلبس بعد كال طهر طاهر ولو لبس قبل غسل رجليه وغسلها فيه لم يجزئ المسح الا ان يترجى ما فيه ولو ادخل احداهما بعد غسلها قبل غسل الاخرى ثم ادخل الاخرى بعد غسلها لم يجزئ مسح حتى يترجى الاول من موضع قدميه ثم يدخلها فيه ولو ادخل



تخيه حرموق وهو خفي صالح للمسح فوق مثله **في الاظهر**  
اذا الرخصة وردت في الحق لعموم الحاجة ولو لم يكن الاسفل  
صالحا للمسح فهو كالغافه فيمسح الاعلا خروما ولو لم يكن  
للاعلا صالحا لمسح الاسفل او الاعلا لا يقصده وحده فو  
صل البلد للاسفل ولو لم يصح واحد منهما فلا اجزا **وخر**  
**منقوق** **قدم** **شدد** بالعري **في الاصح** لحصول الشتر والار  
تفاق به ولو فتحت العري بطل المسح وان لم يظهر من الرجل  
شي لانه اذا مثل ظهر **ويسر مسح** ظاهر **الظاهر** **الظاهر**  
مسط الرجل **واسفله** وحرفه وعقبه خطوطا من اليمنى والشام  
واليسر لطراف اصابعه من تحت مفرجا بين اصابعه ويكره  
غسله وتكراره ولو استوعبه في لاف الاولى **ويكفي مسحه**  
**مسح** كما في الراس بلا وضع نحو يده المبتله عليه بحيث  
**يؤدي الفرض** منهما من ظاهر خفه دون باطنه الملاقى  
للشعر **الا اسفل الرجل وعقبها** وهو موخر القدم **فلا يكفي**  
**على المذهب** لانه لا يرد الاقتصار على ذلك كما ورد الاقتصار  
على الاول فيقصر عليه وفق فاعلى محل الرخصة **قلت حرفه**  
**كاسفله والله اعلم** في انه لا يكفي الاقتصار عليه لقربه  
منه **ولا مسح لثناك في بقاء المدة** كان شك في وقت  
حدته بعد لبسه او انه مسح خضر او سفر اذا المسح  
بشروط منها المدة فاذا اشك فيهما رجع لاصل الغسل **فان**  
**اجنب** لا يس الحوا وجب عليه غسل نحو حيض في اثنا المدة  
**وجب تجديد البس** فان اراد المسح فيمنزع ويتطهر ثم

اجزا كما لو كان قوين ونفذ البلل الى الاسفل

يلبس

يلبس والاول انقطعت مدة مسحه بالجنابه لقول صفوان  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا مسافرين  
او سفرا ان لا نترخفا فانا ثلاثه ايام وثلاث ليالين الا من جنابه  
فدل الامر بالترخع على انه لا يجوز الغسل اذا جنابه ما نوه  
منه قاطعه لمده ومثلها نحو الحيض والغسل للمندوب  
وفارق الجديره مع ان كل مسح على سائر حاجه موضوع على  
طهره بان الحاجه قد استندت والترخع الشيق **ومن ترخع** خفيه  
او احدهما في المدة او انتهت او ظهر بعض رجله او انفتح  
الشرح ونحوه **وهو بطور المسح غسل قد ميه** لبطلان  
طهره بان نحو الترغ فلو كان بطهر الغسل لم يلزمه شي **وفي**  
**قول يتوضي با** **الغسل** يفتح العين وتحتها  
**موجبه موت** مسلم غير شهيد **وحين ونفاس** فيجب  
عند انقطاعها نحو صلاة **وكذا وكلامه** **بلى بلل** والقاء  
علقه ومضعفه **في الاصح** لان ذلك معني منعقد فيصح  
الغسل عقب ما ذكر **وجنابه** وحصل لرجل حي فاعلى او  
غيره بدخول حشفته او قدرها من فاقد ما فرجا قبله  
او غيره ولو من ميت او بهيمه ولا يجب بايلاج في قبله  
مشكل ولا بايلاج في قبله بل يندب ولو اوج في دبره رجل  
تحت ربيته وبين الوضوء **فخرج مني** في غير مشكل من  
احد شرجيه والمراد خروج منه ماء او لا من **طريقه**  
**المعتاد او غيره** يعني تحت الصلب وهو الظاهر للرجل  
اذا هو هنا كالمعتد في الحدث فلا يجب الغسل الا اذا اخرج

المسح فيهم



من المنفتح تحتاه وهو منسد اي من المنفتح مطلقا والاخذ  
 خالقي واكثر انبياء في حق المراه وهي عظام الصدر كالصلب  
 للرجل ولو لم يستحكم المني بات خرج لمريض لم يجب الغسل  
 قل جزما **يعرفه** **اولده** بالمعجمه **بوجه** وان لم يتبد  
 فوق لقلته مع فتور الذكر عقبه **اورع** **عجين** **رطبا** **ويطاط**  
**يقف جافا** وان لم يتبد فوق او يلتد به كان خرج منه  
 ما بقي بعد الغسل رطبا او جافا حالات من المني **فان قوت**  
**الصفات** المذكورة في الخارج **فلا يغسل** به فاث احتمال كون  
 الخارج منيا او منيا لم يكن استيقظ ووجد الخارج منه بعض  
 خبثا تحريين حكيمها فيغتسل ويتوضى ويغسل ما اصابه  
 منه **والمرأة تخرج** فحماها تحصل بما ذكره ومنهها يمين  
 بالصفات المذكورة ولو نزل مني ثيب الى ما يظهر من فرجها  
 عند قعودها ولم يظهر وجب لانه في الغسل طاهر ولو  
 وطئت في دبرها لم يخرج منها مني الرجل لم يعد الغسل و  
 كذا حكم قبلها ان لم يكن ذات شهوة او لم يقضها **ويحرم**  
**بها** اي بالجنابة **ما يحرم بالحدث** مما مر بيانه **واملكت في**  
**المسجد** على المسلم **لا عبوره** اي الجواز به لقوله تعالى ولا  
 جنبا الا عابري سبيل وخرج بالمسجد نحو الرباط وتردد جنب  
 في المسجد ككثته ويغتفر ان كانت ثمره كانت احتلم فيه و  
 لم يخرج نحو خوفا وتجب يثمه بغير تراب المسجد **والقران**  
 ولو بعض ايه لا نحو الخيل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ  
 الجنب ولا الحائض شيئا من القران ويقدر بكسر الهمزة على

وبعضها

وبعضها على الخبر المراد به النهي **ويحل اذكاره** وغيرها مما يوجد  
 نظمه في غير القران لا يقصد قران نحو سبحان الذي سخر لنا  
 هذا عند الركوب فان قصد القران وحده او مع الذكر حرم وان  
 اطلق او قصد الذكر فلا اختص ولو قرأ ما اختص نظمه من  
 لقران نحو قل هو الله احد حرم مطلقا وفاقدا الطهورين بقرا  
 في صلوة الفاتحة فقط وجوبا وخرج بالمسلم الكافر فيحل  
 مكثه بالمسجد وكذا قرآنه ان ربح اسلامه **واقراه** اي  
 الغسل عن جنابه او حيض او نفاس نية **رفع جنابه** او  
 حيض او نفاس اي رفع حكم ذلك **المسجد** **الاسم** **وخطه**  
**اسباحه** **مقتدر اليه** كصلوة وطواف ونحوها مما يتوقف على  
 الغسل ويتوي الحائض رفع حدث الحيض فلو شوت رفع  
 رفع الجنابة او عكسه غلطاي ونية من به سلس المني كنية  
 من به سلس البول وقد مر حكمها **او افرض الغسل** او فرض  
 الغسل او الغسل المفروض او ادا الغسل او رفع الحدث او الطهارة  
 للصلاة لا الغسل اذ قد يكون عماده **مقرو** **ونه باول فرض** وهو  
 اول مغسول من البدن فلو توى بعد غسل جزء وجب اعادته  
 غسله **ويحرم شعره وبشره** حتى الاطفار وما يظهر من صماخي  
 الاذنين ومن فرج الصبي المرأة عند جلوسها لقضاء حاجتها  
 جثها ومن تحت شعر كثيف وقلفه وموضع شعرة لم يغسلها  
 شريطة نقضها ويجب نقض الظفار ان لم يتصل الماء الى باطنها الا  
 بالنقض لا الشعر النابت في العين والاذن وكذا باطن عقد  
 ولا يجب مضمضه واستنشاق كالوضوء **واكمله ازالة**





القدر مكنى وودي على فرجه **في الوضوء** ابتاعا وفي قول **لويو**  
**غسل قدميه** فان فعله حصلت السنة والاول افضل  
**في الوضوء معاطفه** وهو ما فيه انعطاف والتواضع فوضون بطن  
 ومعاطف اذن قبل الافاضه بالماء كان يدخل اصابعه العشر  
 في الماثر يدخلها في الشعر ليشرب بها او صوله ليكون ابعد عن  
 الاسراف وتخلل اليه ايضا **ثم على شقه الايمن ثم الايسر**  
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التياه في طهوره **وبذلك**  
 خروجها من خلاف من اوجبه **ويثالث** كالوضوء فيفصل  
 راسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا كان ذلك ويدرك  
 وتخلل كذلك **وتتبع** نحو المحدث **حيث** هو ونفاس **ثم** اي الذي  
**مسكبان** تجعله على قطنه وتدخل بعد الغسل للمحل الذي يصل  
 الماء له لاصره صلى الله عليه وسلم حكمته تطيب المحل **والا**  
 بان لم يتيسر المسك **فحق** من طيب والافطين والاكفي الما  
 عدل عن قول اصلاه ونحوه للاعلام بالترييب في الاولويه  
 وتقتصر المحل والمحرمة على قليل قسط واطفار **ولا يسجد**  
 اي الغسل الا ان يحفل **بخلاف الوضوء** فيحسن تجديدا اذا صلى بالا  
 ولا صلاه ما للترغيب فيه **وسين** ان لا ينقص ما الوضوء عن  
**مد والغسل عن صاع واحد** فلو نقص واسبع اجزاء والهاء  
 اربعة امداد واملد رطل وثلاث بالبغداد في الركن  
 ومن لم يجد رطل **مسد** يظفر بما نسبته اليه كالماء والهاء  
 بالنسبة الى المعتدل ويكره الاسراف **ومن به** خمس يغسله  
**ثم يغسل ولا يكفي لهما واحد** وكذا في الوضوء قلت  
 غسله

في الوضوء  
 في الوضوء  
 في الوضوء

في الوضوء  
 في الوضوء

الا

الاصح يكفيه والله اعلم ويرفعها الما ولو في العينية ان رأت  
 بحرية بلى تغير والا فالحديث باقي **ومن اغسل جنبه وجهه**  
**حصلا** اي غسلهما **او الاحد** حصل فقط عملا بما نواه  
 فيهما وانما لم يندرج الثقل في الفرض لانه مقصود فائسده  
 سنة الظهر مع فرضه وفارق ما لو نوى بصلاة الفرض ذوق  
 التحية حيث يحصل التحية وان لم ينو فبان المقصود  
 ثم اشتغال النقصه بالصلوة وقد حصل وليس المقصد  
 هنا النطافه فقط بل لانه يتم عند عجزه عن الما ولا  
 يصح غسل الجرحه بنية الجنابه ولا عكسه **قلت لو احدث**  
**ثم احبب او عسى** او وجد امعا في الغسل وان لم يوضع  
 الوضوء **على المذهب والله اعلم** لا يندرج الوضوء في  
 الغسل **باب** **النجاسة** واليهما هي لغة المستند  
 وشرع المستند تمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج وبها  
 بعد **كل مسكر مایع** كخمر وعوم ما يتخذ من ما العنب وثريد  
 وهو ما اتخذ من خوالزيب والمایع مزيدا حترز به  
 عن بيع او حبش مذهب مسكر فانه ليس بخمس مع  
 الحرمة ولا يرد خمر انعقدت ولا حبش مذهب عملا  
 باصلهما **وكلب وخنزير وفروعهما** اي فرع كل مع او  
 غيره من الحيوانات لقوله صلى الله عليه وسلم طهور  
 انا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان لا يغسل سبع مرات  
 احدهن بالتراب اي مطهره والخنزير اسوا حالا من الكلب  
 اذ لا يجوز اقتناؤه بحال والحق بهما الفرع تغليا للنجس

في الوضوء  
 في الوضوء  
 في الوضوء



وميتة غير **الادمي** والسمك والجراد ومع ما زالت حياته  
 بغرذ كاه شرعية لحرمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة  
 والدم وميت السمك والجراد طاهره لاحتا ولهما وكن ا  
 ميتة الادمي ولو حرميا للتكريم **ودم طاهر** من حرمة ان  
 كان مسفوحا يخرج بخوكبه ويعفى عن دم بقي على العظام  
**وقبح** لانه دم مستحيل **وفي** كالحايط وان لم يتغير  
**رويت** بالمثلته كالبول ولو راشت بهيمة حيا صحيحا  
 صليبا حيث لو زرع لبنت فتنجس بطهر بالغسل والافيه  
 طاهره من مذكاه لم يطعم غير اللبن **وبول** للامر بصيب لما  
 عليه فيما مر اول الطهارة **وميت** يسكون الذل المعجزة  
 للامر بغسل الذكر منه في قضية على كرم الله وجهه وكحل  
 عند ثورات الشهوة **ودي** بالذال المهملة كالبول وقبح  
 عقبه او عقب حمل ثقيل **وكن امني** غير الادمي في الام  
**قلت** الاصح طهارة **مني** غير الكلب والخنزير **وفي**  
**وع احدهما والله اعلم** لانه اصل حيوان طاهر ومعني الا  
 دي طاهر ما ذكر ولين عايشه كانت تحل للمني من ثوب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه ومعني نحو الكلب  
 نجس جز ما **ولبن ما لا يוכל لحمه** كالبن اثنان اذ يستحيل  
 في الباطن كالدم ولبن ما يוכל طاهر قال تعالى لبنا خالصا  
 تسابغا للبشاريين ولبن الادمي طاهر ولو ذكرا وصغيره  
 وميتة اذ هذا امتثاله في الجملة فلا تليق به النجاسة  
 لكرامته وما زيد على ما ذكر من نحو الحرة ولها المتنظ

هو

هو في معناه مع ان بعضه يعلم من شروط الصلاة **والدم**  
**المنفصل من الحي الميتة** طهارة ونجاسة في الادمي طاهره  
 والبدن الحرة ونجسته **الاشعر المأكول** **قطا** **فكنا** **اصوبه**  
 ووبره وبريته قال تعالى ومن اصابها واوبارها انتان  
 ومثاعا الى حين وشعر غير المأكول كالحمار نجس ولو ابيت  
 نحو شعر على نحو يد نجس تابعا لها والمسك طاهر كفارته ان  
 انفصل في حيوة الطيبة ودخان النجاسة يعفى عن قليله  
 ونجارها كذلك ان عد بواسطة نار والا فطاهر **وليت**  
**العلقة** وهي دم غليظ **والمصغلة** وهي علقه جمدت فصارت  
 بقدر ما وضع **من طوبى الفرج** من الادمي وغيره **نجس**  
**لاصح** اذا اولات اصل حيوان طاهر والثالث كعرقه  
 وخالف الاولاني غير الادمي عند الراعي لانها اقرب  
 للحيوانية منه وبهوا اقرب للدم موديه منهما ولا يطهر  
 نجس العين الاخر **تخللت** اي صارت خلا بلى طرح شيء  
 فيها فتطهر وكذا ان **نقلت من شمس الى ظل وعكسه**  
**تطهر في الاصح** لانتفا القاسي فيها والنقل المذكور جائز  
**ان تخللت بطرح شيء** او وقع بنفسه كبصل او وقعت  
 فيها عين نجسه وكن اطاها ان تخللت وهما فيها او بعد  
 عنها والحال انه يتخلل منها شيء **فلا** تطهر لتنجس المطروح  
 بها فتجسها بعد انقلايها خلاق النيد كالحمار يطهر بالتخلل  
 نفسه او بالنقل ولا يضره الما لانه من ضرورة وفي معناه  
 تخلل الحمار انقلاب دم الطيبة مسكا **والا جلد نجس بالوث**



يظهر **بدنه طاهر** الذي لا قاءه الدباغ وكذا باطنه على  
المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دمع الاغصان فقد طهر  
والله الدباغ فصل الباطن بواسطة الماء او طوبى الجلد  
ولو القته الرياح في مدبحة فاندبغ فكذلك وخرج نجس  
بالموت جلد الكلب ونحوه فلا يظهر الا ندباغ **والدبغ نزع**  
**فصله بحرق** بكسر الحاء القرض وعفصه وشب **لاشمس و**  
**تراب** فلا يحصل به ما نزع فحلاته اذ لو وقع في الماء لعاد فساد  
وتنتنه ولا يحب الماء في انشائه اي الدبغ في الاصح لانه  
احاله والماء بوع كثوب نجس ملاقاته للادوية التي تخرج  
به قبل طهر عينه فيجب غسله **وما نجس ملاقاته شي من**  
**كلب غسل سبعا احدا من تراب** قال صلى الله عليه وسلم اذا  
ولغ الكلب في الاثا فغسلوه سبعا احدا من بالبطا اي التراب  
والاولى اولى وقبس ما ولغ غيره اذ هو اطيب الحيوانات  
ينهل اكثر ما يلهث فاذا وجب في فيه مع انه اطيب  
ما فيه غيره اولى فان لم تر لعين هذه النجاسة الاست  
غسلات مثلا حبست واحدة **والاظهر تعين التراب جمعا**  
بين نوعي الطهور **والاظهر ان الخنزير** والمتولد بين نحو  
الكلب وغيره **كلب** فيما ذكر طاهر ولا يفي تراب نجس  
**ولا تراب مزوج بما يفي الحل في الاصح** اذا قصد بالتراب  
التطهير ولا يحصل بما ذكر فلا بد من طهور بنية ومزجه  
بما فلا يصح مستعمل ولا يبرئ من الاغبار فيه ونحوه والواجب من  
التراب ما يكثر لما ويصل بواسطة الى جميع اجزاء المحل ولا  
يجب

يجب التراب في الارض الترابية اذ لا معنى للتراب في التراب **والنجس**  
**بول صبي لم يطعم** بفتح اوله **غير اللبن** لتغذي **يقع** بان يوش  
عليه ما يطعمه ويغليه بلا سيلات بخلاف الصبي فيولها كغيره  
ويتخفف غسله بالسيلا قال صلى الله عليه وسلم يغسل من يور  
الجارية ويرش من يور الغلام والفرق ان الابتلاء بحل الصبي  
الكثر تخفف في بوله ولو تناول الصبي نحو سفوف مما يتناول  
للاصلاح لم يضر واللبن بعد الحوائض بمنزلة الطعام **وما**  
**نجس بغيره** يخرج نحو الكلب وبول الصبي ان لم يكن عين  
فيه من النجس لبول جف فلم يدرك له طعم ولا لون ولا  
ريح **لكن جري الماء عليه** منه وتطهر بلا غسل دون خر تخللت  
**ان كانت عين منها قية** وجب ازالة الطعم ومحاولة غير  
**ولا يضر بقا لونه او ريح عسرة** والله كالموت دم وريح خر المشقة  
بخلاف ما اذا سهل فيض وفي الريح قول انه يضر **قلت**  
**فان بقي معاضل على الصحيح** والله اعلم لقوله دلالتهما  
على بقا العين ولا يجب السعي في ازالة الاثر بغير الماء ولاحت  
ولا قرض الا اذا تعين ذلك للازالة واذا لم يجب ذلك  
ندب والماتنجس نحو الكلب وبول الصبي السابق يجب في العين  
منه ازالة صفاته الأعسر من لون او ريح **ويشترط ورود الماء**  
القليل على المحل اذ لو اورد قوة **لا العسر** له في الاصح فيها اذ  
الفسا طاهر بشرطها الا في **والاظهر طهارة غساله** تنفصل به تغيير  
وقد ظهر **المحل** اذ المنفصل بعض ما كان على المحل وقد فرض طهره بشرط  
ان يزيد ورنها بعد اعتبار القدر الذي اخذ من المحل من الماء وعطاوه



من الوسخ فان كانت قلتيين اشترط عدم التغير فقط فان  
افصلت متغيرا وزايدا الوزن بالاعتبار السابق او المحل على حاله  
فنجسه كالمحل والمستعمل في ثقل طهارة النجس وهو الغسله الثاني  
فيه والثالثه بعد الطهر ظهور **ولو نجس ما به خل ودهن وذكر**  
**تعدر بالمعجمه تطهيره** لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن الغار  
كثوث في السمن فقال ان كان جامدا القوها وما حولها وان كان  
مايعا فلا تغربوه وفي روايه فلو امكن طهره شرعا لم يقل فيه  
ذلك والجامد هو الذي اذا اخذ منه قطعه لا يترجع من البه  
ما يملأ محلها على قوتها ما به بخلافه **وقيل بطهر الدم كالزيت**  
**بغسله** وكيفية في الاصل **باب النيمه** هو لغة القصد  
وشرعا ايصال التراب للوجه واليدين بشرط طاق وال  
صل فيه قبل الاجماع اية وان كتتم مرض او على سفر وقوله  
صلى الله عليه وسلم جعلت لنا الارض مسجدا وظهور **يتيمم**  
**المحذ والمجنب** والمأمور بطهر ولو مسوخا **الاسباب احدها**  
**فقد الما قال تعالى** وان كتتم جنبا الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا  
**فان يتيقن المسافر وغيره فقد يتيمم بلى طلبه** اذ طلبه  
**عبث وان توطئه** بان حور في ذهنه وجوده **طلبه**  
بعد دخول وقت الصلوه وجوبا مما تواتر فيه **من حله**  
فيقتشه **ورفقته** بغير رايه وكثيرا مستوعبا كما ينادي  
من معه ما يجوده ويكني ما ذوت على جمع ويجوز تقديم الا  
ذ ان لا الطلب على الوقت ولو طلب شيئا كافيه لم يصح ما لم  
يتيقن ان لا ما ولا يجب استيعاب الرفقه ان لما الوقت عن

تلك

قرب

تلك الصلوة ان لم تجد فيما ذكر **نظر** **ان كانت عتق من الارض**  
اي عينا وشمالا وخلفا واما ما **فقد احتج** الى تردد بان كان هنا وحدة  
او جل **تردد قدس نظره** في المستوي فيتردد الى محل يلحقه فيه  
غوث الرفقه مع ما علم عليه من شغل وتفاوت في قول ان امن  
مع ما ياتي اختصاصا وما لا يجب بذله لما طهره **فان لم يجد ييمم**  
لظن فقد **فلممكنه** **والاصح وجوب الطلب لما يطرأ**  
كان دخل وقت فصله اخرى اذ قد يطالع على ما لو يتيقن بالطلب  
الاول ان لا ما لم يجب جز ما او حد شيئا يحتمل معه وجوده لما كره  
وجب تحديد جز ما ولو انتقل لمكان اخر فكذلك **فلممكنه** ما  
**بمصله السابق حاجته** كاحتطاب واحتشاء وهو فوق حد  
الغوث السابق **وجب قصد ان يخاف ضرر نفس او مال**  
او انقطاع عام من رفقه وان لم يتصر به بخلاف ما اذا خاف ذلك  
الا ان يكون ما خاف عليه اختصاصا او ما لا يجب بذله في تحصيل  
المائمه او اجره فيجب القصد بخلاف ما لو توطئه فانه ان خاف  
على ذلك لم يجب اذ لا شي يحتمل لاجل الخوف على المال فان كان  
**فوق ذلك** او في حد القرب ولكن خاف من قصد خروج الوق  
**يتمم ولا يحرك قصد الما ولو كان معه ولو توطئه خرج الوقت**  
لم يتمم لانه واجب للما ولو يتيقنه اخر الوقت ولو في منزله  
**انتظار افضل** من تعجيل التيمم لياي بالصلوة بالوضوء الفاضل  
على الصلاه بغيره اوله **او طئه** اخر الوقت او تساوا الاحتمالان  
فتعجيل التيمم افضل من انتظاره **في الاظهر** لياي بالصلوة في اول الوقت  
الحقق فضلها هذا ان اقتصر على صلاة واحدة فان صلى بالتيمم



اوله وبالأوضو آخر فهو النهاية في احترام الفضيلة وقولهم الصلاة  
 بالتيهم لا تعاد انما هو في حق من لا يرجوا ما بعد ذلك ولو لم يكن عدم  
 الما آخر الوقت فتجوز بالتيهم اولى جز ما **ولو وجد ما لا يتفیه**  
**فلا اظهر وجوب استعماله** في بعض اعصابه محدثا كان او جنبا  
 ونحوه **ويكون قبل التيمم** على الثاني لئلا يتيمم ومعه ما اولوله  
 يجد ترايا وجب استعماله ولا يجب مسح الرأس ببلل او برد لا يذو  
 بان **ويجوز في اي الما للظواهر** في الوقت **بشئ مثلا** في ذلك المحل  
 في تلك الحاجة لان ياديه عليه وان قلت نعم ان يسع منه باجر  
 بزياده لا يقره بذلك الاجل وكان ممتد الى وصوله محلا يكون  
 فيه غنا وجب الشرا **الا ان يحتاج اليه في الثمن** **لدى** وقوله **مستغرق**  
 عنه غنا ومونه **سفر** **ونفق** **معنى** مونا **حيوان** **محترم** من  
 نفسه او غير كمن وجه ومملوكه ورقيقه حضرا او سفرا ولو  
 اياها فيصرف الثمن لما ذكر ويقيم ومن غير المحترم المرتد والخمر  
 والكلب الذي لا يقع فيه ولو احتاج واحد ثمنه الى شرائته  
 للمصلحة قد هها ولو وهب له ماء او اقرضه في الوقت **او غير ذلك**  
 او رشا فيه وجب القبول في الاصح كخفة المنة بل يجب سوال  
 ذلك ولو وهب المنة اي وهب الله الاستقفا فلا يجب القبول  
 لعظم المنة واذا وجب القبول فلم يفعل وصلى بالتيهم انهم و  
 اعاد ولا يجب على مالكة الما الذي يحتاجه خو يبيعه لخوا طهره  
 ولو احتاج لخوا دين فله التيمم **ولو نسيه** اي الما او ثمنه او  
 الله في رحله او اضلله فيه **فان لم يجد بعد الطلب** وهذا  
 معنى الاضلال **فيتيمم** فيها او ضلته تذكر ووجد **قضى** الصلوة

الصلاة في  
 او ثانيا لا يتفیه  
 وهو المستعمل

في ما قد

اي

اي اعادها في الاظهر **فيتقصيره** ولو لم يمعن في الطلب **اعادها**  
 معه اعاد جز ما **ولو اضل رحله في رحله** **فيتيمم** وصلى ثم  
 جده وفيه ما ذكر فلا يعيد ان امعن في الطلب اذ لا ما معه حال  
 التيمم وفارق اضلاله في رحله بان تيمم الرفقة وسع في يده  
 الثاني من الاسباب ان **يحتاج اليه** اي الما **العطش** **حيوان**  
**محترم** من نفسه او غير محترم بحيث يخشى محذور اياها ياتي ولو كان  
 الاحتياج لما ذكر **مالا** اي الما اي المستقبل فيجوز التيمم مع  
 وجوده دفعا للمحذور ولا يكتفى بالطهيرة ثم جمعه و  
 شربه لغیر ذابة لانه مستقدر عاده وللعطشان اخذ الما  
 من ماله فهو ان لم يجد لله وخرج بالمحترم غير مما مر  
**الثالث** من الاسباب **مرض يخاف معه** من استعماله  
 اي الما على منفعة **عضو** ان يذهب كعمى او خرس ونحوه  
 فهو الروح والعضو باولى **وكذا بطوال البر** اي طول مدة  
**او الشيب الفاحش** من ثغرة تبقى او لحية تزيد او تحول او  
 استخفاف واصله الاثر المنكر في **عضو طاهر** وهو ما يبدو  
 في المنة غالبا وما لا يعد كسفة بكتك الهر و يمكن رده  
**لا قلت في الاظهر** لقوله تعالى وان كنتم مرضى الاية اي جرح  
 خفتكم من استعمال الما ما ذكر والحق بالمرض ما ذكره المصنف وكذا  
 خوف حدوث المرض او زيادة الاله او اشدة الضنا وخرج  
 بالفاحش اليسير كقليل سواد وباطن الباطن واستشكل  
 ويعتمد في خوف ما ذكر قول طيب عدل روايه او نفسه  
 ان عرف فان فقد ذلك ولم يعرف جاز **فيتيمم** كما مضى اذا

Copy



حضرة طعام خاف التلأف فيه يجوز له اكل الميتة لكن يتعبد اذا  
 وجد الطبيب او عرف **وشدة البرد** فيجوز التيمم ان يجوز  
 من استعماله الماء يجوز عن شربه بما يتسحق مثله ما ذكر **ولا**  
**استعمله** اي الماء في غصيه لعلته ان لم يكن عليه سائر وجوب التيمم  
 وكذا غسل الصالح على طهارة محافطة على الطهر بحسب الا  
 مكان وتيلطف في غسل الصالح المجاوز للعليل بوضع خرقة  
 مبلولة بقرنه ويتجامل عليها بفضل بالمقار من ماء حواله  
 من غير سيلان اليه **ولا يمسح** من التيمم والغسل للجنب  
 وجوبا ولا ولا تقيد التيمم ليزيل المائثر التراب **فان كان**  
 به العلة **معدنا فلا يصح** اشراط التيمم **وقت غسل العليل**  
 رعاية لترتيب الوضوء **فان جرح عضو** اي المحدث فيتميان  
 وكل من اليدين والرجلين كعضو ونذب ان يجعل كل واحد  
 كعضو او في ثلاثة اعضاء قللا تيممات او اربعة فاربعة ان  
 عمت العلة **وان عمت** الاعضاء كلها فتيمة واحدة **وان كان**  
 بالعضو سائر **كجيرة** وهي الواح تهيأ للكسر والاخلع يجعل  
 على محله او لصوق وهو يفتح اللام ما تحتاجه الجراحة **ولا يمكن**  
**تدعيمها** او ترعه بان خاف منه عذورا ما من **غسل الصالح**  
**وتيمم** وقت غسل العليل **فان سبق** **وجوب مع ذلك مسحه** كل  
**جيرة** او لصوقه وقت غسله بما استعمله ما امكن وانما  
 وجوب مسحه الكل لانه مسحه ابيح للضرورة ولا يجب مسحه  
 محل العليل بالمال **وقيل بعضها** ولا تباقت مسكها ولا يجب  
 مسكها بالتراب ويشترط للاكتفائها ان لا يتأخذ من الصالح

الاما

الاما لا بد منه للاستمسك ولو قدر على غسله بلطف كحاش  
 وجب وسياتي بيان القضا **فلا التيمم** **لفرض** **ثالث** اذا  
 بطهارة فرضا **ولم يحدث له بعد** **الجنب** **غسله** ما غسله  
 لبقا طهارته اذ يتقل بها وانما يعيد التيمم لضعفه عن ادا  
 الفرض **ويعيد المحدث غسل ما بعد عليله** **وقيل يستأ**  
**توان** الغسل والوضوء ويأتي المحدث بالتيمم في محله **و**  
**قيل المحدث كجنب** **قلت** **هذا الثالث** **اصح** **لما مر والله**  
**اعلم** ولو احدث غسل الصالح وتيمم عن العليل وقت غسله  
 ومسح الجيرة بالمال ان كانت العلة بغير اعضاء الوضوء تيمم  
 الجنب مع الوضوء **للجنازة** **فصل** **يتيمم بالتراب**  
**طاهر** اي طهور قال تعالى فتيمة واصعيد اي ترائيا طيبا اي  
 طهور حتى ما يد او به كطين ارمي بكسر التهمزة وفتح الميم  
 ومن شأن التراب الغبار **ومر مل** يلصق بالعضو **فيه غبار**  
 لانه طبقات الارض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا يلصق  
 بالعضو وما لا غبار فيه **لا معدن** **كنورة** وزر ينح بكسر الزاي  
**وقيل ان قل الخليل جاز** **ولا يستعمل على الصالح** **كما لا لا**  
 اليه المنع وهو اي المستعمل **ما بقي** **عضوه** حال التيمم **وكذا انما**  
 بالثلاث التيمم من عضوه وان لم يعرف من عنده ان مس الوضوء  
**فلا يصح** كالمقاطر من الماء ويجوز تيمم الواحد والجمع من التراب  
 اليسير مرات ولورفع يده في انشاء المسح ثم ردها اليه يضر ولا يجوز  
 بتراب خشن وهو ما اصابه ما يع خشن جف **ويشترط قصد** اي التراب  
 اذ يتيمموا في الاية **معنى** **اقصد** **و** **بالنقل** **فلو** **سفته** **مريخ**

هذا هو  
 معنى التراب  
 في معنى التراب  
 وهو ما لا يضر  
 في معنى التراب  
 وهو ما لا يضر  
 في معنى التراب  
 وهو ما لا يضر



**مردده ونوى** **لن تجزئه** بضم اوله لاستغفار القصد بالتغافل النقل المحقق  
له وان قصد بوقوفه مذهب الريح ما ذكر **ولو هم باذنه** بان  
نقل الماذون التراب للعضو وردده عليه ونوى الاذن عند الكف  
**جان** وان لم يكن عذرا اقامه لفعله ما ذونه مقام فعله  
**وقيل بشرط عذره** ولو يسمي بلا اذن لن تجزئها لو سفته ربح **وار**  
**كانه** اي التيمم **نقل التراب** الى العضو طاهر مفرق بالنيه كما ياتي  
وفي ضمنه القصد وانما صحوابه او لا رعاية للمفظة الاية **قلو**  
**نقل التراب من وجهه الى يديه** بان حدث عليه بعد مسكه او على  
اي النقل من يده الى وجهه **كفى** وكذا الواخذ من العضو وردده  
اليه لو من احدى اليدين الى الاخرى بخرقه لوجود ما صدق النقل  
كما لو تمعك في التراب لانه نقل بالعضو المسوح اليه **ونبيه**  
**الاستباحة الصلاة** ١٥ وخوها كطواف او مسح مصحف وتمكين زوج  
في حق حايض **لا رفع الحدث** اذا التيمم لا يرفع **ولو نوى فرض**  
**التيمم لم يكون في الاصح** اذا التيمم طهارة ضرورية لا يصلح الا ان  
يكون مقصود الزاوة ومن ثمر لا يستحب تجديد بخلاف الوضع  
ولو نوى التيمم لم يكن جزءا والكلام يعني في النية الصالحة للتيمم  
اجمالا وسمايا ما ليسباح بها **ويجب قرنها بالنقل** اي تأوله  
الحاصل بالضرب **وكذا استدانتها الى مسح شي من الوجه**  
**على الصحيح** اذا النقل مقصود لغيره ولو اقترنت بالنقل والمسح  
كفت وان عزيت بيمينها ولو احدث بعد النقل اعتبر تجديد نية  
قبل مسح الوجه **فان نوى بالتيمم فرضا ونفلا** اي استباحته  
**ايحاله** عملا بما نواه فله فعل اي فرض شاء وان عين غيره او

نوى

نوى فرضا فله النقل **معه** **على المذهب** تبعاله او نوى **نفلا او**  
**الصلاة لنقل** اي فعل النقل **لا الفرض** **على المذهب** اذا الفرض اصل فلا  
يتبع غيره واخذ بالاحوط في الثانية ولو نوى نافله فعينه  
او صلاة جنازة فكان النقل وله فعل غير ما نواه فيهما ويستتبع  
نية الصلاة ما دونها ونية ما دونها نظرا كما يحض نوت مسح  
مصحف فتمكن نحو الزوج وعكسه ولا تستتبع النقل ومثل الصلاة  
نية فرض الكفاية فان نوى بالتيمم استباحه خطبه جمع  
فيتمتع الجمع بينهما وبين صلاة الجمعة ولو نوى بالتيمم فرضين  
استباح احدهما **ومسح جميع وجهه** حتى طاهر لحيته المبتسر  
سل والمقبل من ابغاه على شفتيه **تريديه** ولو تيمم حدث  
الكبر وخو **مسح مرقبيه** مستوعبا ووجب الترتيب كالوضوء  
**ولا يجب اتصاله** اي التراب مخبت الشعر الخفيف لعسره **ولا**  
**ترتيب في نقله في الاصح** فلو ضرب بجديده دفعه **ومسح**  
**بيمينه وجهه ويديه** **يمينه** او مسح وجهه ببعض يديه  
وبعضها مسح احدى اليدين **جان** كصور المقصود وفارق  
المسح لانه مقصود وطهارة او مسحله **ويجب التسمية**  
**ولو جنب وخو اوله** وتوجه للقبلة وسواك وعدم تكرار  
مسح وايتان بالشهادتين بعد الوضوء **ومسح وجهه**  
**ويديه بضم يتي** قلت **الاصح المنصوص** وجوب ضربتين  
**وان امكن بضم يه** خرقه **وخوها** **والله اعلم** قالوا لانه  
الوارد ولو كان التراب ناعما كفى وضع اليد عليه بالي ضرب كما  
لمعك **ويقدم يمينه** على يمينه **واعلى وجهه** على اسفله كالوضوء



ويحقق الخبر من كفيه ان كثرت ينفضهما اي يفتحهما فيهما ليلا  
يتشوه خلقه وموالاة التيمم كالوضوء قلت وكذا الغسل  
فيندب موالاة التيمم ويندب تقربا الى الله تعالى في اول كل  
ضربة لانه ابلغ في اثاره التراب فلا يحتاج الى زيادة على اثنين  
ويجوز نزع خاتمه في الثانية والله اعلم ليصل التراب الى  
محلّه ويندب في الاولى لمسح كل الوجه باليد ولا يكفي تحريكه  
بخلافه في الطهارة بالمالا التراب لا يدخل تحت خلاف الماوا  
لجانب نزعها انما هو عند المسح لا عند النقل ومن تيمم لمقد  
ما فوجده او توهمه ولو بقول شخص عندي او دعيه فلان  
لا او دعي فلان ما هو يعلم غيبته ان يكن في صلوه ولو في  
حرمة بطل تيممه اجماعا ان لم يقرب ذلك بما له كعطش كان اقرب  
به لم يبطل او وجد في صلاة لا تسقط به لانها محل يغلب فيه  
وجود الما كصلاة المقيم بطلت على المشهور صواب لانها ممتنع  
الاصح اذ لا بد من اعادة تها فلا وجه للبقاء عليها وان اسقطوا الكوفة  
في محل يغلب فيه فقد الما فلا تبطل ولو غلبا لتلبسه بالمقصود  
ولا مانع من اتمامه كوجود المكفر الرقبة في الصوم وقيل يبطل  
النقل والاصح ان قطرها اي الفرضية ان لم يضيق الوقت  
ليتوضى ويصلى بدلها افضل من اتمامها لينال فضل الوضوء  
فان ضاق الوقت حرم ولو وجد في صلاة تسقط به وهو مسافر  
فرفقوا الاقامة او كانت مقصودا فتوى اتمامها بطلت ولو تم  
الميت اتم وجد الماء قبل دفته وجب الغسل واعادة الصلاة  
والاصح ان المنتقل لا يجوز ركعتين في النقل المطلق ان وجد

الماء قبل تمامها لانه الاحبة المعروف في النقل فسلم عنهما ويتوضى و  
يصل ما شاؤا من توى عند اتيتمه وان زاد على ركعتين لاعتقاد  
تيممه عليه ولو قام لثانية اتمها ولو توى ركعة لم يزد عليها  
ولا يصلي بتيمم غير فرض ولو تيمم صبي لانه طهارة ضرورية ولا  
يجمع به بين فرضين كصلاة فرض وطواف وجمعه وخطبه ان  
تيمم للخطبة فقط واستثنى تلمين الحليل فلها تمكنه من الوطئ  
مرارا وان تجتمع بينه وبين فرض آخر ويتنقل ما شاؤا اذا النقل  
لا يخصر فحقق فيه والندب بالمعنى كالفرض في الاظهر اذ سلك بها  
مسلك واجب الشرع والاصح جنايز فاولى الواحد وان تغت  
مع فرض لشبهها بالنقل في جوار الترك ولهذه الجوارز نية و  
تعيها عند انفراد المكلف عارض والاصح ان من نسي احدي  
الجس ولا يعلم عينها كناه تيمم لهن والجوار متعلق بكفاه اذا  
الفرض واحد وما عداه وسجله له ولو تذكر المشيئة بعد له  
يجب اعادة تها تحتلفين لا يعلم عينها صلى كل صلاة من الجس  
تيمم وان شاؤا وهو الاحسن تيمم مرتين وصلى بالاول والاربعين  
ولا او غير ولا الاول او الى اي الصبح والظهر والعصر والمغرب  
مثلا وبالثاني اربع ليس منها التي بدالها اي الظهر والعصر  
والمغرب والعشاء فمير ان كان المستثبات الصبح والعشاء و  
احدتها مع احد الى الثلاث او كانتا من الثلاث اذا صلى تيمم او  
نسي متفقتين لا يعلم عينها من صلوات يومين او شك في البا  
قهما صلى الخمس مرتين بتيمم لما من ولا يتيهم لفرض قبل و  
فعله يقينا اذا التيمم طهارة ضرورية قبل الوقت ويدخل في



وقت الفعل ما يقع فيه الثانية في وقت الاولى **كذا** **والنفل الموقت**  
 كرتبه وعيد لا يتم له قبل وقت فعله **في الاصح** ما امر والجائز  
 كنفل ووقتها يدخل بانقضاء غسل الميت ويكره قبل التكفين وكذا  
 التيمم والمند وربع بوقت معين كقرض صلى والنفل المطلق يتم  
 له كل وقت وكل وقت ارادة الا وقت كراعه ويجوز التيمم للموقت  
 بعد دخول وقته ولو قبل الايتان بشرطه كسنة وخطبة تيمم  
 الاخوان لالة الجوع عن البدن **ومن لم يجد ماء ولا ترابا لمسحوا**  
 بماء ايس فيه واحد منهما **الزمه في الجديد ان يصلي الفرض**  
**الوقت ويعيد** اذا وجد الماء والتراب محل يسقط الفرض وليس له  
 فعل النفل ويقضي المقيم المقيم **لفقد الماء** لندور فقد في الا  
 قامه **لا المسافر** المقيم لعموم فقد في السفر فان غلب الوجود  
 في السفر والعكس في الحظر انعكس الحكم **لا العاصي** سفره كابق  
 فيقضي في الاصح اذ عدم القضا رخصه لا تناط بالمعاصي **من**  
**يتم لبر** قضى في الاظهر لندورة فقد ما يستحي به الماء او  
 مرض يمنعه الماء مطلقا اي في كل اعضا الطهارة او في عضو ولاسا  
 بذلك من نحو جديره **فلا يقضي** لعموم المرض **الا ان يكون** **مخرجه**  
**دم كثير** حصل بفعله او جاور محله فيقضي لعدم العقوبة ذلك  
 فان التقى شي مما ذكر فلا قضى **فان كان** **الاعضاء** او في بعضها  
 سائر لم يقضي في الاظهر ان وضع الساتر على ظهر لشبهها  
 كحى **فان وضع** الساتر على حدث **وجب نزع** ان امكن بلى ضرر  
 مما امر **قضى** مع مسحه بالماء على المشهور لا تنقض شبهه حينئذ  
 بالحق ولو كان الساتر باعضاء التيمم قضى سوا وضع على ظهر ام لا

لنقصان

لنقصان  
 في وقت  
 في وقت  
 في وقت

لنقصان البدل والمبدل **بالحيض** وما يذكروا من الا  
 ستحاضه والنفاس والحيض لغة السيلان يقال حاض الوادي  
 اذا سال وشرع ادم جولة يخرج من اقصى الرحم في اوقات  
 مخصوصه والاستحاضه دم عليه يخرج من عرق فمه من ادنى  
 الرحم يسمى العاذل بالحيض في الاشهر سواء اخرج اثر حيض ام  
 لا والنفاس الدم الخارج بعد قراح الرحم من الحمل والاصل في  
 الباب وبني لوندك عن الحيض وقوله صلى الله عليه وسلم هذا  
 شي كتبه الله على بنات ادم **اقل سنه تسع سنين** فمريه تقريبا  
 فان رات الدم قبلها مما لا يسع حيضا وطهر فحيض او بما يسعها  
 فاستحاضه ويقال لادم فساد والتسع خبر لا طرفا **واقله**  
**ثلاثة ايام** وليله اي قدر ذلك متصلا **والكثر** **حسنة عشر**  
**يوم** ما يليها وان فصل وغالبه ست او سبع كل ذلك با  
 استقرار الساتر رضي الله عنه **واقل طهر فاصل بين الحيضين**  
**ثلاثة ايام** وما اذا الشهر لا يخلو عن حيض وطهر  
 فاذا كانت اكثر الحيض ما مر كان اقل الطهر ما ذكر ويجوز  
 ان يكون بين الحيض والنفاس اقل من ذلك بان انقطع حيضها  
 فولدت عقبه او رات النفاس اكثر وانقطع شرعا قبل خمسة  
 عشر يوما **ولا حد** **لاكثر** اي الطهر وغالبه بقية الشهر بعد  
 غالب الحيض **وتحريم** **به** اي بالحيض ما يحرم بالجنازة من  
 الصلاة وغيرها والطهارة بخية التعبد الا لما لا يحتاج لها  
 كاحرام ووقوف فيندب **وعبور المسجدين** **ان خاف** **تلقونه**  
 بالمثلثة لغلبة دم او عدم احكام شئ فان امنته جاز العبور



لما جنب وغيره مما من به نجاسة مثلها والصوم واجب قضاؤه  
خلاف الصلاة فلا يجب قضاؤها والمشفقة بكثرتها وما بين سرتها  
وركنتها أي مباشرة ولو بغير وطئ وقيل لا يحرم تغيير الوطئ  
ومحرم الطلاق في حيض ثمسوسة ليست بحامل لحاياتي فإذا  
نقطع أي الحيض لم يعمل قبال **فخر الغسل** مما حرم غير الصوم  
والطلاق فيحلان لا تتفان مع الأول والمعنى الذي حرمه لاه  
الثاني وكن الطهارة السابقة والاستحاضة كان يجاوز الدم  
أكثر الحيض ويبقى حدث دائم كسلس يفتح الدم أي سلس يول  
وهو أن لا ينقطع فلا يمنع الصوم والصلاة ونحوها للضرورة  
**فتمت غسل المستحاضة فرجها** ثم تحشوه **وتعصبه** بعد ذلك  
وجوب بيان شد بعد حشوه بقطنة مثلا بخرقه مشقوقة  
الطرفين يخرج واحد يبطنها والآخرى بظهرها وتربطها  
بخرقه وتشدّها على وسطها كالنكاح فإذا تاذت بالشد تركته  
وكن العصابة وإن قل الدم بحيث يندفع بالحشو لم يخرج لشد  
وإن صامت تركته نهرا واقتصر على الشد فيه ولو خرج  
الدم بعد العصب لكثرة لم يضرا وتقصيرها فيه ضرر وتو  
ضي وتظهر وقت الصلاة بعد فعل ما من الختم وتبا  
دربها قليلا للحدث فلو آخرت لمصلحة الصلاة كستر  
والتنصير جماعة واجابة مؤذن واجتهاد في القبلة لم  
يضر العذر والأفضر على المصلي **ويحب الوضوء**  
لكل فرض كالختم لتقا الحدث وكن تجديد العصابة وما  
يتعلق بها من أبدال القطنة بفمه وغسل الفرج في الأصح وإن

لم

لترتّل عن محلها ولا ظهر دم بجوانها قياسا على تجديد الوضوء  
ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه و  
عوده أو اعتادت ذلك ووسع زمن الانقطاع بحسب ما  
دتها وضوء الصلاة باقله يمكن **وجب الوضوء** لاحتمال الشفا  
في الأول والأصل أن لا يعود وإن كان إذا العباد بلامقارنه  
حدث في الثانية فلو عاد الدم فرها قبل ما ذكره صلاته بوضوء  
ضوءها بوضوء وضوءها بحاله لكن تعيد ما صلاته ولو لم  
ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة ما ذكره صلت بوضوءها فإن  
امتد الزمن بحيث يتسع ما ذكر وقد صلت بوضوءها بان  
بطلان طهرها وصلاتها ولو أخيرها عارفا بعوده قريبا  
أو بخلافه فكاعتباده **فصل** إذا رأت دمًا **السنة**  
**الحيض** أقله فأكثره ولو يعبر أكثره أي ولم يجاوزه **فكمله**  
**حيض** أي لون كان مبتداه كانت أو غيرها إذا كان عليها  
بقية طهر كان رات ثلاثه دما ثم اثنا عشر ثقات ثلاثه  
دما ثم انقطع فالثلاثه الأخير دم فساد ويقال له استم  
صه أيضا **والصفر والكدر** **حيض** أي كل منهما حيض ملوثة  
وغيرها في الأصح مطلقا لأنه الأصل فيما تراه المرأة في زمن  
الامكان فإن عبره أي جاوزه الدم أكثر الحيض فإن كانت  
من غير دمها أكثره وطئ المستحاضة مبتداه أي أول ما ابتدأها  
الدم **مميزه** **فإن ترا قويا وضعيفا** بالشروط الأتية كاسود  
والاحمر والاشقر فالأصفر فالأخضر وماله رائحة كريهة  
أقوى مما لا رائحة له والخين أقوى من الرقيق فالمثمن



او الثخين من نحو اسودين اقواها والمنين الثخين منها  
 اقوى من منين او ثخين فالاقوى ما صفاته من ثخين وثين  
 وقوه لوت اكثر فيرجح احد الدمين بان اد منهما فان استويا  
 في السابق **والضعيف استحاضه والقوي حيض فان لم**  
**ينقص عن اقله ولا غير اكثره ولا ينقص الضعيف عن**  
**اقل الطهر** بان تكون خمسة عشر يوما متصلة فالكثير تقيد  
 القوي عليه او لا كان رات خمس عشرة اسودا طبق الاحمر لاني  
 الشهر وخمسة عشر احر فمثلها اسودا وخمسة احر فمثلها  
 اسودا وباقي الشهر احر فمثلها اسودا لا اذ رات يوما اسود  
 ويومين احر وهكذا الاخره لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف  
 فانتفاست شرط تميين ويأتي حكمه **او مبتداه لا يميزه بان**  
**رأته بصلتين** مثلا لكن **وقد تشرط تميين** مما مر  
 وعرفت وقت ابتداء الدم **فالاطهر ان حيضها يوما وليلة**  
**لانها لم يتيقن وطهرها سبع وعشرون** بقية الشهر وتسمى  
 ميمره ايضا وان يكن التمييز المطلق فان لم تعرف وقت ابتداء  
 فكم تحيره **او معتاده** **بما سبق لها حيض وطهر** وهي غير  
 ميمره وذكره لها وغير متحيره **فتزد اليها قدرا ووقتا**  
 باضا حفظت ذلك **وتثبت العاده** المرتب عليها ما ذكره مرة  
**في الاصح** لانها في مقابلة الابتداء من حاضه في شهر خمسة  
 ثلثت في اخر واستحيضت زدة للسته ومن حاضت ميمره  
 ثم استحيضت زدت لها وانما ثبت العاده المختلفه من ثين  
 ثم ان التثقت وعلمت انشا فها عملت به والا اغتسلت اخر

طراوم

كل ثوبية واحتاطة الى اكثر النوب **ويحكم للمعتاده الميمره**  
**لتعيين العاده المخالفه له في الاصح** لانه اقوى منها بطوره  
 فلو كانت عاداتها خمسة من اول الشهر وبقية طهر فرات عشره  
 اسود من اوله وبقية احر حكم بان حيضها العشره ولو خا  
 لف التمين العاده وبيتهما اقل طهر عمل كما لمعتاده خمسة اول  
 الشهر رات عشرين فالكثير ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا **او**  
**كانت متحيره بان تسببت عاداتها قدرا ووقتا ولا تميين في**  
**قول كميته** ومركبها والمشهور **وجوب الاحتياط لا**  
**حتمال كل زمن** مر عليها **الطهر والحيض** فيحرم الوطى والاستمتاع  
 ودخول المسجد **ومس المصحف والقراءه في غير الصلاه** كما  
 لحايض لاحتمال الحيض **وتصلي الغرايض** وجوبا ابتداء لاحتمال  
 الطهر **وكذا النفل الموقت** وكل عبادته يقتصر الى النية في الاصح  
 ولها نقل الصوم والطواف ايضا اهتماما بالنفل **وتغتسل لكل**  
**فرض في الوقت** لاحتمال انقطاعه **عند الغروب** فان علمت  
 انقطاعه وقتا بعد الغروب وتوضي لباقي الصلوات لاحتمال  
 الانقطاع عند الغروب فقط وذات التقطع لا غسل عليها في  
 النقا ان اغتسلت فيه واذا اغتسلت لا يلزمها المبادر للصلاه  
 لكن لو اخرت لزمها الوضوء حيث يلزم المستحاضه الوضوء ويجب على  
 المتحيره قضا الصلاه وبسطه في الاصل **وتصوم رمضان لا**  
**حتمال طهرها في كله** **شهرين كاملين** بان تتم رمضان ثلثين  
 وثاني بعد ثلثين متواليه **فحصل لها من كل منى اربعة**  
**عشر يوما** لاحتمال ان تحيض فيهما اكثره ويطهر الدم يوم

ولا يصح انشا في الصلاه  
 زياره على الفاتحه من



ينقطع باخر فيفسد ستة عشر فان نقصا حصل من كل ثلاثة  
 عشر واحدا بواقي عشرين ثلاثة وان اعتادة الانقطاع ليلا  
 يحصل لها من كل من الكاملين خمسة عشر ومن كل من الناقصين  
 اربعة عشر فان نقص واحد فقط بقي عليها يوم فقط **نحو**  
**نصوم ستة ايام من ثمانية عشر يوما ثلاثة اولها وثلاثة**  
**اخرها فيحصل اليومان الباقيان** اذا الحيضان طرا  
 بالاول فالغايه ان ينقطع في السادس عشر فيحصل الاخيران  
 او الثاني صح الاول والاخير او بالسادس عشر صح الثاني والثا  
 لث وبالسابع عشر صح السادس عشر والثالث او بالثامن عشر  
 صح السادس عشر والسابع عشر فيحصل اليومان ايضا بان تصوم  
 لهما خمسة اربعة او الثمانية عشر واثنين اخرها او بالواحد  
 او اثنين اولها واثنين اخرها واثنين وسطها وبان تصوم  
 لها خمسة الاول والثالث والخامس والسابع عشر والتاسع  
 عشر **ويمكن قضا يوم** من الايام الثلاثة في الطهر على كل تقدير  
**بصوم يوم ثلث والثالث والسابع عشر** من الاول وان كان اخره  
 الاول سلم الثالث او الثالث سلم الاخير ولا يتعين الثالث **والسابع**  
 عشر بل الشرطان تترك اياما بين الخامس عشر وبين صوم الثا  
 بقدر الامام التي بين الصوم الاول والثاني واقل منها **وان**  
**حفظت سنة** من عادتها دون شي كان حفظت الوقت فقط  
 او القدر فقط **فالمليقين** من حيض وطهر **حكمه** عملا باليقين  
**وهي في المحتمل** لهما **حايض في الوطئ وطاهر في العبادة** ولو  
 قال كفاية لهما لشملا من ومنه الغسل لكل فرض وكان اخص

وان احتمل انقطاعه وجب الفصل **المحل فرض** احتياطاً واحتمالاً  
نقطاع طهر مشكوك فيه وما لا يحتمله حيض مشكوك فيه والى افطه  
للوقت كان تقول حيضي بينتني اول الشهر فيوم وليله من اوله  
حيض يقينا ونصفه الثاني طهر يقينا وما بين ذلك يحتمل الحيض  
والطهر والانقطاع وحافظه القدر كان تقول حيضي خمسة ايام  
في العشر الاول من الشهر ولا علم ابتداءها واعلم اني في اليوم الا  
ول طاهر فالسادس حيض بينتني والاول طهر كذلك كالعشرين  
الاخيره والثاني الاخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع  
الاخر العاشر محتمل لانقطاع معها **والانظرات دم الحامل والنقا**  
**بين الدم وبين الحيض** ان احتوش بدمين في الخمسة عشر  
لانه بصفة دم الحيض في الاول والدم الخارج مع الولد او عند  
الطلاق ليس بحيض ولا نفاس واما الثانية وهي التي ترى وقتاً  
دمًا واخر نقا وهكذا **الاول** يحاوز خمسة عشر يوماً ولم ينقص مجموع  
الدماء عن اقل الحيض فانتبعا للدماء بالنقا وهو بعد اخر الدم اظهر  
جزء ما ولو نقصت الدماء عن اقل الحيض او زادت معها **النقا**  
بينهما على خمسة عشر يوماً فهي دم استحاضه **واقل النفاس**  
اي الدم الذي اوله يعقب الولادة **لحظة** ويعبر عنه بمجيء  
ولا حد لاقله اي لا يتقدر بل ما وجد منه نفاس وان قل عنه  
**والكثرة** ستون يوماً **وغالبه اربعون** لاستقرار الشافعي رضي الله  
ويحرم به ما يحرم بالحيض من طلاق وغيره مما مر قياساً عليه  
**وعبوره** ستين يوماً **كعبوره** اي الحيض **الكثرة** فتزداد المبتداه  
في النفاس المهره الى الكثير ان لم يزد القوي على ستين يوماً ولا



ولا ضبط في الضعيف وغير المهين الى الخطي والمعتاده المهين  
الى الكمين وغير المهين الحافطه للصلاه وثبت ان لا يختلف  
نظره والناسيه تحتاط **كتاب الصلاة**  
هي لغة الدعا وشرعا اقوال وافعال مفتحة بالتخير محتمة  
بال تسليم بشرائط مخصوصه مع النية والاصل فيها قبل الاجماع  
ايات كقوله تعالى اقيموا الصلاه واخبار منها ما ياتي ووجوبها موسع  
الى ان يبقى ما يسعها فان اردت اخيرها الى ثلثا وقتها لم يضر الغرم  
على فعلها **المكتوبات** اي المفروضات كل يوم وليله **خمس** علم ذلك  
من الدين ضرورة **الظهر واول وقتته** **والشمس** اي وقت  
زوالها معنى انه يدخل بذلك **واخره مصير** اي وقت مصير  
**طل الشيء** **مثله** **سوى** **طل استوى الشمس** اي الطل الموجود  
عنده وبيانه ان الشمس اذا طلعت وقع لكل شاخص ظل طويل  
في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاعها الى ان تنتهي لوسط السماء  
وهي حالت الاستواء ويبقى اذ ذلك ظل في غالب البلاد ثم يقل  
للمغرب فتحول للمشرق وذلك الميل هو الزوال واصل المواقيت  
قوله صلى الله عليه وسلم اتي جبريل عند البيت مرتين فصل  
في الظهر حين زالت الشمس والعصر حين كان ظله اي الشيء  
والمغرب حين افطر الصائم والعشاء حين غاب الشفق الاحمر  
والفجر حين حرم الطعام على الصائم فلما كان صلى في الظهر  
حين كان ظله اي الشيء مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب  
حين افطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فاسفرو وقالوا  
قت ما بين هذين الوقتين وقوله صلى الظهر حين كان ظله

مثله

مثله اي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ  
فلا اشترك بين الوقتين لقوله صلى الله عليه وسلم وقت الظهر اذا  
زالت الشمس ما لم يحضر العصر وقوله حين افطر الصائم اي حين  
دخل وقت افطاره ولكل صلاة وقت فضيلة وهو ما ياتي من تعجيلها  
ووقت حرمة وهو ان يؤخرها الى ان يبقى ما يسعها ووقت ضرورة  
وهو ما يحصل بادر كالكبير في اخر الوقت وقد رخصه من اوله  
وما مع ذلك وللظهر مع ذلك ووقت اختيار الى اخر الوقت وو  
قت عند لمن يجمع والثاني يحرم في كل مجموعته وهو اي مصير  
طل الشيء مثله **اول وقت العصر** يعني به يدخل ويبقى وقته **حتى**  
**تغرب الشمس** كلها لقوله صلى الله عليه وسلم فكم من ادرك ركوعه من  
العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر وقال صلى الله عليه  
وقت العصر ما لم تغرب الشمس **والاختيار ان لا تؤخر** بالفوقية  
**عن وقت مصير الطل مثلين** بعد طل الاستواء حديث جبريل  
السابق وقوله الوقت ما بين هذين بالنسبة لها وما ياتي محمول على  
وقت الاختيار وبعده ووقت جواز الى الاصفران ثم وقت  
كرامه اي يكره تاخيرها اليه **والمغرب** يدخل وقتها **بالمغرب**  
اجماعا ويبقى **حتى يغيب الشفق الاحمر في القديم** الاظهر لقوله  
صلى الله عليه وسلم وقت المغرب ما لم تغيب حرة الشفق وخرج  
بالاحمر المزيد الاصفر فالابيض وان كان يحمل لا يغيب شفق  
اعتبر مغيب اقرب البلاد اليه **وفي الحديث** **يد ينقضي عصر قدر زمن**  
**وضوء وسار عوره واذان واقامه وخمس ركعات** واشياء  
ذكرت مع ما يتعلق بها وبالاوقات في الاصل **ولو شرع فيها في**



الوقت ومد بتطويله بخوارق من غابة الشقوق جاز على  
وكن غير بها من الصلوات وان لم يفعل ركعة في الوقت لانها اذا لم  
يعص بتأخيرها حتى بقي من الوقت ما لا يسعها قلت القديس  
**والله اعلم** لما مر **والعشا** يدخل وقتها **مغيب الشفق الاحمر**  
لما مر فان كان محل لا يغيب شفقها اعتبر مغيبه في اقرب المحال  
اليه **ويقال في الفجر الصادق** لقوله صلى الله عليه وسلم احس في النوم  
تقريباً انما التزبط على من لم يصلي الصلوة حتى يدخل وقت الصلاة  
الاخرى فاقضها طاهر امتداد وقت كل صلوة لدخول وقت  
الاخر وخرج الصباح لما ياتي **والاختيار ان لا تؤخر عن ثلث**  
لما مر **وفي قول نصفه والصباح** يدخل وقتها **بالفجر الصا**  
**دق وهو المنشر ضوه معتز ضابا لا فقا** اي نوحى السماء بخلاف  
الكاذب الطالع قبل الصادق مستظلي لا يزيد هب ويعقبه  
ظلمه **ويبقى الوقت حتى تطلع الشمس** لقوله صلى الله عليه وسلم  
وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما تطلع الشمس ويحصل ذلك  
بطلوع بعضها بخلاف غروبها فيما مر الحاقا لما يظهر وما يظهر منها  
وليس الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فناسب ان يخرج بطلوع  
بعض الشمس **والاختيار ان يؤخر عن الاسفاد** بما سبق  
**قلت يكره تسميته المغرب عشاء والعشا عتمة** لانه  
صلى الله عليه وسلم عن ذلك **والنوم قبلها** اي قبل العشاء **والحد**  
**بعد ما** لانه صلى الله عليه وسلم يكرهها والمراد بالحديث المباح  
اما المكروه في غير هذا الوقت فهو فيه استكراره **الا في خير**  
**والله اعلم** لقراءة قرآن او علم او مذاكرته وايضا من الضيق

ومحاذرة

ومحاذرة الرجل الهله ل حاجته كملاطفه ولا يكره الحديث لحاجه  
**وسين تعجل الصلاة اول الوقت** لقوله صلى الله عليه وسلم  
ما سئل اي الاعمال افضل قال الصلاة اول وقتها فيشتغل اول الوقت  
باسبابها الطهر وستر الحيات يفضله ولا يضرب على راتبه وشغل  
خفيف وكل لقم بل لو اشتغل بالاسباب قبل الوقت واخر بقدرها  
الصلاة بعده لم يضرب وسوا العشا وغيرها وما ورد من انه صلى الله  
عليه وسلم كان يستحب تأخير العشا فجوابه ان تقديمها هو الذي  
واضرب عليه صلى الله عليه وسلم **وفي قول تأخير العشا افضل**  
ما لم يجاوز وقت الاختيار ويندب التأخير عن اول الوقت  
مكتنف السرة اخره ولتحقق اوطن جماعة ان لم يفحش تأخير  
وليتقن الوقت في غيم ان بقا ما لواخر عنه امكن الغوث والمقيم  
عني لرمي بواخر الظهر عنه **وسين الا براد بالظهر في شدة الحر**  
ان يتقن ظهر عتمة فيه قاصد الجماعة الى ان يصير للحيطان ظل  
عنه فيه لقوله صلى الله عليه وسلم ابردوا بالظهر فان شدة الحر  
من قبح جهنم اي هيجانها ولا تؤخر عن نصف الوقت كما قالوا  
ولا يستحب الا براد بالجمعة وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم كان  
يبرد بها فجوابه ان التكاسل مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم  
بخلاف غيره **والاصح اختصاصه ببدا حار وجماعة**  
مسجد ومحل اخر للجماعة يقصدونه من بعد ولا ظلي  
طريقهم اليه فان انتفى واحد من ذلك لم يسن ومن وقع بغير  
صلاته في الوقت وبعضها خارجة **فالاصح انه ان وقع به في**  
الوقت منها ركعة **فاكثر فجميع ادا والا والا بان وقع**

في الصلاة  
في وقتها



فيه اقل منها **فقط** لقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الصلاة  
اي موداه ومفرومه ان لا يدركها لم يدرك الصلاة وموداه والفرق  
اشتمال الركعة على افعال الصلاة ومعظم الباقي كالتراس لها  
في عمل ما بعد الوقت تابعها بخلاف ما دونها وبان المصلي بالتأخير  
لذلك **ومن جمل الوقت** نحو غيم او حبس بمحل مظلم ولم  
يخبر به ثقة عن علم **اجتهاد** جواز ان قدر على الصبر للثقلين  
ووجوب ان لا يقدر **بور** **دعوه** كباطة وصوت ديك محجب  
ولو كان اعمى كسائر شروط الصلاة ولا عي والبصير تقليد  
دن الثقة العارف في الغيم لانه لا يؤذن الا في الوقت اما في  
الصبح فكما يخبر عن علم **فان تيقنت صلاة قبل الوقت**  
واخبر به ثقة عن علم وعلم بعد **قضى في الاظهر** اعتبارها  
في نفس الامر وان علم في الوقت بل يتيقنها فيه او بعده ولو  
يتبين له شي **فلا يقضى** لا تتفا موجب القضا **وبادرا**  
**لقايت** وجوب ان فات بلا عذر وندبان فاتت به  
كنوم ونسيان مسارعة لبرات الذمه **ويسن ترتيبه**  
ان لا يخفق قوت الجماعة الحاضرة كان يقضى الصبح قبل الظهر  
والظهر قبل العصر **ويقدمه على الحاضرة الذي لا يخاف**  
**فوقها** حاله ولو خرج ادى جزء منها عن الوقت قدم الحاضر  
ضرم فلو تذكر قايتة بعد شروعه في حاضره اتمها وان اتسع  
الوقت ولو شرع في قايتة معتقدا سعة الوقت فبان ضيقه  
عن ادراكها اذا وجب قطعها **ونكر الصلاة** تحريما ولا تعتقد  
ولا يصح نذرها كنذر صوم يوم تحرم صومه بخلاف نذر النفي

من جمل الوقت  
نحو غيم او حبس  
بمحل مظلم ولم  
يخبر به ثقة عن  
علم اجتهاد جواز  
ان قدر على الصبر  
لثقلين وجوب ان  
لا يقدر بور دعوه  
كباطة وصوت ديك  
محجب ولو كان اعمى  
كسائر شروط الصلاة  
ولا عي والبصير  
تقليد دن الثقة  
العارف في الغيم  
لانه لا يؤذن الا  
في الوقت اما في  
الصبح فكما يخبر  
عن علم فان تيقنت  
صلاة قبل الوقت  
واخبر به ثقة عن  
علم وعلم بعد قضي  
في الاظهر اعتبارها  
في نفس الامر وان  
علم في الوقت بل  
يتيقنها فيه او  
بعده ولو يتبين  
له شي فلا يقضى  
لا تتفا موجب  
القضا وبادرا  
لقايت وجوب ان  
فات بلا عذر وندبان  
فاتت به كنوم  
ونسيان مسارعة  
لبرات الذمه ويسن  
ترتيبه ان لا يخفق  
قوت الجماعة الحاضرة  
كان يقضى الصبح  
قبل الظهر والظهر  
قبل العصر ويقدمه  
على الحاضرة الذي لا  
يخاف فوقها حاله  
ولو خرج ادى جزء  
منها عن الوقت  
قدم الحاضر ضرم  
فلو تذكر قايتة  
بعد شروعه في  
حاضره اتمها وان  
اتسع الوقت ولو  
شرع في قايتة  
معتقدا سعة  
الوقت فبان  
ضيقه عن ادراكها  
اذا وجب قطعها  
ونكر الصلاة  
تحريما ولا تعتقد  
ولا يصح نذرها  
كنذر صوم يوم  
تحرم صومه  
بخلاف نذر النفي

يسكن

يسكن بمضروب اذ يصح ان تدبر بمباحه **عند الاستوى**  
لتنهي عنها حتى تزل الشمس **الا يوم الجمعة** اذ هو استئنا  
وه **ولبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح** وبعد العصر  
ولو مجموعته تقديما **حتى تقرب** التنهي عنها فيها بلا ذكر رمح  
وهو للتقريب وفي اصله وعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح  
وعند الاصفرار حتى تقرب اي يتم غروبها للتنهي عنها فيها  
فالكرامة من صلى الصبح والعصر من حين الصلاة لما ذكر  
من لم يصلي من الطلوع والاصفرار فعلم ان الكراهة اما  
متعلقة بالفعل وهو ما ذكر المصنف او متعلقة بالوقت  
وهي ما اخذ **الا صلاة لسب كفايته** فرض او نفل او جنازة  
كما في اصله **وصلاة كسوف وخسوف للمسجد وسجدة**  
**شكر** او تلاوة فلا تكرر في هذه الاوقات ما لم يقصد ذلك  
فقط والاصل في ذات السب انه صلى الله عليه وسلم فانتد  
ركعتا شدة الظهر فقضاءهما بعد العصر والاجماع منعقد  
على فعل الجنازة بالمدكور وغيره مما له سب متقدم او  
مقارن ككسوف وخسوف لا ماله سبب متوخر كالاستسقاء  
وركعتا احرام بغير الحرم المكى **والاصلاة في حرم مكة**  
المسجد وغيره لا سب لها فلا تكرر **على الصحيح** لقوله صلى  
الله عليه وسلم لا تمنعوا احد اطاق بهذا البيت او صلى اي  
ساعة مشا من ليله وانها **فصل** **انما يجب**  
**الصلاة على مسلم بالغ عاقل** ذكر او انثى طاهر بخلاف  
الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبة في الدنيا بل للعقاب

Cop

ersity



في الآخرة لتمكنه من فعلها بالاسلام بخلاف نحو الصبي لعدم  
التكليف بخلاف نحو الحائض لعدم الطهارة **ولا قضى على الكافر**  
**قرا** اذا اسلم ترغيبا له في الاسلام **الا الحائض** بالجر فانه  
يجب عليه قضا ما فاتته في زمن الردة حتى من الجنون فيها  
تعليظا عليه بخلاف زمن الحيض اذا سقطت الصلاة عن  
نحو الحيض عزمه وعن الجنون تركضه والمرتب ليس من  
اهلها **ولا قضى على الصبي** اذا بلغ كالنضيه **ويومونها** وبشر  
طها وجوبا على الولي ولو قيدا وكذا الام **لسبع** اب ميسر ولا  
فعند التمييز بان يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده  
**ويضرب** اي يضرب من ذكر **عليها** اي على تركها او تركه شرطا  
**لعشر** اي لتقامها وجوبا قال صلى الله عليه وسلم من روا الصبي بالصلاة  
اذ ابلغ سبع سنين واذ ابلغ عشر سنين فاضربوه عليها **ولا**  
**قضى على شخص ذي حيض** او نفاس اذا طهر ولو في رده  
**او جنون او اغي** وكوفا بلا تعذر اذا افاق في غير رده  
اما فيها فقد سبق انه يقضى بخلاف ذي السكر اذا افاق منه  
فيجب عليه قضا ما فاتته من الصلاة لتعديده فان كان بعد  
فلا قضى بخلاف من جهلا اسكاره لقلته ويجب قضا ما فات  
الجنون في زمن السكر كواثب عتيا فزال عقله كان سكر  
متعدا ثم جن بدونه ولا يقضى جنونه بعد مدة سكره  
بخلاف مدة جنون المرتد ليس من جن في رده مرتد في  
جنونه حكما ومن جن سكره ليس بسكران في دوام جنونه  
**ولوزالت هذه الاسباب** اي الكفر والصبي ونحو الحيض

والجنون

والجنون **وبقي من الوقت تكبير** اي قدرها وجبت الصلاة  
درات جرء من الوقت كالمسافر يجب عليه الاتمام باقتدائه بمتم  
في جرء من صلاته ان امتد سليما من صايبع الطهارة والصلاة  
**وفي قول بشرط تركها** اخف ما يقدر عليه **والاطهر وجوب**  
**الطهر** بالادراك **تكبير** اخر وقت العصر ووجوب المغرب  
بالادراك **تكبير** اخر وقت العشاء ان امتد الوقت سليما منها  
صايبع الطهارة والظلمة بين اذ وقت الثانية وقت الاولى  
في جوار الجمع فذلك في الوجوب ولا يجب واحد من  
صبح او عصر وعشاء بالادراك جرءها بعد ها اذ لا جمع و  
**او بلغ** فيكون بالبين انها وجوبا واجزائه **على الصحيح** لانه  
اذا فرض الوقت او بلغ بعد ها في الوقت لحسن او غير فلا  
**اعاده على الصحيح** لما مر وكالعبد اذا اعتق في الجمعه  
او بعد ها ولو حاضرت او نفست او حن او اغمى عليه او  
**الوقت** او استغرقه ما ذكر **وجبت تلك الصلاة ان احرك**  
من حدث له ذلك قبل حدوثه **قدر الفرض** مع ادراك زمن  
طهر عنه تقديمه مكثهم اخف ما يمكن فيها ولو مقصوره لما  
فر لتمكنه من الفعل ويجب معها التي قبلها ايضا اذا ادرك  
قدرها ايضا وكما تنال جمعان **والا** بان لم يدرك ما مر **فلا يجب**  
لا تتفا التمكن **فصل** **الاذان والاقامة** اي كل  
منها **سنة** موكده على الكفاية لمواظبه السابق والخلق عليها  
وقيل **فكفاية** وانما يشترع **اللمكتوبة** لا التافله والمندورة  
والجنانه ويقال في العيد ونحوه مما شرع فيه الجماعة كالكيوف



واستقلقا او تراوح **الصلاة جامعة** لو رودة في الكسوف وقيس  
به نحوه ويخوز نصيبها ورفعهما ونصب الاول ورفع الثاني وعكسه  
كما ذكر في الاصل وكما الصلاة جامعة الصلاة **والجهر يد له به**  
اي الاذان **للمنفرد** بالصلاة في صحر او بلد وان بلغه اذان غير  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يسمع صوت المودن جت ولا انسين ولا شي الا  
ديه فان كنت في غيبك او باديتك فاذا للصلاة فارفع صوتك  
بالنداء فانه لا يسمع صوت المودن جت ولا انسين ولا شي الا  
شهاد له يوم القيمة **ويرفع صوته** ندبا لما ذكر ويكفي ان يسمع  
نفسه بخلاف اذان الاعلام فلا بد من الجهر بحيث يسمع واحد  
منهم والاقامة فيهما كذلك **مسجد** او نحوه من محل جماعة و  
**فقت فيه جماعة** وانصرفوا فيسن عدم الرفع فيه ليلابيتهم  
السامعون دخول وقت صلاة اخرى خصوصا في القيم ولو  
اقمه جماعة ثانية في المسجد سن لهم الاذان والرفع ان  
لم ينصرف الاولون وحيث سن الاذان سنت الاقامة  
وسن اظهار الاذان في البلد وغيره بحيث يسمعه كل من  
اصغى اليه من اهل ذلك البلد او غيره **ويقيم للفايتة** من  
يريد فعلها **ولا يودن لها في الجديد قلت القديم** اظهر  
**والله اعلم** لانه صلى الله عليه وسلم نام هو واصحابه عن  
الصباح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزلوا فؤفي  
واذان بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين  
ثم صلى صلاة الغداة فهذا يثبت فيقديم الثاني **فان كن**  
**فوايت فلا يودن لغير الاولى** قطعان والاهابلا طول

فصل والاذان لكل صلاة ولو فايتة وهو دابة ولم يطل الفصل  
لو يودن لوداه ما لم يدخل وقتها قبل شروعه في الاذان  
ولو جمع تقديمهما تاخير اذان الاولى فقط **ويندب جماعة**  
**النساء الاقامة** بان تاتي بها احداهن وكذا المفردة **الاذان**  
**على المشهور** فيها اذان الاذان يخاف من رفع المرأة لصوت  
به الفتنة والاقامة ليس فيها رفع الاذان لانها لا تستهاض  
من يحضر ويجري الخلاف في المنفردة والخنثى كالانثى فان  
اذن للنساء بقدر ما يسمعهن لم يكره وكان ذكر الله تعالى  
وفوقه كره بل حرم ان كان ثم اجنبي **والاذن مثنى والاقامة**  
**فرادى الافظ الاقامة** فانه مثنى لحديث امر بلال ان  
يشفع الاذان ويوتر الاقامة **الا بلاقامة** والامر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم والمراد معظم ما ذكر اذ كلمة التوحيد  
في اخر الاذان مفردة والتكبير في اوله اربع وفي الاقامة  
مثنى فهي احدى عشرة كلمة والاذان سبع عشر كلمة  
بالترجيع الا في **ويسن ادراجها وحفظها وترتيلها** للامر به بذلك  
والادراج الاسراع والترتيل الثاني **والترجيع فيه** وهو ان ياتي يا  
بالشهادتين مرتين سرا قيل قولهما جهرا اتباعا والمراد بالسرا جهرا  
خفض الصوت ورفعاه **والقتوب** بالمثلثة في **الجمع** وهو  
ان يقول بعد الحيتين الصلاة خير من النوم مرتين اتباعا وسوا  
ما قبل الفجر وما بعده ويكره التثويب في غير الصباح **ويسن ان**  
**يودن قائما** على حال ان احتيج اليه لقوله صلى الله عليه وسلم يا بلال  
قم فنادي ولانه ابلغ في الاعلام ويسن كونه **للقبله** لانه المنقول



سلفا وخلفا والاقامة كالاذان فيهما ويندب الالتفات فيهما  
 بهينام في حي على الصلاة مرتين مرة في الاذان ومرة في الاقامة  
 وشما لا تحي على الفلاح كذلك وان صغر المسجد ولا يحول صدره عن  
 القبلة ولا قد ميه عن محلهما ويضع مسبحة في صمائي اذنيه  
 في الاذان **ويشترط ترتيبه ومولاته** والاقامة كذلك اذا  
 تركهما اخل بالاعلام ويبني في ترك الترتيب على المتكظم منه  
 ولو ترك كلمة منه اتابها وبما بعدها **وفي قول لا يضر كلاما**  
**وسكوت طويل** في كلماته فان فحش الطول بحيث لا يعد  
 مع الاول اذ ان اضرب جزما كما لا يضر اليسيران ويشترط فيها عدم  
 بناء أيضا **وشترط المودت والمقيم الاسلام والتميز** فلا يسمي  
 من كافر ومن لا يميز من صبي ومجنون وسكران اذ ليسوا اهل  
 للعبادة **والذكورة** لغير النسا فلا يصح اذان المرأة وخشي  
 للرجال كاماتهما لهم ومركم ذلك لغير الرجال **ويكره للمحدث**  
 حدثا صغرا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الامتوضي **والجنب**  
**اشد غلظ** لغلظ الجنابة ويبغي ان يكون للمحيض وخوها  
 اغلظ **والاقامة اغلظ** من الاذان في كل لقرينها من الصلاة  
**وبين لكل من الاذان والاقامة صوت** اي عالي الصوت  
 لانه ابلغ في الاعلام **حسب الصوت** لانه ابعث على الحضور **وعند**  
 اذ يخبر باوقات الصلاة وكره من فاسق وصبي واعمي وحده  
**والاقامة افضل منه** اي من الاذان في الاصح قلت **الا**  
**صح انه مع الاقامة افضل منها والله اعلم** لانه لاعلامه  
 بالوقت مع اقامت الصلاة اكثر نفعا **وشروطه** اي الاذان **الوقت**

لانه للاعلام به فلا يصح قبله **الا الاصح** ثم **نص الليل** يصح  
 الاذان لها وغير في اصله باخر الليل والاصل فيه قوله صلى الله عليه  
 وسلم ان بلال يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم  
**وبين عودات للمسجد** وكل مصلي **يؤذن للصبح قبل الفجر**  
**واخر بعده** للحديث المذكور فان لم يكن الا واحد اذن لها امر  
 ثين ندبا فان اقتصر على مرة فالاول وان تكون بعد الفجر ويريد الاما  
 على مودنين واربعه على حسب المصلحة **وبين اسامعه** اي التي  
 وكذا المقيم ولو محدثا **كبر مثل قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم اذ اقمتم  
 النداء فقولوا مثلما يقول المؤذن والحق به المقيم ويكره للمصلي  
 الاجابة فيصير حتى يفرغ ولا ينظر ان اجاب بمناد دواب غير تشوير  
**الا في جبعلة فيقول** بدل كل منهما **لا حولة ولا قوة الا بالله**  
 لقوله صلى الله عليه وسلم واذا قال حي على الفلاح قال اي سامعه  
 لا حولة ولا قوة الا بالله واذا قال حي على الفلاح قال لا حولة ولا  
 قوة الا بالله والاقامة كالاذان الاصلوا في حالكم لا حولة ولا  
 قوت في تكرير الجيعلنين فيهما نحو قلنن ايضا ويقول بدل قول  
 المؤذن الاصلوا في حالكم لا حولة ولا قوة الا بالله وبدل كلمة  
 الاقامة اقامها الله وادامها وجعلني من صالح اهلها والقياس  
 ان ياتي به مرتين **قلت والا في التشويب فيقول** بدل كل  
 من كلمته **صدقت وبررت والله اعلم** لخير قيم وندب ان  
 يجب في كل كلمة عقربا **وبين لكل من المؤذن وسامعه ان**  
**يصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه** لقوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثلما يقول ثم صلوا علي وقيس المؤذن



على السامع في الصلاة ثم يقول **اللهم رب هذه الدعوة التامة**  
**والصلاة القائمة ات محمد الوسيلا والفضيلة والشفقة**  
**والدرجة الرفيعة وابعثه مقاما محمودا الذي و**  
**عدته** لقوله صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء ذلك  
حلت له شفاعتي يوم القيامة أي حصلت والمودن يسمع  
والدعوة الأذان والوسيلة منزله في الجنة روى صلى الله عليه وسلم  
أن يكون له والمقام هو المراد بقوله تعالى مقاما محمودا وهو الشفاعة  
الغضما أي التي هي لفصل القضايا محمد فيه المودن والكل  
أحد والذي وعدته بدل مما قبله لأنعت ويندب مع الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم السلام عليه أذ يكره الأفراد وما سبق  
الأذان سن بعد الإقامة **فصل استقبال القبلة**  
أي الكعبة بالصدر لا بالوجه **شرط الصلاة القدر عليه**  
فلا تصح بدونه إجماعا بخلاف من عجز مريض لا يجد موجهًا أو  
بوط خشبه فيصلي على حاله ويحيد **الأي صلاة شدة الخوف**  
مما يباح من قتال وغيره نقلا أو فرضا فلا يشترط ما يأتي بيانه  
للضرورة فلو صلى على دابة بلا تعجب شدة خوف فأمّن ركبًا  
مشرط لسانه أن لا يستبد بالقبلة في نزوله **والأي نقل**  
**السفر المباح** لمقصود معلوم **فلمسافر** المذكور **النقل** ولو  
رائبه أو عيب أو كسوف أو استسقاء **راكبا أو ماشيا** صوب  
مقصده لأن صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر  
حينما توجهت به أي جهة مقصده غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة  
والحق بالراكب الماشي ويشترط ترك فعل كثير كركض وعدو بلا

عذر

عذر ودوام سيرة فلو بلغ المنزل فيها ثم باركاتها للقبلة فكلما  
ويجوز للملاح أن يصل حيث توجهت به شفتيه ولا يلزمه إلا  
استقبال في الحرم وأن سهل ولا يشترط طول سفره على المشهور  
أذ يتوسع في النقل ما لا يتوسع في غيره **فإن أمكن استقبال**  
**الراكب في مركبه في كل صلاة وإتمام** الأركان عليها أو بعضها  
كإتمام ركوعه وسجوده **لزمه** ذلك لتيسيره عليه  
**والأمان** لم يمكن الراكب ذلك **فالأصح** أنه **أن سهل** إلا  
**استقبال وجب والأفلا** يجب والسهل أن تكون الدابة و  
فقه وأمكن الخرافة وخريفها أو سايره وبيده زمامها وهي  
سهلة فإن كانت مقطورة أو صعبة فلا سهوله **ويختص**  
وجوب الاستقبال **بالتحريم** لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا  
سافر فإن ادان يتطوع باستقبال بناقته القبلة فكبر ثم صلى  
حيث وجهه ركابه **وقيل** يشترط في **السلام أيضا** وحرم  
**الخرف** عن طريقه لأنه يدعى القبلة **إلا إلى القبلة** لأنها  
الأصل فإن الخرف إلى غيرها عامد أبطلت أو ناسيا أو غالطا  
أو لجاح الدابة لم يتطل أن عاد قريبا كالوالخرف المصلي على  
الأرض عن القبلة ناسيا بخلاف ما لو الخرف قهرا فقتل وان  
عاد بقرب **ويؤي ركوعه وسجوده** **أخف** من ركوعه  
ويكفيه ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك  
في صلاة على الراحلة بالإيماء جعل السجود أخف من الركوع  
ولا يجب تمهيد إلى أرض السجود عن سائقه حيث لم يكن  
ولا الخناوة غايه وسعه ولا وضع جبهته في السجود على



في الدلالة أو شرحها أو نحوه **والأظهر أن المأثري يتم كونه**  
**وجوده** وجوابه من سجدتيه **ويستقبل قبله** وقد  
**أحرمه** وجوابه سهولته عليه بل يشتهل في سلامه **ولا يفتي**  
**أي لا يجوز له ذلك إلا في قيامه** ويشهد له طولها ولو  
**صلاها صلياً أو غيره على أبنائه واستقبل وأنهم ركعوا**  
**وستجودوه** وغيرهما **وهي واقفة حارة** وإن لم تكن مصقولة  
لا استقراره بنفسه **مسألة** فلا يجوز إذا تسبب بها منسوب  
له ويجوز الطواف عليها فلم يكن مسقراً في نفسه وجاز  
فرض على أدبه سائر خوف انقطاع عن رفقته ونحوه و  
يعيد ولو صلى على سائر محمول رجال سائرين به صاح  
**ومن صلى في الكعبة** ولو فرضاً واستقبل جدارها أو بابها  
**مردوداً** ومتوجهاً مع ارتفاع عتبة ثلثي ذراع بنها  
الأدهي تقريبا أو سطحها مستقبلاً من بنائها أو ترابها  
والعصم المثبت ما سبق أي ثلثي ذراع تقريبا أو وقف في حفرة  
أو في طرفه واستقبل الطرف الآخر وهو مرتفع كما ذكر جاز  
ما صلا إليه لأنه صلى الله عليه وسلم في الكعبة ركعتين  
ولو كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع لم تصح صلاته إليه إذ  
هو ستر المصلي فاعتبر فيه قدرها وقد فلا صلى عليه السلام  
إنها لم تكن الرجل وهي ثلث ذراع تقريبا ولو انهدمت  
الكعبة والعباد بالله فصل إليها خارجها جاز أو فيها  
فكالمسطح **ومن أمكنه علم القبلة** ولا حائل بينه وبينها  
كان كان باطسجد أو على جبل أي فييس أو سطح أو شك

فيها

فيها لحوظه **حرم عليه التقليد** أي الإخذ بقوله مجتهد بان  
يعمل به فيها **والاجتهاد** أي العمل به فيها سهولة علمها في ذلك  
وكذا العمل بقول المخبر عن علم ولو حال بينه وبينها جبل أو بنا  
فله الاجتهاد طسقة تكليف المعانين بالصعود أو دخول  
المسجد مثلاً لكن العمل بقول المخبر عن علم مقدم على  
الاجتهاد وحل جواز في البناء لا يفتيه بلي حاجته ولا  
فليس له الاجتهاد لتفريطه **والأى** وإن لم يمكنه علم القبلة  
**أخذ بقوله ثقة** ولو رقيقاً وأنشئ **يخبر عن علم** بخلاف الغا  
سوق والمهين وليجس له اجتهاد مع وجوده ووجوب عليه  
الاجتهاد فإن ضاق الوقت صلا كيف كان وأعاد وجوباً  
وفي معناه رواية محارب المسلمين ببلد كبير وضعف كثير  
هنا رقبه **فإن فقد الثقة** المذكور **وأمكن الاجتهاد** بأن  
عرف أدلة القبلة وكشمس وقمر وجنوم من حيث دلالتها  
عليها **حرم التقليد** وإن **يخبر** المجتهد لنحو أعجم أو تعارض  
أدلة **لم يقلد في الأظهر** وإن ضاق الوقت لجوز الرجوع والخبر  
قريباً **وصلى كفيف** كان حرمة الوقت **ويقتضى** أي يعيد  
وجوباً **ويجب تجديد التقليد** **والاجتهاد لكل صلاة** أي  
فريضته **تخص على الصحيح** أن لم يفارق محله الأول إذ  
لا وثوق ببقا الظن بالأول فإن كان المجتهد ذكراً للدليل  
الأول لم يجب إعادة الاجتهاد جزماً كما يجتهد في الحادثة  
لا يعيد لوقوعها مرة أخرى إن ذكر الدليل الأول **ومن عجز**  
**عن الاجتهاد** **وتعلم الأدلة كما هي** لأنه يرى وبصير ليس



له اعليه بمعرفتها **فقد نوه عارفا** ولو انشئ ورققا لافاسقا  
 مهمز او لا يقضى ماصلاه بالتقليد ويعيد فيه السؤال كما يعيد  
 له الاجتهاد **وان قدس** على تعلمها **فالاصح وجوب التعليم**  
 عليه **فبحر التقليد** فان ضاق الوقت صلى كيف كان واعاد  
 وجوبا وتعلم ادله القبلة فرض عين لمن يريد سقرا لم  
 يكث فيه العارفون بها وفرض كفايه في غيره فان تعيد فقد  
 قضى وان ضاق وقته عن التعليم فكما لم يحل لوضاق  
 وقته عن اجتهاد ولو فقد الاعشى من يقوله صلى لخوف الو  
 قت وقضى **ومن صلى بالاجتهاد** منه او من مقلده **فتيقن**  
**الخطا في الجوه** او في خواتم في الوقت او بعده **قضى** اي  
 اعاد وجوبا في **الظاهر** وان لم يظهر له الصواب ايضا ولو لم  
 يتيقنه ولا غيره بطن بان خطاه **فلو يتيقنه فيها وجب**  
**استئنافها** وان لم يظهر له الصواب ايضا والمراد بتيقنه  
 ما يرفع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معاينه  
**وان تغير اجتهاده** فظهر له الصواب في غير ما توجه له **عمل**  
**بالثاني ولا قضى** لما فعله بالاول اذا الاجتهاد لا ينقضها  
 لاجتهاد وسوء تغير بعد الصلاة ام فيها **حتى لو صلى صلاة**  
**اربع ركعات الاربع جهات بالاجتهاد** اربع مرارة **فلا**  
**قضى** لها ما ذكر ولا يجتهد في محراب النبي صلى الله عليه وسلم  
 عنه ولا يحسنه وفي محارب المسلمين **جوه** **باب** **صفة**  
**الصلوة** اي كيفتها وتشتمل على فروض شهي ركانا وعلى من  
 تسمى ما يجزى بالسجود منها بعضا وما لا يجزى به وعلى شرط

ثاني **وان كانوا ثلاثا عشر** بنا على ان الطمانينة صفة للركن  
 ومنهم من جعلها ركنا وهي لفظي وعلى قياس عدل القيام ركنا يكون  
 للركن اربعة او ثمانية عشر احدها **النية** وهي القصد **فان صلى**  
**فرضا** اي اراد ان يصلي **وجب قصد فعله** بان يقصد فعل  
 الصلاة وهما هنا ما عدا النية وان جاز تعلق القصد بها كما  
 في الاصل **وتعينته** بالرفع من ظهر او غيره **والاصح وجوب**  
**نية الفرضية** ولو في تدبر وفرض كفايه على غير الصبي مع ما  
 ذكر الصادق بالمعاده فتعين نية الفرضية الاصلية **ون**  
**الاضافة الى الله تعالى** فلا تجب لان العبادة لا تكون الا لله **والا**  
**صح** انه يصح **الاداء بنية القضا وعكسه** لعنه من نحو غيم  
 فان علم الحال فلا تلاعبه الا اذا اراد المعنى للقوى **والنفل**  
**ذو الوقت او السبب كالفرض فيما سبق** من اشترط قصد  
 فعل الصلوة وتعيينها كصلاة عيد الفطر والنحر وصلوة الضحى  
 ورافقه العشاء و صلاة الكسوف والاستسقاء **التعيين** في تحية  
 وسنة وضوء ونفل لم يقصد على ما فهم من كلامهم **وفي اشتر**  
**النية التقلية** **وجوهان** **فليب** **الصحيح** **لا يشترط**  
**نية التقلية** **والله اعلم** لا تتفاما على نية في الفرضية  
 ولا يشترط ايضا فيه الاداء او القضا ولا الاضافة الى الله  
 تعالى بل يسر ذلك **ويكفي في النفل المطلق** وهو ما لا  
 يتقيد بوقت ولا سبب **فيه فعل الصلاة** لخصوله بها  
**والنية بالقلب** فلا يكفي نطق اللسان مع غفلته ولا  
 يضر نطقه بخلاف ما فيه **ويندب** **النطق** بالمتنوع **فبيل**



التكبير ليساعد اللسان القلب **القائي تكبير** الاحرام و  
تعتبر فيها على **القادر الله اكبر** لانه صلى الله عليه وسلم  
يستفتح الصلاة به وقد قال صلوا كما رايتهم يصلون اصابي فلا  
يكفي الله الكبير ولا الرحمن اكبر ولا تضر زيادة لا تقع  
**الاسم كالله اكبر** بزيادة اللام ولذا **الله الجليل اكبر**  
**في الاصحاح** لانه زياده على طول فان طالت نحو الله الذي  
لا اله الا هو الملك القدوس اكبر لم يكفي **اكبر الله** اي لا  
يكفي على **الصحيح** اذ لا يسمي تكبيرا ويجب استماع التكبير نفسه  
ان كان صحيح السمع حيث لا عارض من لفظ ونحوه **ومرعي**  
وهو فاطق عن التكبير بالعربية **ترجم** عنه باي لغة اراد  
ولا يعد لغيره من الازكان **وجب التعليم ان قدس**  
عليه ولو بسفره لبلد اخرى وتعلمه لا يجب قضاء ما صلاه با  
لترجمه الا اذا اخرج التعليم مع التمكن فيصلي بالتوجه عند  
ضييق الوقت لحرمته وبعد تقريظه وعلى الاخرس تحريك لسانه  
وشفتيه ولهاته بالتكبير امكنه وكذا حكم تشهد وسلامه  
وساير اذكاره الوجه اذ لم يسور لا يسقط بالمعسور فان  
عجز عن ذلك نواه بقلبه كالمريض وبين الامام الجوهري تكبير  
الانتقال وذكره ليسمع المأمومين فيعلموا صلاته بخلاف  
غير الامام وهو مبلغ احتيج اليه **ومين رفع يديه**  
اي المصلي يعني لقيه القبلة مكشوفتين منشورتان  
الاصابع مفرقة وسطا في **تكبير** **حدو** باعيام النزال  
**منكبيه** لانه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حدو

منكبيه

منكبيه

منكبيه اذا افتتح الصلاة ومعناه ان يحاذي اطراف اصابعه اعلا  
اذنيه وابهامه شحما اذنيه وراحتاه منكبيه **والاصح** في  
وقت الرفع **رفع يديه** مع ابتدائه اي التكبير واستهاوه مع الخط  
**وجب** عزت النبي بالتكبير حيث يستحضرها بشرطها اوله  
ويستصحبها الى اخره والمختار عند المصنف والجمهور الاكثري  
بالمقارنة العرفية وان كان المذهب الاول **وقيل** يكفي  
قربها باوله **الثالث القيام في فرض القادر** عليه  
بنفسه او غيره فوجب حال الاحرام بان يكبر قائما حيث  
يجب القيام **وشروطه نصب قفاره** لامامه او خلفه  
**او مائلا** عينا وهو عظام الطهر ولو باستناد لشي فان  
**وقوف** فحينئذ الامامه او خلفه او مائلا مائلا او مائلا  
حيث لا يتبين قائما لم يصح قيامه فان لم يطوق انتصابا  
وطار كرا كالحوكر **والصحيح** انه يكفي كذلك وجوبا  
لقربه من الانتصاب **وبين يد الخناوة** الركوعه ان قدس  
على الزيادة **ولو امكنه القيام دون الركوع والسجود**  
لخوعه يظهر قام **وفعلها بقدر امكنه** في الا  
حنالهما بصلية فبرقته وراسه فان عجز او قريهما  
**ولو عجز عن القيام** بان لحقه مشقة شديدة كزيادة  
مرض او خوف غرق او دوار راس بسفينه **فقد**  
**كفى** شاولو جلس الغزاه او رقبته في مكان ولو قاموا  
لراهم العدو وفسد الدين صلوا قعودا واعادوا لغير  
رقيب خاف بقيامه قصد العدو وله ولا يعيد ولو



قال طيب ثقه رواية لخوازمند ان صليت غير قائم اهتكن  
 مدا صوتك فله ما امر به والاولى لمن به سلس البول  
 القعود اذا كان لو قعد استمسك ولا يعيد بحال **واقتر**  
**استه افضل من ثريه في الاظهر** لانه قعود عباد  
 ومثل ذلك قعود النفل **ويكره الاقفا** في هذا القعود وكل  
 قعوده في الصلاة **وبان يجلس المصلي على ركبته** اصل  
 تحذيره **ناصا ركبته** لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقفا  
 في الصلوة ومن الاقفا ما يندب بين السجدين وان كان  
 الافتراش افضل منه وهو ان يفرش رجليه جاعلا اطر  
 اصابعه بالارض ويضع اليديه على عقيبته **ثم يركب**  
 المصلي قاعد الركوع **بحسب الحاذي جهته** **فاما**  
**ركبته** هذا اقل ركوعه **والاكمل ان يحاذي جهته** هو  
**ضع سجود** وركوع القاعد في النفل كذلك **فان**  
 المصلي عن القعود كما **صل جنبه الايمن** ندبا ويكره  
 خلافه **فان عجز عن الجنب** فاستلقيا ظهره واختصاهم  
 للقبلة رافعا راسه قليلا ليتوجه وجهه للقبلة وقد  
 بدنه الا ان يكون في الكعبه ويحاذي سقفها لانه صلى الله عليه  
 قال لمرات بن الحصين وكانت به بواسير صل قائما فالتمس  
 قاعدا فان لم يستطع فعلى جنب فان لم يستطع فاستلقيا  
 لا يكلن الله نفسا الا وسعها ثم اذا صل على عيه ما ذكره  
 قدر على الركوع والسجود لتي بهما والاوما الهما براسه مكنيا  
 وقرب جهته من الارض بحسب امكانه والسجود اخفض

ان قدر

ان قدر فان عجز او هي بطرفه فان عجز الاركان على قلبه  
 ولا تسقط الصلوة عنه مادام عقله ثابت **والقادر على القيام**  
**النفل قاعدا وكذا المصطفى في الاصح** لقوله صلى الله عليه  
 من صلى قاعدا فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم  
 ومن صلى قائما فله نصف اجر القاعد والنايم هو المضطجع  
 واليمين افضل ويجلس للركوع والسجود فان استلقا مع  
 امكانه مع امكانه الاضطجاع لم يصح **الرابع القراءة** للنايم  
**وبين بعد التحريم** بقرض او نفل **دعا الافتتاح** وافضل  
 وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما  
 وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله  
 رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين  
 اتباعا وكان صلى الله عليه وسلم يقول تاركها هنا وتا  
 رقا وانا اول المسلمين لانه اول مسلمي ولله الامه **ثم**  
**التعوذ** للقراءة لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت القراءة  
 فقل اعوذ الى اخره **وتنصرها** اي دعا الافتتاح والتعوذ  
 في السريه والجهريه كساير الاذكار المستنونه **ويتعوذ**  
**في كل ركعة على المذهب** اذ يبتدي فيها قراءة **والاولى**  
 ثم بعدها **وتنصرها** **الناخبة في كل ركعة** لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب اي في كل ركعة لقوله  
 صلى الله عليه وسلم في المصلي صلاة لم يقرأ بفاتحة الكتاب اي في كل  
 ركعة لقوله صلى الله عليه وسلم في المصلي صلاة لم يقرأ بفاتحة الكتاب





الى قوله ثم نضع ذلك في كل ركعة **الا** ركعة مسبوقة فلا يجب  
معنى انه لا يستقر وجوبها عليه لتحمل الامام لها عنه لما ياتي  
بصلاته الجارية **والجمله** منها اي من الفاتحة عملا لانه  
صلى الله عليه وسلم عد ها اية منها ويكفي في ثبوتها عملا بما  
لظن **وتشديد** بانها منها لانها هي التي طرقت فيها المشددة و  
وجوبها شامل لهدايتها **ولو ابدل** هذا اصواتا بدلها  
**بغير** التشديد **فقرينة** لتلك الكلمة **في الاصح** لتغيير النظم وكذا  
كل حرفا غيره ولو اتا بالقاف مترددة بين القاف والكاف لم يفر  
**ويجب** ترتيبها بان ياتي بها على نظمها المعروف فلو بدلت بعضها  
التالي لم يعتد به ويبنى على الاول ان سهى بتأخيرها ولو يطرأ  
فصل ويستأنف ان تعذر او طال **وموالاة** ياتي باجرانها على  
الولا ولا يضر ترك موالاة ناسيا فان **تخلل** ذكر كشيح  
لداخل **قطع الموالاة** وان قل **فان كان** لعذر كان **تعلق**  
**بالصلاة** كتابا من **لقرآن** امامه **وفتحه عليه** اذا ترو  
قو فيها **فلا الموالاة في الاصح** لانيان مندوب ويخرب  
استئنافها خرجها من الخلاف ولا يفتح على امامه مادام  
يرد والاية **ويقطع** الموالاة **السكوت** العهد الطويل لا شعا  
ره بالاعراض **وكذا** يسير قصد به **قطع القراءة في الاصح**  
لقصد به **فان جهل الفاتحة** اي لم يعرفها وقت الصلاة بطر  
يق بان تعذر ث عليه بعدم علم معلم او مصحف او غير ذلك  
لك **فسجعت** ايات متواليه ياتي بها بدل الفاتحة التي هي  
سبع ايات بالجملة **فان عجز** عن المتواليه **فتشركه** قلت

الاصح المتصل **فان عجز** عن المتواليه **فتشركه** قلت  
ثم نظر مع **حفظ** متواليه **والله اعلم** بالانتيان بالمقصود  
ومن حسن بعض الفاتحة ياتي به ويبدل الباقي ان احسنه  
والاكدر به من يحسن بعض الفاتحة بدلها من القرآن ويجز  
الترتيب بين الاصل والبدل **فان عجز** عن القرآن **اي** تذكر غيره  
او دعا متعلقا بالآخره متنوع على سبعة انواع كتنسيق و  
تسهيل **ولا يجوز** نقص حروف **البدل** من قرآن او ذكر عن  
**الفاتحة في الاصح** وحروفها مائة وستة وخمسون  
حرفا بقرات ما لا يحل بالالف والمراد ان لا ينقص المجموع عن  
المجموع لان كل اية من البدل قدر اية من الفاتحة ويظهر ان  
مراعاة اولى الاعداد وخالف صوم يوم من يوم قصير عن  
طويل بان الصوم يختلف زمانه طولا وقصرا فلم يعتد به  
قضاؤه مساوات بخلاف الفاتحة وعلى الاصح بالبدل ان  
لا يقصد غير البدل **فان يحسن** شيئا من قرآن ولا  
ذكره ولا ترجمته ذكر ودعا **وقف قدر الفاتحة** في ظنه ولا  
يترجم عنها بخلاف التكبير والذكر والدعاء لقوات الاعمال  
فيها دونه **وسن** عقب الفاتحة لقاريها ولو خارج  
الصلاة بعد سكتة لطيفة **امين** لخبر ابي داود به  
خفيفه **الميم بالمد** ويجوز **القصر** وتشديد الميم مع  
كل منهما ولا يبطل به الصلاة ان قصد الدعاء وهو اسم فعل  
معنى استحب مبني على الفتح **ولو من الماموم** الجهرية  
مع **تامين امامه** فان لم يتفوق له امن عقبه وان تأخر



وامامه عن الزمان المستوف فيه التامين امن الماموم ويجهر  
 به في الاظهر تبعاله كالمفرد في الجهرية **وسن سور**  
 بعد الفاتحة لغير ماموم في السرية وغيرهما **في الثالثة**  
**والرابعة في الاظهر** اتباعا في الشقين وفيه كلام في الا  
 صل **قلت** فان سبق بهما بان لم يقرأها في الاولين  
 ولم يكن مسبوقة فقرأها فيهما حين تداركها **على النص**  
**والله اعلم** ليلا تخلوا صلواته عن السورة القصيرة او الى  
 من بعض طويله وان طال **ولا سورة الماموم في الجهر**  
**لغيره** عن قرائتها بل يستمع لقراة امامه قال تعالى فاذا  
 قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا **فان بعد** **فلم يستمع**  
 قراة او كانت الصلاة سرية او كان اصم او سمع صوتا  
 لا يفهمه **قرأ السورة في الاصح** ولو اقتدأ في سرية فجهر  
 امامه او في جهرية فسر امامه اعتبر بفعل الامام **وسن**  
**للصبح والظهر طوال المفصل** من الحرات الى عم  
 لكن الطوال للصبح وللظهر قريب منها **والعصر والعشاء**  
**او ساططه** من عم الى الضحى **والمغرب قصا**  
**ر** منها الى اخر القرآن اتباعا لكن المعتمد ان الامام انما  
 يسن له غير القصار ان كان اماما في صور من رضو بالنظو  
 يل بل عسجد غير مطروق ولم يطرأ غيرهم وكذا  
 كل ذكر يكون لغير المفرد **ولصبح الجمعة في الاولى**  
**السم** **ثاني** **وفي الثانية** **محل** **الحق** **بكما** **انما** **انما**  
 فان ترك السمع في الاولى سن ان ياتي بهما في الثانية

ونذر

ونذر للمسافر في اول الصبح الحامض وفي الثانية الاخضر  
 تنبيه على من لغير الماموم ان يجهر بالقراءة او الى العتارين  
 والجمعة والعيدين وخسوف القمر والاستسقاء والتراويح وبر  
 كعتي الطواف ليلا او وقت صبح ويأتي بعض ذلك وان سرك  
 النفل مطلقا الانفل الليل فيتوسط فيه بين الجهر والاسرار  
 ان لم يشوش على نائم او مصل او نحوه ومحل الجهر والتوسط  
 في المرأة والحشي حيث لا يسمع اجني والعبد في الجهر والاسرار  
 في الفرضية المقضية **بغير** بوقت القضاء فلا يلحق بها العبد  
 بن لن الشرع ورد بالجهر فصلا تتربها في محل الاسرار فيتي  
**الخامس الركوع** ومعلوم انه اخنا خالص **واقبله** للقيام  
**فمربوع راحية ركبته** اذا اراد وضعها عليها مع  
 اعتدال خلقتها وسلامته يديه وركبته فلو جلس ونفل  
 ذلك ولو مع الخنا لم يكره والراحه ماعد الاصابه من الكو  
 وسبق ركوع القاعد **بطمانينه** **بخت** **بنفصل** **رفعه** **عن**  
**هو** **يه** بان تستقر اعضاءه قبل رفعه لقوله صلى الله عليه وسلم  
 للمسي صلاة ثم اركع حتى تظمن راكعا **ولا يقصد به غير**  
 اي لهوي غير الركوع **فلو هوى لتلاوه** **فعله** **عند بلوغ**  
 حد الركوع **ركوعا** **يلقي** عنه بل يعود للقيام ثم يركع **واكمل**  
**لتسوية ظهره وعقله** كالصفية اتباعا **ونصب سا**  
**فيه** **لام** **اعون** **واخذ** **ركبته** **بيديه** **وتفرقت اصبا**  
**بوه** **كما** **في** **التخريم** **اتباعا** **فيهما** **للقبله** **اي** **لجوها** **ولا**  
 لها اشرف الجهات **ويكبر** **في** **ابتداء** **هويه** **ويرفع** **يده**



كاحرامه اي حذو منكبيه مع ابتداء التكبير كما امر بالا حرام التبا  
 عا ويقول سبحانه رجا العظيم ثلث اتباعا فان اقتصر على مر  
 اذ اصل الحنة ولا يزيد الامام على التسبيحات الثلاث خفيها  
 على المأمومين ويزيد المنفرد وخو الله لك ركعة وبك  
 اعنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وحيي وعي  
 عظمي وعصبي وما استقلت به قدمي لله رب العالمين  
 اتباعا جعل طوله زياده للمنفرد وخو وكره القراءة في الركوع  
 وغيره من بقية الاركان غير القيام **السادس القسم**  
**عند ال** ولو في نقل قائما لقوله صلى الله عليه وسلم ثم ارفع  
 تقعد قائما والقاعد يعود بعد الركوع للعود مطمئنا  
 لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا ارفعت راسك من الركوع فاقم  
 صلبك حتى ترتفع العظام الى مفاصلها ولا يقصد غيره  
**فلورفع** فزعا اي خوفا من الشيء لم يكف رفعه لذلك  
 رفع الصلاة ويسمى **يديه** حذو منكبيه كما في التحريم مع  
 ابتداء رفع راسه قائلا سمع الله من حمد اي يقبل  
 واذا انتصب قال ربنا لك الحمد ملا السموات بالرفع  
 صفه وبالنصب حالا اي ماليا بتقدير جسمية كل الارض  
 وملا الارض وملا ما شئت من شيء بعد كالتكري وسع  
 كرسية السموات والارض اتباعا ويزيد المنفرد وخو الله  
 بالنصب مناديا للثناء المدح والمجد العظمه احق مبتدأ ما قال  
 العبد وكلنا لك عبد اعراض والخبر لا ما اعطيت ولا  
 معطى ما منعته ولا ينفع ذا الجند المعنى منك معك اي عندك

الحمد

الحمد جعل نحو المنفرد بطوله ويحذر الامام والمبلغ سمع الله  
 من حمد ويسمى **يديه** حذو منكبيه كما في التحريم مع  
 ابتداء رفع راسه قائلا سمع الله من حمد اي يقبل  
 واذا انتصب قال ربنا لك الحمد ملا السموات بالرفع  
 صفه وبالنصب حالا اي ماليا بتقدير جسمية كل الارض  
 وملا الارض وملا ما شئت من شيء بعد كالتكري وسع  
 كرسية السموات والارض اتباعا ويزيد المنفرد وخو الله  
 بالنصب مناديا للثناء المدح والمجد العظمه احق مبتدأ ما قال  
 العبد وكلنا لك عبد اعراض والخبر لا ما اعطيت ولا  
 معطى ما منعته ولا ينفع ذا الجند المعنى منك معك اي عندك

وجزء النوراني في ذلك ما بين الصلاة والسلام على النبي



**ويشرح الفتوى** اي يستحب في سائر المكتوبات اي باقها  
**لنزاله** لخطوط طاعون ووبا وعدو لانه صلى الله عليه وسلم  
 قنت شهرا يدعوا على قاتل صاحب الغراب يبر معونه وينق  
 غير العدو عليه **لامطلقا على المشهور** لعدم وروده في غير  
 النزاله وعمله اعتدال الاخير ويجهر به الامام في السرية و  
 الجهر **السابع السجود واقله مباشرة بعض جهته**  
**مصلاه** بان لا يكون عليها حائل كعصا به فان كانت كحجر  
 اجزاء سجود عليها بل اعاد ان شئت ان التهاجيت حتى  
 هو كعند فرثهم **فان سجد على مصلبه** كطرف عمامته  
**جان ان يترك حركته** في قيامه وقعوده لانه في معنى  
 ان يفصل عنه وما يتحرك بحركته لا يجوز السجود عليه لانه  
 كجريمه فان سجد عليه عامدا عالما بتحريره بطلت صلاته ولا  
 فلا ويجب اعادته سجود ولو سجد على سرير يتحرك بحركته  
 او على عود في بيده جان اذ لا يعد كجريمه ويكفي على شدة جهته  
 ولو تعذر وضع جهته الا بوساده وحصل معها التكبس وجب  
 والا فلا **ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه** في  
 سجوده **في الاظهر قلت الاظهر وجوبه والاعا**  
 لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم  
 والدين والركبتين واطراف القدمين ويكفي وضع جزء  
 كل منهما والعبرة في اليدين بباطن الكف سواء الاصابع  
 والراحة والرجل ببطون الاصابع ولا يحسب كشوش  
 منهما الا الجبهة كما روينا وكشف الركبتين **ووجب ان**

يظهر

**يظهر** لقوله صلى الله عليه وسلم ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا  
 ونفاه **سجدة** تفتح الجمر وكسرهما محل سجود **ثقل راسه**  
 فان سجد على نحو قطن وجب تحامله عليه حتى ينكس ويظهر  
 اثره عليه ويره لو فرضت تحته كما يجب التحامل في بقية الا  
 عضوا وان لا يهوى **اغيره** بان يهوى له او بلانية **قلو سقط**  
**لو جهه** اي عليه محل سجوده **وجب العود الى الاعتدال** للهو  
 منه لانتفا الهوى في السقوط ولو هوى ليسجد فسقط على  
 على جهته ونوى الاعتماد لم يجب على السجود والاحسب  
 وان ترتفع **اسافله** ان كان موضع الجبهة مرتفعا قليلا  
**على اعاليه في الاصح** وان كان المحل مستويا فالاسفل اعلا  
 ولو كانت الاعالي اعل من الاسفل لارتفاع محل جهته كثيرا  
 لم تجز به جز ما لعدم السجود كما لو كب على وجهه ومد رجله  
 لكن ان كان له عليه لا يمكنه السجود الا بمدود الرجلين جراه  
**والكله يكبر لهويه بلا رفع ليديه ويضع ركبتيه ثم يركع**  
 اي كفيه ثم جهته **وانفقه** فنضعهما معا ويقول سبحان  
 رب الاعلى **ثلاثا** اتباعا في الكل ولا يريده الامام على ذلك  
 ويريد المنفرد ونحوه **الطهور لك** سجدة وبك امتت  
 والى اسلمت سجود وجهي للذي خلقه وصوره  
 وشق سمعه وبصره **ثلاثا** الله احسن الخالقين  
 لوروده وجعل طول زياده نحو المنفرد ويضع يديه في  
 سجوده مكشوفتين **خدا ومكبيه** ويجسر اصابعه نحو  
 للقبلة ويفرق ركبتيه اتباعا في الكل ويرفع بطنه عن



**فحذبه السجود** اتباعا وقيس الركوع وما ذكره من فقهه  
**عن جنبيه في الركوع والسجود** اتباعا ويحذف التثنية  
 قد ميه وركبته بشري في ركوعه وسجوده وان يبرر قد ميه  
 من ذيله مكشوفتين حيث لا حفا وان يوجه اصابعهما للـ  
 للقبلة **وتضم المراه والخشي** بعضهما البعض في الركوع والي  
 بل في جميع الصلاة يضمان المرفقين الجنبين لانه استر وحوار  
**لثامن الجلوس بين السجدة** **مطمئنا** ولو في نقل القول  
 صلى الله عليه وسلم ثم ارفع حتى تطمئن جالسا **يجب ان لا يقعد**  
**برفعه غيره** فلو رفعه لحد دخول شوكه بجهته فعليه  
 العود للسجود **وان لا يطوله ولا الاعتدال** لانها  
 غير مقصودين لذاتهما بل للفضل فيها قصيران **والحكة يكبر مع**  
 رفع راسه من سجوده بلا رفع ليدية **ويجلس مفترشا**  
 ثاني صورته اتباعا فيهما **واضع يديه** اي كفيه على فخذه  
**قريبا من ركبته** بحيث يتساوتها راس الاصابع **وتنشر**  
**اصابعه** مضمومة للقبلة كما في السجود **قايلا رب اغفر**  
**لي وارحمي واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني**  
**اتباعا** **الثانية الاولى** في الاقل والاعظم كما باصبعه و  
**المشهور** **يسر** **جلسه** **حقيقه** للاستراح بعد السجود  
**الثانية** لا بعد سجدة التلاوة **في كل ركعة** يقوم عنها  
 ما لا يقعد بها تشهد لفعل صلى الله عليه وسلم لذلك وما ورد في  
 غريب ولو صح حل على طوائف وليس في هذه الجلسة الافتراض  
 التاسع والعاشر والحادي عشر **التشهد وقعوده والصلاة**

يسجد

ع

**على النبي صلى الله عليه وسلم** كما ياتي بيانه **والعهد وقعوده**  
 بما يشعنها من القعود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ان عقوبتها  
 مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم **فكانت والافست** لان صلى  
 الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فسجد للسهو  
 قبل السلام وسلم فدل عدم تداركه على انتفا وجوبه وانما الا  
 ور فلقول ابن مسعود ركننا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد  
 السلام على الله السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا  
 التحيات الى اخره وامر اذ فرضه في الجلوس اخر الصلاة كما مر  
 وهو محله فتبعه في الوجوب **وكيف يقعد في التشهد** **ين** **جار**  
**ويحسن في الاول الافتراش** فيجلس على كعب يستره  
 يلي ظهرها الارض وينصب يمينه ويضع اطراف اصابعه  
 منها للقبلة وفي الاخر التورك وهو كما لا افتراش لكن يخرج  
**بصره من جهته** يمينه ويلصق بركله بالارض اتباعا  
 وحكمته استئناف المصلي في الاول بخلافه في الاخر والحركة  
 عن الافتراش اسهل **والاصح** **يفترش المسبوق** في تشهد  
 امامه الاخر **والساق** في تشهد الاخر لا يحتاج لهما الحركة  
**ويضع فيهما** اي في التشهد **ين** **بصره** على طرف ركبته  
 اليسرى بحيث سامته رؤوسها منشورة الاصابع يلي ضم  
 بائني جهاث فرجا مقصدا **قلت** **الاصح** **الضم** **والله**  
**اعلم** لتوجه كلها للقبلة **ويقبض** **من يمينه** وهي مؤنونة  
 على اطراف ركبته اليمنى **الخنصر** **والبصر** **بكر** **ولهما**  
 ثالثهما **وكذا الوسطا** في الاظهر اتباعا ويرسل اليمنى



وفي التي تلى الابهام **ورفعهما عند قوله الا الله ولا يحركها**  
اتباعا فيها وفيه كلام في الاصل فلو حركتها كره ولو تبطل  
**والاظهر ضم الابهام اليهما كما قد تلاقه وخمين**  
عند مقتضى الحساب بان يجعل راس الابهام عند اسفلها  
والقبض يجعلونها وضع الخصر على النضر وما سبق شمع  
وخمسون ولو وضع الابهام على الوسطا المقبوضة او اعمده  
الوسطا بين عقد مئة او خلق بينهما بر و سرهما او ارسلها  
مع المصحف اقا بالسنة وانما الخلاف في **الافضل والصلوة**  
**على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير** وكذا تشهد  
الصبح والجمعة والصلوة المقصورة لانها واجبة بالنسبة  
لخبر امرنا الله ان نصلى عليك فكيف نصلى عليك قال  
قولوا **الله صلي على محمد وعلى آل محمد** ويشترط ان  
يأتي بها قبل فراغ التشهد **والاظهر سننها في الاول** فيا  
تي بها فيه قياسا على الاخر **ولاشئ الصلوة على الال**  
**في الاول على الصحيح** اذ لا يجب في الاخر **وتشترط في الاخر**  
لحديث السابق فهي مطلوبة على سبيل الذنب وانما  
لم تشتر في الاول خشية من نقل ركز قولي على راي من  
مالوجوب وفيه خلافا في بطلان الصلاة به وان كان  
الاصح المنع **وقيل يجب والصلوة مشهورة**  
فيه اخبار منها قول ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسم يعلمني التشهد فكان يقول **التحيات طيبات** وكان  
الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة

الله ورحمته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **التحيات**  
ان لا اله الا الله واشهد ان محمد رسول الله **واقوله**  
**التحيات لله فسلام عليك ايها النبي ورحمة الله**  
**وبركاته اي عليك سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين**  
**اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمد رسول الله**  
اذ ما بعد التحيات من الكلمات الثلاث توابع وسقط اولها  
في حديث وفي اخر تكبير سلام منونا **وقيل جذف وبركا**  
**وقيل جذف الصالحين وقيل** ويقول محمد رسوله قلت  
**الاصح يقول وان محمد رسول الله وثبت في صحيح**  
**مسلم والله اعلم** لكن بلفظ وان محمد عبده ورسوله  
فاطر اذ اسقاط لفظه تشهد فيكفي وان محمد عبده ورسوله  
له لا محمد رسوله ولو ادخل بترتيب التشهد وغير المعنى  
بطلت ان تشهد والاصح ما جاء به ان لا يفرض المعنى  
اجزوا التحية ما يجتنبه من نحو سلام ومنه الصلاة بمعنى  
الدعاء خير والقصد الخاء على انه سبحانه وتعالى بانه ما لا  
جميع التحيات من الخلق والمباركات الثاميات والطيبات  
الصالحا **واقول الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والله**  
**في الوجوب والندب** **الله صلي على محمد وآله** والاصح  
ان يقول وعلى محمد ويكفي صلى الله عليه وسلم او على رسول  
او النبي دون او عليه **والزيادة الى حميد محمد** والوارد  
فيه وفي كاصليت على ابراهيم وعلى ال ابراهيم وبارك  
محمد وعلى آل محمد كما باركك على ابراهيم وعلى ال ابراهيم



انك حميد مجيد وفي الطوق زياده على ذلك ونقص عنه  
**في التشهد الآخر** بخلاف الاول لبنايه على التحقيق وما في الخبر  
 اكل الصلاة والابرار اسمعيل واسحق واوادهما **وكذا الري**  
**بعد** اي بعد التشهد الاخير بما يتصل به من الصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وآله واله منه للامام وغيره بدني وغيره لقوله صلى الله  
 عليه وآله لتخير الدعاء اعجبه اليه في دعواه ولا يسر ذلك بعد  
 التشهد الاولي لما مر **وما ثور** عن النبي صلى الله عليه وآله **افضل**  
**من غير ما ثور ومنه** قوله صلى الله عليه وآله **اللهم اغفر لي ما قد**  
**مت وما اخرجت الى اخره** اي وما اسررت وما عللت وما انت  
 اعلم به مني انت المقدم وانت املوخر لا اله الا انت وورد غير ذلك  
 كما في الاصل **ويحسن ان لا يزيد** الدعاء من الامام **على قدر التشهد**  
**والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله** بل الافضل نقصه عنها  
 فان زاد كره التطويل البشروط وغيره يطيل ما يقع في سره  
 فان لم يزد على فعله فان زاد ما مر كره **ومن عجز عنهما** اي  
 عن التشهد وعن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله الواجب  
 وهو ناطق **ترجم عنهما** باي لغة شاو يجب التعلم كما مر في  
 التكبير فان قدر لم يجزله ان يترجم **ويترجم للدعاء** السابق  
 نديه **والذكر المندوب** لقنوت وذكر انتقال وتشهد اول  
 وتيسر **العاجز القادر على الاصح** فيها لعذر الاول دون  
 الثاني فلو ترجم بطلت صلاته ولو اخرج دعوه او ذكره با  
 لعجزه في صلاته بطلت جزئيا وان كان عاجزا الثاني عشر  
 السلام **واقده السلام عليكم والاصح جواز سلام عليكم**

بالتنوين

بالتنوين **قلت الاصح المنصوص** لا يخرج **والله اعلم** بالمتنوع  
 بل يبطل بقوله ولو قال عليكم السلام اجزا وكره **والاصح انه لا يجب**  
**الخروج من الصلاة** لغيرها من العبادات وتندب مع السلام  
 فان قدمها عليه بطلت صلاته واخرها عنه لم يحصل السنة **وا**  
**كلامه السلام عليكم ورحمت الله** مرتين **عنا وشهلا ملتقنا**  
**في الاولى حتى يرى ختة الايمن وفي الثانية** لايسر اتباعا و  
 يتتدى السلام امرتين مستقبلا وينتهي مع تمام التفاتة **فاويا**  
**السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة والخمس** وجن  
 مومنين فينوي به مرة اليمين لجهته وبالاخر للاخرى ولو ماموما  
 ويضرد الكن الاخير ينوي به بالمرتين على الملائكة **وينوي الامام**  
**السلام على المتقين** وغيرهم من حضرة وكذا المامومين **وهم**  
**الرد عليه** وعلى من حضر وسلم من على يمينه ينوي به بالثانية  
 ومن على شماله بالاولى ومن خلفه بالاولى في الافضل ويندب ان  
 ينوي بعض المامومين الرد على بعض واصله خبرا من رسول  
 الله صلى الله عليه وآله **قام** ان ترد على الامام وان تحاب وان يسلم  
 بعضا على بعض ويسر للماموم ان لا يسلم الا بعد فراغ الامام  
 من تسليمته **الثالث عشر ترتيب الاركان** السابقة كما ذكرنا  
 في عدها المشتمل على قرأت البنية بالتكبير في القيام والتشهد بقعوده  
 وعدها ركنا بمعنى الجزاء فيه تغليب ومعنى الفرض صحيح **فان**  
**تركة** اي الترتيب **عدها** بتقدم ركن فعلي **بات سجدة قبل**  
**ركوعه بطلت** صلاته بالاجماع لتلاعبه بخلاف تقديم القوي  
 بخير السلام كالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله على التشهد فيعيها



بعد وان سهى في الترتيب بترك بعض الاركان في فعله بعد  
 المتروك لقوله لو وقع بغير محله فان تذكر المتروك قبل ان يكون  
 غ مثله فعله والابان يتذكره حتى فعله مثله في ركعة اخرى  
 ثم به اي مثله المفعول ركعة المتروك اخرها لو وقع محله  
 وقدر ان الباقي من الصلاة وسجد في اخرها السهو كما ياتي لكن  
 ان لم يترك من اصل الصلاة سجود تلاوة لم يجزه ولو تذكره بعد  
 السلام بلا طول عرفا ولا وطى بخاسه فلهو قبله فلو ثبت في  
 اخر صلاته ترك سجدة من الركعة الاخيرة سجدتها واعاد  
 تشهد لو وقع قبل محله وسجد للسهو او من غيرها الزمة  
 ركعة اذا الناقصة كملت سجدة من التي بعدها ولفى باقيها  
 كذا ان فيها اي الاخيرة وغيرها اي في آيتهم المتروك منها  
 السجدة اذ يلزم ركعة اخذ بالاحوط وسجد للسهو في  
 الصورتين وان علم في قيام الثانية ترك سجدة من الاول  
 في فان جلس بعد سجدة التي فعلها سجد من قيامه  
 اكتفا لجلو سها وان نوي به الاستراحة قبل ان يجلس بين  
 الاستراحة ليركفه والابان لم يكن جلس بعد سجدة  
 فليجلس مطمئنا اتانا بواجب الجلوس ثم يسجد وقبل  
 يسجد فقط وفيها حسنة سجد للسهو وان علم في  
 اخرها بانه ترك سجدة تين او ثلاث جهل موضع  
 بها اي الحسنة فيها ويجب ركعتان اخذ بالاسهوا وهو في  
 الاول ترك سجدة من الركعة الاولى وسجد من الثالثة فذكر  
 بالثانية والرابعة ولفى باقيهما وفي الثانية ما ذكر وترك سجدة

من ركعة

من ركعة اخرى او اربع جهل موضعها فسجدت ثم ركعتان لاحتمال  
 ترك سجدة تين من الاولى وسجد من الثانية وسجد من الرابعة  
 فناموا الاولى وتكمل الثانية والثالثة او خسروا وليست جهل  
 موضعها ثلاث اي فوجب ثلاث ركعات لاحتمال ترك سجدة  
 من الاولى وسجدتين من الثانية وسجد من الثالثة فتكمل  
 الثالثة بالرابعة وانه في الست ترك سجدة تين من كل ثلاث ركعات  
 ولو احتمل ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية والثالثة وسجد  
 سجد من الرابعة ووجب سجدة ثم ركعتان وفي تركه الاربع  
 ثلاث ركعات ففي الست سجدة ثم ثلاث ان احتمل وجهه  
 او سبع موضعها فسجد ثم ثلاث من الركعات اذا الحاصل  
 ركعة الاسجد او ثمان فسجدتان ثم ثلاث ركعات وتصور  
 ذلك بترك طمأنينة او سجود على علماته وفي الصور الكل سجد  
 للسهو قلت المصحح بحسن اذا امت نظره اي المصلي  
 موضع سجود ولو في الكعبة ينظر اشارته اي يصير  
 وقيل يكره تقميص عينيه وعند من يكره ان لم يخف  
 ضررا اذ لم يرد نهي فيه فان خاف كره وسين الخشوع وهو  
 حضور القلب وسكون الجوارح لين الله تعالى ثنا على  
 من انصوب بذلك وقد بر القراء اي تأمل معنى المقروء وقال تعالى  
 ليذكر واياته والذكر بالقراءة ودخول الصلاة بنوع  
 للذكر عن صدره وفراخ قلب من الشواغل لانها تشوش  
 الصلاة وجعل يديه في قيام ولو اعتد الا او بدله تحت  
 صدره اي اخره فيكون اخر اليد تحته فوق حسنة اخذ

لا يترك السجدة في الركعة الاولى  
 ولا يترك السجدة في الركعة الثانية



**بهيئة يجاز** اي قابضا بها كوعصا وبعض ساعدها  
 وضغها وقيل يتخير بين بسط اصابع اليدين في عرض المصطفى  
 وبين نشرها في صوب الساعد اتباعا والوضعية بالاضاد والسيناق  
 المتفصل بين الكف والساعد **والدعاء في سجود** منفرد ومن في موافقة  
 لقوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فالتروا  
 من الدعاء اي في سجودكم رواه مسلم **وان يعتمد في قيامه من السجود**  
**والقعود على يديه** اي يسطرها على الارض لانه اعون وفي صف  
 صلاته صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون فاذا رفع راسه من السجود  
 الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام **وتطويله قراءة الاو**  
**لى على الثانية في الاصح** اتباعا في الظهر والعصر والصبح وفي  
 قيسر غير ما ذكر عليه هذا ان لم يرد نص تطويل الثانية كصلوة ذات  
 الرقاع للامام **والذكر بعد ما** اي الصلوة فيقول لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير **لا مانع** لا  
 اعطيت ولا معطى ما ولا ينفع ذا الجند منك الجند ويأتي بكلمة  
 الله والحمد لله والله اكبر ثلاثا وتليثين ويحتم الماية بقوله لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير  
 وبين بعد ما الدعاء ايضا اتباعا في الكل ويسر بذلك غير امام يري  
 التعليم اما هو فيحتم الى ان يتعلموا **وان يختقل بالنقل من موافقة**  
**فرضه** ولكل صلاة من محل الى اخرى تكثيرا لمحال السجود اذا شهد  
 له في الاخره فان لم يختقل فصل بكلام التثنية **وافضله في التثنية**  
 لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا ايها في بيوتكم فان افضل صلاة المرء  
 في بيته الا المكتوبة والمسجد للنافلة في حوائله يوم الجمعة

عبر

ملك ورقتي الاحرام بمقام فيه مسجد افضل من البيت وشم صور اخرى  
 في الاصل **وان يصلي قرا** **فهم نعتا مكتوا حتى ينصرفن** اتباعا والحق  
 ما الخسا والقياس مكتوم ينصرفن وانصرفن بعد من فرادى **وان**  
**ينصرف في جهة حاجته** اي جهة كانت **والا** بان لم يكن له حاجه  
 فيمينه اي ينصرف في جهة يمينه لانها محبوبة **وتتقضي القدر** **وبسلام**  
**الامام** التسليم الاول فلما موم ان يستقل بدعا وخوفه لسجد  
 سهو ثم يسلم وله ان يسلم فورا ولو سلم قبل تسليم امامه الاول  
 عند بطلت صلاته **ولو اقتصر امامه على تسليمه سلم هو تثن**  
**والله اعلم** احراز الفضل الثانية وخروجها من متابعتها  
 في الاولى بخلاف التشهد الاول ولو تركه امامه لا ياتي به  
 لوجوب متابعتها قبل السلام ولو مكث الامام بعد الصلاة  
 لذكر او دعا فالافضل جعل يمينه اليمين ويساره الى المحراب  
**شروط الصلاة** وفي ما نتوقف عليها صحتها  
 ونجس منها خمسة التحقيق بانها تسعة المذكورة والعلم بان  
 لبيغية فلو اعتقد الكل فرضا صحيح او سئف فلا والبعض منه والبقين  
 فرضا صحيح بشرط ان لا يقصد بفرض معين التقلية وتركه كحوالا  
 كل والكلام والفعل الكثير اولها **معرفة الوقت** ولو ظن بان  
 يعلم دخوله او بطلته فان صلى بدون ذلك لم تصح صلاته **وان**  
 وقعت في الوقت ثانياها **الاستقبال** وسبق **وثالثها** **الاستقبال**  
 ولو خاليا بطلته فان تركه مع القدرة لم تصح صلاته **وعشرة**  
**الرجل** ولو رقيقا **ما السر** **والركبة** **لغيره** **وكذا الامه** و  
 لومبته ومكثاته وام ولد عورتها ما بين السر والركبة

Copy

ersity



والأصح كالرجل وعوه الحرة ما سوى الوجه والكفين ظهرها  
 وبطنها إلى الكوعين قال تعالى لا يبدن من زينتهن إلا ما ظهر منها وهو  
 مفسر بالوجه والكفين والحنث كالانثى رقاق وحريم فلو ستر كرجل الرجل  
 صلاته بشرطه أي الساتر ما يمنع إدراك لون البشرة ولو هو  
 طين وما دلل ونحوه كما وصاف متراكم بخضره كان صلى فيه على حيا  
 له ولا يكفي خيمه ضيقه ويكفي جب معاضيق الرأس كخوفه ردي عليه  
**والأصح وجوب التطين على فاقد الثوب** ونحوه لحصول البهرار  
 ولا يكفي ما يدر كمنه لو كالبشرة كثوب رقيق أو غليظ مهمل النجس  
 وماء صافي وزجاج إذا مقصود الستر لا يحصل بذلك **ويجب ستر**  
**أعلاه أي الساتر وجوانبه للعبور لا أسفلها** فلو رويت  
**عورتها** أي المصلي أي كانت بحيث ترى من جيبه أي طوق  
 قميصه لسعته في ركوعه أو غيره لم يكن الستر بهذا القيم  
**فإن سره أو يثد أو مشطه** حتى لا ترى عورتها منه ولو روية عو  
 رته من ذيله أي كانت بحيث ترى كما مر بان كان العلو والراي  
 أسفل لم يضر كما باصلاه ولو لم يفعل ما مر به في القسم الأول وأحر  
 بالصلاه انعقدت بشرطه عند خور كوعه فيصح الاقتداء به  
 قبله ويكفي ستر موضع الجيب قبله أي الجيب حيث يرى منه اللوا  
 في الركوع والسجود لكن يمنع منهما الجنبه أو شعر راسه صلى  
 صلاته على الأصح كما لو كان على أثره ثقب فجاء عليه الثوب يده  
 أي قبل الركوع حسبه أيضا **وله يستبرأ بعضهما بيده في الأصح**  
 حصول مقصود الستر والكلام في غير ما ينقضه منه ويكفي  
 غير حرما وان حرم **فان وجد** المصلي رجلا كان أو غيره كما في

أي قبله

أي قبله ودبره **تغير لهما** لأنهما الحش أو كافي **أحد في استقباله** ويوجب  
 أي يغيره قبله لأنه للقبلة فلو خالف واستر به غير لم يصح صلاته  
**وقيل لا يغيره** وقيل يتخير **ورأى بها طهارة الحدث** للقادر  
 فان لم يكن متطهرا عند إحرامه لم تعتقد صلاته **فان سبقه**  
**الحدث** بعد إحرامه متطهرا **بطلت** صلاته لبطلان طهارته كمالو  
 بعد الحدث **وفي القديم** لا يتطهر بل يني بعد طهارته على ما  
 فعله منها **ويجربان** أي القولان **في كل متناقض** أي منافي للصلاة  
**عرض** فيهما بلا تقصير من المصلي **وتعذر دفعه في الحال** كان  
 تخشع أو ثوبه واحتاج لفعله لعدم العفو فيسطل في الجريد  
**فأبدا** مكن الدفع **حالات** كشفه **زنج** فستر في الحال أو تخشع  
 رآه فالقاء في الحال أو وقعت عليه نجاسة فرأته ولو تخشع  
 بفض في الحال **بطلت** صلاته ويغفر هذا العارض كحاشا يديه أو  
 كنه بطلت **وان قصرتان** **فتركت مدة** خوف فيها أي الصلاة و  
 احتاج لفعل الرجلين **بطلت** صلاته **قطعا** التقصير حيث أفض  
 ونقيت **لما أو فقهها** مدة لا تسعها **وأخامسها طهارة النجس**  
**في الثوب والبدن** والمكان فلا تصح الصلاة مع النجس الذي  
 لا ينفى عنه يدرنه أو يحمله أو ملاقيه **ولو اشتبه طاهر ونجس**  
 من ثوبين أو بيتين **اجتهد** فيهما للصلاه جواز ان قدر على  
 عا طاهر يقيين ومنه ان يقدر على ما يغسل به أحدهما ووجهها  
 ان لم يقدر عليه وصلى فيما طنه الطاهر منهما ثم إذا حضر وقت  
 صلاه أخرى لم يجديها فلو اجتهد وتغير ظنه عمل بالثاني  
 ولا يعيد واحده منهما **والجنان** كالثوبين لو اجتهد فيهما



فلم يظهر له شيء صلى عاريا واعاد وجوبا ولو نجس بعض رءوسه  
او بدن وجهه ذلك البعض في جميع الثوب والبدن **وجب غسله**  
**كله** لتصح الصلاة فيه اذا اصل بقا النجاسة ما بقي من جزء ولو  
اصاب شيء رطبا لم ينجسه لعدم ثبوت نجاسه على الاصناف  
ولو كانت النجاسة بمقدم الثوب مثلا وجعل عليها وجب غسل  
مقدمه فقط **فلوطن بالاجتهاد طرفا منه النجس كونه** **ويصلح**  
**يكفي غسله على الصحيح** اذا الواجب ليس محلا للجهاد ولو اخرجته  
تقه بان النجس هو الكبر مثلا قبل قوله فيمكن غسله ولو خفت  
نجاسه بضيق كبت وجب غسل كله او واسع فلا وله الصلاة  
فيه فجما حتى يبقا قدرها **ولو غسل نصف نجس** **لثوب ثوبا**  
**فلاصح** انه ان غسل مع باقيه محاوره من المغسولا ولا ظهر كونه  
والا بان لم يغسل المحاور **فغير المتصف** يظهر والمتصف بفتح  
الصاد وهو المحاور نجس ملاقاته وهو رطب للنجس ولا ينجس  
غيره اذا نجاسة المحاور لا تتعدى ما بعده كالسمن الجامد ينجس  
منه ما حول النجاسة فقط **ولا تصح صلات ملاق بعض لباسه**  
**نجاسه وان لم يتحرك بجزءه** طرف عمامته المتصلة بجزءه  
من غير حركته او معها ولا يجوز قابض كساده بخوبه طرف  
شيء محمل على نجس ان **تحرك** ذلك الشيء الكائن على النجس  
**بحركته** **وكذا ان لم يتحرك بجزءه** **في الاصح** جملته متصلا بجزءه  
سواء في الاربع فكان حامل لها ومنه ما لو كان على شاحويز  
او عتق نحو حمار عليه نجس محمل على اخر ولو تبدل طرفه بموضع  
ظاهر من سفينه فيها نجاسة فان التبرك بجو بطلت والا فلا

٥٩  
فلو جعله اي طرف الشيء على نجس **نجس جملته** **صحت** صلاته **مطلقا**  
لعدم الجمل له **لا يضر نجس بجاذي صدره** او غيره في الركوع والسجود  
**على الصحيح** لعدم ملاقاته له ولو جلس بمكان نجس صلا وخافا  
عن النجس قدرا ما يمكنه ولا يجوز وضع جبهته بالارض بل يتحني  
للسجود الى قدر لو زاد عليه لا قا النجس ثم يعيد **ولو وصل خطمه**  
**لا تفسره** واحتاج له للوصول **نجس** من العظم **لنقد الطاهر**  
الصالح للوصول **فمنه** في ذلك فيصح صلاته وليس عليه ترعه  
اذا وجد الطاهر الا اذا لم يخف عند فرثه **والا بان** لم يخرج  
او وجد الطاهر الصالح من غير اذي **وجب** عليه **ترعه** اي  
النجس وان اكتفى بالحم لعصيانه لو صل المراه مشغرا مشغرا نجس  
فان امتنع الزمه الحاكم ترعه لانه مما تدخله النجاسة كرد  
المقصوب **فقد ان لم يخف** من ترعه **ضرر ظاهر** وهو ما  
ينبغي التيمم **قل وان خاف فان مات** من وجب عليه  
الترع قبله **لم يترع** منه اي لم يجب الترع كما باصله **على الصحيح**  
لزال تكليفه ويعفى عن محل استجاره في صلاته رخصه وان  
غرق **ولو حمل مستجرا** في الصلاة **بطلت في الاصح** اذا لا حاجه  
لجله فيها **وطين الشارع** **لم يتيقن في سنته** ولو نحو كلب  
يعفى عما يتعدى اي يتنفس **اي حران** منه **غالب** **ويختلفون**  
لوقت وموضع من الثوب والبدن ويعفى في الشاة لا  
يعفى عنه في الصيق وفي الذيل والرجل ما لا يعفى عنه وما ظنت به  
نجاسه في اليد والكرو ما لا يتعدى الاحتراز عنه **غالب** **لا يعفى**  
عنه وما ظنت نجاسه بغيرتها فيه كثوب قصاب وهو الجار



فيما ذكر فيه وانه في الاصل  
 حرم ما في الاصل من بدت الانجاس  
 في ثوبها وليس لها دم في نفسها  
 والاباب اي روث في الثوب والبدن والاصح  
 لا يعنى عن كثرة  
 ولا عن قليل انفس بعرق وتعرف الكثرة والقله بالعادة  
 يختلف باختلاف الاوقات والاماكن فيجتهد المصلي في ذلك  
 فان شك في شي قليل فهو ام كثير فقليل قلت الاصح عند  
 المحققين العفو مطلقا والله اعلم لعموم البلوى ما لم  
 يحصل الكثر بفعله كالوعصر بثره فحصل دم كثير ولو حصل ثوبا  
 به نحو دم براغيث او صلى عليه فان كثرت دمه ضررا لا فلا  
 مثله لو كان نرايد على تمام لجسه ودم البثرات بفتح المثلثة  
 جمع بثره يسكونها وهي خراج صغير كالبراغيث وقيل في  
 عصره فلا وقد علم ان المعتمد دم العفو في المعصور الكثير  
 والعفو مطلقا عن غيره والد ما ميل والقروح اي الجراحات  
 وموضع الفصد والحامه محالها قيل كالبثرات في الاي  
 ليست مثلها فيقال في جريانه ان كان يده وم مثله غالبا  
 فكالاستحاضه فيما مرياب الحيض والابان لا يدوم  
 غالبا فكل دم الاجنبى فلا يعنى وقيل يعنى عن قليله  
 قلت الاصح انها كالبثرات فيعنى عن القليل وغيره الا ان  
 يحصل الثاني بفعله والظاهر العفو عن قليل دم الاجنبى  
 والله اعلم وحله في غير المقلظه اما هي فلا يعنى عن شي  
 منها الا ما مر في طين المزارع والقيح والصدية كالدم  
 في كل ما ذكر فيه وكذا اما القروح المتسقط الذي له ريح كالدّم

فما

فيما ذكر فيه وانه في الاصل حرم ما في الاصل من بدت الانجاس  
 في ثوبها وليس لها دم في نفسها والاباب اي روث في الثوب والبدن والاصح  
 لا يعنى عن كثرة ولا عن قليل انفس بعرق وتعرف الكثرة والقله بالعادة  
 يختلف باختلاف الاوقات والاماكن فيجتهد المصلي في ذلك فان شك في شي قليل فهو ام كثير فقليل قلت الاصح عند  
 المحققين العفو مطلقا والله اعلم لعموم البلوى ما لم يحصل الكثر بفعله كالوعصر بثره فحصل دم كثير ولو حصل ثوبا به نحو دم براغيث او صلى عليه فان كثرت دمه ضررا لا فلا مثله لو كان نرايد على تمام لجسه ودم البثرات بفتح المثلثة جمع بثره يسكونها وهي خراج صغير كالبراغيث وقيل في عصره فلا وقد علم ان المعتمد دم العفو في المعصور الكثير والعفو مطلقا عن غيره والد ما ميل والقروح اي الجراحات وموضع الفصد والحامه محالها قيل كالبثرات في الاي ليست مثلها فيقال في جريانه ان كان يده وم مثله غالبا فكالاستحاضه فيما مرياب الحيض والابان لا يدوم غالبا فكل دم الاجنبى فلا يعنى وقيل يعنى عن قليله قلت الاصح انها كالبثرات فيعنى عن القليل وغيره الا ان يحصل الثاني بفعله والظاهر العفو عن قليل دم الاجنبى والله اعلم وحله في غير المقلظه اما هي فلا يعنى عن شي منها الا ما مر في طين المزارع والقيح والصدية كالدم في كل ما ذكر فيه وكذا اما القروح المتسقط الذي له ريح كالدّم

**فصل تبطل الصلوة بالنطق**

تبطل الصلوة بالنطق  
 عند تغير قرآن وذكر ودعا **عريفين** وان لم يفهما او حرفي تمام  
 حقوق من الوقايه وع من الوعايه وكذا مده بعد حرف في الا  
 صح لا الف او و او يا و اصل الباب قوله صلى الله عليه وسلم  
 ان الصلوه لا يصح فيها شي من كلام الناس وهو يقع على  
 المفهوم وغيره فخصيصه بالاول اصطلاح الجاه وال  
 صح ان التتبع والضحك والكاه والانبين والنفع والسعال  
 والعطاس ان يظهر به اي بكل ما ذكر حرفان بطل والا  
 فلا تبطل به ويعذر في يحسب الكلام ان سبق لسانه اليه  
 او شي الصلاه اي شي انه فيها وجهل بحرمه فيها ان قريب عهد  
 بالاسلام او نشأ بديه بعيد عن عالمي ذلك بخلاف بعيد  
 العهد به ومن متأقربا بالتقصير بترك التعلم لاكثره فلا  
 يعذر فيه في الصور الثلاث في الاصح لقطع نظم الصلاه  
 بخلاف الحسنة عما كالكلمتين والثلاث ويعذر ايضا العالم  
 بتحريم جنس الكلام اذا جهل تحريم ما اليه ويعذر في القليل



عرفان **التخني** وهو مائة وخمسة وعشرون وان ظهر به  
 حرفان **للقليل** راجع لكل **وتعذر القراءة** الواجبة وكان ذكر واجب  
 كتشهد وهو راجع للتخني فقط ولا يضر حينئذ كثرة **للأجل**  
 بالقراءة **في الأصح** لأنه سنة لا ضرورة له ولو أكره على الكلام  
 بطلت في الأظهر لنذرة الأكره فيها ولو نطق بنظم القرآن  
 بقصد التفرغ كما ينبغي خذ الكتاب مفرما به مستاذنا في  
 أخذ شيء ان قصد منه أي التفرغ قراءة لم تبطل كما لو قصد  
 القرآن فقط والأبان قصد التفرغ فقط بطلت وكذا الواطئ  
 لأنه يشبه كلام الأدي فلا يكون قرأنا إلا بالقصد وخرج بنظم  
 القرآن نحو إبراهيم سلام كن فيطل فان فرقها وقصد بها  
 القراءة لم تبطل بالذكر والدعاء **الان يخاطب به كقوله** لعلي  
**طس رحمة الله** فتطرب به بخلاف رحمة الله وخطاب الله  
 ورسوله لا يضر كندرا تنفي فيه تعليق وخطاب لأنه مناجاة  
 وكاجابة نبي وصوراخر بالاصل وبطلت بانذار بكلام ولا  
 وان وجبا **ولو سكت** طويلا عمدا بلا غرض لم تبطل في الأصح  
 اذ السكوت لا يحرم هيئة الصلاة ولا يضر السير جزما وكذا  
 طويلا لحياته او غرض كذكر ما نسيه وتطويل الركن القصير  
 بسكون ونحوه يبطل عمدا كما يأتي وبين من أي رجل يحقق نابه  
 شيء في صلاة كتنبيه امامه على سهو واذنه **لما دخل** أي لما  
 دخل في الدخول وانذاره اعمى ان يقع في غير مثل ان يسبح  
 أي ان يقول سبحان الله وتصفق المراء والخشني بضرب  
 بطن اليمن على ظهر اليسار او عكسه كظهر يمين على بطن يمين

او عكسه وامتنع ضرب بطن على بطن فان فعلته لا عبه عالمه  
 بالتحريم بطلت وان طمنا فاته للصلاة والاصل فيه قوله من الله  
 فكم من نابه شيء في صلاة فليسبح وانما التصفيق للنساء ولو صفق  
 الرجل وسبح غير مخالفا الأولى ويعتبر التسيب ان يقصد به  
 الذكر ولو مع التجهيم كتنبيه السابق في القراءة **ولو فعل في صلاة**  
**غير هان كان من جنسها** كزيادة ركوع او سجود بطلت لتلا  
 عبه بها **لا ان يخشى** انه فعله مثلا فلا تبطل لأنه صلى الله عليه وسلم  
 صلى الظهر خسا وسجد السهو ولم يعيد ولو اقتدأ في حال سجود  
 الامام مثلا وجب متابعتة فيه ولو نقل ركعا قوليا كفاية  
 او كمره لم تبطل وعنه احتراز بقوله فعد دون التي ولو جلس  
 قليلا عند هويه للسجود او رفعه من سجود فلا يضر  
 وان تعمد **والأبان** لم يكن من جنسها كضرب وصلى **قبطل**  
**بكثرة** الا في شدة خوف **لا قليلا** لأنه صلى الله عليه وسلم صلى  
 حامل امامة وكان اذا سجد وضعاها واد قام حملها ويستني  
 من القليل الاكمل والكثير والقليل **بالعرف** فالخطوات قليل  
 والثلاث من ذلك **كثيران** **توالى** لان تفرقت بان تعد  
 الثانية مثلا منقطعة عن الاولى ولو نوى ثلثا وفعل  
 وحده بطلت **وتبطل بالوثبة** **الفاحشة** جزما قلت  
 الا ان يكون ناسيا او جاهلا بخرجه والله اعلم فلا تبطل  
 به الحاقا لها بالكثير وكذا كل فعل خش **الحركات الخفيفة**  
**المتوالية** كتحريك اصابعه في سجده او حركه في الأصح  
 الحاقا لها بالقليل ولو حرك كفه ثلثا ولو في حركه او مر



حده يطلب لا لغيره **وسهو الفعل الكثير** **لعمري** في بطلان الصلاة  
به **في الامح** لانه يقطع نظرها وجهه التحريم **كالسوء** **ويطل**  
**بقليل الاكل** لاشعاره بالاعراض **قلت** **الا ان يكون ناسيا**  
**او جاهلا بخرجه** **والله اعلم** فلا يبطل به بخلاف كثير عرفا  
**فلو كان بغيره سكره** فذابة **فبلغ** بكسر اللام **ذوبها** **بطلت**  
صلاة **في الامح** لخصوص المقصود من الاكل وعبارة اصله  
تذوب وسوء اي يتزل الخوف في فعل فاعل فعل عنه  
لبه لان لظهور في التفرغ **ويست للمصلي** اذا توجه الى  
**جدارا وساربه** اي عمود ونحوه وهما في مرتبة **او نحو**  
**عصى** **مفروزة** كمتاع **او بسط مصلي** سجاده **او قالته**  
اي تجاهه خطا طويلا والثلاثة مرتبة لما ذكر فلا يعذر  
عن واحد الا اذا عجز عن سابقه **دفع المار** بيحه وبين  
احد المذكورات المراد بالمصلي والخط منهما الاعلام ان لم  
يزد ما بينه وبينها على ثلاثة اذ نزع بذراع الادي ولينفق  
عن ثلثي ذراع لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم الى  
شيء يستتره من الناس فارد احد ان يجتاز بين يديه فليد  
فعله وهو ظاهر في غير الاخيرين الحقا قبلهما لا شترهما  
في سن الصلوة اليهما المبنى عليه سن الدفع له ولغيره ويند  
كونها مبنية او مبيرة لا تلقا وجهه **والصحيح تحريم المار**  
**فريقين** اي حين من الدفع وان لم يجد المار ميلا لقوله  
صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه  
من الاثم لكان ان يقف اربعين خيرا من ان يمر بين يديه

وهو محذور على المصلي لستره ولو تركها او تباعد عنها اكثر مما  
فليس له الدفع ولا يحرم المروء لتقصيره والاوى تركه ولو  
وجد الداخل فخرجه في الصف الاول جاز له المروء مع الستة  
بين يدي الصف الثاني ليعدها ولو قصر المصلي بوقوفه عما  
يقارعه الطريق لم يكره المروء ودفعه بما فيه **قلت** **يكره الا**  
**لثقات** بوجهه **الاحاجه** اذ ورد انه من اختلاس الشيطان  
من الصلوة ولا يكره حاجه ابتاعا **ورفع بصره الى السماء** و  
نظره ما يلي كثوب له اعلام **وكفى شعرة** او ثوبه للنهي عن  
ذلك واطفى فيه في الاخير من انها تسجد معه والنهي لكل  
مصلي كذلك وان كان ذلك قبل الصلوة معني لاصلي حاله  
ومنه ان يصلي وشعره معقوص او مردود تحت عمامته او  
ثوبه او كفه مشمر **ووضع يديه على فمه** **بلا حاجه** للنهي  
عنه ولا يكره حاجه كتشاوب بل يجذب والقيام على رجل  
طنا فاته الخشوع فان كان حاجه كوجه الاخرى فلا **والصلاة**  
**حاقنا بالنون** اي بالبول **او حاقنا بالموحدة** اي بالغايط  
**او كخرة طعام** ولو مشرو بايتوق **اليه** بالمشاء اي تشا  
ق للنهي عن ذلك والتوقان مع الغيبة كهموم مع الحضور اذ اهل  
واحد ويكره مع مدافعة الريح وانما يؤخر ما ذكر ان اتسع  
الوقت **وان يبصق** اذا عرض له البصاق **قل وجهه** **وعن**  
**يمينه** للنهي عن ذلك بخلاف يساره هذا في غير المسجد ولو  
كان به حرم البصاق فيه بل يبصق في ثوبه من تحته الا يمس  
كفه ويحك بعضه ببعض **ووضع يده على خاصرته** للنهي



عنه والمبالغة في خفض كركه في ركوعه لمجاورة الحلة  
 من السوية السابقة والصلاة في الحمام ولو تمسك بالظن  
 بق في الجبان والمنزلة اي محل الزبل والكنيسة وهو متعبد  
 اليهود وعطن الابل وهو المحل الذي تنحى اليه الابل الشارب  
 قسيافليها الى ان تجتمع كلها فتساق للمرع والمقبره  
 الطاهره بان لم تنسح والله اعلم لنهيته صلى الله عليه  
 عن الصلاة فيما ذكر الا الكنيسة فالحقت بالحمام لانها ماوى  
 الشياطين ويحق بها البيعه وهي متعبد النصارى و  
 المعنى في الطريق وعطن الابل اشتغال القلب بالمارين و  
 خوف نفور بها المتشوش للخشوع والحق بها مراحها  
 وهو ماواها ليلان وان كان اخف وفي المنزله والمقبره  
 غير المنبوشه نجاسة ماتحت الثوب والتراب بالصديد  
 والمنبوشه كالمزبله والمجره لانضع الصلاة فيهما بل  
 حائل ويكره معه ولا تتركه في مراح الغنم بضم الميم اي ماوى  
 ليل لا تنفصا علل به فيها وان تصور لها مثل عطن الابل  
 لم يكره ايضا والبقر كالغنم ولا يكره الصلوة في مقبرة الانبياء  
 اما الصلوة مع استقبال القبر فمكروه فان قبر نبي فقام  
 وسوء في هذه المكروهات المذكورة الرجل وغيره  
**باب سجود السهو** وسياي في الصلوة ولو نفلا  
 سته عند ترك ما هو مكره منها ولو بالشك او فعل  
 منه عنده فالاول اي المتركة منها ان كان ركنا وجب  
 تداركه بفعله وقد شرع مع تداركه السجود كزيادة

بالكاف حصلت تدارك ركنا كما سبق في ركن الترتيب من  
 حصولها وقد لا يشرع بان لا تحصل زيادة كما اذا كان المتركة  
 السلام فذكره قبل طول فصل في سجود مستقبله ويطن الله يستلم  
 ويأتي بمخيط عرقا فيسجد بلا سجود فان طال في مثاله السكون  
 الطويل وصورة المسئلة ان يستمر مستقبلا ويطن انه سلم ولا ياتي  
 بمطال فان استعبر اولى بمطال اخر يطل سهوه فواضح اولا  
 يطل مسجودا سهوا كما هو ظاهر او كان بعضا سمي له لقربه  
 بالخير بالسجود من البعض الحقيقي اي الركن وهو القنوت  
 لغير فائله او قيامه المستلزم تركه لترك القنوت او التشهد  
 الاول اي اللفظ الواجب في الاخير او قعوده المستلزم تركه لترك  
 التشهد وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الاظهر  
 لانها في سنة وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت سجدة  
 لتركه ولو عهدا وقيل تركه عهدا فلا يسجد قلت وكذا الصلوة  
 على الاوصياء حيث سناها والله اعلم وذلك في التشهد الاخير  
 وبعد القنوت فانه يسجد لتركها ولا تجزئ بساير المسنن اي  
 باقيةا اذا تركه بالسجود لعدم وروده فيها بخلاف الاعراض  
 اذ ورد في بعضها انه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر  
 ولم يجلس ثم سجد في اخر صلاته قبل السلام سجدة  
 فيه ترك التشهد مع قعوده المشرع له في معناه ترك التشهد  
 وحده والحق به القنوت مع قيامه او وحده الجامع للركن والقنوت  
 كحل مخصوص والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة على  
 اله حيث سن ذلك والثاني الذي هو فعل منه عنده ان



**لا يبطل عهدا كالاتفات والخطرتين لم يسجد لسهو ولا لغيره**  
اذ لم يرد ويستثنى ما ياتي وما الوقت قبل ركعوه بجنته او فرقه  
في الخوف اربع فرق وصل بكل ركعه او فرقتين وصلا بواحدة  
ركعه وبأخرى ثلثا او قرأ في غير محل القراءة وفي غير ركعتين  
او سجد تحميم الركوع في غير محله بجنته فانه يستحب  
للسهو مع انتفاء البطلان في العهد ولا لتفعل السورة ما قبل القاء  
اذ القيام محل لها في الجملة **والا بان يبطل عهدا كركعه زائده**  
**مسجد لسهو** انتفاء البطلان **يبطل الصلاة كعلام كثير** فانه  
**يبطل لسهو في الاصح** كالمرو ويستثنى منه المنتفل في السفر اذا  
اخرق عن طريقه الى غير القبلة ناسيا وعاد الى قرب فانت  
صلاته لا تبطل بخلاف العائد مع انه لا يسجد لسهو **وتطو**  
**يل الركن القصير بسكوت** او ذكر لم يشرع فيه **يبطل عهدا**  
**في الاصح** لاخلاله بالمولاه فيسجد لسهو **فالا اعتدال**  
**القصير** لانه للفصل بين الركوع والسجود ولا يضطر تطويله  
بذكر مشروع كما في صلاة التيسيع وفي سنة من القنوت  
**وكذا الجلوس بين السجدين** **يبطل في الاصح** لانه للفصل  
بينهما ولو نقل كينا فاوليا غير مبطل الى ركن طويل كفا  
فيه او بعضها في ركوع او جلوس او تشهد آخر **لا يبطل**  
**لغيره في الاصح** الا لا يغير ذلك هيئة الصلاة ويسجد  
**لسهو** وكذا العهد في الاصح لتركه الخلف المأمورية  
في الصلوة مؤكدا كالك التشهد الاول **وعلى عهدا يستثنى**  
**هذه الصورة عن قولنا السابق** ما لا يبطل عهدا لا بسجود

للسهو

**لسهو** ويضم لها ما مر ونقل السلام عهدا مبطل مطلقا كالكثرة  
الاحرام وفارق نقل القوي غير ما ذكر نقل الفعلي بانه لا يغير  
هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعلي **ولو نسي التشهد الاول**  
**ولو مع قعوده فذكره بعد التصابي لم يعبه** لتبسه بغيره  
فلا يقطع له سنة **فان عالما بتخريمه بطلت** كزيادة **وإذا**  
**عهدا او ناسيا** انه في الصلوة **فلا تبطل** ويلزمه القيام عند  
ذكره **ويسجد لسهو او جاهلا بخرمه** **فلا تبطل في الا**  
**صح** لانه ما يخفى على العوام ويسجد هذا في غير المأموم اما  
هو فتخلفه عن المتأنتصا به للتشهد مبطل الا اذا نوى المفا  
رقه ولو عاد امامه قبل قيامه حرم قعوده معه **لوجو**  
القيام عليه بالتصا بامامه ولو انصب هو ثم عاد لم  
يتابعه بل يفارق او ينتظره فان عاد عالما بتخريمه **بطلت**  
او ناسيا او جاهلا فلا **وللأمام** اذا انصب دون امامه  
بسهو **العود متابعه امامه في الاصح** **قلت**  
**الاصح وجوبه** **فانما يبطل** وقتئذ يسجد **فانما يبطل**  
الا امام كان له مثلا وخلا المأموم ساجدا على طر سجود الامام  
الرافعي يتخير وعند النووي يجب العود متابعه امامه **فان**  
**تخلو تبطل صلاة** ان كان عالما والله اعلم اي العود **والله**  
**اعلم** لوجوب متابعه الامام فان لم يعد بطلت ولو انقصر  
عهدا استحب له العود ولم يجب للعائد قصد حجب غيره خلا  
في الساهي ولو تقدم على امامه ترك عهدا نذر العود او سهو  
لغيره خلاق ما هنا الفحش المخالفه فيه **ولو تذكر قبل اتصا به**



**عاد** للشهود الذي يمينه اذا لم يلبس بفرض **والبطلان** ان كان  
**صار الى القيام اقرب** منه الى القعود والاصح ان لا يسجد بها  
لو كان القعود اقرب او كانت يمينه اليها على السواء لقلة ما فعل  
**ولو نهض** غير المأموم **عنه** بلا تشهد **فعاد** عالما بالتحريم  
بطلت صلاته ان كان فيما نهض الى القيام اقرب خلافة  
في غير ذلك **ولو نسي** غير المأموم قنوتاً فذكره في سجود  
**لم يعد له** لتلبسه بفرض او قبله **عاد** لعدم التلبس به **ووجد**  
للسهوات **بلغ حد الركعة** في هويته لزيادته ركوعاً بخلاف  
ما اذا لم يبلغه فلا يسجد اما لو تركه عبداً وبلغ حد الركعة فعاد  
عامداً عالماً بالتحريم بطلت **ولو شك في ترك بعض** معين  
كقنوت **سجد** اذا الاصل عدم فعله **وارتكاب منهي** يجزى  
لسجود **فلا يسجد** اذا الاصل عدم ارتكابه **ولو شك في ترك**  
بعض لا على التعمين او في ترك مندوب في الجملة **لن يسجد ولو سهو**  
بما يقضي السجود **وشك هل يسجد فيلبيس** اذا الاصل عدم  
سجوده **ولو شك** السجد واحد ام اثنين يسجد اخرى  
**فلو شك** اي تردد اصل ثلاثاً ام اربعاً الى تركه اذا  
الاصل عدم فعلها **وسجد** للتردد في زيادتها ولا يرجع في  
فعلها الى طئه ولا الى قول غيره لقوله صلى الله عليه وسلم **قام اذا**  
**شك احدكم في صلاة فلم يدرك اصلاً فلا تأم اربعاً فليطرح**  
**الشك** وليبني على ما استخفى **لو سجد سجدتين** قبل ان يعلم  
فان كان صلاتهما شقق له صلاة اي خردتها السجدة الثانية  
للأمر به والاصح **انه يسجد ان زال شكه قبل سلامه**

من ترك ركعة من ركعات الصلاة  
 او ترك سجدة من سجوداتها  
 او ترك ركن من ركعاتها  
 او ترك شرط من شروطها  
 او ترك ما وجب من وجباتها  
 او ترك ما كان من وجوبها  
 او ترك ما كان من وجوبها

جان نون

بان تذكر بفار اربعة لفعلها مع تردد **وكذا حكم ما يصلي به**  
**متردداً او متعدياً** كونه ترايداً انه يسجد لتردده في زيادته  
وان زال شكه قبل سلامه **ولا يسجد** ما يجب بكل حال اذا  
**زال شكه** مثاله **شك في الثالثة** في الواقع في رابعة  
**ان الله هي ام رابعة** فتذكر فيها **انها الثالثة** واتي برابعة  
**لم يسجد** اذا ما فعله مع التردد لا بد منه **او يدكر في الاربعة**  
**الماضي بها** ان ما قبلها **ثالثة يسجد** اذا ما فعله منها قبل التذكر  
محملاً للزيادة **فلو شك بعد سلامه في ترك فرض غير النية**  
والتكبير **لم يوتر على المشهور** اذا الظاهر وقوع السلام عن  
تمام **ولو شك في النية والتكبير** اثر فيعيد او في شرطه كوا  
ضوء فلا كفاية علمها واحتمل حد وثها بعد سلامه **و**  
**سهو حال قد وثاه** ولو حكما كان سهو عن التشهد الاول  
**بحمله امامه** غير المحدث كالجهر وغيره **فلو ظن سلامه**  
**فسلم فبان خلافة** اي خلافاً طئه **سلم معه** اي  
بعد سلامه **ولا يسجد** لانه سهو في حال القدوة **ولو**  
**ذكر في تشهد ترك ركن غير النية والتكبير** قام بعد  
سلام امامه **الى ركعتيه** الفاتية بغوات الركن ويعلم بما  
مر في الترتيب **ولا يسجد** لما مر والاستثنى يغيدان التا  
رك لو اخذ منها ليس في صلاته **وسهو بعد سلامه**  
اي سلام امامه **لا يحمله** امامه لقراغ القدوة **ولو سلم الطبق**  
**بسلام امامه** فذكر حاله **بنا** ان قصر الفصل **وسجد** اذا  
سهو بعد انتهاء القدوة **ولو سهو منفرداً ثم اقتداه لم يحمل**

Copy ersity



امامه سهوه **وبالحق** اي الماموم **سهو امامه** كما يحل امام  
 سهوه **فان سجد** اي امامه **لزمه متابعتة** فان تركها عدل  
 بطلت صلاته لكن لو بان له حدث امامه لم يلحقه سهوه ولو  
 يتيقنه غلطة في ظنه وجود مقتضى السجود كان ملزما  
 بعض علم الماموم فعله لم يوافق اذ اسجد **والا** والابان  
 يسجد امامه **فيسجد** هو على النص خبر للحمل بعد في الموفق  
 ولو اقتد امسبوق من سهي بعد اقتد ايه وكذا اقتده  
 في الاصح ويسجد الامام فالصحيح فيها انه اي المسبوق  
 يسجد معه للمتابعة **ثمة سجد** ايضا في اخر صلاته  
 لان فعل سجود السهو الذي يلحقه **فان لم يسجد** لا  
 مام سجد هو اخر صلات نفسه في صورتين على النص  
 وسجود السهو وان لم يسجد ثمة سجود الصلوة  
 في واجبه ومندوبه ومعلوم ان بينهما جلوس وحسن  
 ان يقول فيها سبحان من لا ينال ولا يسهو **والجديد** ان  
**محله** اي السجود **من تشهد** المختوم بالصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم **وسلامه** لما ورد ما ورد من خلافه  
 حمل على انه تدارك للمتر وركه قبل السلام سهوا لما في الحديث  
 السابق الامن بالسجود قبل السلام **فان سلم** على الجديد  
**فان في الاصح** لفوات محله ولا عذر او سهوا فطال الفصل  
 عرفا **فان في الجديد** لطوله والابان قصر فلا يفوت على النص  
 للحمل السابق واذا سجد صار عايدا الى الصلوة في الاصح  
 فيعيد السلام وجوبا وبطل صلاته ان احدث واذا خرج وقت

الظهر

الظاهر فيه فانت الجموع والسجود في هذه حرام عند علم الحال وضيانه  
 السهو الذي لو فكره لسجد لرغبته في السجود يخرج السلام عن  
 كونه محلا لكن لو سلم مصل للجمعة فخرج وقتها او القاصر  
 فتوى الانامه او انتهى سفره بوصول سفينه او را المنيح ماء  
 او انتهت مدت مسح الخوا وحول ذلك لم يسجد **ولو سهي**  
**امام الجماعة وسجد** **واقيات فواتها** اتوا ظهرا **وسجد**  
**والبيان الاول** ليس باخر الصلاة ولو طر سهو **فان**  
**عده** **سجد في الاصح** لزيادة السجود الاول وكذا لو  
 سجد في اخر صلاة مقصورة فلزمه الاغنام ولو سجد للسهو  
 ثم سهي قبل سلامه بكلام او غيره لم يسجد ثانيا خشية  
 التسليل **باب فيه سجدة التلاوة والشكر بين سجرات**  
**التلاوة** **وهن في الجديد** **الربع عشر** **سجدة** منها **سجدة**  
**فان الحج** وتسع في الاعراق والرعده والحمل والاسري ومريم  
 والفرقان والنمل والكر ثريل وحمر السجدة وثلاث في الفصل  
 في النجم واشتقاق واقرا الخبر عن عمرو بن العاص اقراني رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قام خمس عشر سجدة في القران منها ثلاث في  
 المفصل وفي الحج سجدة ثات والسجدة الباقية وهي سجدة  
 خرجت للشكر لخبر سجدة عاذا او اود توبه وسجد ما شكر  
 اي على قبول توبته **لا يسجد** **اي ليس** من سجرات  
 التلاوة بل هي **سجدة شكر** **في غير الصلاة** **وتحرم فيها**  
**وتبطل في الاصح** من علم فان جهل او نسي انه في صلاة لم تبطل وسجد  
 للسهو **وبين** **السجود للقاري** ولو خطيبا ان امكده السجود



على منبره أو أسفله عن قرب **والمستمع** لجميع آية السجود أي قاصدا  
صد استماع ذلك من قرائته ما حمله ولو كان من الأجانب أو سكران  
ومصليا بغير قيام القراء إذا قرأته حديثا خلافا للأول أو غير  
وهو وفارق القراء قبل الفاتحة يطلب القراء في القيام فالقائد  
يطلبها عن محل طلت فيه بالكلية بخلافها في نحو الركوع و  
قضيتها اتفاقا طلب السجود لسماع قرائته من في الخلا وقد  
يتوقف فيه ويتأكد له **سجود القاري** قلت **ويجوز للسامع**  
**مع بلا قصد للسماع والله أعلم** لكن التأكيد في المستمع أقوى  
لقول الراوي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن فقرا سورة  
فيها سجدة فيسجد وسجد معه حتى ما يجد بعضها فكان كان  
وفي رواية في غير صلاة وإذا سجد السامع مع القاري فلا يبر  
تطابه ولا ينوي الاقتداء به **وان قرأ في الصلاة سجدة الإمام**  
**والمنفرد أي كل منهما القرائته فقط** ولا يسجد لقراء غيره **وسجد**  
**الإمام وسجد أئمة** لا لقرائته بلا سجود ولا لقراءة غيره لما  
فيه من نفسه أو غيره فإن سجد الإمام فخلق هو وانعكس ذلك  
أي سجد بقودون الإمام **بطلت صلاته** أي الفتنه ولو  
لم يعلم نسجوده حتى رفع رأسه لم تبطل صلاته ولا يسجد ولو لم  
يعلم الإمام في السجود فهو ليس بسجد فرفع الإمام رأسه رفعه  
ولا يسجد **ومن سجد خارج الصلاة أي أراد ذلك نوا**  
**سجدة التلاوة وكبر للأحرام بها** أي رفع يديه كرفع التكبيرة  
الأحرام **تذكر لله** أي برفع يديه **وسجد** أي سجدة **أسجد**  
**الصلاة ورفع رأسه** أي برفع يديه وجلس وسلم

ولا يجذب له تشهد كتسليم الصلاة **وتكبيره** الأحرام شرط على  
الصحيح **وكنز السلام في الأطهر** أي لا بد منهما كالنفسه ونزك  
المفسد لا لحاق السجدة بالصلاة **وبشرط شروط الصلاة** كطهارة  
وستر ودخول وقت بقراءة آية السجدة **ومن سجد فيها أي أراد**  
**السجود في الصلاة كبر لله** **ولرفع** من السجدة ندبا ولا يرفع  
يديه فيها **قلت** **ولا للاستراحة** بعد **والله أعلم** لعدم ورود  
ولا يجب في الصلاة لها نية أذنيه الصلاة المستحب عليها بخلاف  
سجود السهو **ويقول** فيها وفي الصلاة **سجد وجهي للذي**  
**خلقه وصورة** **وشق سمعاه وبصره بحوله وقوته**  
فتبارك الله أحسن الخالقين اتباعا ويريد اللهم كتب لي بها  
عندك أجرا واجعلها لي عندك ذكرا وضع عني بها وزرا وقلها  
من كما قبلتها من عبدك داود **ولو كبر راية** خارج الصلاة  
أي التي بها مرتين في مجلس **سجد لكل** من مرتين عقبها  
**وكنز المجلس في الأمام** لا يقرأ كل صلاة قراءتها فان لم  
يسجد للمرأة الأولى كفاها عنها سجد جزيا **وركعه** **لمجلس**  
**كما ذكره** **وركعتان** **لمجلسين** فيسجد فيها **فالمجلس** من  
سن له السجود عقب القراءة **وطال الفصل** عرفنا **المجلس** لفق  
أنه بخلاف ما إذا قصر فيسجد **وسجد الشكر** لا تدخل  
الصلاة بل تبطلها **وتحسن** **لهجوم** **نعمته** **واندفاع** **نقمته**  
من حيث لا تحسب مع الطهور فيها لحدوث ولد أو مال  
وكجاء من عدم ونحوه لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاء شيء  
سره خر ساجدا ولا يسجد السجود لاستمرار النعم ولا للمعرفة



وسر المسامحة **اوروية** متلى كثر من لانه صلى الله عليه وسلم يستحب  
 لروية زمن اي على السلامه منه **او اعلم** اي فاسق يتطامن فيها  
 نه قياسا على المعتلى من اولى والسجود فيها للسلامه مما هو  
**ويظهر بها للعاصي** ان لم يخف ضرر الله يتوب **لا طاعتي**  
 ليل يتاذى ويظهر بها ايضا الهجوم نعمه واندفاع نقمه وفي  
**كسحة التلاوة** خارج الصلاة كيفية وشرطا **والا فاجز**  
**ازم** اي السجدة تن على **الراحلة للمسافر** كالنافله فيومي  
 بهما مشقة التزول **فان سجد لتلاوة صلوه** حاز عليها اي  
**الراحلة قطعا** لسجود عليها **يا** **صلاه النفل** وهو ما  
 عند الفرض ممانح الشرع فعلة وجواز تركه وتراد به السه  
 والتطوع والمندوب والمرغب فيه والحسن قسمان **قسم**  
**لايس جماعه** اي لا يحسن فيه الجماع فلو صلى جماعه لم يكن  
 فيه الرواتب مع الفرض وفي ركعتان قبل الصبح وركعتان  
 قبل الظهر وركعتان بعد وبعد المغرب والعشاء  
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما ذكر وقيل لاراتبه للعشاء  
 وقيل اربع قبل الظهر وقيل اربع بعد وما وقيل اربع  
 قبل العصر والجميع سنة لو روي الامر بها لركعتين قبل  
 العشاء واما الخلاف في الرواتب الموكرة من التاكيد والمؤكد  
 العشاء الاول فقط وقيل ومن الرواتب ركعتان خفيفتان  
 قبل المغرب قلت سنة على الصحيح في صحيح البخاري  
 مري الامر بها اي بالصلاه وفي غيرها فركعتين وليست من  
 الموكرة وبعد الجمعة للامر بها وقبلها ما قبل الظهر بل في غير

الرائية

الرائية مثلها والله اعلم **ههنا** اي القسم الذي لايس جماعه  
 الموكرة وهو افضل الرواتب **واقوله ركعة** وان كره الاقتصاص عليها  
**والثلاثة عشر** وادنى المال ثلاث واحل منه خمس قسم  
 فتع لقوله صلى الله عليه وسلم من احب ان يوتر بخمس فليفعل ومن  
 احب ان يوتر ثلاث فليفعل ومن احب ان يوتر بواحدة  
 فليفعل واما خبر ام سلمه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر  
 عشرة فقبل على انها حست فيه سنة العشاء وقيل **الثلاثة عشر**  
**عشرة** فقل راد على **الركعة الفصل** بين الركعات بالسلام  
 وغيره وكان صلى الله عليه وسلم يفعله **والوصل بتشهد** في الا  
 خيره **او بتشهدين** في **الاخيرين** ليفعله صلى الله عليه وسلم ولا  
 يجوز في الوصل اكثر من تشهدين ولا فعل اولهما قبل الاخيرين  
 لانه خلاف الثابت ووقته بين صلوة العشاء وطلوع  
 الفجر لحرفيه وقيل بشرط الايتار بركعة سبق تفل بعد  
 العشاء من سنتها او غيرها **ويبين** **جعله** اخر صلاة الليل  
 لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا اخر صلاتكم من الليل وتر او من لا تهجد  
 له اوله تهجد او وثق باستيقاضه اخر الليل يجذب له ان  
 يوتر لو تر ليفعله اخر الليل فان لو تر **ثمة** او عكس  
 لم يعيد لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وقيل يشقه  
 في الاول **بركعة** بان ياتي بها او التهدي **ثمة** بعد تمام  
 ويجذب القنوت اخر وثمة ثلاث او اكثر وفي الوتر بركعة  
 في النصف الثاني من رمضان لا اي ابن كعب قنت فيه ما  
 جمعه عمر الناس عليه فصلى بهم صلات التراويح وقيل في كل سنة

ركعتان من كل صلاة  
 وقيل ركعة واحدة  
 من كل صلاة



وهو كقنوت الصبح لفظا ومعنا وجهه ان يسجد ابرك  
 وغير ذلك ويقول قبله اللهم اننا نستعبدك ونسئلك  
 الى اخره اي ونسئلك بك ونؤمن بك ونثوبك عليك ونسئلك  
 الخير كله ونشكره ولا نكفره ونخلع ونترك من غيرك اللهم ما كان  
 نعيمك ولك نصلي وسجد واليك نسعى ونختص بك فقد ايدى  
**قلت الامم** يقوله بعد اذ قنوت الصبح ثابت عند النبي  
 صلى الله عليه وسلم وانما يجب الجمع بينهما لآمام مخصوصين  
 بشرطه السابق او منفردا فان اقتصر على احدهما فنوت الصبح  
 افضل وانما الجماعة تندب في الوتر عقب التراويح  
**عنه** او غير جماعه وكن لو صلى متر اخيا عنها او لم يصلها  
**والله اعلم** ولا تندب الجماعة في وتر غير رمضان ولو اراد  
 تفجير وتر التراويح اخر الوتر ندبا ومنه اي من القسم الذي  
 لا ينسب جماعه الضمى واقلها ركعتان واكثرها عددا  
 اثنا عشر ركعة يسلم من كل ركعتين وافضلها ثمان ركعات  
 اتباعا لفعلة صلى الله عليه وسلم وادناها الحال تحت القول  
 اي هريس او صائى خليل صلى الله عليه وسلم يصلي ثلثه  
 ايام من كل شهر وركعتي الضمى وان اوتر قبل ان اتمام واكمل  
 طنه اربع فست ووقتها من ارتفاع الى الزوال ووقتها  
 المختار اذ مضى ربع النهار ونحوه **المسجد** غير الحرم  
 لداخله متظلم امزيد الجلوس ثم يشتغل بها عن الجماعة ولو  
 يخفق فوتر سنة لا ثبته **ركعتان** قبل ان يجلس لقول صلى  
 عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد لا يجلس حتى يركع اثني

فان

فان صلى اكثر يجتنب جان وكلها تحية لاشتمالها على الركعتين ولا تطلب  
 من حديث من لم يرد جلوسا او كان خطيبا يريد صعود المنبر و  
 يركع لداخل والامام مكتوبه او في اقامه او دخل المسجد الحرام  
 بل يطوف الا ان يريد الجلوس بدونه فيصليها ولا تقوت بجلوس  
 يصير سهوا او جهلا **وقصل بفرضا اول** **قلت اخر** نويت معه او  
 لي لوجود صلاة قبل الجلوس ولا يضره فيه التحية لانها سنة  
 غير مقصوده بخلاف نية فرض وسنة مقصوده فلا يصح  
**لا ركعة** اي لا تحصل بها التحية **على الصحيح قلت**  
 وكذا الجنان وسجد التلاوه وسجد شكر اي لا يحصل بها  
 التحية على الصحيح للحديث **وتكرار التحية بتكرار الدخول**  
**على قرب في الاصح** والله اعلم كالبعديه ويدخل وقت  
 الرواتب ويدخل وقت الفرض بدخوله  
 قنوت الفرض وبعده ولو وثرا ولو فات النقل الموقت  
 صلا في عيد وضى ورائته **ندب قضاء** ابد في الاظهر  
 لانه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي سنة الظهر المتأخره عنه  
 بعد العصر والحق بها الباقي بجماعه التاقيت بخلاف المتعلقة  
 بحسب ككسوف ونحوه فلا تقضى وقسم **يكت جماعه**  
**كالعيد والكسوف والاستسقاء** لما ياتي بابوابها وهو افضل  
**عما لا ينسب جماعه** لتاكده بين الجماعة فيه **كن الاصح**  
**تفضل الراية** الفرض **على التراويح** طويته صلى الله عليه  
 وسلم عليها دون التراويح وافضل النقل صلاة عيد فلكسوف  
 فلكسوف فاستسقاء فوتر فركعتا فجر فباقي الرواتب والتراويح

فان صلى اكثر يجتنب جان وكلها تحية لاشتمالها على الركعتين ولا تطلب من حديث من لم يرد جلوسا او كان خطيبا يريد صعود المنبر و يركع لداخل والامام مكتوبه او في اقامه او دخل المسجد الحرام بل يطوف الا ان يريد الجلوس بدونه فيصليها ولا تقوت بجلوس يصير سهوا او جهلا



فالتحقيق فالتعلق بفعل غير وضوء كركعتي احرام وطواف او تحية  
او سبب غير فعل كركعتي الزوال فسنه الوضوء والتفعل المطلق  
والاصح ان الجماعة تست في التراويح والاصل فيها فعله صلى  
الله عليه وسلم للقيام في رمضان ولربحيت عنه عشرون واما  
فعل العشرون في زمن عمر وورد انهم كانوا يقومون بثلاثة  
وعشرون جمع بينهما بالنهم كانوا يؤثرون بثلاث فتحصل  
من ذلك اثنا عشر ركعة يفصل بين كل ركعتين بتسليمه  
فلو فصل اربعاً يستلزم له احتساب له ويحطل في العمل وقوفاً  
مع المفقول وسمية تراويح كانوا يترجحون عقيبها  
او يستريحون ولا تصح بحية مطلقة بل بينوي ركعتين  
من التراويح او من قيام رمضان ووقتها وقت الوتر ولا  
**حصر للنفل المطلق** وهو ما لا يتغير بوقت ولا سبب  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يذبح الصلوة غير موضوع  
استكثر او اقل فله صلاة ما شاء ان لا يتعين ذلك بحية  
ويشهد في الركعة ان اقتصر عليها فان احرم بالكثر من  
**ركعة فله التشهد في كل ركعتين** فالكثر في الشفع  
كالرباعية وفي الوتر ما ياتي بتشهد في الاخير وفي كل ركعة  
**قلت الصحيح منعه في كل ركعة والله اعلم** اذ لم  
يصمد وله الاقتصار على تشهد في اخر الصلاة كماله ذلك في  
الفرض فان فعل الى مسوره في كل الركعات وان انا تشهد  
من لم يقرأها بعد الاول وان نوى عدد اقله ان يقرأ  
عليه وان ينقص عنه لكن النقص في الركعة لا يتأتى بغيره

تغيير

نقص النسبة فيها اي قبل الزيادة والنقصان والابان زاد  
او نقص قبل التغيير عهد **فتبطل** صلاته متى لفته ما نواه **قلو**  
**نوى ركعتين فقام الى الثالثة سهو فتذكر فالاصح انه**  
**اقعد** ثم يقوم للزيادة **ان شأتم** يسجد للسهو اخرته الزيادة  
دة القيام وان لم يشأ الزيادة جلس وتشهد وسجد للسهو  
**قلت فعل الليل** اي النفل المطلق فيه **افضل** من النفل النهار  
لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة  
الليل **واوسطه افضل** من طرفيه **ثم اخره** افضل من اوله الثلث  
الاسط افضل الاثلاث وافضل منه السدس الرابع والخامس  
والنصف الثاني افضل من الاول لقوله صلى الله عليه وسلم احب  
الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه  
وينام سدسه وقال صلى الله عليه وسلم يزل ربنا كل ليلة حين  
يحقا مثلث الليل الاخر فيقول من يدعوني فاستجب له ومن  
يسألني فاعطيه ومن استغفرني فاعف عنه المعنى يزل امره  
وسئل صلى الله عليه وسلم اي الصلاة افضل بعد المكتوبة فقال  
جوف الليل **ويبين ان يسلم من كل ركعتين** في النفل المطلق  
في ليل او نهار بان ينويهما او يطلق الحية لقوله صلى الله عليه وسلم  
صلوة الليل والنهار مثلتي مثلتي **ويبين التفريق** وهو النفل  
ليلا بعد نوم قال تعالى ومن الليل فتسجد من نافلة لك  
**ويكره قيام كل الليل** **دايم** النهية صلى الله عليه وسلم عنه لا  
ثم يضرو كل قيام يضركم ذلك لا آجباليال منه اذ كان صلى  
عليه وسلم اذ دخل العصر الاوخر من رمضان احي الليل ويكره

صلاته





**تخصيص الليلة للجمعة بقيام لقوله صلى الله عليه وآله** لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي **وكبره ترك تهجد الجماعة بلا ضرورة والله أعلم** لقوله صلى الله عليه وآله لعبد الله بن عمر ابن العاص رضي الله عنهما يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه ويبغي أن لا يتحل بصلاة الليل وإن قلت والسنة في مؤهل الليل المتوسط بين الجهر والأسرار ويحجر في التراويح ويندب لمن قام يتوحد أن يخيه من طبع في تهجده أن لا يحد ضرا وقاله العشار الدعي والاستغفار في جميع ساعات الليل وفي النصف الأخير أكد وعند السجود **افضل كتاب صلاة الجماعة**

أقلها امام ومأموم لثني رجلا جاء إلى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يتصلق عانقنا فيصلي معه فصلى معه رجل وهو أبو بكر وفيه أيضا ندب الشفاعة لم يصل من الحاضر لمن له عذر في عدم الصلوة معه وإن المسجد المطرقة لا يكره فيه جماعة بعد جماعة وإن أراد أن يصل معه وحده صلى معه وصلى في الفريضة غير الجمعة سنة مؤكدة وقيل فرض كفايه للرجال فيجب بحيث يظهر شعار في القرية ففي القرية الصغيرة يكفي إقامتها محل واحد وفي القرية الكبيرة ثلثا م في المحال فلو طبقوا على إقامتها يسيوئتهم ولم يظهر شعارها لم ينفذ فرضها **وان اشعروا كلهم من اقامتها على الوجه المذكور قوتوا** والمقاتل الامام اونايبه ولا يجادل الله بالنساء فأكده للرجال في الأصح لمن يتوحد عليهم قلت **الاضح المنقوص**

انها

انها فرض كفايه وقيل هي فرض عين والله أعلم ويدل لا ول قوله صلى الله عليه وآله ما من ثلاثة في قرية او بدو لا تقام فيهم الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان اي غلب واما قوله صلى الله عليه وآله ما من صلاة الجماعة افضل صلاة الفرد سبع وعشرين درجة فلا ينافي انها فرض كفايه بل يفيد انها افضل من صلاة الفرد بذلك المقضي لانها بمائتين وسبعين صلاة ولا فرق في ذلك بين كثر الجمع وقليله وان كان ما كثر جمعه افضل كما ياتي واما قوله صلى الله عليه وآله لقد هممت ان امر بالصلوة فتقام ثم امر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حرم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار فلا يدل على انها فرض عين لانه بقربه السياق بالمناقضين ولا تجب الجماعة الا في الجموع لما ياتي بيانه وتسن في المقضية ان التفتت مع مقضية الامام كظهر وظهر ولا شرع في مندوره ولا تجب على رقيق ولو مبعضا وكامسافر وفي الانفراد سوا في حق القراء ولو كانوا عجميا او في ظلمة استحب لهم **والجماعة في المسجد** وان قلت **لغير المرأة** ولو صبيا **افضل** منها في غير المسجد كالبيت وجمام المرأة والخنثى في البيت افضل منها في المسجد لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصلوة امرء في بيته الا المكتوبة اي فهي في المسجد افضل وقال لا تمسحوا بفساتيد المساجد ويحيوتهن خير لهن وامامة الرجل لكن افضل من امامة المرأة وحضوره في جماعة مكر وهذه لشابه او مثل يمينه وجانبه لغيرها ان اذن زوج او سيد فظاهر انه لغير اذنها في الرقيقة اذ ان زوجت **وما كثر جمعه** من المساجد او غيرها **افضل** وان بعد مما قل نعم

ثم الخنثى



لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل اركب من صلاة وحده  
صلاته مع الرجلين اركب من صلاة مع الرجل وما كان اكثر فهو  
الى الله تعالى **اللبسة امامه** كعترتي او فسقه او طي الفقه  
ولو في ركن او مكان القليل ياخذ المساجد الثلاثة بل الافراد فيها  
افضل من الجماعة في غيرها **او تعطل مسجد قريب** او بعيد  
**لغيرته** عنه لكونه امامه او يحض الناس لحضوره فقليل الجمع  
في ذلك افضل من كونه بل الافراد في المسجد الذي يتعطل اولى  
من حقوق جماعة غيره والحق القريب البعيد والقريب وان  
كان للقريب الجواز لانه مدعو منهما وفيه تكثير الاجر بكثرة  
الخطا ايضا **واذا تكبيرة الاحرام** مع الامام فضيلة وانما  
تحصل بالاستئصال بالتحرر عقب تحرر امامه بلي تراجي  
مع حضور تكبيرة الامام ولا تضر وسوسه خفيفة قيل  
تحصل **بأدراك بعض القيام** وقيل **بأول ركوع** اي بأول  
الركوع الاول كما باصلا **والصحيح ادراك الجماعة** ما لم  
يسلم الامام وان لم يجلس معه بان سلم عقب تحرره  
لحسابه لكن هو دون فضيلة من ادركها من اولها **ويخفف**  
**الامام** ندباً مع فعل **الابحاض والهيئات** اي السنن غير الا  
بعض فيخفف القراءة والذكر ولا ينقص على الاقل ولا يستوفي  
الاكمل المندوب للمنفرد من طوال الفصل واساطله واذا  
كان الركوع والسجود لقوله صلى الله عليه وسلم اذا لم احدكم الناس  
فليخفف **الا ان يرضى بتطويله** محصورون مسجد غير  
مطروق ولم يطر غيرهم ولم يكونوا اجرا اجارة عين على عمل

ولا ارقا اذ ان لهم في الحضور فندب حينئذ ولو رضوا الا  
الا واحد او اثنين فان قل حضور من لم يرض خفف ولا يطول  
**ويطيل التطويل ليتحقق اخرون** ولو عسى سوق ياتيه الناس  
فوجافوا وجاء رجل شريف كما باصلا ولو يعلم وصلاح لتضرر  
المتقين **ولو احسب الامام في الركوع او التشهد الاخير** **يدخل**  
يقبدي به لم يكره انتظاره له في الاظهر ان لم يبالغ فيه اي  
الانتظار **ولم يفرق** بضم الراء بين الداخلين بانتظار بعضهم  
لحق صداقة دون بعض بل يسوي بينهم في الانتظار لحق  
الله تعالى لا يجوز تودد **قلت المذهب استحباب انتظار**  
بالشروط المذكورة **والله اعلم** لانه ينبغي بحسب ما اعلم على  
خير من ادراك الركعة في الاولى والجماعة في الثانية ولا ينتظر  
داخل في الركوع الثاني من صلاة الكسوف ولا يندب انتظار  
معتاد البتة وتأخير الاحرام للركوع ولا اذا احتسب خروج  
الوقت بالانتظار وكان الداخل لا يعتقد ادراك الركعة او  
فضله الجماعة ما ذكرنا ما ذكرنا واذا انتفى شرط معركه الا  
تتظار بل قالوا الفور اي انه يحرم ان كان للتودد **ولا**  
**ينتظر في غيرهما** اي غير الركوع والتشهد الاخير من القاء  
وغیرها قد ذكركم لعدم الحاجة اليه **ويجوز المصلي**  
صلاة شرع فيها الجماعة وان لم تكن من الخمس **وحديث وكذا**  
**جماعه في الاصح** اعادتها مع جماعة **يدخلها** في  
الوقت ولو قال اكثر من مع وان كانت الاولى افضل  
لقوله صلى الله عليه وسلم لرجلين لم يصلوا معهما وقالوا صلنا







فالصور عند غير الذين لا يشمله قول اصله القريب عند  
 اذا لم يكن للمريض متعهد ولو كان المتعهد مشغولا بحسب الادو  
 به مثله في الخدمة فكما لو كان متعهدا وفي الاصل من امره  
**فصل** لا يصح اقتداء به من يعلم بطلان صلاته  
 كعلمه بحدته او بخاسه ثوبه لان احس في صلاة او يعتقد اي  
 البطلان كمتعهدين اختلافا في القبلة او انايين من الماطام  
 ونحوه فاذا اجتهد كل بعينه ما اكد اليه اجتهاد الاخر فها وتوضي  
 كل من انايه في الثانية فليس لاحدهما الاقتداء بصاحبه لا اعتقاد  
 البطلان فان تعدد الطاهر من الانية كان كانت ثلاثة والطا  
 هر منها اثنتان والمتعهدون ثلاثة وظن كل منهم طهارة انايه فقط  
**فالأصح المصلحة** اي صحة الاقتداء ببعضهم ببعض ما لم يتبين  
 انا الامام للنجاسة وهي في الاخير الثالث فلا يصح الا  
 قندا بصاحبه فان ظن واحد طهارة انا غير اقتداء  
 به قطعا او خاسه لم يقتد به جرما فلو اشتبه خمسة  
 من الاواني فيها الخمر على خمسة فظن كل طهارة انا فتو  
 ضي به وام كل منهم الباقي **فصل** من الخمس مبتدئ بالصبح  
 ففي الاصح السابق يعيدون العشاء الا امامها فبعده  
 المغرب لتعين انايهما للنجاسة في حق من ذكر ولو اقتدا  
 متافعي بخفي مسر فرجه او اقتصد فالأصح المصلحة اي  
 صحة الاقتداء في القصد دون المسر اعتبارا بغيره  
 المقتدي اي باعتقاده ولو ترك ركنا او بعضه لم يصح اقتداء  
 الشافعي به ولو حافظ على واجبات الطهارة والصلوة عند

الشافعي صح اقتداء به فان شك في ذلك فكذلك تحين اللظن به  
 في توقي الخلاف ولو ام والي الامر او ناييه فترك الجملة واما موثري  
 وجوبها صح صلاة من خلفه ولو علما وليس له المفارقة للفتنة  
**ولا يصح قده** **المقتد** ولو مشا كما اذا من مشا الامام الاستقلال  
 بحل سهو الغير وهذا تابع لغيره وحل سهوه فلا يجتمعان **ولا يمتنع**  
**تكرره اعاده** ولو عتله **مقيم نيمة** لعدم الما وفاقيد الطهورين  
 لعدم الاعتناء بصلاته **ولا قده** **قارن باي** وان لم يكن في  
**الجواب** اذا الامام بضد ذلك تحمل القراءة عن المسبوق فاذا التزم  
 بحسنه لم يصلح التحمل **ومن يخل بحرف او تشديد من الفا**  
**تجه** بالاجتهاد **امنه اردت** بالمشاهدة **يدغم** بايدال في غير  
**موضعه** اي الادغام بخلافه بلا ابدال كتشديد الكاف في ما  
 لك **والثغ** بالمثلثة **يبدل حرفا** فيا في غيره بدله كان ياتي  
 بمثل يبدل سين ولو كانت لثت يسيروا ياتي بالحرف غير  
 صافي لم يضر **وتصح قده** **اي مثله** فيما يحل به كارت  
 بارت والثغ بالثغ في حرف بخلاف الخالف فيما ذكر اذا كل يحسن  
 ما لا يحسن الاخر وكذا من يحسن سبع ايات من غير الفاتحة  
 بمن لا يحسن الا الذكر **وتكره القده بالتمتار** وهو من يكرر التا  
 والفا فبهنرتين مبد ودا في غير الفاتحة وهو من يكرر الفا  
 للغير **ولا يحسن** لا يغير المعنى كضمها لله فان غلب معنى  
 كاعتق بضم او كسر ولم يحسن الا اذا لم يطلت صلاته  
 من امكنه التعلم ولم يتعلم كالا في اذا امكنه تعلم ذلك  
 فلم يفصل فان غلب لسانه او لم يحسن من امكان تعلمه



**فان كانت في الفاتحة فكافي** فلا يصح اقتداء القاري به امكنه  
 النقام او لا ولا صلواته ان امكنه التعلم والاصح ما اقتدى به  
 فان احسنت اللاحق الفاتحة وتعد اللاحق الحسن او سبق له  
 اليه ولم يعد القراء على الصواب في الثانية لم تصح صلاة مطلقا  
 ولا الاقتداء به عند العلم بحاله **والا** بان كان في غير موافقة  
**صلاته والقدر به** حال كونه عاجزا عن التعلم او جاهلا بالتحريم  
 او فاسقا كونه في صلاته او ان ذلك لان ترك السورة جابر  
 لكن القدوة به مكروهة وليس لهذا اللاحق قراءة غير  
 الفاتحة اذ تكلم بما ليس بقراء بل بضرورة وكالفاتحة فيما ذكر  
 بدلها **ولا تصح قدوة رجل ولا خشي امرأة ولا خشي** لتقصير  
 المرأة عن الرجل فلا يومه ولا من يحتمل حالة الرجولية وتصح قدوة  
 المرأة لمرأه والخشي لرجل وغيره من رجل وتصح القدوة **للتنوضي**  
**بالميتهم** الذي لا تكرر اعادته **ومما سح الخلق للاعتقاد** اذ صلا  
 تهم **والقائم بالقاعد والمضطجع** وللقاعد بالمضطجع  
 والمستلقي لانه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا و  
 ابوبكر والناس قياما ففسخ ذلك ما كان بخلافه ويقاس  
 غير ما ذكر عليه **ويصح التمام** اي البالغ الحر **بالصبي** ولو فرض  
**والعبد** للاعتقاد بصلاته هما الذين يهيى عن سبيله كان يوم  
 قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست او  
 سبع سنين وابن عباس رضي الله عنهما كان يومها عبد معاذ كون  
 والبالغ ولو عبد اولي من الصبي ولو حرا او فقة والحر اولي من  
 من العبد **والاعمر والبصير** **شوا على النص** معارض شيوخ

الاعمر تحفظ البصير عن الخاسه فتعاد لا وعبد فقيه كغير فقيه  
 فان استويا فالحر ولو خيرا اولي من العبد ولو بصيرا **والاصح**  
**قدوة الصليم بالسلس** اي سلس البول وخوفه ممن لا يلزمه  
 اعادة **والطاهرة بالمسحاضه غير المتخيره** لصحة صلاة  
 نهيها بلا قضي فان اقتدى بهما مثلهما صح حرما وامتحيره لا يصح  
 اقتداء طاهرة ولا متخيره بها لوجوب القضاء عليها **ولو باناما**  
**مه** بعد الصلاة على خلاف ظنه **امراه او كافرا معلنا** بكفره  
 كيهودي قيل **او مخفيا** كره كره ندين **وجبت الاعادة** لتقصير  
 في الاولين بترك البحث اذ تمت المرأة بخو الصوت والهيء ومثلها  
 الخشي اذ امره بختش والكافر المعلن بخو الغيار **لان بان جبا**  
 وفهم الحديث بالاولى **وذا الخاسه** خفيه في بدنه او ثوبه  
 لانتفا التقصير بخلاف الظاهر وهو ما يكون بحيث لو تاملها  
 المقتدي راها وفعل عدم علم وجوبها فيما ذكر في غير الجمعه  
 وكن ايقها ان زاد الامام على الاربعين **قلت الاصح المنصوص**  
**وقول الجمهور ان مخفي الكفر بها كعلنه والله اعلم**  
 فوجب اعادة صلات الموفته لتقصيره بالخبر بخلاف خوالجبت  
 لا ينقصه حديثه ولو لم يبين كفه الا بقوله وقد اسلم قبل الا  
 قننا به فقال بعد الفراغ لم اكن اسلمت حقيقة او اسلمت  
 ثم اراه تدت له **وجب الاعادة** لانه صلي كافر بذلك فلا يقبل  
 خبره **والاعمر كالمرأة فالاصح** بجامع النقص فيعيد من لم  
 يكن مثله ولو بان في اننا الصلوة حديث الامام نوى الماموم  
 المفارقة وانتم صلواته او نحو التوجيه استئناف ولو عرف حدث







على المكري المالك نظر الملك المنفعة ويقدم **المصلي على المستجير**  
على الرقية والرجوع في المنفعة والامام الراتب اولى من غيره  
فان لم يحضر ندبا البعث له ليحضر فان خيف غيبت اول الوقت  
لذب تقديم غيره **والوالي في محل ولايته اولى** من المالك والا  
فقه فغيرهما اولى بالحديث السابق ويقدم ايضا على الامام الو  
ان اذ يقدم غيره فلا بأس ويقدم الامام الاعظم على غيره  
ثم الاعلى فالاعلى فالامام الراتب لكن ان ولا الامام الاعظم  
قدم على الوالي **فصل** لا يتقدم الماموم على امامه  
**في الموقف** اذ لم ينقل فان تقدم عليه بطلت صلاته  
اي لو نتقل كما باصله في الجديد كتقدمه في الفعل ولو ترك  
في تقدمه عليه لم يضر وان كان جاز من امامه **ولا يضرهما**  
**وانه** للامام ويجوز **تختلف** عنه قليلا فتكره مساواته  
**والاعتبار** في التقدم والمساواة في القيام **بالعقب** وهو  
موخر القدم فلو تساوى فيه وتقدمت اصابع الماموم لم يضر  
ولو تقدم عقبه وتوخر اصابعه ضربه وفي القعود بالاليه  
وفي الاصطباع بالجانب **ويستدبرون في المسجد الحرام**  
**حول الكعبة** وينيب ان يقف الامام خلق المقام ولو وقف  
صفا طويلا في اخر المسجد الحرام بلا استدبره حول الكعبه  
لم تنقض صلاته من خرج عن مستها القرب **ولا يضر كونه**  
اي الماموم في حال الاستدبر **واقرب الى الكعبة في غير**  
**جهة الامام** منه اليها في جهته **في الاصح** لا تتفا تقدمه  
عليه فان كان اقرب في جهة الامام ضربه ما ولو توجه الر

والمصلي على المستجير  
فان لم يحضر ندبا البعث له  
فان خيف غيبت اول الوقت  
لذب تقديم غيره

لكن جهته مجموع جهة جانبيه **وكذا الوقفا** اي الامام والماموم  
**في الكعبة** اي داخلها **واختلفت جهاتهما** فكان وجه  
الامام لوجه الماموم او ظهره لظهره ولا يضر كون الماموم  
اقرب للحجر الذي توجه له من الامام اليه ما توجه اليه  
ولو وقف في الكعبة والماموم خارجها جاز له التوجه لأي  
جهة اذ اد ولو وقف بالكرس جاز لكن لا يتوجه لجهة  
امامه لتقدمه حينئذ عليه **ويقف الذكر** ولو ضل المصلي  
غيره **عن يمينه** اي الامام وينيب ان يتأخر عنه ان كان  
الامام مستورا قليلا للادب **فان تأخر في القيام احرم عن**  
**يساره** ثم يتقدم الامام او يتأخر ان حيث امكن ذلك  
لسعة المحل من الجانبين **وهو اي** تأخرهما **افضل** لقول  
جابر قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فمقت عن يساره  
فاخذ بيدي حتى ادارني عن يمينه ثم جا جابر من صخر  
فقام عن يساره فاخذ بيدينا جميعا حتى اقامنا خلفه  
ولو جال الثالث في التشهد او نحو السجود فلا تقدم ولا  
تاخر حتى يقو قوا وان لم يمكن التقدم والتأخر نحو  
صديق المحل من احد الجانبين فعل المكن **ولو حضر رجلا**  
**او رجلا وصبي** عند الامام معا او مرتبا اتخذ **اصفا**  
اي قاما صفا **خلفه** **وكذا امرأه** او نسوة يقوم او يقمن  
خلفه وان حضر معه ذكر وانثى قام الذكر عن يمينه  
والا خلفه الذكر وامرأة وذكران وامرأة ورجل وصبي  
قام الذكران والرجل والصبي خلفه صفا وقامت المرأة خلفها



قال انس رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قام في بيت ام سلمة فقامت انا و  
 بنيت خلفه وام سلمة خلفنا ولو حضر رجل والنبي وخشي وقف  
 الرجل عن عبيده والخشي خلفهما وامراء خلق الخشي لاحتمال انه رجل  
**ويقول خلفه الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا ثم النساء**  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يلمني منكم بالتشديد والتخفيف منكم ذوي  
 الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم اي قاله ثلاثا فلو حضر الصبي  
 او لاثم الرجل لثم يوحنا من مكانهم بخلاف من عداهم **ويقول**  
**امام من وسطهم** يسكنون السين لمن عايشه وام سلمة  
 امتانحساء فقامت وسطهم ولو امر من خشي تقدم على الخناثا  
 عليهم ولو امر بصير عراة في الضو وقف وسطهم وكل ما ذكر  
 مستحب لا يتسلط على الفقه الصلاة **ويكره وقوف المأموم**  
**فرد ابل يدخل الصف ان وجد سعة** فيه ولو بلا ضرر  
 جاء بان يكون لو دخل بينهم لو سهرهم **والاقل بحر شخص**  
 منه **بعد الاحرام والحيضة المجرور** ندب بالموافقة  
 فيقف معه صفا لانه صلى الله عليه وسلم قال الرجل صلى خلق الصف  
 ايها المصلي فلا دخل الصف او جرت جلا من الصف فيصلي  
 معك اعد صلاتك والحديث ضعيف فيعمل به في الفضايل ولا  
 مردا لاداره للندب ولا يجز احد من الصف ان كان اثنين لكن  
 ان امكنه الحرق ليصطف مع الامام او كان مكان يسع اكثر  
 من اثنين خرق في الاولى وجرهما معا في الثانية وله ان يخرق  
 الصف اذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف امامه لتقصير  
 بتركها ولا يتقيد خرق الصفوف بصفتين وان يقتد به الخطي

الرقاب

الرقاب الا في الجمعة ويؤخذ من الكراهة فوت فضيلة الجماعة  
 وتقع صلاته **ويشترط عليه** اي المأموم بانتقالات الامام مع  
 تمكن من متابعته **بأثر او بعض صف او يسهمه او**  
 وقد يعلم بهداية غيره اذا كان اعنى او اصم او في ظلمه واذا  
 جمعها **مسجد صحيح الاقصد او ان بعدت المسافة**  
**وحال الابنية** النافذة اغلق ابوابها بان غلقت ضبابها  
 او لا وامسجد ان المثل اصناف المتأقذان لمسجد ورجية المسجد  
 كهو ولو كانا بقضا اي مكان واسع **شرط ان لا يزيد ما**  
**ما بينهما على قسماية ذراع** بذراع الا في تقريبا اذا لم  
 بعدهما مجتمعين فلا يضر زياده ثلاث اذرع ونحوها **وقيل**  
**تحديد فان تلاحق شخصا او صفان** اي وقف خلق الا  
 مام صفان او شخصان احدهما او الاخر **اعتبر المسافة** المذكور  
 كونه بين **الاخير والاول** من الشخصين او الصفين لا من الا  
 خير والامام حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الامام والاخير  
 فرسخ جان لان الاول في حكم الامام **وسواء** في الحكم المذكور **الفضا**  
**المملوك والوقوف والمبعض** الذي بعضه وقف وبعضه  
 ملك والموات لما باصله والمحوط والمستقف **ولا يضر بين**  
**الشخصين او الصفين الشارع المطروق والنهر المحوج**  
**الى التباحة** بكسر السين اي عموم **على الصحيح** اذا حيلو  
 له بين الامام والمأموم فلا يعسر الاطلاق ولا يضر شارع غير  
 مطروق ولا نهر لا يحوج لتباحة اما الحيرة او غيره بحر ما وقد  
 تعتبر المسافة المذكور عن يمين الامام او يساره **فان كانا في**

ب



في البناء **وصفة** او **بيئت** من مكان واحد فطريقتان احدهما  
 ان كان بنا الماموم **عينا** او **شمالا** لبنا الامام **وجب اتصال**  
**صف** من احد البنايين بالآخر كان يقف وحده بطرف  
 الصفه بالصحن متلا بالصف متصل به ولا يقف في  
 هذا الاتصال **فرجه** لا **تسع** واقفا في الاصح وان كان  
 بنا الماموم **خلق** بنا الام **فالصحيح** **صفه** القدر **وهو** **مسطح**  
 ان لا يكون بين الصفيين او الشخصين اكثر من ثلاث  
 اذ **ع** والطريق الثاني لا **يشترط** الا **القرب** كالفصل  
 بان لا يزيد ما بين الامام و الماموم على ثلاثمائة ذراع تقر  
 ببيان **ليرى** **عمايل** او **حال** ما فيه **باب** نافذ يقف  
 بخذاه صف او رجلا فان حال ما يمنع **لمرور** **الرواح**  
 كالشباك والباب **لمردود** **فوجهات** احدهما البطلات  
 او حال **جد** **اربطت** اي **لرخص** القدر **بالتحق** **الطريق**  
**قن** وكالحذر **باب** **المطلق** **قلت** **الطريق** **التك**  
**اصح** **والله اعلم** **واذا** **اصح** **اقتد** **او** **في** **بنا** **آخر**  
**اصح** **اقتد** **امن** **خلفه** **وان** **حال** **جد** **امر** **بينه** **و**  
**بين** **الامام** **ويكون** **ذلك** **كالامام** **من** **خلفه** **فلا**  
**يحر** **قبله** **ولا** **يتقدم** **عليه** **ولو** **وقف** **في** **عليه** **واما**  
**منه** **في** **سفل** **وعكسه** **شرط** **في** **اذا** **تد** **نه** **اي**  
**الماموم** **بعض** **بدنه** **اي** **الامام** **كان** **يحاذي** **راس** **السا**  
**فل** **قدم** **العال** **وعلى** **هذه** **الطريقه** **الضعيفه** **والمد** **هـ**  
**الصحي** **بشرط** **ان** **لا** **يزيد** **ما** **بينهم** **على** **ثلاث** **مائة** **ذراع** **تقر** **بنا**

فان

فان وقف في عوات وامامه في مسجد اتصل به الموات  
 او عكسه فان **لمحل** بين الامام و الماموم شي فالشرط **التقا**  
 بالذراع السابق **معتبر** من **آخر** **المسجد** **لانه** **محل** **الصلاة**  
 فلا بد خل في الفاضل **وقيل** **من** **آخر** **صف** **وان** **حال** **جد** **ار** **لا**  
**باب** **فيه** **او** **فيه** **باب** **مغلق** **منع** **الاقتد** **او** **كذا** **الباب**  
**لمردود** **والشباك** **في** **الاصح** **منع** **المشاهد** **في** **الاول** **والا**  
**ستطرق** **في** **الثاني** **ولو** **كان** **الباب** **مفتوحا** **بحان** **اقتد** **الوقت**  
**لخذه** **والصف** **المتصل** **به** **وان** **خرج** **واعن** **في** **اذا** **تد** **تخلاف** **العا**  
**دل** **عن** **الحاذاه** **والشارع** **المتصل** **بالمسجد** **كالموات** **والفضا**  
**المملوك** **المتصل** **بالمسجد** **كالشارع** **قلت** **يكراه** **ارتفاع**  
**الماموم** **على** **امامه** **وعكسه** **في** **غير** **المسجد** **على** **النص** **الالحا**  
**جه** **لتعليم** **الماموم** **صفت** **الصلاه** **وكتيب** **الماموم** **مخو** **تكونه**  
**الاحرام** **فستحب** **ارتفاعهم** **لذلك** **ولا** **يقوم** **مريد** **الصلاة**  
**حتى** **يقرب** **المؤذن** **او** **غيره** **مما** **اقام** **من** **الاقامه** **لانه** **و**  
**قت** **الدخول** **في** **الصلاة** **لكن** **مقيم** **الصلاة** **يقوم** **لقامتها** **ولا**  
**يبدي** **تقلا** **بعد** **شروعه** **اي** **المؤذن** **فيما** **اي** **يكراه** **له** **ذلك**  
**لقوله** **صلى** **الله** **عليه** **واسلم** **اذا** **اقيمت** **الصلاة** **فلا** **صلاة** **الا** **المكوا**  
**به** **فان** **كان** **فيه** **ائمه** **ان** **لم** **يخش** **قوات** **الجماعه** **با**  
**تمامه** **بان** **يسلم** **الامام** **والله اعلم** **فان** **خشيه** **قطعه** **النقل**  
**وذ** **حل** **في** **الجماعه** **لانها** **اولى** **منه** **لفريضتها** **او** **قالدها** **ولو**  
**خشي** **قوات** **الجماعه** **يرفع** **الامام** **يرفع** **الامام** **راسه** **من** **الركع**  
**الثانيه** **وجب** **قطع** **النقل** **فصل** **شروط** **القدوة**



**ابتدا** ان ينوي للماموم مع التكبير **الاقتدا** او الجماعة  
او نحو ذلك والافلا تكون صلوة صلاة جماعة ونية الجماعة  
تصلح للامام ايضا وتعينها القرينة الحالية للاقتدا او الامام  
ويأتي حوار قدوة منفرد في خلال صلاة ولا تكبير ثم **والجواب**  
**كغيرها** في اشتراط النية المذكورة **على الصحيح** ويجب  
فيها مع الاقتدا **افلو ترك هذه النية** وتابع في  
**فعل** او في السلام بطلت صلته **على الصحيح** ان انتظم  
طوبى لا لو قففة صلته على صلاة غيره بلا رابطة والترك  
ولهذا النية كعدمها **ولا يجب تعيين الامام في النية**  
بل يكفي نية الاقتدا بالامام الحاضر والجماعة معه **فان**  
**عن** **واخط** كان نوى الاقتدا يريد فبان عيوب بطلت  
صلاته **متابعه** من لم ينوي الاقتدا به فان قال الحاضر  
او هذا صحيح **الاقتدا** **ولا يشترط للامام نية الامام**  
في صحة الاقتدا به **ويستحب** له عند الاحرام لئلا يضل  
الجماعة فلو لم ينويها الا في انحاء حصل له فضل الجماعة  
من حين نوى ولو لم يجمع لم يعلم بهم لم يحصل له فضل  
الجماعة ويشترط نية الامام في الجمعة **فلو اخط** الامام  
في تعيين **تابعه** الذي نوى الامام به **لم يضر** اذا غلطه  
في النية لا يريد على تركها الحاضر الا في الجمعة اذا يجب التمسك  
له بغير الخطافية ما لم يشرع **وتصح** القدوة **المودى** بالقاء  
في **والفقر** من بالمتفعل وفي الظهر بالعصر وبالعكس  
اي القافي بالمودى والمتفعل بالمفترض وفي العصر بالظهر ولا

بعض اختلاف نية الامام والماموم وكذا الظاهر بالصريح و  
**المعرب** ونحو ذلك **وهو** اي المقتدي في ذلك كما سبق  
يتم صلاة بعد سلام الامام **ولا يضر** متابعة الامام في القنوت  
في الصبح والجلوس الاخير في المغرب وله فراقه بالنية  
ان **المتفعل** **نهما** واستمراره افضل ويجوز الصبح خلق الظاهر  
ونحوهما في الاظهر لا تتفق ونظم الصلاتين فاذا قام الا  
مام **للتأني** ان مشا الماموم فارقته بالنية وسلم وان  
**انتظره** ليحلم معه **قلت** انتظاره افضل والله  
**احكم** وان امكنه القنوت في الثانية بان وقف امامه  
يسرا **قنت** **والا ترك** ولا يسجد السهو وله فراقه بالنية  
ليقنت تحصيل الشبه ولو صلى المغرب خلق الظاهر فارقته  
الامام بالنية عند القيام للراعية وحلوس ويحسب وقسم  
ولا يجوز له انتظاره اذا حدث جلوسا لم يفعل الامام  
**فان فعلهما** اي الصلاتين **المكتوبة** **وكسوف** **وجنائز**  
**لم تصح** القدوة فيها **على الصحيح** لقدر المتابعة ومن شرط  
الاقتدا موافقة الامام في السنن تحس الخالف بها فعلا  
وترك السجدة التلاوة وتشهد اولها **كما يعلم** من سجود السهو  
والتلاوة والله **علم** **فصل** **متابعة الامام**  
في **افعال** الصلوة بان **ابتدأ** **افعله** اي الماموم  
**عن** **ابتدأ** **ايه** اي ابتداء فعل الامام **ويتقدم** **ابتداء** **فعل**  
الماموم **على فراقه** اي الامام منه اي من فعله فلا يجوز  
التقدم عليه ولا التأخر عنه لقوله صلى الله عليه وسلم **انما جعل** الامام



ليؤتم به فاذا كبر فكروا واذا ركع فاركعوا **فان قارنته في الفعل**  
**بعض الا في تكبيره الاحرام** فتمتع المقارنته فيها انعقاد الصلاة بشرط  
 تاخير جميع تكبيره المأموم عن تكبير الامام ولو شك في ذلك من ولو شك  
 تاخره فان خلافة له يصح او يحاطن له ولو شك الشك عن قرب  
 لم يصح كالوزن انية الاقتداء المعتبر عن قرب والمقارنته في الا  
 فعال مكره وعده لقوات فضيلة الجماعة وكذا ساير المكرهات  
 المفصوله مع الجماعة من مخالف ما مور به في الموافقة ولما  
 بعده كالانفراد عنهم فعلم ان الجماعة تحصل بختها وان المتابع  
 بشرط في حصوله فضيلتها **فان تخلف المأموم بركن فعلي**  
**فان فرغ الامام منه وهو قائم** فيما قبله كان ابتداء الامام رفع  
 الاعتدال والمأموم في القيام **لو تبطل في الاصح** اذ تخلفه مير  
 ولو اعتدل الامام والمأموم في القيام لم تبطل صلاته **او تخلف بركن**  
**فرغ الامام منهما وهو قائم** قبلها كان ابتداء الامام هوي  
 السجود والمأموم في القراءة **فان لم يكن عذر** كتخلفه لقراءة السجود  
**بطلت صلاته** لخش الخالفه بلا عذر وان كان عذر بان  
**اسرع الامام قرأته وركع قبل اتمام الفاتحة** وهو بطي القراءة  
 ولو اشتغل بانتهاء الاعتدال امامه وسجد قبله فقبل يتبعه  
 ويسقط البقية والصحيح **لا يلزمها ويبيع خلفه ما لم**  
**سبق بالركن من ثلاثة اركان مقصوده وهي الطويلة**  
 فلا يعد منها القصيرة وهو الاعتدال والجلوس بين  
 السجدين كالمقصود في نفسه لكن لا لذاته  
 فيسقطه اذا فرغ من الفاتحة قبل فراغ الامام من السجود

الثانية

الثانية او مع فراغه منها بان ابتداء الرفع اعتبارا بحقيقته الز  
 كونه **فان سبق بالركن من الثلاثة المذكورة** وان لم يفرغ من قراءة  
 الا والامام قائم عن السجود او جالس للتحديد **فقبل بقارنته**  
**بالنية والاصح** لا يلزم يتبعه فيما هو فيه ثم تدارك  
 بعد سلام الامام ما فاتة كالمسبوق ولو لم يتم الفاتحة  
**لشغل به عا الافتتاح** ونحو من سنن او قدر كره امامه  
 فبعد ذلك كبطي القراءة في حكمه ما من هذا كله في المأموم الموق  
 ففان ادرك من يسع الفاتحة فاما مسبوق ركع الامام  
 في فاتحته **فالاصح انه لم يتبطل بالافتتاح والتعود**  
**ترك قرأته وركع مع امامه** اذ لم يدرك غير ما قرأه وهو  
 كوعه معه **مدرك للركعة** حكما والابان اشتغل بالافتتاح  
 او بالتعود **لزمه قراءة بقدره** اذا ادرك ذلك القدر وقصر  
 تقويته باستغاله فيما اليوم به فان ركع مع الامام بدون قراءة  
 بقدر ما فاتته بطلت صلاته وان لم يركع وقد ادرك الركوع  
 ادرك الركعة والال يدركها وان صحته صلاته ان وافق الامام  
 في هوي السجود اذ عذره بالخسبه لتد اركنه ما فاتته وان  
 لا يركع ولا يبطل تخلفه لا ادراك الركعة ولو ركع الامام  
 عقب تكبيره المسبوق ركع معه وسقطت عنه القدوه ولا  
 ولا يتبطل المسبوق **بجسه بعد التحريم** اي لا ينبغي له ذلك  
 لما يملكه فيحسن ترك ذلك **بل يتبطل بالفاتحة فقط** الامان  
**يعلم اي يظن ادراكها مع الاستغفال** لسنة من افتتاح او تهور  
 فاني به قبل الفاتحة **فلو علم المأموم في ركوعه انه ترك**



الفاخرة ما فيها **أو شك** في فعلها لم يعيد اليها بالعود لمجاهلها الفوت  
بل يصلي الركعة بعد سلام الإمام فلو علم أو شك في فعلها  
وقد ركع الإمام ولم يركع هو قراها البقاء عليها **والتحلق**  
**بعذر** وبه افتتال فقال كبطي القراء وقيل يركع ويتدارك بعده  
سلام الإمام ركعة ولو سبق امامه بالتحريم لم يتصدق  
صلاته لم يطمع من أحسن في صلاته وسبق ماله تعلق به أو ما  
**لفاخرة أو التشهد** بان فرغ من ذلك قبل شروع الإمام **لغير**  
**ويجزيه** لا يثنائه به في محله **وقيل يجب** أعادته مع فعل امامه  
أو بعده **ولو تقدم** على الإمام **بفعل تركوع** وسجود ان كان  
ذلك **بركنين** وهو عالم بالتحريم عامد **بطلت** صلاته لمحتش  
المخالفة بخلاف الساهي والمجاهل لكن لا يعتبر بتلك الركعة فيما  
تي بركعه بعد سلام الإمام **والأبان** كان التقدم بركن أو أقل  
**فلا تبطل** ولو عمدا اذ المخالفة يسيرة لك ذلك حرام مع العلم  
والعمد **وقيل تبطل بركن** تام في العمد ومن أمثله التقدم بركن  
كثنين ان يركع قبله فلما اراد ان يركع رفعه فلما اراد ان يركع سجد  
وهو مخالف لما امر في التحلق وانما اختص بهذا بالتقدم لمحتشه  
وتحريم الركوع قبل الإمام ويخيب له العود في العود ليركع مع الإمام  
وفي السهو ويخير **فصل** الإمام من صلاته حدث  
أو غيره **القطعت القدوة** **فان لم يخرج** وقطعها **لما**  
**موم** بنية المفارقة **جاء** اذ فرض الكفاية لا يجب انمامه  
الا الجهاد و صلاة الجنازة والنسك وفي قول لا تجوز **الاعتد**  
يرخص في ترك الجماعة **اعتد** **ومن العذر** الملحق بذلك

نظير

٨٢  
نظير **لإمام** <sup>القدوة</sup> **من لا يصبر لضيق أو شغل كما باصلمه أو تركه سنة**  
**مقصوده كشهد** وقتوت فيفارق له لياقي بها **ولو أحرم منفردا**  
**منوعا القدوة** في خلال صلاته **جاء** ما نواه في الأظهر كما  
يجوز ان يقتدي جمع منفرد فيصير اماما ويجوز **الاعتد**  
**وان كان ركعة اخرى** غير ركعة الإمام متقد ما عليه ومتوقفا  
على ما كان أو قاعدا وان خالف نظم صلاته ولو يقتدي برعاية  
لحق الاقتد **ان فرغ الإمام أو لا فهو مسبوق** فيتم صلاته وإذا  
قام للتكميل **جاء** الاقتد **اب** في الجمعه وغيرها **جاء** **لما اقتد** بغيره  
الا في الجمعه **فان شافا فارقا** بالخيه وسلم ولا كراهه فيه  
يجل على قياس ما مر في الاقتد **ان في الصحيح** بخو الظهر **وان**  
**شا انتظره ليسلم معه** وهو افضل والجواز في قطع القد  
وهو واقتد المنفرد بصاحبه مع الكراهه ولا ينال فضيلة  
الجماعة الا في المفارقة خير بينهما وبين الانتظار **وما أدرك**  
**المسبوق** مع الإمام **لما يعيد له به** **فاول صلاته** يفعل بعد  
سلام الإمام فاخر صلاته فيعيد **في الباقي** القنوت من الصحيح  
من أدرك الاولى منها وقتت مع امامه القنوت في محله  
اذ فعله مع الإمام للمتابعة **ولو أدرك ركعة من المغرب**  
**تشهد في ثابته** اذ هي محل تشهد الاول ويشهد مع الإمام  
للمتابعة لكن لو أدرك ركعتين من الرباعية قرا السورة في  
الاخرتين **ما لم يكن قراها** فيما أدركه كما مر في صفة الصلوة  
امام لا يعيد له به كما أدركه في الاعتدال فليس بأول صلاة  
لانه انما يفعل للمتابعة **وان أدرك** اي الإمام **ركعة**



ادرك الركعة قلت بشرط ان تحسب للامام لا الخامسة وان  
لا يكون الامام محدثا وان يطمين المأموم قبل ارتفاع الركعة  
عن اقل الركوع والله اعلم ولو شك في ادراك احد الركعتين  
بالطمأنينة على ما مر قبل ارتفاع الامام لم تحسب ركوعه  
في الاظهر صوابه في الاصح اذا اصل عدم الادراك ولكن  
اي مسبوقا ادرك الامام في ركوعه للاحرار ثم للركوع كغيره  
فان نوافها تكبيرة لم تنفقد صلاته للتشريك بين  
فرض وسنة مقصوده وليس كما لو خرج خمسة دراهم و  
نوى بها الزكاة وصدقة التطوع حيث وقعت تطوعا  
لا تنفك الجامع المعتبر وقيل تنفقد صلاته وان لم ينو  
بها شي لم تنفقد صلاته على الصحيح اذ قرينة الاقتراح  
تصرف اليه وقرينة الهوي تصرف اليه فتعارض فان نوى  
بها التحريم فقط انقضت او الركوع فقط فلا ذكر في اصله  
لكن حذفه للعلم به فلو نوى بها احدهما منهما لم يفتق  
تتعد ايضا ولو ادركه اي الامام في اعتداله مثلا  
فما بعد انتقل معه مكبرا لموافقته في تكبيرته والاصح انه  
يوافقه في التشهد والتسبيحات ايضا والاصح ان من ادركه  
اي الامام في سجدة اولى او ثانية لم يكبر للانتقال اليها  
اذ السجود غير محسوب له واذا اسلم الامام قام المسبوق  
مكبرا ان كان جلوسه مع الامام موضع جلوسه وانفرد  
بان ادرك في الثانية المغرب او الثالثة الرباعية والايان  
لم يكن محل جلوسه لو انفرد كان ادرك في ثمانية رباعيته او

ثالثة

ثالثة مغرب فلا يكبر عند قيامه او بدله في الاصح وندب المسبوق  
ان يقوم عقب تسليمي مامه فان قام عقب الاولى جاز ولو  
مكن بعدها محل جلوسه جاز وان طال او تغير محل جلوسه  
مع العلم والعهد بطلت فان سهر لم يقبل ويسجد السهو  
صلاة المسافر من حيث القصر والجمع المختص هو جوازها  
وقية الجمع بالمطر انما يقصر رباعية لا يصح ومغرب مواده  
في السفر الطويل المباح ولو سفر تجارة لا فائتة الحضر اذا  
بالسفر ولو قضا فائتة السفر اي اراد قضاها فالظاهر  
قصر في السفر دون الحضر لانه ليس محل قصر ولو شك في  
فائتة سفر ام حضراته مطلقا ومن سافر من بلدتها سوا  
فاول سفره محاورت سورها المختص بها وان كان داخل  
مواضع خربة ومن ارع اذ جميع ما هو داخله معدود  
منها ولا يشترط محاورته سور قري متفاصلة فان  
كان وراءه عماره ودور كما باصله اشترط محاورتها  
ايضا في الاصح قلت الاصح لا يشترط والله اعلم  
لانها لا تعد من البلد فان لم تكن سور مطلقا او في مو  
ب السفره فاوله محاورته العمارات حتى لا يبقى بيت مقفلا  
او متصلا والخراب الذي يتخلل العمارات معدود من البلد  
كهو بين جانبيها الا الخراب الذي لا عماره وراءه والاصح  
اشتراط محاورته ان بقيت او صولم او صوله ولم يكن من  
ارع ولم يكن تحويط عامر لانه معدود من البلد اما الخراب  
بين العمارات فلا بد من محاورته مطلقا ولا البساتين و



المزارع المتصلة بالبلد فلا تشتط مجاوزتها وان كانت محيطة  
اذ لم يتخذ للسكنى وان كان فيها قصورا ودور تسكن في بعض  
السنة **والقريه كبلد** يشترط مجاوزتها كالحراب والقرب  
يتان المتصلتان يشترط مجاوزتهما والمفصلتان يكفي مجاوزة  
احدهما **والاول سفر ساكن الحياض** كغراب والكراد **في جاوره**  
**الحله** اجتمعت او لان كان في حيث يجتمعون للسفر بنادي واحد  
ويستعير بعضهم من بعض وهي كابنية القرية والحلتان كالحقير  
يان المتقاربتين ويعتبر مجاوزة مرافقهما كطرح رماد وملعب  
صبيان ونادي ومعاطن ابل لعدتها من محل مقاصتهم ولا بد من  
قطع عرض الوادي ان سافر في عرضه والهبوط ان كان في ربوه  
والصعود ان كان في وعره واعتدلت الثلاث فان لم تعتدل  
وظاهر انه يشترط مجاوزة ما بعد العرف متعلقا بذلك الموضع  
وساكن غير الابنية والحياض كمنزل بطريق حال عنهما رحله كما  
حله فيما ذكر **واذا رجع** من السفر انتهى سفره **يسلوع** ما شرط  
مجاوزته **النداء** من سور او غير فينتهي ترخصه **ولو نوى**  
المسافر وهو مستقبل **اقامه اربعة ايام** بموضع عينه **القطع**  
**سفره** بوصوله اي بوصله ذلك الموضع ولو نوى بموضع وصل  
اليه اقامة اربعة ايام **القطع** سفره بالخيه ولو نوى اقامة هاد  
ون الاربعة ايام **القطع** سفره ولو اقام اربعة ايام بلابيه  
القطع بنماها ايضا ولو نوى الاقامة المعتبر وهو سائر لم يقطع  
سوا فيما ذكر الحارب وغيره كان الموضع صالحا لاقامه ام لا واصل  
قوله صلى الله عليه وسلم يقيم المهاجر بعد قضاء سكه ثلاثة ايام و

كانت تحرم الاقامة على المهاجر من بمكة ومساكنة الكفار بالترخص  
بالثلاثة **يقتل** على انها لا تقطع حكم السفر بخلاف الاربعه  
والحق باقامتها بنية ذلك وتعتبر بلباها **ولا يجب منها**  
**يوم دخوله وخروجه على الصحيح** اذ فيها الخطو  
الترحال وهما من اشغال السفر ولو دخل ليلا لم تحسب بقية  
الليلة ولو نوى غير المستقل كعبد وزوجه وحيث اقامة  
اربعة ايام فله القصر **واذا اقام ببلد او قرية بنيه ان**  
**يرجع اذا حصلت حاجته بتوقعها كل وقت قصر**  
**ثمانية عشر يوما** لانه صلى الله عليه وسلم اقام بها بمكة عام  
الفتح لحرب هوزن **يقل** يقصر الصلوة **وقيل اربعة** وفي قول  
**ابن اوقيل** **الخلاف** في الزايد على اربعة **في خايق القتال**  
**لا التاجر وخو** فلا يقصران في الزايد عليها جرما ولو قال  
وفي قول لكان احسن **ولو علم بقاؤها اي بقا حاجته مدة**  
**طويلة** تزيد على الاربعه المذكورة **فلا قصر اهلا على المذ**  
**هب** لطما بنيه وبعده على هيبه المسافر وسوا المحارب  
وغيره **فصل** **طويل** السفر ثمانية واربعين ميلا او  
ميل اربعة الاق خطوه والخطوه ثلثه اقدام فاشميه  
وهي ستة عشر فرسخا وهي اربعة برد مسافت القصر لمن ابن  
عمر وابن عباس كانا يفتلان ذلك ومثله لا يكون الا عن  
توقيق **قلت** وفي **طويل** اي سير يومين معتدلين  
**مسير الاثقال** اي الحيوانا المتقلية بالحمل **والبحر كالبر** في  
المسافة المذكورة **فلو قطع الاقيه في ساعه** اي الحطة



لشدة جري السفينة بالهوى **قصص** فيها **والله اعلم** كما يقصر  
 لو قطع الاميال في البر في يوم بالسعي ولا يحسب من المسافة  
 مدة الرجوع والمسافة تحل يد او احترازا بالهاشمية المنسوبة  
 لبني هاشم عن المنسوبة لبني امية فالمسافة بها اربعون و  
**يشترط قصد موضع معين** اي معلوم **اول** اي اول السفر  
 ليعلم انه طويل فقصر فيه فلا قصر للهائم وقت لا يدري اين  
 يتوجه **وان كان طال تردده** وبلغ مسافة القص **ولا طالب**  
**غريم** وابق يرجع متى وجد **ان وجد مطلوبه** منها **ولا يفي**  
**موضعه** وان طال سفره لا تتفاعله بطوله اوله فلو علم  
 انه لا يجد قبل مرحلتين ولو لم يعلم موضعه قصري في مرحلتين  
 لا فيما زاد وشمله قول اصله ويشترط ان يكون قاصدا  
 لقطعه اي الطويل في الابتداء كما يشمل الهائم اذا قصد سفره  
 مرحلتين **ولو كان القصد** بكسر الصاد **طريقا طويلا**  
 تبلغ مسافة القص وقصر لا يبلغها **فسلكت الطويل**  
**لغرض كسهولة او امن** او زيارة او عيادة او منزلة قصر  
 والابان سلك طمحا باصله فلا يقصر في الاظهر كالمسلك  
 القصير وظاهرات قصد سفره اكثر من مرحلتين لقصد سفرها  
 وطوله ماله مهاب عينا وشمالا ولو بلغ كل من الطرفين  
 مسافة القص واخذت اطول فسلكت لا لغرض قصر جزئيا  
**ولو تبع العبد او الزوج او الجندى ماله امرأه**  
 اي السيد او الزوج او الامير في السفر **ولا يعرف مقصده**  
**فلا قصر لهم** لا تتفاعله بطول السفر اوله فلو ساروا

مرحلتين

مرحلتين قصر والحال لو اسر الكفار رجلا فسا روايه ولم يعلم  
 اين يدعون به فانه يقصران سارا ومرحلتين ولو عرفوا  
 ان سفره او مقصده مرحلتان قصروا **ولو كانت المسافة القص**  
**قصص الجندى** ان لم يثبت **دونها** لانه ليس تحت اليد  
 الامير وقهره وهما مقهوران فثبتهما كالعدم فان اثبت  
 في الديوان لم يقصر مثلهما الجيش اذا لم يثبت بان له ليس  
 تحت يد الامير وقهره لفظ الفساد ولا ينافي قوله مالك  
 امره التقليل في الجندى اذا الامير المالك كأمه لا ياتي  
 بانفراده ومخالفته بخلاف المثلث والجيش اذا جئناهم  
 نظامه **ومن قصص** سفر طويلا **فسار ثم نوى** **رجوعا**  
 وهو ما كثر ولوطنه او الى غيره لغير حاجته **انقطع**  
 سفره فلا يقصر ولو نوى رجوعه لحاجته من قريب كبلد قاصد  
 منه ولم يكن وطنه او رجع لحاجته لم ينقطع ترخصه  
 به ولا حصوله فيها **فان سار** طقصده الاول او غيره  
**فسر جديدا** فيقصر ان بلغ مرحلتين وكيفية الرجوع  
 التردد فيه **لا يشترط خص العا** **ي سفر كابق** **ونشره** وغريم  
 قادر على الاداء اذا السفر سبب الرخصة للقص وغيره فلا  
 يتأخذ بالمعصية ومن سفر المعصية اتقاب النفس ونفذ  
 بيب الدابة بالركض بلا غرض ولو تنقل في البلد لمجرد  
 رويته بلا غرض صحيح لم يترخص **فلو اتى** سفرها  
**حاشا جعله معصية** كالسفر لقطع الطريق او لئلا  
 مامراه **فلا ترخص له في الاصح** من حين الجعل ولو كان

مرحلتين



ترخص جرحها ولو انشاء عاصيا ثم تاب فمستحب **المؤمن** حين  
 التوبة فان قصد من جنبها مخرجين ترخص **ولو اقتداه**  
 ولو مسافر **الحطه** كان اذ ركعه في اخر صلاته **لزمه الاتمام** ولو  
 اقتدا في الظهر عن يقضي الصبح او صلى الظهر خلف الجمعة او  
 من يصلي المغرب فكذا لك **ولو رجع الامام المسافر** او احد  
**واستخلف عنه** من المقتدين او غيرهم **انتم المقتدون** المسافر  
 فرون لانهم مقتدون بالخليفة حكا اذ سهوه يا حقه  
**وكذا لو عاد الامام واقتداه** يلزمه الاتمام **ولو قرأ**  
**الاتمام مقتديا ففسدت صلاته او صلاه ايماما**  
**او بان امامه محدثا** انتم اذ التزم الاتمام بالاقتراف فلا  
 يندفع ولو احرم منفردا او لم ينوي القصر ثم فسدت صلاته لزمه  
 الاتمام ولو بان حدث الامام المسافر ثم اقامته او بانا معافله  
 القصر **ولو اقتداه من طئه مسافرا** فنور القصر الطاهر من  
 حال المسافر ان ينويه **فبان مقيما** انتم لتقصيره اذ شعار الاقام  
 ظاهرا **او اقتداه ناويا** القصر **من جهل سفره** اي شك  
 امسافر هو ام لا **انتم** وان بان قاصر لتقصيره او كى ايضا  
**ولو علمه او ظنه مسافرا** **وشك في نيته** القصر **قصر**  
 اي جاز له ان بان ينويه لان الظاهر من حال المسافر فان بان  
 انه منتم لزمه الاتمام **ولو شك فيها** اي في نيته الامام القصر  
**فقال** معلقا عليها في نيته ان قصر **قصر** **والا** فان انتم  
**التي قصر في الاصح** اي لم يصح كما باصلا فان انتم الامام  
 انتم فلو خرج من الصلاة وقال كنت نويت الاتمام لزم المأموم لا

عالم

تمام او القصر قصر وان لم يظهر له ما نواه انتم احتياط القصر **ويشترط**  
 بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم وان لم ينوي في الاحرام كما صلى اليه  
**والبحر** عن منافر بادواما اي في دوام الصلاة كنية الاتمام  
 فلو نواه بعد نية القصر انتم **ولو احرم قاصر** **انتم** في انتم  
**يقصر** **او يتم** وتردد اي شك في انه نوى القصر ام لا انتم  
 وان تذكر في الحال انه نواه لتتادي صلاته حال تردده على  
 التمام ولم يصدر بالفتنة الجواب ما ليس من المتيقن من  
 في قوله **او قام** وهو عطف على احرام امامه **لثالثه** **وشك**  
**هل هو متم ام ساه** انتم وان بان انه ساه كما لو شك في  
 نيته نفسه **ولو قام القاصر لثالثه** **عند** بلى موجب للاتمام  
 مما مر **بطلت صلاته** كما لو قام متم لركعة زائدة وان كان  
**قيامه سهوا** **اقتدرا** **او ظن** جاهلا فعلم عاد وسجد له  
**وسلم** فان اراد حين تذكره ان يتم عاد للقعود ثم نهض  
 متم اي ناويا للاتمام **ويشترط** للقصر ايضا كونه اي النا  
 وي له **مسافرا** في جميع صلاته فلو نوى الاقامة  
**فيها** او شك هل نواها او بلغت سفيته فيها **اذا** **اذا**  
**منه** او شك هل بلغها **انتم** **ويشترط** العلم بحوز القصر  
 فلو قصر جاهلا بحوزة لم تصح صلاته لتلاجه **والقصر**  
**افضل من الاتمام على المشهور** **اذا بلغ** السفر ثلاث  
**مراحل** فان لم يبلغها فالاتمام افضل خروجا من خلاف  
 اي حنيفة اذا وجب القصر في الاول والاتمام في الثاني  
 والملاح يسافر في البحر او لاده واهله معه في سفينة

معلم



الا فضل له الاتمام لانه في وطنه وخروج من خلاف احد  
 فانه لا يجوز له القصر وكن امن لا وطن له وعادته السفر ادا  
 والقصر افضل في دون الثلاث المراحل للواجد في نفسه كرا  
 ويكره اتمامه **والصوم** اي صوم رمضان للمساقر قصر  
**افضل من الفطر** **يقصر** به اي بالصوم لما فيه من ثمر  
 الزم والمحافظة على فضيلة الوقت فان تضرر بالفطر  
**افضل** **فصل** يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمهما في  
 قت الاولى وتأخيرها في وقت الثانية والجمعة كالظهر في  
 التقديم وفي المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل لما  
 ح وكذا القصر في قول فان كان سائرا في وقت الاو  
 لي فتأخيرها افضل والا بان لم يكن سائرا فعكسه اي  
 فتقديمها افضل اتباعا وانما قيد بالطويل المباح قياسا على  
 القصر بجامع الرخصة فلا يجوز في سفر لمعه ولا جمع  
 الصبح الى غيره ولا العصر الى المغرب ويمتنع جمع التقديم  
 للتخير وشروط التقديم ثلاثة البداهة **بالاولى** اذ الوقت  
 لها والثانية تتبع فلو صلى العصر قبل الظهر والعشاء قبل المغرب  
 لم يصح ويعيد بها بعد فعل الثانية على الترتيب **فلو**  
**صلاهما** مبتديا بالاولى **فبان فسادها** لفوات مخور كن **فرد**  
**الثانية** ايضا لا تتعاقبها من بداهة بالاولى لفسادها  
**ونية الجمع** لتتميز الم شروع عن سهو ونحو **ومحلها** الا  
**فضل اول الركعة الاولى** ويجوز في اثنايها في الاظهر  
 وكذا مع السلام منها في الاصح لحصول الفرض وثا

لها

لها **لها** بان لا يطول بينهما فصل فان طال ولو  
 بعد كسها واعيا وجب تأخير الثانية الى وقتها ولا  
**فصل** يسير ويعرف طوله وقصره بالعرف ومن  
 اليسر قدر الإقامة ومن الطويل صلاة ركعتين واصله  
 انه صلى الله عليه فقام لما جمع بين الصلاتين والي بينهما  
 وترك الرواتب بينهما واقام لكل منهما **والتي** **الجمع**  
**على الصحيح** ولا يضر **تحلل** **طلب** **خفيف** ويقيم  
 بين الصلاتين اذ تقوم من مصلى الصلاة ولو جمع بين  
 الصلاتين **ثم علم** بعد فراغها **ترك** **ترك** من الاولى بطلان  
 الاولى بترك الركعة وتعدرت تداركه بطول الفصل والثا  
 فيه بقوات الشرط من البداهة بالاولى وعلم ما ذكرهما  
 مرو كن اعيد مبتد التتسيم **ويعيد** بها جامعان شا  
**او علم من الثانية** فان لم يطل الفصل عرفا **تدارك**  
 وصحنا **والا** بان طال **فباطل** **ولا جمع** لطوله فيعيد بها  
 بوقتها **ولو جهل** فلم يدري اترك الاولى او من الثانية  
**اعادها** لوقتها رعاية للاحتالين اذ باحتمال تركه  
 من الاولى تبطلان وباحتماله من الثانية تمتنع الجمع لما مر  
 له التأخير في هذه الحالة **واذا** **الاولى** **لترتيب**  
**تتيب** بينهما **ولا الموالاة** ونية الجمع في الاولى **على**  
**الصحيح** اذ الوقت في جمع التأخير للثانية والاولى  
 تتبع على خلافه في جمع التقديم فلا يجب ترتيبها واذا  
 انتقا انتفت الموالاة ونية الجمع لكن يستحب ذلك

لها



**ويجب كون التأخير** لوقت الثانية **بصفة الجمع** قبل خروج  
 وقت الثانية الاولى بركة لتتمين التأخير الجائز عن غيره **الا**  
 بان اخر بلائيه او بينه وقد بقي من الوقت من ركعة **فيمضي**  
**ويكون قضا ولو جمع تقديمها** بان صلى الاولى في وقتها  
 وبما **الجمع قصار بين الصلاتين** او في الاولى كما باصله **فمما**  
 بخونية الاقامة **بطل الجمع** لزوال العذر فيتعين تأخير الثانية  
 نية الى وقتها وتختار الاولى **وفي الثانية ويبيد** لو  
 صار مقبلا **لا يبطل الجمع في الاصح** لان عقادها او تمامها قبل زوال  
 عذره **او جمع تأخير او اقام بعد فراغها لم يوتر** ما ذكر  
 لتمام الرخصة في وقت الثانية **وقبله** اي قبل فراغها و  
 لو في اثنا الثانية ان جمع مرتبا **يجعل الاولى قضا** اذ هي  
 تامة الثانية في العذر وقد زال قبل تمامها **ولو اقام في اثنا**  
 الثانية وكان جمع غير مرتب فهي اداء **وتجوز الجمع**  
 بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء **بالمطر** ولو ضعيفا  
 اذا كان بحيث يبيل التوب **تقديمها** للمقيم بشروط التقام  
 السابقة لانه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا جمعا  
 وثمانيا جمعا الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف  
 ولا سفر قال مالك ما اراه الا العذر **بالمطر والجديد منقح**  
**تأخير** اذا المطر قد ينقطع قبل ان يجمع **والجديد منقح**  
**التقديم وجوده** اي المطر **اولهما** اي الصلاتين لتقارب  
 الجمع والعذر **والاصح اشتراطه عند سلام الاولى** ايها  
 ليتصل باول الثانية فيعتبر امداده بينهما ولا يضر انقطاع

عنه في

في غير ذلك **والثاني والبرد كمطران** **داما** ليلها الثوب فان  
 لم يذوبا فلا جمع بهما **والاظهر** بمعنى الاصح **تخصيصه** **الر**  
**عنده بالمصل على جماعة مسجد بعيد** عن باب داره  
 عرفا بحيث يتأذى بالمطر في طريقه بخلاف من يصلي بجنته  
 او عيشى لمحل الجماعة في كن او كان محلها باب داره فلا  
 يترخص لا تتفالمشقة عنده وللإمام ان يجمع بالمأمومين  
 وان لم يتأذى بالمطر وطى انتفق له وجوز المطر و  
 هو لم مسجد ان يجمع والا احتاج الى صلاة العصر  
 والعشاء في جماعة مشقة في رجوعه الى بيته ثم عودته  
 او في اقامته **تتم** **الا** **الاولى** ان يصلي في جمع  
 العصرين قبلهما **او بعد** **سنة الظهور** **التي قبلت** **ما** **في** **جمع**  
 جمع المغربين بعد ما استتبعهما مرتبة ان ترك سنة  
 المغرب قبلهما **والا فجمع العصرين** وله غير ذلك  
 كما جرى في الاصل **ان صلاة الجمعة** **هي** **بضم الميم**  
 وسكونها وفتحها وحكى كسرها انما افرده لا اشتراط  
 امور للزومها واخر لصحتها والباب معقود لما  
 ذكره ادايتها ومعلوم انها ركعات **انما تتعين** اي  
 تجب وجوب عين **على كل مكلف** اي بالغ عاقل من  
 المسلمين **حر ذكر مقيم بلى مرض وخوف** فلا جمعه على  
 صبي ومجنون كغير من الصلوات ولا على مغمى عليه و  
 عبد وامرأة ومسافر ومريض قال صلى الله عليه وسلم من كان  
 يوم من الله واليوم الاخر فعليه الجمعة الا امرأة ومسافر



ومريض وجب على تعدد امرئيل عقله فيقضيها والحق بالانش  
لكني وبالمرض نحوه ويشمل ذلك قوله **والجمعة على**  
**معذورة من مرض في ترك الجماعة** يتصور في الجمعة وتعد  
من المخصصات **والماكاتب** لاجمعه عليه لانه قد ماقي  
عليه درهم **ولكن امن بعضه رقيق لاجمعه عليه**  
**على الصباح** تغليا لجانب الرقا **ومن مع ظهره** من لا  
تلمزه الجمعة كصبي بخلاف المجنوب **صحت جمعة** وجرم  
عن الظاهر لانها تصح من تلمزه من لا تلمزه او لمي من اثبات  
نه بالاكل والاما سقطه في عقابه **وله ان ينصرف من الجماعة**  
قبل فعلها ما لم يحرم بها **الا المريض ونحوه فيحرم انصرافه**  
قبل فعلها ان دخل الوقت **الا ان يزيد ضرره بانقطاع**  
**وه** فعلها فيجوز انصرافه والفرق ان الجامع في نحو المريض  
من وجوب الجمعة عليه المشقة في حضور محلها وقد  
حضر والممانعة في غير صفه قائمه لا يزيلها الحضور **وقد**  
انصراف نحو المريض بعد الاقامة **واذا انتفا حش ضرره فيجوز**  
ولو بعد الدخول فيهما **وتلزم الشيخ الهرم والزمن**  
**ان وجد من كونا ولو باجر او عاره ولو شيق الركوب**  
عليهما **والاعمال الجدا قايده** ولو باجره فان لم يجد له يلبس  
مه الحضور وان احسن المشي بالغصبي **واهل القرية**  
**ان كان فيهم جمع يصح به الجمعة** وهو اربصون  
من اهل الكمال كما ياتي او يبلغهم صوت عال في هددو  
للاصوات والرياح من طرفي يلبس لبلدة الجمعة **وتفترم**

والا

89  
**والا** بان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا يبلغهم الصوت السابق **فلا**  
قلزهم لما ياتي ويدل للثانية قوله صلى الله عليه وسلم **الجمعة على**  
سمع النداء او المعتبر سماع من اصغى للصوت ولو بجوار سمعه  
العاده ولا يعتبر د فوق المنادي بحمل عال ولو بجوار طرستا  
ولا بالحمل الذي فيه الجمعة ولو كانت قريبة على قلة جبل يسمع  
اهلها النداء العلوي ناصح ولو كانت على استواء لم يسمع اهلها او  
كانت بوهده ولم يسمع اهلها ولو كانت على استواء السمعوا **والنحو**  
في الاولى وجب في الثانية اعتبار بالاستواء فيهما ولو وافق  
يوم عيد يوم جمعة فحضر صلته اقل قرأ يبلغهم النداء فلهم  
الانصراف وترك الجمعة الا ان يدخل وقتها عقب سلامهم  
ولو سافر للحمل المستوي من محلها او سافر لمعه صيه لم تسقط  
عنه الجمعة **وتحرم على من لم يفته** بان كان من اهلها **السفر بعد**  
**الزوال** لتقويتها به **الا ان يمكنه الجمعة في طريقه** او  
مقصده كما باصلا او يتضرر **بمختلفه** لها عن الرفقة بان  
يفوته السفر معهم او يخاف في حقوقهم بعدها ولو مجرد الوجه  
ويشترط في السفر لونه غير معصيه **وقبل الزوال كبعد**  
في الحرمه **في الجديد** اذ الجمعة مضافه لليوم ولذلك يجب  
السعي لها قبل الزوال على بعيد الدار **ان كان مباحا وان**  
**كان طاعة كالحج جاز قلت الاصح ان الطاعة كما**  
**لمباح فيحرم والله اعلم** وبعد الزوال السفر بانواعه او  
في بالمنع **ومن لا يجمع** وهو من يبلد الجمعة **يس الجمعة**  
**ظهورهم** وقتها في الاصح لعموم ادلة الجماعة فان كانوا



يبلد الجمعة فسدت اجماعا **وتخفونها** بان **خفي غدره**  
 ليلا يتفهموا برغبتهم من صلاة الامام فان ظهر لم يستحب الا  
 خفا لا تنفقا التهمة **ويجب لمن امكن زوال عذره** قبل  
 فوات الجمعة كعبد يرحل العتق ومريض يتوكل **فأخير**  
**ظهره الى الياس من ادراك الجمعة** يرفع الامام راسه  
 من الركعة الثانية اذ قبحه ولعذره فياتي بها كاملا ولو  
 صلى قبل فواتها الظهر ثم زال عذره وتمكن من فعلها لم تكن  
 منه الا اذا كان خشي فبان ذكر **ويجب لغيره** من لا يمكن زوال  
 عذره **كالمرأة والزمن تعجلها** اي الظهر ليجوز فضيلة اول  
 الوقت **ولصحتها** اي الجمعة **مع شروط** غير ما في كل شرط  
 مما مر **شروط خمسة** **احدها وقت الظهر** بان يفعل كلها في  
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يصليها حين قبل الشمس والشك  
 في بقا الشئ للوقت يمنع الشروط **فلا يقضى** اذا فاتت **جمع**  
 بل ظهرا **فلو ضاق الوقت عنها** بان لم يبق منها ما يسع خطبتين  
 وركعتي تقصر فيهما على ما لا بد منه او شك في ذلك **صلوا**  
**ظهرا ولو خرج الوقت وهم فيها** وجب الظهر بنا على ما فعل  
 فيسرا **القراءة جنيذ وفي قول استينافا** ولو شك هل خرج  
 الوقت وهم فيها اتموها **جمعة** اذا الاصل بقا الوقت بعد في  
 امام ومأموم وفاقه **والمسبوق** المدرك مع الامام ركعة  
**كغيره** في انه اذا خرج الوقت قبل سلامه يتم صلاة ظهره  
**وقبل يتمها جمعة** الثاني ان **تقام في خطبة ابخية** او طان  
**المجمعين** ولو خشب اذ لم يخرج في عهده صلى الله عليه وسلم

والظن

اي وهو ما لا يخلو  
 اي وهو ما لا يخلو  
 اي وهو ما لا يخلو

الخلفا بعده الا فيما ذكره سوا المسمى والدار والفضا بخلاف الصري  
 ولو انتهت ابخية نحو البلد فقام اهلها على العار لزمهم وان  
 لم يتوكلوا بمظال لانها وظنهم **ولو كان من اهل الحياض الصري**  
 اذ ليس لهم حكم تلك الابنية فلا يلزمهم ولو انتقلوا عنها في  
 نحو الشافلا جمعة عليهم جزما ولا تقع منهم بمحلهم ولو  
 سمعوا في الاولى النداء من محل الجمعة لزم منهم **الثالث**  
**ان لا يسبقها ولا يقارنها جمعة في بلد** لا امتناع تعد  
 دها في البلد اذ لم يفعل في عصره صلى الله عليه وسلم والخلفا  
 بعد الامم واحد من البلد والمراد بالبلد فيما ذكر المحل  
**الا اذا كثرت وعشر اجماعهم في مكان** واحد فيجوز تعدد  
 ما جنيذ بحسبها **وقيل لا تستثنى هذه الصورة** وتعمل المشقة  
**وقيل ان حال نهر عظيم بين شقيها** كان كبلدين **و**  
**قيل ان كانت قرافا اتصلت** تعدد الجمعة بعدد قرافلها  
**سبقها جمعة** ومنع التعدد **فانما هي** السابقة مطلقا  
**لسبقها** وفي قول ان كان السلطان مع الثانية فهي الصري  
**والمعتبر سبق التحريم** وهو من الكبر **وقيل سبق التحلل** **وقيل**  
**السبق باول الخطبة** ولو دخلت طائفة بالجمعة فاخبروا ان  
 طائفة سبقهم بها فندب الهم استينافا الظهر ولهم اتمام الجمعة  
 ظهره ولو خرج الوقت وهم فيها **وقعتا معا** **وشك** المعينة  
**استؤنفت الجمعة** ان وسع الوقت لتدفعهما في المعينة  
 فليست احدهما **وقيل** او لاولين الاصل في الشك عدم جمعة  
 مجزئة لكن يندب فيها ان يصلوا بعد ما الظهر لانه يجوز

و



بعدم احدي الجمعتين فلا تصح جمعة اخرى وان شئت احدا  
 ولم يتعين كان سمع مخومين خارج المسجد تكبيرين مثلاً  
 حقين فاخر ذلك ولم يعرف المتقدمه او تعينت ونسيت  
**صلواظهر** لا تناس الصلوة بالفاسد وفي قول جمعة الرب  
**الجمعة** في الركعة الاولى اذ لم يفعل في عصره صلى الله عليه وسلم  
 والخلفاء بعد الاكد لك ويشترط تقديم احرام من تنقذ بهم  
 لتصح لغيرهم لان تبع وانما اعتذر لاقتد ابامسافر لان تقدم  
 احرامه ضروري **وشرطها** اي الجماعة فيها **الغير** من جهة  
 الاقتد او العلم بافعال الامام وغير ذلك مما هو من زيادة ان  
 تمام **باربعين حراً مكلفاً** ذكره لانه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة  
 وكانوا اربعين رجلاً والصفات المذكورة مع الاقامة التي شملها  
 الاستيطان اعتبر فمما هو للوجوب وهذا لانفقاد مستو  
**طناً** محل الجمعة لا يظعن عنه **شتاً ولا صيفاً** الا الى  
**جاء** لانه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بحجة الا في مكة الوداع مع  
 عمره على الاقامة اياما لعدم الاستيطان وكان يوم عر  
 فيه يوم جمعة وصلى به الظهر والعصر تقديم **والصلح**  
 العقاد ما بالمرضى كما لهم وعدم الوجوب عليهم ثم هو  
 وان الامام لا يشترط كونه فوق **اربعين** اذ لم يزد ما  
 يدل به ولو نقص **الاربعون** الحاضر ولو نقصوا او بعضهم  
 في الخطبة لم يحسب المفعول من اركانها في غيرهم  
 لعدم سماعهم لها المشروط كما ياتي وتكون البناء على ما مضى  
 منها ان عاد وقبل طول الفصل عرفا وكذا ابنا الصلاة

على الخطبة انقصوا بينهما يجوز ان عاد وقبل طول الفصل  
 فان عاد وابتعد طولاً فيها **وجنب الاستئناف** فيها  
 للخطبة في الاظهر لا تنافي المولاه في ذلك التي فعلها النبي صلى  
 الله عليه وسلم والامة بعده **وان انقصوا** اي الاربعون او  
 بعضهم او انقصوا في الصلاة **بطلت** لا بشرط العدد فيها  
 دوامها كالوقت فيتمها من بقي ظهرها وفي قول لا تبطل ان  
**بقي اثنين** ولو لحقوا يعون قبل انقضاء الاولين تمت لهم  
 الجماعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة وان لحقوا على الاتصال  
 بانقضاء الاولين اسمرت الجماعة ان سمعوا الخطبة **ويصح**  
**الخلق العبد والصبي والمسافر في الاظهر** اي خلق كل منهم  
 في الاظهر وان صلى ظهر يومه قبل الجمعة في الجمعة اذا  
 تم **العدد بغيره** لصحتها منهم والخلق في العبد والمسا  
 فر وجهان ولو تم العدد بواحد من ذكر لم تصح الجماعة حراً  
 ولو بان الامام جنباً او محدثاً **صحة** جمعتهم في الا  
 ظهر ان تم **العدد بغيره** لئن الجماعة تحصل بالامام  
 المحدث من جهل حاله حكماً وتوابعاً **والا** بان تدرجه **فلا**  
 تصح جمعتهم جزماً **ومن لحق** الامام المحدث اي الذي  
 بان حديثه **والعالم بحسب** ركعته على الصحيح في الجمعة  
 وغيرها وان قلنا بحصول الجماعة بالامام المحدث اذ احدث  
 لعدم حساب صلواته فلا تجزئ المسبوق القرائة الخامسة  
 خطبتان قبل الصلاة ابتاعاً وان كانها خمسة حمد الله  
 تعالى ابتاعاً والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم



بفتقر لذكر الله تعالى بفتقر للصلاة على صلى الله عليه وسلم  
خاب والصلاة ولفظها الحمد لله والصلاة **منهين** وعليه  
السلف والخلف كالحمد لله أو بحمد الله أو اللوم صلى الله عليه وسلم  
أو نصلي على محمد أو النبي العاقب أو أحمد أو خي هـ مما روي  
فخرج الحمد الرحمن أو الرحيم أو رحم الله محمد أو صلى الله عليه  
أو جبريل فلا يكفي **والوصية بالتقوى** لمواطبة صلى  
الله عليه وسلم عليها في الخطبة **ولا يتعين لفظها** أي الوصية  
بالتقوى **على الصحيح** إذ غرضها الوعظ وهو حاصل بغير  
ها فيكفي طيعوا الله **وهذه الثلاثة أركان في الخطبة**  
أولها كل منهما والرابع **قاربة آية** مفهومة لا تهم نظري **أحد**  
**أها** لا يغنيها ويخرب جعلها في الأولى لأنه صلى الله عليه وسلم  
وهو يقرأ في خطبته ونادى يا مالک ووعد غير ذلك فعمل  
على الوجوب احتياطاً في الأولى وقيل فيهما وقيل لا يجب  
أصلاً والخامس ما يقع عليه اسم دعا للمؤمنين  
والمراد بالحقن الشامل للمؤمنات **الثانية** لفعل السلف والخلف  
ويجب كونه متعلقاً بالآخره مخصوصاً بالسامعين لقوله للحا  
ضين رحمكم الله وظاهر أنه لو شرك معهم غيرهم لم يضر  
ولا بأس بالدعاء للسلطان بلا محازفة ونذب الدعاء لأمه  
الاسلام ولائته وجيوشه بالصالح والنصر ونحو ذلك  
**وقيل لا يجب ويشرط كونها باعتبار الأركان العربية**  
لما جرى عليه الناس وتجرى لمن يعرفون العربية بلسانهم  
ويجب أن يتعلم العربية وهو فرض كفايه فتجب على

الخط

الخط وتسقط بفعل البعض فإن مضت مدة أمكان التعلم ولم  
يتعلم أحد منهم عصوا كلهم ولا جمعة عليهم بل يصلون  
الظهر وقاية الخطبة بالعربية وإن لم يعرفوا السامعون العلم  
بالوعظ في الجملة **مرتبه الأركان الثلاثة** الأولى كما ذكرنا  
ولا يشترط الترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرها  
وكونها **بعد التزول** ابتاعاً والقيام فيهما أن **قمر والجلب**  
**ينزها** مطمئناً ابتاعاً فإن عجز فالأولى استنابته فأخطب قائماً  
عداجان ويفصل بينهما بحسنة وجوباً سواء علم الناس حاله  
أم لا ولو بان جنباً فكالو بان محدثاً **واستماع أربعين** كما  
**ملين** أركانها عدد من تتعقد به مع قطع النظر عن الأما  
بان يرفع صوته سواء فهموا معناها أم لا فلو لم يسمعوها  
لصعدوا بعد أو سريره لم تصح **والجديسانه لا يحرم عليهم**  
**الكلام** فيهما أي على الأربعين السامعين للخطبة وإن انضم  
اليوم غيرهم من الكاملين سمعوها أم لا وغير أصله بالقوم  
**وبين الانصاف** لمن رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب  
يوم الجمعة فقال متى الساعة فأومأ إليه الناس بالسكوت  
فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ماذا  
عددت لها قال حب الله ورسوله قال أنتك مع من أحببت فلم  
يخبر عليه الكلام وأما قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا  
له وأنصتوا وأن نزلت في الخطبة فالمراد به الخديب والخطيب  
كفره وقد يجب الكلام حرم ما إذا رأى أعمى يقع في بين ركعتي  
ولوتكلم الداخل قبل أن يأخذ لنفسه مكاناً جاز عظم على القوي



ويكره السلام فاشهد وجب رده ويحذر تحميم العاطس والرد  
 عليه ورفع الصوت بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند  
 قراءة الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومن لم يسمع الخطبة لم يسمع الندب له الاشتغال بتلاوة  
 او ذكر ولا ينظر جمعة المتكلم بكلامه **قلت الاصح ان**  
**ترتيب الاركان ليس شرط والله اعلم** لحصول المقصود  
 بدون ذلك لكن يجذب **والاظهار ان شرائط الموالاة بينها**  
 وبين اركانها وبين الصلاة **وطهارة الحدث الاصغر**  
 وغيره **والجذب** غير المعفو عنه في البدن والثوب والمكان  
**والستر للعبور** في الخطبة كما جاز عليه السلوك والخلق ولو  
 سبقه الحدث بطلت فتستأنفها وان لم يطل فصل  
**وتن الخطبة على منبر** لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب  
 عليه رواه الشيخان **او محل مرتفع** ان لم ينبر لقيامه مقامه  
 في بلوغ في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس ويندب  
 كون المنبر عن يمين المحراب **وسلم على من عند المنبر** اذا  
 انتهى اليه كما باصليه اي يجذب ذلك **وان يقبل عليهم**  
**اذ اصعد المنبر** اي بلغ في صعوده الدرجة التي تلي من  
 صنع جلوسه **وسلم عليهم** وجب عليهم الرد في المراتين  
 وهو فرض كفارة **والجائز** بعد سلامته **ثم يودن** بفتح  
 الدال في حال جلوسه اثنا عشر مرة ويستغل المودن بالاذن  
 كما جلس كما باصليه **واذا فرغ المودن** قام وسن **ان ياد**  
 الخطبة **بليغ** لا ركيكه اذا لا تؤثر في القلوب **مفهومة**

اذا كان في الصلاة  
 في غير ذلك كان خطبا

اي في يومه

اي قريبه من الافهام لا غريبه وحشه اذا لا يتفهم بها الاكثر  
**قصير** اي متوسطه في الطول والقصر اذا كانت صلوة  
 رسول الله عليه وسلم قصدا وخطبة قصدا اي متوسطه  
 ولا يجب ندبة الخطبة ولا التعرض لغرضها **ولا يلف**  
**عينا ولا شمالا في شي منها** ندبا بل يستمر على ما من من الاقفا  
 عليهم الى فراغها ونذب لهم ان يقبلوا عليه مستمعين له  
 ويعتبر على سيف **وعصا وخو** ندبا لأنه صلى الله عليه وسلم  
 قام في خطبة الجمعة متوكيا على عصا وقوس والحكمة فيه  
 الاشارة الى قيام الدين بالسلاح ويجذب كونه بيضا الجسدي  
 وشغل اليمين بحرق المنبر فان لم يجد ما ذكر جعل يمينه  
 على سراه او ارسلهما اذا الغرض ان يخشع ولا يعقب  
 بهما **ويكون جلوسه** بينهما اي الخطيبين **نحو سورة**  
**الاخلاص** ندبا ويقرى في كل سنة من القرات **واذا فرغ من**  
 الخطبة **شرع المودن في الاقامة** **وباحر الامام** **ليل**  
**المحراب مع فرائده** من الاقامة ندبا فيشرع في الصلاة  
 مخالفة في تحقيق الموالاة الواجبة **ويقرأ** بعد الفاتحة  
**في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين** ندبا فيهما  
 الامتاع **جورا** وورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في  
 الجمعة سبح اسم ربك الاعلى وهل اتاك حديث الغا  
 شيء اي كان يقرأها في وقت ويهاذين في وقت فما  
 سنتان ولو ثرت الجمعة في الاولى وقراها مع المنافقين  
 في الثانية ولو قرأ المنافقين في الاولى والجمعة في الثانية





ليلا يخلوا صلواته عن هاتين السورتين **فصل**  
**الغسل الحاضر** أي مريد حضورها وإن لم يحضر عليه  
 لقوله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل أي إذا  
 أراد مجيها وضربته عن الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم من  
 توضئ يوم الجمعة فيها ونعمت أي في السنة أخذ ونعمت  
 السنة ومن اغتسل بالغسل أفضل ويكره تركه **وقيل لكل**  
**أحد** وإن لم يحضر **ووقته من الفجر** لقوله صلى الله عليه وسلم  
 من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى الحديث  
**وتقريبه من ذهابه** الجمعة **أفضل** لأنه أفضى للغرض  
 من انتفا الرأحة الكثره حال الاجتماع **فان عجز** عن الغسل  
 لجراحه أو غيرها **فتم بنية الغسل في الأصح** وحاز الفضل  
**ومن المستنوب غسل العيد والكسوف والاستسقاء**  
 لاجتماع الناس لها ويدخل وقت الغسل للكسوف بأوله و  
 الغسل **لغاسل الميت** ولو غسله لقوله صلى الله عليه وسلم  
 من غسل ميتا فليغتسل وضعف وعلى تقدير صحته فصره  
 عن الواجب قوله صلى الله عليه وسلم ليس عليكم في ميتكم  
 إذا غسلتموه غسل **والمجنون والمضني عليه إذا فا**  
**ق** لأنه صلى الله عليه وسلم كان يغني عليه في مرضه فاذا  
 افاق اغتسل وقبس بالمجنون المضني عليه **والكافر إذا**  
**أسلم** لأنه صلى الله عليه وسلم به وليس للوجوب إذا  
 أسلم جماعة ولما مر به ولو اجنب كافر أو جاحض  
 كافر وجب الغسل بعد الإسلام وإن وقع في الكفر **والغسل**

ن

الحج الأنته في بابه **وأكد ما غسل غاسل الميت ثم غسل**  
**الجمعة وعلمه القديم** فقال غسل الجمعة ثم غسل غاسل  
 الميت قلت القديم هي أظهر وبرجحه الأكثر **وب**  
**واحد ثبته** **محمدا** **لشهر** **لجاء** **وليس** **للمجد** **يد** **حديث**  
**صحيح** **والله أعلم** قلوا وصي بما لا يقي به ووجد مريد غسل  
 الجمعة ومريد غاسل الميت دفعه للأول وينوي لمغسل  
 بهذه الأمور أسبابها إلا الغسل من جنون أو غما فينوي  
 به رفع الجنابة ونقيت الفصال آخر سنونه كالغسل للبلوغ  
 بالنسب والاعتكاف والخروج من الحمام **والتبشير اليها** **الأعتد**  
 لقوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي  
 كغسلها ثم راح أي في الساعة الأولى فكانما قرب بدنه أي  
 واحدة من الأبل ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب  
 بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا قرن ومن  
 راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في  
 الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فاذا أخرج الإمام  
 حضرت الملائكة يسبحون الذكر وفي رواية **لخامسة**  
 كالذي يهدي عصفورا وفي السادسة بيضة والساعات  
 من طلوع الفجر الصادق **تجاء** بأول ساعة منها ومن جابا آخرها  
 مشاركان في تحصيل الجنة أو غيرها ولكن بدنه الأول **المكل**  
 من بدنه الآخر وبدنه المتوسط متوسطا وعليه القياس  
 وليس المراد الفلكية لقوله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة تتأخر  
 ساعة وهو شامل للشتا والصيف ويندب للإمام أن يؤخر



الحضور في وقت الصلاة **ما يشاء** **أركانها** **الألحاح** **الحث** **على ذلك**  
**بسكينة** **الألحاح** لقوله صلى الله عليه وسلم **أذا أيتتم الصلوة فقلتم**  
**بالسكينة** وهو مبدى لأن المراد بقوله فاسمعوا وأطيعوا فإن  
ضاق الوقت أسرع المضي بل يجب إذا لم يدرك الآية والعبد  
لعياده ولجمعه لا تركب فيها **الألحاح** فإن ركبت حرك  
الدابة بسكون **وإن يشتغل في طريقه** وهو مريد **حضوره**  
قبل الخطبة **بقراءة أو ذكر أو صلاة** على النبي صلى الله عليه وسلم  
أن أحدكم ما دام الصلاة تحبسه **ولا يخطئ** رقاب الناس  
من جرفه وخطى الرقاب **مكروه** **وتنزيها** **إلا** **للإمام** **لترجى**  
طريقا لمنبره ومحليه الآية ومعظم الق بين يديه موضع  
ولجد بين يديه فرجه لا يصلها إلا بالخطى والافضل تركه  
أن وجد غيرها أو بعدت حيث يخطى لها في الأقل **تترك**  
أكثر من اثنين **ومرجي** أن يقدموا إليها **وإن يترتب** **بأحسن**  
**ثيابه** **وطيب** **ابتاعا** **وأفضل** **الغائب** **البيص** **ثم** **ما** **أصبح**  
**قبل شجر** **وإن** **لله** **الظفر** **والشعر** **ابتاعا** **والريح** **الكرام**  
كصنات ووسخ إذا بدا دابة في الزمان أو غيره **قلت**  
**وإن يقرأ الكهف يومها وليلتها** **ويكثر** **من ذلك** **لقوله**  
**صلى الله عليه وسلم** من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضأ له من  
النور ما بين المجمعين وقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة الكهف  
ليلة الجمعة أضأ له من النور ما بين يديه وبين البيت والمصطفى **ويكثر**  
**الدعاء** يومها **جاء** **أن** **يصادف** **ساعة** **الاجابة** **المذكورة** **في** **قوله** **صلى الله عليه وسلم**  
**عليه** **قام** **وذكر** **يوم** **الجمعة** **وقال** **فيه** **ساعة** **لا** **يوافقها** **عبد** **مسلم** **سأل** **الله** **شيئا**

الاعطاء

الاعطاء إياه وأشار بيده صلى الله عليه وسلم **يعلمها** **وأقرب** **ما** **فيها**  
**إيها** **ما** **بين** **أن** **يجلس** **الطمام** **على** **أظنبر** **التي** **أن** **يفرغ** **من** **الصلوة**  
**بمعنى** **أنها** **تكون** **في** **ذلك** **الوقت** **وعن** **الشافعي** **رضي** **الله** **عنه** **أنه**  
**يلو** **أن** **الدعاء** **يستجاب** **في** **ليلة** **الجمعة** **وأنه** **يستحب** **الدعاء** **فيها**  
**ويكثر** **الصلوة** **على** **رسول** **الله** **صلى الله عليه وسلم** **يوم** **الجمعة** **وليلتها**  
**الحث** **على** **ذلك** **وتحرر** **على** **ذي** **الجمعة** **أي** **من** **تقدمه** **التشاغل** **بالبيع**  
**وغيره** **من** **القيود** **والصنایع** **مما** **فيه** **تشاغل** **عن** **السعي** **إليها** **بعد** **الاجابة**  
**ذات** **بين** **يدي** **الخطيب** **قال** **تعالى** **إذا** **ابو** **دي** **للصلاة** **من** **يوم**  
**الجمعة** **فاسمعوا** **إلى** **ذكر** **الله** **وذروا** **البيع** **والأمر** **بالوجوب**  
**وهو** **بالترك** **في** **حرم** **الفعل** **ويقاس** **بالبيع** **غيره** **والمعنى** **فيه**  
**خشية** **تقويت** **الجمعة** **وأنما** **قيد** **الأذان** **بكونه** **بين** **يدي**  
**الخطيب** **لأنه** **الذي** **كان** **بعصره** **صلى الله عليه وسلم** **فأنصرف** **لئلا**  
**اليه** **فلو** **أذن** **قبله** **لم** **تحرم** **ولو** **لم** **يتعطل** **شبهه** **عن** **السعي**  
**كان** **باع** **بطريقها** **وهو** **ما** **شيء** **أو** **في** **المسجد** **لم** **تحرم** **لكن** **البيع**  
**البيع** **في** **المسجد** **مكروه** **وحيث** **حرم** **فتبايع** **من** **تقدمه** **أو**  
**غيره** **أثم** **أولوا** **تبايعا** **وليحسا** **من** **أهل** **فرض** **الجمعة** **لم** **يكره** **فإن**  
**باع** **أو** **عقد** **من** **حرم** **عليه** **صح** **بيعه** **وعقده** **إذا** **النهي** **لا**  
**يمنع** **عنى** **خارج** **عنه** **ويكره** **التشاغل** **بغيره** **المذكور** **قبل**  
**الأذان** **المذكور** **والجلوس** **للخطبة** **بعد** **الزوال** **إذا**  
**أمر** **وها** **أخير** **أكثر** **المكة** **والله** **أعلم** **بذلك** **فلا** **يكدر** **ومن**  
**السعي** **ولو** **قبل** **الزوال** **حرم** **عليه** **التشاغل** **عن** **بعده** **أو** **غير** **فصل**  
**من** **أدرك** **ركعة** **ولو** **مفقه** **مع** **الإمام** **غير** **المحدث** **كان** **أدرك**



ركوع الثانية واستمر للسلام ادرك الجمعة اي لو تقته فيصل  
بعد سلام الامام اي زوال القدوة ركعة لا تأملها قال صلى الله عليه وسلم  
قام من ادرك من الجمعة ركعة فقد ادرك الصلوة وقال من ادرك  
من الجمعة ركعة فليصل اليها اخرى وان ادرك اي الامام بعده  
اي بعد ركوع الثانية فالتة لمفهوم الحديث الاول فيتم بعد سلام  
اي الامام ظهر الربا والاصح انه ينوي في اقتداءه بالجمعة  
موافقة للامام ولا احتمال ان الامام يتدارك ركعته كان تركه  
فتحصل به الجمعة والياس لا يحصل هي الا بالسلام بخلافه  
فيما مر والفرق ان من ثمان يصلي الظهر قبل فوات الجمعة  
تقوت عليه بخلاف مجرد احتمال ادراكها فضله بحمل الظن  
بخلاف من هنا فان الجمعة لازمة له فلا يتبدى غير بها  
مع قيام احتمال ادراكها ولو صلى ركعة مع الامام ثم  
فارقه لره واثمها جمعة كما لو احدث الامام في الثانية  
واذا خرج الامام من الجمعة او غيرها من الصلوات  
حدث او غيره كرعاف جان له الاستخلاف في الاظهر  
فيتم القوم الصلاة مقتدين بالخليفة بلا استئناف فيه و  
يشترط حصول الاستخلاف عن قرب فلو فعلوا ركعاً على  
الانفراد منع الاستخلاف بعده وتجب الاستخلاف اذا  
خرج الامام في الاولى من الجمعة ولا يستخلف للجمعة الا  
مقتدياً به قبل حدثه اذ في غير ائمة اجمعه بعد اتفاق  
اخرى وذلك لا يجوز ولا يشترط في جواز الاستخلاف  
كونه اي المقتدي حضراً خطيباً ولا الركعة الاولى في الا

صحيح فيها ثم ان كان ادراك الركعة الاولى قمت جمعهم  
اي القوم الشامل للخليفة سواء احدث الامام في الاولى او في الثا  
نية والا كان اقتد في الثانية فتم الجمعة لهم دون  
اي غيره في الاصح اذ لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها ظهراً  
ومراعى المسبوق بالخليفة تضم صلاة المستخلف فاذا اتم  
بهم ركعة تشهد جالساً وأشار اليهم بعد التشهد  
ليغار قواه بالنية ويحملوا ولا يكره ذلك وهذا اعلة غا  
ية للاشارة فتكون بعد ها او يتطروا سلامه وهو  
بهم الا فضل ويأتي بثلاث ركعات او ركعة على الخلاف ولو  
اقتد اياه مسبوق في الركعة التي صلاها بهم صحة الجمعة  
وتضم جمعهم بكل حال وغير الجمعة يجوز ان يستخلف فيها  
من لم يقتدي به قبل حدثه لكن تمنع استخلافه بلي تحيد  
فيه في ثانية الرباعية والاخيرة منها لما لفته لنظم صلاة  
الامام ولو استخلف مقتدياً به في غير الاولى جان جزمها  
ويراعي الامام فيقنت في ثانية الصبح ويقعد للشهد  
ويأتي به ثم يقنت في ثانيته لنفسه وعند قيامه  
اليها يغار قوه بالنية او يتطروا سلامه بهم الا فضل  
والمسبوق الجاهل بنظم صلاة الامام يجوز استخلافه  
فاذا اتم الركعة راقب القوم فان هموا بالقيام قام  
والا قعد ولا يلزم من استئناف نية القدوة اي ينويها  
بالخليفة في الاصح سواء الجمعة وغيرها لتتربل بالخليفة منزله  
الاول في دوام الجماعة ومن رحم او تخلف عن السجود لعدم







اذا لم تكن افعاله بان يكون كل من التقدم والتأخر بدون ثلاث  
فعلات والتقدم والتأخر افضل من ملازمة كل محل على الاوجه  
ويجوز ان يراد على صفتين وتحرس هفت **ولو حرس فيهما**  
في الركعتين **فرقتا صوفى** على المناوبه ودام غيرهما على المتنا  
بعضه **جان وكذا فرقة في الاصح** فلا يضر زيادة التخلو  
لتعدد الركعه وشرط بعد النوع مع كون العدو في القبلة  
فيظهرهم على حائل وكثرتهم بحيث يسجد بعضهم وتحرس من  
بقي وهذا الثاني شرط لتفرقهم فرقتين اذا كان العدو  
في غير القبلة او فيها وبينهم حائل وعسفات قرية على  
مرحلتين من مكة بقرب جليص **الثاني** من الانواع  
ما ذكره بقوله ان يكون في غير هاهي القبلة او فيها  
ونتم سابق **فصل في الامام بعد جعله القوم فرقتين**  
احدهما بوجه العدو ومرتبتين كل مره بفرقه تدفع المضيق  
اولا لوجه العدو وتاتي الاخرى فيصلي بها تلك الصلاة  
وهي له نافله **وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم**  
**ببطر تحل** وهي جائزه في غير الخوف وتحدث فيه ان كثير  
المسلمون وقل العدو وخيف هجومه في الصلاة والتمس  
**الثالث** ما ذكره بقوله ان تقف فرقه في الحاي  
لتين المذكورتين في بطن تحل في وجهه اي العدو  
**فصل في الامام بفرقه ركعه فاذا اقام للثانيه فارقته**  
بالخيم حتما وامت وذهبت الى وجهه اي العدو و  
جاالوا قفوت والامام ينتظرهم فاقتدوا به فيصلي

نعم

**بهم الثانيه فاذا جلس للشهد قاموا فاموا ثانيا ثم**  
ينتظرهم **وطبقوه وسلم بوم وهذه صلاة رسول الله صلى الله**  
**عليه وسلم فمذات الرقاع والاصح انها بكيفياتها افضل من**  
صلاة بطن تحل وعسفات للاجماع على صحتها في الجملة دونها  
وبين عن كثرتها وتصح بدونها ايضا وارق صلاة عسفات  
لجوازها في الامن لغير الفرقة الثانية ولها ان توثق المفا  
رقه بخلاف تلك وبطن تحل وذات الرقاع موضعان  
من يجحد وشمل ما ذكر الجمعه وشرط صحتها ان يكون في  
كل ركعه ان يعوت سمع الخطبه لكن لا يضر النقص في  
الركعة الثانية فصلاها كما صلاة عسفات او لا بالجواز  
**ويقول الامام في انتظاره الفرقة الثانية في القيام**  
**هذه السورة فذكر الفاتحة والسورة ويحشد في انتظارها في**  
الجلوس وبعد حوقرها في القيام يقرأ من السورة قدر الفاتحة  
وسورة قصيرة ثم يركع **وفي قول توضح القراءة والشهد**  
**لتأخر** فتذكرهما معه ويستغل بما سمن ذكر وشيخ الى  
لحوقها فان صلى مغربا بفرقه ركعتين **وبالثانية**  
**ركعه وهو افضل من عكسه** الجائز ايضا في الاظهر لسلامته  
من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في اول الثانية **وتنظر**  
**الامام في بالاولى ركعتين الثانية في جلوس تشهد وقيام**  
**الثالثة وهو اي انتظاره في القيام افضل في الاصح** صوابه  
الاظهر لانه محل التطويل بخلاف جلوس تشهد الاول فيقرأ  
في انتظاره في القيام ويحشد في انتظارهم ان فرقه الاولى



قبل التشهد لكن الاولى ان تغارقه بعد لانه محل تشهدهم او  
 صلى **رباعية** بان كانوا في حضرة او اداء الاتمام سفل **افضل**  
 من الفرقتين **ركعتين** ويتشهد فيهما ويتنظر في حلوس التشهد  
 او تمام الثالثة وهو افضل **فلو صلى** بعد جعلهم ان يعرق  
**بكل فركه ركعة** فارقت كل من الثلاث وامت وانتظر فراغ  
 الاولى بقيام الثانية وفراغ الثانية بشهده او قيام الثانية  
 لثمة وفراغ الثالثة بقيام الرابعة وفراغ الرابعة بتشهد  
 الاخرى فيسلم بها **صلى صلاة الجميع في الاظهر** وان كان بلا  
 حاجة اذ لا محذور من تطويل ركن قصير ونحوه **وشهو**  
**فرقه** من الفرقتين في الثانية **محول في اولاهم** لاقتدائهم  
 فيها محول في الاصح والمقتدي بحمل سهوه الامام **ولذا**  
**فيه الثانية** سهوه هم فيها الاستمرار اقتدائهم بالامام  
 منتظر الامام لهم **لا ثمانية الاولى** لمفارقتهم الامام او  
 لها **وسهوه** اي الامام في **الاولى** يلحق الجميع فتسجد الاولى  
 اخر صلاتها وكذا الثانية وان لم يسجد الامام وسهوه في  
**الثانية** لا يلحق الاولين لمفارقتهم له قبل سهوه ويلحق  
 الآخرين **وبين حمل السلاح** كسيف ورمح وقوس ونش  
 لاكثر من ودرع في هذه الانواع وحمله وضعه بين يديه  
 بحيث يسهل اخذه بل يتعين ذلك اذا كان حمله يمنع لهم  
 او ركبا او يؤذي فان خشى اذاه ولم يتحقق كره ويجب  
 اذا ظهر الخطر بتركه وفي قول **يجب** مطلقا الرابع من  
 الانواع **محل ان يلحزم القتال** فلم يتمكن من تركه الجته

او **بشئ الخوف** وان يلحزم القتال فلم يامنوا العدو والحال **فيما**  
 كل منهم **ليق** **امكن** **راكبا او ماشيا** فلا تقصر الصلاة عن الوقت  
 قال الله تعالى فان خفتم فارجعوا الى اربابكم **ويعد في ترك**  
**استقبال القبلة** بسبب العدو والضرورة فلو اخرج الجاحد الى  
 وطال زمنه بطلت واجاعته في هذه الحالة افضل من الانفراد  
 كالامن ولا يضرب في الاقتداء باختلاف الجهد **وكذا الاعمال الكثيرة**  
 كطعنات وضربات متواليه بعد فيها **الحاجة** اليها في الاصح  
 كالحشي ونحوه **لا يصح** اي لا يعذر فيه لا يتقوا الحاجة اليه  
**ويلق السلاح اذا دمي** اي او يجعله في قرابة تحت ركابه  
 ان احتمل الحال ذلك جدا **لا يطلان صلاته فان عجز**  
 ذكر شرعا بان احتاج امساكه **امسكه** **ولا يقضي** للصلاة  
 حينئذ في **الاظهر** والمفتي به انه يقضي لخدره عذره فان  
 لم يحتج اليه القاه او جعله في قرابة تحت ركابه ويقتر  
 حمله في الثانية في هذه الحظية اذ في الثانية تعريض لا  
 ضاعة المال **فان عجز عن ركوع او سجود او هي**  
**والسجود اخفض** من الركوع في الامام **ولله ذل النوع**  
 اي صلاة شدة الخوف في **كل قتال** **ومع ربه** مباحين اي  
 لا اثم بهما كقتال عادل لبا وذو مال لقاصد اخذ ظلما او  
 قتال رفق له قاطع طريق بخلاف العكس وكهرب مسلم  
 في قتال كافر من ثلاثة لامن دونها **وهرب** **من طريق**  
**وسب** **لم يجد له** معذرا عنها **وغريم** عن الاعسار **وخوف**  
**حبه** بالاي صدقه المستحقه مع عجزه عن بيعة الاعسار



والاصح منعه **محرم** خاف فوت الحج فوات وقوف عرفه ولو  
صلى مكة اذ لم يخف فوت حاصل كفوت النفس ويؤخر الصلوة  
وجوبا ويحصل الحج ثم يقضى الصلوة بعد ذلك **ولو صلى** بعد  
النوع **بسود طنوه** **عدا** **واقيات** خلا في ظنهم كابل او شجر  
**قضى** لزمهم فرضا بظن بان خطاوه وسوا كما لو ابدار الا  
سلام ام لا استند ظنهم الى اخبار ام لا **فصل**  
على الرجل استعمال الحرير **تقرش او غير** كلبيس وتندثر والحاد  
ستر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ونهى  
صلى الله عليه وسلم عن الجلوس عليه **ويحل للمرأة لبسه** لقوله  
صلى الله عليه وسلم احل الحرير لافات امي وحرم على ذكورها ونهى  
كالرجل والاصح تحريمها **فتراشها وان للولي اللباس** **الهي**  
على الذهب والمصغ اذ ليس له شهاده تنافي حنوته الحرير  
فخلا الرجل **قلت** **الاصح** حل افتراشها اياها وبه  
قطع العراقيون وغيرهم والله اعلم **لاطلاق الحديث**  
السابق **ويحل للرجل لبسه** **المضروبة** كجرب ومهلجين  
او مضربين او فجات جرب ولم يحل غيره **والحاجه**  
**كرب** وحكه ودفع القمل ولو في الحضر لانه صلى الله  
عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام  
في لبس الحرير طمكه كانت بهما وانه رخص لهما لما شكوا اليه  
التلخ في قيصر الحرير **والقتال** كدباج لا يقوم غير مقام  
في دفع السلاح قياسا على دفع القمل **ويحرم المركب من ابر**  
اي حرير وغيره ان زاد ورب الا برسيم **ويحل عكسه** تغليا

لاكثر فيهما **ولا يحل لك** استتويان في الاصح **ويحل ما**  
**طوى او طوى** **الحرير** **قدس العاده** في التطريف وقدره ان  
اصابع في الطرائف فان جاوز ذلك حرم له عليه صلى الله عليه وسلم  
عن لبس الحرير لا موضع اصبعين او ثلاث او اربع ولانه  
صلى الله عليه وسلم كانت له حبة يلبسها مكفوفة الجيب  
والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف الذي جعل كفه  
بضم الكاف اي سحاف وفارق المطر بين التطريف بان الثاني  
محل حاجه وقد تمس الحاجة لزياده على الاربع بخلاف الا  
ولفانه مجرد زينه **ويحل لبس الثوب النجس** بلي طوب  
فيه او في البدن **في غير الصلوة** **وخوها** كالطواف بخلاف  
لبسه في ذلك وهو فرض فيحرم لقطعه الفرض بخلاف النقل  
لكنه فيه حرام لاجهة الصلوة بل لجهة التلبس بعباده  
فاسده **لا جلد كلب** **وخزير** اذ لا يحل لبسه الاضرة  
**كفائة قتال** ولم يجد غيره اذ الخنزير لا يحل الانتفاع به  
في حياته بحال وكذا الكلب الا لغراض مخصوصه فيعد  
موتها اولى **وكذلك** **جلد الميتة** لا يحل لبسه الاضرة  
في الاصح **جلد الكلب** **ويحل الاستصباح بالذهب**  
**النجس** بغير مقلطه **على المشهور** وان كان نحو وذكر غيره  
وما يثبت نحو البدن بالقرب منه قال قليل معفو عنه  
**صلاة العيد** عيد الفطر والاضحى وما يتعلق  
بذلك والاصل فيما ذكر الاحبا **الايتة** **هي سنة** موكد  
لموطئيه صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم **وقيل**



هي فرض كفايه وقصر جماعه اتباعا والمفرد والعيد  
 والمراد بالمسافر ولا يخطب المفرد وتخطب امام المسافر  
 ويجذب للحاج عنى مرادي ووقتها بين طلوع الشمس  
 ولها وبين تاخير الترفع الشمس كرمح اتباعا  
 ولو فعلت قبل الارترفاع كره على نظريه وهي ركعتان  
 حرم بهما عيده الفطر والاضحى ثم ياتي بدعا الا  
 فتتاح كغيرها ثم سبع تكبيرات ويقف بين كل تكبير  
 تين كايه معتدله يهول ونيل وتجد اتباعا في الكل  
 وتحسن في ذلك سبحان الله والحمد لله لا اله الا الله  
 والله اكبر وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس  
 ثم تصود وتقرأ الفاتحه وما ياتي ويكبر في الثانية  
 بعد تكبير القيام خمس بالصفة السابقة قبل القراءة كما  
 من ويرفع يديه في الجميع السبع والخمس اتباعا ويضع  
 عناء على سراه بين كل تكبيرتين وليس فرضا ولا بعضا  
 فلا يجزئ شي منها سجود والمعتدي من يكبر في المقصيه  
 اذا القضي تحلى الاداء ولو شيهها وسرع في القراءة فا  
 تت بفوات محلها وفي القديم تكبر ما لم يركع ويقرا  
 الفاتحه في الاولى وفي الثانية اقترعت او الا  
 على في الاولى والفاتحه في الثانية كلما جهرا اتباعا  
 ومن بعدها خطبتان للجماعه لا للمفرد اتباعا والكل  
 ير مقيسا على الجمعه ولو قدمت على الصلوة لم يعتد بها كالسنه  
 الراتبه بعد الفريضة اذا قدمت **اركانها كهي** اي كان

الخطبتين

الخطبتين في الجمعة وهي حمد الله تعالى والصلوة على رسوله صلى الله عليه وسلم  
 والوصيه بالتقوى وقراءة ايه في احداهما والدعاء للمؤمنين في  
 الثانية ولا يشترط قيام ولا غيره مما مر وتندب الشروط  
 السابقة وكذا الجلوس قبلها للاستراحة وقبله يقبل على  
 الناس بوجهه وسلم كالجمعه وتعليقهم استجابا في  
 عيد الفطر الفطره وفي عيد الاضحى الاضحى اي احكامها  
 والفطره صدقة الفطر يفتتح الاولى بتسعة تكبيرات  
 ولا والثانية سبع ولا تحريفه وهي مقدمه خطبه و  
 ليست منها ولو فصل بينهما بالحمد والتهليل والتأجاج  
 ويجذب الفصل للعيد كالجمعه ويدخل وقته بنصف  
 الليل اذا اهل القر الذين يسمعون النداء يكرتون لصلوة  
 العيد من قراهم يجوز لهم قبل الفجر ليلا يثق عليهم وهم  
 غيرهم في ذلك وفارق العيد الجمعة بتأخير صلاتها  
 وتقديم صلاته وفي قول بالفجر ويندب الطيب والترين  
 كالجمعه لكن يتزين بها باحسن ثيابه ويليه اليخص  
 ومن التزين ازالة الظفر وريح كريهه وسوا في الغسل  
 وماء معه مصلّى العيد وغيره والعجور ويندب حضورها  
 في ثياب بدله بلا طيب ولا زينة باذن زوجها او  
 سيدها ان كان وكره حضور ذوات عيه وجمال والخنى  
 كالانثى **وفعلها** اي صلاتها العيد في المسجد افضل  
 فيه وقيل بالصحرى افضل **الاعتد** كصيق المسجد فله  
 فيه ويكون فعلها بالصحرى افضل ولو ضاق المسجد الا

Copy

University



عظم وحصل نحو مطر صلى الامام فيه واستخلف به من يصلي  
بما في الناس محل اخر والمسجد الحرام افضل من غيره جزها  
**يستخلف** الامام عند خروجه المصلي **بما في الضعيف** وهو  
هم من خلف كسبيوخ ومرضى اذ فعله عليه كرم الله وجهه  
ولا يخطيب الخليفة الا باذن **ويذهب في طريق طويل**  
**ويرجع في اخرى** قصير ابتاعا وهذا لا يخص بالعيد بل  
الجمعة وغيرها من العبادات كذلك وحكمته يكسر الامر في  
الذهاب في الاطول وبشهادة الاخرى له في رجوعه مع التحيل  
لا فله **ويذكر الناس من الفجر** لياخفوا ما هم فيه ويتنظروا  
الصلوة **وتحضر الامام وقت صلاته** ابتاعا **ويجعل الخطبة**  
**في الاضحية** ويؤخر في الفطر قليلا ابتاعا لامر صلى الله عليه وسلم  
وحكمته التمساع وقت الاضحية ووقت عيد الفطر  
قبل الصلاة **قلت** وياكل في عيد الفطر قبل الصلاة  
**ويمسك في الاضحية** عن الاكل حتى يصلي ابتاعا وحكمته امتيا  
في يوم العيد كما قبله بالمبادر بالاكل وتأخير **ولن ذهب**  
**ما شيا** كالجمعة **ولا يكره النقل قبلها** بعد ارتفاع الشمس  
ولا يعيدها بغير الامام والله واعلم بخلاف الامام فيكره  
ذلك لما في الفتاوى الوارد من فعله صلى الله عليه وسلم والنقل  
بعدها اذ لم يسمع الخطبة غير مكروه والاكره **فصل**  
**يذهب التكبير بغروب الشمس** ليكن العيد الصادق بعيد الفطر  
والااضي ودليله في الاول قوله تعالى ولتكملوا العدة اي  
عدة صوم رمضان ولتكبروا الله على ما هداكم اي عندكم

ادب  
الشيخ  
العلامة  
الفاضل  
الشيخ  
العلامة  
الفاضل

و

ونفلس بالفطر الاضي في المنازل والطرق والاسواق وا  
ليلا ونهارا **لرفع الصوت** اظهار الشعار العيد  
الاكتفى والانشى حصرامه غير نحو محارم والاظهار اذ اتمته  
حجيجهم الامام والمنفرد بصلوة العيد ولا يكبر الحاج  
ليلة الاضحية بل يلبيح اذ التلبية شعاره ولا يمين ليلة  
الفطر عقب الصلوة **ان في الاضحية** لعدم ورود الحاجة في  
ظهر يوم النحر لانه اوصلاته بعد انتهائها وقت التلبية وتختتم  
بصبح اخر ايام التشريق لانها اخر صلاته يميني وغيره هو  
اي غير الحاج كالحاج في ذلك في الاضحية في قول يكبر  
غيره من مغرب ليلة النحر وتختتم بصبح اخر التشريق وفي  
قول من صبح يوم عرفة الى اخر ايام التشريق اي يفعله  
والعمل على هذا وهو المعتمد للابتاع **والاظهر انه**  
**يكبر في هذه الايام للفائتة** فيها وفي غيرها والرائية  
ومنها صلاة العيد **والنافلة** المطلقة والجنازة لانه شعار  
الوقت والتكبير وعقب الصلوات يسمى مقيدا وما قبله  
مرسلا ومطلقا وصيغته **المحبوبة** الله اكبر الله اكبر الله  
**اكبر لا اله الا الله اكبر الله اكبر والله الحمد** او يستحب  
**ان يزيد بعد التكبير** الثالثة **كثير** والله كثير وبحسب  
**الله بكرة واصيلا** ويقول قبل كثير الله اكبر وبعد الصلاة  
**لا اله الا الله** ولا تعبد الاياه من نصيب له الدين ولو لم  
الكافرون لا اله الا الله وحده وصدق وعده ونصر عبده  
وهو ملاح اب وحده لا اله الا الله والله اكبر ولو

Copy

University



**شاهد** وايوم الثلاثين قبل الزوال بوجبة الهلال ليلة  
 الماضية افطروا وصلوا العيد ان بقي من الوقت ما يسبح  
 جمع الناس والصلوة والا فكلوا وشهدوا بين الزوال والغروب  
 وان شهودوا بعد الغروب افطروا وفاتت الصلوة اذا  
 وشرع قضاؤها متى شئت الاظهر كغيرها وقيل في قول  
 لا يفوت اذا وها بل يصلي من الغداة اذا اولو وشهدوا قبل  
 الغروب وعدلوا بعده فالعبرة بوقت التعديل وكذا الشهود  
 قبل الزوال او بعده ثم عدلوا **صلاة الكسوف** في كسوف  
 وكسوف القمر ويقال خسوفان وللأول كسوف والثاني  
 خسوف وهو شهر وقيل عكسه هي سنة موكره ابتعا  
 فيحرم بنيه صلاة الكسوف ويقر الفاتحة ويركع ثم  
 يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ويعتدل ثم يسجد السجدة  
 تين ويطمئن بحال الطهانية فهذه ركعة ثم يصلي ثانيا  
 بنيه كذلك هذا أقل هذه الهيئة فيأتي بركعتين في كل  
 ركعة ركوعات ابتعا ولا يجوز زيادة ركوع ثالث  
 فأكثر لما دى الكسوف ولا ينقصه اي ينقص ركوعه من  
 الركوعين **للأختلاف في الأصح** ولا تعاد الصلوة اذا بقي الكسوف  
 بعد السلام وما ثبت من انه صلى الله عليه وسلم قام زاد على الركوعين  
 قدم غيره عليه لانه اصح وأشهر ولو صلاها  
 ركعتين كسنة الظهر جاز فعدم التقصير المذكور فيمن  
 اراد فعلها على الوجه الاجل ومن صلى الكسوف وحده  
 ثم ادركها مع الامام نرب ان يصليها معه **والاجل** فيها

اذا وقع الكسوف في الصلاة فلا تقبل وتصل من القدر  
 عليها بالهلال او شهودوا بين الزوال والغروب

مع لها من سجدة في الركعة الاولى بعد الفاتحة وما سبقها  
 من افتتاح وتعود البقرة او قدرها ان لم تحسها وفي الثاني  
 كهيئة اية منها وفي الثالثة مية وخمسين منها والرابع  
 مائة تقريبا وتعود للقراءة في كل قومه ويسبح في الركوع  
 الاول قدر مائة اية من البقرة وفي الثاني ثمانين  
 والثالث سبعين والرابع خمسين تقريبا ويقول  
 في الرفع من كل ركوع سمح الله لمن حمد ربك الحمد الى اخره  
 فلذلك للاتباع ولا يطول السجدة في الاصح قلت  
 الاصح تطويلها ثبت في الصحيحين ونص في البوطني  
 انه يطولها نحو الركوع الذي قبلها والله اعلم والسجدة  
 الاولى كالركوع الاول والسجدة الثانية كالركوع الثاني  
 ومحل ما ذكر من التطويل اذا لم يكن عند فلو بد بالكسوف  
 قبل الجمع خففها فيقرأ في الركوع بالفاتحة وقل هو الله احد  
 وما اشبهها على النقص **وسين جماعة** ابتعا والنفرد والعبد  
 والمرء والمسا في المسجد العذر **وتجوز بقراءة كسوف**  
**القمر لا الشمس** اذا الاولى في الليل والثانية في النهار  
 وعليه محل اختلاف فعلم صلى الله عليه وسلم ثم بعد الصلوة  
 بخطب الامام ابتعا في كسوف الشمس وقبح به خسوف  
 القمر **خطبتين** لا يكبر فيها ولا يكفي واحدة وكذا الاستسقا  
 ما كانها في الجماعة كما هو وتحت الناس **على التوبة** وا  
 خير وتحرصهم على الاعتناق والصدقة ويحذرهم الغفلة  
 والاعتزاز كما مره صلى الله عليه وسلم بالفتاكة في كسوف

Copy

University



الشمس ويحيى به الثاني ويخطب امام المسافر من الامامة اليه  
 ولو قامت واحدة وعطفت فلا بأس ومن ادرك الامام في الركعة  
 معه **اول** من الركعة الاولى او الثانية **ادرك الركعة** كما في غيرها  
**او في ركوع ثاني او قيام ثامن** من اي ركعة **فلا يدرك شيئا**  
**من الركعة في الاظهر** اذا الثاني وقيامه كالتابع للاول  
 وقيامه وتقوت **صلاة كسوف الشمس بالاجحلا** لانه  
 المقصود بها وقد حصل بخلاف الخطبة اذ مقصودها الوعظ  
 وهو لا يقوت بذلك ولو ان لا بعضها فله الشروع في الصلاة  
 للباقي كما لو لم يكسوف منها الا ذلك القدر ولو حال سحاب  
 وشك في الاجحلا صلينا ولو كانت تحت السحاب وظن  
 الكسوف لم يصلي حتى يتبين **ولغروبها كاسفها** اذ لا انتفاع  
 بها بعد الغروب وتقوت صلاة كسوف **المغرب بالاجحلا** ما  
 من **وبطلوع الشمس** لا انتفاع به بعد طلوعها لا طلع  
**المغرب الجدي** لبقاء الانتفاع بضوئه ولا يغروب قبل الفجر  
**خماسفها** كما لو استر الغمام ولو خسف بعد الفجر صلى غاب  
 او لا ولو شرع في الصلاة قبل الفجر وبعد طلعت الشمس  
 في ثنائيهما لم تبطل كما لو اجحلا الكسوف في الثنا **ولو اجتمع**  
**كسوف وجمعه او فرض اخر قدم الفرض الجهم**  
 او غيرها **ان خيف فوته لضيق وقته** ففي الجمعة  
 يخطب لها ثم يصليها ثم يصلي الكسوف ثم يخطب لها  
**والا بان لا يخاف فوته فالأظهر تقيم الكسوف ولا**  
 يجوز قصد مع الجمعة بالخطبتين لما فيه من تشريك

في فرضي الفوات بالاجحلا  
 في فرضي الفوات بالاجحلا  
 في فرضي الفوات بالاجحلا

فمن

فرض ويقل ثم يصلي الجمعة **ولو اجتمع عيد وكسوف وجنا**  
**زه قدم جنازة** لما خالف من تغيير الميت بتأخيرها او  
 عيد وكسوف وجنازة فالكسوف مع الفرض فيما مر لكن لان  
 ان يقصد العيد والكسوف بالخطبة لانها مستتات ولقصد  
 فيهما واحد مع الظاهر تابعان للمقصود وبهذا الذفع استكمال  
 ذلك لعدم صحته الستين بخيه صلاة واحدة اذ لا بد من  
 محل وعمل تقديم الجنازة في ذلك اذا حضر الوحي وحضرت  
 والا فرد الامام جماعه يختطرونها واستنقل مع الباقيين  
 بغير ولو اجتمع خسوف ووتر قدم الخسوف وان خيف  
 فوت الوتر لانها **كسوف** صلاة الاستسقاء  
 وهو لفظة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا العباد هو الله  
 تعالى عند حاجتهم اليها وهي ثلاثة انواع ادناها الدعاء  
 وسطها الدعاء خلق الصلوات وفي خطبة جمعه وحو  
 ها وافضلها ما يأتي **هي سنة عند الحاجة** لانقطاع  
 ما الزرع او لو قلته تحت لا يكفي او ملوحته وسوا العمل الا  
 مزار وغيرهم ولو انقطع عن طائفه واحتاجة استسقا  
 غيرهم لهم فديا وسالوا الزيادة لانفسهم وقد فعلها  
 صلى الله عليه وسلم **وتعاد مع الخطبتين ثانيا وثالثا** واكثر  
 من ذلك **ان لم يسقوا حتى يسقيرهم الله عز وجل فان**  
**تاهوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للسك والوعا**  
**ويصلون على الصبح** ويخطبهم الامام بهم شرا وكذا  
 لو لم ينقطع وارادوا الصلاة للاستزادة التي بها قفع **وميم**







بجعل الطرف الاسفل الذي على شقه الايسر على عاتقه الايسر  
والطرف الاسفل الذي على شقه اليمين على عاتقه الايسر و  
حكيمه التفاول بتغيير الحال الى الخصب والسعة **وتحول**  
**الناس** الرجال وهم جلوس **مثله** اي مثل تحول الخطيب  
المشتمل على التلكيس لغيره وهذا التلكيس في غير المشتمل  
والمدور **قلت** **ويترك محول** **حتى يزع الثياب** اذ لم  
ينقل خلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم واذا فرغ الخطيب من  
الدعاء مستقبلا اقبل على الناس بوجهه وحرم على طاعه  
الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا للمؤمنين  
والمؤمنات وقرأ اية اوابئين وقال استغفروا الله ليعطى  
لكم **فلو ترك الامام الاستسفا** **فعله الناس** ان خلت  
الامطار عند الولاة حافظه على السنة **ولو خطب به قبل**  
**الصلوة** **جان** لغيره حمل على ثياب الجوار ويس ان يبرأ  
لاول مطر السنة وغيره **ويكشوف** **غير عورته** **ليصيه**  
**وان يغتسل** **ويتوضى في السيل** ابتاعا في الكل وجمعها افضل  
فان اقتصر على احد مما فالفضل افضل ولائحة في هذا الفصل  
ولا في الوضوء اذ الريصاد في وقت وضوئه ولا غسل حنكه  
الاستوي والوجه تنوي بالفضل سبه وبالوضوء الوضوء  
لا سبه اخذ من عدم صحته لقراءة القرآن **ويسبح عند**  
**الرعد والبرق** فيقول سبحان الذي سبى الرعد نجله و  
الملائكة من خيفته لفعل عبد الله بن الزبير في الرعد  
وقيس به البرق **ولا يتبع بصره البرق** **للهيعة** **ويقول**

عند

عند المطر اللهم صيبا تشد يد الي اي مطرا فافعا ابتاعا **ويد**  
**تقوا بما شا** قال صلى الله عليه وسلم سيجاب الدعاء في اربعة موا  
طن عند التقا الصفوف ونزول الغيث واقامه الصلوة  
وروية الكعبة **ويقول بعد** اي بعد المطر في اثره **مطرنا**  
**بفضل الله وبرحمته ويكره مطرنا بنو كذا** بفتح النون  
وبالهزاه اخرى اتوقت النجم الفلاني على عاده العرب في اضافة  
المطر الى الانوا فان اعتقد ان النون هو الفاعل حقيقة كقول  
وانه وقت اوقع الله فيه المطر فهو على الكراهة لانها منه  
الاول والاصل في ذلك انه صلى الله عليه وسلم قال عن ربه تعالى  
بعد صلاة الصبح على اثر مطر من الليل اصبح من عبادي  
ني وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله وبرحمته فذلك  
مومن ني وكافر بالكوكب **ويكره سب الرياح** **لنهية** **ضلي**  
الله عليه وسلم عن ذلك **ولو تضرعوا بكثرة المطر** **فالمسنة**  
**ان يسالوا الله رفعة** بان يقولوا **اللهم حوالينا ولا**  
**علنا** اللهم على الاكام والطراب وبطون الاودية ومنا  
به الشجر ابتاعا والاكام القلال المرتفعة من الارض اذ  
لم تبلغ ان تكون جبلا والطراب جمع ظرب بفتح اوله  
وكسر ثانيه جبلا صغير **ولا يصلي لذلك والله اعلم**  
لعدم ورود الصلوات **بالتنوين** في حكم تارك  
الصلوة **ان ترك المكلف الصلوة** الصلوة باحد الخمس  
او ترك شرط بها جعل عليه كالوضوء **بما حاد وجوبها** بان  
انكره بعد علمه به **كفر** لانكاره ما علم من الدين الضرورة بخلاف



قريب عهد بالاسلام لجوز خفاكه عليه او تركها ولم يقف  
الطهورين **كسلا قتل حد** الا كراه القوله صلى الله عليه وسلم  
ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول  
ويقوموا الصلاة والصيام **قتله بترك صلاة واحدة**  
**فقط** للحديث بشرط اخرجها عن وقت الضيق ان  
كان يحجم مع التي يليها فلا يقتل بالظهر حتى تغرب ولا بالمغرب  
حتى يطلع الفجر الصادق ويقتل بالصبح بطلوع الشمس وفي  
العصر بالغروب وفي العشاء بطلوع الفجر قال في اصله  
فيطالب باذنيها اذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل ان  
اخرجها عن الوقت فان اصر واخرج استوجب القتل اي  
ان لم يصلي ويقتل تارك الجمعة وان قال اصلها ظهرا  
**ويستتاب** قبل القتل وجوبا ويكفي استحسانته في الحال ثم  
**يضرب عنقه** بالسيف اذا الرئيت وقيل بخمس حديد  
حريصلي او موت ويغسل ويصلى عليه ويدفن في  
مقابر المسلمين ولا يطمس قبره بل يترك كبقية قبور  
اصحاب الكبار ولا يقتل ان قال صليت ولو قتله في مدة الاستتابه او قبلها انما لا ضمان عليه كقاتل المرتد  
**كتاب الجنائز** بالفتح جمع جنازة والكسر اسم الميت  
في النعش من جنزه اذا ستره **ليكثر** كل مكلف **ذكر الموت**  
نذ بالقوله صلى الله عليه وسلم اكثر ما يذكر هادم اللذات فانه  
ما يذكر في كثير الاقله ولا قليل الاكثر اي كثير من الا  
مل والدنيا وقليل من العمل وهادم بالذال المعجمة اي قاطع

ويستتاب بالتوبة **وحد المظالم** الانهم منها الى اهلها بالمبادره  
لها فلا يخاف فجات الموت المفوت لها **والمرضى** المذكري  
اشد طلبا به من غيره **ويضيق المختصر** اي من حضر الموت **لحم**  
**الايمان الى القبلة على الصبح** فان تعذر لعله منه مثلا  
فلحمه الايسر اليها فان تعذر لصيق مكان ونحوه لعله منه  
**التي على قفاه ووجهه واخمضاه** بفتح الميم وهما هنا اسفل  
الرجلين وحقيقتهم المنخفض من اسفلها **للقبلة** بان  
يرفع راسه قليلا **ويأمن الشهاده** قبل التوجه للقبلة ان  
امكن والا فعلا معا اي لا اله الا الله لقوله صلى الله عليه وسلم تقفوا  
مواقم لا اله الا الله اي ذكر وا من حضره الموت **بلاد الحجاز**  
ليلا يضجروا يقال له قل وليكن غير متهم كحاسد وعدوا  
ووارث فان لم يحضر غيرهم لقنه اشفقهم واذا قالها مرة  
لا تعاد عليه الا ان يتكلم بعدها **ويقرأ عند يسر ويسر**  
**ظنه بريه سبحانه وتعالى** اي يظن ان يرحمه الله وهو  
يعفوا عنه ويغيب لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في  
الرحمة **واذا مات غمض** ابتاعا في الكل وحسن ان يقول  
حال اغماضه بسم الله وعلى صلة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**ويشد الحياه بعصاه** عريضه تربط فوق راسه ليلا يبق  
فيه مفتوحا فتدخله الهوام **وليبت مفاصله** فردسا  
عده لعضده وساقه لفخذ وفخذ لبطنه ثم يمد يدا ويلين  
اصابعه ايضا ليجعل غلبه اذ في البدن بعد مفارقة الروح  
بقية حراره فان لم يفعل **يسر ويسر** **يسر ويسر** ان يكون



محرماً **جميع بدنه بثوب** خفيف بعد نزح ثيابه لأنه صلى الله عليه وسلم  
سبحي حين مات بثوب ويجعل طرفه تحت راسه وطرفه الآخر  
تحت رجله ليلا يكشف ويجتنب الثقل فإنه لحمة فيغيره **و**  
**ضع شئ ثقيل** مرة ليلا ينتفخ فإن لم يكن حديد فطين  
رطب وقد ربحو عشرين درهما ويصان المصحف عنه **و**  
**ضع على سرير وخوف** ليلا نصيبه نداء أو قلة الأرض فيغير **ونز**  
**عه عنه ثيابه** التي مات فيها حيث لا يرى بدنه فإنها تشرع  
إليه الفساد كما قيل **ووجه للقبيل** **فكحضر** ومركبته **ويتولى**  
**ذلك** جميعه **أرفق محارمه** به بأن سهل ما يقدر عليه ويتولى  
الرجال من الرجال والنساء من النساء فإن تولاه الرجال من نساء  
المحارم أو النساء من رجال المحارم **ويبادر** بفتح الدال **بغير**  
**أداتين موته** بظهور أماراته مع وجود العلة كان  
أشتر في قدماه فلا ينتصبا أو قليل انقه أو يخسف صدغاه  
وإن شك باحتمال سكتته وخوفها آخر لليقين بخو تغير الر  
أوجه **وغسله وكفينه والصلاة عليه ودفنه** وتجهيزه  
ولو قاتل نفسه **فرض كفايه** في حقه مية مسلم أو جماعا أو ياتي  
حكم الكافر وأقل الغسل في حقه ولو جننا وخوفه **تعيير**  
**نه بعد ان الت الحس** عنه أن كان ويكفي لها غسله  
أن زالت عينه بحرية ثم لم يتغير **ولا تجب** بيه **القائل**  
أي لا تشترط في صحة الغسل **في الأصح** إذا قصد النطاق  
وهي لا تتوقف على نية فيكفي غرقه أو غسله **كأوله** قلت  
الصحيح المنصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم

للأمر

للأمر يغسل الميت فلا يسقط إلا بفعلنا ومن ثم لا يكفي فعل  
الملك **موضع خال** من الناس **مستورا** عنهم لا يدخل إلا الغا  
سل ومن يعنه والولي لأنه كان يستتر عند غسل فيسير  
بعد موته وقد يكون ببعض بدنه ما يكره ظهوره وال  
ولي أن يكون تحت سقف **على لوح** أو سرير حتى لا يركب  
وليكن موضع راسه أعلا ليحذر الماء عنه ولا يثق تحته  
**ويغسل في قميص** بال أو سخيخ يلبس عند غسله لأنه  
استتر له ويدخل الغاسل يده في كفيه إن وسع ويقبله  
من تحته فإن صاق فتقر رأسه الخار نص وأدخل يده  
بموضع الفتق فإن لم يوجد قميص أو لم يثبات غسله فيه  
لخو حرام أو غيره ستر منه ما بين السرة والركبة وما ياتي  
حكم نظره **بماء بارد** لأنه يشد البدن والمسخن يرخيه  
لكن لو أخرج له لوسخ أو برد فعله وفي أصله أنه يكون في  
أفاه كبير ويبعد عن الغسل بحيث لا يصيبه رشاش **وتجلم**  
**الغاسل من فوق على الميت** المرتفع ما يلا إلى ورايه ويضع  
كفيه على كتفيه **وابهامه في نغرت** قفاه ليلا يميل رأسه  
ويسند ظهره إلى ركبته **البقيص** ومن ساره على بطنه  
أمره **ألا يلبس الخ** ما فيه من الفضلات ويكون عند  
حينئذ حجره منقده فأتية الطيب والمعين بصب ما  
كثيرا ليلا يظهر الحجة ما يخرج ثم يضيءه **لفقاه** و  
يقسل يساره وعليها خرقة ملفوفة بها سويته أي



دبره وقبله وما حوله كما يستحي الحي ويتعهد ما على بسنه من  
 نحو قدر من بعد القا الحرقه وغسل يديه بماء واشتات **يلو**  
 اخرى على اليد ويدخل اصبعه فيه ويمر بها على اسنانه  
 بشي من الماء كما يستاك الحي ولا يفتح فاهه ويزيل ما في منخرنه  
 بفتح الميم من اذى باصبعه مع شي من الماء ويوضيه بعد  
 ذلك كالحى ثلاثا ثلاثا بمضمضه واستنشاق وعمل اسم  
 فيها لا يضل الماء باطنه ولو كانت اسنانه متراصه لم تفتح  
 ثم يغسل راسه ثم لجنته بسدر ونحوه اي خطمي وسرحه  
 ان تلبس شعرها بمشط واسع الاسنان يرفق ليقل يتناف  
 ويرد المنتفخ وغيره اليه بان يوضع في كفنه ويغسل بعد  
 ذلك شقه الايمن ثم الايسر المقبلين من عنقه لقدمه  
 ثم يجرفه الى شقه الايسر فليغسل شقه الايمن مما القفا  
 والظهر الى القدم ثم يجرفه الى شقه الايمن فيغسل الايسر  
 لذلك فهد الاغسال كلها مع قطع النظر عن نحو السدا  
 فيها غسله ويستحب ثابته وثالثه فان لم تحصل النظا  
 فه زبد حتم تحصل فان حصلت شفع استحب الايتار  
 بواحدة ويستحب ان يستعان في الاولى وما بعد بها بماء  
 او خطمي الخافي الاصح للتنظيف والانتقام يصب ما قراح  
 بفتح القاف ويخفيف الراخالص من قرنه الى قدمه على  
 سدا كالحى ثلاثا ثلاثا بمضمضه واستنشاق وعمل اسم  
 الطهوريه وانما يحبسها كالحى ثلاثا ثلاثا بمضمضه واستنشاق وعمل اسم

المذكور

المذكور فيكون الثلاث بالماء القراح ليستقط الواجب باولها وما  
 الثمر علم انه يستحب في كل غسله نحو الصدر وانه يغسل بعد  
 يغسله يزيله ثم يصب الماء القراح فهد غسله ويأتي بعدها  
 ثابته وثالثه كذلك ويستحب ان يجعل في غسله من الثلاث  
 ث بالماء القراح قليل كاقور بحيث لا يضر الماء اذ راحته تنظر  
 الهوام وهو في الاخره الكد ويكره تركه وخرج بالقليل ما يغير  
 الماء وتلين مفاصله بعد الغسل ثم ينششق تشيفا بليغا خشية  
 من بلك اكفانه المسرع للفساد فلو خرج بعده اي الغسل  
 نجس وجب ازالته فقط وان خرج من الفرج لسقوط الفرض  
 بما وجب وقيل تجب ازالته مع الغسل ان خرج من الفرج  
 وقيل تجب مع الوضوء وبعد الادراك يكفي غسل النجس  
 جزها ويغسل الرجل الرجل والمرأه المراه وهذا هو  
 الاصل الاول فيهما المنصوص ويغسل امته ولو قنه  
 ومدبره وام ولد وذميه وزوجه ولو ذميه وهي زوجه  
 اي لهم ذلك ولا يغسل الامه سيدها لا تتقالها عنه و  
 الزوجيه لا تنقطع حقوقها بالموت بدليل التوارث وله  
 تغسل مكانه ولجس لها غسله ولا لغيره لزوجته  
 تغسل مزوجه ومعتده ومستتره ولا لهن غسله ولا لهن  
 تغسل مزوجه وغسل الذميه لزوجها المسلم مكروه ولا  
 يغسل رجعية وعكسه ويلقات اي السيد واحد الزوجين  
 حرقه على يديهما ولا مس بينهما وبين الميت اي ينبغي ذلك  
 كما باصله فان لم يفعل صح الغسل ويتحقق الغسل فقط



فان لم يحضرها الا اجنبي في الميتة الانثى او اجنبيه في الذكرو  
كرههم في الاصحح الحاق الفقد الغاسل بفقد الماولومات الختني الكبير  
وهو البالغ حد الشهوة او صغير لم يبلغ حدها ولو حضر الا  
اجنبي او اجنبيه غسل **واولى الرجال به** اي الرجل في غسله  
او لا تقرب بالصلوة عليه درجة وسباني وخرج بقولي درجة  
الاولى بالصلوة صفه اذا الافقه اولى من الاسن والا قرب  
والبعيد الفقيد اولى من الاقرب غير الفقيد فمنا عكس ما في  
الصلوة والمراة الافقه الا علم بذلك الباب **واولى النساء**  
اي المرأة في غسلها **قربانها ويقدم من على زوج في الاصح**  
للقرب **واولاهن ذات محرمه** وهي من لو قدرت ذكر لو تكل  
نكاحها فان استويا اثنتان في المحرمية فالتى تحمل الفصوبة  
اولى كعمه مع خاله ثم القربا فالقربا ثم ذات الولايه على  
الاجنبيه ثم الاجنبيه ثم رجال القربا به كترتيب صلاحهم  
الا ابن العم ونحوه وكل قريب ليس محرم **فكالا اجنبي و**  
**الله اعلم** فلاحق له في غسلها **ويقدم عليهم** اي على رجال  
القربا به الزوج في الاصح لانهم ذكور وهو ينظر الى مالها  
ينظرون اليه ونشرط من قدم الاسلام وان لا يكون قائلا  
لميت ولا يقرب المحرم طيبا كالكافور في الغسله وكفته  
**ولا يؤخذ شعره وظفره** ابقالا لث الاحرام قال صلى الله عليه  
وسلم في محرم مات لا تمسوه طيبا ولا تخمروا راسه فانه  
يجعت يوم القيمة مليبا واستفيد من هذه العله حرمة  
اللباس ان كان ذكر محيطا وحرمة ستر وجه المرأة المحرمه

وكذا كفيها بقفازين **وقطيب المعتد** التي كان يحرم عليها الطيب  
ان كانت في عدة وفات في الاصح لروا المعنى الرقيب عليه حرمة  
الطيب يتجملها على زوجها عن الرجال **والجد يد لا يكره في المحرم**  
**اخذ طفر او شعر البطه وعانتها وشاربه** بل يستحب  
**قلت الاظهر له هته والله اعلم** اذا جرد الميت محترمه  
فلا يتسبك بهذا **فصل** يكفر بماله لجنه حيا من  
حرير للراه والصبي وغير حرير للرجل ومحرم تكفينه فيه ويكره  
في حقها وحرمة تمتحن مع القدره على طاهر احترام الميت  
واحتياط الاخر امره ويعتبر فيه حال الميت فان كان مكبرا  
من جاد الشاب او متوسطها من اوسطها او مقل من خستها  
**واقبله ثوب ستر العورة والختني كالا نثى ولا تنفذ** با  
لقتيد **وصيه باسقاطه** اي الثواب الواحد لانه حق  
الله وبخلاف الثاني والثالث الايتان في الافضل لانهما  
حق الميت تنفذ وصيته باسقاطها ولو اوصى بحسائر العورة  
اتباعه ويقتصر على ثوب ان طلبه غريم مستغرق او كف عن  
يلزمه نفقته او من بيت المال ان وجب لفقد تركه ومنفق  
او من مال المسلمين ان فقد ما ذكر او من وقف الاحفان و  
يزاد عليه اذا الديوصي اميت وطلبه بعض الورثه وكذا  
ان اتفقوا او كان فيهم محرم عليه ولو قال الورثه يكفن  
سائر بدنه والغرماء سائر عورته اجيب الورثه لانه واجب  
في التكفين بل لانه حق الميت يتقدم به على الغرماء ولم  
يسقطه ولو اتفقوا على الزيادة على ثلثه اثنان



فان لم يتفقوا اقتصر على ثلاثة **والافضل للرجال ولو**  
**صغيرا ثلثه** يع كل منها اليدين غير راس المحرم لا كفنه على  
اليه عليه قلم **والجوز رابع وخامس** بلا كراهه **ولها**  
اي الافضل للمرأة **خمس** رعايه لزيادة الستر فيها و  
الزيادة على خمسة مكرهه في الرجل وغيره والخش ك  
طراعه ومن كفن **منها بثلاثه** فهي **لغايه** يستر كل منها  
كل البدن وان كفن الرجل في **خمس** رعايه **قبيص** وعما  
مه **تحتهن** لان ابن عمر فعله بائن له وان كفنت في **قصره**  
**فازدور وخمار وقبيص** **ولغاقتان** اقتبعا ويقدم الا  
زار فالخمار فالقميص **وتجعل الغاقتين من فوق وفي قول**  
**ثلاث لغايق وازار وخمار وحسن الابيض** للامر به  
**وتحل اصل التركه** بعد ابيه في جملة مونه التجهيز منها  
وباني ما تقدم على مونه التجهيز بالفرايض ويستثنى من  
لها مال فكفنها على زوجها الموصى **فان لم يكن للميت في**  
**غير المستثناة تركه** فعلى من عليه نفقته من قريب **وقد**  
سوا في الميت الاصل والفرع والصغير والكبير **تجهيزه** بموته  
فان لم يكن والقن وام الولد والمات لا ينسخ الكتابه  
موته فان لم يكن من ذكر ففي بيت المال والافعل على مياسير  
المسلمين **وكذا الزوج** عليه كفن زوجته الذي تلتزمه  
نفقتها في جملة مونه **تجهيزه على الاصح** لوجوب نفقتها  
عليه في الحياه وخادمها كهي والباين الحامل كالزوجه فان  
لم يكن للزوج مال ففي مالها وكل موه التجهيز كالكنف **ونشط**

احسن

احسن التفانيق **واوسعها والثانيه فوقها وكذا فوق**  
**الثانيه** وينثر بالمعجم **على كل وحده** في غير المحرم **حنوط** يقع  
الى انواع من الطيب وكافور على الاولى قبل وضع الثانيه وعلى  
الثانيه قبل وضع الثالثه **ويوضع الميت فوقها مستلقا على**  
**ظهره وعليه حنوط وكافور** ويندب بتخير الكفن **يعود**  
**اوقا ويشد الياء** بخرقه بعد دس قطن بينهما عليه حنوط  
وكافور **وتحط على مناقد يديه** من اذنيه وضغريه و  
عنيه وعلى مساحده لجهته **قطن** عليه حنوط وكافور  
**وتلق عليه الغايق** بان يثني كل منهما من طرف شقه  
الايسر على الايمن ثم من طرف شقه الايمن على الايسر كما  
يفعل الحي بالقبا **وتجعل الفاضل عند راسه ورجليه و**  
**يكون الاثر عند راسه ويشد** في غير المحرم **شداد**  
**خوف الاثني** راعنه وعند الحمل **فاذا وضع في قبره**  
**نزع الشداد** اذ يكره ان يكون معه في شيء معقود ولا  
يلبس المحرم الذكر **خيط ولا يستر راسه ولا وجهه الممه**  
**ابقالا** ثوالا حرام ومرايه لا يقرب طيبا وحمل الجناره بين  
**العمودين افضل من التريبع في الاصح** كحل سعد ابن  
ابي وقاص عبد الرحمن بن عوف وفي خبر ضعيف انه على  
اليه عليه قلم **حمل سعد بن معاذ كذا لك وهو اي الحمل**  
**من العمودين الخشبيين المنقذين** وهما العمودان على  
عائقه ورأسه بينهما **وتحمل** لمؤخرين **رجال** احد  
هما من الجانب الايمن واخر من الايسر اذ لو توسط المتورخين



واحد كما تقدم متين لم يرب ما بين قد ميه بخلاف المتقدمين  
**والترتيب ان يتقدم ويتأخر اخرات** في حملها يضع احدا  
احد المتقدم من العمود الايمن على عاتقه الايسر والاخر  
العمود الايسر على عاتقه الايمن والمتأخرات كذلك **والله**  
**واما ما وبقر بها** حيث لو التفت لراها **افضل** منه يور  
ها ولا يراها اكثر الناس معها اتباعا وسوا الركب ولما  
شي ويبيغي ان لا يذهب معها ركب الا لعذر كمرض او  
ضعف فلا بأس به ويكره بلا عذر **وسرع بها** نداء  
للامر به **ان لا يخف تغيير** اي الميث بالاسراع فيتأني به  
حينئذ والاسراع فوق الميث المعتاد ودون الحجب ليلا  
ينقطع الضعفا فلو خشي تغيير الميث من غير الاسراع  
وانقار او انفتاحه زيد في الاسراع **فصل** في الصلوة  
اركان احدها النية كساير الصلوات **ووقتها** غيرها  
اي كوقت نية غيرها من الصلوات وهو وقت التكبير  
للاحرام **ويكفي فيه الفرض** ولا بد من التعرض له وقيل **شتر**  
**ط نية فرض كفايه ولا يجب تعين الميث** كريد بل  
يكفي نية الصلوة على هذا الميث او من صلى عليه الامام ان  
كأما موما **فان عين واخطا** كان نوى الصلوة على ربه  
فان عمه **بطلت** اي لو تصح كما باصله هذا ان لم يشر الى  
المعين فان الشراية صحت **وان حضر مونا نوازم** اي  
نوى الصلوة عليهم كما باصله ويحرم على المتعدي نيت الا  
قندا **الثاني اربع تكبيرات** لانه صلى الله عليه وسلم صلى على

قير بعد ما دفن

قير بعد ما دفن صلى عليه اربع غاف **خمس** او زاد على ذلك  
عمد **المربط** صلاته في الاصح لانه زاد ذكر او لا تبطل  
في السهو جزما ولا هل خل سجود السهو فيها ولو خمس مائة  
او زاد **لم يتابعه في الاصح** صوابه الاظهر بل يسلم او  
يتنظره **ليسلم مقعه** وهو افضل **الثالث السلام** وهو  
كغيرها اي كسلام غيرها من الصلوة كيقية وتعدادا  
وتخيه خروج وغيرها **الرابع قرات الفاتحة** كغيرها من الصلوة  
**بعد التكبير الاولى** قبل الثانية لانه صلى الله عليه وسلم قرا  
الفاتحة بعد التكبير الاولى بعد ان هو المفتي به وقوله **قلت**  
**تجري الفاتحة بعد غير الاولى والله اعلم** خلاف المفتي  
**الخامس الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد**  
**الثانية** اي عقبها **والصحيح** ان الصلوة على الال لا يجب  
فيها بل تحسن كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والمجد قبل  
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم **السادس الدعاء الهيت بعد**  
**الثالثة** باقل ما يطلق عليه الاسم نحو اللهم ارحمه اللهم  
اغفر له ويأتي اسكاه ولا يجزى في غيرها جزما وعليها  
ذكر انه لا يحون اخلا التكبير الاولى من ذكر ولا تكبير  
الترتيب ولا جمع ركنتين في تكبيره **السابع القيام** ان  
قد ر عليه كغيره من الفرائض **وسين** رفع يديه في الله  
**التكبيرات** فيها اخذ ومنكبيه ووضعها على صدره كغيرها  
من الصلوات **واسرار القراءة** فيها ولولا الدعاء والتعود **ولا**  
**يجوز** بالقراءة لولا **والاصح** نذب التعود وقت الافتتاح



لطوله كالسورة ويندب التامين عقب الفاتحة ويقول في الدنيا  
**الله الله ربنا اعبدك وابني عبدك الى اخره** وتتمته  
بحا با صله خرج من روح الدنيا وسعتها بفتح او لهما اي من  
شيء من رزقها وانتساعها ومحبوته واجبابه فيها اي ما يحب  
ومن تحبه الى ظلمة القبر وما هو لافيه اي من الاهوال كان  
يشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمد  
رسولك وانت اعلم به السمع انه نزل بك وانت  
خير من ولده واصبح فقيرا الى رحمتك وانت غني عن عذاب  
وقد جئنا اليك شفعا **الله** ان كان محسنا فرد  
في احسانه وان كان مسيئا فاغفر له ونجا وزعته ولقه  
برحمتك رضاك ووقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره  
وجاف الارض عن جنيته ولقه برحمتك الامن من عذابك  
حتى تبعثه الى جنتك يا ارحم الراحمين جمعه الشافعي  
رضي الله تعالى عنه من الاحاديث فان كان اطميت الخبيث انت  
الظهير الا وانت منزول به ولو ذكر بقصد الشخص وطميت  
جان واما الخبيث فيعبر فيه بخوالمهلوك ويقدم عليه  
**الله** اغفر لنا ورحمتنا وشفاعتنا وغايبنا وصونا  
وكبيرنا وذكرنا وانتانا اللهم من احييته منا فاحيه  
على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام اللهم  
لا تحرمنا اجره ولا تقننا بغيره ابتاعا وتقدريم الثاني منها لانه  
بعد الاول بالمعنى ويقول في الطفل مع **الله** الثاني  
**الله** اجعله فرط لا بويه اي سابقا مهميا لمصالحها في

الاجرة

لذان  
الاجرة وسلفا ودر خرا بالجمع وعظمة اي موعظة واعتبار  
وشفيعا وتقبل به موثرينها وافرغ الصبر على قلوبها ولا  
تقتلها بغيره ولا تحرمها اجره لو ورد الامر بالبر بالابوية في حد  
ضعيق وفي **الرابعة** اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقننا بغيره  
اي باضلال او بارتكاب المعاصي واغفر لنا وله ولو خلق المقتدي  
بلي عنه فلم يكسر له امامه اخرى اي شرع فيها بطلت صلاته  
اذا التخلو بالتكبير هنا شبهة بالتخلف بركعة فان كان ثم عذر كسيان  
اغتر بواحدة لا تختين ولو تقدم عليه تكبير لم ينطل وان تروا  
هنا منزلة الركعة وكذا لا ينطل بريادة خامسة ويكبر المسبوق  
ويقول الفاتحة وان الامام في غيرهما كالدعاء عاية لترتيب صلاة  
نفسه فلو كبر الامام اخرى قبل شروعه في الفاتحة بان كبر عقب  
تكبيره كبر معه وسقطت القراءة عنه كالمركب الامام عقب تكبيره  
المسبوق فانه يركع معه وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتا  
بعه في الجمع ان لم يكن استعمل بالتعود والاقرب بقدره واذا  
سلم الامام تدارك المسبوق في التكبيرات باذكارها كالتدارك  
بقية الركعات وفي قول لا تشترط الاذكار وندب ان لا يرفع  
الحنازه حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل تمامه ويشترط  
وط الصلوات في هذه الصلوات كطها واستقبال وكذا تقدم  
خو غسل الميت كما يأتي لا الجماعة لكن يستحب كعادة السلف  
وسقط فرضها بواحد من الذكور ولو مميزا مع وجود رجال  
لحصول المقصود به وقيل يجب اثنتان وقيل ثلاثة وقيل اربع  
والاول والثالث قولان ولا يسقط فرضها بالنساء وهناك رجال



**في الأصح** اذ دعاه اقرب للاجابة ولا يكفي النساء وهناك رجال و  
صبي مميز ولو حو نساء ورجال لم يتوجه الفرض عليهن فان لم يكن  
غيرهن توجه الفرض عليهن فبأنه صلوة امرأه والختان كالأنتى **ويصلى**  
**على الغائب عن البلد** لفعله صلى الله عليه وسلم في موت النبي  
شي وسوا كان الميت في جهة القبلة ام لا على مسافة النقص  
ام لا اما الحاضر في البلد فلا يصل على عليه الامن حضره ويشترط  
ان لا يزيد ما بينهما على ثلاثماية ذراع تقريبا ويجب  
تقديمها لمي الصلاة **على الدفن** فان دفن قبلها اثم الدفن  
افتوت ويصل على القبر كما قال **ويصح بعد** اي بعد الدفن  
على القبر سواد دفن قبلها ام بعد **والأصح تخصيص الصحة**  
**من كان من اهل فرضها وقت الموت** وكذا من بعد وقيل  
الفضل بخلاف من كان مميتا او كافرا مثلا عند الغسل ويعتبر هذا  
في الصلوة على الغالب ايضا ويصل على القبر ما بقي من الميت شي على  
الاقرب **ولا يصل على قبر رسول الله عليه وسلم بحال** وكذا  
قبر غيره من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لقوله صلى الله  
عليه وسلم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مسا  
جد ويشترط في الصلاة على القبر والميت الحاضر ان لا يتقدم عليه  
كما يأتي **فروع الحد يدان الولى اولى باملتها** اي الصلوة  
على الميت **من الولى** اذ دعاه اقرب للاجابة لكن ان خفي  
فتنه فالوالى اولى ويقدم الاب ثم الجد ابوه وان على ثم الابن  
ثم ابنته وان سفل ثم الاخ اذا الاصل شفق ثم الفرع ثم الحواشي واما  
الاشفق للاجابة اقرب **والأظهر تقديم الاخ لابوين على الاخ**

لاب

**لاب** اذا الاول اشفق ثم بعدهما ابن الاخ لابوين ثم الاب ثم العصبة  
الباقون **على ترتيب الارث** فيقدم الع لابوين قلاب ولو اجتمع عان او  
ابنا عمر احدهما الابوين والاخر لابون لام قدم واجتماع ابن الاخ الشقيق  
وابن الاخ لاب واجتماع ابوهما ثم بعد عصبة النسب المعتق ثم عصبة  
ثم ذو الارحام والاخ للام يقدم منهم ابوالام فالاخ لام فالخال فالعم لام ولما  
يقدم موت على الامام اذ البر يتنظم امر تبيت المال فان انتظم عدم عليهم  
ثم بعد من ذكر الرجال الاجانب ثم الزوج ثم النساء المحارم **ولو احتق**  
اي اثنتان من الاولياء **درجه** كابنين واخوين **فالاسن العدل اولى**  
**على النص** من الافقه ونص في غيرها على تقديم الافقه والفرق ان النص  
هنا الدعاء للميت والاسن اشفق فدعاه للاجابة اقرب والمراد به  
الاكبر **في سقا** في الاسلام وان كان شابا ان حذت حالته اما الفاسق  
والمتبذع فلا ولو كان احدا المستوين اذ ارحم كان عمر احدهما اخ لام  
قدم وان كان الاخ السن ولو استويا في النسب قدم الافقه والاقرى  
والاورع بالترتيب السابق في سائر الصلوات وعبار اصله فالأ  
من اولى على الصحيح ان كان عدلا والحق اولا من الرقيق اي من  
المجتمعين في درجه وقال المصنف بدل هذه المسئلة لوضوحها و  
**يقدم الحر البعيد على القريب** كاخ رقيق وعم من نظر المحرم ولو  
اجتمعوا بدرجه واستووا ورضوا بتقديم واحد جان والاقرى  
**ويقتضي المصلي** ندبا اذا كان غير مأموم **عند راس الرجل وعجزها**  
اي المراتبة اتباعا والختى كالأنتى والمأموم يقف في الصف بحيث كان و  
**يحوز على الجنائز صلاة** اذا المقصود منها الدعاء والجمع فيه ممكن  
والاولى افراد كل جنازة يصلون ان امكن وعلى الجميع ان حضروا



دفعه قدم الامام الرجل فالصبي فالخنثى والمرأة فان كانوا ذكورا او اناثا  
او خناثا قدم افضلهم بما يرغب في الصلوة ركوع لا تجزئة لا لقطع الركعة بالوقت  
او متعاقبه فالاسبق ان كان المتوخر افضل لكن لو سقت جنازة خنثى او انثى  
فحضر كركو ولو صبي اخرت ولو سبق صبي فحضر رجل قدم الصبي ولو حضر مع  
المرثتين جملوا صفا عن ميمنه راس كل منهما عند رجل الاخر لئلا يتقدم  
الانثى على ذكر ولا بد من رضى الاولياء بصلاة واحدة فان رضوا او حضرة  
او حضرت الجنائز مرتبه فولي السابقة او لارجلان كانت ميمنه او امرأه وان  
حضرت معا قرع بينهم **وتحرم الصلاة على الكافر** ولو ذمنا قال تعالى ولا  
تصل منهم مات ابدا **ولا يجب غسله** وتكفينه ودفنه ان كان حربيا وان  
جاز ذلك للمسلمين وغيرهم **والاصح وجوب تكفين الذي ودنه**  
على المسلمين اذا لم يكن له مال ولا من تلزمه نفقته وفاقد ماله وجوز  
اغرا الكلاب على جيفة الخبيث فان دفن قليلا يتأذى به يوحى  
وتمتله المرتد **ولو وجد عضو مسلم** او شعره او ظفره ولو شعره واحدا  
**علم موته** وانفصاله منه بعد الموت صلى عليه بعد غسله ومواراته  
بخرقه فنية الصلاة على جملته الميت اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم ولو لم يكن  
له يعلم موت ما ذكر لم يصلى عليه لكن يدفن كالا وله ولو جهل كونه  
من مسلم وهو بطل الاسلام صلى عليه ايضا لميت بهما جهل اسلامه  
ولو ابين منه عضو فمات فورا كان حكمه كحكم واحد **والسقط** ان  
علمت حياته كان **استهل** اي صاح **او بكأ** ثم مات **ككبير** فيصل  
عليه ليتقن موته بعد حياته ويغسل ويكفن **والا** بان علم كان  
لم يستهل او لم يبك فان **طهرة امارات الحياة** كما اختلاج اي تحريك  
**عليه في الاظهر** لظهور حياته ويغسل جزما وان لم تمارات الحياة

**ولو يصلح اربعة اشهر** حد تنفخ الروح فيه **لو يصل على عليه** اي لا يجوز  
لعدم امكن حياته **وكذا ان بلغها** فصاعد الا يصل على عليه **في الاظهر**  
لعدم ظهور حياته ولا يغسل في الاولى ويغسل في الثانية والفرق  
بين الغسل والصلاة ان الغسل اوسع اذ الذي يغسل ولا يصل  
عليه والتكفين كالغسل ولو لم يظهر خلقه بين ستره بخرقه  
ودفنه دون غيرهما **ولا يغسل الشهيد ولا يصل على عليه** اي لا  
يجوز ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم امر في قتله احد يد فنههم بد  
ما يرام ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وحكمته ابقا اثر الشهادة عليهم  
وتعظيمهم باستغفارهم عن دعا القوم **وهو** اي الشهيد الذي لا  
يغسل ولا يصل على عليه **من مات بقتال الكفار بسببه** كان قتله  
احد من اوصابه سلاح مسلم خطا او عاد اليه سلاحه او  
ترد في حملته في وهدة او سقط عن فرسه او رميته دابة فمات  
او وجد قتيل عن انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وان لم  
يكن عليه اثر دم اذ الظاهر ان موته سبب القتال **فان مات**  
**بعد انقضائه** وفيه حياة مستقرة بخرقه في القتال يقطع  
منها بموته **او مات في قتال البغاة** فغير شهيد **في الاظهر**  
اذا لم يمت في قتال الكفار اما لو انقضى قتال الكفار وحركته  
حركه مذبح فشهيد او هو متوقع البقا فليس بشهيد جزا  
فنهما **وكذا لو مات في القتال لا بسببه** كان مات بمرض او  
في آفة غير شهيد **على المذهب** اما الشهيد العاري عن النوا  
بط المذکور كالغريق والمطبوت والمطعموم والميت عشقا و  
الميتة طلقا والمقتول في غير القتال ظما فيغسل ويصل على عليه



ولو استشهد جنب فالأصح أنه لا يغسل كغيره ولا يصلى عليه  
 والأصح أنه أي الشهيد ترال نجاسة غير الدم أي دم الشهادة  
 بأن يغسل وعبارة الصلاة والأصح أن الجنب إذا استشهد كغيره  
 وأن النجاسة التي أصابته لا بحسب الشهادة لا ترال وهي تنقل  
 بما إذا أدت أن التها إلى إزالة دم الشهادة وهو كذلك ويتفنن  
 ندبا في ثيابه التي مات فيها وفي الملاحظة بالدم المحمل فان  
 لم يكن ثوبه سابقا يتم ندبا في ستر العورة والافوجا وان اراد  
 الورثة نزع ما عليه من الثياب فتكفيه في غيرها جازما الله  
 والجلود والفر والخفاف فتزعم **فصل** اقل القبر حفرة  
 لا تمنع اذ اردت الراحة ان تظهر فتؤدي إلى السبع  
 ان ينش في كل الميت فتنتهك حرمة وفي ذكرها وان لم  
 من منع احدهما منع الاخر بيان فائدة الدفن وخرج بما  
 ذكره مالو وضع الميت على وجه الارض وجعل عليه ما منع ذلك  
 حيث لم يتعد الحفر ويندب ان يوضع ويغرق قامه ويحيطه  
 بان يقوم رجل معتدل القامة ويحيط يديه مرفوعتين لأصابع  
 عمره قال صلى الله عليه وسلم في قتل واحد احفروا واسعوا ولا  
 وذلك قدر أربعة اذرع ونصف **والحد افضل من الشق**  
**صلبت الارض** بخلاف الرخوة فالشق فيها افضل وهو ان تحفر  
 في وسطها كالنهر وينى إلى انين بخولن ولو وضع الميت بينهما  
 وسبق عليه بخولن ويرفع السقف قليل بحيث لا يمس  
 الميت والحد ان يحفر في اسفل حايط القبر الذي من جهة القبلة  
 مقدار ما يسع الميت وبين ان يوسع كل منهما ويتأكد ذلك عند

رأسه ورجليه وقال سعد بن ابى وقاص في مرض موته الحدوا  
 لي لحدا وانصبوا علي اللبن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ويوضع رأسه أي الميت عند رجل القبر أي مؤخر الذي  
 سيكون عند سفله رجل الميت ويسل من قبل رأسه برفق  
 اذ ورد ان الاول من السنن التي وقع في دفنه صلى الله عليه وسلم  
 ويدخله القبر الرجال وان كان امرأة اذا الخياء يضعفون  
 ذلك غالبا ولا هم بذلك الا حق بالصلوة عليه رجه  
 قلت الا ان أمراه من وجهه فاولا هم الزوج والله اعلم  
 ولاحق له في الصلاة ويقدم بعده محرم كالارث ثم عبد هاتم مسح  
 فحجوب فحصى اجني على جوانب عم فعصده لا محربه لهم  
 عم ومعتق وعصبة بترتيبهم في الصلوة فدورهم كذلك و  
 يقدم قريب فقيه جاد خال الميت القبر على قريب بضد  
 فان لم يكونوا فاهل الصلاح من الاجانب فان استوى اثنا  
 في القضيلا وتنازعا اقرع ويكونون وثرا ثلاثة فاكثر  
 تحسب الحاجة لانه صلى الله عليه وسلم دفنه علي والعباس وا  
 لفصل ويوضع في الحد او الشق على يمينه ندبا للقبلة و  
 جوبا فلو دفن مستند برأ او مستلقيا ينش ووجهه مالم  
 يتغير ولو وضع على اليسار كره ولم ينش ويستند وجهه  
 ورجلاه إلى جداره أي القبر وطهره بلينة ونحوها حتى  
 لا يمسك ولا يستلقى ويجعل تحت رأسه حرا وابنه ويفضي  
 تحده الأيمن إليه إلى التراب بان ينحى الكفن عن حده ويوضع  
 على التراب ويستند فتح الجسد بفتح الفاء وسكون التاب لين



او طين مثلاً بان يبنى بذلك عليه ثم يسد فرجة بكسرين او  
طين حتى لا يدخله التراب **ويحشوا من دنا** من القبر بان كان  
على شفيره **ثلاث حثيات** تراب بيديه جميعاً لانه صلى الله عليه  
وسلم حثي من قبل راس الميت ثلاثاً ويندب ان يقول مع الا  
ولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعيدكم ومع الثالثة و  
منها نخرجكم تارة اخرى **ثم يمال** اي التراب فوراً **بالمساجي** اسراجاً  
لتكميل الدفن **ويرفع ثوباً فقط** ليعرف فيرأى ويحضر لثمن قبره  
صلى الله عليه رفع ثوباً من شبر ولا يرفع قبر مسلم بعد ارحب ولا  
من خشى خشه لخواشقه وعداوه **والصحيح ان تستطيره**  
**اولى من تسنيه** كما يكثر صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه ولا  
يضروفاق الروافض فيه اذا السنة لا تترك لموافقة أهل البدع  
فيها ولا يدفن **الثاني في قبر الاضرورة** كانت كثرة الموتى او  
غير افراد في قبر والمعمد في ذلك انه يكره جمع رجلين وامرئين  
بقبر بلا ضروره واذا اختلف النوع ولم يكن احدهما قهرماً ولا  
نزعاً لالاخر حرمة الاضروره **فيقدم في دفن اثنين افضلها**  
الى جدار القبر لانه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين في قفلا  
احد في ثوب واحد ثم يقول ايهم اكثر اخذا للقران فاذا اشير  
الى احدهما قدمه في اللحد ويقدم الاب على الابن وان كان الابن  
افضل كام على بنت ويقدم ابن على ام لزيادته بفضيلة الذكوره  
وان اجمع قوصي وخشي وامرأة رتبوا كذلك ومتى جمع بين  
اثنين جعل بينهما حاجز تراب **ولا يجلس على القبر ولا يوطأ**  
للهي عن ذلك فيكره ذلك الى الحاجة كان لا يصل الى قبر ميتة

الابنه وفي معناه ما ذكر الاستنساك والاكاء عليه **ويقرب زيارته**  
**منه كقربه منه** في زيارته حياً اي ينبغي له ذلك **والتعزية سنة**  
لخواهله من صهر وصديق وهي الامر بالصبر والحمل عليه يو  
عد الاجر والتخدير من الوزر بالخرج والدعالميت بالمغفره  
وللمصاب بحبر المصيبة اتباعا وليس ان يعم بها حتى الصفا  
الا الشابه فلا يعز بها الا الى محارمها او نحوهم **قبل دفنه وبعد**  
فهما سوا في اصل السنة والتاخير احسن لاشتغال أهل الميت  
بتجهيزه الا ان يرى منهم حرصاً شديداً فيختار التقدم ليصنع  
**ثلاثه ايام** تقريباً من حين موته لحاضر ومن القدم وم اوبلوع  
الخبر لغايب فيكره بعد بها التحديد الخبز بها بعد سكوتها غالباً  
المسلم بالمسلم اي يقول في تعزيتة **اعظم اجر** اي جعله عظيماً  
**واحسن عزاءك** بالمد اي حسناً **وغفر لميتك** والمسلم بالكافر اعظم  
الله اجره مع قوله **وصبرك** او اخلف عليك او جبر مصيبك  
او تحوه فان كان الميت من لا يخلف بدله كائ فلنقل بدله  
اخلف الله عليك اي كان الله خليفة عليك **والكافر المحرم بالمسلم**  
**غفر الله لميتك واحسن عزاءك** ويجوز لمسلم تعزية كافر محترم  
عنه فيقول اخلف الله عليك ولا تنقص عدد ذكاي لنتكلم في ذلك  
للمسلمين ولا يعزى الخري والموتد الى ان يرجع اسلامهما **و**  
**يجوز البكاء عليه** اي الميت **قبل الموت** وهو اولي فعله النبي  
عليه السلام في ولده ابراهيم وهو موجود بنفسه وما ثبت من  
خلافه محمول على الخوار لقوله صلى الله عليه وسلم قام فاذا وجبت  
فلا يبكين بالكية وما الوجوب يارسول قال الموت **وبعد**



وهو مكروه ويجوز **الندب** بتعدد **شمايله** مع البكا خو والكفاه  
واجبلاؤه والنوح وهو رفع الصوت بالندب **والجوع يضرب صدره**  
**ونحوه** كشق ثوب ونشر شعر وضرب خده لقوله صلى الله عليه وسلم  
ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهل  
عليه **قلت** **هذه مسائل من مشورة** متعلقة بالباب **بياد**  
**بقضاء دين الميت** ان تيسر لقوله صلى الله عليه وسلم فاحم يغتسل للمومن  
معلقة بدنه حتى يقضى عنه اي روحه محبوبه عن مكانها  
الكريم والايصال وليه غرمائه ان يحلوه ويحبالوا عليه  
وتنفيد وصيته استجلا باللدعا ونحوه **ويكره قنى الموت**  
**لضرب به** في بدنه او ضيق عليه دنياه ونحوه لقوله صلى  
الله عليه وسلم لا يتمنين احدكم الموت لضرا صابه فان كان  
لا بد فاعلا فليقل التهم احبني ما كانت الحياة خيرا لي وتو  
فني ما كانت الموت خيرا لي **الفتنة دين** اي لا يكره بل  
يسن لحوق فتنة دين **وسين التداوي** لامر به فاشرك توكل  
فهو فضيله **ويكره اكرامه** اي المريض عليه اي التداوي  
وامر اذ تناول الدوا لانه يشوش عليه **ويجوز لاهل الميت**  
ونحوهم اي الاصدقا **تقيل وجهه** ابتعا بل لا بأس بتقيل  
وجه الصالح **ولا بأس باعلامه** **مقوته** بل يندب للصلاة عليه  
غير كثرية الدعا والترحم بحسبه ولقوله صلى الله عليه وسلم فاحم  
كان يقع المسجد وقد فن ليل افلاكتهم اذ تموي به بخلاف  
بغى الجاهلية فيكره للنهي عنه وهو النداء بموت الشخص  
وذكره مفاخرة ومائته **ولا ينظر العاسل من بدنه الا قدس**

الحاج

الحاجه من غير العورة بان يريد معرفه المغسول من غيره  
فنظر الزايد على ذلك خلاف الاولى ويجرم نظر العورة والمس بها  
كالنظر ونظر المعصية مكروه الا لضرورة ويندب تغطية وجهه  
بحرقه من اول وضعه على المغتسل وان لا عس شيامن غير  
عورة الا بحرقه **ومن تعذر غسله** كان احترق ولو غسل يهرق  
يمم ولا يغسل لحافه على جثته لئلا ينجاها ولو كان عليه  
قروح وخيف من غسله تسارع الجلا اليه بعد الدفن غسل  
ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل صائر الى البلاء **ويغسل الجنب**  
**والحايض الميت** بلا كراهه لانها طاهرات كغيرهما **واذا ما**  
**تاغسل غسلا فقط** والغسل الذي كان عليه بها سقط بالموت  
وليكن الغسل امينا ندبا فلو غسله وقع الموضع **فان راي**  
**خيرا ذكره** قد با او ضده **حرم** ذكره لانه غيبه **الابصلي**  
مكتدع متجاهر يترجر الناس بذلك عن بدنه **ولو تنازع**  
**اخوان او زوجتان** او غيرهما من تساوي في الغسل او غير  
ولا مرجح لاحدهما اقرع بينهما قطعاً **الترايع والكافر احق بقبر**  
**بيه الكافر** في غلته وتكفيه ودفنه **ويكره الكفن المزعفر**  
والمعصر **الانثى** ويجزى للرجل ويكره **المقلا** فيه اي الكفن  
بارتفاع منه للنهي عنه وندب تحسينه في البياط والثنا  
النظافه وسبوغه وكثافته لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كفن  
احدكم اخاه فليحسن كفته **والمغسول** بان تجس اوله  
**الجديد** لانه الصديق والحق بالجديد قاله الصديق رضي  
الله عنه **والصبي كالبالغ** في تكفينه **بائواب** وندب تكفينه



ثلاثه **والحنوط** اي ذره كحمر مستحب وقيل واجب ولا يحمل  
الحنافه الا الرجال وان كانت انثى لضعف النساء عن حملها فكل  
لهن وفي معتنهن الحنثا ويكره حملها على هيئه من ربه كحملها  
في غارهم وهيئه يخاف منها سقوطها بل تحمل نحو سرير او لوح فان  
خيفت صغيره وانفجارت قبل ان يهيأ له يحمل عليه فلا بأس بحمله  
على الايدي والرقاب حتى يوصل للقبر ويندب للمراة ما يستر  
ها **كتابوت** لها عليه شيء كالسقبه يغطي نحو ساقه لانه استر  
والحنثي كالمراة **ولا يكره الركوب في الرجوع منها** اي لا بأس به  
لانه صلى الله عليه وسلم فعله **ولا بأس بالتباع** بخشد يد التاميل  
**حنافه قريبه الكافر** اي لا يكره ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم قام له  
بن ابي طالب عن ابي طالب اذهب فواره ويلحق بالقريبت  
الزوجه والمملوك لا الحار على الاوجه الا لتألف الاسلام  
او خشية فتنه **ويكره اللفظ في الجنان** اي في المشي معها وا  
حديث في امور الدنيا بل يفكر في الموت وما بعده وفنا الدنيا  
لبن السلق كان شانهم ذلك **وابتاعها** يسكون المشاه **بناس**  
في مجرم او غيرهما سوا في حال الدفن والطريق لانه يتفاول به  
وتنه عنه عمرو بن العاص **ولو اخط مسلمون بكفار** او شهيد  
بغيره كان انهديم عليهم سقق ولم يميزوا **واجب الخروج من**  
**الواحد غسل الجرح** وتجهيزهم **والصلوة عليهم** ولا ينظر لجرمتها على  
على الفريق الاخر لان قصد من تجوز عليه فان شاع صلى الله عليه وسلم  
بقصد المسلمين او غير الشهد آمنهم وهو الافضل والمنصوص  
او على واحد فوجدنا ويا الصلاة عليه ان كان مسلما او غير

له

شهاد مسلما ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما ويغفر التردد  
في النبيه للضرورة ويشترط لصحة الصلاة عليه تقدم غسله  
ويكره قبل تكفينه وفارقا الغسل الستر بان اعتنا الشارع بالظهر  
اقوى منه بالستر فلو مات بهدم **ويحرم** كان وقع في بئر ونحوه  
اخراجهم وغسله **ليرى على** عليه لقول الشرط **ويشترط ان لا يتقدم**  
**على الحانف الحاضره** ولا القبر في الصلوة عليهم **على المنصب**  
فيهما الاولي الاصح قياسا على منعه المأموم على الامام وخرج  
بالحاضره الغايبه عن البلد فيصل على عليها وان كانت خلف  
ظهر المصلي للحا الى الصلاة عليها لنفع المصلي والمصلي عليه  
**ويحوز الصلوة عليه في المسجد** بل يندب لانه صلى الله عليه وسلم  
وسلم صلى الله عليه وسلم في المسجد **وسين جعل صفوفهم** اي  
المصلين عليه **ثلاثه** فاكثر لقوله صلى الله عليه وسلم ما من  
مسلم عبوت فيصل على عليه ثلاثه صفوف الا غفر له **واذا صلى**  
**عليه فحظر من لم يصلي** صلى الله عليه وسلم ندب لانه صلى الله عليه وسلم قام صلى  
بعد الدفن كحمر ومعلوم انهم انما كانت بعد جهه ١١ صلاة ونحو  
الثانيه فرضا فينوي بها الفرض سوا كانت قبل الدفن ام بعد  
**ومن صلى لا يعيد** اي لا يندب له الاعاده **على الصحيح** اذا  
له يرد ولو صلى ثانيا صحت ووقعت نفلا **ولا نواخر ثلثه** زيادة  
مصلين مباده بها ولا بأس بانتظار الولي اذا لم يخف تغيير النبيه  
**وقاتل نفسه كغيره في الغسل والتجهيز والصلوة عليه** لا  
مسلم ولو نوى الامام صلاة غاييب والمأموم صلاة حاضرا  
عكس كل منهما او نوى الامام غاييبا والمأموم غاييبا **اخر جاز لا يتقار**



المحذون **والدفن في المقبره افضل** لئلا الميت دعا المارين  
والزائرين **فيكره الميت بها** لما فيه من الوحشه **ويندب ستر**  
**القبر بقوب** عند الدفن **وان كان الميت رجلا** وهو في المرأة و  
الخنثى **الذي اذا رما انكشف عند الاضطجاع** وحل الشراذ فيظهر  
ما يندب اخفاؤه **وان يقول من يدخل القبر ليسم الله وعلى املة**  
**رسول الله صلى الله عليه وسلم** **اتباعا ولا يفرش الحناء سبي**  
من الفراش **ولا يوضع تحت راسه مخد** فيكره ذلك لانه اذا  
عاه مال **ويكره دفنه في تابوت الا في ارض نديه** بتحقيق الحنا  
بنيه **او رخواه** بكسر الراء وفتحها فلا يكره ولا تتعد وصيته به  
الا في هذه **ويكون من راس المال وجوز** بلاكراهه **الدفن ليلا**  
**ووقت كراهه الصلاة اذ لم يتحرم** والنهي عن ذلك محمول  
على التحريم فان تحريم ذلك حرم الاوقات الثلاثة وقت الطلوع  
والاستواء والغروب **وغیرها** اي غير الليل والنهار وغير وقت  
الكراهه افضل للدفن منهما اي فاضل عليهما اذ يندب الدفن  
بغير الليل ووقت الكراهه وهل ما ذكر من الكراهه ووقاتها  
عام بجرم مكة قضيت اطلاقهم نعم وفيه نظر **ويكره تخصيص**  
**القبر والجنائز عليه والكتابة عليه** مطلقا النهيه صلى الله عليه  
وسلم عن ذلك **والخصيص التبييض بالجص** وهو الجبس ولا يكره  
التطمين **ولو بني عليه في مقبره مسبله** وهي التي اعتاد اهل  
البلاد الدفن بها **هدم البناء** بخلاف ما اذا كان في مكة لمحرم البناء  
فيها **ويندب ان يرش القبر عاءا** اتباعا ويكره بما لو ردا وان يطلا  
بالخلوق **ويوضع عليه حصا** اتباعا **وعند راسه حجر او**

خشبه

خشبه **وجمع الاقارب في موضع** لاتباع في ذلك ويقدم الاب للقبل  
ثم الاسن فالاسن **ويندب زيارة القبور** اي قبور المسلمين **للرجال**  
لقوله صلى الله عليه وسلم **كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزروا**  
ها ولا يدخل ولا النساء في مثل هذا **ويكره النساء للنهي عن ذلك** و  
المعنى فيه قلت صبرهن وكثرة جنحهن والخنثى كالانثى وبين  
لهاما لغيرهما زيادة قبر نبي وولي وصالح وعالم وقيل **بحرم وقيل**  
**ببإباح** عن اهل من الفتنة **وسلم الراي** فيقول قوله صلى الله عليه وسلم  
وقد خرج للمقبره السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشأ الله  
بكم لاحقون وقوله داراي اهل دار وانتصب على الاختصاص  
والذل وقوله انشأ الله للتبرك **ويقرأ ويدعوا** عقب قرأته  
فالدعا ينفع الميت وهو عقب القراءة اقرب للاجابة **وتحرم**  
**نقل الميت** قبل دفنه من محل موته **الى بلد اخر** اي محل  
البعث من مقبره محل موته ليدفن فيها لما فيه من التعرض  
لهتك حرمة وتاخير دفنه المأمور بتجليله **وقيل يكره الا**  
**ان يكون بقرب مكة او المدينة او بيت المقدس** فيختار  
اي بين ان ينقل اليها الفضل الدفن فيها **نصر عليه** الشافعي  
رضي الله عنه فقال لا احببه الا ان يكون الى اخره **وبخشه بعد**  
**الدفن لينقل وغيره حرام** قبل ليلا عند اهل الخبر **بتلك**  
الارض **الا لضرورة بان دفن بلا غسل** وهو واجب الظاهر  
بخشه تدار كالمظهر الواجب والصلاه عليه ما لم يتغير فان  
تغير وخشي فساد له **لم يبخش** لهتهك حرمة **او في ارض وقوب**  
**مقصوبين** فيجب بخشه وان تغير ليرد كل على صاحبه اذا لم



يرضى ببقائه **او وقع فيه** أي في القبر مال خاتم أو غيره فيجب  
نحوه وأن لم يطلبه ماله لا خذه **او دفن لغير القبلة** فيجب نحوه  
ماله يتغير كما مر ويوجهه إلى القبلة كما سبق **لا التكفين في الأجر**  
إذا تعرض منه السائر وقد ستره التراب والاكتفائه أو في من  
هناك حرمة بالنسب ولا ينشئ أيضا للتكفين لغير حرير ونحوه  
النسب إذا بلى أهل الميت بقول أهل الخبر بتلك الأرض  
أو لحقه سبيل أو نذاوه فينقل جواز أو يجب إذا بلغ حال  
غيره وطلبه فليشق جوفه ولو ضمنه الوارث ولو قال أنا  
ولدت ذكرًا فانت طالق أو أنثى فختنين ولم يعرف ما ولدته  
فعبت النسب ولو ماتت وفي جوفها ولد من جنس حياته شق جوفها  
فها وجوبًا وأخرج فان لم يرجع ولم تكن دفنت تركت حتى تموت  
ثم تدفن وإذا بلى أهل الميت بماء قبره وتسوية التراب عليه  
ليلا يمتنع الناس من الدفن فيه لطهرهم عدم البلاء واستثنى قبور  
الصالحين والصالحين والعلماء والصالحين **ويعتبر ان يقف جماعة**  
**بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت** ويستغفرون  
له لأمرو صلى الله عليه وسلم بذلك **ويحس الجيران أهل** ويد  
خل فيه مالوكات الميت ببلد وأصله بغيره وأبعد قرابته  
وان لم يكون جيرانا لهم **تهبئة طعام** يتعبرهم يومهم  
**وليتبرهم** لشغلهم بالحرث عليه للأمر به **ويأج عليهم**  
**في الأكل** ليلا يضعفوا بتركة **وتحرم تهبئة المناجيات** ونحوه  
كالنابات **والله أعلم** **كتاب الرزق**  
هي لغة التطهير وإنما وغيرهما وشرع اسم لما يخرج عن مال

أوبدن على وجه مخصوص والأصل في وجوبها قبل الإجماع آيات  
كقوله وأنقوا الزكاة وقوله خذ من أموالهم صدقة وخبر بني لا  
سلاكم خمس وهي أنواع تأتي بأبوابها **باب زكاة الحيوان**  
أما يجب منه في النعم **وعلى الأبل والبقر والغنم** فتحب فيها أجا  
علا الخيل والرقيق والمتولد من غنم وطبا فلا يجب فيها قال  
صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده صدقة والأصل عدم  
الوجوب في المتولد المذكور **ولا نبي في الأبل حتى تبلغ خمسًا** فقها  
شاه ولو ذكر أو في عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي  
الربع وخمسة عشر بنت لحاض وفي ستة وثلاثين بنت لبون  
وست وأربعين حقة واحد وستين جذعة وست و  
سبعين بنتا لبون واحد وتسعين حقتان ومئة واحد  
وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في الأكثر مما ذكر في كل  
أربعين بنت لبون وفي خمسين حقة **ما صرح في كتاب**  
الصدق في الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل  
وفي رواية فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث  
بنات لبون وللواحد الزايد على العشرين قسط من الواجب  
جزء من مائة واحد وعشرون جزء من ثلاث بنات لبون  
ولو نقص واحد فالواجب حقتان وما بين النصف عفو  
كان معه تسعة من الأبل فتلق منها أربع بعد الحول وقبل  
التمكن وجبت شاه **وبنت الحاض لها سنة** وطعنت في  
الثانية واللبون سنتان وطعنت في الثالثة والحقة ثلاث  
وطعنت في الرابعة **والجذعة أربع** وطعنت في الخامسة والثا



المذكورة الواجب **جذعه ضان لها سنة** ودخلت في الثانية  
 او جذعه وان لم يمت لها سنة **وقيل سنة امته او ثلثه**  
**مع لها ستان** ودخلت في الثالثة **وقيل سنة** وانما قيدت  
 الشئ لجذعه او الثانية حملا للمطلق على المقيد في الاصل **والا**  
**صح انه محرم بغيره** اي بين الضان والمصر من غنم البلد **وكيف**  
**غالب غنم البلد** لصدق اسم الجذعه والثنية ولا يجوز العد  
 ول عن غالب غنم البلد الاخر منها او مثلها ويشترط صحة  
 المخرج كاملا ولو عن ابل مريضة فان لم يوجد صحيح فرق درهم  
 من عليه شاة في خمس من الابل فقد ما او بنت مخاض ولزجها  
 ولا ابن لبون ولا بالثمن فيخرج القيمة **والاصح انه يحزى الذي**  
**كراي جذع الضان او انتى المضر وان كانت ابله انا ثا الصدق**  
**الشاة الذكر** **وكن ابعير الزكاه** وهو الاثني بنت المخاض فما  
 فوفها والاضافة مريده الاصح انه يحزى **دون خمس وعشرين**  
 لانه يحزى عنها فعن مادونها او لا والقرض في الخمس مثلا  
 جميعه **فان عدم بنت المخاض** بان لم يمكن من اخراجها  
 وقت الوجوب لفقد او رهن او غصب **فان لبون**  
 ولو خنت وان انقصت قيمته عنها ولا يكون تحصيلها **واما**  
**لمعيبه كعدمه** لا كمت على وجهها وعند ابن  
 لبون فانه يقبل منه فان عدم ابن اللبون ايضا حصل  
 ما شامنها **ولا يكون كرمه** عنده اي اجزاها وابلها  
 زيل لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ اياكم وكرايم اموالهم  
**لكن يمنع الكرمه** وعنده **ابن لبون** وحقا في الاصح لو

جود بنت المخاض عنده **ويوجد الحق ولو خنت عن بنت**  
**مخاض** عنده فقد ما فانه اولى من ابن لبون **لاعت بنت**  
**لبون** عنده عدمها في الاصح اذ زيادته سنة لا تفيد شيئا  
 ولو اتفق **فرضان** في الابل **كما ياتي بعير** فرضها بحساب بنات  
 اللبون خمس وبحساب الحقائق اربع **فالمذاهب لا يتعين اربع**  
**حقا بل هن او خمس بنات لبون** لين كلا يصدق عليه انه  
 واجب **فان وجد بماله احد ما اخذ منه** لتعينه لوجوده  
 وان بعض الاخر اذا ناقص كالمعدوم وكذا المعيب ولو كان  
 الاخر يقع للمساكين لم يكلفه تحصيله **والا بان لم يوجد**  
 بماله احد ما او وجد او احد ما لا ينصفه **وله تحصيل ما**  
 شامنها بشر او غيره لانه يحصل الواجب بايهما كان **و**  
**قيل يجب تحصيل الاغيط للفقر** وله ان لا يحصل واحد  
 منهما بل ينزل او يصعد مع الجيران فان شاع جعل الحقائق  
 اصلا لاربع جذاع فاخرجها واخذ اربع جبرانات وان  
 شاع جعل بنات اللبون اصلا ونزل الى خمس بنات مخاض  
 فاخرجها ودفع معها خمس جبرانات **وان وجد ما في ماله**  
 بغير صفة اخرى فكالمعدوم وبصفه الاجن **فما يصح**  
**تعيين الاغيط** منها الفقراء **ممن** **الملك** **والشركة**  
 الفقراء **ويسبق اللسان** لذكرهم كالمساكين **ولا يحزى غيره**  
 اي غير الاغيط **ان ادلس المالك** في اعطائه او قصر الساعي في  
 اخذه **والا فيحزى والاصح** مع اجرائيه **وجود قدر التفاوت**  
 وبين الاغيط فاذا كانت قيمت بنات اللبون اربع مئة وخمسين  
 قيمت الحقائق وقد اخذت اربع مائة فقد ر التفاوت خمسون



وتجوز اخراجهم **در اهرام** وان تمكن من شرائه لدفع ضمنه  
ركله والمراد به نقد البلد ولو دنانير وكذا في جرة الصبد وتجوز  
ان يخرج عنه شقص من الاغبط **وقيل يتعين تحصيله شقص**  
**به** من الاغبط ويجب صرفه **الدر اهرام** للساعي لانها جبران مال  
ظاهر ولو وجد ثلاث حقاق واربع بنات لبون فله دفعه الحقاق  
مع بنت اللبون وجبران وله دفع بنات اللبون مع حقه  
واخذ جبران وله دفع حقه مع ثلاث بنات لبون وثلاث  
جبرانات ولو وجد حقين فقط فله اخراجهما مع جدعتين  
واخذ جبرانين وله اخراج خمس بنات مخاض بدل بنات  
اللبون مع خمس جبرانات ولو وجد ثلاث بنات لبون فقط  
فله اخراجها مع بنتي مخاض وجبرانين وله اخراج اربع جد  
عات بدل الحقاق وياخذ اربع جبرانات ولو اخرج عن امانتين  
حقين وبنتي لبون ونصف الجوز للشقيص ولو ملك اربع  
فعليه ثمان حقاق او عشر بنات لبون ولو اخرج عنها اربع  
حقا ق وخمس بنات لبون جاز اذا كل ميتين اصل **ومن لزمه**  
**بنت المخاض فعدها في ماله وعند بنت لبون دفعها**  
**واخذ شاتين او عشرين درهما** والمراد بالدر اهرام هذا  
النقرة الخالصه وهي **در اهرام** الشريعه حيث وردت **او لزمه**  
**بنت لبون فعدها وعند ابن لبون دفع بنت مخاض مع**  
**شاتين او عشرين درهما** والشاتين والعشرون درهما هو  
المسمى الجبران الواحد **او دفع حقه واخذ شاتين او عشرين**  
**درهما** وصفه يشاة الجبران كالواحدة فيما دون خمس وعشرين  
بغيرا فتجري الذك من المالك واصل ذلك في كتاب الصدقة

ولو وجد

ولو وجد الواحد في ماله ليجز النزول وكذا الصعود الا ان لا يطلب  
جبران الا اذا خير **والخيار في الشاتين والدر اهرام** ساعيا  
كان او مال المالك يلزم الساعي اذا دفع الجبران رعاية مصطفي  
في دفع الشاتين والدر اهرام **وفي الصعود والنزول للمالك في**  
**الاصح** شرعا تخفيفا عليه فان دفع الاغبط لزم الساعي اخذه  
جرما **الا ان يكون ابله معيبه** مرض او غيره فلا خيار له في  
الصعود اذا واجبه معيب والجبران للتفاوت بين السليمين  
وهو فوق التفاوت بين المعيبين فان نزل ودفع الجبران  
قبل لتبرعه بزياده **وله صعود درجتين** فالكثير **واخذ**  
**الدين** في الدرجتين **ونزول درجتين** فالكثير مع دفع جبران  
في الدرجتين بشرط **تقدر درجه** في تلك الجهة **في الاصح** نظرا  
لتقليل الجبران كان يعطى بدل بنت المخاض عند فقد ها وقد  
بنت اللبون حقه ويأخذ جبرانين او يعطى بدل الحقه عنه  
فقد ها وقد بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرانين ولو  
صعد مع وجود القرني الموجوده ومرض الجبران واحد جاز  
ولو تقدره درجه في الصعود ووجد في النزول كان لزمه  
بنت لبون فلم يجد ها ولا حقه ووجدت بنت مخاض جاز  
اخراج الجذعه فعلم جواز صعود درجتين **والاصح**

في ثلاث درجات مع ثلاث جبرانات ان تقدر اقل منها في تلك  
الجهة بان يعطى بدل الجذعه عند فقد ها وقد الحقه وبنت  
اللبون بنت مخاض وثلاث جبرانات او يعطى بدل بنت مخاض  
الجذعه عنه فقد ما يجزى ما واخذ ثلاث جبرانات **ولا يجوز**



أخذ جبران مع ثنيه يدفعها بدل جذعه عند فقد صاحبه  
أحسن الوجهين قلت لأطعم عند الجمهور الجوارح والله  
أعلم كما في سائر المطرأت ولا يلزم من انتفا أسنان الزكاة عن  
بطريق الأصل انتفائهما فان دفعهما ولم يطلب جبراً  
جاء خزانة لأنه زاد خيراً ولا يجزي شاه وعشرة درهم  
واحد لأنه خلاف الوارد فان كان المالك أخذ أو رضى بالتف  
يق جاز إذا الجبران حقه وله اسقاطه ويجزي شاتان  
وعشرون درهما الجبرائين من المالك والساعي إذا الشاتان  
لواحد والعشرون لاخر ويجزي الاخر على قبوله وكذا لو تو  
جه ثلاث جبرانات فأخرج عن أحد هما شاتين وعن الا  
خرين أربعين درهما أو عكسه جاز جرماً ولا شيء في البقر  
حتى يكتسب ففيها تبع ابن سناء وطعن في الثانية  
ثم في ثلثين تبع وفي أربعين منه لها شاتان  
وطعنت في الثالثة لقول معاذ رضي الله عنه بعثني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن أخذ من كل أربعين بقرة  
مسنة ومن كل ثلثين تبعاً والتفريق على الذكر وغيره في  
سنتين تبعان وفي سبعين تبع ومسنة وفي ثمانين مسنة  
وفي مائة وعشرون ثلاث مسنات أو أربع تبعات  
حكمها كما مر في اتفاق فرعي الأبل ولا شيء في الغنم حتى تبطل  
الربعين فشاء فيها جذعه ضان أو ثنيه مضر وفي مائة  
وأخذتني وعشرين شاتين ومائتين ووجدته ثلاث وأربع  
منه أربع ثم في كل مائة شاة لكتاب الصديق بن الذي فان  
نقصت عن أربعين فليس فيها صدقة إلا أن يشأ صاحبها  
فصل ان أخذ نوع الماشية كان كانت أبله كلها أرحية

ومهره

مهرية أو بقرة كلها جواميس أو غراباً أو غنم كلها ضان أو مضر  
أخذ الفرض منه وهذا هو الأصل ولو أخذ عن ضان مضر  
أو عكسه جاز في الأصح لاتفاق الجنس بشرط رعاية القيمة  
بان يتساوى ثنيه المعري في القيمة جذعة الضان وعكسه  
ولو تساوت قيمة المهرية الأرحية وأخذ أحداهما عن الأ  
خر جاز جرماً ولا جبران في زكوة الغنم والبقر لا يراد فيها  
وان اختلف النوع كضان ومضر وأرحية ومهرية من الأبل  
وعراب وجواميس من البقر وفي قول تؤخذ من الأكثر  
فان استويا فالأغبط للفقراء وقيل تحب المالك والأظهر  
أنه يخرج ما ساء مقسطاً عليهم بما بالقيمة فاذا كان أي وجد  
ثلاثون عنراً وهي اثني عشر وعشرين نجات من الضان أخذ عنراً  
أو تبعه بقيمة ثلاثة أرباع عنر وربع تبعه وفي عكس  
الصورة بقيمة ثلاثة أرباع تبعه وربع عنر ولا يخفى نظيره  
في الأبل والبقر ولا تؤخذ من ربيعة ولا معيبة بما يرد به في  
البيع إلا من مثله أي المربعات أو المعينات ويكفي مربيته متو  
سطه ومعيبه من الوسط ولو انقسمت ماشية لصالح ومريض  
أو سليمة ومعيبة أخذت صحيحة وسليمة بالقسط ففي أربعين  
الشاة بعضها صحيح وبعضها مريض بقيمة كل صحيحة دينار  
وكل مريضة دينار يؤخذ صحيح بقيمة نصف صحيحة ونصف  
مريضة بما ذكره وذكره دينار ونصف وإذا كان نصفها سليماً  
ونصفها معيباً كما ذكره ولو وجب حيوانان أخذ صحيحاً با  
لقسط فان لم يملك صحيحاً الأصحى أجز صحيحاً ومريضة  
أو سليمة ومعيبه ولا يؤخذ ذكر إلا إذا وجب كابل لبون في خمس



وعشرين من الإبل عند فقد بنت المحاض وكالبيع في البقر **وكذا**  
**لو تمحضت ذكورا** وأوجبها في الأصل ان يخذ عنها الذكر منها  
**في الأصح** فيؤخذ في ست وثلاثين من الإبل ابن لبون أكثر قيمة من  
في خمس وعشرين منها ليل يستوي بين النصب ويعرف ذلك بالتقو  
يم والنسب فلو كانت قيمه الماخوذ في خمس وعشرين خمسين  
كان قيمة الماخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين اذ زيادتها  
على الخمس والعشرين خمسان وخمس خمس هذا في الإبل والبقر والغنم  
فأصح الطرق الجزم ياخذ الذكر عنها والمتقسمة من الثلاث اي الإ  
بل والبقر والغنم الى الذكور والاثاث لا يؤخذ عنها الا انثا كما  
لم تحضه انثا لكن الانثا الماخوذه في الصورة الاولى يعتبر  
اخطاؤها بالتقسيم عن الماخوذه في محض الانثا فان تعدد  
واجبها وليس الا انثا واحدة جاز اخراج ذكر معها **وفي الصغار**  
**صغيرة في الجديد** كانت مات الامهات عنها من الثلاث فينبى  
حولها على حولها كما ياتي وتجتهد الساعي في غير الغنم وتحتار  
عن التسوية بين ما قل وما كثر فياخذ في ست وثلاثين فصلا  
فوق الماخوذ في خمس وعشرين وفي ست واربعين فوق الما  
خوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس ولو انقسمت ماشته  
لصغار وكبار وحت كبيره بالقسط فان لم توجد فالقيمة او  
لكامل وباقص بما يرد به في البيع اخراج كاملا برعايته القيمة  
فان لم يوفى تمتع بواقص وان اختلف صفه فقط وجب الاخط  
**ولا تؤخذ ربنا واوله** وهما كما يصله الحديث العهد بالثنا  
بان عطي لها نصف شهر وشهران وامسئله للأكل وتجب الكولة  
في ماشته كلها كذلك **وخامل** ولو في حوامل **وخيات الا**

بحرني

يرضى المالك بذلك **ولو اشترى اهل الزكاة في ماشته** نصاب  
او اقل منه ولا حد لها نصاب بغير او رث او غيره **ربنا بحر** واحد  
فلو ملك احدها نصابا كان اشترى كافى عشرين شاه مناصفه وانفرد  
احدها بثلاثين لزمه اربعة اخماس شاه والآخر خمس شاه بخلاف  
ما اذا لم يكن لاحدهما نصاب وان بلغه مجموع المالكين كان لفرده  
كل منها تسعة عشر واشترى كافى اثنين **وكذا لو خلط احمرا** لكن  
**بشرط ان لا تحمين** ماشية احدهما عن ماشية الاخرى في الجنس  
**وفي المشرب** اي موضع الشرب بان يبقى من ماء واحد من نهر او  
غيره او من مياة متعددة **والمنسرح** الشامل للرعاي المحل الذي  
تسرح له لتجتمع فيه وتساق للرعا واطحل الذي ترعابه والطريق اليه  
لانها مسرحه اليها **والمرح** بضم الميم اي ما وهاليل **وموضع الحلب**  
بفتح اللام مصدر وحكي سلونها وهو المحلب بفتح الميم **وكذا**  
**الراي والفعل في الأصح** ولا بأس بتعدد الراعي والفعل للماشيتين  
وسواء كانت الخول مشتركة لبيعهما ام مملوكة لاحدهما ام مستق  
ره والاشترى في الفعل انما ياتي حيث امكن لا في ضان ومعز  
**لأنية الخلطة في الأصح** اذا خلطه اغانا تؤثر من جهة خفه  
الموتنه بالحد المرافق وذلك لا يختلف بالقصد وعدمه ولا بشرط  
الاشترى في حال وانما يحلب فيه واصل الخلطة ما صح في تحت  
الصدق ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصد  
قه من الاول ان يكون لكل اربعون فيخلطها ومن الثاني ان  
يكون ان يكون لهما اربعون فيفرقها فيلط عشرين مثلهما يفر  
حب الزكاة واربعين مثلهما يفرقها ومائة وواحدة مثلهما  
يكثرها وخرج باهل الزكاة الذي والمكانت فلا اشترى للاشترى



والخلطة مع احد عايل ان كان نصيب الحر المسلم نصابا زكاه والا فلا  
ولا بد من الاشتراك والخلطة جميع السنة ولو افرق المالان فيما يشترط  
الاتحاد فيه من مناطيلا مطلقا او يسير بقصد من المالكين او احدهما  
او يتقديس للتفرقا سوا في ذلك الماشية وغيره ولو اخذ الساعي الو  
اجب من مال احدهما اجزا ورجح بحصة شريكه من القيمة عليه فلو  
تتازعا في قيمة الماخوذ فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم **والأظهر**  
**تأثير خلطة الثمر والرجع والنقد وعروض التجار** باشتراك او  
مجاورة لعموم الحديث **بشرط لا يمتين** في خلطة الجوار **الناظر** بالمهله  
وهو حافظ النخل والشجر **والجرين** وهو موضع جفيف الثمر وخليص  
**والدكان والحارس ومكان الحفظ وخوصها** مكتنعه وماء وحراث  
وعامل وجذا دخل وملح ولقاط وكيال ووزنات وميزان للتاجر  
في حانوت واحد ويدير وهو محل ديار الخلطة وخوصها وصورها  
ان تكون لكل صنف خيل او زرع في حايط واحد او كيس دراهم في قن  
وق واحد او امتعه تجاره في دكان واحد وليس المراد ان ما يعتبر  
اتخاذ يجب ان يكون واحد بالذات بل ان لا يخص مال واحد منهما  
به فلا يضرب تعدد جبينه **ولو جوب زكاة الماشية** اي الزكاة فيها  
كما باصله **مشرطان** غير مامر احدهما **معي الحول في ملكه** قال  
صلواته عليه وسلم لا زكاة في مال حرج حول عليه الحول **لكن ما نتج**  
**من نصاب ين كالحوله** اي النصاب بان وجد فيه مع مقتضى الزكاة  
من جهة العدد **شاة** شاة نتج منها احد وعشرين فيجب شاة وكاربعين  
شاة ولد أربعين ثم ماتت وتم حولها على التناج فيجب شاة وذلك  
لان المعنى في اشتراط الحول ان يحصل النما والنساج تمام عظم فيتبع  
الاصول في الحول وان ماتت فيه ويعتبر انفصال كل الجنين فلو تم

الحول

الحول قيل فلا يحكم له وما نتج من دون نصاب وبلغ به نصابا فابتدا  
حوله من حين بلوغه كما صله ويعتبر ان يكون التناج والاصل ملك شخص  
واحد ملك السخال بنصيب ملك الامهات **فلا يضرب المملوك بشر او**  
**غيره** كعبه او ورث الى ما عنده **في الحول** لانه ليس في معنى التناج  
وان تم اليه في النصاب مثال ملك ثلثين بقرة ستة اشهر ثم اشترى  
عشر فعليه عند تمام كل حول للعشر ربع مسنة وعند تمام الحول الا  
ول للثلاثين ثيبه ولكل حول ثلاث ارباع مسنة **فلو ادعى المالك**  
**التناج بعد الحول صدق** اذا الاصل عدم وجوده قبله **فان كان**  
قال كنت بعت مال في انما الحول ثم اشتريت واتهم الساعي في ذلك  
**حلق صدق** فان امتنع منها فلا شيء عليه **ولو زال ملكه في الحول**  
بيعه او غيره **فصاد بشر او غيره او بادل بمثله** كما بل يابل او بنوع  
اخر كما بل يبق **استأنف** الحول لانقطاع الاول بما فعله وان قصد قوله  
ان عكسه من الزكاة **والشرط الثاني كونها سائمة** على ما يأتي بيانه  
لفقوله صلى الله عليه وسلم في صدقة الغنم في سائتها وخبر في كل سائمة ابل في كل  
اربعين الى اخره دل مفهومة على نفي الزكاة في معلوفه الغنم وقيس  
بها معلوفة غير مذكر واختصت بالزكاة لتوفر موتها بالرجي  
في كلال مباح ولو اسيحت في كلال مملوك وقلت قيمته بحيث  
لا يعد مثله كلفه في مقابلة نمايها فسائمة والا فمعلوفه **ان علف**  
**معظم الحول** ليلا ونهارا **فلا زكاة فيها** والابات علفت دون معطيه  
ومنه ما لو كانت تسام نهار وتعلق ليلا في كل السنة **فلا يصح ان علفت**  
**قد نعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت** لكانها القلته **والابا**  
لو تعيش بدونه او عاشة بدونه مع ضرر بين **فلا تجب زكاة**  
فيها والماشية تنصر عن العلق اليوم واليومين لا الثلاثة ولو قصد



بالعلق قطع السوم انقطع ولو جز العلق واطعمته في المرقع او البلدا جمع  
اوراق تناثر وقتلها فعلقوه ولا زكاة على من ملك سيامة بارت  
ولم يعلم حتى مضى حوله ولا في مفضوبه اسامها الضابط والمشتري فا  
سدا **ولو سامته الماشية بنفسها او اعتلفت السائمة او كانت عوامل**  
**في حرث ونضج** وهو محل الماء للشرب ونحوه كحل غير الماء فلا زكاة  
**في الاصح** نظر في الاولين الاعتبار القصيد في السوم وعدمه في العلق  
وفي الثالثة ان العوامل لاقتنايها للاستعمال لا للتأكل كشياب البدن  
ومناع الدار ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم ليس في البقر العوامل  
شي **واذا وردت ماء اخذت زكاتها عند** لانه اسهل ولا يكلفهم  
الساعي زكاتها للبلد كما لا يلزمه اتباع الابان لم تردده بان اكتفت  
بالكلاء وقت الربيع **فعند يبيوت اهلها** وابنيهم فيكلفون الزك  
اليها لانه اضبط **ويصدق المالك** او يخرج وان لم يكن مالكا في عدها  
**ان كان مثقه والاقصد** والاسهل عدها **عند مضيق** تمره  
واحد بعد اخرى او يمر بغيره كل من المالك او الساعي او نايرها فصب  
يشير ان به لكل واحد او يصبها به ظهرا لانه ابعد عن الغلط  
فان اختلفا بعد العدا عاذا ان اختلف الواجب به **ان**  
**زكاة الخبثات** اي الثابت من ثمرة شجر **تخص بالقوت**  
**وهو من الثمار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة والشعير**  
**والارز والعدس وسائر المقتات اختيارا** كذره وحصى  
وباقلا ودخن وجلبان فوجب الزكاة في ذلك لقوله صلى الله عليه  
وسلم **بذلك في الرطب والعنب والشعير والحنطة** والحق به الباق  
ولا يجب في سمير وثيق وجوز ولوز ورمات ونقاج ونحوها  
**وفي القديم يجب في الزيتون والزعفران والورس** وهو ثمرة

بالزعفران

بالزعفران **والقرطم والعسل من الخيل ونصابه خمسة اوسق** فلا زكاة  
في اقل منها قال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة  
**وهي الف وستماية رطل بغدادية** اذا الوسق ستون صاعا والصاع  
اربعة امداد كما هو معلوم والمدر رطل وثلاث بالبغدادية وقد رتب به  
لانه الرطل الشرعي وبالد مشق ثلثمائة وست واربعون رطلا وثلاثان  
**قلت الاصح ثلثمائة واثنان واربعون وستة اسباع رطل لان**  
**الاصح ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة**  
**اسباع درهم وقيل بلا اسباع وقيل وثلاثون والله اعلم**  
وسبانه بالضرب المذكور بالاصل والنصاب تحديد والاعتبار فيه  
بالكيل اذا خالفه الوزن والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط اذ يشتمل  
على الخفيف والرزين **ويعتبر في عدها قدر النصاب غير الحب تمر او**  
**زبيب ان تمر وتربب والافرطبا وعنبا** ويخرج الزكاة منها ولو  
كان يابس الرطب والعنب رد يا اعتبر النصاب رطبا وعنبا ويخرج  
منهما ايضا كما لو ضا صله لا متصا صله ما ولا لعطش ويقع باذن  
من الامام او نائبه في هذا من الحالين **والحب مصفا من ثبته**  
بجلاف ما يוכל قشره معه كذره فتدخل في الحساب وان كان قد يزال  
تغبرا كما تقشر الحنطة ومن ذلك قشرة الباقلا السفلا **وما اذ خري**  
**في قشره** ولم يוכל معه **كالارز والعسل** ولا يدخر في قشره  
غيرها **فعشره اوسق** نصابه اعتبار القشرة الذي الدخار فيه  
اصلح له وابقا بالنصف ولو كان النصاب يخلص من دون العشر  
اوسقا اعتبر **ولا يكمل في النصاب خمس بخمس** فلا يضم تمر  
ببب ولا حنطة لشعير ويضم النوع الى النوع **كانواع التمر والز**  
**بيب وغيرها** ويخرج من كل قسطه فان عسر الكثير النوع وقوله  
كل نوع منها **اخرج الوسط** منها لا اعلاها ولا ادناها رعاية للنا



فبين ولون تكلف واخرج من كل نوع بقسط كما ان افضل ويضم العسل الى  
**الخطه** لانواع منها وهو قوت صنع الجبن والسك حنسن مستقل  
 لانه وان اشبه الخطه لونا ونعومه والشعير في برودة طبعه فقد  
 اكتسب من تركيب الشبهين طبعاً انقري فصارت اصلا براسه فلا  
 يضم لغيره **وقيل شعير وقيل حنطه ولا تزرع عام وزرع** الى شهر  
 ويزرع عام اخر في المال النصاب وان فرض الثاني قبل وجود نحو حصاد  
 الاول **ويضم** ثم العام **بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه**  
 لاختلاف انواعه وبلاده حراره وبرودة لحد وتهامه فجد لا  
 يسرع ادراك الثمر بها لاختلاف تهامه لحرها ولوانتم تحيل في العام مرتين  
 فكثرت عامين **وقيل ان اطلع الثاني بعد جداد الاول اي**  
**قطعه لم يضم** ولو طلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه حرما  
 ويزرع العام **بعضها** وذلك كالثمره تزرع خريفا وربيعا وصيفا  
**والاظهر في الضم اعتبار وقوع حصاديهما في سنة** وان خرج  
 الزرع الاول عنها فان وقع حصاد الثاني بعدها فلا ضم اذا الحصاد  
 هو المقصود وعند استقرار الوجوب ولو وقع الزرعان معا وعلى  
 التواصل المعتاد ثم ادرك احدهما والاخر قبل لم يشتر حبه فالأصل  
 القطع فيه بالضم ولو اختلف المالك والساعي في انه زرع عام  
 او عامين صدق المالك في انه زرع عامين فان اتهمه الساعي  
 حلفه **بأبواب ما شرب بالمطر او عروقه لقربه من الماء**  
 وهو البعل من شراو زرع العشر وفي معناه ما شرب من ما يصب  
 اليه من نهر وجبل او عين كبيره **واجب ما سقى ينضح** بان سقى  
 من يبر او نهر صغير او بقره **او دواب** او دابة وهو ما يدبر البقر  
 او باعوره وهو ما يدبره الما بنفسه **او ماء الشرا** او غصبيه او  
 حبه له **نصفه** اي نصف العشر ابتعا والفرق ثقل لمونه في هذا

وخفتها

وخفتها في الاول والقنوات كالمطر على الصحاح وان احتاج حفرها  
 لمونه في هذا ففي المسقى بما يجري منها من نهر العشر خفته لمونه  
 فيها **واجب ما سقى** **بهرما** اي بالنوعين كالنضح والمطر **سوا ثلاثه**  
**ارباعه** اي العشر عملا بواجب النوعين ومثله ما لوجهل القدر **فان**  
**غلبه احد هما في قول يعتبر هو والاظهر يقسط والغلبه والتقيط**  
**باعتبار عيش الزرع ونمائه** **وقيل بعد السقيات** النافعه بقول اهل  
 الخبره فلو كانت المده من يوم زرعها لادراكه ثمانية اشهر واحتاج  
 في اربعه منها الى سقيه فسقى بالمطر وفي الاربعه الاخرى الى سقيتين  
 فسقى بالنضح وجب ثلاثه ارباع العشر وكذا الوجهل المقدون  
 فوقع كل منها باعتبار المده اخذت بالاستوى واحتاج في ستة اشهر  
 من الشتاء والربيع الى سقيتين فيسقى بما السماء وفي شهرين من الصيف  
 الى ثلاث فسقى بالنضح فيجب ثلاثه ارباع العشر وربيع ونصف  
 العشر وسوا في كل ما ذكر في المسقى بما يراها انشاه على قصد سقى  
 بماء فعرض خلافه او لا ولو اختلف المالك والساعي صدق المالك  
 فان اتهم حلفه **بأبواب ما شرب** بما الساعي واخره مسقى  
 بالنضح ولم يبلغ واحد منهما نضابا ضم احدهما الى الاخر لتمام  
 النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الاول ونصفه  
 في الثاني ومثل الزرع في ذلك الثمر ولو علمنا ان احدهما اكثر وجهلنا  
 عينه فالواجب ينقص عن العشر ويريد على نصفه فيؤخذ اليقين  
 الى ان يعلم الحال **وتجب الزكاه فيما من يبدو صلاح الثمر لانه**  
 حينئذ ثمره كامله وقبله بلع وحصره **واشترط ادراكه** لانه حينئذ  
 طعام وقبله بقل ولا يشترط تمام ما ذكره البعض من ذلك كالحل  
 لانه قال في اصله حتى لو اشترى او ورث تخيلا مثمره وبد صلاح  
 عنده كانت الزكاه عليه لا على من انتقل المالك عنه واستقطه



للعلم به ولو اخرج في الحال الرطب والعنب مما يتنبت ويتزيب لوجوه  
 علم مما صر وان اخذه الساعي لم يقع الموضع ومؤنة جند الثمر وخفيته  
 وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لا من مال الزكاة **وبين**  
**حصر الثمر** ولو تحيل البصر الذي تب فيه الزكاة **اذا بد صلاحه على**  
**المالك** خبر فيه فيطوف الحارص بكل خله ويقدر ما عليها رطباً ثم يزل  
 ولا يقتصر على رواية البعض ويقاس الباقي به وان اختلف النوع جاز  
 ان يخرص الحكم ثم **والشهور** **ادخال جميعه في الخرص** ويقاس بالخ  
 العنب **وان لم يكن خارص** واحد اذا الخرص ينشأ عن اجتهد **وشروطه** وان  
 تعد العلم بالخرص والعبد **اله** في الرواية **وكذا الحربة والذكور** وبقيته  
 صفات عدل الشهاده **في الاصح** بنا على الاكفئ بواحد **فاذا خرص فالأظهر**  
**ان حق الفقرا ينقطع من عين الثمر** ويصير في ذمة المالك **ثم**  
**وزبيب** ليخرجهما بعد حفاقه **ويشترط** في الانقطاع والصيرورة لمذ  
 كورين **التصريح** من الحارص والامام او نايه بتضمينه اي تلحق الفقراء  
 للمالك **وقبول المالك** التضمين **على المذهب** فان لم يضمه او ضمه  
 فلم يقبل المالك بقي حق الفقراء كما كان ولم ينفذ تصرفه في الجميع  
 بل فيما بعد الواجب شايها بقا الحق في العين لا معيناً **وقيل ينقطع**  
**حقهم بنفس الخرص** وعلى الاول **فاذا ضمن المالك حارصه**  
**في جميع المخروص ببيعاً وغيره** وهذه فائدة الخرص وقيله لا يجوز  
 له التصرف بالاكل ولا غيره فان لم يبعث الحاكم خارصاً ولم يكن  
 حاكم حكم عدلين **يحكم بغيره** يخرصان عليه ولا مدخل للمحرص  
 في الحب وغيره مما اذا لا يمكن الوقوف على قدره **لا يستتار**  
**ولو ادعى المالك هلاك المخروص كله** او بعضه بسبب كذبه  
 المحس لم يلتفت اليه **او بسبب خفي كسرقة او ظاهري كالبرد والله**  
**والجراد وتزول العسك** واستهمل في الهلاك به **صدق يمينه** وان لا ينهم

صدق

صدق بلايين فان لم يعرف الظاهر **طوب بيمينه** بوقوعه على  
**الصحيح** لا مكانها ثم صدق بيمينه في الهلاك به **واليمين مستحب**  
**ولو اقتصر على دعوى الهلاك** صدق بيمينه **نذبا ولو ادعاه حتى**  
**رض** فيما خرصه **او غلظه** فيه بما يبعد لم يقبل كما لو ادعاه ميل الح  
 كم او كذب الشاهد لم يقبل الا بيمينه وفي الغلط لا يقبل في حط  
 جميعه ويقبل في حط المحتمل **او محتمل** بفتح الميم **قبل الاصح** ان  
 كان فوق ما يقع بين الكيلين ويخلق نذبا وان كان قدر ما يقع  
 كوسق في مائه وادعاه بعد الكيل حط ايضا لان الكيل يقين والحر  
 تخمين فالاحالة عليه او بعد ان فانت عين المخروص فان بقي اعيد  
 كيله وعمل به ولو ادعاه غلط الحارص ولم يبين قدره لم تسمع  
 عواه **بازكاته النقد** اي الذهب والفضه وان لم يكن مضر  
 وبالأصل فيهما مع ما ياتي اية والذين يكتزون الذهب والفضه  
 فسر به ذلك **نصاب الفضة** **فلتأدروهم** **والذهب عشرون**  
**موقلاً** كما ياتي **بوزن مكة** لقوله صلى الله عليه وآله **المكيال مكيال**  
**المدينية** **والوزن** **وزن مكة** **والدرهم** ستة دنانير **والشقال**  
**درهم** وثلاثة اسباعه وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل **والدرهم**  
**والدرهم** ستة دنانير **والدينار** سبعة دراهم وهو ثمان حبات  
 وخمسة حبات **فلانزكاة** كما لو نقص في ميزان وتم باخر **وزكاتها**  
**ربع عشر** لقوله صلى الله عليه وآله وسلم **تختص** **فتمادون بخمسة** او ثمن  
 في الورق اي الفضة ربع العشر وقال صلى الله عليه وآله **قام ليس في**  
 دون خمسة اواق من الورق صدقة وقال صلى الله عليه وآله **قام ليس**  
 فيما دون عشر دينار شي وفي عشرين نصف دينار انتهى ولا  
 يكمل نصاب احد النقيدين بالآخر **والاشي في المغشوش** منها  
**حتى يبلغ خالصه نصاباً** فاذا بلغه اخرج الواجب لكن تعيين على



خالصا واخرج من المغشوش ما يعلم اشتماله على خالص بقدر  
الواجب لكن يتعين على الولي اخراج الخالص حفظا للنحاس  
**اختلط انما منهما** بان اذ يباعا وصنع الانا منهما **وجعل**  
**الثرهما زكالا اكثر ذهبا وقضه** فاذا كان وزنه الفان  
احدهما ستمائة ومن الاخر اربعماية زكاستمائة ذهبا و  
ستمائة فضه ولا يجوز فرض كله ذهبا اذ لا يقوم جشع عن  
اخر وان كان اعلى **او من** بالنار يسيرهما ويحصل بفضله قدر  
بحسب اذا تساوت اجزاه وبالمكان يضع فيه الفاذ ذهبا ويعلم  
ارتفاعه ثم الفافضه ويعلمه ثم يضع فيه الخلو ط فالي ايها  
ارتفاعه اقرب فالاكثر منه **وبنك المحرم من حلي وغيره**  
لحرمة وكذا المكروه **لا المباح في الاظهر** لانه لا يستغنى عن النفع  
به **في المحرم الانا من الذهب والفضه ولو لاثني والسوار**  
**الخلخال للباس الرجل** والخشني بان يقصد بهما فهما محرمان  
بالقصد **فلو اخذ سوارا مثلا بلا قصد او بقصد اجارة**  
**من له استعماله فلا زكاة في الاصح** لان شفا القصد المحرم ولو  
اخذ به ليعينه لم يجب جز ما ولو قصد كثره وجبت كما لو وزنه  
ولم يعلم به حتى مضى حول **وكن الواكسر الحلي** بمن له لسته  
يجب بمنه الاستعمال **وقصد اصلاحه** فلا زكاة فيه في الاصح  
لدوام صورته وقصد اصلاحه ولو لم يقبل الاصلاح لاحتمال  
جه في استعماله لسبك وصوغ وجبت واور الحول وقت  
الانكسار وكن الوقيل الاصلاح وقصد كثره ولم يقصد بفضاء  
ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تاثير له ولو اخذ حلي  
لاستعمال محرم ثم قصد به مباحا او عكسه ونحوه اعتبر القصد  
الطارى **والمحرم على الرجل والخشني حلي الذهب** لقوله صلى الله عليه

أخ

أخ الذهب والمحرر لان اثمى وحرم على ذكرها **الا الاثاق ولا**  
**عنه والسن** فيجوز الخادها من قطع انفه او انملة او قلعت  
لسته خبر في الاثاق وقيس به الباقي **لا الاصبع** فلا يجوز تقادقا  
وفارقت الانملة بانها تعمل بخلاف الاصبع واليد **والمحرم من**  
الذهب على الرجل **على الصحيح** للحديث السابق وانما يحرم على الرجل  
حال الذهب اذ لا يقصد فان صدق بحيث لا يبين لم يحرم **وحمل**  
**له من الفضه الحاتم** ابتاعا **وحلية** اي حلقة الة الحرب **كالسيف**  
**والرمح والمنطقة** والدرع والخو واطراف السهام لان ذلك الحفا  
لا ما لا يلبسه **كالسرج والحام والركاب في الاصح** ولا يحل ذلك بالذهب  
جزها وليس للمرأة **والخشا حلية الة الحرب** ولو بفضه لانه تنسبه  
بالرجال وهي ممنوعة منه كالخشا واذن جان لهما الحار به بالال الحرب  
في الجملة وجاز للساء تاج وان لم يعتد به الا اذا كان لجسه من عادة  
الرجال وظاهر من حل ما ذكر وتحرمة حل استعماله او تحرمة محلا  
لكن ان تعين الحرب على المرأة والخشا ولم يجد غير حل استعماله  
**وللبس النوع الذهب والفضه** لطوق وخاتم وسوار وخلخال  
ونعل ولا يحرم الدرهم والثانيير المضروب بسكة المسلمين اذا ثبتت و  
جعلت في القلادة على اطراف ولا ذوات العري ولا تحب الزكاة مع  
الاباحه بل مع التحريم او الكراهية ومنها استعمال غير ذوات العري  
**وكذا ما سيج بهما البسة في الاصح** لاصلاق الحديث والخشا كرجل  
في حلي نساء وكما مر في حل رجال **والاصح تحريم المبالغة في السرف**  
**للراية كالحال وزنه ما يتادحهم يبار** والسرف بلا مبالغة مكي  
وهو تحب الزكاة وفارق ما ياتي في الة الحرب حيث لم يغتفر فيه عدم  
المبالغة بان الاصل في الذهب والفضه حليهما للمرأة بخلافهما  
غيرها فاغتفر لهما قليل السرف وكأمره الطفل في ذلك لكن لا يقيد بالة



الحرب **وكن السرقة** اي الرجل **التي الحرب** فانه يحرم في الاصح للسرف  
والاصح **جواز حلية المصطفى** بفضله للرجل وغيره **وكن المرأة ما**  
**لذهب** اذ لها استعماله لا للرجل ولا يجوز حلية سائر الكثر جزا  
ومن كثر القرائن بذهب فقد احسن ولان كاته عليه **وشرط**  
**زكاة النقد الحول** لقوله صلى الله عليه وسلم لان كاته في مال حتى  
يجول عليه الحول **ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ والياقوت**  
لعدم ورودها في ذلك **ما** **زكاة المعدن** وهو اسم للنقد  
ويسمى به المكان المخلوق فيه النقد كما ياتي **والركان والتجارة**  
**من استخراج** من اهل الزكاة **دهبا وفضة** من معدن الزمهرير  
**العشرة** كغيره لعموم الادله **وفي قول الخمس وفي قول ان**  
**حصل ينصب** بان احتاج لخطوط **فرب عشره والاشبهه و**  
**وشرط النصاب لا الحول على المذهب** والفرق ان مادون  
النصاب لا يحتمل المواساة والحول انما اشترط للملك من تنهيت المال  
والاستخراج نفاه في نفسه **ويضم بعضه** اي المستخرج **الى بعض** في  
النصاب **ان اخذ المعدن وتتابع العمل ولا يشترط في الضم اتصال**  
**النيل على الجديد** اذا العاده تفرقه **واذا انقطع العمل بعد**  
كاصلاح الله وهرب اجير وسفر ومضى ثم عاد اليه **ضم** وان طال  
الزمن **والا بان انقطع بلا عذر** وتعد المعدن **فلا يضم الاول**  
**الى الثاني** وان قصر الزمن لاعراضه **ويضم الى الاول** اي الملو  
كما يضم الى ما ملكه من جنسه او عرض تجاره تقوم به ولو لم  
**المعدن** كارت في الحال **النصاب** فلوا استخراج من الفضه خمسين  
درهما بالعمل الاول ومئة وخمسين بالعمل الثاني فلا زكاة في  
الخمسين ويجب في الباقي كما يجب فيه ولو كان مالا الخمسين من  
غير المعدن وينعقد الحول على المائتين من حين تمامها ان اخرج حق

المعدن

المعدن من غيرهما ولو استخرج اثنان من معدن فنصابا وجبت  
فيه الزكاة ووقت وجوب حق المعدن حصول النبل بينا و  
وقت الاخراج التحصيل والتنقيه من نحو التراب فلوا اخرج منه  
قبلهما لم تجزي وموتتهما على مالك وكان كاته في غير الذهب  
والفضة من المستخرج من معدن **وفي الركان** بمعنى المعدن  
كتاب بمعنى المكتوب **الخمس** قاله صلى الله عليه وسلم **يصرف مصرف الزكاة**  
**على المشهور** وكن المعدن لانه حق واجب في استفاد من الارض  
فان شاء الواجب في نحو الزرع وفارق وجوب ربع العشر في المعدن لعدم  
الموتة او حقها **وشرط النصاب والنقد** الذهب والفضة **على ذلك**  
**ذهب لا الحول** لما مر ولو وجد دون نصاب وهو ملك من جنه  
ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركان **وهو اي الركان** **الموجود** اي  
المدفون **الجاهلي** اي الذي هو من دفن الجاهلية وان لم يكن من صنفهم  
كان وجده من هو من اهل الركان بقلاع عادية وقبور جاهلية وخزائهم  
**فان وجد اسلامي** ولو بمواقة وشارع بان كان عليه شي من القرائن  
او اسم ملك من ملوك الاسلام **علم مالك** **فله** فيجوز له عليه  
**الابان** لم يعلم مالك **فلقطه** يعرفه الواجد ثم يملكه ان شاء  
ان لم يظهر ماله **وكن ان لم يعلم من اي الضريين الجاهلي**  
او الاسلامي **هو بان** كان لما يضرب مثله جاهلية واسلاما  
او كان مما لا اثر عليه كثير وحلي فهو لقطه يفعل به مامر **وانما**  
**يملكه** اي الركان **الواحد ويلزم ما في الزكاة** فيه اذا وجد  
في موان او ملك احياه في ملكه في الثانية بالاحياء **فان اوجد في**  
**مسجد او شارع فلقطه** على كذا ذهب يفعل به مامر او وجد  
في ملك شخص **فالشخص ان ادعاه** بلامين كامتعة يد  
**والا بان لم يدعيه** فلم يملك منه **وهكذا حتى ينتهي الامر**



**الى المجهي** للارض فيكون له وان لم يرد له اذ بالاحياء ملكه ولو لم يرد  
 البيع ملكه عنه لانه مدفون متقول فان كان المجهي ومن تلقى  
 عنه المالك ميتا فورثه كهو فان كان قال بعض بعض ورثته من  
 تلقى المالك عنه هو طور ثا و اياه بعضهم سلم نصيب المدي له وفعل  
 بالهاقي مامر فان ايس من ماله تصدق به الامام او من هو فيه  
**ولو تشارعه** اي الركان في الملك بايع ومشتريه مكر ومكتر او غير  
**ومستعير** فقال كل منهما هو في وانما دفتنه صدقة **وقد** اليد اي المشتري  
 والمكثري والمستعير **بيمينه** ان امكن صدقه كما لو تشارعا في متاع الد  
 ان ولو لم يكن صدق صاحب اليد لكون مثله لا يدفن في ماله يد  
 له يصدق ولو وقع النزاع في مسئلي المكثري والمكثري بعد دعوى الدار  
 بيد هما فان قال كل انا دفتنه بعد دعوى الدار وامكن صدقه فالقول  
 قوله وان قال دفتنه قبل خروجها من يدي فالقول قول المستاجر وا  
 لمستعير اذ المالك سلم له حصول الكثر بيده فسخت يده اليد  
 السابقة ولو وجد الركان في ارض موقوفه فهو لمن هي بيده ولو ا  
 عاه اثنتان وقد وجد في ملك غيرهما فلمن صدقه المالك  
 فيسلمه له **فصل** التجارة تقلب المال في اليد لغرض  
 الربح واصلا وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامرنا باخراج  
 الصدقة من الذي يعد للبيع **شروط ركان التجارة الحول** لغيره  
**معتبر** اي النصاب **باخر الحول** اذ مراعاة القيمة كل وقت يشق لا  
 ختلافها فروع وقت الوجوب **وفي قول بطريقه** اي اوله واخره  
 دون وسطه **وفي قول بجمعه** فعلى الاول **الظاهر** والثاني  
 ايضا **لو ردد مال التجارة الى النقد** الذي يقوم به بان يبيع به  
 في خلال الحول وهو دون النصاب **واستثرا به** سلعة **فالا**  
**صح انه ينقطع الحول** ويقتدي حولها من حين شرائها لتحقيق

نقد

نقص النصاب بالتضيض ولو بادل بساعه او كان النقد غير ما يقوم به الحول  
 ثم ينقطع **ولو تم الحول** وقيمة **القرض** دون النصاب وليس معه ما  
 يملكه النصاب **فالا** **امره** يقتدي **حول** **وسيط** **الاول** فلا يجب  
 له ركان ولو كان معه الحول كالحجيج اذ انتم حول ماله في الاشياء  
**انما ويغير العرض للتجارة** **اذ** **القيمة** **ينتهي** لانها الاصل **وانما يصير**  
**العرض للتجارة** اذ اقتربت نيتها بكسبه **مع** **اوضه** **كثيرا** ولو  
 بعرض ودين موجد **وكذا المهر** **وعوض الخلع** كان زوج امته او خاله  
 وزوجته يعوض ثوابه التجارة فهما مال تجارة بنيتها في **الاصح** لانها معا  
 وصدقه **لا بالهبة** المحض **والاحتطاب** **والاسترداد** **يعيب** كان باع  
 عرض القنية بما وجد به عيبا فرده واسترد عوضه فالمكسوب بخو  
 ما ذكر كاحتشاش واصطيا د وارث ورد عرض يعيب لا يصير مال تجا  
 ره بنيتها لا تخاف الما وضه فلا اثر لها واذا ثبت حكم التجارة لم يجر  
 كل معاملته لنية جديده **واذا ملكه** اي عرض التجارة **بنقص نصاب**  
 كان اشتراؤه بعشرين دينارا او مما ياتي درهماي بعين ما ذكر **حوله**  
**من حين ملكه** ذلك **النقد** بخلاف ما لو اشتراه بنصاب في الزمان ثم  
 نقده ينقطع حول النقد ويقتدي حول التجارة من حين الشراء والفرق  
 ان النقد لم يبعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الاول وكما في الذم  
 الحلي المباح **او دون** اي النصاب وليس في ملكه باقية او بعرض قنية  
 كعقيد وماشية ولو بنصاب سائمة **فمن الشراء** وفارق نصاب النقد  
 باختلاف الواجب في المقيس على خلافه في النقد ولو كان في ملكه في  
 الاولى باقية كالمسئلة قبلها **وقيل ان ملكه بنصاب سائمة بدعا**  
**حولها ويحكم الربح الى الاصل** في الحول **ان** **لويض** بما يقوم به  
 فلو اشترا عرضا بما في درهم فصار قيمته في الحول ولو قبل اخره بالمحظة  
 ثلثماية ركانا اخره **لان نقض** اي صار الكل ذراهم او دنانير من جنس  
 ليس مال النصاب وامسكه لآخر الحول او اشترا به عرضا قبل تمامه

للقنية





فتفرد الربح بحوله **في الاظهر** قال باصله فاذا اشترى عرضا بعمالة  
وباعه بعد ستة اشهر بخلافية في اخر الحول فيخرج الزكاة  
عن ما يثبت فاذا مضت ستة اشهر اخرج عن المايه ولو كان  
الناضاط مبيع به من غير جنس المال فكبيع عرض بعرض فيضم الربح  
للاصل ولو كان راس المال دون النصاب ثم نص بنصاب واصله تمام  
حول الشر فكذا في **الاصح ان الولد العرض** من الحيوان غير السباع  
بما كحل وجوارى ومعلوفه وثمره من الاشجار **مال تجاره** لانها  
لا من فوايدها والاصل ان **حواله** حول الاصل تبعاله وواجبها  
اي التجاره **ربح عشر القيمة** كما ان النقد يجب اخراج ربع عشر وهو  
يتعلق بالقيمة فلا يجوز اخراجه من غير العرض **فان ملك العرض**  
**بنقد قوم به املك بنصاب** وان كان غير نقد البلد وفي الذمه و  
**كذا ادونه** اي دون النصاب في **الاصح** ملكه به او ملك بعرض القيمة  
او نكاح او خلع **فبغالب** نقد البلد من الدار اهرم والدنانير يقوم  
فلو حال الحول بمحل لا نقده كبلد يتعاملون بنحو الفلوس اعتبر  
بأقرب بلاد اليه **فان غلب نقد** ان على التساوى وبلغ باحد  
**نصابا** دون الآخر **قوم به** لتحقيق تمام النصاب باحد النقيدين وبهذا  
فارق ما مر من انه لان كفاة فيما لو تم النصاب في ميزان دون اخراجه  
بنقد لا يقوم به دون نقد يقوم به **فان بلغ** نصبا بغيرهما **قوم بالانف**  
**الفقر** وقيل وهو مفتابه **يتخير المالك** فيقوم بهما منهما  
في مثالي الجبران ودرهمه **وان ملك بنقد وعرض قوم ما قال**  
**بل النقد به والباقي بالغالب** من نقد البلاد وان كان دون نصاب  
ووجب **فطره** عبيد التجاره مع زكاتها لاختلاف سببها ولو كان  
العرض نصبا بآيتمه ونحوه مما تجب الزكاة في عينه **فان كحل نصاب**  
**احد الزكائين** العين والتجاره فقط اي دون نصاب الآخر كما روي  
من القدم لا تبلغ قيمتها نصبا باخر الحول او اقل قيمتها اخره نصبا

وجبت

وجبت زكاة ما كحل نصابه الجماله او كحل نصابه **فكافة العين** تجب في  
الجديد لقوتها بالاتفاق عليها ولا تجتمع الزكاتان وتجرى الخلاف في ثمن  
العرض اذا بلغ نصبا ويضم السخا للامهات على الجديد ولو كان مع ما  
فيه زكاة عين ما لان كفاة في عينه كان اشترى اشجار التجاره قبل  
حوله صلاح ثمره وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمن زكاة الشجر  
عند تمام حوله فعلى هذا اي الجديد لو سبق حول التجاره بان اشترى  
بمالها بعد ستة اشهر من حولها نصاب بآيتمه فالاصح وجوب زكاة  
التجاره لتمام حولها ثم يفتح من تمامه حول زكاة العين ابدالي تجب  
في سائر الاول **واذا قلنا** عامل العرض لا يملك الربح بالظهور بل بالقيمة  
وهو الاظهر الا في بيان كمان العامل في الجماله انما يستحق الجعل بغيره  
من العمل فعلى المالك عند تمام الحول زكاة الجميع ونحوه راس مال لانه  
ملكه فان اخرجهما من عند ذلك او من حال القراض **حسبت**  
**من الربح في الاصح** ككون لزمت من نحو اجرة كمال ودلال وان  
قلنا العامل يملك الربح لمشرطه بالظهور **لزم المالك زكاة**  
**راس المال** وحصة من الربح والمذهب انه يلزم العامل زكاة  
**حصة زكاة الفطر** قال ابن عمر ورضي رسول الله صلى  
عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير  
على كل حر او عبد ذكر او انثى من المسلمين **تجب** باول ليلة العيد اي بادر  
اخراج جزء من رمضان مع اول جزء من شوال في الاظهر لاضافتها الى الفطر  
فتخرج عن من مات بعد الغروب **دون من ولد** بعده لادراك  
وقت الوجوب **ويشأن ان لا تؤخر عن صلاة** اي العيد بان تخرج  
قبلها في يومه انبعاثا لامر صلى الله عليه وسلم ولو اخره الصلاة عن اول الشهر  
سن الاكاد اوله للتوسعة على المستحقين **ويحرم تاخيرها عن يومه**  
اي العيد بلا عذر كغيبه ماله او المستحقين اذا قصد غنا وهم  
الطلب فيه فتخرج فيه بعد صلاة اذا فاف آخرت عنه قضيت **ولا**



**فطرة على كافر لما امر الاني عبداً للمسلم وقريبه المسلم في الأصح**  
صح انها تجب على المولى اذا غلبه ثم يحتل عنه المودي ولا تجب بنية في هذه  
الحالة والامه والمستولده كالعبد ولو اسلمت ذميه تحت ذمى وذلك  
وقت وجوب الفطرة وهو متخلف في العبد وجبت فطرته وقت هو  
قوفه بالنسبة للمرتدان عاد للاسلام وجبت والا فلا **ولا فطرة على**  
**مقيق** اذا غير مكاتب لا يملك والمكاتب ملكه ضعيف وليزله  
مثل له الاجنبي فلم تجب فطرته على سيده لكن ان كانت الكتابه فا  
سده لومة السيد **وفي المكاتب وجه ومن بعضه حر لومه** من الفطرة  
قسمة من الحرية اذا لم يكن بينه وبين مالك بعضه مهاييات وتلزم  
كل من الشريكين في عبد بقدر حصته منه ان لم يكن مهاياه فان كانت  
فيها مهاياه احتصة الفطرة بمن وقع من وجوبها بنوبته **ولا فطرة**  
**على معسر وقت الوجوب** وان اعسر بعد **من لم يفضل عن قوته وقت**  
**من تلزمه نفقته** اي مؤنته ليلة العيد **ويومه** شي يخرج في الفطرة  
**معسر** بخلاف من فضل عنه **فما يخرج** فيها من اي جنس كان من المال  
فموسر لكن يشترط ذكره بقوله ويشترط كونه اي الفاضل عما ذكر فاضلا  
**عن مسكن** يحتاج اليه **وخادم** يحتاج اليه لخدمته او خدمة قوم  
لا العمل في الارض او ماسية **في الأصح** هذا الى الابتداء اما لو ثبتت الفطرة  
في ذمة انسان فيباع فيها مسكنه وخادمه كالدين ويشترط كونه فاضلا  
ضلا ايضا عن دين الادمي ولو موحلا او رضى صاحبه بالتأجيل  
وعن دسه ثوب لا يلبس به وطن في نفقته وخارج باللائق غيره فلو كان  
المسكن او الخادم او الملبس نفيسا عكن ابداله بلائق واخراج الثفاوت  
**وجوب ومن لزومه فطرته لزومه** فطرة **من لزومه نفقته** بملك او قريب  
او نكاح حين الوجوب ولو اطره معقظ **لكن لا تلزم المسلم فطرة العبد**  
**والقريب والزوجه الكفار** وان لزومه نفقته لم امر **ولا العبد فطرة**  
**زوجته ولو حرة** وان لزومه نفقته اذا ليس اهلا لفطرة نفسه فضلا  
غيره

غيره

**غيره ولا الابن فطرة زوجته ابية** وان لزومه نفقته لزوم الاعفاف  
الان بيبانه ومستولده وامته التي يطاها كزوجته وفارقة  
النفقة بان الفطرة لا تجب على معسر بخلاف النفقة والاصل في النفقة  
والفطرة الاب وهو معسر **وفي الابن وجه** ولا فطرة لعبد بيت  
المال والمسجد ولا موقوف ولو على معسر ولا المنقطع خبره بعد  
مضي مدة مفقود ذكرت في الفرائض ولا حرة لخدم الزوج **ولو**  
**اعسر الزوج** او كان عبدا **افلا فطرته** انه يلزم من زوجته الحرة فطرته  
**وكذا سيد الامه** قلت **الاصح المنصوص** لا تلزم الحرة لهما التسليم نفقته  
وتلزم سيد الامه لاستخدام السيد لها **والله اعلم** ولو كانت الزوجه  
ناشرة لرفها فطرة نفسها **ولو انقطع خبر العبد** الغايب مع توا  
صل الرفاق **فالمكاتب وجوب اخراج فطرته في الحال** اذا الاصل بقا  
وه حيا ويخرج من قوت بلد المودي للعذر فهي مستثاه **وقيل اذا**  
**عاد وفي قول** لا شيء **والاصح ان من ايسر بعض صاع** وهو فطرة  
الواحد **يلزمه** اخراجه ما فطره على الواجب بقدر الامكان وبخلاف  
الكثرة لانها لا تبعض ولان لها بدلا بخلاف الفطرة فيهما **والاصح انه**  
**لو وجد بعض الصغار قد تم نفسه ثم تزوجته ثم ولد له الصغير**  
**ثم الام ثم ولد له الكبير** العاجز عن الكسب ثم الرقيق لان الحر المرفق منه  
وعلاقتهم لازمه بخلاف الملك فان استولى جماعة في درجه تحير فاذا  
وجد صاعا اخرجه عن نفسه لانها اهم او صاعين اخرجهما عن  
نفسه ونزوجه مقدمه على القريب لان نفقته اكد لا تسقط بمضي  
الزمان بخلاف نفقته او ثلاثة اصوع فالكثير اخراج الثالث عن ولده  
الصغير لثبوت نفقته بالنصر والاجماع والرابع عن الاب والخامس عن  
الام وفارق تقديمها هنا تقديهما في النفقة فانها لسد الخلة والام  
احوج والفطرة لتطهير المخرج عنه وتشييقه والاب احق بهذه النسبة  
له ومشرقه يشرقه **وهي اي فطرة الواحد وهو ستة ميه درهم و**



ثلاثة وتسعون وثلاث قلت الامم ستمائة وخمسة وثمانون  
 درهما وخمسة اسباع درهم لما سبق في زكات الخبثات والذخائر  
 من ان رطل بعدد مائة وثمانية وعشرون درهما واربعه اسباع  
 درهما والاصل الكيل وقدر بالوزن استطهار والاعتماد على  
 الكيل معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر رسول الله صلى  
 عليه وسلم ولولا يجد وجب عليه اخراج قدر يتقن انه لا  
 ينقص عنه وهو بالكيل المصري قدر حان تقريبا **وجنبه** اي  
 الصاع الواجب **القوت المعشر** اي الذي يجب فيه العشر ونصف  
**وكذا الاقط** وهو لبن يابس غير منزوع الزحمه **بد في الاقط** اذ  
 كانوا يخرجون منه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاسم ويشترط ان لا  
 يفسد الملح جوهره بخلاف طاهر الملح فيجزي ولا يجب الملح فيخرج  
 قدر لا يكون محض الاقط منه صاعا وفي معناه اللبن والجبن فيخرج  
 واجز اكل من هو قوته ولا يجزي لحم وبصل ومخيط وسمن وخن  
 نزع ربه لا تتفا الاقتيات بها **وجنب من غالب قوت بلد** اي محله  
 والعبره ببلد المودي عنه تشوق النفس الى ذلك في غالب السنه  
 واوفا قوله في الحديث صاعا من طعام او صاعا من اقط او صاعا  
 من شعير الى اخره لبيان الانواع الذي يخرج منها ولولا يكن لهم  
 قوت مجزي اعتبر ادم من قوت اقرب البلاد اليهم فان استوفى بلد  
 من واخلاق واجبهما خبير **وقبل من قوته** وقيل بخير بين شيع  
 الاقوات **ويجزي على اولين الاعلاء** عن الادنا ولا علس والاعلاء  
 في الاعلاء والادنا بن يادة القيمة في وجهه وبن يادة الاقتيات في الامم  
**قال خير من التمر والارض والزبيب والشعير** والاصح ان التمر  
**خير من التمر** لانه ابلغ في الاقتيات وان التمر خير من الزبيب لما ذكر  
 والشعير والارض خير من التمر وله ان يخرج عن نفسه من قوت  
 واجب وعن قريبه او عبده **اعلامه** ولا يبيع الصاع من حنين

في واحد

من واحد بان يخرجاه من قوتين وان كان احدهما اعلام الواجب  
 على بطاهر الحديث ولو ملأ نصف صاع من فاخرج نصف صاع  
 من احد النصفين من الواجب ونصفه عن الثاني من جنس الاعلاء  
 منه حان **والا فضل اشرفها** اي اعلاها ولو كان عبدا ببلد اخر فالأصح  
 ان الاعتبار بقوت بلد العبد اذ يجب على المودي عنه  
 ثم يحتمل عنه المودي في الاصح قلت الواجب الحب السليم فلا يجزي  
 مسوس ومعيب ودقيق وسويق وقيمة ولو اخرج من ماله فطره  
 ولوه الصغير والمجنون او السفية الذي تحت حجره **الغني حان** كما  
 حنب اذن اذ يجوز اخراجها عنه بخلاف الكبير فلا يجوز بغير اذنه  
 لان الاب لا يستقل بتخليصه بخلاف نحو الصغير فكانه ملكه فطر  
 ته ثم اخرجها عنه **ولو اشرك** موسر ومعسر **فعبدا** اي رقيق  
 نصفين مثلا لزم للموسر نصف صاع لا غيره ولو اشرك اي الشريك  
 واختلف واجبهما باختلاف قوت بلد يهما اخرج كل واحد نصف  
 صاع من واجبه في الاصح **والله اعلم** لانه اذا فعل ذلك اخرج  
 جميع ما لزمه من جنس واحد ولما عتمد ان المخرج يكون من قوت  
 بلد العبد **من قوته** **الذكا** وما يجب فيه مما ياتي كقوت  
 وضال ويزاد بعد فصليت شرط وجوب زكات المال بانواعه  
 من حيوان وغيره على مالك الاسلام لقوله صلى الله عليه وسلم في  
 الحديث السابق فرضها على كل المسلمون فلا يجب على كافر للمطالم  
 في الدنيا العقاب في الاخره ويسقط عنه بالاسلام ما مضى من غنا  
 فيه والخرية فلا يجب على قن وتلزم المرنان ابقينا ملكه لان  
 انكاه وعلى الرايح من الوقف ان عاد الى الاسلام لزمه والا فلا هذا  
 في ما حال عليه المور في الرده اما التي لزمته قبلها فلا تسقط وتحرر  
 الاخراج في الرده دون المالك فلا تلزم لضيق ملكه اذ لا يرت  
 ولا يورث ويجب في مال الصبي والمجنون وغيرهما من المجابر

في واحد  
 في واحد  
 في واحد



وتخرجها وليها منه لشمول حديث الصدقة لهما ولا يجب في مال  
نسب جنين اذ لا وثوق بحياته **وكذا من ملك بعضه ان نصيبه**  
يجب زكاته عليه **في الاصح** ملكه له ويجب في المصنوب والظاهر  
ان **المحجور** من عين او دين كان او دعه فحجبه اي فوجب في كل ملك  
**في الاظهر** ما شابه كان او غير ما ولا يجب دفعها حتى يعود  
فيخرجها عن الاحوال الماضية ولو تلقى قبل التمكن سقطت ولو لم يقبض  
الذي لم يتعد رثعه كالحاصل عند كونه مستحق المحجور على  
ثبوته ولو يعلم القاضي ومثل الصال ما وقع بحج او دفين هو  
ضغ ونفي **المشترى** وكل مملوك بعقد **قبل قبضه** بان حاله  
الحول بعيد البايح يجب الزكاة فيه على المشتري للتمكن منه بتسليم  
التمن **وقيل فيه القولان** في المصنوب **وجب في الحال عن**  
**الحال الغالب ان قدر عليه** وتخرج في بلد فان كان سايرا  
فلا يجب اخراج حتى يصل له **والله بان لم يقدر عليه** لا سقطت  
طريقته او خبره **فكم مصوب** فوجب ولا يجب اخراج حتى يصل له  
**والدين ان كان ما شابه** او موعدا او غير كان من حال كناية  
فلا زكاة فيه اذ شرط زكاة الماشية السوم وما في الذمه لا يسام  
وشرط زكاة الماشية الزهوي ملكه ولم يوجد واما الثاني فلان  
الملك فيه غير تام اذ لصعب استقاطه متاشا **او عرضا او نقدا**  
**فكذلك** لان زكاه فيه في القديم وفي الجديد ان كان حال او حل  
بعد تاجيل **وتعد اخذ لا عسار وغيره** كمنحور ولا يبيعه  
او مطلق او غيبه ملي **فكم مصوب** فوجب فيه ولا يجب الاخر  
حتى يحصل وان تبصر اخذه بان كان على مقر حاض باذل وجه  
نكاحه **الحال** وان لم يقبض **المصنوب** فلا مال له **وجب** انه لم يقبض  
فوجب فيه ولا يجب دفعها حتى يقبض **وقيل يجب دفعها**  
**قبل قبضه ولا يمنع الدين** وان خرج وجوبها في **الظاهر** لا

قوال

قوال لا طلاق النصوص والثاني منع **والثالث منع المال الباطل**  
**وهو النقد والعرض** وزكاة القطر والركان لا في الطاهر وهو ما  
عد ذلك **فعلى الاول** لو جرح عليه الدين في حال الحول في المحجور **فكم مصوب**  
اذ المحجور مانع من التصرف ولو عين الحال لكل من غرمائه شيئا من ماله  
مكتوم من اخذه وهو جرح دينهم في حال الحول قبل اخذه فلا زكاة عليهم  
لضعف ملكه **ولو اجتمع زكاة ودين ادي في تركه** بان مات قبل  
ادائها وضاعت التركة عنها **قد مت** تقدر بما حق الله تعالى لقوله صلى  
الله عليه وسلم قد من الله احق بالقضاء **وفي قول** يقدم الدين واجتماع  
غير المذخور والجزية من ديون الله تعالى مع دين الادبي في التركة  
كالزكاة معها واذ اجتمع زكاة وحج او كفارة في تركة وكانت النصاب  
موجودا قدمت والا قسم بينهما عند الامكان ان استويا في التعلق  
بالذمة او اجتمعت الزكاة والدين على دين قدمت ايضا اذ لم  
يخرج فان خرج قدم حق الادبي مالم يتعلق بالعين فيتقدم مطلقا **وفي**  
**قول** يستويان والغنيمة قبل القسمة ان اختار الغنائمون  
تملكها ومضابعد حول والجميع صنف ركوي وبلغ نصيب  
كل شخص نصيبا او بلغة المجموع في موضع ثبوت الخلطة  
ولو غير الماشية **وجبت زكاتها** والامان لم يختار وتملكها فلا  
زكاة عليهم فيها لانها غير مملوكة لهم او مملوكة ملكا ضعيفا  
تسقط بالاعراض كالمواخار وتملكها وهي اصناف اذ كل لا يدري  
كم نصيبه ولا ماذا يصيبه او كانت صنفا لا يبلغ نصيبا بالامان  
اذ الخلطة لا تجت مع اهله اذ لان زكاة فيه لانه لغير معين  
ولو اصدتها نصيبا باسلامه **معين الزمان** كانه اذ انتم محول  
من الاصداف وان لم يدخل ولم يقبض اذ ملكته بالعقد **وفي**  
بالمعين ما في الذمه اذ لان كانه فيه كالمير ولو اراد اربع سنين  
بثمانين دينار وقبضها وتساوت اجرة السنين واخرج الاجرة من

Copy

ersity



غير المقيوض **فالأظهر أنه لا يلزمه أن يخرج الزكاة ما استقر**  
ما يستقر معوضه سقط بانتهام البار وفارق الصداق مع  
أنه بضد ذلك يعود نصفه بالطلاق قبل الدخول بان يعود نصفه  
بملك بلا فسخ بخلاف عود بعض الأجرة **فيخرج عند تمام السنة**  
**الأولى زكاة عشر من ألتها التي استقر ملكه عليها وتتمام الثانية زكاة**  
**عشر من العتة** وهي التي زكاهها **وعشر من السنين** وهي التي استقر  
ملكه عليها الآن **وتتمام الثالثة زكاة أربعين سنة** وهي التي زكاهها  
**وعشر من ثلاث سنين** وهو الذي استقر ملكه عليها الآن **وتتمام**  
**الرابعة زكاة ستين سنة** وهي التي زكاهها **وعشر من الأربع** وهي التي  
استقر ملكه عليها الآن **وللمسئلة تحرس في الأصل والثاني يخرج**  
**لتتمام الأولى زكاة ثمانين** **فصل في زكاة أي أدائه**  
**على الفور** إذا أعلن وذلك بحضور المال والأصناف أي المستحقين  
إذا حاجتهم إليها فاجزءه وسبق حكم زكاة الفطر ويحوز تأخيرها إلى  
ومن أن شك في استحقاق من حظ ولا انتظار نحو قريب وجار  
وأصلح وأحوج والأفضل من تفرقة بنفسه أو بالامام أو نائبه  
أن لم يستند ضرر الحاضرين ولو تلف المال حينئذ ضمن وطزكي مقرر  
ومعدن التأخير لجفاف وتصفيه وإن أمكن الأخراج من غير مشر  
ط للتمكن عدم شغل مهم ديني أو غيره كصلاة والحل **وله أن يو**  
**دي بنفسه زكاة المال الباطن** **وكن الظاهر على الجديد**  
**له مع الادب نفسه في مالهين التوكيل فيه والصرف إلى الامام ولو**  
**بوكيله والأظهر أن الصرف إلى الامام أفضل** من تفرقة المالا  
الباطن بنفسه لأنه أعرف بالمستحقين وأقدر على التوزيع **الآن**  
**الآن يكون جائزاً** فتفريق المالك بنفسه أفضل من الصرف إليه  
وصرفه بنفسه أفضل من التوكيل والدفع إلى الامام أفضل من  
التوكيل أيضاً ولو طلب الامام زكاة الأموال الظاهر وجب الصرف

إليه

اليه وأما الأموال الباطنة فليس له طلبها منها إلا إذا علم أن المالك  
لا يزي في فعلية أن يقول أدائها أو لا دفعها الي **وتجب النية في نوي**  
**هذه افرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوها كزكاة مالي**  
**المفروضة أو صدقة مالي المفروضة أو الصدقة المفروضة ولو نوى**  
**الزكاة فقط اجزأه فنية الفرض كالمال ليست شرط إذا الزكاة لا تقع**  
**الافرضاً وبه فارقاً ما لو نوى صلاة الظهر ولا تكفي هذه افرض مالي** لأنه  
يكون كفارة وتذراً **وكن الصدقة** أي صدقة مالي في الأصح إذا تلو  
نافله **ولا يجب تعيين المال الزكاة في النية** عند اخراج الزكاة **فلو**  
**عين لم يقع المخرج عن غيره** فلو ملك مائي درهم حاضره ومثلها  
غائبه عن مجلسه لأعن بلبه لا الزكاة لا تنقل فله جعله عن الحاضر  
ولو عينه عن الغائبه لم يكن له صرفه للحاضره فان نوى مع ذلك  
أنه ان كان لمنوى فالفا فحق غيره فبان فالفا وقع عن غيره **و**  
**يلزم الوكيل النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون والسفيه**  
**فلودفع بلا نية** لم يقع الموضع وعليه الضمان ويترك السفيه  
بتفويض النية إليه كغيره من المكلفين **وتكفي نية الموكل عن**  
**الصرف إلى الوكيل في الأصح والأفضل أن ينوي الوكيل عند**  
**التفريق أيضاً على المستحقين** خرج جازم الخلاف ولو نوى الوكيل  
لم يكتفي إلا بتفويض الموكل إليه النية ويكون أعلالها ولو نوى المو  
كل وحده عند تفريق الوكيل وبعد الدفع له قبلها وقبل الدفع لم  
أو للامام أو الأصناف وأقترنت في بعده بالعرض كفت **ولود**  
**فع الزكاة إلى السلطان كفت النية عند** أي عند الدفع له وإن  
لم ينوي السلطان عند الدفع للمستحقين إذا دعوا فإيههم فإ  
الدفع له كما دفع لهم **فان لم ينو** عند الدفع له **لم يجزي على**  
**الصحيح وأن نوى السلطان** عند القسم عليهم إلا إذا اذن  
له كما لا يجزي الدفع لهم بلا نية **والأصح أنه يلزم السلطان النية**



اذ اخذت زكاة الممتنع من ادائها نيابة عنه لغيره في الظاهر  
فلا يطالب بها الاصح ان نية اي السلطان في الاخذ  
جزا باطنا اقامه لها مقام نية المالك ولو قهر الامام المالك على اخذها  
فتوى عند دفعها اليه كفت عن نية الامام **فصل في**  
**تججيل الزكاة العينية في المال الحولي على ملك النصاب** لغير  
وجوبها ويجوز تججيلها قبل الحول بعد ملك النصاب لوجود السبب  
في الاول ولو ملك نصابا فجعل زكاة التجاره كان اشترى عرضا يساوي  
مائة درهم فجعل زكاة ما يتيسر في حال الحول وهو يساويها فانه  
في حال الحول وكذا لو اشترى عرضا يتيسر فجعل زكاة اربع مائة وما  
في حال الحول وهو يساويها ولا يجعل لعامين في الاصح اذ زكاة العام  
الثاني لم ينقضي حولها والتججيل قبل انعقاد الحول لا يجوز كما تجيل  
قبل ان يملك لانه لم يملك تمام النصاب فيجزى الاول فقط **وله**  
**تججيل الفطرة من اول رمضان** لئلا لانها تجب بالفطر من رمضان  
فهو سبب اخراجها والصحيح **منعه قبله** اي منع التججيل  
قبل رمضان لانه تقديم على السنين والصحيح **انه لا يجوز اخراج**  
**زكاة التمر قبل بد صلاحه ولا الحب قبل اشتداد اده** لانه  
لا يعرف قدرهما ولا تخمينا ويجوز بعد اي بعد بد والصلاح  
واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية لانه يعرف قدرهما تخمينا  
ولو نقص المجلد عن الواجب اخرج باقيه او زاد فالز ياداه تطوع  
والا اخرج قبل ظهور الثمر والنعقاد الحب ممتنع جرما وبعد الجفاف  
ف والتصفية لانه لانه وقته **وشروط اخرج المجلد** اي و  
قوعه زكاة كما باصله **بقا المالك اولا** **واجوب عليه**  
**اخر الحول** فلو مات او تلف ماله او باعه وليس مال تجارة  
لم يكن المجلد زكاة ولا يصرف في المجلد ولا يرد مال المجلد بنت  
مخاص عن خمس وعشرين فتقوله قبل الحول وبلغت ستا

وثلاثين

وثلاثين حيث لا تجزى المجلد وان صار نخت لموت مع الشرط المذكور  
بل يتردها ويعيد فلو كان غير طائلا لا يلزم من وجود  
الشرط وجود المشرط **وكون القابض في اخر الحول** اي وقت  
الوجوب مستحقا فلو كان ميتا او مريضا لم يجز المد فوع اليه عن الزكاة  
وقيل ان خرج عن الاستحقاق في اثنا الحول كان ارتد ثم عاد لم يجز  
اي المالك المجلد **لا يضر غنائه بالزكاة** لمد فوعه اليه وحدثها او مع غيرها  
لانه انما اعطى ليحتسني فلا يكون ما صعد المقصود مانعا من الاجراو  
ويضر غنائه بغيرها كزكاة اخرا واجبه او مجلده اخذها بعد الاولى  
بشهر مثلا وقد استغنى بها واذا لم يقع **المجلد زكاة** لعروض مانع  
استرد المالك ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع عملا بالشرط  
**والاصح انه ان قال عند ان زكاه في المجلد فقط** او علم القابض انها  
مجلد استرد لذكره التججيل والعلم به وقد بطل والاصح انه ان لم يعرف  
التججيل بان اقتصر على ذكر الزكاة ولم يعلمه القابض لم يسترد ويكون  
تطوعا والاصح انهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد وهو ذكر التججيل  
او علم القابض به صدق القابض بيمينه اذ اصل عدم ذلك ومثلا  
ثبت الاسترداد والمجلد باق اخذه ماله بيمينه وان اراد  
القابض رد بدله لم يجز او تلف ولو بشرع ببيع وجب ضمانه  
بالمثل في المثل والقيمة في غيره **والاصح** في مقوم اعتبار قيمته يوم  
القبض لا وقت التلف اذ ما زاد حصل في ملكه القابض فلا يضمنه  
**والاصح انه ان وجد ناقصا نقص ارشس فلا ارشس له** اذ النقص  
حدث في ملك القابض فلا يضمنه ولو كان المجلد نحو سائين فلف  
احدهما رجع في الباقي وبقية التالف والاصح ان لا يسترد ربا  
**وه منفصلة** كقولين ويسترد المتصلة كسبي وكبر ولو حدثت  
زيادة منفصلة بعد وجود سبب الرجوع او معاه او كان الفا  
بعض حال القبض غير مستحق استردت كارشس فنقص الصنفه فيهما



**وتأخير الزكاة** أي إداها بعد التمكن مما هو **يوجب الضمان** لها بان  
يؤدي ما كان يوديث قبل التلف **وان تلف المال** المزمع بالتقصير بحسن  
المال عن مسكته **ولو تلف قبل التمكن** بعد الحول **فلا ضمان** لا تقصر  
التقصير **ولو تلف بعضه** قبل التمكن وبقي بعضه **فلا ظمير** **فلا ظمير**  
**قسط ما بقي** وهو ملك شفعه انعمه مثلاً في حال الحول فهاك قبل التمكن  
خمسة وجب اربعة اخماس شاه اذا التمكن شرط في الضمان لا في الو  
جوب والا وقاص عفوا واربعه وجبت شاه **وان اتلفه بعد**  
**الحول وقبل التمكن** لم تسقط الزكاة لتقصيره بالتلافه ومثله ما  
لو كان التلف بعد الحول وقبل التمكن بتقصير من المالك كان الخرد في  
التلف مع امكانه او ضعه في غير حرز **وفي اي الزكاة ولو بشاة**  
في نحو خمس الابل **تتعلق بالمال** الذي يجب في عينه **تعلق الشاة**  
بقدرها اذا لو امتنع من اخراجها اخذها الامام قهر كما يقسم مال المشتري  
قهر اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته وانما جاز اخراجها من غيره  
لبناء امرها على مساهلة فالواجب ان كان من غير جنس المال كشاة  
واجبه في الابل ملك المستحقون بقدر قيمتها من الابل او من جنس  
كشاة من اربعين شاة فالواجب جزء من كل شاة **وفي قول تعلق**  
**الرهن** بقدرها منه **وفي قول تعلق بالزمان** فلو باعته اي مال  
بعد وجوب الزكاة **قبل اخراجها** **فلا ظمير** **لا بد** اي المبيع في قد  
رها وصحتها في الباقي ويبيع بعض مال الزكاة كبيع كله وان  
بقي قدرها اذ حق المستحقين شايه فاي قدر باعته كان حقه و  
حقهم فان استثنى فقال بعثك ثمرة هذا الحايط الا قدر الزكاة  
صح ان ذكر انه عشرة مثلاً او بصفة لمن يجهله **والماشية** كذلك  
ويجوز بيع مال الخمار مطلقاً الا اذا كان حايطة **كتاب**  
**الصيام** بعولفة الامساك وشرعا الامساك عن المفطر على وجه  
مخصوص والاصل في وجوبه قبل الاجماع مع ما ياتي اية كتب

عليه

عليكم الصيام وخبر بني الاسلام على خمس **تجب صوم رمضان** **فالحال**  
**شعبان ثلاثين** يوماً **او يربى به الهلال** ليلة الثلاثين منه لقوله صلى  
عليه وسلم صوموا الرويته واقطروا الرويته فان غم عليكم فاصحوا عنه  
شعبان ثلاثين ولا بد في الوجوب على غير من راى من ثبوت رويته  
القاضي بلفظ الشهادة ولو باشهد اي رايت الهلال فهي شهادة  
حسنة لا تتوقف على دعوا ولا اثر لرويته الهلال نهاراً فلوروي في  
الثلاثين شعبان لم ينسك او في الثلاثين رمضان لم يفطر بل هو ليلة  
مستقبله **وثبوت رويته** تحصل **بعده** بالنسبة للصوم وتوابعه  
كصلاة التراويح ولا اثر لتردد يبقا بعد حكم القاضي بشهادة الاستاد  
الى ظن معتمد ولا يشعرب فيه العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها  
القول المزكبين اذ سويح في ذلك كما سويح في الاحتقا بعد الاحتيا  
لقول ابن عمر اخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رايت الهلال  
فصام وامر الناس بصيامه ولا فرق بين كون السماء مصحية ام لا  
اما غير الصوم وتوابعه فلا يكفي فيه واحد كطلاق علق بالهلال  
وحول دين الا اذا تعلق ذلك بالشاهد **وفي قول عدلان** **وفي**  
اليه الشافعي من حيث القياس لما لم يثبت عند الخبر فلما ثبت قهر  
وشرط الواحد **صفة العبد** **ول في الاصح** **لا عبد** **وامر** **لا فليسا**  
من عدول الشهادة واطلاق العدول ويصرف اليها بخلاف العدل فيتمثل  
عدل الرواية ويحب العدل في الشهادة على الشهادة به ولو اخبره  
صوتق به بروية الهلال واعتقد صدقه وجب عليه الصوم  
ولا يجوز تقليد حاسب ومنهم بثبوت فيه ويجوز لهما العمل بذلك  
لا تقصرهما ولا يجوزهما **واذا صمنا بعدل** **ولم نر الهلال بعد ثلاثين**  
**افطرنا في الاصح** اذ الشهر يعم مضى ثلاثين وان كانت السماء مصحية  
ولا يضر ثبوت هلال شوال بذلك ضمناً واذا روي يملك ان  
حكم البلد القريب دون البعيد في الاصح والبعيد مسافة



القصر وقيل باختلاف المطالع قلت هذا القول صحيح والذي  
اذا امر الهلال لا يتعلق له عسافه القصر وليس من اعتبار المطالع  
حكم التبعين والحساب المتأني لقواعد الشرع لانه من التوابع  
لا من الاصول فان شك في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على  
الذين لم يروا الا ان الاصل عدم الوجوب **والا ليرتجى**  
**اعل البلد الاخر** وهو البعيد لما مر فسا فر اليه من بلد الروي  
فالاصح انه يوافقهم في الصوم **اخر** لانه صار منهم ومن  
من البلد الاخر الى بلد الروية عيد معهم بناء على انه  
مر حكم البلد المنتقل اليه وقضا يومان عيد والتاسع وهو  
وت من صومه كما باصلا وهو شرط للقضا ومن اصبح معي  
فساوت سفيته الى بلد بعيدا اهلها صيام فالاصح انه  
بقية اليوم ويتصور ذلك بان يكون اليوم يوم ثلثين من  
البلدين لكن المنتقل لهم لم يروه وبان يكون التاسع والعشرون  
من صومهم لتاخر بتد ايه يوم **فصل في**  
**الصوم** اي لابد منها كما باصلا لصوم يوم ويشترط لفرضه  
خوندر ومن صبي الخبيث للنية اي ايقاعها ليلا لقوله صلى الله  
وسلم لا صيام لمن لم يثبت وهو محمول على الفرض بقرينة ما  
يأتي من خبر عائشة والصحيح انه لا يشترط في التثبيت الصوم  
الاخر من الليل لاطلاقه في الحديث والصحيح انه لا يضركم  
والجماع وغيرهما من المفطرات بعد صياها والصحيح انه لا يجب  
لها اذا نام بعد ما ثبتت قبل الفجر ويصح النقل بينه وبين  
النوال لان صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة مرضى السعها يوم  
فقال هل عندك من غد اقلت لا قال فاني اذا الصوم والغدا  
نفخ الفين اسم لما يوك كل قبل الزوال **ولكن العدة في قول**  
**الشراطين حصول شرط الصوم في النية** المذكورة من اول النهار

والا بطل مقصود الصوم وبخا من اول النهار **ويجب** في النية  
**التعيين في الفرض** سوافه رمضان والذهر والكهارة وغير  
اما النقل فيصح بخية مطلق الصوم وان كان رابعا اذا صوم  
بحوم فانه منصرف له وان نوى به غيره اذ المقصود وجود صوم  
فيه **وكاله** اي التعيين كما باصلا **في رمضان ان ينوي صوم**  
**غيره** عن اد ا فرض رمضان هذه السنة لله تعالى باضافة  
رمضان وذلك ليتم عن اضدادها ولفظ العدة اشهر في تفسير  
التعيين وهو في الحقيقة ليس من حده وانما وقع من نظرهم  
الى التثبيت وبذلك علم انه لا يجب نية العدة **وفي الاداء**  
**ضاه** والاضافة الى الله تعالى **الخلاف المذكور في الصلاة**  
والاصح انه لا يشترط شي منها هنا وان اشترطت الفرضية ثم  
والفرق ان صوم رمضان من الياء لا يكون الا فرضا بخلاف  
صلاة الظهر مثلا فتكون نفلا في حق من صلاها ثانيا في جماعة  
والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة كما لا يشترط الاداء  
مقصودهما واحد **ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان**  
**صوم غدا** عن رمضان ان كان منه **فكان منه** وهما  
ليريقه عنده للشك في انه منه حال نية فليست جازمه الا  
اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبدا او  
امراه او صبيان **رشد** او قول صبي مرهوق فانه يقع عنه  
اظنه انه منه حال النية والظن في مثل هذا حكم اليقين  
فصححت النية لم ينع عليه ولو قال في نية فان لم يكن منه  
قطوع لم يصح نية ولو نوى صوم غدا نفلا ان كان من شعبان  
والا من رمضان ولا اماره فبان من شعبان والافصح منه  
صح صومه نفلا لان الاصل بقاؤه وان بان من رمضان  
لم يقع فرضا ولا نفلا اذ النية مترددة ولم تختص رمضان



لا يقبل صوم غيره ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد  
ان كان من رمضان اجزاه ان كان منه اذ الاصل بقار رمضان  
ولو اشتبه رمضان على محبوس صام شهرا بالاجتهاد ولا يكره  
ذلك بلا اجتهاد ان وافق فان وافق صومه بالاجتهاد رمضان  
فاداه او ما بعد رمضان اجزاه حرما وهو قضي في الاصح  
لانه بعد الوقت فلو نقص وكان رمضان تاما لزمه يوم  
على القضا ولو كان الامر بالعكس فله فطر اليوم الاخير ان عرق  
الحال ولو وافق شوال حصل منه تسعة وعشرون ان  
حبل والا فثمانية وعشرون فيقضي يوما في الاولى ويومين  
في الثانية ان كمل رمضان والافيقضي بالاخيرة فقط يوما  
او دوا الحية حصل منه حصل منه ستة وعشرون ان كمل والا  
فخمس وعشرون فان نقص رمضان قضا ثلاثة ايام ان كمل  
واربعه ان نقص وان كمل رمضان قضا في الاولى اربعة  
وفي الثانية خمسة ولو غلط في اجتهاده وصومه بالقدوم  
وادرك رمضان بعد بيان الحال لزمه صومه حرما والابان  
لم يدركه بان لم يتبين الحال الا بعد فالجدينا وجوب القضا  
وان تبين الحال بعد مضي بعض رمضان قضي ما مضى منه ولو  
وافق رمضان باخر وقع عنه لاعتق القضي ولو نوى الحايض  
صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صح صومها به  
النية ان تم لها في الليل اكثر الحيض معتدلة كانت او معتادة  
بالكثرة وكن ان تم لها قدر العادة التي دون اكثره يصح صومها  
بتلك النية في الاصح اذ الظاهر استمرار عادتها وان لم يتم لها  
ذكر لم يصح صومها بتلك النية لعدم نياتها على الاصل وكذا لو  
كان لها عادات مختلفة **فصل** شروط الصوم من حيث  
الفعل **الامساك عن الجماع** في جامع ذاك مختار غير جاهل

معذور لقرب عهد الاسلام وبعد عن العلم بطل صومه اجتماعا  
**والاستقاء** فمن تقيا الى اخر ما مر فطر قال صلى الله عليه وسلم من  
ذرعه القى وهو صائم فليس عليه قضا ومن استقاء فليقضي  
وذرعه بالقي عليه غلبته **والاصح** انه لو ثبت انه لم ير  
جمع شي الى جوفه باستقائه بطل انما يفطر لعينها  
وغلبته القى فلا بأس للحديث وكذا الواقف على خاتمة كتابه  
ولفظها اي رماها فلا بأس به في الاصح اذ الحاجة اليه تتكرر في  
خص فيه فلو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من  
الفم فليقبط عنها من محرما ولم يحها فان تركها مع القدرة  
على ذلك فوصلت الجوف افطر في الاصح لتقصيره ولو  
ابتلعها افطر ولو لم تحصل في الظاهر من الفم او حصلت فيه  
ولم يقدر على ما ذكره تضر والامساك عن وصول العين لا  
ربح او طعم من طاهر الى ما يسمى جوفه والحق به الحلق والحاقه  
الحقوم وقيل يشترط مع هذا ان يكون فيه قوة تحيل الغذاء  
في عكس غيبه واجام ذاك او الدون على الوجهين باطن  
الدماغ والبطن والامعاء المصارين والمثانة بالمشقة  
وهي مجمع البول مفطر للذكر المختار الى اخر ما ذكر بالاستعاط  
او الاكل او الحقنة او الوصول من جايغاه بالبطن  
وما مومه بالراسل والخوض وان لم يصل من الاولى لباطن الامعاء  
ولا من الثانية لباطن الدماغ والتقطير في باطن الاذن  
والاحليل اي الذكر مفطر لما مر في الاصح لانه من جوف غير  
محيل ولو وصل الدون للجرحة على الساق الى داخل اللحم او غير  
فيه سكين او وصلت مخه لم يفطر ولو طعن نفسه او طعنه  
غيره باذنه فوصلت السكين جوفه افطر بشرط الواصل  
كونه في منفذ بفتح الف مفتوح فلا يضر وصول الدون



بشرب  
للحرق المسام جمع سم بتثالث السين والفتح افصح ومسام الحسد  
تقبة كما لو طار اسده او بطنه به كما لا يصغر سله عا بار حروان وجره  
بساطه انزله ولا يصغر الا كخال وان وجد طفره اي الكحل الحلقه  
اذ الامر غز من عينه لحقه فالواصل من المسام ولو نزل الواصل  
بقصد فالواصل جوفه ذباب او بعوضه او غبار الطريق  
وغريه البقيق لم يفطر اذ التخر من عنده يعسر بل لو فتح فاه  
عمل فدخل الغبار لم يفطر وكذا لو خرجت مقعدت الميسور فلما  
دعا ولا يفطر ببلع ريقه من معدته الا يمكن الاحتراز عنه  
فلو خرج من الفم لا على لسانه ثم رده اليه بلسانه او لا وابتلعه  
او بل خيطا بريقه ورده الى فيه كما يعتاد عند القتل وعليه  
رطوبة تتفصل وتتبعها او ابتلع ريقه فخلطه بغيره  
الطاهر من قتل خطا مصوغا بغيره ريقه او متجاسا من  
خرجت لثته واظن نجسا ولم يغسل فاه فبلع ريقه افطر  
في الكل اذا حاجه في الاولين ويمكن التخر في الاخيرتين ولو  
اخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر اذ  
اللسان معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه  
ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح اذ التخرج عن  
معدنه ولو سبق ما او المضمضة والاستنقاء الى جوفه من  
الباطن او دماغه فامد غيب انه ان بالغ في ذلك افطر لانه منهي  
عن المبالغة والابان لم يبالغ فلا يفطر وكذا لو بالغ بسبب عمل  
فيه المتنجس لا نقول من مامور به بلا اختيار ولو وصل من ماء  
من رايه افطروا ان لم يبالغ ولو كان ناسيا الصوم لم يفطر  
ولو بقي طعام بين اسنانه فحرا به ريقه لم يفطر ان نجا  
عن شربه ومجحه فان قدر عليهما افطر ولو وجب اي صب في حلقه  
مكرها لم يفطر اذ لم يفعل ولم يقصد ولم يقصد فان اكره حتى اكل

افطر

١٤٢  
افطر في الاظهر قلت الاظهر لا يفطر والله اعلم اذا اكله ليس  
منهيا عنه وان اكل ناسيا لم يفطر قال صلى الله عليه وسلم من شرب  
وهو صائم فاكل وشرب فليتم صومه فانما اطعمه الله ومثواه  
الا ان يكثير فيفطر به في الاصح قلت الاصح لا يفطر والله  
اعلم لعموم الحديث والتجاء كما لا اكل ناسيا فلا يفطر به  
على المذهب ولو تناول المفطر جاهلا بخرجه لقرب اسلامه  
او كونه نكاشبا به بعيدا لم يفطر والامساك عن الاستنقاء  
فيفطر به من مر اذ الايلاج بلا انزال يفطر فالانزال ينوع شهوة  
اولى وكذا اخرج المني بلمس وقبله ومضاجعة بلا حا  
يل يفطر به من مر لانه انزال مباشر ولا يفطر مشكل الاما خرج  
من فرجه لا الفكر والنظر مشهوه لانه انزال بلا مباشر كالاخلاق  
وتكره القبلة لمن حركة شهوته اي كان من شأنها ذلك في  
حقه خوف الاثر والاولى لغيره تركها ففعلها خلا في  
الاولى قلت على كراهية تخريم في الاصح والله اعلم وكذا  
كل مس حرك شهوة ولا يفطر بالقصد والحجامة وان نذ  
له التخر عنهما والاحتياط ان ياكل اخر النهار الا يتيقن  
كان يشاهد غروب الشمس ويحل الاكل اخره بالاجتهاد بوزن  
او غيره في الاصح ولا ياكل بلا تحر ولو بطن الاصل بقا النهار وجوز  
الاكل اذا ظن بقاء الليل قلت وكذا الوشك فيه والله اعلم  
اذا الاصل بقاوه والاولى له ترك الاكل في هذه الحالة ولو اكل بالا  
جتهاد او لا واخر من النهار وبان الغلط بطل صومه  
او بلا ظن ولو قال بلا تحر لكان اعم لشمول الشك والظن ولم  
يبين حال صح ان وقع الاكل في اوله اذ الاصل بقا الليل  
ولم يطل ان وقع الاكل في اخره اذ الاصل بقا النهار فان بان الصوم  
فيهما صح صومهما او الغلط فيهما لم يصح والمرا ديصح وبطل الكلم



لله ذلك ولو طلع الفجر في فيه طعام فلفظه أو أمسكه صومه  
 وإن ابتلع شاة أفطر أو سبق منه شيء إلى جوفه فلا يؤكل **الوكلاء**  
**حماة فتنزل في الحال** صومه وإن أثرت لتولده من مباشرة  
 مباحه وأولى منه بالصبي أن يحس بنباشير الصباح وهو في  
 مع فينزل حيث يوافق آخر الترع ابتداء الطلوع **فإن ملك** بعد  
 الطلوع بحماة بطل صومه وإن لم يعلم طلوعه إلا بعد الملك  
 فترج حين علم ولو لا الترع لم يبق من الليل إلا ما يسع الأيلاج منهم  
 من جوزه وهو الأوجه ومنهم من منعه **فصل**  
**شروط الصوم** من حيث الفاعل **الأسلام** فلا يصح صوم  
 كافر ولو مرتدا **والعقل** فلا يصح صوم مجنون **والنفاة** عن  
**الحيض والنفاة** فلا يصح من حائض ونفسا جميع النفاة  
 رفلوارتد أو جن أو حاضت أو نفست في أثناءها بطل صومه  
 ويبطل بولاده بلام ولا يصح النوم **المستغرق** للنهار على الصحيح  
 وفارق الأغني بأنه يخرج عن أهلية الخطاب بخلاف النوم الذي  
 قضا ما فات به دوت ما فات بالأغني **والأضهر** الأغني لا يصح  
**إذا افاق الحطت من نهار** ابتداء الزمن الأغني من الأفاقه  
 فإن لم يبق صر ولو شرب دوايلا فنزل عقله نهارا لم يصح  
 صومه لأنه بفعله ولو شرب المسكر ليلا وبقي سكره جميع النهار  
 لزمه القضاء وإن صح في بعضه لا غني ببعض النهار **والأضهر**  
**صوم العيد** أي عيد الفطر والأضحى لنهييه صلى الله عليه وسلم  
 عن صومها **وكن الشريفة** أي أيامه الثلاثة لا يصح صومها في  
**الحديد** للنهي عنه **ولا يحل التطوع** بالصوم **يوم الشك** بلام  
**نسب** لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصا في  
 القاسم صلى الله عليه وسلم فلو صام تطوعا بلا نسب لم يصح في  
 الأصح **وله صوم عن القضاء والنذر** والخافه **وكذا الوفاق** عاده

تقوه

**تطوعه** كان اعتداد صوم الاثنين والخميس فوافقا أحدهما صومه  
 تطوعا العادته قال صلى الله عليه وسلم لا تقدر موار مضان بصوم  
 يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه **هو أي الشك**  
**يوم الثلاثون من شعبات** إذا حدثت الناس برويته  
 أي بان الهلال روي ليلته والسما مصحيه ولم يشهد بها  
 أحد **أو شهد بها صيان أو عيبك أو فسقه** وظن صدقهم  
 أو عدل ولم يكتف به في عبارة أصله أو قال يدل شهد وهي  
 أولى ولا يصح صومه عن رمضان لأنه لم يثبت كونه من  
 فإن اعتقد صدق من رآه وجب الصوم كما مر ويصح ثبته  
 المعتقد لذلك ويقع الصوم عن رمضان إذا بان كونه من  
 كما مر واعتبر العدل هنا من رأى بخلافه ثم احتياط للعبا  
 ده فيهما **وليس أطباق الغيم** ليلة الثلاثين **بمشك**  
 فلا يكون هو يوم شك شعبان ولا أثر لظننا برويته لولا  
 السحاب لبعده الهلال عن الشمس ولو كانت السما مصحيه و  
 تراه الناس الهلال فلم يتحدث برويته فليس بيوم  
 شك ولو كان في السما قطع سحاب يمكن أن ير الهلال  
 من خلالها ويحفظ تحتها ولم يتحدث برويته فليس شك  
**فروع** إذا انتصف شعبان حرم الصوم بلا سبب ما  
 مر إن لم يصله بما قبله **ويحس الفطر** إذا تحقق غروب الشمس  
 فإن تحقق حرم بلا حرج **على تمر والأفماء** قال صلى الله عليه وسلم  
 لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وقال صلى الله عليه وسلم إذا كان  
 أحدكم صائما فليطعم على التمر فإن لم يجد التمر فعلى ما فات به طهر  
 وعبارة أصله يحسن للصائم أن يعجل الفطر وإن فطر على تمر  
 فإن لم يتيسر فعلى ما **وأخير السحور** لقول صلى الله عليه وسلم  
 لا تتركوا السحور **وأخير السحور** ما لم يقع في



**الثالث** في طلوع الفجر فالأفضل تركه وعبارة أصله وإن يشي  
 ووقته بين نصف الليل وطلوع الفجر وتحصل بكثير المالوك وقيل  
 وبالماء **ليصن لسانه من الكذب والغيبة وكل خشية**  
 عن الشهوات التي لا تبطل عكس ريحان ونظرة ومسه لما فيه  
 من الترفه غير اللايق تحكمة الصوم والاول هو اوجب والثاني  
 مندوب وقال أصله وإن يصوت أي فهو مسموعة من حيث  
 الصوم فلا يبطل بارتكابها بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه  
 كالاستنقاء **ويستحب ان يغتسل عن الجنابة** ونحوها قبل  
**الفجر** ليكون على طهاره من اول الصوم **وان يحترق عن خمر**  
 والفصد لانها يضر صفاته **والقبلة** والقي فعلها خلافا لاولي  
 او مكروه فان حركت وجب تركها **ودوق الطعام** خوف الو  
 صول لحلقه **والعلك** بفتح العين لانه يجمع الريق فان ابتلع  
 افطر في وجهه وان القاه اعطشه **وان يقول عند الفطر** أي  
**عقبك اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرة** اتباعا وان  
 بكثرة الصدقة وتلاوة القران في رمضان وان يعتكف  
 فيه لاسيما في العشر الاواخر منه اتباعا وما ذكره افضل منه  
 في غير ومن ثم عد من ستاه وان كان مستويا على الاطلاق  
**فصل** **شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ**  
 فلا يحكي صبي ومجنون ويجب على الكافر للعقاب في الآخرة وعلى  
 نفي الحائض وجوب انعقاد سبب لوجوب القضاء وكذا يقال في  
 مغرأ عليه وسكران لا في مرتد اذ وجوبه عليه وجوب تكليف  
 بخلاف الكافر الاصل نعم يعاقب عليه في الآخرة **واطاعة** أي الصلوة  
 فلا يجب على غير مطيع لغيره او مرض لا يبرأ منه وجب عليه  
 لكل يوم مد كما في **ويوم به الصبي لسبع اذ اطاقه** ويضرب  
 على تركه لعشر اذ اطاقه كالصلوة وذلك واجب على الولي ونحو

والمراد به الجنس الصادق بالانثا وبيح تركه للمريض اذا وجد  
 به **من مرضا شديدا** او هو ما يبيح التحيم فقط ثم ان مطيقا  
 او تحم ويتقطع وكانت حتمه وقت شروعه فله تركه **النية**  
 والاوجب ان ينوي فان عاد واحتاج للافطار افطر **ويحتاج**  
 تركه **للمسافر** **طويلا** ما حافان تضر به فالفطر افضل  
 والا فالصوم كما مر **ولو اصاب المقيم صابما** في رمضان فطر ولو  
 جود المبيح للافطار بل يجب اذا خشي الهلاك **وان سافر فلا فطر**  
 تغلبا لحكم الحضر ولو نوا المقيم وسافر ليلا وفارق ما يقصر عنه  
 مجاوزته قبل الفجر فطر والا فلا **ولو اصاب المسافر المريض صابما**  
**بميت** ثم اراد الفطر حراما لهما لدوام عذرهما ولا يجوز فطر  
 معذورين بخو سفر او مرض لا يقصد الترخيص **فلو اقام المسافر**  
**وسقى المريض حرم** عليهما **الفطر على الصبي** لزوال العذر  
 واذا افطر **المسافر والمريض** قضيا لقوله تعالى في من كان منكم مريضا  
 او على سفر فعذر من ايام اخرى فافطر فعذر **وكذا الحائض** تقضي  
 ما فاتها ومثلها النفساء **والمفطر** لا عذر **وتارك الصلوة**  
 ولو شهوا يقضيان **وجب قضاهما** فوات بالاغمي بخلاف ما  
 فوات من الصلوة به **المسقة** فيها بالسكران **والرد** أي يجب قضا  
 ما فات بها ان عاد للاسلام **وكذا السكران** يجب قضاهما فوات به  
 ولو غير بقوله **وتجب قضا ما فات بعذر** لكان اخصر واعلم **دون**  
**الكفر الاصل** فلا يجب قضا ما فات به اذا اسلم ثم غيبا للاسلام  
**والصبي والمجنون** فلا يجب قضا الفايث بهما لعدم موجه  
 ولو اتصل جنونه بردة او سكره **وجب قضا ما فات به ولو في**  
**الصبي بالنهار** صابما بان نوى ليلا **وجب عليه اتمامه** بلا قضا  
 لانه اذا فرض الوقت بلغ فيه مفطرا وفاق المجنون فيه او اسلم  
 الكافر فيه **فلا قضا** عليهم في الاصح اذا ادركوا منه لا يمكنهم صوم



ولم يصر واما القضا لانهم لم يلتزموا الصوم ولا يلزمهم امساك بقية  
**الصوم في الاصح** اذا الاصح انه لا قضا والامساك تتبع لكن يندب  
لهم خروجهم من الخلاف ويلزمهم الامساك من تعذر بالفطر او نسي  
**النسي** او ظن بقا الليل فان خلافه اذ حالته تشعب بترك  
الاعتناء بالصوم فهو نوع تقصير ولو عبر بقوله من اخطأ بفطره  
كان احصر واعلم **لامساك** او **مريض** ان **عذر** ما بعد الفطر  
بان الكلاي لا يلزمهم الامساك وان ندب فان الكلا ندب الاخفا  
خوف التهمة والعقوبة **ولو زال عذر** ما قبل ان **ياكلا** ولم  
**ينويا ليل** فكان لا يلزمهم الامساك في **المد** فجب اذ لم يصح تا  
ركا للنسيه مفطر فاستحب من اكل **والاظهر** انه يلزم الامساك **الكل**  
**يوم الشك** ثم ثبت كونه من رمضان وفارق المسافر القادر  
بعد الاكل بان الاكل في السفر مباح مع العلم بان اليوم من رمضان  
بخلاف الاكل في يوم الشك ولو بان انه من رمضان قبل الا  
كل فاوحي ان يلزمه **وامساك بقية اليوم** من خواص رمضان  
**خلاف النذر والقضا** فلا امساك على متعذر بالفطر فيهما و  
الامساك ليس في صوم فلو ارتكب محظورا فعليه الاثم فقط  
**فصل من عاتقه نسي من رمضان** فمات قبل المكان  
**القضي** فلا تداركه له اي كلفايت ولا اثم به ان فات بعذر  
مريض استمر الى الموت او سفر كذلك وكذا الوفاة في رمضان  
ولو بعذر وقال العذر وحدث به عذر اخر من غير ثاني  
شوال او طرا حصن او نفاس قبل فراغه فان فات بلا عذر  
اثم به ووجب تداركه ولو نذر صوما او حيا ومات قبل الامساك  
او حدث وعسر ومات قبل امساك الصوم فلا شيء عليهم فان  
مات بعد التمكن من القضا ولم يقض لم يصح عنه **وليه في المد**  
**يد بل يخرج من تركته لكل يوم** مد طعام وهو رطل وثلاث

وبالبر

وبالجل المصري نصف قدح وفي القديم يجوز ان يصوم عنه **وليه** في  
له الاطعام **وكذا النذر والكفارة** في تداركها القولان **قلت القسم**  
**مونا اظهر** لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام صيام عنه **وليه**  
**والولي** الذي يصوم عنه **كل قريب** اي قريب كان **على المختار**  
لان صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له اي مانت وعليها صوم  
نذر فاصوم عنها قال صومي عن امك وهو يبطل احتمال ولاية  
المال والعصوبة **ولو صام اجنبي** باذن **الولي** على القديم  
**ص** باجرة اودونها كالحج وكذا الوضام بوصيه من الميت **لاستغلا**  
**في الاصح** اذ ليس في معنى ما ورد به النص ولو مات من قبل الم  
يضم عنه احد مطلقا **ولو مات وعليه صلاة او اعتكاف**  
**لم يفعل** لك عنه **ولا فدية** له في الاعتكاف **قول** انه  
يفعل عنه **والله اعلم** وعلى المعتمد لو تدارك ان يعتكف صا  
يما اعتكف عنه **وليه صايما** **والاظهر وجوب المد** لكل يوم  
**على من افطر** في رمضان **ليكره** بان لم يطبق الصوم وكذا من  
لا يطبقه مريض لا يرجي برؤه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه  
اي لا يطيقونه فلو عسر بالفدية ثم استقرت في ذمته **واما**  
**الحامل والمرضع** فان افطرا تخوفا على انفسهما من  
الصوم وحدها او مع ولديهما **وجب عليهما القضا** **بالا**  
**فدية** كالمريض او خوفا على الولد اي ولد كل منهما **لزمهما**  
مع القضا **الفدية** في **الاظهر** اخذ من قوله تعالى وعلى  
الذين يطيقونه فدية اذ لم يخس في حقهما كما قاله ابن عباس  
ومعلوم انه يباح لهما الفطر خشية محذورين يمينهم و  
المستأجرة **لا يصح** رضاع غير ولدها ففطر وتقدمي  
بخلاف اجير التمتع اذ الفدية عليه مستأجرة **والاصح** انه  
يجب بالمرضع في لزوم الفدية **من افطر** لا نقاد مشرق على



**الهلاك** بغيره او غيره لانه فطران تفق به شخصان كالمريض  
 والقدر هذا في غير المنجيه اما في فلافديه عليها  
 يجب علم من ذكر الفطر هذا في غير المنجيه اما في فلافديه عليها  
 ولو افطر في غير حاله المشرف على الهلاك فلافديه **لا المعتدي**  
**بفطر رمضان بغير جماع** فلا يلحق بهما فلا يلزمه مع  
 القضاء فديه اذ فطرهما ارتفق شخصان بلا تعدد بخلاف  
 فطره **ومن اخر قضاه رمضان مع امكانه** بان كان مقيما  
 صحيحا **دخلة رمضان اخر لزمه مع القضاء لكل**  
**يوم مده** وان لم يلزمه مده حوله رمضان خبر فيه موقوف  
 على ابي هريره اما من لم يمكنه القضاء بان استمر مسافرا او من  
 بضا حجة دخل رمضان فلا شيء عليه بالتأخير اذ تأخير الاداء  
 بهذا العذر جائز والقضاء اولى **والاصح تكرره بتكرار النية**  
 اذ الحقوق المالية لا تتداخل بخلافه في نحو الكبر لعدم التقدير  
**والاصح انه لو اخر القضاء مع امكانه فوات اخرج من تركه**  
**لكل يوم مده** ان مده للفوات على الجديد ومدة التأخير و  
 على القديم المفتى به يصوم عنه وليه وتخرج مده التأخير موقفا  
**الفديه للفقراء والمساكين** خاصه اذ المساكين ذكر في  
 الآية والحديث والفقير اسوا حال امده **وله صرف امداد**  
**الى شخص واحد** اذ كل يوم عباد مستقلة فالامداد  
 بمنزلة الكفارة لا صرف مدي شخصين **وجنسها جنس الفطر**  
**وقدم** **فصل في الكفارة** على الواطئ با  
 فساد صوم يوم من رمضان بجماع انتم فيه بسبب  
 الصوم وانما اشار لها احقر عنه فقال **ولا كفارة على**  
 نحو ناس **ولا مفسد بغير رمضان** من قضاء او نذر  
 او كفارة اذ النص ورد في رمضان وهو مخصوص بفضل  
 لا يشركه فيه غيره **او مفسد رمضان بغير الجماع** كاستحنا

ومما لا يشركه

مباشرة اثر بها اذ النص ورد في الجماع وما عدا ذلك ليس فيه معناه  
**ولا على مسافر** ومريض صائم **جامع** بغيره **الزخوص** لا يترتب به  
**ولكن بغيرها** وان اثم في الاصح اذ الافطار مباح له فصار شهره  
 في ذر الكفارة **ولا على من طهر الشك** وقت الجماع **فبان نهارا**  
 لا تتعاقب اثم بل لو طهر غروب الشمس او شك فيه فجامع فبان  
 خلافه فلا كفارة وان لم يتعقد صومه لانه في معناه ما يفيد  
 فكله انعقد ثم فسد **ولا على من جامع عامدا بعد الاكل ثانيا**  
**وظن انه افطر به** لانه جامع وهو يعتقد انه ليس في الصوم  
**وان كان الاصح فطرات صومه** بالجماع كالموطن الليل وقت  
 الجماع فبان خلافه **ولا على من زنا ناسيا** للصوم اذ لم يات  
 بحسب الصوم لانه ناسيا **ولا على مسافر افطر بالزنا مفرضا**  
 بالفطر اذ لم يات بحسب الصوم بل من حيث الزنا والكفارة  
 على الزوج عنه لانه المخاطب بها في الحديث الاتي وفي قول  
 عنه وعنهما وفي قول عليها كفارة **اخر** ان ابطال به  
 صومه الفطره لنحو حيض او نيام مثلا فلا كفارة عليها جرمها  
 وتكر من انفراد بروية الهلال **وجامع في يومه** لانه  
 يوم من رمضان **ومن جامع في يومين لزمته كفارتان** وان  
 لم يكفر عن الاول قبل الثاني بخلاف من جامع مرتين في يوم فلم ي  
 عليه الكفارة اذ الجماع الثاني لم يفسد صوما واحدا وث السف  
 والردة بعد الجماع لا تسقط الكفارة **ولكن الميضي على**  
**الذهب** لهنك حرمت صومه فعليه بخلاف مالو حن او  
 مات في اليوم اذ بان لم يفسد صوم يوم **ويجب معها اقضا**  
**يوم الافساد على الصحيح** وهي عتق رقبة مؤمنة فان  
 لم يجز فصام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام

لا يترتب عليه كفارة بالزنا  
 الا في الجماع  
 عا لما يترتب عليه الكفارة



**سنتين** مسكنا اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا  
رسول الله هلكت قال وما اهلك قال وقعت على امرأتي في  
رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبته قال لا قال هل تستطيع ان تصوم  
شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعمه سنتين مسكنا  
قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثمر فقال  
تصدق بهذا فقال اعلى اقر من اقول ما بين لابتئها اهل بيت  
احوج اليه منا فطعمك النبي صلى الله عليه وسلم حتى دبت انا  
ثم قال اذهب فاطعمه اهلك وفي رقاية فاعتق فصرم بلفظ  
الامر وفي رواية فأتى بعرق ثمر خمسة عشر صاعا وثم  
الكلام في الكفارة مستوفى في الظهار **فان عجز عن الحج**  
استقرت في ذمته في الاظهر فاذا قدر على خصله منها فعليه  
والاصح ان له العدة **ول على الصوم الى الاطعام لشدة الغاية**  
بضم المعجمة اي الجماع للنكاح لا يؤمن وتوعى في الصوم فيطير  
تتابعه ويؤدي لحشد **والاصح انه لا يجوز للمفقر صرفا**  
**كفارة الى عياله** كغيرها من الكفارة وان تقدم له الاذن با  
لصرف فيها ما ذكر من احتياجه واهله اليه والكفارة لا يجب  
اخراجها الا بعد الكفاية **صوم** **البتطوع الا**  
**صل فيه** قوله صلى الله عليه وسلم من صام يوما في سبيل الله  
باعده الله وجهه عن سبعين خريفا **يمن صوم الا**  
**ثنتين والخميس** لفعله صلى الله عليه وسلم **ويوم عرفة**  
لغير الحاج والمسافر والحاج اخر الوقوف الى الليل وهو التاسع  
من ذي الحجة وبين ان يصوم معه الثامن ويجزى الحاج  
لربوخر الوقوف الى الليل قطره وان لم يضعف عن متعلق  
النسك والمسافر يفطره وان قصر سفره **نذبا وعاشور** وهو  
العاشر من المحرم **وناسوعا** وهو التاسع من المحرم لقوله

واما ما ذكره في الكفارة فان تقدم له الاذن بالصرف فيها ما ذكر من احتياجه واهله اليه والكفارة لا يجب اخراجها الا بعد الكفاية

صلى الله

صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة احسب على الله ان يكفر السنة التي قبله  
وقال ان بقيت الى قابل والسنة التي بعده وصيام عاشور احسب  
على الله ان يكفر السنة التي قبله وقال ان بقيت الى قابل لاصوم من الناس  
سبع فمات قبله ويحسن مع التاسع والعاشر صوم الحادي عشر **وليام**  
**اليالي البيض** وهي الثالث عشر وثالثها وفي الاصح ثانيا  
فقط لانه صلى الله عليه وسلم بصومهها وصفت اليالي بالبيض  
لانها تبيض بطلوع القمر من اولها الى اخرها وسين صوم ايام السود  
وهي الثامن والعشرون وثالثها وقياس ما من صوم السابعة والاربعون  
ون معها **وسنة من شوال** لان ذلك مع صيام رمضان كصيام  
معها من الدهر اي فرضها اذ الحسنه بعشرة امثالها **وتتابعها**  
واتصالها يوم العيد افضل لمبادرة للعبادة **ويكره افراد**  
**الجمعة والسبت** للنهي عن ذلك وكذا الاحد هذا ان لم يواف  
عاده له وصوم الدهر غير العيد والتشريق مكره **وهي خاف**  
**ضرا او فوت حق** وحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا صام  
من صام الا بد **ومستحب لغيره** لقوله صلى الله عليه وسلم من  
صام الدهر ضيق جحيم هكذا او عقد تسعين ومعا  
ضيق عليه اي عنه فلم يدخلها ولا يكون له بها عمل **ومن**  
**تليس بصوم تطوع الصلاة** او غير ذلك من النقل **فله قطعها**  
**ولا قضاء** لان ام هاني كانت صائمة فخرها النبي صلى الله عليه وسلم  
بين ان تفطر ولا قضاء وبين ان تتم صومها وقبض به الصلاة  
لكن ليس القضاء خروجا من خلاف من اوجبه **ومن تليس**  
**لصوم الفاييت من رمضان حرم عليه قطعه** ان كان قضاها  
**على الفور وهو صوم من بالقطر** وكان غير شك وكل من تليس  
بفرض عين تحرم عليه قطعه بخلاف فرض الكفارة لا الجهاد  
والعسك وصلاة الجنان وخرج بعضهم انه يحرم قال وانما لم

واما ما ذكره في الكفارة فان تقدم له الاذن بالصرف فيها ما ذكر من احتياجه واهله اليه والكفارة لا يجب اخراجها الا بعد الكفاية

Copy



يحرم قطع تعاليم العلم من النفس النجاسة فيه من نفسه لان كل مسئلة  
مطلوبه براسها منقطعاه عن غيرها الا قطع صلاة الجماعة  
لانه وقع صفة لا اصل والصفة يغتفر فيها الاصل ما لا يغتفر  
في الاصل والا لا يصح نعم لا تقوم المرأة تطوعا وزوجها حاضر  
الا بآذنه **كتاب الاعتكاف هو**  
لغة اللبس وشرا اللبس في المسجد بخية من شخص مخصوص  
والاصل فيه قبل الاجماع اية ولا تباشر وهي وقوله تعالى وهم  
يبتغي للطائفين والعالمين والاتباع **هو مستحب كل وقت**  
ما تروى بحب بالندى وهو في الاخير من رمضان افضل منه  
في غيره اتباعا وحكمة **لطلب ليلة القدر** التي هي خير  
من الف شهر اي العمل فيها خير من العمل في الف شهر لخير  
ليلة القدر وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر ايماناً  
واحساناً غفر له ما تقدم من ذنبه وميل الشافعية  
**الله في ليلة الحادي والعشرين او الثالث والعشرين**  
منه عملاً بالورد فيلزم ليلة منها وقيل تتقل  
كل سنة الى ليلة جمعا بين الاحبار وهو المختار وان كان  
المذهب الاول وعلاقتها طلوع الشمس صحتها ايضا  
ليس فيها اكثر شعاع **وانما يصح الاعتكاف في المسجد**  
**اتباعا والجامع اولى** ليل الاحتياج للخروج للجمعة بل لو  
تدبر مدة متتابعة فيها يوم الجمعة وكان ممن تلزمه  
الجمعة ولو بشرط الخروج لها وجب للجامع اذ خرج  
لها يبطل متابعه **والحديث انه لا يصح اعتكاف**  
**المرأة في المسجد بيتها** وهو المنزلة المهيأ للصلاة  
لانه ليس بمسجد ومن كره لها الخروج للجامع كره لها الخروج  
للمسجد ولو عين المسجد الحرام في نذر الاعتكاف

نعم

**نعم** **وكن المسجد المدينة او المسجد الاقصا** اذ اعنيها  
في نذر تعينا في الاظهر فلا يقوم غير الثلاثة مقامها  
لزيد فضلها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى  
ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد  
الاقصا ولو عين في نذر غير الثلاثة لم يتعين كما لو عينه  
لصلاة ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس بل زيد  
فضله عليهما ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصا ولا  
عكس اذ مسجد المدينة افضل من المسجد الاقصا لقوله  
الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا افضل من الف صلاة  
في ما سواه الا المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجد  
ولو عين من الاعتكاف في نذر تعين فلا يقدم ولا يؤخر  
فان اخر عنه كان قضا **والاصح انه يشترط في الاعتكاف**  
**ق لبت قدس يسما عكوف** اي اقله اذ معنى عكوف ولعتكوف  
اقام فلا يكفي قل طما نجدة الصلاة ولا يعتبر سكوت بل يكي  
التردد وقيل يكفي المرور بلا بحث وقيل بشرط ملك  
لخروج اي قريب منه وعلى الاصح لو نذر اعتكاف ساعة  
صح ولو نذر اعتكافا مطلقا خرج عن العهد بلحظة **وتصل**  
**بالجماع** من ذكر له عالم بالتحريم ولو كان بعد الخروج من  
المسجد لقضا الحاجة لاستجاب حكم الاعتكاف عليه  
حينئذ **واظهر لا قول ان المباشرة** فيما دون الفرج  
**شهوة كالمسي وقيل بتطله ان انزل والا فلا كالصوم**  
وهي حرام لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في مساكنكم  
جد ولا يابس بل لا شهوة وتقبيل لشققة واسترام ولو  
جامع ناسيا للاعتكاف فكجامع الصائم ناسيا فلا يبطل

والمسجد في المسجد الحرام



وكذا اجماع الكرخ والجاهل بالتحريم نحو قريب عهد بالاسلام ولو  
اوج الخنثاء او اوج في قبله لم يبطل اعتكافه ولا يضر التطيب  
والترين بلبس ثياب وترجيل شعر ولا الفطر بل يصح اعتكاف  
في الليل وحده لو جود بشرطه ولو نذر اعتكاف يوم هو  
فيه صايح لزمه الاعتكاف يوم صومه وليس له افراد احد  
منها عن الاخر فلو اعتكف في رمضان اجراه ولو نذر ان يعتكف  
صايح او يصوم معتكفا لزمه اي الاعتكاف والصوم  
والاصح وجوب جميعهما كما لو نذر ان يصلي بسورة كذا وفا  
رق ما لو نذر ان يعتكف مصليا او يصوم معتكفا بان الاعتكاف  
يناسب الصوم لا يشترط في الكون فوجب معه خلافة  
مع الصلاة ولو نذر القرائين حج وعمره فله تفريقهما او  
افضل ويشترط في نية الاعتكاف في ابتدائه اي لا بد منها  
كما با صله وينوي في النذر الفريضة وجوبا واذا اطلق  
نية الاعتكاف لفتة بخية هذه وان طال مكثه لكي  
لو خرج من المسجد بلا عزم عود وعاد اليه احتاج الا  
ستئناف للنية وان خرج لقضا حاحه اذ ما مضى عبادته تمام  
والثاني اعتكاف جديد فان خرج عازما على العود لم يجز لا  
مستأنفا فيها ولو نوى مدة كيوم او شهر ولم يتعرض للتتابع  
فخرج فيها وعاد فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه  
الاستئناف للنية وان لم يبطل الزمان لقطع الاعتكاف  
ومنه ما اذا نذر اياما ولم يشترط التتابع ثم دخل المسجد للوفاء  
بالنذر او نوى مدة الاعتكاف تطوعا او لها فلا يلزمه وان  
طال اذ لا بد منها فكانها استتبت عند النية وقيل ان  
طالة مدة خروجه استأنف النية وقيل لا يستأنف  
مطلقا ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع

التتابع وعاد لم يجز استئناف النية وذلك لقضاء الحاجة وغسل  
الجنابة والاذان والعذر الذي منه بد كاكل وان امكن في المسجد  
لانه يستحي منه بخلاف الشرب وكذا التتابع بشرطه او نية  
فيما لو نذر اعتكاف نحو عشرين يوما وعشرين ليلة والمعنفه  
ان نية التتابع والتواصل شاملة لجميع المدة بخلاف المدة  
المطلقه ولو خرج لعذر يقطع التتابع لعبادة مريض استناب  
نفسا عند العود وما لا بد منه كالحيض كالحاجة جرمها **ونيل**  
ان خرج لغير الحاجة وغسل الجنابة وجب استئناف النية  
وشروط المعتكف الاسلام والعقل والنفا عن الحيض والنفا  
س والجنابة فلا يصح اعتكاف غير نحو الجناب من ذكر اذ لا بد  
له ولا نحو حرمة مكثه في المسجد ولو اراد المعتكف او سكر يبطل  
اعتكافه زمن الرده والسكرو المذهب بطلان ما مضى من  
اعتكافها المتتابع من جهة التتابع اذ ذلك اشده من الخرج  
وج من المسجد بلا عذر وهو يقع التتابع كما ياتي ويقطعه  
ايضا حيض فخلوا عنه مدة الاعتكاف وجنابة مفطرة  
ولو طر جنون او اغما على المعتكف لم يبطل ما مضى من اعتكاف  
المتتابع ان لم يخرج بضم اوله من المسجد لانه معدون بما عرض  
له فان اخرج منه وكان يمكن حفظه فيه مشقة لم يبطل  
ايضا ولو لم يمكن حفظه فيه لعذره بالخراج غير مختار  
والجنون بسبب لا بعدر فيه كالسكر وبحسب زمن الاغما  
والنوم فقط من الاعتكاف دون زمن الجنون ونحو الحيض  
مناقارته الاعتكاف او طر الحيض وجب الخروج وكذا الجنابة  
ان تعذر الغسل في المسجد حرمة المكنث فيه على الحائض  
والجنب فلو امكن الغسل فيه جاز الخروج له ولا يلزم بالجنون  
فيه ويبادر به وجوبا لئلا يبطل اعتكافه ولا يحسب زمن



**الحض** ولا **الجنابة** في المسجد من الاعتكاف لمنافاته **فصل** **الزمن** **مدة** ولو غير معينه **متابعة** **لجنته**  
 على اعتكاف شهر او شهرين كذا في المعينة **متابعة** **لجنته** **المتابعة**  
 به فيها اذا وقضا وفي الايام يلزم اعتكاف الليالي المتخلفة  
 بينهما **والصحيح** **انه لا يجب التتابع بلا شرط الا في اذا**  
 المعينة وفارق ما لو حلق لا يكلم فلا فاشهر حيث يكون  
 متتابعان مقصود اليمن الهجران فلا يتحقق بدون التتابع  
 به فلو نوى التتابع ولم يتلفظ به لم يلزمه كما لو نذر اصل الا  
 اعتكاف بقلبه ولا يلزم اعتكاف الليالي المتخللة بينهما  
 ولو شرط التفريق يخرج عن العهدة **بالتتابع والاصح انه**  
**لو نذر يوما لم يخرج تفريق ساعاته** على الايام اذا المفهوم  
 من لفظ اليوم المتصل ولو نذر يوما ودخل في اثنا يوم وا  
 ستم الى مثله من الغد لم يخرج ولو قال نهار الله على ان اعتكف  
 يوما من الان لزمه منه الى مثله فلا يخرج ليل الضرورة **التتابع**  
**به والاصح انه لو عين مدة كاسبوع عينه وتعرض للتتابع**  
**به وفاتته لزمه التتابع القضا وان لم يتعرض له يلزم**  
**فيه في القضا واذا ذكر التتابع في نذره وشرط الخروج لعارض**  
**صح الشرط في الاظهر** اذا لم يلزمه الا بحسبه فان عين العا  
 رض خرج لما عينه فقط وان اطلق خرج لكل شغل ديني  
 لعباده وجماعه او دينوي كل فاسلطان واقتضا غير  
 ويلزمه العود بعد قضا شغله وشرط الصلوة في هذه  
 الحالة اباحة العارض المقصود بلا منافاة لا سرقة ونزلة  
 وجماع فلو نذر اعتكافا وقال ان جامعته وان اتفقت لي  
 جامعته لم ينعقد ولو كان المنافاة لا يقطع التتابع كيمن  
 لا يخلو عنه مدة الاعتكاف غالباً صح شرط الخروج له

والزمن

١٥٠  
**والزمن** **المصروف اليه** اي العارض لا يجب تداركه ان عين  
 المدة **لهذا الشهر** **النذر** حقيقة طاعة الا بان لم يعين المدة  
 كسهر او عام **فوجب** تداركه لتمام المدة وفائدة الشرط هي ان  
 العارض لا يقطع التتابع ولو نذر اعتكاف يوم فاعتكف ليلة  
 او عكسه فان عين زمانا فاته كفت لانه قضا والا فلا **و**  
**ينقطع التتابع** زيادة على ما مر **بالخروج** من المسجد **بلا عذر**  
 وباتي ولا يضر **اخراج** بعض **الاعضاء** كراسه او يده او احد  
 جليه او كليهما وهو قاعد ماد الهما فان اعتكف عليهما فهو  
 خارج وان كان راسه داخلا ولو اخرج احدهما معتمدا  
 عليهما فقط فذلك فان اعتكف عليهما فلا ولا يضر **الخروج** **بلا عذر**  
**لقضاء الحاجة** وغسل الجنابة كما مر **ولا يجب فعلها في غير**  
**داره** **سقاية** المسجد ودار صديقه المجاورة له **لشقه** في الاول  
 وللمنه في الثاني **ولا يضر بعد** **عن المسجد** **الا ان يقش**  
 بان يذهب الترويقه في التردد الى الدار **فيضري الاصح** اذا  
 قد ياتيه البول الى ان يرجع فيسقط طول يومه ذاهبا راجعا  
 الا ان لا يجد على القضا حاجته او كان لا يقربه ان يدخل  
 لقضاها بغير داره ولو كان له داران فعينه القربا ولو  
 عا دمر ايضا او زار قادما في طريقه لقضا الحاجة **لا يضر ما**  
**لا يعطل وقوعه او يعتدل عن طريقه** فان طال او عدا  
 ضر ولو كثر خروجه لقضا الحاجة لعارض يقتضيه **لا يضر**  
 ولا يكلو في خروجه لها الاسراع في مشيه واذا فرغ واستنجا  
 فله الضوء خارج المسجد لانه يقع تابعها الى ان يفرغ  
 له مع امكانه في المسجد **ولا ينقطع التتابع بالخروج** **بغير**  
**ولو جنونا او غما** **الخروج الى الخروج** بان يشق معه المقام في  
 المسجد للحاجة لغرض وخادم او يخاف منه ثلويته كاستنجال



وادرا ببول في اظهر القولين كما باصله كما خرج لقضا الحاجة فان  
 لم يشق معه المقام في المسجد كصداع وحمى خفيفة انقطع بالخروج  
 بعينه وفي معنى **الخروج** من ليى او حريق **ولا ينقطع**  
**بجبر ان طالت مدة الاعتكاف** بان كانت لا تخلوا عنه  
 غالبا كشم فان كانت بحيث تخلوا عنه **انقطع في الاظهر** اذ  
 هي سبل من ان تشرع في الاعتكاف عقب طهرها فتاتي به من  
 من الظهور **لا ينقطع بالخروج** من المسجد **فانبت** للاعتكاف وان  
 طال زمينه **على المن هب** وامكره بلا حق كالناس من خاف  
 طالما فخرج واستتر **لا ينقطع بخروج الورد** الرائب الى **من**  
**رقة منفصله عن المسجد** بحريمه او لان يندبه له وكانت  
 بقربه **للادان** بخلاف غير الرائب **فانبت** **فانبت**  
 للادان **فانبت** من تواضعه وانضم له العتيد الرائب  
 صعودها مطلقا واعتيا الناس بصوته فيعذر فيجعل من  
 الادان والخروج له مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز  
 الخروج لها لغير الادان ولو كان بابها في المسجد لم يصح صعود  
 ها مطلقا وان اتصلت بالرحبة فقط وخرجت عن سميت  
 بنا المسجد اذ تعد منه ويصح الاعتكاف فيها وخوفا  
 الاعذار مثلها ككل وشهادة تعبت وحببت بختمه  
**ويجب قضا اوقات الخروج** من المسجد في اذ الاعتكاف  
 المنذور والتتابع **بالاعدال** التي لا تقصر في التتابع بها كاو  
 قات الحيض والجنابة وغيرهما لانه غير معتكف فيها **الا**  
**اوقات قضا الحاجة** فانه لا بد منه بخلاف غيره فاوقاته  
 ونحوها مما يطلب الخروج له ولم يطل زمينه عادة كاكل  
 وغسل جنابه واذان مؤذن رائب فلا يجب قضاؤه  
 لانه مستثنى اذ لا بد منه ولانه معتكف فيه بخلاف ما يطول

**كتاب** زمنه لمريض وعده وحيض ونفاس  
 هو لغه القصد وشرعا قصد الكعبة بخسك يشتمل على  
 الوقوف **هو فرض** علم من الدين بالضرورة واصله قوله تع  
 والله على الناس حج البيت ولا يجب كالعمر باصل الشرع  
 الامرة وتجب الزيادة بعارض كندى وقضا **وكذا العمرة**  
 فرض وهي لغة الزيادة وشرعا قصد الكعبة بخسك لا  
 وقوف فيه **في الاظهر** كالحج وقال تعالى واتموا الحج والعمرة  
 لله اي ايتوا بهما على وجه التمام وهما على التراخي بشرط  
 ان يعزم على الفعل بعد وان لا يتضيقا بذكر او خوف  
 غضب او قضا نسك **ومشروط صحة** اي الحج الاسلام فقط  
 فلا يصح من كافر ولو مرتد او لا بشرط فيهما التكليف **فاللوا**  
 وهو الاب والجدة عند عدمه ثم الوصي وقبح الحاكم لا الا  
 خ والعم **ان يحرم على الصبي الذي لا يميز** والصبي  
 التي لا تميز **والمجنون** وان لم يخرج عن نفسه او احرم عنهما  
 وامهين يحرم باذن الولي وللولي ان يحرم عنه بان ينوي  
 جعله محرما فيصير الصبي بذلك محرما ولا يشترط حضوره  
 ومواجهته ويطوف الولي به ويصلي ركعتين الطواف يسعا  
 به ويحضره عرفه والمن دلفة والموافق ولا يكفي حضوره  
 ندونه وبنه وله الاحجار فيرميها ان قدر والارما عنه  
 من لارمي عليه والمهين يطوف ويصلي ويسعا ويحضر الموا  
 قف ويرمي الاحجار بنفسه والمجنون كغير المهين فيما ذكر  
 والمهين عليه لا يحرم عنه غيره لانه ليس بنيل العقل وبروه  
 مرجوع عن قرب واصلح الصبي ان امراته اخذت بعصده  
 صبي لها صغير فقالت يا رسول الله هل لهذا حج فقال صلى  
 الله عليه وسلم نعم ولك اجر **وانما يجب شره من المسلم**



**المهمين** ولور قنقا وغير بالغ فلا تصح مباشرة من لا يمين ومرو  
افتقار المهر لاذن الولي وانما يقع **عنده حجة الاسلام** او  
فرضه بالمباشرة اذا باشره المكلف اي البالغ العاقل الحر  
وان لم يكن غنيا فيجزي **حج الفقير** كما لو تحمل غني حطر الطريق  
و**حج دون حج الصبي والعبد** اذا كمل بعد لقوله صلى الله  
عليه وسلم ايما صبي حج ثري بالغ فعليه حجة اخرا وايما عبد  
حج ثرا عتق فعليه حجة اخرا لكن لو بلغ وعتق قبل الوقف  
او فيه اجزاء عن حجة الاسلام واعاد السعي **وشروط وجوب**  
**الاسلام والتكليف والحريه والاستطاعة** قال تعالى من  
استطاع اليه سبيلا اما الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبة  
في الدنيا بل للعقاب في الآخرة فان اسلم معسرا بعد استطاعته  
في الكفر فلا اثر لها الا في المرد فان الحج يستقر في ذمته باستطاعته  
في الرد والعزم كالحج في شرط مطلق الصحة وصحة المباشرة  
والوجوب والاجزاء عن عمر الاسلام والاستطاعة الوا  
حدة كافية لهما جميعا وهي **نوعان احدهما استطاعة**  
**مباشرة ولها شروط** واحدتها وجود الزاد واعيته و  
مونة ذهابه وايابيه وعبارة اصله وما يحتاج اليه  
المسافر مدة الذهاب والاياب ومونة الرحلة وسوا كان له  
بيلد اقل وعشيرته ام لا لما في الغربة من الوحشة وميل النفوس  
الى الاطمان وقيل ان **ليكن له بيلد اهل** اي من لم تلزمه نفقته  
وعشيرته اي اقارب اي لم يكن له واحد منها **لوشيرط** حقه  
نفقة الاب **قلو** لو وجد ما ذكر لكن كان **يلبس** في سفره ما  
يفي بزيادته ومونته وسفره طويل اي مرحلتان فالثلث **لوكفا**  
الحج اذا قد ينقطع عن الحسب لعارض ويتقديس انتفايه فا  
لجمع بين تعب السفر والكسب تعظم مشقته **وان قصر السفر**

وهو

١٥٢  
وهو **يلبس** في يوم كفاية ايام الحج وهو ما بين زوال سابع  
ذي الحجة ونزال ثالث عشر في حق من لم ينقل النفر الاول **كلق**  
الحج بان يخرج له لقلة المشقة فيه بخلاف ما اذا لم يلبس ذلك  
اذا قد ينقطع عن كسبه ايام الحج فيتضرر **الثاني وجود الرحلة**  
**حاله** لمن بينه وبين مكة **مرحلتان** وان قدر على المشي  
لكن يندب له الحج فان لحقه **بالراحلة مشقة شديدة**  
**استشرط وجود حمل** يفتح ميمه الاول وكسر الثاني **والشتر**  
**ط مشرك** يجلس الشق الآخر فان لم يجد الشريك لم يلزمه  
الحج وان وجد مونة المحمل تمامه ولو لحقه مشقة عظيمة  
في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكسبه والمرأة يعتبر في حقلها  
المحمل مطلقا لانه استر لها وكذا الحنثا **ومن بينه وبينها**  
**اي مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي يارمه الحج**  
ولا يعتبر في حقه وجود الرحلة **فان صنع** عن المشي  
او قوي عليه ولحقه ضرر ظاهر **فكالبعيد** فيعتبر في حقه  
الراحلة والمحمل ان لم يمكنه الركوب بدونه وحيث اعتبر  
فالمراد اماكن تحصيلهما له بشرا او سحارا بتمن او اجرة مثل  
ويشترط كون الزاد والراحلة **بما ذكر معهما فاصلين**  
**عن دينه** ولو موجلا ومونة من عليه نفقتهم ومنها  
النفقة والكسوة **مد ذهابه وايابيه** اذا ذكرنا جروا  
على التراخي وانما قد ملو حل من دينه لانه قد تحل ولا يجب  
وفا او تحريمه المنيه فتصير ذمته من هوونه ولو كان ماله  
دينا بد منه غيره وامكن تحصيله **حالا** فالحاصل والا  
فكالمعدوم **والادب** الشتر **ط كونه** اي المذكور الفاضل  
عمام فاضلا ايضا عن مسكن وعبد يحتاج اليه **لخدمته**  
لزمانته او منصبه لئلا ان السفر قث الدار حاجته ولا



وقت به وكان العبد عبد مثله فان امكن بيع بعض الدار  
ووفائه بموت الحج او كانا نفسيين لا يلبقان بمثله ولو اريد  
لهمما لو فالتفاوت بموت الحج فانه يلزمه جزاء وفارق النكاح  
رقة بان لها بدلا **والاصح انه يلزمه صرف مال الجارية** و  
ثمن مستغلاته التي تحصل منها نفقته **اليوم** اي الى الزاد  
والراحلة بما ذكره معهما وفارق المسكن والعبد لانهما محتا  
ج اليهمما في الحال وهو يتخذ ذخيرة للمستقبل ولا يلزمه النفقة  
بيع كتبه الا اذا كان له من كل كتاب نسختان فيبيع احدهما  
ان لم يحتج بهما وخيل الجندي وسلاحه المحتاج اليهما كما  
لكت وتعدان بحزبان في الفطرة ولو ملك ما يمكنه به الحج  
واحتاج النكاح لحوف العنت فصرف المال الى النكاح اهم  
وان وجب عليه الحج بذلك الذي ملكه **الثالث امن**  
**الطريق** ظنا بحسب ما يلبق به **فلو خاف في طريقه على نفسه او**  
**ماله سبيعا او عدا او رصديا ولا طريق له سواه** **للحج**  
**يجب الحج** وان رضى الرصدي بشي يسر وكره بذل المال له لغير  
بضه على التعرض للناس ولا فرق بين الخوف من مسلم وكافر  
لكن يجذب في الثانية الخروج والقتال ان اطاقوا مقاما  
ومتهم لنيل ثواب الجهاد والحج ولو كان له طريق اخر امن  
لزمه سلوكه وان كان العبد من الاول ان وجد ما يقطعه  
به **والاطهر وجوب ركوب البحر** لمن لاله طريقا سواه ولو  
اننى **ان غلبت السلامة** في ركوبه كسلوك البر عند غلبة  
السلامة فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر او هيجان  
موجه ببعض الاحوال واستوى الامر ان لم يجز ركوبه  
ولجست الانهار العظيمة كبحا حوت ونحوه في حكم البحر اذا  
المقام بها لا يطول وخطرها لا يعظم **وانه يلزمه اجرة القدر**

اي الخمار

اي الخمار لانها من اذهب الى فشرط لوجوب القدر عليها مالا  
ياخذه الرصدي في محل الرصد **ويشترط في وجوب الحج وجود**  
**المال والزاد في الموضع المعتاد حمله منها بمن امثل وهو القدر**  
**اللايق في ذلك الزمان والمكان** وان لم يوجد ابها وحدا  
بالثمن من ثمن امثل لم يجب الحج **وعلق الدابة في كل مرحلة**  
اذ لمونه تعظم حمله لكثرة ويحج كما قاله المصنف اعتبار  
العاده فيه كما لا يشترط وجود رفقته ان امن الطريق  
حيث لا يخاف الواحد وان استوحش لعدم البدل بها بخلاف  
التيهم فان لم يامن اشترط وجود رفقته على العاده في وقت  
خروجهم عادية فان خرجوا قبله او اخرها الخروج **ويشترط في**  
**المرأة لوجوب الحج عليها ان يخرج معها زوجها او محرم بنسب**  
**او غيره او نسوة ثقات** ثنتين فاكتر ويعتبر في ذكر التكليف  
وعدم العمل الثامن على نفسها **والاصح انه يشترط وجود محرم**  
**او زوج لا حد منهن** اذا الاطماع ينقطع بجماعتهن **والاصح انه**  
**يلزمها اجرة المحرم او الزوج اذا خرجت ابها** لانها من اهبة  
سفرها القول صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة الا مع محرم ولختنا  
يشترط له محرم كالمرأة فان كان معه نسوة من محارم كاخو  
اته وعماته جاز وان كن اجنيات كذلك اذ يجوز خلوة رجل  
بنسوة لا محرم له فيهن ويكفي في الوجوب على امرأه خروج عتدها  
معها ان كان عفيفين ويكفي في الجور لفرض المرأة امرأه واحدة  
وسفرها وحدها ان امنت **الرابع ان يثبت على الرحلة وما**  
في معناها **بلا مشقة شديده** في المحل فمن لم يثبت اصلا او  
ثبت عليها في محل مشقة شديده لم يجب عليه الحج **وعلى الا**  
**عالم الحج ان وجد قايما مع الشروط المذكورة يتوذه ويهديه**  
عند النزول ويركبه ويترله **وهو في حقه كالمحرم في حق امرأه**

لا يشترط في كل يوم لم يذهب  
لا يشترط في كل يوم لم يذهب  
لا يشترط في كل يوم لم يذهب



في استجارها جرة المثل والمجور عليه **بغيره** في وجوب  
 الحج عليه **لكن لا بد** في المال اليه **لتنبيهه** بل يخرج معه  
 الولي او ينصب شخصه **لتنفق** عليه في الطريق بالمع  
 وف واجرتة كاجرة نحو المحرم ومن شرط الوجوب امكان  
 السير على العادة ايضا **النوع الثاني** استنطاعه **تخصيله**  
**بغيره** فمن مات وفي ذمته الحج **وجب** الاجحاج عنه  
**من تركه** كما يقضاه دينه فلو لم يكن تركه استحب  
 لو ارثه ان يحج عنه فان حج بنفسه او باستجار سقط الحج  
 عن الميت ولو حج عنه اجني جان وان لم ياذن له الورث  
 ويبرأ به الميت **والعضوب** العاقر عن الحج بنفسه كمن  
 او غيره كمشقه شديدا ان وجد اجرة من حج عنه  
**جرة المثل** ولو اجره ماش **لزمه** الحج بها ويشترط كونها في  
 ضله عن الحاجات المذكورة **فيمن** حج بنفسه وعن  
 مؤنته وموئنة عياله يوم الاستجار **لكن لا يشترط** نفقة  
**العيال** ذهابا وايابا لانه اذا لم يفارق اهله يمكنه  
 تحصيل نفقتهم ولو لم يجد الاجرة ماش **وجب** استجاره  
 اذا لامشقه عليه في مشي غيره ويشترط في استنائه ان  
 يكون بينه وبين مكة مرحلتان والالزمية الحج بنفسه  
**ولو بذل** بالجمعة اي اعطى **ولده** او ابوه او اجني ما لا  
**له** لم يجب قبوله **الاصح** للمنة الثقيلة ولو بذل  
**الطاعة** في الحج **وجب** قبوله بالاذن له فيه **ولذا**  
**الاجني** ومنه الاب والاخ في **الاصح** بشرط كون المطيع  
 موثوقا به مودبا فرضه ولو بذل غير معصوب راكبا ان  
 كان ابا او ابنا ولو عول على الكسب او السؤال فكالمشي الا  
 ان يكسب في يوم كفايه ايام الحج ونسفر دون مرحلتين

٢٥٢  
 وحج التماس الحج من موسم طاعته ولو غير ولد بالشرط الى  
 بق وطنه في ذلك ليعتد كالمنة في المال ولو بذل الولد الطاعة  
 بمرجه بعد احرامه لم يجز وقوله جان وتجنابه ان كان  
 قبل حج اهل بلده عدم الوجوب على الاب واصلا ما ذكر امارة  
 قالت يا رسول الله ان فريضة الله تعالى في الحج ادر كنت ابي  
 شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الرحلة افا حج عنه قال  
 نعم وذلك في حجة الوداع **باب الموافقة** للحج والعمرة  
 زمانا ومكانا **وقت احرام الحج** شوال وذو القعدة وعشر  
 ليال باليوم بينهما من ذي الحجة وفي ليلة النحر ومعها  
 شره **وجه** انها ليست من وقته فلو احرم به حلال في غير  
 وقته ولو عا لما انعقد **عمرة في الصحيح** وتجزيه عن عمرة الاسلام  
 اذا احرام شديد التعلق والتزوم فاذا لم يقبل الوقت ما احرم  
 به انصرف لم يقبله وهو العمرة ولو احرم بذلك محرم بعمره في  
 غير اشهر الحج لغا احرامه اذا لا ينعقد بها في غير اشهره ولا  
 عمره لانها لا تدخل على عمرة **وجميع السنة وقت لا حرام العمرة**  
 وقد يمتنع الاحرام بها لعارض كالحائض بمناء الرمي والميت لا  
 ينعقد احرامه لعجزه عن التشاغل بها ان كان بعد التحلل والا  
 متناع ادخال العمرة على الحج قبله **والهيئات الكافي** للحج ولو  
 لقارت في حق من ملكه ولو من غير اهلها نفس ملكه ما ياب  
 ي وقيل كل الحرم واما غيره فهيئات المتوجه من المدينة  
 ذو الخليفة ومن الشام ومصر والمغرب الحففة ومن  
 تهامة اليمن بيلام ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن  
 ومن المشرق العراق وغيره ذات عرق ابتاعا في الكل هذا  
 ان لم يشتر من ذكر عن غيره والافهيات هيئات منية او ما قيل  
 به من بعد **والافضل** ان يحرم من فوق الهيئات من اول



الميتقات وهو الطريق الالحد من مكة ليقطع الباقي محرما الاذوا  
الحليفة فالأفضل فيه ان يحرم من المسجد الذي احرم منه  
النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز من آخره لو قوع الاسم عليه  
ومن سلك طريقا لا ينتهي الى ميتقات فما ذكر فان حادا  
ميتقاتا منها بان ساءت عنده او يسره احرم من محاذاته بر  
او حرا فان اشكل عليه ذلك فحرا او حادا ميتقاتين منها بان  
كان طريقه بينهما فالاصح انه يحرم من محاذات ابعدها  
من مكة ان استوت مسافتها الى طريق والا احرم من محاذ  
اقربها اليه وان لم يحاذي ميتقاتا احرم على مرحلتين من  
مكة الى الجس من المواقيت اقل مسافة من هذا القدر ومن  
مسكنه بين مكة والميتقات فيميتقاته مسكنه من قرية  
او حله وظاهر ان هذا لا يغير مريد العمرة من سكن الحرم  
اذ يلزمه الخروج لادنا الحل كما ياتي ومن بلغ ميتقاتا او جاوز  
ميتقاته غير مريد تحسك ان اراده فيميتقاته موضعه ابتداء  
فيهما وان بلغه مريد تحسك ان لم يخرج فجاوزه بغير احرام  
اجماعا فان فعل لزمه العود اليه فيحرم منه الا اذا كان  
له عذر كان ضايق الوقت او كان الطريق مخوفا او خاف  
الانقطاع عن الرفقة او كان به مرض شاق او كان ماشيا  
وهو مسافحة القصر فانه لا يلزمه العود فان لم يعد  
ولولعذر وقد احرم بعمره مطلقا او حج في تلك السنة  
لزمه دم ان احرم لاسانه بترك الاحرام من الميتقات فان  
عاد له واحرم منه او من مثل مسافته من ميتقات اخر فلا  
دم عليه ولو كان دخل مكة وان احرم فثم عاد الى الميتقات  
فالاصح انه ان عاد قبل تلجسه بنسك ولو سخطه كطواف  
القدوم سقط الدم عنه لقطعه المسافة من الميتقات محرما

واذا المناسك بعد ولا يتم بالمحاذرة ان نوى العود الا ان عاد بعد تلجسه  
بنسك فلا يسقط لتأذي النسك باحرام ناقص ويلزم الدم من جاوز  
ولو من شيان او جاوز ان لم يات به والافضل ان يحرم من هو فوق  
الميتقات من ديرة اهله وفي قول الافضل من الميتقات قلت  
الميتقات اظهر وهو موافق للاحاديث الصحيحة في احرام  
صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة والله اعلم والخلاف في غير  
الحايض والنفسا اما من الميتقات افضل حرما وميتقات العبرة  
من هو خارج الحرم ميتقات الحج ابتداء ومن بالحرم يلزمه  
الخروج الى ادنا الحل ولو تخطوه ومن الى جهة شافحرم به  
اذ ارسل النبي صلى الله عليه وسلم عابجسه بعد قضا الحج الى التعيم  
فاعتمره منه وهو اقرب اطراف الحل مكة على ثلاثة اميال منها  
فلولم ياتي الخروج واجبا لما امر له به لضيق الوقت برحيل  
الحاج فان لم يخرج واتى بافعال العمرة اجزائه عن عمرته  
في الاظهر وعليه دم لتركه الاحرام من الميتقات فلو خرج الى  
الحل بعد احرامه ولم يشرع في شيء من اعمالها سقط الدم اذ يتقنا  
انه لادم عليه على المذهب لانه شبيه بمن احرم قبل الميتقات  
وافضل بقاء الحل للاحرام بالعمرة الجعرانه لفعله صلى الله  
عليه وسلم ثم التعميم لما مر ثم الحديثية وهي على سنة فراسخ  
من مكة كالجعرانه لانه صلى الله عليه وسلم لم يحرم بالدخول منها  
**باب الاحرام اى الدخول في النسك بخته**  
ولو ملائيمه يتعقد معينان ينوي حيا او عمرا او  
كلهما او مطلقا بالانزاع في الخينة على نفس الاحرام اذ  
ورد الحل في السنة والتعيين افضل ليعرف ما يدخل عليه  
وفي قول الاطلاق افضل ولو احرم بخطين او عمرتين انعقد  
واحدة فان احرم مطلقا في شهر الحج صرفه بالنية الى



**ما شام من النكاح او اليها ثم اشتغل بالأعمال ولا يحري العمل**  
 قبل النية فان لم يصلح الوقت لها بان ضاق وقت الحج صرفه  
 للعمرة ندبا وله صرفه للحج ويكون من احرم بالحج حينئذ وان  
 اطلق في غير اشهره فالأصح منع انعقاد عمره فلا تصرف الى  
 الحج في اشهره وله ان يحرم كاحرام زيد اذا احرم على كرم  
 الله وجهه كاحرام النبي صلى الله عليه وسلم واقره فان لم يكن  
 زيدا محرما او لم يصح احرامه **النعقد احرامه مطلقا** وان علم  
 عدم احرامه زيد لغت الاضافه له وفارق ما لو قال ان  
 كان محرما فقد احرمه فلم يكن محرما بانه علق بنفس اصل الاحرام  
 بخلافه وهنا وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينعقد وان  
 كان زيد محرما **النعقد احرامه كاحرامه** ان حج فحج وان عمره  
 فعمره وان قرانا فقرانا وان مطلقا فمطلقا ويتخير لتخير  
 زيد ولا يلزمه الصرف لما صرف له زيد وان عين قبل احرامه  
 انعقد مطلقا كما لو احرم زيد فان تعذر معرفه احرامه  
**عموته** اجنونه او غيبته **جعل** هذا نفسه قارنا بان ينوي  
 القران كما لو شكك في احرام نفسه هل قرب او احرم بالحج ويتبع  
 ادخالها عليه ويغني عن نية القران نية الحج **فصل**  
**المحرم** اي مريد الاحرام **ينوي** الدخول في الحج او العمرة او  
 فيهما ويخذب ان يتلفظ بما نواه **ويبلي** ندبا فيقول لقلبي  
 ولسانه تنويه الحج واحرمه به لله تعالى لبيك اللهم  
 لبيك الى اخره فان **لبا بلا نية لم ينعقد** احرامه فان نوى  
 وتوكل يلب **النعقد على الصياح** ولا يجب التعرض للفرضية جزمها  
**وبين الغسل للاحرام** الحج او عمره او بهما اتباعا لفعله صلى  
 الله عليه وسلم فان عجز عن الغسل لعدم الماء او لعدم قدرته  
 استعماله **تيمم** اذا التيمم ينوب عن الغسل الواجب فعن

لا يحل للمحرم ان يمسح  
 برأسه ولا يمسح بغيره  
 ولا يمسح بغيره  
 ولا يمسح بغيره

المندوب اولى **والغسل لدخول مكة** ولو جلا لانه صلى الله  
 عليه وسلم فعله بذي طوى لكن لو احرم من قريب كالتمتع  
 واعتل للاحرام لم يجذب لدخولها ويظهر مثله في الحج وسن  
 الغسل ايضا لدخول المدينة والحرم **ولو قوف فاعرفه** عمرته  
**وعز دلفه غداة النحر** وايام التشريق الثلاثة **للرعي** اذا  
 هي مواطن تجمع الناس لها فيس لها الغسل وسوا الرجل وغيره  
 الحائض والنفسا وينوي ان الغسل المستنوي ولا يسن الغسل للرعي  
 جمة العقبة اكتفا بغسل العيد هل عجز عن الغسل لما ذكره يتم  
 لكل غسل مندوب وندب ان يتاهب لاحرامه بحلق عاتقه  
 وتغاطفه وقص شاربه وتقليم ظفره ويقدم هذه الا  
 مور على الغسل **وان يطيب بدنه للاحرام** ولو اثنائا **او**  
**كذا ثوبه** اي ازال الاحرام ورداوه في الاصح كالبدن والمعمد  
 ان ذلك جائز لا مندوب واذا شرعه ثم اعاده كما لو استأنف  
 اجس ثوب مطيبا ولو تعطر ثوبه من بدنه فلا بأس به قطعاً  
 ولا بأس باستدانة بعد الاحرام **ولا يطيب له جرمه** ايتها  
 عا لكون لو شرع ثوبه المطيب ثم اجسه لزمه الفدية في الاصح  
 كما لو اخذ اخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه ولو لم تطهر رجمه  
 الطيب في ثوبه فان كان بحيث لو القاه عليه ما ظهر ريحه  
 امتنع اجسه والا فلا ولو نظيت ثم لزمها عدة وفاة ليلز  
 مها ان الطيب **وان تخصب امره للاحرام** يد بها اي كل  
 يد بها الى الكوع بالحناء قد تنكشاف وان تمسح وجهها  
 بشي من الحناء ثوم ركبته فيستر لون البشرة ويكره  
 لها الخضاب بعد الاحرام ولا يخصب الرجل ولا الخشاب  
 للاحرام بل يحرم لهما مطلقا **الا تعذر ويتجوز الرجل** وجوبا  
**لاحرامه عن تحبب الثياب** ليجتني عنه اجسه في الاحرام الذي



هو محرم عليه اذا التحد في الاحرام واجب ولا يتم الا بالتحد قبله  
فوجب كالمسعى الى الجمعة على بعيد الدار **ويلبس ان اراد**  
**اليصين** جديدين والافخسولين **وتعطين ويصلي** **لعيان**  
للاحرام ابتاعا يقري في الاكافون والثانية الاخلاص و  
يغني عن الركعتين الفريضة والرائحة **ثم الافضل ان تحرم**  
**اذا انبعثت به راحته** اي استوت قائمه الى طريقه او  
**توجه لطريقه** ما شيا ابتاعا فيها هذا في غير الامام اما  
هو اذا خطب يوم السابع فيستحب له ان يخطب محرما  
فيقدم احرامه سيره يوم **وفي قول تحرم عقب الصلاة**  
جالس او يخدم استقال القبلة عند الاحرام **ويستحب اكنار**  
**التلبية ورفع صوته** اي الرجل المحقق بها حيث لا يضر  
نفسه في دوام احواله متعلق باكثر ورفع اي مادام  
محرما في جميع احواله ويكره للانس والجنس الرفع وفارق  
تحريم الاذان لهما برفع الصوت لطلب الاصفا الى الاذان  
وباستقال كل بتليته **وخاصة عند تغاير الاحوال كركوب**  
**ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفق** وفراغ صلاة  
واقبال ليل ونهار ووقت السحر لانه صلى الله عليه وسلم لم  
تليته ولغير امراني يعني جبريل ان امر اصحابي ان يرفعوا  
اصواتهم بالاهلال ويكره في اخلية وعمل خاصة كسائر  
الاذكار وخرج بدوام احرامه ابتداءه فلا يسن الرفع  
بل يسمع نفسه فقط **ولا يستحب التلبية في طواف**  
**القديم** والسعي بعد اذكار خاصة **وفي القديم**  
**يستحب فيه** وفي السعي **بلاجه** ويتعذب التلبية بمجي  
الحق بمنا ومسجد ابراهيم بعرفه وكذا سائر المساجد  
برفع الصوت كما مر في طواف الافاطة والوداع لاخلته في

التي باب

اسبابه التحلل **ولفظها البيت** وهو مضاف القصد به الاجابة  
لدعوة الحج في قوله تعالى واذن في الناس بالحج **اللهم ليبيك**  
**لا شريك لك ليبيك** ان الحمد والنعمة لك **والملك لا شريك**  
**لك** للاتباع وندب تكرار ثلاثا واذا اراد ما يعجزه او يكره قال  
**ليبيك** لان العيش عيش الآخرة الى الحياة المطلوبة الهنية الد  
ايته في حياة الدار الآخرة ابتاعا واذا فرغ من تليته **صلى على**  
**النبي صلى الله عليه وسلم** قال تعالى ورفعا لك ذكر اي لا اذكر الا  
ونذكر معنى **وسال الله الجنة** ورضوانه واستغاث به من النار  
لنصر ضعيف ويكون صوته بذلك اخفض من صوت التلبية بحيث  
يتميز ان **يا دخول** **الحجر مكة** ولو غير بصفت الشك كان  
او لا افضل دخولها للمحرم بالحج **قبل الوقوف** بعرفه ابتاعا  
ان يغسل داخلها الجاني من طريق المدينة **بذي طوى**  
**وبد خله من ثوب كدي** وان اتى من غير طريقها ابتاعا  
في الكل وكذا بالفتح والمد التنية العليا لانه مكانا عاليا  
ويخرج من كذا بالضم والقصر وهي التنية السفلا لانه يقصد  
مكانا سافلا وان اتى من غير طريق المدينة اغتسل بخومساة  
ذي طوى من طريقه **ويقول اذا ابصر البيت** او وصل لمحل  
ابصاره وهو واقفي بعد رفع يديه **اللهم زدني** **هذا البيت**  
**تشريفا وتعظيما وتكراما ومهابة** وزد من شرفه وعظمته  
من حجه او اعظمه **تشريفا وتكراما وتعظيما وبر الحبره** ما  
بدال وعظمته بكرمه **اللهم انت السلام اي ذو السلامة**  
من النقا يصي **ومنك السلام** في بنا ربنا بالسلام روي عن  
عمر بسند ضعيف والسلام في الآخرين معنى السلامة  
من الافات وبنا البيت رقيق كان يرا قبل دخول مكة  
المسجد اذا دخل من اعلامه **ثم يدخل المسجد الحرام**



**من باب بني شيبه** فورا وان لم يكن بطريقه اتجاعا ولا نه  
 من جهة باب الكعبة والحجر الاسود وتخرج من باب بني شيبه  
 اذا خرج الى بلد ويسمى اليوم باب العره **ويبدأ بطواف القد**  
**وم** اتجاعا ولودخل وصوم في مكتوبه صلاتها معهم اوله ولو  
 اقيم الصلاة الجماعه في اتجا طوافه قدم الصلاة كما لو خاف  
 قوات فريضة او سنة راتبه او كان عليه فائتة وتوخر المرأة  
 الجميله والشريفه التي لا تترى للرجال الى الليل ولو كانت له عند  
 بدايات الله وهو تحية المسجد الحرام وتقفوت بالتأخير على  
 الاوجه ويؤخر عنه اكثر من ترك وتغير ثيابه وقد استفاد  
 بعد امن قول صله وان يقصد المسجد الحرام كما فرغ من الدعاء  
 وتقفوت بالوقوف بعرفة كما يفهم من قوله **وتختص طواف**  
**القدوم** في الحرم **بحاج** **دخل مكة قبل الوقوف** فلا يطلب  
 من الداخل بعد ولا من المعتمل حول وقت الفرض عليها و  
 يجزي طواف الفرض في حق نحو المعتمر عن طواف القدوم و  
 يجذب للمحلال ايضا **ومن قصد مكة** او محلا من الحرم لا  
 لنفسك كان دخل مكة لتجاره او رسالة او زيارة **استحب**  
 له ان يخرج او عمره كتحية المسجد لداخله ويكره تركه  
 وفي قول يجب الا ان يتكرر دخوله كطاب وصياد  
**فصل** **الطواف بانواعه** من طواف قدوم  
 او فاضله او وداع او غيرهما واجبات لا يصح الابهاء ومن  
 يصح بدونها اما الواجبات فيشترط له **ستر العورة** و  
**طهارة الحدث والغسل** كالصلاة فلو طاف عاريا او محدثا  
 او على ثوبه او ابدنه نجاسة لم يصح طوافه وكذا لو كان  
 يطاف في مطافه النجاسة فان غلبه فيه وعمت بذلك البهوات  
 عني عما يشق الاحتراز عنه منها **فلو احدث فيه نقضا**

**وبنا** وان طال وفارق الصلاة بانه محتمل فيه ما لا يحتمل فيها  
 وكذا لو طرأ له منافى اخر فانه **وفي قول يستأنف** ولو لا  
 فضل وانما يشترط الطهارة والستر مع القدس مع العجز بطون  
 بدونه ذلك الاطواف الركن فانه لا اخر لوقته في ثم فارق  
 الصلاة لانها انما تجعل حرمة الوقت لكن يتجه جوازها  
 لتيمم لمن اراد الرجوع لما في مصابرة الاحرام من المشقة وكذا  
 هو الايقن بمحاسن الشريعة ونظره في الجوان مطلقا بدون  
 طهر وسير **وان يجعل البيت عن يساره** ويمر تلقا وجهه  
**مبتدأ في ذلك** **بالحجر الاسود** **محاذاة** **الحجرية في مرق**  
 عليه ابتداء **جميع بدنه** اي شقه اليسرى بان لا يقدم حرجا  
 من بدنه على جزء من الحجر ويندب استقباله اول طوافه و  
 يقف على جانب الحجر الذي لجهة الركن اليماني حيث يظهر  
 كل الحجر عن يمينه ومنكبه اليمين عن طرف الحجر ثم يمشي  
 جهالة فاذا جاوزه انقل وجعل البيت عن يساره وهذا  
 يستأنف وجوب جعل البيت عن يساره **فلو بدا**  
**بغير الحجر لم تحسب** فاذا انتهى اليه **الله امنه** ولو استقبل  
 ببعض بدنه وبعضه لجاوز الجانب اليماني او عيسى  
 لا لم يعتد بهذه الطوافه واستقبل بجميعه بعض الحجر  
 بعض اجزاء ان امكن ولو استقبل البيت واستدبره  
 او جعله عن يمينه ومشأ نحو الركن اليماني لم يصح طوافه  
**ولو مشأ على الشاذر وان** وهو الجدار البارز عن علوه بين  
 ركن الباب والركن الشمالي **او من الجدار الكائني في مؤخر**  
**موازاته** اي الشاذر وان **او دخل من احد فتحتي الحجر**  
 الحاو بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير **وتخرج**  
**من الاخرى** او اقتحم جدار الحجر وان خلق القدس الذي من



البيت وهو مقدار ستة اذرع **ليرتفع طوفته** في الكل  
اذ هو طابق في البيت لانه قال تعالى واليطوفوا بالبيت  
والاتباع **وفي مسألة لمس وجهه** انه يصح طوافه فيها  
**وان يطوف سبعا** ولو زحف بلا عذر **داخل المسجد** ولو  
باخرجه او على السطح ولو مرتفعاً عن البيت ولا بأس  
بحايل فيه كسقاية وغيره واصله فعله صلى الله عليه وسلم  
وقوله لتأخذوا عني مناسككم فاني لا ادري اعلى لا  
اج بعد حجتي هذه ويجب تحية الطواف ان استقبلت  
لرسمه شك وعدم صرفه لغيره كطلب غيرك فان  
انقطع لان نام فيه على بعثة لا يتقضى الوضوء بها  
**واما الحسن فان يطوف ماشياً** ولو امرأة ابتاعاً ولا يرب  
الا لعذر كمرض ومنه ان يراه الناس فيستقوه ولو طاف راكباً  
بلا عذر جاز بلا كراهه لكنه خلاف الاولى وادخال الدابة  
المسجد ان لم يوهن ثلوثها مكرهه فان غلب حرم كصبي وقنوت  
ولا يوصف ادخالها في الطواف بذلك لاجل الاثنان يتعار  
الخشك كادخال الصبي للطواف به **ويستلم الحجر اول طوافه**  
**وقه ويقبله ويضع جبهته عليه** ابتاعاً في الكل فان  
**حج عن الاخيرين استلم** باليد اليمنى فان حج فباليسار ثم قبلها  
او الاخير قبله واستلم كما ذكر **فان حج عن الاستلام اشأ**  
**ربيعه** اليمنى فان حج فباليسار فان حج اشار اليه بيده  
اليمنى فان حج فباليسار فان حج فيما في يده مقدم اليمنى اللفظ  
ثم يقبل ما اشار به في الكل فلا يشير بقرنه للقبلة وندب تحية  
ما ذكر من الاستلام وما بعده في كل طوفه ولا يندب للنساء  
والحنث استلام ولا تقبل الا عند خلط المطاق ويحذف القبلة  
لحيث لا يظهر لها صوت **ويراعي ذلك** اي الاستلام وما بعده

في طوافه

**في كل طوفه** وفي الاوتار اكد لانها افضل ولحل الحجر لوانزل  
حكمة في ما وجب وغيره **ولا يقبل الركبتين الشاميتين ولا**  
**يستلمهما** ولا غير ذلك من اجز البيت فان خالف لم يكره بل  
التفصيل حسن على النص **ويستلم اليمنى ولا يقبله** لكن  
يقبل اليد بعد استلامه ويفعل ذلك بكل حل طوافه  
وكله للاتباع **وان يقول اول طوافه بسم الله والله أكبر**  
**اللهم اماناً** مفعول له لا طواف مقدراً **بك وتصدق** ب  
بكتامك وو فابعدك **واتباع الحنة ثنيك** في  
صلى الله عليه وسلم ولعقل قبالة الباب اللهم ان البيت  
يبثك والحرم حرملك والامن امنك وهذا مقام العا  
لدين بك من النار ويشير الى مقام ابراهيم وبين اليها  
لنن اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة  
**حسنة وقنا عذاب النار** ابتاعاً في الكل بدون اللهم  
ومن ثم حذفها باصلاة **وليدع بما شأ في كل طوافه وما**  
**تور الدعا** اي من قوله افضل من القلة **ومع فيه**  
**افضل من ما تور الدعا** ويسن الاسرار بذلك لانه  
اجمع للخشوع ويراعي ما ذكر ايضا بكل طوفه والاو  
الاولى الذكر وان يرمل الذكر في الاشواط الثلاثة  
الاولى بان يسرع مشيه مقارباً خطاه وعشي في  
الباقى على هينه ابتاعاً ويستوعب البيت بالرمل ولو  
طاف راكباً أو محملاً أو حراً أو دابة ورمل به الحامل ولو  
ترى الرمل الثلاث الاول لم يقضه في الاخير اذ هيبتها  
السكوت فلا تغير **ويختص الرمل بطواف يعقبه تسعة**  
محسوب فلا يرمل في طوف الوداع بخلاف القادم معتمراً ومن  
لم يدخلها حاجاً لا بعد الوقوف فان دخلها قبله ولم يرد



السعي عقبه لم ير مل الا في طواف الافاضة فان اراده رملا في طواف القدر ولا يقضي الرمل فلو طاف بلا رمل وسعى ثم طاف للافاضة لم ير مل فيه وفي قول بطواف القدر وم ولينقل فيه اي في الرمل **السعي اجعله** اي ما انا فيه من العمل المصحب بالذنب **بحامير طر** وذا نبأ مقهورا وسعيها مشكورا **الخبر** ضعيف فيه ويقول في الاربعة الاخيرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاكرم ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي حسنة وقتنا عذاب النار والمناسب للعمة ان يقول عمره مبرورة ولو قال ما ذكر قاصدا المعنا للغوى وهو القصد فحسن **في جميع كل طواف يرمل فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسطر دايه تحت منكنه الايمن وطرفه على منكنه الايسر** كذا باب اهل التقوى لان صلاته عليه وسلم فعله في الطواف وقيس عليه السعي بحامير قطع مسافة ما مور بتكررها سبعا ويكره الاضطباع في الصلاة حتى ركعتي الطواف **ولا ترمل المرأة ولا تضطبع** اي لا يطلب منها ذلك والخشاكهي وان يقرب من البيت تبركابه اذ اليهودي لم يتاذبا لرحمه ولو في اول طوافه او اخره **فلوقات الرمل** ما لقرب ازحمة فالرمل بعد اولى لتعلقه بنفس العباد والقرب بمحلاها **الا ان يخاف صدم النساء** كاشية لما في **القرب بلا رمل اولى** تخرا عن مصادقتهن المؤدية لنقص طهره وكذا لو كان بالقرب نسبا يخاف مصادقتهن في الرمل فتركه اولى وندب ان يتحرك في مشيه ليرى انه بالقرب لفعل وكذا في العدو في السعي ولو كان من بيوت الرملة مع القرب لرحمة برجوا فرجه وقف ليتجدد هاتين

يضطبع

بها وانما

بها وانما يندب للمراه والخشاكهي البيت اذ خلا المطاف والا ندب لهن الى اشيه **وان يوالي طوافه** اذ هو الوارد الا لغير ومنه ما لو اقيمت المكتوبة **ويصلي بعد ركعتين خلق المقام** ابتاعا فان لم يتيسر ففي الحجر في المسجد فحيث شا من الحرم فغيره ويجزي عنهما الفرض وتغل اخر **يقرا في الاولى قل يا ايها الكافرون والثانية الاخلاص** ابتاعا ويحرم ويحرم بها ليلا مع ما الحق به من الفجر الى طلوع الشمس وسير فيما عدا ذلك وفي قول بحجب المولا والطوة ولو حمل الحلال محرما ولو لغير مرض وطاف به حسب الطواف المحمول **فله** وانما الصريكين طاف لاحرامه والا فهو كالحلال ويشترط ان لا يصرفه عن نفسه وان لا يخومه الحامل لنفسه بان نواه للمحمول او يطلق **وكذا الوجه** محرم قد طاف عن نفسه ولم يدخل وقت طوافه ما لم ينو الى امل لنفسه **والا** بان لم يكن طاف عنها **فالاصح ان قصد للمحمول فله** ونزل الحامل منزله الدابة ان قصد لنفسه او لهما او لم يقصد شي او قصد كل نفسه فلم يحامل فقط **فصل** يستلم الحجر وغيره بشرطه بعد الطواف وصلاته ندب باتم يخرج من باب الصفا وهو الباب الذي بين الركنين اليمانيين للسعي بين المروة والرفاء **فبا عا** بشرطه ان يجدا بالصفا ويحتم بالمروة وان يسعى سبعا ذنابا من الصفا الى المروة مرة ويعود فتنها اليه **اخر** ابتاعا وان يسعى بعد طواف ركن او قدوم بحيث لا يتحلل ببذونهما اي بين السعي وطواف القدوم كما باصله **الوقوف** يعرف بان يسعى قبله ابتاعا في طواف القدوم وفي طواف الركن في العمره ويقاس



به طواف الركن في الحج فان تحللها الوقوف امتنع السعي  
 الا بعد طواف الفرض فيمتنع ان يسعي بعد طواف نفل  
 مع امكانه بعد طواف فرض وتجب ان يجدا في المرأة الثا  
 لية بالمرودة وفي الثالثة الصفا وهكذا الى آخرها  
**من سعي بعد طواف قدوم لم يعد** فان اعاده فخلا  
 الاولى **وتستحب ان يركع على الصفا والمرودة قدر قاله**  
 لانه صلى الله عليه وسلم ركع عليها حتى اتي البيت وان كان  
 ذلك اذ كان قد قامه تقريبا ولا اثر قال المرأة والحنث  
 الا اذا خلا الحرم عن الرجال غير محارم فان لم يركع وجب  
 ان يلصق عقبه او يحا فر دابته باصل ما يد به منة و  
 نحو روس اصابع رجليه بما يد به اليه فاذا ركن  
 بكسر القاف قال ندب الله اكبر الله اكبر الله اكبر لله الحمد  
 الله اكبر على ما بعد انا والحمد لله على ما اوالا لانا لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت  
 بيد الخير وهو على كل شي قدير لا اله الا الله الحز  
 وعد ونصر عندك وهو ملاحر اب وحده ثم يد عواندا  
 شادنيا ودنيا قلت ويعيد الذكر ثانيا وثالثا  
**والله اعلم انتاعا وان يمشي على عينيه اول السعي واخره**  
**وتبعيه وا** اي يسعا شديدا في الوسط انتاعا وموضع  
 النوعين المشي والعدو **مع وفه** هناك فيمش حتى يثا  
 بينه وبين الميل الاخضر المعلق بركن المسجد على يمامه  
 قدر ستة اذرع فيعدو احتيا يتوسط بين الميدين الاخر  
 بين احدهما في ركن المسجد والاخر متصل بدار العباس رضي  
 الله عنه فيمشي حتى ينتهي للمرودة واذا عاد منها الصفا  
 مشا على مشيته وسعا على سعيه او لا ولا سعا امرأة

والدعاء

ولا خنثا وضرب ان يقول كل واحد منهم بالسعي رب اغفر  
 ارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم وان يركي  
 بين مرات السعي وبينه وبين الطواف ولا يجب له طهر و  
 ستر وجاوز فعله راكبا ولو شئت في عدد ما اتي به من رك  
 السعي والطواف اخذ بالاكل ولو كانت عنده انه انتمها واخير  
 ثقاه يقياسي منها ندب الاثبات به ويكره للساعي ان يقف  
 في سعيه لحديث او غيره **فصل يستحب للامام**  
**اذا خرج مع الجمع او منصوبه عليهم ان يخطب بركعة في**  
**سابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فرد ثيام فيها**  
**بالعدو يوم الثاني المسمى يوم الترويه لانهم يتروون لما فيه**  
**اليمن** ويسمى التاسع يوم عرفه والعاشر يوم النحر والحادي  
 عشر يوم القر لا يستقر ارحم بمننا والثاني عشر يوم النفر الاول  
 والثالث عشر يوم النفر الثاني **ويعلمهم ما امامهم من المنا**  
**سك الى الخطبة الثانية الاتية في مسجد ابراهيم انتاعا و**  
 يامر فيها المكئين والملتئم تعين بطواف الوداع قبل خروجهم  
 وبعد احرامهم وهذا طواف مسنون ولو كان السابع  
 يوم جمعة خطب بعد الصلاة للجمعة ولا يكتفي بخطبتها  
**واخرجهم من العد** انتاعا بعد صلاة الصبح فان كان يوم  
 جمعة فقبل الفجر ان لم تتم الجماعة ولم يمكنهم اقامتها  
 بمننا الى مني فيضلون بها الظهر وما بعد هوا ويبيتوا بها فا  
**دا طلعت الشمس** اي اشرقه على ثبير وهو جبل كبير مكر  
 له على عين الناهب الى عرفه ما بين بطريق ضيق وهو  
 بين من دلفه **قصده واعرفات قلت ولا يدخلها بل**  
 يقومون بجره بقرب عرفات حتى تروى الشمس والله  
 اعلم ثم يخطب الامام بعد الزوال **خطبتين** انتاعا في

Copy

versity



الكل بين لهم في الاولى ما امكنهم من المناسك الى خطبة  
يوم التخرق جرح على اكناف الدعا والتهيل بالمواقف وخفف  
وحلجس بعد بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم الى الثانية  
وتأخذ المؤذن في الاذان ويفرغ منها مع فراغ المؤذن  
من الاذان **ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعاً** اي  
جمع تقديم اتباعاً والجمع للسفر فياتي فيه ما ذكر ببابه وبقية  
والخطبتان مسجداً ابراهيم وصدره من عرفه واخره من  
عرفه ويمين بينهما حجابات كبار فرشت ثم وصدره  
عمل الخطبة والصلاة **ويقفوا** اي الامام او منصوبه والنا  
س بعد الصلاتين **بعرفه الى الغروب** اتباعاً وبين هذا  
المسجد وموقف النبي صلى الله عليه وسلم بالصخرات نحو  
ميل **ويذكر الله تعالى ويدعوا ويكثروا من التهليل** والذ  
كرو والدعا قال صلى الله عليه وسلم خير دعاء يوم عرفه وخير  
ما قلت انا والنبون من قبلي لا اله الا الله وحده لا  
شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شي قدير  
اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً  
اللهم اشرح لي صدري وبيسر لي امري **فاذا غربت الشمس**  
**قصدوا من دلفه واجزوا المغرب ليصلوا عام**  
**العشاء من دلفه جمعاً** اتباعاً والجمع للسفر وانما يؤخرها  
ان امن قوت وقت اختيار العشاء فان خافه جمع بهم في  
الطريق ويدعوا بسكينه ووقار فمن وجد فرجه اشرف  
وواجب الوقوف **حضوره** اي المحرم من ارض  
عرفات لقوله صلى الله عليه وسلم عرفه كلها موقف **وان كان**  
**ماراً في طلب ابني وخوفه** كدابة فلا يشترط مكث وان  
لا يصرفه لجهته اخرا وفارق الطواف بان له قربة مستقلة

من شرط

178  
من شرط كونه اهلاً للعبادة لا مضي عليه فلا يجزى  
ولا السرقات والمجنون ويقع جحهم نفلاً ولا ياتس بالنوم  
المستغرق ولو لم يعلم انها عرفه اجزاه **ووقت الوقوف**  
**من زوال الشمس يوم عرفه والصباح بقاؤه الى**  
**يوم النحر** لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفه من جالية جمع  
قبل طول الفجر فقد ادرك الحج ولو وقف بها نهاراً ثم فارق  
عرفه قبل الغروب ولم يعد اراقاً مع ادراكه الوقوف  
دها استحباباً خروجا من خلاف موجهه وفي قول يجب  
وان عاد الى عرفه فكان بها بعد الغروب فلا دم يوم به  
**وكذا ان عاد ليلا في الاصح** لانه اني بما يسر له وهو الجمع  
بين الليل والنهار **ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً**  
لظنهم انه التاسع بان غم عليهم هلال ذي القعدة فأكملوه  
ثم بان ان الهلال ليلة الثلاثين في اثنا الوقوف او بعده  
اجزاهم وقوفهم **الا ان يقبلوا على خلافه العادة** في  
الحجيج فيقفون هذا الحج في الاصح في قضائهم مشقة  
عامه ولو بان الامر قبل الرب وان العاشر وقوفوا بعد  
اجزاهم كما لو قامت البيت ليلة العاشر وهم بمكة لا  
يتكثرون من حضور الموقف بالليل اذ يفوت من الغد وحسب  
لهم ولو وقفوا اليوم الحادي عشر لم يصح جحهم بحال البند  
رة ذلك ولو كان الوقوف في اليوم العاشر للغلط في  
الحساب لم تحسب **وان وافقوا في اليوم الثامن وعلموا**  
**قبل قوت الوقوف وجب الوقوف في الوقت وان لم**  
**اي بعد الوقوف وجب القضاء لهذا الحج في الاصح** وفارق  
التأخير بان تاخير العبادة عن وقتها اقرب للاحتساب  
من تقديمها عليه ولو غلطوا في المكان فوقفوا بغير عرفه



لم يصح جهنم **فصل** ويبيتون بعد لفه ابتاعوا  
 ومن دفع منها بعد نصف الليل ولم يعد او قبله وعاد  
 قبل الفجر فلا شيء عليه اذا الواجب ان يكون بها الخطه ولو  
 بلا نوم في النصف الثاني وقد حصل ومن لم يكن بها في  
 النصف الثاني بان كان بها في النصف الاول وترك المبيت  
 بها اصلا اراق دم او في وجوبه القولان فمن لم يكن  
 بعرفه وقت الغروب والظاهر هنا وجوب الدم ولو انتهت الى  
 عرفه ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت المزدلفه فلا  
 شيء عليه كما لو فاض من عرفه الى مكة وطاف للافاضة بعد  
 نصف الليل ففاته المبيت بمزدلفه وكذا لا يجب على معذور  
 في مبيت منا وبين تقدم النساء الضعفة بعد نصف  
 الليل الى منابر مواجزة العقبة قبل الزحمة ابتاعوا ويقتضون  
 هم حتى يصلون الصبح **مقتضى** ابتاعوا والتغليس هنا  
 استند استحبابا من باقي الايام ليصح الوقت لما بين ايديهم  
 من اعمال يوم النحر **ثم يدعوا الى المنا** وشعار الدرع  
 لها في هذه الحالة التحلية مع التخيير **وباخذون**  
 ليلا من مزدلفه **حصا الرمي** حجرة العقبة وطى سبع حصا  
 ابتاعوا والمتقدمون في الليل يفعلون كذلك وحاز اخذ حرا  
 الرمي من غير المزدلفه ويكره من المسجد والحسن والرمي و  
 الحبل فاذا بلغوا **المسعى الحرام** وهو جبل باخر المزدلفه  
 يقال له قرح يضم القاف وفتح الزاي **وقفوا** فذكر والله  
 تعالى كان يقولوا الله البر ثلاثا لا اله الا الله والله البر الله  
 البر والله الحمد **ودعوا الى الاسفار** مستقبلين الكعبة  
 ابتاعوا ويكفي لاصل السنه الوقوف بغير المسعى من مزدلفه كما  
 لموسى **ثم يسيرون** بسكينة فاذا وجدوا فرجاء اسرعوا

واذا بلغوا وادي المحسر اسرعوا لما شي وحرك الراكب دابته و  
 ذلك قدر رمي حجر حتى يقطعوا عرض الوادي **فصل** من لم يزل  
 طلوع الشمس فيرمي كل شخص حذيفة اجمع حصيات  
 الى حجرة العقبة ويقطع السليبه عند انقضاء الرمي  
 حاله داخل في التحلل لا خذ في اسباب التحلل كما ان المقيم  
 يقطعها عند ابتداء الطواف **ويكره مع كل حصاه** وهذا  
 الرمي تحية مني فلا يبدل فيها بغيره ومبادر بالرمي حتى  
 الراكب يفعلها قبل رمي التزويج عن دابته والسنه للرا  
 مي الى الجمره ان يستقبلها ويكبر ايضا مع الحاق وعقبه  
**ثم يذبح من معه هدي** ثم يحلق ابتاعا في الكل او يقصر  
**الحلق افضل** لتكريره صلى الله عليه وآله دعا لفاعليه لكن يندب  
 للمتمتع التقصير بالعمره والحلق بالحيات كان لو حلق لجا يوم الح  
 وليرسود راسه من الشعر والافا حلق للكل **فصل** **يقصر**  
**المرأة** لامرهابه ويكره لها الحلق والخشيش كهي **والحلق** اي ازاله  
 الشعر في وقته **نسلك على المشهور** ويثاب فاعله بل هو من  
 كفايا في واستدل له بالدعا السابق **واقله ثلاث شعرات**  
 اي ان التهامن الراس **حلقا او تقصيرا او تنقا او حرقا او قصا**  
 بما يحاذي الراس او مما استرسل عنه في دفعه او دفعات قال  
 تعالى لمخلفين روسكم اي شعرها او يصدق بالثلاث **ولا شعر**  
**براسه** يستحب له امر امر موسى عليه تشبهها بالحلقين ولو  
 كان ببعضه شعر ان اله وجوب ان كان ثلاث شعرات او اقل فاق  
 زادند ب ازاله كله وامر امر موسى عليه باقيه **فاذا حلق**  
**او قصر** حل ملكه وطاف طواف الركن **وتبعا** وسعا  
 فورا **فان لم يكن سعي** بعد طواف القدوم كما مروياتي  
 ان السعي ركن **ثم يعود الى مناد** بالحييت بها وهذا الرمي



والذبح والحلق والطواف **فيسن** ترتيبها كما ذكرنا ولا يجب  
لأنه صلى الله عليه وسلم نفي الحرج عن مخالف الترتيب فيها **وبد**  
**خل وقتها** غير الذبح **بنصف ليلة النحر** من وقت قبل ذلك لأنه  
صلى الله عليه وسلم لم يسلمه فمرت قبل الفجر وقيس الباقي منها  
على ذلك **ويبقى وقت الرمي الاختياري إلى آخر يوم النحر** بقا  
علا وقت الجوار مهم إلى آخر أيام التشريقا ووقت الفضيلة  
ينتهي بزوال يوم النحر ولا يختص الذبح للهدى بزمن في  
**قلت** الصحيح اختصاصه بوقت الأضحية وتأ  
في آخر باب حرمان الأحرار على الصواب والله أعلم  
مزان وقته وقت الأضحية لكن كلام أصله في دم الجبران  
وهو فيه صحيح فلا استدراك عليه وتحدث التضحية  
منا وإن كان مع المضحي هدي **والحلق والطواف والسبع**  
أن لم يكن فعل عقب طواف القدوم **لا آخر وقتها** وفعلها  
يوم النحر كما مر **افضل** **وإذا قلنا الحلق نسك** وهو مشهور  
**ففعل اثنين من الرمي** أو بدله إذا فات **والحلق والطواف**  
المتبوع بالسعيان لم يفعل قبل **حصل التحلل الأول** من تحلل الح  
**وحل به اللبس والحلق** أن لم يفعل وهو مزيد والقلم و  
ستر الرأس كما بأصله والوجه للمرأة والدعوى **وكذا الصبي**  
**وعقد النكاح** **يحلله في الأظهر قلت** **الأظهر لا يحل**  
**النكاح والله أعلم** ومثله المباشرة فيما دون الفرج كالقبلة و  
يندب التطيب بعد التحلل الأول قبل الثاني **وإذا فعل**  
**الثالث** بعد الاثنين **حصل التحلل الثاني وحل به**  
**في المهرمات** من جماع ومباشرة فيما دون الفرج وعقد نك  
ح وشرع للحج تحللان لطول زمنه وكثرة أفعاله بخلاف غيره  
**فصل** **إذا عاد** بعد طواف يوم النحر إلى منادات بها

يلقي

يلقي التشريق الأولتين والثالثة أيضا والمبيت واجب وتحصل  
معظم الليل كما لو حلق لم يبيت مكانا والتفاد الخطأ في مبيت  
مزدلف كما مر لأنهم لم يبيتوا بالبيت ولأنهم لا يصلون إليها  
الآن بعد مضى ربع الليل ويومرون بالرفع بعد نصف الليل **ورمي**  
**وجوبا كل يوم من أيام التشريق** وهو الحادي عشر والثاني  
إلى الجمرات الثلاث وإن كان الرمي فيها كل جمر سبع حصيا  
اتباعا فإذا رمي اليوم الثاني فإراد النحر قبل غروب الشمس  
أن كان بات اليلتين قبل ذلك أو تركه لعذر **وسقط مبيت**  
**الليلة الثالثة ورمي يومها** قال تعالى فمن تعجل في يومين  
فلا شئ عليه لكن التأخير للثالث افضل وللامام **الدين** **فان لم**  
**ينفر حتى غربت الشمس وجب مبيتها ورمي الغد** ولو نفر  
فغرت قبل انفصاله من منا أو عاد لشغل قبل الغروب أو بعد  
لم يلزمه المبيت فلو نذر به لم يلزمه رمي الغد ولو غرت وهو  
في شغل الرحيل لم يخرج النفر ويجوز للمعدور ترك المبيت بالكيفية  
ولادام عليه كراعي الأبل وأقل سقاية العباس وسقاية  
أحدثت للحاج وله ترك يوم وقضاه في ثالثة قبل رميه  
لأن يومين على التوالي فلو نفر وأيوم النحر بعد رميه عاد  
وفي ثاني التشريق ولهم النفر مع الناس ولاهل سقاية للحاج  
فقط إذا كانوا بمناء عند الغروب أن ينفروا بعده ويتركوا المبيت  
لأن الغد ومن مال يخاف ضياعه لا لو بات أو رمي يحتاج إلى  
تعهد أو طلب ابقا أو امر بالخاف فواته معدور فلا شئ عليه  
وله النفر بعد الغروب **ويدخل رمي التشريق بزوال الشمس**  
أي رمي كل يوم منها بزوال شمسها ابتاعا **ويخرج بغروب الشمس**  
وإذا جازى الأضحية أن وقت جميع الرمي كل الأيام يتقانا لا  
تقضاها جوازا أو رمي كل يوم يخرج وقت اختياره بغروب شمسها



اتباعا وقيل يبقا في اليومين الاولين الى الفجر ويخطب  
الامام بعد الزوال يوم النحر خطبة يعلمهم فيها من الشر  
يق وحكم المبيت وغيرهما وثاني ايام التشريق خطبة  
يعلمهم فيها جواز التفريق ويودعهم **ويشتتر طريفي**  
**السبع واحد واحد** اتباعا لكن لورمي السبع دفعه ثم  
خذها وورماها دفعه وهكذا سبع مرات اجز كما لورمي  
واحدة ثم اخذها وورماها وهكذا سبعا ولورمي ثنتين  
معاً احداهما باليمين والاخرى باليسر احتسبت واحدة  
**ونزفت الجرات** اتباعا بان يرمي اول الحجر التي تلي مسجد  
الحيثي ثم الوسط ثم الحجر العقبة وليست من منابلي مني  
يتنهي اليها **وكون المرمي حجر** الذكر الحصاة في الخبر وهي من الحجر فجري  
بانواعه كمدان وبرام وهرم وياقوت عقيق لالولو واثمد اذ لم  
من طبقات الارض كزبرنج وحصي وجوه وذهب وفضه وثلج  
**وان يسما رميا فلا يلقى الوضوء** في المرمي لانه خلاف الوارد ويشتر  
قصد المرمي فلورمي في الهوى فوق وقع بالمرمي لم يعتد به ويشترط  
ويشترط ايضا تحقق وقوع الحجر به وكونه باليد ولو انهدم الحجر  
بمحمل او بعير او ثوب انسان فحرك المحمل والثوب صاحبه او  
تحرك البعير فدفعه فوقه في المرمي لم يعتد به كما لو وقع  
على المحمل والبعير فندحرج الى المرمي لاحتمال تأثره به بخلاف  
ما لو انهدم المحمل او يارض خارج الحرم ثم وقع في المرمي او و  
قع في غير المرمي ثم ندحرج اليه او رده الريح لحصوله فيه لا يفعل  
غيره وهذه الشروط كلها تأتي في رمي يوم النحر ايضا **والسنة ان يرمي**  
**بقدر حصاة الخندق** اتباعا وهو دون الانملة طولا وعرضا في  
قدر الباقل ولا يشترط بقا الحجر في المرمي فلو تدحرج وخر منه الاصل  
**ولا كون الرامي خارجا عن الجمر** فلو وقع في طرفها وورما الى الطرف

الآخر

الاخراج **ومن عجز عن الرمي** لعلة لا يرمي روالها قبل خروج وقت الرمي  
**المستتاب** ويمتنع روالها بعده من الاعتذار به ولا يصح رمي النايب  
عن المستتاب الا بعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه وان  
نوب المستتاب ولو نزل عذر المستتاب بعد رمي النايب والوقت  
باقي فليس عليه اعاده الرمي ويجوز النيابة عن مغمي عليه اذ  
قبل الاغمي بشرطه ان لم ياذن له يكون ومن اغمى عليه فلم تحضر غرت  
الشمس من ايام التشريق فذات من معه ان يرمي عنه وعلى المغمي  
عليه دم لانه لم يامر بالرمي ولم يصح عنه **واذا ترك رمي يوم**  
**او اكثر ولو عمدا** **تداركه في باقي الايام على الاظهر** فيتدارك الاول  
في الثاني والثالث والثاني والاو لئن في الثالث ويكون اذا وجوز  
رمي التدارك على الزوال وتجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك  
رمي بعد الزوال فلورمي الجمرات كلها من يومه قبل ان يرمي عن امسه  
وقع عن القضا ولو صرفه الرمي عن النسيك كما لورمي شخص اخر  
دابة في الجمر انصرف اليه لانه قصد غير النسيك هنا بخلاف التي  
قلها كما لو كان عليه طواف فرض فطاف للوداع اذ يقع عن  
فرضه ولورمي لكل جمره اربع عشر حصاة عن يومه وامسه  
لمحرم لانه لم يعينه عن واحد ويجوز تدارك رمي يوم النحر في  
ايام التشريق ويكون اذا وجوز ليدل او قبل الزوال وتجب الترتيب  
على نحو ما مر **ولا دم مع التدارك** **والا بان لم يندرك المثلون**  
**فعليه دم** في ترك رمي اليوم وكذا في اليومين والثلاثة اذ الرمي  
فيها كالشي الواحد **واملف ذهب تكميل الدم في ترك ثلاث حصيات**  
كما يكمل في ثلاث شعرات وفي الحصاة مد والحصاة ثين مد اطفا  
والثلاثة من الشعرين ومن ترك المبيت ليالي منا ولو سهو لم يرمه  
دم وفي الليلة مد طعام والثلاثين مد اطعام ان لم يفر قبل  
قبل الثالثة فان نفر وجب الدم **واذا اراد الخروج من مكة**



مسافة القصر أو دونه بعد فراغ النسيك **طواف الوداع** اتباعا ولو اراد  
 الرجوع لبلده من الزمة دخول مكة لطواف الوداع ولو طاف يوم  
 الحرة لا فاضله ثم للوداع ثم اتا من الحجية ذلك الطواف للوداع  
 ومن لم يلزمه في نسيك واراد الخروج من مكة طواف الوداع ايضا  
 ندبا تعظيما لمحة الحشر ومريد الإقامة عليه بعد فراغ السك لا يقول  
 بل ولا يحجب على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره  
 قصيرا أو لم يخرج من الحرم ولا على حرم من خرج من مكة أو طاف من مكة  
 لدون مسافة القصر أو بلد كغيرهما **ولا يمكث بعده** فان  
 مكث ولو ناسيا أو جاهلا لغير اشتغال باسباب الخروج كشرى  
 متاع وقصا دين ونزارة صدق وعبادة من بعض اعادته وان  
 اشتغل باسباب الخروج كشرى زاد وسد رحل لم يخرج لعادته كما  
 لو اقيمة الصلاة فصلاها وهو واجب **يجزى تركه بدنه**  
**وجوبا وفي قول سنة لا تجزى الا ندبا فان اوجنناه فخرج**  
**بلا ووداع فعاد قبل مسافة القصر فطاف سقط الدم كما**  
 لو جاوزا طيقات غير حرم ثم عاد اليه **او عاد بعده** وطاف  
**فلا يسقط على الصحيح** لاستقراره ويجب العود قبل مسافة  
 القصر لا بعده **والحايض النفر بلا طواف ووداع** وكذا النفسا  
 للتحقيق في الاولى في السنة وقيس بها الثانية ظهر تأويلها  
 رقت بنامه لرجوعه وفعله او بعده فلا **ويسن شراب**  
**ما من من اتباعا ولو لغير حاج ومعتمر وان يقضه منه وسقط**  
 القبله عند شرابه **ونزارة قبر رسول الله عليه وسلم**  
**مطلقا وبعد فراغ الحج** اذا في حديث في سنده شيء من  
 حج ولم يبرئ فقد جفاني وفي خبر من زار قبر النبي ختم  
 له شفاعتي ومفهومه انها تحوز لغيره وندب للمتمتع بالهد  
 بيه ان يكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وآله

يزيد

يزيد منها اذا ابصر نحو اشجارها وسال الله ان ينفعه بهذا الزياره  
 ويتقبلها منه وان يغفر له قبل دخوله ويلبس النصف ثيابه فاذا دخل  
 المسجد قصد الروضة وهو ما بين القبر والمنبر فيصلي تحية  
 المسجد بحسب المنبر ويشكر الله تعالى على هذه النعمة بعد فراغها ثم  
 ياتي القبر فيستقبل رأسه ويستلم برقبته ويضع منه حواري بعنقه  
 اذ يرخ فيقف فاطرا سفلا ما يستقبله في قيام الهيبة والاحلال فا  
 رخ القلب من علاق الدنيا ويسلم ولا يرفع صوته واقلع السلام  
 عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وليحشر يانه  
 صلى الله عليه وسلم يرد عليه السلام وما اجل هذه النعمة ثم يتا  
 خرا لصوب مئذنة قد راع فيسلم على النبي بكر من رضاه عنه اذ راسه  
 عند منك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتاخر قدر ذراع  
 اخر فيسلم على عمر رضي الله عنه ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة  
 وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه  
 ويستشفع به الى ربه سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعوا  
 لنفسه ومن شام من المسلمين ويندب اكنار الصدقة والخيرات  
 بالمدينة واذا اراد السفر ودع المسجد برقبته واتا القبر الشريف  
 وعاد نحو السلام الاول **فصل في كان الحج خمسة الاحرام**  
**الاخرام به اي نية الدخول فيه والوقوف بعرفة للحديث و**  
**الطواف للآية والسعي لقوله صلى الله عليه وسلم ان السعي قد**  
**كتب عليكم اذا جعلناه منك** كما مر لتوقف التحلل عليه كالطواف  
 ولا تجزى هذه الحجة اي لا مدخل للحبران فيها وما يجزى بال  
 ميسما بعضا وغيره يسمى ههنا ونجيب ترتيب اركان الحج بان  
 يقدم الاحرام والوقوف على الطواف والتحلق ويؤخر السعي عن طواف  
 وكذا ترتيب افعال العمرة **وما سوا الوقوف اركان في العمرة**  
 ايضا لشمور الادلة السابقة لها ويودعي النساك على وجه

لزم







فان اخر التحلل عن ايام التشريق حتى صامها ثم وصار قضاء  
**سبعة ايام** جمع الى اظهره في الاظهر قال تعالى من لم يجد فصيام  
 ثلاثة ايام في الحج الاية ورد في السنة مثله ولو لوطن مكة بعد من  
 اع الحج جاز صومه بها ولا تصام في الطريق ولا يصح صوم شي من  
 السبعة في ايام التشريق لانه بعد الحج ويندب بتابع الثلاثة  
**وكن السبعة** مبادرة لبراة الذمة ولو فات في الحج ورجع لاهله  
**فلا يظهره** ياراه ان يفرق في قضائها **او بين السبعة** بقدر  
 تقرب الاداء وهو اربعة ايام ومدة امكان السير الى اهله على العادة  
 الغالبة كما في الاداء **وعلى القارب** دم ابتاعا **الدم القرب** في صفة  
 وبدله عند العجز عنه **قلت** يشترط ان لا يكون من حرام  
**ضري المسجد الحرام** والله اعلم كما في التمتع المأمور به القرآن  
 فيما ذكره الاولي اذ افعلنا اكثر ولو عاد القارب من مكة للمفقات  
 قبل فراجه فلا دم عليه **بما** **محرمات الاحرام** اي ما يحرم بحسبه  
**احد ما بعض ستر راس الرجل** وان لم يستر البعض الآخر  
 لقوله صلى الله عليه وآله في المحرم الميت لا تحمروا راسه **ما بعد**  
**سائر** ولو غير مخيط كرقعة وعصاية وطين تحبس **الاخا**  
 ملة واة او حر او برد فيجوز وتجب الفدية وخرج بالرجل لالة  
 وما بعد سائر غيره كوضع يد او ريشل او حمل الا اذا قصد  
 بذلك السر والتوسد بوساده او عمامه والانتعاش في  
 الماء والاستظلال بحمل وان مس راسه وسلة مخيط يمنع  
 الشعر من الانتشار وغيره **وليس المخيط** كالقميص او المنقوش  
 كالزبد **المعقود** كحبة اللبد في سائر اي باقي بدنه اي الرجل  
**الا اذا وجد غاره** ويجوز لبس السراويل منه والحوا اذا  
 قطع اسفل الكفين ولا فدية لقوله صلى الله عليه وآله لا  
 يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة  
 ولا الخفاف الا ان لا يجد النعلين فيلبس النعلين فيلبس

الخفين

فيلبس الخفين وليقطعها حتى يكونا اسفل من الكعبين ولا يلبس  
 من الثياب ما مسه ورس او زعفران ولا تنقب المرأة ولا تلبس  
 القفازين وقال صلى الله عليه وآله قسم السراويل لمن لم يجد الارزوان  
 احتاج الى لبس المخيط ملة واة او خروبا جاز ولكن منه الفدية  
 كما مر فان ستر او لبس المخيط بلا عذر وجبت ومن المهرص عليه  
 القفاز كما ياتي كما لو اتخذ لساعة مثلا مخيطا او لحيته خيطه  
**ووجه المرأة كراسه** في حرمة الستر المذكور الا الحاجة فيجوز  
 وتجب الفدية كما مر وان سترته بلا عذر وجبت ايضا **ولها**  
**لبس المخيط الا القفازين في الاظهر** وهو مخيط محشو يقطن  
 يغزل لليديين ليقمهما البرد على الساعدين وذلك الفدية النص في  
 الحق لعذر فالحق به غير فيه المعتبر وراوى منه بالايجاب  
 واللبس عربي وجوب الفدية على ما يعتاد في كل ملبوس فلو ان  
 ثوبا يقيص او ثوبا يرس او يلبس فلا تجوز له ان يلبس في كل ملبوس فلو ان  
 ولو لم يجد رد اليه لم يلبس القميص بل يرتدي به ولو لم يجد  
 انرا ووجد سراويل وثاني الا ان ربه على هيئته ان يرتدي به ولو لم يجد  
 لبسه فالمرتب في ذلك جاز وان ثاني اخذ ان امر منه بلا ضرر  
 والمراد بعدم وجدان الارزوان والنعلين ان لا يكون عليه ولا  
 يقدر على تحصيله بشر او استجار بعوض مثله او استعاره  
 بخلاف الهبة فلا يلزم قبولها للمنه ويلزم قبول العارية واذا  
 وجد الارزوان والنعلين بعد لبس السراويل والخفين الجائز  
 وجب ترعة لك فان اخرعها وجبت الفدية واذا فقد  
 النعلين فلبس المكعب والحق المقطوع كما مر لغير استتار  
 ظهر القدم بما بقي منه ويجوز ان يعقد الارزاس ويشد عليه  
 خيطا بحيث وان يجعل له مثل الحرة ويدخل بها البتة  
 احكاما وان يفرز طرف ردايه بطرف اناره لا عقد الردا  
 او خله بخلاف او مسكه ولا ربط طرفه للاخر بخيط وحوه

غيره



فان فعل الزمته الفديه لزمته لانه كالمحيط لا يستساك به بنفسه  
ولا بد للانشان تستر من الوجه قدرا يسيرا يلي الرأس تسمى الوجه  
سترها ولو بعكس ذلك لكان الستر حوط من الكسوف ولها انشال  
ثواب مخاف على وجهها بخو خشية ولو بلا حاجة فان وقوف  
الخشيبة فاصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعتة فور  
فلا قد به وان كان عمدا او استندامته لرسمها الفديه ولها ان تلق  
على يدها خرقة لخضاب ودونه ولا فرق في الانشائين الحرم وغيره  
ولو ستر الخشي راسه فقط او وجهه فقط فلا فديه وان سترها  
وجبت وليس له كشفها الترك الواجب وله كشف الوجه فقط و  
لجس المحيط وندب ان يستتر بغيره لجواب كونه رجلا فان لجسه  
فلا فديه لجواب كونه امرأة فامره بالستر وترك لجس المحيط كما  
يامره ان يستتر في صلاته كالمراه ولا تلزم الفديه لاصل برائه  
وعلى الولي منع الصغير من محرمات الاحرام واذا وجبت فديه  
فعلى الولي تعميم لو طيبه اجنبي فعليه ولا يكون الصبي طيفا  
**الثاني من محرمات استعمال لطيب في ثوبه او بدنه مسك**  
وكافور وورس وهو اشهر طيب باليمن وزعفران وورد وبا  
سمين وبن جرس وبنفسج وزحان فارس ودهن ورد ودهن  
بنفسج اذ في الحديث الزعفران والورس والحلبة الباقي ومن  
الاستعمال كل لطيب والاحتقان والاستعاط والاحتواء على  
حجرة العود بالخور وشد مسك او عنبر بطرفا ثوبه ووضو  
بالجيب ولجس الحلي المشوبة والجلوس والنوم على فراش مطيب  
او ارض مطيبة ووقوس الطيب بنعله ومنع استعماله في محل  
الصاغة به تطيبا الاشتم ما ورد وحمل نحو مسك في خولتي و  
كل عود وشدة بثوبه ولا يحرم استعمال الطيب لو لم يمس  
جهلا او نسيانا لاحرامه او ظنا انه يابس لا يعلق منه شيء  
ولا حرمه فيما لو القت ريح عليه طيبا او اكره عليه او على

اللبس ويلزمه ان الله في هذه والتي قبلها فورا عند وفاء عذره  
فان اخرج القدره وجبه الفديه كما تجب في استعمال المحرم وتجب  
فيه المبادره لانزاله ايضا والاولى ان يامر غيره بالانزاله **ودهن**  
**شعر الرأس والحجبه** وبقية شعور الوجه بدهن ليرطب كبر  
يت وسمي وزيد ودهن لوز لما فيه لما فيه من التزيين المنافي  
لان المحرم اشعث اعبر اي شانه ذلك فان دهن لوز منه الفد  
يه وان كان بعد حلق راسه لثاثيره في حسن الشعر النابت بعده  
ولا فديه في دهن راس اقرع واصلع ودقن امر دوحان استعمال  
هذا الدهن في كل البدن شعرا وبشر او محور اكله **ولا يكره غسل**  
**رأسه وبدنه خطمي** او سدر فيحوز ذلك والاولى ان لا يفعل  
ولا فديه وفارق شعر الرأس بانثفا التميمية هنا بخلافها ثم  
**الثالث من محرمات ازالة الشعر** ولومن غير راس وبغير  
حلق **والطفر** والمراد الجنس الصادق بواحد منها من يد او رجل  
بقلم او غير قالي تعالى ولا تخلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله  
وقيس شعرها شعر باقي البدن وعلى الانزاله بغيره وعلى ازالة  
الشعر ازالة الطفر بجامع الترفه ومحور قطع عطاء عينيه  
من شعر حاجبيه او راسه ومنكسر طفر وقطع شعر داخل جفنيه  
تأذي بهما ولا فديه في الجميع ولا في قطع عضوا وجلده عليها  
شعرا وطفر ولا في ازالة محرم مجنون او معمي عليه او صبي لا  
يميز شعرا او طفر **ونكح الفديه في ثلاث شعرات او ثلاثة**  
**اطفال** ان ان لها ولا بان يتخذ الزمهان والمكان عرفا اذ في علي  
المعدن ورها الحلق فعلى غير الاولى والشعر يصد قبال ثلاث وقيس  
بها الاطفال ولا يعتبر الجمع اجماعا ولا بد من ازالة الثلاثة او  
الثلاث دفعة واحدة لانه بعد فعلا واحدا كالحلق حلق شعر  
راسه وبدنه على التواصل ويقاس بذلك الاطفال من اليدين  
والرجلين والفديه على المحلوق ولو بلا اذن منه ان اطاق



الامتناع منه لتفريطه فيما عليه حفظه ولا ضافه الفعل  
 اليه فيما اذا اذن للحال او سكت بدليل الحث به ولا نهى  
 وان اشترك في الحرمة في هذه فقد انفرد المخلوق بالثبوت فيه  
 بشكل هذا بقولهم المباشرة مقدم على الامر لان ذلك محله اذ لم  
 يعد نفعه على الامر بخلاف ما اذا عاد كما لو عصب سائة ولم  
 قصا باليد كحالها لم يضمنها الا العاصب ولو خلق شهر راسه  
 مكانين او مكان واحد لكن في زمانين متفرقين وجب في كل  
 وحدة ما يجب فيها اتفردة وقد ذكر بقوله **والاظهر ان في**  
**الشعرة بل بعضها مد طعام وفي الشعرين مدتين** وكذا احرم  
 الطير اذا تعريض الدم عسر فعدل الى طعام لعدل الشرع الحيوان  
 به في جزء الصيد الاتي والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة و  
 المد اقل ما وجب في الكفارة فقول ببله به بعد ان اختار  
 ما فان اختار الطعام ففي واحد منها صاع وفي اثنين  
 صاعان او الصوم ففي واحد صوم يوم وفي اثنين صوم  
 يومين **وللمعدور في الخلق ان يخلق ويقيدي** لايه  
 وسوا كان عذره لكثرة القمل والتأذي بجرح او وسخ او  
 حاحه اخر في راسه او في سائر بدنه الربيع من الحرمات  
**الجماع** قال تعالى فلا رفك ولا فسوق ولا جدال في الجماع  
 فلا ترفقوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا والرفق مفسر بالجماع  
**وتفسد به العزة قبل الخلق وكذا الحج** يفسد به قبل التحلل  
**الاول** بعد الوقوف او قبله ولا يفسد بين التحللين ولو كان  
 لذيات بشي من اعمالها والواط والتيات البهيمة كالجماع ولا  
 فساد بجماع مكره وجاهل وناس ومن جن بغيره احرم عا  
**قلا وجب به** اي بالجماع المفسد **بده** وظن من الامل  
 ذكر كان او غير بشر طهره فيها صفة الاضحية فان عجز  
 فبقرة بصفاتها ايضا فان عجز فسبع من الغنم فان عجز فغنم

متفرقات وجب  
 بثلثة اهل ولا يخلق  
 بثلثة اهل ولا يخلق

طعام

بطعام بقيمة البدن فان عجز صام لكل مد يوما وفي كل من الجماع  
 بين التحللين والجماع الثاني بعد الافساد بالاول مشاة ولو كانت  
 امرأة محرمة ووطيت مطلقا عاملة فلا شيء عليها سوا الاثم  
**والمضي في فاسد** اي المذكور من حج وعمره بان يتم للامر بان تمام  
 الحج والعمره الشامل الصحيح والفاسد وغيره فسادا وتحصل الخرج  
 منه بالفاسد **والقضاء** اي الاعادة اتفاقا **وان كان نسكه تطو**  
**عا** اذا التطوع منه يصير شرفا فيه فريضا اي واجب الا تمام كالق  
 ض بخلاف غيره من التطوع **والاصح انه** اي القضاء **على الفور** لضعفه  
 بالشرع فيه وبقية عن المفسد ويتأدى به ما يتأدى بالمفسد لولا  
 الفساد من فرض او غير ويلزمه ان يحرم فيه مما احرم منه في الاداء  
 من ديرة اعماله واليطيقات وان كان جاوز غيره مريد للنسك و  
 لا يلزمه سلوك طريق الاداء ان لم يكن جاوز المطيقات غير محرم  
 كالمرو الاحرام من قدر مسافة المطيقات ولا يلزمه الاحرام في مثل  
 الزمن الذي احرم فيه بالاداء فله التاخير عنه والتقديم ويتصور  
 قضاء الحج عام الافساد بان يحضر بعد الافساد عليه المضي في  
 الفاسد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقوف باق فيشتغل با  
 لقضاء ولو افسد القضاء بالجماع لم يمتد الكفارة وقضاء واحد  
 ويحرم على المحرم مقد مات الجماع مشهورة كفاخذ وقبلة ولمس  
 قبل التحلل الاول في الحج وقبل الخلق في العمره ولا يفسد شيئا  
 النسك ويجب مشاة ان اتزل والاستمنا باليد يوجبها ولا فدية  
 على ناس وجاهل ومكره ومن احرم عا قلا ثم جن كالجماع ولو با  
 شر فمادوت الفرج ثم جامع دخلت المشاة في البدن الى امس  
 من المحرمات **اصطفا كل صيد مأكول بري** وحشي من طير اودابة  
 وكذا اوضع اليد عليه بشر او غيره قال تعالى وحرم عليكم صيد  
 البر ما دمتم حرما اي اخذه وسوا المملوك والمستأنس وغيرهما

فاد اسكت خارج  
 من الاحرام في الاداء

Copy



ولو تو حشي انسي لم يحرم التعرض له لغير المأكول اذ منه موزي  
ويندب قتله تكفه وشرو منه ما فيه نفع وضرر كقوله  
فلا يندب قتله لنفعه ولا يكره الضرر ومنه ما لا يظهر فيه  
نفع ولا ضرر كسرطان ورجله فيكره قتله ويجل اصطياد  
البحري وهو ما لا يعيش الا في البحر ما يعيش في البر والبحر  
فكالبري ومنه الطيور المائية التي تدخل في الماء وتخرج منه  
**قلت وكذا المتولد منه** اي من المأكول البري ومن غير  
حرم اصطياده **والله اعلم** احتياطا وغيره يصدق عقلا بغير  
المأكول من بحري او بري وحشي او انسي وبالمأكول من بحري  
او انسي كالمتولد بين ضبع وضفدع او ذئب او جمال انسي واطور  
لد بين ضبع وخوت او شاه بخلاف المتولد بين ضبع وحمار و  
فرس او حليين وبين ذئب وشاه فلا يحرم التعرض له **وقد حرم ذلك**  
اي اصطياد المأكول البري والمتولد منه ومن غيره **في الحرم على**  
**الحلال** وفي الحرم حال من ذالمشار به للاصطياد وهو نسيه  
الحرم سواء كان بسهم ام بارسال كلب ولور من صيد من الحل  
للحل فاعترض السهم الحرم ضمن وفي مثله في ارسال الكلب  
انما يضمن اذا لم يتعين الحرم طريقا للكل ولو دخل الصيد  
الحرم فقتله السهم فيه ضمن لا الكلب الا اذا لم يكن للصيد  
مهرب الا بال دخول في الحرم فان جهله لم ياتم ولو ارسل  
الكلب في الحل الى الصيد فيه قد دخل الحرم فقتل فيه صيد  
صيد غيره لم يضمن بخلاف نظيره في السهم ولور في صيدا  
يعقر قوائمه في الحرم وتخلل فيه قبل ان يصيبه او عكسه ضمن  
كما لو نصب شباك ثم تخلل فوقه الصيد بها للتعدي بخلاف  
عكسه وتحرم عليه وضع اليد عليه بشرا وغيره لقوله صلى الله  
عليه وآله عن ماله لا ينفر صيد قوائمه لا يجوز محرم ولا حلال

فاصطياده

فاصطياده وما ذكر معه اولى وقيس بملكه باقي الحرم وما حرم صيده  
حرم ما اعانه عليه والتعرض لخرقة كتنق ريشه وحلب لبنه و  
كسر بيضه ونجس قيمة ذلك الايض غير النعام المذرة فلو كسر  
بيضه فيها فرخ له روح فطار وسلم فلا شيء عليه ولو نفره عن  
بيضته التي حصنها او ضم لها بيض خود جاحه فسدت او لم  
تخصها لزمه قيمتها ولو احض بيضه دجاجة فهو ضمانه حتى  
يخرج الفرخ ويبعا فلو خرج ومات قبل الامتناع لزمه مثله من  
الغنم ويحرم جرحه ايضا فان برى ولم يبق نقص ولا اثر او تلف  
م ريشه فصار كالحات فالضمان بحاله **فان ائلف** من حرم عليه  
الاصطياد **صيدا** مما ذكره ما لو كانا وغيره **ضمنه** بما ياتي قال تعالى ولا  
تقتلوا الصيد وتتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل  
من النعم الاية وقيس به الحلال المذكور بجامع حرمة الاصطياد  
ولو نسب في الصيد كان ارسل كلبا فاتلفه في غير مامر او نصب  
الحلال شبكت في الحرم او نصبها المحرم حيث كان فتعلق بها  
صيد فقتله ضمنه كما لو اتلفه ولو تلف بييد المحرم صيد ضمنه و  
جزية كالعاصب لحرمة امساكه وكذا لو تلف بييد الحلال صيد  
من الحرم ضمنه بخلاف ما لو دخل معه الى الحرم صيد امهلو كما  
له فله امساكه وذبحه والتصرف فيه بما يشاء لانه صيد حل ولو  
احرم من بيده صيد زال ملكه ولزمه ارساله وان تخلل ولا  
يملك المحرم صيده ويلزمه ارساله وما اخذه من الصيد بشر  
لا يملكه اذا لا يصح شراؤه ويلزمه رده ماله كره ومثله فيها الحلال  
في الحرم ويضمن العامد والجاهل وغيرهما ولا مفهوم لمعتقد في  
الاية لكن لو صال صيد على محرم او على حلال في الحرم فقتله دفعا  
فلا ضمان وكذا لو عم الجراد الطريق ولم يجد بدا من وطئه  
فقتل وباض حمام او غيره في فراشه وكهوه وفرخ ولم يملك





دفعه الا بالتعرض له ففسده او انقلب عليه فاسده او حن  
فقتله والافيس خلافه ولو خلس المحرم صيدا من فم نخسبه  
او اخذه لدوا او تعهد فمات بيده لم يضمنه ولو اذره محرم  
او حلال في الحرم على قتل صيد فقتله واجب الجرا او يرجع به  
على الامر والصيد ضربان ماله مثل من النعم صورة وخلقه  
على التقريب فيضمن به وما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
السلف رضي الله عنهم فينتج قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم  
**ففي النعامه** الذكرا والانثى **بدنه** اي واحد من الابل **وفي بقرة**  
**الوحشي** اي الواحد منه **وجاز بقرة** اي واحد من البقر وفي الضبي  
بشسر وفي الغزال **عشر** والغزال الصغير من ولد الضبا فواجب  
ذكره جدي بحسب جسم الصيد وانثاه عناق والغزال في الظبية  
**وفي الارنب عناق** وهي عند الفقهاء انثا المغرم حين تولد  
حتى ترعا وعند اهل اللغة العناق انثا المعز اذا قويت ماله  
سنة وفي البربوع وهو معروف **جف** وهي فطمة المعز التي ترعا  
وذلك بعد اربعة اشهر فلجف معن ذوات العناق لا  
الارنب خير من البربوع وفي الضبي كبشر خب فيه **وما لا نقل**  
**فيه** عن السلف **حكمه** من النعم **عد لان** ففيها  
في هذا الباب فطنان وزيادة الفقه مستحبه ويرجع لها في  
قيمة ما لا مثل له ايضا والكبير من الصيد يقدر بكبير من مثله  
من النعم والصغير بصغير وتجوز فدا ذكر وانثا وكعصاه  
والمرضى مريض والطعيب معيب ان اتحد جنس العيب كعور  
وان كان احدهما اباليهين والاخر باليسار فان اختلفا كعور  
وجرب فلا ولو قابل مريضا بصحيح او معيبا بسليم كان افضل  
ونفدي السمين بسمين والهنبل بهنبل **وفي ما لا مثل له القيمة**  
بحراده وعصافير ويستثنى الحمام في الحمامة نكاحه فيه ونقير

القيمة

القيمة محل الاتفاق او التلق ويأتي ما يفعل بها وحكم التخيير **وحرم**  
**قطع نبات الحرم الذي لا يستحب** ما لنا للمفعول اي لا يستحب التا  
وهو ما ينجت بنفسه ولو غير شجر خشبي رطب وامستت من الشجر  
غير كاياني لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعضد شجرة اي لا يقطع  
ولا يخلخله بالقصير وهو الخشيش الرطب اي لا ينزع بقلعه ولا  
قطع وقيس عليه باقي الحرم وقلع الشجر لقطعه ولو غرس شجر من  
الحل في الحرم لم يكتسب حرمة او من الحرم في الحل فهي على احترامها عملا  
بالاصل فيهما **والاظهر تعلق الضمان به** اي بنبات الحرم من الخشيش  
الرطب اذا قلع او قطع **وبقطع اشجاره** او قلعهها قيا ساعلى  
صيده اذا قتل بجانبه لمنع حرمة الحرم **وفي الشجرة الكبيرة بقرة**  
**والصغير** وهي ما قاربت سبع الكبير **مشاة** خبر عن ابن عمر الزبير  
ومثله لا يطلق الا على توقيف والبدنه كالبقرة وسوا اختلفت بجره  
ام لا بخلاف نظير في الخشيش فان صغره جدا فالواجب القيمة  
كغير الشجر من الخشيش الرطب الذي لا يخلو فان اخلو لم يضمن  
جرها وامضمون تعلقا على التعديل والتخيير كالصيد فان  
شاذ بيع الدم وقصد ق به على مسالك الحرم او اعطاهم بثمنه  
طعاما او صام لكل مد يوم ما قلست **وامستت** من الشجر كغير  
في الحرم والضمان **على المد** شمول الحديث ولما المستت  
من الزرع كقمح وحناء فيجوز قطعه ولا ضمان جرهما **وحل** من  
شجر الحرم **الاخر** لا با حته صلى الله عليه وسلم **وكذا الشوك** اي  
شجرة **كالعوج وغيره** محل **عن الجمهور** كالصيد المودى فلا  
ضمان بقطعه ولا باخذه **والاصح حل اخذه** بناء على من جاز  
خشيش **لعلق** يسكون اللام **البهايم والدواب** وكل حاجه اخر  
كالسوق والاكل كالرجله والبقلة **والله اعلم** للحاجة الى ذلك  
كالادخر وتجوز تسريح البهايم في خشيش الرعي حرما وممنوع



أخذه ليعده ولو لم يكن يعلفه به قتيلا أو يأكله ويجوز أخذه ورق الشجر  
بسهولة لا يخط ويجوز أخذ ثمرة وخو كعود السواك حرما واليابس  
من شجرة يجوز قطعه وقلعه واليابس من الخشيش إذا لم يكن  
يجوز قطعه فقط فلو قلعه ضمنه أو لم يقلعه لفت ثانياً فإن  
مات جاز ويجوز قطع المودي من شجرة التشرة وصنع الناب  
الطريق وإذا تهم **وصيد حرم المدينة حرام** كما بأصله وكذا حجر  
وحلاه وحرمها ما بين لابتيها عرضاً وعملاً الأرض المكشوفة كحجر  
سود وما بين جبلتيها غير وثور طولا وثور جبل صغير فلا  
أحد وكل ذلك للأنباء ولا يضمن الصيد والشجر ولا في اليد  
يد لأنه لا يجرى محال للنسك ويجوز صيد وحج والطائف حرم المدينة  
وتجيز في الصيد المثلين **دين مثله والصدقة به على**  
**مساكين الحرم** بأن يفرق حجه وما يتيقنه عليهم أو ملكهم مثله  
مذبحاً لا حيوانين أن يقوم **مثل بنية يوم الأجر** بمكة  
**درهم ويشترى بها طعاما** يجري في الفطرة ويجوز أن يخرج  
بقدرها من طعام لهم أي لأجلهم بأن يتصدق به عليهم  
ولا يجوز الصدقة بالدرهم أو بصوم **عن كل مد من الطعام**  
**يوم ما** حيث كان قال تعالى بعد يا أبا له الكعبة أو كفارة طعام  
مساكين أو عدل ذلك صياما **وعبر المثلين** في الأكل فيه **يقصد**  
**في بنيه** موضع الأكل وزمانه **طعاما** لمساكين الحرم ولا  
يتصدق بالدرهم أو بصوم **أو بصوم** عن كل مد يروا ويتغير  
سعر الطعام بمكة ولا يخصص التقويم بالدرهم بل بالنقد العا  
لب ومن صام فأنكر عليه مد في هذا وغيره صام عنه يوم  
إذا الصوم لا يتخصص وكالفقر المساكين أما ما فيه نقد فطما  
مراية كالمثلين كما أن المثلين قد يكون غير مثلي كالحامل فانها تضمن  
حامل ولا تدبج بل تقوم ولو قتل كافر صيد الحرم فلا مدخل للفقر

في فديته

في فديته **ويجيز في فديته الخلق والقلم والاسم** كالتطيب  
والدهن واللبس ومقدما منه الجاع والجاع الثاني الواقع بين التخلين  
**بين دينه** **شاه** بصفة الأصحية وتجري عنها سبع بدنه أو سبع  
بقره كسائر ما ألح الأجزاء الصيد فلا يجوز فيه ذبح بدنه أو  
بقره عنها **والنقد ثلاثة أصبع لبيت مساكين لكل**  
**مسكين نصف صاع وجوبا أو صوم ثلاثة أيام** قال تعالى في  
كان منهم مريضاً أو به أذى من رأسه أي فخلقاً ففديته من صيا  
أو صدقة أو شك وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن المراد بذلك  
مأذون وقيس بالخلق غيره مما ذكر وبالفقر المساكين وبما ذكر  
مع ما يعرف أن دم الأحمال مفسد كدم الأحصاء ترتيب و  
تعديل لمعنى أن الشارع أمر فيه بالتقويم والعدول وغيره كمر  
القيمة وإن دم الصيد والثابت دم تجيز وتعديل وإن دم ما  
يخ في فيه دم تجيز وتقديره عن أن الشارع قدر على ما يعدل  
إليه بما لا يزيد ولا ينقص **والأصبع أن الدم في ترك المأمور**  
**كالأحرام من الميقات** والميت من دلفه ليلة النحر ومما يلي القس  
يقوالرمي وطواف الوداع **دم ترتيب** لما قاله بدم التمتع بما فيه من  
ترك الأحرام من الميقات فقيس به ترك كل ما موبى به **فإن عجز**  
**عن الدم اشترى بقيمة الشاه طعاما** **وتصدق** **قابه** **فإن عجز**  
**عن كل مد يوم ما** وهذا تعديل وهو وجه والأصح أنه كدم  
التمتع في صفته وحكمه عند العز عنه وغيره وبما تقديرا  
**ودم الفوات** أي فوات الحج بفوات الوقوف **كدم التمتع** كما مر إذا  
التمتع كترك الأحرام من الميقات والوقوف **كدم التمتع** كالمزاد  
منه **ويذكره في حجة القضاء** وجوبا **في أصح** صوابه الأظهر لا من  
عمره كالحجاء ماله ووقت الوجوب إذا أحرمه بالقضاء فلو كفر بالصوم  
لو قدم صومه الثلاثة على القضاء يصوم السبعة إذا رجع منه



والدم الواجب في الاحرام بفعل حرام او ترك واجب لا يختص بزما  
 بل يجوز في يوم النحر وغيره وانما يختص بيوم النحر واما التشريق فلهذا  
 يالكن القور في الواجب بترك واجب او فعل حرام وان كان اجراه  
 لا يختص بزمان **ويختص ذبحه بالحرم** وكذا دم التمتع والقران  
 قال تعالى هديا بالغ الكعبة فلو ذبح خارج الحرم لم يعتد  
 به **ويجب صرفه الى مساكينه** او فقرايه اي الحرم ولو غزا  
 والقاطنون افضل وجب النية عند صرف الدم للمساكين  
 واقلهم ثلاثة ان قدر وجب كما مردف ببقية لهم ايضا كما  
 لطعام بدلا عن الذبح ولا يتقيد بمد لكل واحد فلو دفعه كالتب  
 مع قدرته على الثالث غرم للثالث ما يقع عليه الاسم ودم  
 المحصور الواجب على المحرم وما معه من هدي محل ذبيحة  
 حيث احصر وبقرقه على مساكين ذلك الموضع والنية ولم  
 كما مر وبالي بقية ما يتعلق به **وافصل بقعة من الحرم الذبح**  
**المعتمر المروءة والحاج منا لانها محلهما وكذا احكم ما ساقا**  
**من هدي تطوع او مندوب مكانا في الاختصاص والافضلية**  
**ووقته وقت الاضحية على الصحيح** فلو اخره عن ايام  
 التشريق وذبحه بعدها فضا ان كان واجبا والافقد فاق  
 ذبحه كانشاء حرم والواجب يجب صرفه للفقراء الحرم او مسا  
 كينه ولا بد في وقوع التطوع موقعه من صرفه لهم اما هدي  
 الجران فلا يختص بزمن كما مر وكذا اذا عين لهدي التقرب غير  
 وقت الاضحية وما حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع اقدم  
 معه مائة بدنة فيستحب لمن قصد مكة بخيل ان يهدي  
 لها شيئا من النعم ولا يجب ذلك الا بالندى **باب الاحصاء**  
**والقوات للحج من احصر عن اتمام حج او عمر او منعه عن ذلك**  
 وامن المسلمين او غيرهم من كل الطرق **تحلل جوار او ياتي ما يحل**

به قال تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي وقد تحلل النبي صلى الله  
 عليه وسلم بالحد يديه لما صدق المشركون وكان محرما بالقرع و  
 سوا احصر الحلال والبعض اذا المشقة لا تختلف **وقيل لا تحلل**  
**الشردمة** التي من جملة الرفقة ثم ان كان الوقت للحج واسعا  
 فالافضل ان لا يعمل الا ذر بما زال فانتم حجه ومثله العمرة والافضل  
 تعجيله ليلا يفوت الحج ولو منعوا من النسك او من الرجوع ولم  
 يتمكنوا من ذلك لا يبذل مال وان قل فلهم التحلل اذا لا يجب  
 احتمال الظلم في ذلك ولو علم انكشاف العدو في مدة الحج بحث  
 يمكن ادراكه جبر بالدم والتحلل بالطواف والحلق او في العمرة  
 الى ثلاثة ايام لم تجز التحلل كما لو منع من غير الاركان كالرمي و  
 المبيت لا مكان الجبر بالدم والتحلل بالطواف والحلق وتجزئ به من  
 حجه الاسلام ومن صدق عن عرفه دون مكة فليد خلهما ويحل  
 بغير عمره او عكسه وقف ثم تحلل ولا قضاء فيها **ولا تحلل بالمرض**  
 اذا لا يفيد رواد المرض خلافه بالاحصار بل يصبر للبر فان كان  
 محرما بعمره او حج وفاته تحلل بعمل عمره **فان شرطه** اي شرط التحلل  
 بالمرض اي انه يحلل اذا مرض **تحلل به** اي بسبب المرض **على**  
**المشهور** لقوله صلى الله عليه وسلم لبضاعة حتى فاشترطي وقوي  
 الله على حيث حبستني والاصل عدم اختصاصه بها وثقا  
 العمرة بالحج ولو قال اذا مرضت فانا حلال صار حلال بنفس  
 المرض فلا تحلل وسائر الاعذار خطأ الطريق والعدو وثقا  
 النفقة كالمريض فما ذكر وانما يجب الهدي عند شرط التحلل  
 بالمرض اذا شرطه **ومن تحلل** اي اراد الخروج من النسك بسببه  
 فخرج ولو ما لايه السابقة **مشاء حيث احصر** او مرض او نحو ذلك  
 من صورة من حل او احرم كما مر ولا يلزمه ان يبعثها للحرم اتباعا  
 ويقوم مقامها بدنة او بقرة او سبع احدها وقوة كلام اصله



يعطى حصول التحلل بالذبح في ثم قال قلت انما يحصل  
**التحلل بالذبح ونية التحلل** عنده لا حتماله لغير التحلل و  
**كذا الحلق** ونية التحلل ايضا ان **حلكناه سكا** وهو المشهور  
 السابق ويجب تقدير الذبح على الحلق فان **فقد الدم** ولو لم  
 عا كان احتياج لثمنه اوله او وجده غاليا **فلا يظهر ان له بدلا**  
 كما في دم التمتع وغيره **والاظهر انه** اي بدله **طعام** حيث عنده  
 بقيمة **النشاء** مع الحلق والنية فان **عجز عنه صام** حيث ساء  
 عن كل مد يوما وانما كان ذلك بدلا لا شتماله على الطعام واليه  
 وله وله اذا انتقل للصوم **التحلل في الحال في الاظهر** بالحلق  
 النية عنده **والله اعلم** ولا يتوقف على الصوم وفارق الاطعام  
 بطول زمن الصوم فتعظم المشقة بالصبر لفراغه **واذا احرم**  
**العبد** ولو مكاتبا **بلا اذن** فليس **تحليله** اذ تقر به على الاحرم  
 يعطل منافعه والاولى ان ياذن له في اتمام النكاح فاحرمه  
 منعقد ومعه **تحليله** سيدة له ان يامر به فيجوز بل يجب  
 حينئذ فيحلق وينوي التحلل له وان احرم باذن سيدة  
 لم يكن له تحليله لكن ان قدر احرامه على الوقت المأذون  
 فيه فليس **تحليله** كما لو اذن له في فج في عكسه والمبعض  
 وام الولد والمدر والمعلق عتقه بصفته كالفق ولو اذنه  
 ثم رجع فاحرم فله تحليله **وللزوج تحليلها** اي زوجته  
**يجتنبون** لم ياذن فيه **وكذا من الغرض** اي فرض الاسلام بلا  
**اذن في الاظهر** اذ تقر به اعليه يعطل حقه من الاستمتاع بها  
 وفارق الصوم **الصلوات** المفروضة بان مدتها لا تطول فلم  
 يلحق الزوج كثير ضرر وله منعها من ابتدء التطوع والفرض ايضا  
 ولو اذن لها فليس له تحليلها وكما في العزم ولا تحلل الرجعية ولا  
 الباس بل له حبسها للعدو ومعنا التحلل ان يامر به فيجوز لها

انما هو بالذبح  
 اي في وقت  
 اي في وقت  
 اي في وقت

لها بل يجب وتخلها كتحلل المحصر فان لم تفعل فله التمتع بها وتام هي  
**ولا قضاء على المحصر المتطوع** اذا التحلل لانه لم يرد لكن ان سلك  
 طريقا اخر مساويا للاول او صابرا حرامه غير متوقع ن والالا  
 حصار ففاته الوقوف فعليه الاعادة **فان كان سلكه مستقرا**  
 عليه كحج الاسلام بعد النسيء الاولى من سني الامكان والقضا  
 والذبح **بقي في زمنه** كما لو شرع في الصلاه فرضا ولم يتمها تبقى في  
 ذمته او غير مستقرة كحج الاولى من سني الامكان **اعتبرت الا**  
**استطاعة** بعد اي بعد زوال الاحصار ان وجد وجب والا  
 فلا ومن فاته الوقوف وبفواته يفوت الحج كما مر **تحلل** اذ في بقائه  
 به عجزا خرج يشق احتماله ولان استند امه الاحرام كاستدائه  
 حينئذ لا يجوز **بطواف وسعي** ان لم يكن سعا عقب طواف  
 القدوم **وحلق** فان لم يمكنه عمل عمره تحلل بما مر في الحصر  
 وفيهما اي السعي والطواف **الحلق قول** وعليه دم انهما لا يجبان و  
**عليه دم والقضاء** اي الاعادة فور الحجة الغاية بفوات الوقوف  
 وان كان تطوعا وعبر في اصله بان الغرض يبقى في ذمته والقضاء  
 على الفور واصل ذلك قضاء عمره بلا تكبير ولو نشأ الفوات عن الحرج  
 بان احصر فسلك طريقا اخر ففاته لصعوبة الطريق او طولها او  
 صابر الاحرام متوقفا عن زوال الحصر فلم يزل حجة فاته الحج فتحلل  
 بعمل عمره لم يقضي لانه بذل ما في وسعه من حصر مطلق  
**عن البيهقي** يطلق فسيب الشراء وهو  
 تمليك يمين على وجه مخصوص والشراء تمليك يمين على وجه  
 العقد المركب من الاحباب والقبول وهو المراد بها وهو لغة مقابل شي  
 بشي وشرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والاصل فيه قيل لا  
 جماع ايات لقوله تعالى واحل الله البيع واخبار الخبر سيحل  
 النبي صلى الله عليه وسلم اي الكسب الطيب فقال عمل الرجل بيده

Copy



وكل بيع مبرور اي لا غش فيه ولا خيانه ويتحقق بارتكاب عاقد  
ومعقود عليه وصيغه معتبرة حتى في بيع متولي الطرفين  
كبيع ماله من طفله وبداها لانها اهم فقال **شرطه** والمراد به  
مالا بد منه **الاجاب** وهو ما يدل على التملك دلاله ظاهره **لبعثك**  
**وملكك** واشتر مني كذا **او القبول** وهو ما يدل على التملك  
دلاله ظاهره **كاشتريت وتملك** وقبلت فلا يصح البيع بد  
ونها لان طئه بالرضا في قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع في  
رضى والرضى حفي فاعتبر لفظ يدل عليه فلا ينعقد بالمعطاء  
ويرد كطما اخذ او بدله ان اتلف **و يجوز تقديم لفظ المشتري**  
ولو قبلت لانهم لم يصول المقصود مع ذلك **ولو قال بعني**  
**فقال بعثك ان عقد البيع في الاظهر** لدلاله على الرضا وتقدم  
الصيغة في البيع الضمني كاعتق عبدك عني على كذا وبه تفور  
وما ذكرته صريح **ويصدق بالكتابيه** وهي ما تحتل البيع وغيره  
بان ينويه **كجعله لك بكذا** او خذه يكن انا ويا البيع في **الاصح**  
راجع لان انعقاد لان ذكر الغرض ظاهر في ارادة البيع وبيع  
الوكيل المشروط فيه الاستهاد لا ينعقد بالكتابيه ولو توفى القرض  
عليه بحيث افادت غلبة الظن ولو كتب الى غايب او حاض  
بيع او غير صحيح ويشترط قبول المكتوب اليه عند وقوفه على  
الكتاب ويثبت خيار مجلسه مادام في مجلس القبول ويمتنع خيار  
الكاتب لانقطاع خيار المكتوب اليه **ويشترط ان لا يطول الفصل**  
**بين لفظيهما** وهو ما اشعر بالاعراض وان لا يتخللها كلام اجنبى  
ولو كلمه من المخاطب المطلوب جوابه فان كان من المتكلم لم يضر  
والبيع كالتكاح فلا يضر فيه كلام يسير يتعلق بالعقد او يستبي  
فيه وفي الخلع لا يضر اليسير مطلقا لان الخلع ليس كالبيع  
من كل وجه اذ فيه شايعة تعليق وجعالة **وان يقبل على**

قو

**وفق الاجاب** معنى **فلو قال بعثك بالقي مكسرة** فقال قبلت **بالقي صححه**  
**لو يصح** كعكسه ولو قال بعثك هذا بالقي فقال قبلت نصفه خمسمائة  
لو يصح ولو قال ونصفه خمسمائة صح لانه بناء على كلام بايعه من ثمة  
تفصل اجماله لان تعدد العقد ويشترط ان يقع القبول من المخاطب  
بالاجاب **فلو قبل وكيله او موكله في حياته او بعد موته** لو يصح وان  
لا يتغير الاجاب قبل القبول وبقي الاهلية الى تمام المثلث الاخر وان  
يتكلم بحيث يسمعه من يقر به وان لم يسمعه صاحبه وعدم التاقيت  
والتعليق الا في نحو بعثك ان شئت اذ تقدم الاجاب وان كان ملكي فقد  
بعثك ومثل الوكيل الجارية التي في اخر الوكاله والبيع الضمني **واشأ**  
**الاخر بالعقد** كبيع ونكاح والحل كطلاق وعتاق **كالنطق** به من  
غيره فيصح به اكل منهما فان فهموا كل احد فصريحه والا فكتابيه  
**وشترط العاقد بايعا او مشتريا** لا يصح ان يعلم ما ياتي **الرشد** اي  
اطلاق التصرف بان يبيع مصلح الدينه وماله فلا يصح عقد صبي و  
مجنون ومن بلغ غير مصلح لهما ومن بلغ مصلح الهما ثم بذر صح عقده  
قبل الجرح وانما صح بيع العبد من نفسه لان مقصوده العتق **قلت**  
**وعدم الاكراه بغير حق** فلا يصح عقد المكره في ماله بغير حق وحق  
حق بان توجه عليه ماله لو فادينه او مال اسلم اليه فيه فا  
كرهه الحاكم عليه ولو باع مال غيره باكرهه عليه صح كما اطلق  
في وجهه غيره باكرهه عليه اذ يقع الطلاق لانه ابلغ في الاذن  
**ولا يصح شره الكافر** ولو مرتد لنفسه ولو بوكيله **المصحف** وكتب العلم  
الشرعي والله التي بها اثار السلق **مسلم** ولو في حال ردته في **الا**  
**ظهر** والبعض كالحل والهبة والوصيه كالشرائط في ملكه لا و  
اي من الاهانه والثالث من الادلال وقد قال تعالى ولن يجعل  
للكافر من على المؤمنين سبيلا **الا ان يعتق عليه** كابيها وابنه  
**فصح** بالرفع شره **في الاصح** لان تنافا اذ لاله بعد استقرار ملكه  
لا ولبين **ولا شره لغيره** سلاحا او خيلا او نحوها من عدة الحرب



**والله اعلم** والبعض من ذلك كالكل لانه يستعين بذلك على قتالنا  
خلاف الذي فانه في قبضتنا وخلاف غير السلاح مما ياتي منه كالحديد  
اذ لا يتعين جعله سلاحا ولو اشترى الذي هو السلاح لغير دار  
الاسلام لم يصح ويصح شر الكافر ما منع منه ما لو كاله عن مسلم ويصح  
بكرهه اكثرى الذي مسلما على عمل عمله بنفسه لكنه يوم يار الله  
المالك عن مانعه وبلا كراهه ارتهانه ويكره للمسلم بيبه للمصنف  
وشراه **وللمبيع** اي المعقود عليه ثمننا ومثمننا **شروط خمسة** احدها  
**طهارة عينه فلا يصح بيع الكلب والخنزير** وكل نجس العين لانه صلى  
الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال ان الله حرم بيع الخمر ولطمة  
والخنزير وسببه فحاشا عينها فالحق بها كل نجس العين ولو ما  
قليل **والمتنجس الذي لا يمكن تطهيره كالخيل واللبن وكذا الذي**  
**كزيت وسمن في الاصح الثاني** من شروط المبيع بالعمى السابق النفع  
ولو ما لا يحش صغيرا لانفع فيه ليس مال فلا يقابل به **فلا يصح**  
**بيع حشرات** بفتح الشين وهي صفار دواب الارض كحبة وعقرب  
وفار ونمل وخوها ويصح بيع ما يוכל كضب والعلق لمصه الدم  
**وكل سبع لا ينفعه** كاسد وذيب ونمر اذ لانفع فيها يقابل بمال  
والسبع النافع لضب لا كل وفهد لهيد وفيل لقتال فيصح **ولا**  
**يبع حتى الخطاة** وخوها لان ذلك لا يعد ما لا وان عد بضمه  
الى غيره **واللهو** كطبور ومزمار اذ لانفع بها شرعا وهي بها  
نهارا لا يقصد منها غير المعصية ويصح بيعه انا ذهب او فضة  
**وقيل يصح في الالة** اي بيعها ان عد رضا منها **ما لا يصح**  
**يبع ما على الشط** اي جانب النهر **والتراب بالصحرى** اي حارها  
**في الاصح** لظهور المنفعة فيها وان امكن ينل مثلها بلا تعب  
**والثالث** من شروط المبيع المذكور **امكان تسليمه** بان يقدر  
عليه ليوثق بحصول الغرض **فلا يصح بيع الضال ولا يقع**  
**الا على الحيوان والابق والمقصوب** للعجز عن تسليمها حالها

فان باي

**فان باعه** اي المقصوب **لقادر على ان يتراعده** والابق والضال لقادر  
على ردّها دون **على الصحيح** ان امكن الوصول لذلك بلا مؤنة نظر  
لوصول المشتري للمبيع بلا كلفة ولو قدر الباي على ما ذكرنا وباعه في  
الغاصب صح جزا ويصح بيعه ما ذكر بيعا ضمنا **ولا يصح بيع النقص**  
**معين مثلا من الالة والسيوف وخوها** كثوب نفيس تنقص  
بقطعه قيمته للعجز عن تسليم ذلك شرعا اذ التسليم لا يمكن  
الا بالسر والقطع وفيه نقص وتضييع للمال **ويصح في الثوب**  
**الذي لا ينقص بقطعه** كغليظ الحرير **في الاصح** متى اراد شر  
ذلك طريقه ان يواطى صاحبه ثم يترديه ثم يقطعه قبل الشراء  
ثم يشتريه ويبيع الجزء الثاني من الالة صحيح ويصير مشتركا وخرج  
بحو السيف الارض فيبيع ذراع معين من الارض صحيح ايضا ولا  
مسالة بتضييق المرافق بالعلامه المميزه لضيب المشتري من نصيب  
الباي لسهولته وامكان التدرك كبيع فردة خنوخ معينة لاجز  
معين من جدار او اسطوانة فوقه شئ اخر او كان قطعة واحدة  
من خنطين او خشب فان كانت الجزء اولين وجعلت النهاية ضفا  
جان ومشتق بيبه جذع في بنا وفصل في خاتم **ولا يصح بيع**  
**المرهون بغير اذن مرتبه** للعجز عن تسليمه شرعا **ولا ياتي**  
**في المتعلق برقبته مال** بان يكون ثوبا خطا او شبه عمد او  
عمد وعفى على مال او اقل مال **في الاظهر** لتعلق حق المحني عليه  
بالماله رهون ولو باعه بعد اختيار الفدا صح جز ما ولا يشكل  
بصلحة الرجوع عن الاختيار اذ ماله المصحة زال بانتقال الحق  
لذمة السيد وانه لا يلزمها ما دام الحائي في ملكه واذا صح البيع  
بعد اختيار الفدا لزمه المال الذي يفديه فيجبر على ادايه فان  
اداه فذاك وان تعذر تحصيله او تاخر لفلسه او غيبته او صير  
على الحبس فسبح البيعه ويصح فيها وبسائر الفدا ما قل الا  
ممن من قيمته وارش الجناية **ولا يصح تعلقه بدنه**











الحاجة فان قصد اللاديين لم يضر شركة البهايم فيه وان كان  
اغلب **و ادق الاصول التي تفتي الجنس وخلق لها وادق**  
**احناس** كاصولها فيجوز بيعه دقيق الخطه بدقيق الشعر  
متفاضلا وخلق التخل العنب كذلك ودعت بنفسه في  
الورد كذلك وخرج ما مختلفه المتحدة كادقة انواع البر فخرج  
**والبحر والبان** والبيوض اي كل منها **كذلك** اي اجناس في  
**الانظر** كاصولها فيجوز بيعه لحم البقر لحم الضان كذلك و  
كذلك الباقي والبقر والجواميس جنس لها ولبنها كضان ومعه  
**المماثلة** **تعتبر في المكيل ككيل او موزون وزنا** بالمكيل لا  
بجوز بيعه بعضه ببعض وزنا وعكسه ولا يضر مع الاستوى  
المكيل التفاوت وزنا وعكسه **والمتغير في كون الشيء مكيلا**  
**او موزونا** **غالب عادة الحان في عهد رسول الله صلى الله عليه**  
**وام** لظهور ان مطلع عليه واقراءه فلو احدث خلافا لم يضر  
**وما جهل** اي لم يعلم هل كان يكال او يوزن في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم او علم انه كان يوزن من ويكال اخر ابلغه  
اوليكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمحدث فان  
كان البر جزءا من التمر فموزون والا فبر اعافيه عادة الحان  
ان كانت فان انتفت فهو الذي **يراعافيه عادة بلذليع**  
**وقيل الكيل وقيل الوزن وقيل يتخير وقيل ان كان له اصل**  
**اعتبر اصله في الكيل والوزن** وسوا في المكيل المعتاد في عصره  
صلى الله عليه وسلم والمحدث بعدا فيجوز بقضعه كالوزن با  
لقبات **والنقد** الذهب والفضة ولو غير مضروب اشترط  
الحول والمماثلة والتقابض او ذهب بفضة اشترط الحول  
والتقابض وجار التفاضل ولو ارجان العقد قبل التفرق بلا قبض  
بطل اوبه صح فان تفرقا عن ترأص وان فارقا احدهما  
ولومات احدهما في المجلس قام وارثه مقامه ولو وكلي

متفاضلا وبين البقر بين الضان

فان يبيع به بغيره وفضة

ملازمة

في ملازمة المجلس وفارق انفسخ العقد بمفارقة قدره على  
النقض بنفسه بخلاف الميت ولو تقاضا البعض صح فيه فقط  
ولا زيا في غير النقض من العروض كالفلوس وان راجت ذلك العلة  
الثمنية الغالبة ويعبر عنها ايضا بجوهريه الاثمان غالباً وهي  
منتفية عن العروض **ولو باع** طعاما او نقدا بحسبه **جزا** ما بثلت  
الجسم **تحتا** اي حرر للتساوي لم يصح البيع وان خرجا سوا الجمل  
بالمماثلة حال العقد ولو باع صبرة بصبرة او دراهم بدرهم  
مكايلا او موزنا اي كيل بكيل او وزن بوزن صح ان خرجا  
سوا ولو علم ان ثمنهما شئ يتباع جزا فاصح ولا يحتاج في ثمنها  
الى كيل ولا وزن **وتعتبر المماثلة** في الحب والتمر **وقت الجفاف** الى  
صلبه الكمال ويعبر لهما بالحجم نزع عظمه وانتفاحه يظهر  
في الوزن وتناهي جفافه بخلاف التمر لانه مكيل واثر الرطوبة  
لا تظهر في الكيل اذ يباع الجديد منه مثله وبالعقيق ان  
قلت الرطوبة اذ كل شجرة لها جفاف يباع الجديد منها بالعقيق  
الا ان يبقى في الجديد نذاؤه يظهر اثره في الكيل ونزع نواته  
يبطل كماله بخلاف مغلق مشمس وخوخ وخوخ ويمنع  
بيع حنطة مبلولة بحنطة مبلولة وان جفتا **وقد يعتبر**  
**لكمال الجفاف او لا** كالعرايا الاثنية في الاصول والثمار **فلا**  
**يباع رطب برطب** بفتح الراء ولا يتمر ولا عنب بعنب ولا  
يزجج للجهل لان بهما ثلثه له وقت جفافه واصله انه  
صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال لا يقص الر  
طب اذا يمس فقالوا نعم فنها عن ذلك ففيه اشار  
الى المماثلة **تعتبر عند الجفاف وما لا جفاف له كالقث والبسر**  
**القاق وبالمثله** والماء **والعنب الذي لا يترى يب لا يباع**  
بعضه ببعض **اصلا** كالرطب بالرطب لكن يجوز بيع بعض

ببعض



الرزقوت بعض وفي قول يكتفي مماثلته **رطباً بفتح الراء** ولا  
 تكتفي مماثلته ما يتخذ من الحب كمثل ثلثه الدقيق والسويق اي  
 دقيق الشعير والخبز فلا يجوز بيع بعض كل منهما ببعض الجمل  
 بالمماثلة المتغيرة بتفاوت الدقيق في النعومة والخبر في  
 ثقل النار وجوز بيع ذلك بالثمن لانها ليست برطوبة بل  
 تعتبر المماثلة في الجبوب حبا لتحقيقها فيها وقت الحفا في  
 ويعتبر في جبوب الدرهم كالمسمم بكمية حبا او ذهبا  
 او كسبا صر فاي خالصا من دهنه وفي العنب زينا او خل  
**عنب** وكذا العصير من العنب والرطب والزمان والقص  
 وسائر الفواكه في الاصح اذا ما ذكر حالات كمال فجوز بيع  
 بعض السمسم او دهنه ببعض وبيع بعض الزيت او خل العنب  
 ببعض وبيع عصير العنب ببعض وتجوز بيع بعض خل  
 الرطب ببعض بخلاف خل الزيت والتمراد فيه ما يمنع القلم  
 بالمماثلة ومعيار الدرهم والخل والعصير الكيل والمماثلة  
 في اللبن لبنا او سمننا او مخيضنا صافيا اي خالصا بلا ماء  
 يبيع بعض اللبن ببعض كحلا حامضا كان او رايحا او خائرا  
 وان كان ما يخويه المكيال من الخثر اكثر من الماء المظلا بالثمن  
 ويجوز بيع بعض السمن ببعض وزنا ان جرد وكيلان  
 كان ما يباع وبيع بعض الخيض الصافي ببعض ان لم  
 يشبه الماء فان شارب لم يبيع مثله ولا الخالص ولا تكتفي  
 ثله في سائر احواله اي باقيها **كالحبن** لا تقيح والاقط للدرهم  
 والمصر للدينق والزبد للخيض فلا يتحقق فيها المماثلة المتغيرة  
 فلا يجوز بيع كل منها ببعض ولا يبي الخيل بالمماثلة  
 ولا يجوز بيع زبد سمن وزبد لبن بها التخذ منه لبن و  
 مخيض ولا تكتفي مماثلته ما اثرت فيه النار بالطبخ كالحكم او

تعتبر

القلبي

القلي كالمسمم او الشبي او العقد كالدبس والسكر فلا يجوز بيع  
 بعض منها ببعض الجمل بالمماثلة وخرج بالطبخ وما معه  
 الماء القلي فيباع بمثله **تعتبر** بالنار **كالحصل** والسمن  
 بالنار عن الشمع واللبن فيجوز بيع بعض كل منهما ببعض  
 بعد التمين لا قبله للجمل بالمماثلة **واذا اجمعت الصفقة**  
 اي عقد البيع **ربو يامن الجانبين** ولو ضمنا كسمسم بدهنه لا  
 بمثله وليس تابعا بالاضافة المقصود واختلق الجنس الربوي  
 منهما جميعهما او مجموعهما بان اشتمل احدهما على جنسين اشتمل  
 الاخر عليهما او على احد هما فقط **كمد عجو ودرهم بمد ودرهم**  
**وكمد ودرهم بمد** من او درهمين واختلق النوع الربوي باختلاف  
 صفته مثلا من الجانبين كما مر بان اشتمل احدهما من الدراهم والدنانير  
 على موصوفين بصفتين اشتمل الاخر عليهما او على احد هما فقط  
**كصباح ومكسرة بهما او باحدهما** اي الصباح فقط او عكسه  
 وقيمة المكسرة دون قيمة الصباح في الكل **فباطله** بدقضية اشتمل  
 احد طرفي العقد على مالين مختلفين ان توزع ما في الطرفين الا  
 خر عليهما باعتبار القيمة كبيع شقص من دار وسيف بالقر و  
 قيمة الشقص مائة والسيف خمسون ياخذ الشفيع الشقص  
 بثلاثي الالف والتوزيع هنا يودي الى المفاضلة او عدم تحقق  
 المماثلة ففي بيع مد ودرهم بمد ودرهم ان اختلفت قيمة  
 المد من الطرفين كدرهمين ودرهم فمد الدرهمين ثلثا طرفه  
 فيقابلة من الطرف الاخر ثلثا مد وثلثا درهم يعفى منه ثلث  
 مد وثلث درهم مقابلة الدرهم من ذلك الطرف بالسوية  
 فتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم وان  
 استوت قيمة المد في الجانبين فالمماثلة غير محققة **اي يوجب**  
 التقويم وهو تخمين قد يخطي وفي بيع مد لثمنين كالت



وذكرهم عن ابن اودرهمين ان كانت ح  
قيمة المد الذي مع درهم درهما فالمائة غير محققة لما مر وان  
كانت اكثر او اقل تحققت المفاضلة وفي مثله في بيع الصحاح  
والمكسرة بهما ان استوت قيمة المكسرة لم يتحقق المماثلة لما  
مر والحققت المفاضلة كما تقدم كما هي محققة في البيع بها  
ح فقط اذا الغرض ان قيمة المكسرة مخالفة لقيمة الصحاح فلو ساء  
قيمتها فلا بطلان ولو فضل في العقد فجعل المد في مقابلة المد وال  
درهم في مقابلة الدرهم او المد صح ولو لم يشتمل احد جانبي العقد  
شي مما اشتمل عليه الاخر لبيع دينار ودرهم بصاع حنطة وصاع  
شعير او بصاع حنطة او شعير وبيع دينار صحيح واخر مكسر  
بصاع مترين وصاع معقلى او صاعين معقلى او برقي جان وعلم  
مما تقر ان شرط البطلان اتحاد الجنس من الجانبين ولو باع دار فيها  
ببر ماء عذب مثلها صح وان لم يدخل الماء في البيع الا بشرطه بل  
لا يصح البيع بدونه ولا ينافي عدته تابعا بالاضافة الى  
مقصود الدار كونه مقصودا في نفسه اذا الشئ قد يقصد بانه  
مع كونه تابعا لغيره ويصح بيع حنطة بشعير وفيها وفي  
احدهما حيات من الاخر يسير بحيث لا يقصد تمييزها لتتعمل  
وحدتها وبيع حنطة مثلها وفيها وفي احدتها قليل روان  
او تين او شعير بحيث لو ميز لم يظهر في الكيل اذ شرط اعتبار  
اختلاف النوع فيها تمييز النوعين ولا يضرب قليل تراب وخوص في  
المكيلات وكذا يبيع دار موهت بدعاب تمويها لا يحصل منه  
شي بالعرض على النار وكذا يبيع دار يذهب وظهر فيها معدنه لا  
تة تابع بخلاف ما لو علم حال العقد وتعدد الصفقة بتعدد الدار  
مع او لم يشرى كاتحادها **وذكرهم مريخ** نحو **الحكم** كالاية والصلح  
والقلب والكلية والريه والكبد والشحم والسنام وجلد الماعز  
قبل دبعه ان كان مما يؤكل غالبا **بالحيوان من جنسه** كبيع كلب بقر

القيمة في المفاضلة

بالقر

بالقر وكذا **ابن جنيته من ما كول وغيره** كبيع لحم البقر  
بالشاة وبيعه بالحمار **في الماظهر** لنهيته صلى الله عليه و  
سليم ان تباع الشاة باللحم ونهيته عن بيع اللحم بالحيوان **باب**  
**في البيوع النهي عنها وغير ذلك والنهي عنها قد يقتضي بطلان**  
**نها وقد لا يقتضيها وسياتي** **نهار رسول الله صلى الله عليه**  
**عليه وسلم عن عسب** بفتح العين وسكون السين المهيئين  
**الفحل وهو ماله** اي ماله وقد لا يشاء ويقال **ماوه** ويقدم  
عليهما مضاف اليصح النهي اي نهى عن يدل عسبه من امره  
ضرا به او ثمن ماله اي بذلك واخذ **وقال اجرة ضرا به**  
**فيحرم ثمن ماله وكذا اجرة ضرا به في الاصح** عملا باصل  
النهي من التحريم والمعنى فيه ان ما الفحل ليس بمشقوق ولا معلوم  
ولا مقدور التسليم وطرا به لتعلقه باختيار غير مقدور  
عليه للمالك ويجوز ان يعطي صاحب الانتى صاحب الفحل  
هدية والاعارة للظرب محبوبه **وعن بيع جبل** بفتح الجيم  
والموحدة **الجبل** وهو نتاج النجاج بان يبيع نتاج  
النجاج او يثنى الى نتاج النجاج اي الى ان قلده بعد الرابه  
وبله ولدها فولد ما نتاج النجاج تكسر النوت من تحت  
الناقبة بالنال لمفعول نتاجا بكسر النوت اي ولدت والمعنى  
فيه في الاول انتفا العلم ونحوه وفي الثاني جهالة الاجل  
**وعن الملاقيح وهي ما في البطون من الاجنه والمضا**  
**مين وهي ما في اصلااب الفحول من الما والبطلان لما مر**  
**واملا مسه** لانته صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جنين الملامسه  
واملا بده بان يلمس بضم الهميم ويسرها **واملا طويا** او في  
ظلمة ثم يشتريه على ان لا اذا رآه اكتفى بلمسه عن الصفقة  
عن رويته او يقول **اذا المسته قد بعته** اكتفى بلمسه



عن الصيغة او يبيعه شيئا على انه متالمسه لزوم البيع وانقطع  
 خيار المجلس وغيره **والمناذرة بالمعجزة بان جعلها للبيعة**  
 اكتفى به عن الصيغة او يقول اذا نذرتك المثلثة لزوم البيع وانقطع  
 الخيار فبطل لعدم الروية او عدم الصيغة وللشرط الفاسد **وبيع**  
**الحصاة** ما ثبت في السنة **بأقول بعثك من هذه الاثواب ما تقي**  
**هذه الحصاة عليه او جعل الرهن لها يبيعا** اكتفا عن الصيغة  
 على نحو ما مر او يقول **بعثك ولك الخيار الى رصيفها** للجعل بالمبيع او يوزن  
 الخيار ولعدم الصيغة **وعن بيعتين في بيعة** رواه الترمذي بان  
 يقول **بعثك هذا بالق نقد او الفين الى سنة** فخذ بايهما شئت  
 او شئت انا او بعثك ذا العبد بالق على ان تبني دارا **بكذا** امثلا  
 للجعل بالعوض الاول وللشرط الفاسد في الثاني **وعن بيع وشروط لقوله**  
 صلى الله عليه وسلم لا يحل سلق وبيع ولا مشروط وبيع **كبيع بشرط بيع**  
**كحمار او قرض** كان يبيعه عبدا بالق بشرط ان يقرضه مئة لانه جعل  
 الاقوى ورفق العقد الاخر ثمنا واشترط العقد الثاني فاسد فبطل  
 بعض الثمن وليس له قيمة معلومة تورع عليه مع الباقي فبطل العقد  
**ولو اشترى زهرها بشرط انه لا يحصده البائع او توما ويحطه**  
 او بشرط ان يحطه البائع **فالاصح بطلانه** اي الشرط اذا شرط عليه عمل  
 فيما لم يملكه الى الان **ويستثنى من النهي عن بيع وشروط** صور تصح  
 لما ياتي كالبيع بشرط الخيار والبراءة عن العيب **وبشرط قطع**  
**كما ياتي بمحله والاجل والرهن والكفيل والمعينان الثمن في الزمة**  
 لقوله تعالى في الاجل اذا اتوا بيمين يدين الى اجل مسمى اي معين فالنهي  
 واما الباقي فللمماجة اليه في معاملته من لا يرضي الاباه ويشترط في الا  
 جل ان يعقد بقا الدنيا اليه كالق سنة فان اجل به لا يصح البيع واذا  
 باعه بشئ موجد كما ذكر في سنة مثلا فمات البائع انتقل الاجل لوارثه  
 او لمشتري سقط ويمتنع شرطه رهن بالمبيع ويكتفي في تعيين الرهن  
 الروية او صفات السلم وفي الكفيل الروية وعدم البحث ان لم يعرف

حالة

حالة تقصير او الاسم والنسب لا الوصف وتقييد الثمن بكونه في الزمة  
 احتراز عن المعين كما لو قال بعثك بهذه الدراهم عن ان تسلمها  
 لي في وقت كذا او ترهن بها كذا او يضمنك بها فلان فان الشرط باطل  
 لانه رفق ثابت لتحصيل الحق في الزمة والمعنى حاصل فيبطل العقد  
 ويصح ضمان العين المبيعة وكذا الثمن المعين لكن بعد القبض  
 فيها كما ياتي بمحله ويجوز شرط رهن واجل في مبيع في الزمة **ولا**  
**شهاد** للامرينه قال تعالى واشهد واذا اتبايعتم **ولا يشترط**  
**تعيين الشهود في الاصح** اذا الحق يثبت باي عدول كانوا بخلاف  
 الكفيل والرهن فان الاغراض تتفاوت فيهما فتفاوتت اصحها فان لم  
 يرهن المشتري او لم يشهد **اولم يتكفل المعين فالبائع الخيار**  
 لقوات ما شرطه ولو عين شاهدين فامتنع فلا خيار ولو مرهن  
 ولم يقبض لهلاك المهر هون او غيره او تعلق برقبته او بشئ او كان  
 عصبير فتم قبل القبض او وجد به عيب بعد القبض ثم اطلع **ولو هلك المهر هون او تقييد**  
 على العيب القديم فلا خيار ولا ارش و ان تقدم السبب وجعل  
 كقتل وقطع وبرده او جنايته سابقه ثبت الخيار ولا ثبت  
 اذا مات بمرض سابق او ارتهن عبدين وسلم احدهما فاق  
 او تعيب وامتنع الرهن من تسليم الاخر ولو ظهر المشرط  
 رهنه جانيا فعفى عنه مجانا او فدى وقاب فالوجه انه  
 عيب اذ هو انتقص القيمة وان وجد ما ذكر **ولو باع عبدا**  
**بشرط اعتاقه فالمشهور صحة البيع والشرط لتشوف الشا**  
**رع للعتق والاصح ان للبائع كغيره فيما يظهر مطالبة المشتري**  
**بالاعتاق** وان كان الحق لله تعالى كما لم يترحم بالذمة لانه لم يرض  
 باشرطه فان امتنع اجبر واذا اعتقه لمشتريا فالو لاله  
**والاصح انه لو شرط مع العتق الولا** اي للبائع او بشرط لقد  
 يبره او كتابته او اعتاقه بعد شهر مثلا لم يصح البيع

قد يروى ولو يظهور ولو كان  
 قد يروى ولو يظهور ولو كان  
 قد يروى ولو يظهور ولو كان



اما الاول فلهي القبة ما استقر في الشرع من ان الوكلا من اعتق وامالا  
 في فلانة لم يحصل فيه العتق الناجز المتشوق له ولا يصح البيع بشر  
 ما اعتاق المبيع من البايه ولا عن غير المشتري ولا عنه وهو من  
 يعتق عليه لعدم قدرته على ذلك ولا يشترط تعليق العتق  
 بصفه ولو شرط مقتضى العقد كالقبض **والرد بعيب او مالا**  
**غرض فيه كشرط ان لا ياكل الاكذ اصح** العقد فيهما ولو لغا الشرط  
 في الثاني ولو شرط وصفا يقصد ككون العبد كاتباً او الدابة  
 او الجارية **حامل او لبون** صح الشرط مع العقد لا مكان العلم  
 بالكتابة بالاختبار في الحال والعلم بما شرط في نحو الدابة في ثاني  
 الحال كاف **وله الخيار ان اخلف** الشرط فوراً ويكفي في وجود الصفة  
 ما يطلق عليه الاسم ولو تعذر الرد بهلاك او غيره فالارش  
 ولو شرط ثبوتها فخرجت بكونها خياراً وخرج بقصد وصولا  
 يقصد كزنا وشرقه فلا خيار بقوته **وفي قول يبطل العقد في**  
**الدابة ولو قال بعثكها اي الدابة وحملها بطل البيع في الاصح**  
 لجهل الحمل المجهول مبيعاً بخلاف شرط الحمل لجعله الحاملية وصفاً  
 قابلاً ولا يصح بيع الحمل وحده لعدم العلم به **ولا الحامل دون**  
**الا يجوز** افرادة بالعقد فلا يصح استثنائه كاعضاء الحيوان **ولا**  
**الحامل الحر** اذا ولد خل في البيع فكانه استثنائه وفارق صحة  
 بيع الدار المورج بان الحمل اشبه اتصالاً من المنفعة به ليل  
 جوار افرادها بالعقد بخلافه فصح استثنائه وهو شرعاً دونه  
**ولو باع حاملاً بحمل مملوك له مطلقاً** عن ذكر الحمل معها ونفيه  
**دخل الحمل في البيع** بتعاقبات لم يكن مملوكاً لما كمل البيع فيه  
**ومن البيع المنهي عنه ما لا يبطل** بضمها اي  
 اي النهي فيه البيع بخلافه فمما رو بفتحها ايضا **وجوعه** اي  
 النهي فيه الى معنى يقترب به لالدائه كبيع حاضر وهو ساكن

الخامسة وهي المدن والقرا والريف وهو ارض ذات خصب ونزع  
 لبداي وهو ما كان البادية بان يقسم **مريب** او غيره **محتاج** **تعم**  
 الحاجة اليه لبيعه بسعريومه فيقول له بلدي اتركه **خدي**  
 او اتركه **لا يبيعه لك على التدرج** اي شيئاً فشيئاً باعلاً فنوا  
 فقه على ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لبداي والموت  
 فيه التضييق على الناس فلو كان لمبايع ما لا تنعم الحاجة اليه  
 او قصد القادح ببيعه على التدرج فسأله البلدي ولا خيار  
 بتقويض ذلك اليه فلا باس وانما ياتى العالم بالنهي وهو على البلدي  
 ولا خيار للمشتري **وتلقى الركبان بان يتلقا طائفة يحملون** **منا**  
**عاً الى بلد فيفترس** منهم بغير طلبهم وان خرج لخواص طلياد  
 قبل قد ومهم ومعرفة بهم بالسعر **ولهم الخيار فوراً اذ عرفوا**  
**العين** وان صار كما باعوه به قال صلى الله عليه وسلم لا تتلقوا  
 الركبان للبيع وفي رويته فاذا اتى سيده السوق فهو بالخيار  
 وهو نهى تحريم ياتى من تركه العالم بالنهي به ويصح مشاؤه  
 ولو كان الشرا بغير الجلد او بدونه وطعم عالمون فلا خيار  
 ولا اثم ولو تلقا هم وباعهم ما يقصدون شروهم ولو كانت  
 جارية **والسومر على سومر غيره** قال صلى الله عليه وسلم لا يسوم  
 الرجل على سومر الرجل اخيه وهو خبن عني النهي في اثم تركه  
 العالم بالنهي لا يذو او انما **يخرم ذلك بعد استقرار الثمن** بالتر  
 اضي به صريحاً لا بسلوك وخوف بان يقول لمن اخذ شيئاً لمشتري  
 به بكذا رده لا يبيعه لك خيراً منه بهذا الثمن او مثله باقل  
 او يقول لما لك استردته لا مشتريه بالثمن ولو باع او اشترى  
 صح ولو ضيق بشي على من يريد فلغير من طلبه الزيادة **والبيع**  
**على بيع غيره قبل ان يروعه** بانقضاء الخيار ويحقق به خيار العبد  
 بان يامر المشتري بالفسخ لبيعه مثله اي المبيع باقل من ثمنه



والشر على الشر قبل لزومه ويلحق به خيار العيب بان يامر بال  
بيع بالفسخ **ليشترى** بالزوات وجد فيهما فبن فاحش قال صلى  
عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بعض بيع حتى يتتبع او يند  
وقال ليحل للمومن ان يبتاع على بيع اخيه وهو التحريم وحكمته  
الايدافيا ثم العالم به ولو اذن البائع في الاولى او المشتري في الثانية  
فيه ارتفع التحريم ولو باع او اشترى دون اذن مح **والنجش** بان  
يؤيد في الثمن للسلعة المعروفة للبيع ولو تساوى الثمن القيمة  
لا رغبة في الشري بل **ليخدع** غيره **فليشترى** لانه صلى الله عليه وسلم  
نهى عن النجش فيحرم على العالم به لا يذ او **الاصح** انه لا يحل للمشتري  
لتقريبه **ويبيع** نحو الرطب والعنب لعاصر الخمر والبيد اي مايورول  
اليها فان توهم كره او غلب على ظنه حرم لانه سبب لمعصية  
متوهمه او غالبه على الظن ويصح البيع فيهما **وتحرير التفرقة بين**  
**الامم** الرقيقة **والولد** الرقيق الصغير والمجنون يبيع اوجه  
او قسمه او اقاله او رد بعيب او مسافر او تقاسخ او قرض والاب  
وان علا كالا م فان اجتمعا حرم التفرقة بينه وبينها وحل بينه  
وبين الاب والجد في هذا كالا ب واذا اجتمع الاب والجد للام فها  
سوا فيباع الولد مع ايهما كان ولو كان احدهما حرا او ملكا احدا  
فها غير مالك الاخر لم يحرم التفرقة كما لا يحرم بينه وبين ساير  
المحارص والحاق الجد للام بالجد الاب او الحاقه بساير المحارص  
لان له ولاية **حتى يمين** سبع سنين تقريبا او افاقه **وفي قول** هو  
اولى من قول اصله احد الوجهين **حتى يبلغ** قال صلى الله عليه وسلم  
من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين احبته يوم القيمة  
ولا يحرم بعق او وصية او وقف **واذا فرق يبيع** او **يهدى** بطلا في  
**الظاهر** وكذا القسمة والقرض ونحو ذلك للمعسر التسليم شرعا بالتقيد  
ولو فرق بعد التمين والبلوغ بنحوها كره ويجوز ادبج ولد المأولة

اولام ان استغنى الولد عنها والبيع كذلك ولا يصح بيع العيون  
بفتح العين والراو يضم العين واسكان الراء **بان يشترى** ويقطبه  
**در اهم لتتقون من الثمن ان رضي السلعة** **والاقهبة** بالنصب لانه  
عليه وسلم نهى عن بيع العيون بضم العين واسكان الراء لغة ثا  
لته لانها له على شرط الرد والهبة ان لم يرضي السلعة كان بيع  
تقد به ومسله التفرقة للفضل قبله **فصل** **بائع** في صفقة  
واحدة خلا وخمر او عبد **وحرا** او عبد وعبد غيره او مشتركا  
بغير اذن الاخرى الشريك مح **البيع في ملكه** من الخلو  
لعبد وحصة المشتري وبطل في غيره **في الاظهر** اعطى الكل منها  
حكمه ولو اذن له الشريك في البيع صح جزا او مالك العقد  
لم يصح بيعهما للجهل بما يخص كل حال العقد ويصح متى  
كاه وميتته وشاه وحين يركب بيع خل وخمر **فيتخير المشتري**  
بنا على الصحة **ان جهل** كون بعض المبيع خرا او غيره مما ذكر  
بين الفسخ والاجازة فور التبعض الصفقة عليه فان علم  
فلا خيار **فان اجاز** او علم **فخصته** اي المملوك له **من المسمى**  
**عبار قيمتهما** ويقدر الخمر خلا والخمر برشاه واميتته مذ كاه  
والحر رقيقا فاذا كانت قيمتهما ثلاثا فمائه واميتته مائة وخمسين  
وقيمة المملوك مائة **فخصته** من المسموح خمسون وخرج بها  
ع مالواستعار شي ليرفعه يد من فزاد عليه ومالواجر الر  
من الموهوت مدة تزيد على محل الدين فيبطل في الجميع **ومرنا**  
من الصحة مالوا فاضل في الربوي او زاد في خيار الشرط او في  
العرايا على القدر الجايز فيبطل في الجميع وطاهر ان محل الصحة  
اذا كانت الحرام معلوما ليتأتى التقسيط **وفي قول** **جميعه** و  
لا خيار للبائع لتعديده يبيع ما لا عليك طامعا في ثمنه ولو  
باع نحو عبده فتلحق احدهما قبل قبضه الفسخ البيع فيه



فان قيل ان النكاح انما هو  
في المكاتبة والاشهاد  
عين في المكاتبة والاشهاد  
الباب في المكاتبة والاشهاد  
الاخر في المكاتبة والاشهاد  
الدرج في المكاتبة والاشهاد  
المشترى في المكاتبة والاشهاد  
كلها في المكاتبة والاشهاد  
صدق في المكاتبة والاشهاد  
كان في المكاتبة والاشهاد  
المشترى في المكاتبة والاشهاد  
في الموضفين في المكاتبة والاشهاد

ولم يفسخ في الاخر على المذهب وان لم يقضه بل تخير المشتري  
بين الفسخ والاجاره فان اجاز قبل الحصة من المسمى ما  
عتبار قيمتهما كما ولو جمع في صفقة بين عقدين ولو اختلف  
الحكم او كانا لامين كاجارة وبيع او اجاره وسلم لقوله  
بعثتك عبدا واجر قلح داري سبعة بكذا او لقوله اجرتك  
داري شهر او بعثتك صاع قمح في ذمتي سلما بكذا او جازيت  
عشرة وقراض **كما في الاظهر ويوزع المسمى على قيمتهما**  
اي قيمة المخرج من حيث الاجره وقيمة المبيع او المسلم فيه  
ولا يحد وير في طرف ما يقتضي الفسخ ونحوه المخرج ذلك  
للتوزيع اللازم معه الجهد عند العقد بما يخص كلا من  
العوضين كما يجوز بيع ثوب وشقص من دار صفقة وان  
اختلفا في الصفقة واحتجج بالتوزيع للازم له ما ذكره ولو  
جمع في صفقة بين عقدين لازم وجاين كبيع وجعالة  
امتنع لانه لا يمكن الجمع بينهما وبيان اختلاف الاحكام  
فيما اختلفت احكامه مما ذكرنا في الاجاره تقتضي التاقيت  
والبيع والسلم يقتضيان عدمه والسلم يقتضي تراس  
المال في المجلس بخلاف غير **النكاح** لقوله زوجتك نتي  
وبعثتك عبدا وهي في حيزه **صح النكاح وفي البيع و**  
**الصدق القولان** اظهرهما صحتهما ويوزع على قيمة المبيع  
والمهر المثل وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن لبعثتك ذرا  
**لكن اذا بكذا** اقبل فيها وله رد احدهما بالعيب بعد  
البائع نحو بعتك هذا بكذا اقبل منها وله رد نصيب احدهما  
بالعيب **وكذا تعدد المشتري** نحو بعتك هذا بكذا اقبل  
**في الاظهر** كالبائع ولو وفا احد المشتريين نصيبه من الثمن  
على البائع تسليمه قسطه من المبيع كما يسلم المشاع ولو وكلاه

او كليهما في نحو البيع او الشراء فالاصح ثبوت اعتبار الوكيل في ايراد  
الصفقة وتعدتها لتعلق احكام احكام العقد به من زوجه  
وثبوت خيار الا في الرهن والشفقة فلو خرج ما اشتراه من و  
كيل على اثنين او وكيلين عن واحد معيبا فله رد نصفه في  
الصورة الثانية دون الاولى ولو خرج ما اشتراه وكيل عن  
عن اثنين او وكيل عن واحد معيبا فلم يוכל رد نصفه و  
ليس لاحد الموكلين رد نصفه والعبرة في الرهن والشفقة  
بالموكل لا بالوكيل اعتبارا باتحاد الدين والملك وعدمه فلو  
وكل اثنين واحدا في رهن عبدا فاعند زيد بماله عليهما  
من الدين ثم قضى احدهما دينه انقلك نصيبه **ما في الخيار**  
الشامل لخيار المجلس والشرط والعيب وسياتي بثبت  
**خيار المجلس في انواع البيع كالصرف وبيع الطعام**  
**بطعام والسلم والتولية والشركة وصالح المعاوضة**  
على غير منفعة او دم عهد قال صلى الله عليه وآله وسلم البيعان  
بالخيار ما لم يتفرقا ويقول احدهما للآخر خذني الا ان يقول  
او الى ان يقول ولو جز من لقال وبقول فاعلم انه ليس بمعطوف  
ف وصالح الخطيطة لا خيار فيه لانه ليس ببيع **ولو اشترى**  
**من يعتق عليه** من اصوله او فروعه **فان قلنا الملك**  
**في زمن من الخيار للبائع او موقوف فلهما الخيار على الا**  
**ضل وان قلنا للمشتري** تخير للبائع **دونه** لئلا يتمكن  
من ازالة الملك وهذه اقوال ثانی واطهرها انه ان كان  
الخيار لهما فالملك موقوف وان كان الخيار للبائع فالملك  
له او للمشتري فالملك له ولا يحكم بصفقة على قول حتى  
يلزم العقد فثبت ان عتق من الشراء ولو باع العبد  
من نفسه فلا خيار كالبائع الضمني اذ مقصودها العتق

Copy

versity



والنكاح  
ولا خيار في الامر والاهبة بلا ثواب لانها ليست بيعا والحدوث  
ورد فيه وكذا اذات الثواب والشفعة والاحارة ولو في  
الزمة او قدرة مدة والمساواة والصدق في الاصح لما مر وان  
المنفعة في الاحارة تفوت بمضي الزمن فالزمن من العقد  
ليلا يتلف جزء من المعقود عليه لا في مقابلة عوض وكذا  
عوض الخلع والحوالة والقسمه التي لا رد فيها والشركة والقرض  
والرهن والكتابه والاصح ظهوره في اذات الثواب  
لانها بيع وينقطع الخيار بالتخاير بان يختار الزوجه  
اي العقد بهذا اللفظ او نحوه كما مضى به والتمناه واجزاه  
فلو اختار احدهما الزوجه سقط حقه من الخيار وبقي الحق  
فيه للآخر ولو مشتري بالكر ان كان المبيع ممن يعتق عليه  
سقط خياره حينئذ ايضا بالحكم يعتق المبيع ولو قال  
احدهما للآخر اخترا او خير تلك سقط خياره لتضمنه الرضى  
بالزوجه وببقا خيار الآخر ولو اختار احدهما الزوجه والعقد والا  
خر فسخه قدم الفسخ وان تاخر عن الاحارة اذ اثبات  
الخيار انما قصد به التمكن من الفسخ دون الاحارة لاصا  
لتها وينقطع ايضا بالتفرق بينهما لما مر ويحصل بمفارقة  
احدهما الآخر فلو طال مكثها او قاما وتماشا منازلا دام  
خيارهما وان زادت المدة على ثلاث ايام وتغير في التفرق  
العرف فيما بعده الناس تفرق ما يلزم به العقد فان كانا  
بدار صغيرة فالتفرق يخرج احدهما منها او يصعد لصلح  
او كبيرة فبان بختل احدهما من صلحها لصفقتها او بيع  
من بيوتها او في صحري او سوق فبان يولي احدهما  
ظهر ويهشي قليلا ويبقى خيار من خجل منها او اخرج  
مكرها كالاحرات منع من اتباعه كما لو اكره حتى تفرقا

باتفهما

باتفهما ولو ضرب احدهما ولم يتبعه الاخر بطل خيارهما وان لم  
يتمكن الاخر من التباعه وفارقته ما قبلها بان فعل المكره  
انسقط الشارع اعتباره فكانت المفارقة لم توجد بخلاف الهرب  
فمن ثم اعتبر معه القدرة على الفسخ باللفظ فبطل الخيار  
فيه دون الاول ولومات احدهما في المجلس وحيث اوفي  
عليه فالاصح انتقاله الي الخيار الى الوارث والوارث كخيار  
الشرط والعيب وفي معنى من ذكر موكل بالعاقدة وسيد وتبوي  
الولي ما فيه المصالح من الفسخ والاحارة فان كانا في المجلس  
فواضح او غايب عنه وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد  
مجلس بلوع الحبر وكل من المتبايعين فسخ البيع قبل لزوم  
منه ولو تفرقا على التفرق او الفسخ قبله اي قبل التفرق بان  
جاء معا فادعا احدهما التفرق قبل المحي وانكر الآخر لفسخ  
او اتفاقا على التفرق وادعا احدهما الفسخ قبله وانكره  
الآخر صدق الثاني بيمينه لموافقته الاصل **فصل**  
لها اي لكل من المتبايعين واحد منهما شرط الخيار لهما او لا  
حدهما المدة الاثني في انواع البيع ما ياتي الا ان بشرط  
في بعضها القصر في المجلس كزوي وسلم فلا يجوز  
شرط الخيار فيه اذ لو دني لبقا علقه بعد التفرق ولقصد  
التفاهة عنه وانما يجوز في مدة معلومه لا تزيد على  
ثلاث ايام فلو جهلت او زادت بطل البيع والاصل فيما ذكر  
قوله صلى الله عليه وسلم لرجل خدع في البيوع من بايعت فقل  
له لا خلايه ثم انت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث  
ليالي والى خلايه بكسر الميم والموحد الغين والحد يعه  
وهي في الشرع بمعنى اشتراط الخيار ثلثا وقيل بالاشتراط  
من المشتري في الحديث الاشتراط من البايع ومنها **وختب**



المدة المشروطة من الثلاثة فما دونها من **العقد** الواقع فيه  
الشرط **وقيل من القرف** وعلى الاول لو شرطت من التفريق بطل  
العقد ولو بشرط الخيار بعد العقد حبست من الشرط ولا  
بد من اتفاقها على التبرط فان تكون المدة متوالية متصلة  
بالعقد فلو شرط في العقد الخيار من العقد بطل والا ادي  
الى جواز بعده لزومه ولو شرط لاحد العاقدين يوم و  
الاخر كتر جاز فان كان العقد نصف النهار ثبتت الخيار  
لان تصافى اليوم الثاني وتدخل الليلة في حكم اليوم للمضروبة  
وان كان العقد ليلة ثبتت الخيار لغروب الشمس من اليوم  
المتصل بذلك الليل ولو شرط الخيار لاجنبي ولو لا اثر من  
واحد او للبعد المبيع جاز ولو على توقعه احد المشروط  
لهم لا احد الشارطين والاخر للاخر لا الكافر في عبد مسلم  
ولا المحرم في صيد ولجس لشارط الخيار الا ان يموت الاجنبي  
في زمن الخيار فيثبت له ولجس للوكيل في البيع شرط الخيار  
للمشتري ولا للوكيل في الشرط الخيار للبائع فان خالف  
بطل العقد وللوكيل شرط الخيار لو كله ولنفسه وهذا  
الخيار كما علمت انما يثبت في انواع البيع كما مر ويستثنى  
منه ما مر شرط الخيار في المصراة ثلاثا للبائع لانه يمنع  
الحلب وتركه مصر بالبهيمة وكذا شرطه فيما يسرع  
فساده ومشتري فقط في مبيع يعتق عليه وينقطع الخيار  
هنا ما ينقطع به الخيار الفسخ قبل فيما لا التفريق و  
بالنقص المدة المشروطة والموت وخوف من الحكم هنا  
مأثروا من شرطه الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تنازعا  
في القضاء هو او الفسخ قبله صدق النافي بهيمته **والاخر**  
**انه ان كان الخيار مشروطا للبائع فملك المبيع في زمن الخيار**

كان  
للمشتري فله **الملك** وان كان لهما فوقوف اي الملك  
فان تم البيع بان انه اي الملك للمشتري من حين العقد  
**والا فللبائع** وكانه لم يخرج عن ملكه وخيار المجلس كذا الك  
كما مر وكونه فيه لاحد هاتين يختار الاخر للزوم واذ احكم  
بملك المبيع لاحد هاتين احكم بملك الثمن للاخر وحيث  
توقف فيه توقف في الاخر وكسب المبيع في زمن الخيار ولينه  
ويصده وثمرته ومهر الجارية لموطوءه شبهة لمن له الملك  
**وتحصل الفسخ والاجازة في زمن الخيار بلغظ يد عليه**  
**ففي الفسخ كفسخت البيع ورفعته واسترجعت**  
**المبيع** ورددت ثمنه وفي الاجازة اجازته اي المبيع و  
**معيته** والزمناه وخوفه ووطي البائع المبيع وهو حلال  
له ان كان الملك له والا فحرام واعتاقه اياه الخيار له اولها  
**فسخ** للبائع وكذا بيعه واجازته وتزوجته للمبيع في زمن  
الخيار المذكور وهي صحيحة وفسخ له في الاصح لا شعاعا  
بان لا يبقا عليه **والاصح ان هذا** بالتصريفات الوطوية وما  
بعد **من المشتري** في زمن الخيار المشروط او لهما اجازة  
للمشتري لا شعاعا ما بالرضى والوطي حرام وان اذن له البائع  
الا اذا كان الخيار له والاعتاق فاقدر ان كان الخيار له او اذن  
له البائع ولا فله ووطي المشتري المشكل لجس فسخا ولا اجازة فان  
اختارا لاثوته بعد تعلق الحكم بالوطي اذا كان على  
الوطي ان يثبت ووطي الذكر لا يتعلق به حكم هنا والا  
صحت **العرض للمبيع على البيع والتوكيل** والاذن فيه في  
زمن الخيار المشروط ولو باذنه للمشتري لمبيع عن نفسه  
لجس فسخا **من البائع** ولا اجازة **من المشتري** اذ يحتمل  
معناه التردد في الفسخ والاجازة **فصل المشتري**



الجاهل بالعيب **الخيار** في رد المبيع **مظهر عيب** باق بان لم  
 ينزل قبل الفسخ **قديم** بالنسبة للقبض فيصدق بالحادث قبله  
 بعد العقد كما يأتي **مخصصا بالملك** **مقتضى** أو غيره وهو واجب الذكر  
 إذا الفحل يصلح لما لا يصلح له الخصي والمحبوب وإن رادت فلتها  
 باعتبار آخر **وزنه** **وسرقته** **وأبائه** ذكر كان أو غيره  
 أي بكل منهما إن كان مهيأ وإن لم يتكرر وقاب **وبوالة** **ما**  
**لغيره** في غير أوانه مع اعتياده ذكر كان أو لا إن كان ابن  
 سبع تقريباً **ونحوه** الناسي من تغير المبيع ولو ذكر أماً  
 لتغير فيه لقرع الأسنان فلا لزوم له بالتطيف **وصانته** المستكم  
 ولو ذكر أفاً عرض لخواجتماع وشيخ أو حركة عنيفة فلا  
**وجاح الدابة** بالكسري امتناعها على ركابها **وعضها** و  
 ربحها لنقص القيمة بكل حادث **وكل ما باجر ينقص العين**  
 بضم القاق وفتح الياء خطه **والقيمة** نقصا بقوت به عرض  
**صحيح** لا كقول قلعه صغيرة من خوفه ليرتوت شيئاً  
**إذا غلب في جنس المبيع عدمه** فهذا الضابط وعطف  
 على ما مر إشارة إلى أن استيفائها متعذر والحيوية في الإلمة  
 في وانها لا رد بها وإن نقصت القيمة إذا لا يغلب العدم **وما**  
 في ثبوت الخيار **قارن العيب العقد** بان كان موجوداً قبله  
**أم حدث بعد قبل القبض للمبيع** إذا المبيع حينئذ  
 ضمان البايع **ولو أحدث العيب بعد** أي بعد القبض فلا  
 خيار في الرد به إلا أن يستند إلى سبب متقدم على القبض  
**لقطعة** أي المبيع بخنايه سابقه على القبض جهلها المشتري  
 ومنها السرقة فيثبت له الرد بذلك **في الأصح** لأنه  
 لتقدم سببه كما تقدم فان علم المشتري ذلك فلا رد جزئياً  
 ولا رشي ولو حدث عيب بعد القبض في زمن الخيار والملك

البايع

البايع فلما قبل القبض **خلاف موت المبيع** مرض سابق على القبض  
 جهله مشتريه فلا يثبت له رد من استرجاع مثله **والأصح**  
 إذا المرض يرد شيئاً إلى الموت فلم يحصل بالسابق والمشتري  
 الرشد المرض وهي ما بين قيمة المبيع صحيحاً ومريضاً من الثمن  
 فان علم المشتري مرضه فلا شيء له جرماً ولو قتل المبيع **برده** **سا**  
**بقه** على القبض جهلها المشتري **ضمنه البايع في الأصح** بكل الثمن  
 إذا قتله لتقدم سببه كما تقدم فيفسخ المبيع قبل القتل فان علم  
 المشتري الحال فلا شيء له جرماً وموته التحسين على المشتري  
 في الأول والبايع في الثانية **ولو باع حيواناً** أو غيره بشرط **بإ**  
**ته من العيوب في المبيع** فالأظهر أنه يبرأ عن كل عيب باطن  
 في الحيوان **ليرفعه دون غيره** من العيوب فلا يبرأ عن عيب  
 غير الحيوان مطلقاً ولا عن عيب طاهر بالحيوان وإن لم يعلمه  
 ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه وأصله إن ريد إن ثاب  
 اشترى من ابن عمر وعبد الله ثمان مائة درهم بالبراة وقال له  
 به دأله ثمانية لي فأخذهما العثمان فقضى على ابن عمر وإن يحل  
 لقد باعه العبد وماله دأله فباعه فابان يخلق وأرجع العبد  
 فباعه بالوجه وخمس مائة فدل قضى عثمان على ما ذكره ولأو  
 افق اجتهداه اجتهدا الشافعي وقال الحيوان إن يتغذا في  
 الصحة والسقم وتحوط طبايعه فقد ما ينفعك عن عيب  
 خفي وأطاعه أي فيحتاج البايع للشرط فيه ليثق بوزن  
 البيع فيما لا يعلمه من الخفي ون ما يعلمه لتليسه وما لا  
 يعلمه من الطاهر لندرة خفايه **وله** أي المشتري مع **هوا**  
**الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض** لأنصراف الشرط  
 ما كان موجوداً عند العقد **ولو اشترى البراة على حدث من**  
**العيب قبل قبضه لم يفسخ الشرط في الأصح** وكذا لو شرطها  
 من الموجود وما يحدث ولو شرطها من عيب لا يعاين وعينه

فشيء آخر



كالزنا برب منه وان كان يعاين كالبرص واره قدس وموضعه  
 فذلك والا فلا يبر لتفاوت الاغراض واختلاف قدره وهو  
 ضعه **ولو هلك المبيع عند المشتري** كان مات العبد او تلف  
 نحو الثوب **واعتقه** او وفقه او استولى الحاربه او جعل المشاء  
 اضحية **ثم علم العيب به رجع بالارش** لتعذر الرد لقوة البيع  
 حسا وشرعا وكذا لو اشترى بشرط الاعتاق واعتق صحيح ونجى  
 عن الكفاره ان لم يمنع العيب الاجزى ولو باع ريو بالجنسه و  
 رد العقد على العين فتلف ثم علم عيبه فسخ العقد وغرم  
 به له واسترد الثمن والارش هنا لان لو قيل لنقص الثمن فيصير  
 الباقي منه مقابلا بالثمن منه وذلك ربا فان ورد على الذمه  
 ثم عثر غرم به له واستبدل وان كانا ترقا **وهو اي الارش**  
**جزء من ثمنه** اي المبيع **نسبة اليه** اي نسبة الجزء الى الثمن **فمن**  
 اي مثل نفسه **ما نقص العيب من القيمة لو كان المبيع سليما**  
 فاذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فحصة  
 النقص اليها عشر فالارش عشر الثمن فان كان ما بين مثلا رجع  
 بعشرين منه وانما رجع بحج من الثمن لان المبيع مضمون  
 البايع به فجزوه كذلك فان كان قبضه رد جزوه والاستد  
 عن المشتري بطله **والاصح اعتبار القيمة اي المبيع من يوم**  
**البيع الى القبض** فراد على اصله قيمة ما بين المبيع والقبض  
 ووجهه ان القيمة ان كانت يوم البيع اقل فما زاد حدث  
 ملك المشتري وان كانت يوم القبض او بين اليومين اقل  
 فما نقص من ضمان البايع فلا بد خل في التقويم **واخذ**  
**مثل الثمن المثل او قيمته** ان تقوم اقل ما كانت من يوم البيع  
 الى القبض لانها ان كانت يوم البيع اقل فالزيادة حدثت  
 في ملك البايع وان كانت يوم القبض او بين اليومين  
 اقل فالنقصان من ضمان المشتري **ولو علم العيب بالمبيع**

لو علم العيب بالمبيع  
 ولو علم العيب بالمبيع  
 ولو علم العيب بالمبيع

لو علم العيب بالمبيع  
 ولو علم العيب بالمبيع  
 ولو علم العيب بالمبيع

**بعد ان ملكه عنه الى غيره** يعوض اوبده ونه او رعيه  
 او غصبه ونحوها فلا رشي له **في الاصح** اذ قد يعود اليه فده  
 كما قال فان عاد الملك اليه ولو باقالة وهبه وبشرائه  
**الرد وقيل** فيدأزال ملكه يعوض ان عاد اليه **يعبر بالرد**  
**بعيب فلا رد** ولو تعذر العود لتلف او نحو اعتاق رجع المشتري  
 الثاني بالارش على الاول والاول على بايعه ولو قبل الغرم  
 للثاني ومع ابرائه منه **والرد بالعيب** في بيع الاحيان  
**على الفور** فيبطل بالتاخير بلا عذر الا لجهله لقرب اسلام  
 او كونه نكشا بعبد اعن عالم ذلك او جهل فور بيته ان كان  
 ممن حفا عليه وكذا الشفعة وخرج يبيع الاحيان ما  
 في الذمه لان المقبوط عنه لا يملك الا بالرضى ولان غير  
 معقود عنه **فليبادر مريد** الذي لا عذر له اليه **على العا**  
**ده فلو علمه وهو يصلي او ياكل او يقضي حاجته فله تا**  
**خير حتى يفرغ** او وقد دخل وقت هذا الامور فاشتغل  
 بها لم يضرب او علمه **ليلا فحتى يصبح** ان كان في مسيره في الليل  
 كلفه واعذار الشفعة تاتي هنا باسرها اذ مدر كالات  
 البائن واحد ولا يضرب بس ثوب واغلاق باب ولا يكلق  
 العذر وفي المشي والركض في الركوب ليرد ولو اشترى عبدا  
 فابق قبل قبضه فاجار مشريه ببيعه ثم اراد فسخه  
 مكن ما لم يعد العبد اليه **فان كان البايع بالبلد رده عليه**  
**بنفسه او وكيله او على وكيله** بالبلد كذلك لقيام الوكيل  
 مقام موكله في ذلك والرد على الموكل والوارث كذلك  
**ولو تر له اي البايع والوكيل ويرفع الامر الى الحاكم** ليقضيه  
 حشر ذلك ويرده عليه **فهو الذي** في الرد في حاضر بالبلد  
 يرد عليه لانه رعا حوجه الى الترفع وواجب في غائب



عنها كما ذكره بقوله **وان كان البايع غائبا عن البلد ولا**  
**كيل له بهار رفع الامر الى الحاكم** قيد في شري ذلك الشيء من  
 فلان الغائب بمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وانه  
 فسخ البيع ويقوم الجنبه على ذلك في وجه مسخر ينصبه  
 الحاكم ان شاء وخلفه ان الامر كذلك ويجزم بالرد على الفا  
 بيع فان لم يجد له سوا المبيع باعه ولا ينافي هذا ان  
 المشتري بعد الفسخ جنس المبيع لاسترجاع الثمن الى الحاكم  
 ليس خصم فيوتن بخلاف البايع **والاصح انه يلزمه الا**  
**شهاد على الفسخ** بعد ان اوعد ان امكنه حتى  
 الى المردود عليه **من البايع او الحاكم** او غيرهما مبادره ليس  
 بحسب الامكان وكذا يلزمه الاشهاد من ذكر حال توكيله او حال  
 عذره كسر وضغيبه عن بلد المردود عليه وخوف مرعوب  
 وقد عجز عن التوكيل وعن المضي الى المردود عليه والرفع الى  
 الحاكم ايضا في الغيبه **فان عجز عن الاشهاد لم يلزمه**  
**التلفظ بالفسخ في الاصح** فيؤخره للايتان به عند خولها  
 واذا شهد على نفس الفسخ نقد ولم يخرج بعد البايع او  
 الحاكم الى التسليم وفصل الخصومه **ويشترط في الرد**  
**الاستعمال فلو استخدم العبد** كقوله استقني مائة وناو  
 لي الثوب او اغلق الباب او ترك على الدابة مشرجها او كادها  
 اي البرذعه واضيق ذلك اليها للملاسه **بطل حقه من**  
**الرد لا بشعار ذلك برضاها بالعيب بخلاف ترك الخولجاء و**  
**يعذر في ركوب جموح بعسر سو قها وقودها** اي يعذر  
 في ركوبها حين توجهه لردّها ولو ركب غير جموح لردّها  
 دها بطل حقه ولو علم وهو راكب فاستد امه فكابتداه  
 اي فيبطل الرد الا ان يكون من ذوي الهيات ومثله الثوب

كذا في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

في نسخة

فينعه الا ان يكون منهم واذا سقط ردّه بتقصير هذه فلا  
 ارش له كما لارد ولو حدث عنه عيب باقية او غيرها كنسيان  
 قران وصنعة لم اطلع على عيب قد يتم سقط الرد قهر اي القهر  
 لا ضرره بالبايع **ثان رضي به** اي للمبيع البايع معيبا **وقد**  
**المشتري بلا ارش** عن الحادث او قنع به بلا ارش عن القديم  
 والابان لم ير في البايع به معيبا فليضم للمشتري ارش الى  
 دك الى المبيع ويرد او يعمر البايع ارش القديم ولا يرد  
 المشتري رعاية للحائنين فان اتفقا على احد هما فذاك و  
 اصح **والابان** طلب احدهما الرد مع ارش الحلات والا  
 حره الامساك مع ارش القديم **فالاصح اجابه من طلب**  
**الامساك** مع ارش القديم البايع او غير له لتقريره العقد و  
 ما لا يرد به المشتري لا يمنع الرد اذا حدث عنه الا في الا  
 قل ولو حدث عنه عيب فانت وزال قبل علمه با  
 لقديم رد وكذا لو حدث عنه عيب تزويج فقال الزوج  
 ان ردك المشتري بعيب فانت طالق وكان قبل دخوله  
 ولو حدث عيب برؤى بيع لجنسه ثم علم القديم تعين  
 رده وارش الحادث ولو زال القديم قبل اخذ ارشه  
 لم ياخذ او بعد رده **ويجب ان يعلم المشتري البايع على الفور**  
**بالحادث مع القديم ليختار ما مر** فان اخرا علامه بن  
 لك عن فور اطلاعه عن القديم **بلا عذر فلا رد له ولا**  
 ارش لا شعاع التاخير بالرضا ولو كان الحادث قريب الزوال  
 كالرمد عذر في تاخير الاعلام به منتظر زواله ليرد فليس  
 عن الحادث ولو زال الحادث بعد ان اخذ المشتري ارش  
 القديم او قضى القاضي به ولم ياخذ فليس له الفسخ و



الارش ولو تراضا بلا قضا فله ذلك **ولو حدث عيب**  
**لا يعرف القديم** الا انه **ككسر بيض النعام** وجوز **وترا**  
بكسر ثوبه وهو الجوز الهندي ظهر عيبها **وتقوير بطيخ**  
بكسر ثوبا **مدود** بكسر الواو وفي بعض اطرافه **رد** ما ذكرنا  
لقديم قهر **والارش عليه** للحادث في **الظاهر** لعذره اماما  
لا قيمة له كبيض مذر وبطيخ مدود كله او معفن فتيين  
به فساد البسج لورده على غير متقوم ويلزم البايع تطويق الماك  
منه **فان امكن معرفة القديم باقل مما احده** **المشتري**  
كتقوير بطيخ حامض امكن معرفة حموضته بعز او تقوير  
كبير يستغني عنه باصغر او شقور مان شرطت حلاوته  
مع امكان معرفتها بالغرض او كسر بيض يعرف بالعلقه  
وكسر رايح امكن معرفة عيبه بخبقة **فكسائر العيوب**  
**الحادثة** فياتي مامر ولا رد قهر **فرد** اذا اشترا  
**عبد بن معينين صفقة** ولم يعلم عيبهما **رد** بها بعد  
ظهوره ولا يرد احدهما **ولو ظهر عيب احدهما دون الآخر**  
**رد** **الا المعيب وحده في الظاهر** اذا لضروره لتفريق  
الصفقة وسواء اتصلت منفعت احدهما بالآخر كزوج  
الحق ام لا ولو رضى البايع بافرا د احد المبيعين بالرد جاز  
وكذا قهر ان لم ينقص بالتبعيض كالحب **ولو اشترى عبد**  
**رجلين معيبا فله رد** نصيب احدهما **ولو اشترى اية**  
اشترى اثنيان عبد واحد كما في اصله **فلا حد** **رد** **لخصيه**  
**في الظاهر** لتعدد الصفقة فيها **ولو اختلفا في قلة العيب**  
امكن حد وثقه بان اعاده المشتري وانكر البايع **صدق**  
**البايع** لموافقته لاصل استمرار العقد **ببمينه** لاحتمال صدق

المشتري

المشتري **على حسب** بفتح سينه **جوابه** اي مثله فان قال ليس  
له الرد بالعيب الذي ذكره او لا يلزم من قبوله حلقه كذلك ولا يمكن  
التعرض لعدم العيب وقت القبض لجواز الرضى من المشتري ولو  
نطق بذلك كلف اليمنه عليه ولو قال في جوابه ما اقبضه  
وبه هذا العيب او ما اقبضته الا سلم من العيب حلق كذلك ولا  
يكفي في الجواب ما علمت به هذا العيب عندي ويجوز له الخلق على  
البت اعتمادا على ظاهر السلامه اذا لم يعلم او يظن خلافا ولزم  
يمكن حدوث العيب عند المشتري كشيء شجرة ان دملت وطبخ  
امس صدق المشتري او لم يمكن **قد وقف** **الحرج** **طري** **والبيع**  
والقبض من سنة صدق البايع بلا يمين فيها او يصدق المشتري  
ببمينه اذا ادعى قدم عيبين او البايع باحدهما لان الرد ثبت  
بلاقرار البايع باحدهما فلا يطل بالشك وحيث صدقنا  
البايع فحلف ثم جرا الفسخ فطلب الارش فليس له بل يصدق  
المشتري فيه ببمينه لان عين البايع وان صلت للدفع  
عنه لا يتصل لشغل دمه **المشتري** بل للمشتري ان يحلف الان  
انه ليس بحادث **والزيادة المتصلة** كسمن وتعلم صنعها كق  
اة وكبر شجرة **تتبع الاصل** اذا زاد ولا شيء على البايع سبها  
**والمنفصلة كالولد والثمره والابرة** الحاصلة من المبيع **لا**  
**تمنع الرد** بالعيب الاول والامه الذي لم يمين فانه يمنع الرد  
مئة التفريق كما مر بجوابه **وهي للمشتري ان رد بعد القبض و**  
**لو حدث قبله وكذا ان رد قبله في الاصل** اذا الفسخ يرفع العقد  
من حينه **ولو باعها اي الجارية او البهيمه** **حامله** مع عيب  
**فان فصل الحمل رد** **معهما** حيث جاز بان لم ينقص بالولاد  
او كان جاهلا بالحمل **في الظاهر** اذا الحمل يعلم ويقابل بقسط من  
الثلث ولم ينقص الحمل رد هاكذلك او انفصل ونقصت وكان



عالمًا بالجل فله الأرض فقط ولو حدث الجل في ملك المشتري لم  
في الرد بل يأخذه إذا انفصل **ولا يمنع الرد الاستحسان** ولو وطئ  
الواقعان من المشتري بعد القبض وقبله ولا مهر ولو وطئ  
اجنبي أو البايه بلا شبهة فهو زنا يمنع الرد قهري **والقضاء**  
**الكسر بالتفريق** من المشتري أو غيره وزوال البكاره بخو وثنية  
**بعد القبض نقص حده** يمنع الرد ان لم يستند لسبب متفق  
جهله المشتري وقبله **حناية على المبيع قبل قبضه** فان  
كان من المشتري فلا رد واستقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من الثمن  
فان قبضها الزمة الثمن بجماله وان تافقت قبل قبضها الزمة قد  
النقص من الثمن او من غيره واجاز وهو البيع فله الرد بالعيب  
ثم زوالها من البايه او بافة او مزاج سابق فهدر او من  
اجنبي فعليه الارشان زالت بلا وطئ او بوطئ زنا منها والا  
لزمه مهر مثل بكر بلا افراد ارش و يكون للمشتري لكنه ان  
فسخ سقط منه قدر الارش للبايه ولو زالت البكاره بزواج  
سابق لم يعلمه المشتري فله الرد وكل ما ذكر في المبيع من الرد  
بياده وغيره باق مثله في الثمن **فصل في التصديع**  
وهي ربط اخلاق اللبوت وتر كها بلا حليب يومين فالتفخيخ  
التي بضرعها ويطن الى اهل كالهالكثرة حليبها كل يوم فيرغم  
فيها بزيادة والاخلاق جمع خلفه بكسر المعجمة وسكون  
اللام جملة الضرع لقوله صلى الله عليه وسلم لا تضروا الابل والغنم  
من ابتاع بعد ذلك اي بعد النحر فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها  
ان رضيتها امسكها وان بسخطها ردتها وصاعا من تمر ونصف  
بوزن تركوز من صري المافي الخوص جمعه **تجبت الخيارات على القوا**  
من الاطلاع عليها خيار الغيب وكذا الوصية بنفسها ولو اطلع  
بعد ثلاث ايام كان له الرد وان اشترى وهو عالم بالتصديع

فلا خيار

فلا خيار له واما قوله صلى الله عليه وسلم من اشترى شاه مصره  
فهو بالخيار ثلثة ايام فان ردّها رد معها صاع تمر لا سمر اي  
حنطة فاجبت عنه بانه محمول على الغالب على ان التصديع لا  
تظهر الا بعد ثلاث ايام ولو رد اللبن على الحد الذي اشترى به التقصير  
فلا خيار وقيل **ثلاثة ايام فان رد المصره ولو بعيب اخر بعد**  
**تلقى اللبن** او قبله ولم يترضا على اخذه **رد معها صاع تمر** وان  
كان اشترى اصابه او باقل منه لما هو وجوز التراضي على غير تلقى اللبن  
ام لا والعبرة في التمر بالمتوسط من تمر البلد فان فقد قيمته با  
قرب بلد التمر اليه وقيل **بأن صاع قوت** ولو علم التصديع قبل حلب  
رد ولا شيء عليه **والاصح ان الصاع لا يختلف بكثر اللبن** و  
قلته الحديث **والاصح ان خيارها اي المصره لا يختص بالنعم**  
**بل بيعهم كل مأكول** من الحيوان والجارية والاثان بالمشاه وهي الا  
شئ من المهر الا عليه لقوله صلى الله عليه وسلم من اشترى مصره وصح  
محلن بالتشديد من التخلو اي الجمع **ولا يرد معها شيئا** اذ لبن  
الادي لا عرض له غالبا ولبن الاثان نجس **وفي الجارية وجه** انه  
يرد معها بدل اللبن **فصرع** رد غير المصره بعد الحلب كرد  
المصره وجس ما القناه والرجح **المرسل عند البيع** وخير الو  
حه وتسويد الشعر **والجعيد** الدال على قوت البدن **يقت**  
**الخيار** للمشتري بتلك **في الاصح** عند علمه بانه كالتصديع للتدليس  
**لا اطلاع ثوبه** اي المبيع بالمداد **الحديد الكتابه** فان خلافه  
فلا يثبت الخيار بذلك **في الاصح** اذ ليس فيه اثر فمر **حاشا**  
في حكم المبيع وخو قبل القبض وبعد والتصرف في ماله تخيير  
غيره امانه مع ما يتعلق بها **المبيع قبل قبضه من ضمان الباي**  
**يع فان تلقى كسوبا** او شاة بغيره **تبيين** باقة ولو معنى كوقع



درة ببحر وانقلات طبر وصيد متوحش واختلاط غير  
متماثل كغوب او مشاة بغيره بلا تغيير وانقلات عصير  
خمر **الفسخ البيع** وسقط الثمن عن المشتري ويقتل الملك  
في المبيع للبائع قبيل التلق لان المبيع ولو ابراه **المشتري**  
**عن الضمان** لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم المذكور للتلق  
لانه ابرأ عما لم يوجب وغصب المبيع وابقه وجر البائع  
له بحيث الحيار وغرق الارض ووقوع صخره عليها لا  
يمكن رفعها عيب هنا لبقاء العين وفي الاجازة تلقى لروا  
المنفعة **وانتلاق المشتري** للمبيع بغير حق كان اكله قبض  
له ان عام انه المبيع حالة انتلافة **والا** بان جهل ذلك وقد  
اضافه به للبائع **فقولان** صوابه وجهان **كامل المالك**  
**طعامه المخصوص** ضيفا جاهلا ذلك والظاهر مائة الفا  
صب فيكون هنا قبضا وفي معنى انتلافة مالوا اشترا مائة فا  
حياتها ابوه ومالوا اشتري السيد من مكاتب او الوارث من مو  
رثته شيئا ثم عجز المكاتب او مات المورث ولو اتلف المشتري  
المبيع قبل القبض لصيانة عليه او قتله لردة وكان اماما  
او قتله قصاصا فكافة سماويه واتلق الا عجمي او صبي لا  
يميز بامر غيره كاتلاق الامر **وامد ذهب ان اتلاق البائع**  
**كتلقه** بافة فيفسخ ويسقط الثمن من مشتريه **والاظهر**  
**ان اتلاق الاجنبي** الاهل للالتزم بغير حق لا يفسخ البيع بل  
للتخير **المشتري** به على التراخي بين ان يجيز ويغرم **الاجنبي**  
القيمة او يفسخ فيغرم **البائع الاجنبي** القيمة فلو كانت  
الاجنبي حرييا واتلق بحق وكان العقد صرفا لفسخ البيع  
ولو تعيب المبيع بافة قبل القبض **فرضية** المشتري باجازه

التمه

**البيع اخذ بكل الثمن** ولا ارش لقدرته على الفسخ **ولو عيبه**  
**المشتري فلا خيار** له بهذا العيب **والاجنبي** الاهل للالتزام  
بغير حق **فالخيار** بتعيبه للمشتري **فان اتجار البيع ولو**  
**عيبه البائع فامد ذهب** ثبوت **الخيار** ولا خلا فيه لا  
التعريض وهو المقصود بالخلاف اذ فعل البائع كاتلاقه **ولا**  
**يبع بيع المبيع قبل قبضه** منقول كان او غيره وان اذن  
بالبع وقبض الثمن لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من خرام  
لا تبعن شيئا حتى يقبضه والمعنى فيه صعد الملك لكن  
يحوز قبله فيما لو اشتري السيد من مكانه او الوارث من  
مورثته شيئا ثم عجز المكاتب ومات المورث قبل القبض اذ  
البيع لا يفسخ فيما ذكر ولو كان على الميت دين يتعلق  
بالثمن فان كان ثم وارث اخر لم ينفذ بيعه في قدره  
الاخر حتى يقبضه **والاصح ان يبيعه للبائع كغيره** فلا يفسخ  
لظاهر الحديث ومحل منع بيعه من البائع كالثمن من المشتري  
اذ الدين تعين المقابل وعمله ان تلق او كان في الذمه والا  
فهو قالة بلقظ البيع فيصح ويأتي مثله في الثمن ولا يعتاض  
عن المبيع الثابت كالثمن في الذمه **والاصح ان الارض**  
**والرهن والهبة** والكتابة كالباع فلا يفسخ لما مر ولو  
برهانه من بايعه قبل قبضه بغير الثمن ولم يكن له حق  
الحسج جاز ويأتي مثله في الثمن **والاصح الاعتاق بخلا**  
**فه** فيصح لتشوق الشارع له ويكون به قابضا وكالعق  
الايلاق والوفق وتصور بهما قابضا وان لم يرفع البائع يده  
عنه وتصور ضمونا عليه القيمة في الرقيق كاتاقه  
الطعام للمفقر قبله ان كان اشتراه جزافا وقبضه  
فان لم يقض لم يضر قابضا كما لا يصير كذلك بوطي



الزوج والوصية والتدبير والتزويج والقسمه وعنه العتق  
 على مال عن كفارة الغير **والثمن المعين** دراهم او غيرهما  
 لبيع فلا يبيعه الباي قبل قبضه لعموم النهي والتصرف  
 بعبارة اصله اعم ولو تلف القسخ الجيع وله بيع ماله في  
 يد غيره امانه كوديبه ومشتريه وقراض ومن هوون به  
 انفكاكه وموروث كان للورث التصرف فيه باق في يده  
 ليه بعد شدة وكذا عارية وما خوذ بسوم ثم المالك  
 في المذكورات وفصل الاخران بكذا لانهما مضمونات ولومان  
 المشتري قبل القبض فليس لورثه البيع حتى يقبض ولو استأجر  
 حر صباغا او قصارا ونساجا لعل في الثوب او صايغا لمصوغ  
 او رايضا للذابة وسلم له ما ذكر لم يكن له بيعه قبل علمه و  
 كذا بعده ان لم يكن سلمه اجرة اذ له المجلس ليعمل ثم الاستفا  
 بها وجان ببيع ما عاد له بفسخ عقد قبل استرداده كسليم وبيعه  
 ان رد الثمن وبيعه ماله في يد غيره اجرة او حصة فاسدين  
 ولا يضمن الهبة الفاسدة بالقيمة الا اذا التفتك المنهك ولا  
 يبيع ببيع المسلم فيه قبل قبضه **والاعتياض** عنه لشمول  
 النهي له **والجديد جواز الاستبدال** عن الثمن الذي في الذ  
 مه كخبر ابن عمر كنت ابيع الابل بالذنانير واخذ مكانها الدرهم  
 وابعده بالدرهم واخذ مكانها الذنانير فأتيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فسأله فقال لا بأس اذا تفرقتا وليس بينكما  
 شيء من الثمن الخقد والتمن مقابله فان كانا تقديرا او لم  
 يكن نقد فما اتصلت به الباء وما لا مقابله فان استبدل موافقا  
 في علة الربا كذا **راهم عن ذنانير** وعكسه **اشتراط قبض**  
**البديل في المجلس** الخبر المذكور جذرا من الربا والاصح انه لا  
**يشترط التبيين** للبديل اي تشخيصه في العقد كما لو تصارفا

في المجلس

في الذمه وكذا لا يشترط في الاصح القبض للبديل في المجلس ان  
 استبدل مالا يوافق في الربا **الثوب** عن درهم كالمواضع  
 ثوبا في الذمه لا يشترط قبض الثوب في المجلس ولا يد من الثمين  
 للبديل في المجلس ولا يشترط في العقد فيصفه فيه بغير ثم يعينه  
 ولا يستبدل موجد على حال بخلاف عكسه **ولو استبدل عن القراض**  
**وقيمة المتلف** عبارة بدين القراض والاتلاف وهو شامل لمثل  
 المتلف جان لا استقرار ذلك **وفي اشتراط قبضه** اي البديل في  
 المجلس ما سبق فما وافق في العلة اشترط وما لا فلا وياي في  
 نعيه مامر **وبيعه الدين الغير من عليه باطل في الاظهر جان**  
**يشترى عبد زيد بمائة له على عمر** والثاني وهو العتق يصح  
 لاستقراره كبيعه من عليه وهو الاستبدال المتقدم لكن يشترط  
 فيه قبض العوض في المجلس ان اتفقا في علة الربا فلو تفرقا قبل  
 قبض احدهما باطل البيع وان يكون المديون مليا مقرا والدين جالا  
 مستقرا **ولو كان لزيد وعمر ودينان على شخص فباع زيد**  
**عمر ودينه بدينه بطل قطعا** ولو اختلف الجنس لخيريه صلى  
 عليه وسلم عن بيع الكالي بالكالي وفسر ببيع الدين بالدين  
 وقوله قطعا مزيد **وقبض العقار** وفي الارض والبناء وكل  
 مثبت تخليقة للمشتري **وتعليقه من التصرف فيه بشرط**  
**فراغه من امتعه الباي** وعين المشتري نظر الحرف فيه  
 لاستفا القبط شرعا ولغة وعبارة اصله بتخليته وهي اقوم  
 الا ان يفسر القبض بالا قباض فلو كان في الرأرأ متعة لغير المشتري  
 توقف القبض على تفرغها ولو جمعت في بيت توقف القبض  
 له على تفرغه ويكون قابضا لما عده فان نقل الامتعة منه  
 الى محل اخر صار قابضا للجملة ويكفي في التخليه تسليم



مستوفى في تاريخه  
في سنة ١٢٩٦

التصرف فيه ولو تلقى من ضمانه لكن اخرج مستحقا اوله بجزء الا وضوح  
بين يديه بغير امره لم يضمنه اذ هذا لا يكفي في ضمان الغصب ولو باع  
حاضر منقول او غيره كخود وديعه او عارية من يده  
اعتبر بكون التصرف وانتقال الضمان مضى من الامكان القبض من  
نقل وتحليه وكذا الاذن فيه ان حل الثمن ولم يسلمه ولو وثقه  
ما في يده اعتبر مضى الزمن ايضا هذا كله فيما بيع بلا تقدير اما  
هو قياتي وبشرط في المقبوض كونه مرييا والافكيح الغايب  
يب وقبضا اجزا او الشاي بقبض الجميع والزائد امانه بيد القابل  
**فرع** راد الترجمة به **للمشتري قبض المبيع** بلا اذن  
باليه **ان كان الثمن موجلا او سلمه** ان حل مستحقه ولو حل  
بعضه بان باعه بثمن بعضه حال وبعضه موجلا وبين البعض  
صح واشترط لاستقلاله بالقبض ان سلم الجميع **امال والابان**  
لمسلمه **فلا يستقل به** اي بالقبض وعليه ان استقل به الرد  
اذا البايع يستحق الجبس لاستيقا الثمن ولو تصرف فيه لم يصح  
تصرفه لكنه رد خل في ضمانه ان خرج مستحقا وبستقر  
ثمنه عليه ولو كان الثمن موجلا وحل قبل القبض استقل  
به اذ لا حرج للبائع في هذا الى حاله كالصداق ولو بيع  
الشيء بتقدير القبول **وارضى خمر عابا عما يزال** وصطه كيلا  
**او وزنا اشترط في قبضه مع الثقل** في المنقول خمره ان  
يبع ذرعا بان كان يذرع او كيلا ان يبيع كيلا او وزنه ان  
يبع وزنه او وعد لقوله صلى الله عليه وسلم من اتعاع طعاما  
فلا يبيعه حتى يكتاله **دا على انه لا يحصل القبض فيه الى الجمل**  
وفي حقه الباقي **مثاله في المكيل بعثكم اي الضيرة كل صاع**  
**بدرهم او بعثكم بعشرة** مثلا على انها عشرة اصع  
ثم ان اتفقا على الكيل مثلا فذاك والانصب الى اكم امنا يتولاه



ولو قبض ما ذكر جزا فالربيع القبض ولو دخل في ضمانه ولو كان له  
 اي شخص **طعامه مقدرا على زيد** ومن سلم او قرض او اتلف  
 عشرة اصبع ولعمرو عليه مثله فليقبل نفسه من زيد ثم  
 يكبل لعمرو ليصحب القبض والاقباض فلو قال لعمرو قبض من زيد  
 ما لي عليه لنفسك ففعل فالقبض فاسد له لانه قابض  
 من نفسه لنفسه وما قبضه مضمون عليه ولا يلزمه رده لادفعه  
 فيكبله المقبوض له للقباض وصح بالخسبه للقباض بترابه ذمة  
 زيد لادنه في القبض منه ولو قال احضر معي لأكمله منه لك  
 ففعل او قال قبضه لي ثم قال قبضه مني لنفسك بذلك الكيل  
 او احضر معي لا قبضه لنفسك ثم توخذه مني بذلك الكيل فكذا ذكر  
 ويصح قبضه ليكر في الاول وقبض بكر لنفسه في الثانيه و  
 يبرازيد والاستدأمة في نحو المكيل كابتدائه **قصر** زاد  
 الترجه به **قال البايع** بئس حال في الذمة **لا اسم لم يبيع حتى**  
**اقبض ثمنه** وقال المشتري في الثمن **مثله** اي اسلمه حتى اقبض  
 المبيع وترافعا الى كمال اجبر البايع لرضاه لتعلق حقه في الذمة  
 وفي قول المشتري وفي قول الاجبار او لا فمن سلم اجبر صا  
 حيه وفي قول جبر ان قلت فان كان الثمن معين او يبيع  
 عوض بعوض سقط القولان الاولان واجبر في الاظهر  
 لما **والله اعلم** ولا يجبر البايع بوكالة او ولاية على التسليم  
 البتد ابل لا يسلم حتى يقبض الثمن ولا حبس بعوض هو  
 حل وان حل قبل التسليم **واذا سلم البايع** باجبار او دون  
 اجبر المشتري ان حضر **الثمن** على تسليمه **والا** بان لم يحضر  
 فان المشتري محبس بالثمن وهو مفلس **فالبايع** الفسخ  
 بالفلس **الببيع** بالشرط الاتي ببيانه او موصوفه **ما** الصالحه  
 او مساقه قريبه اي دون مساقه القصر **جر** عليه في قول

كلها

كلها حتى سلم الثمن لئلا يتصرف فيها بمطل حق بايعه فان كان  
 مساقه القصر لم يكتف البايع الصبر الى احضاره للضرر والا  
 صح ان يله الفسخ واخذ المبيع لتعذر تحصيل الثمن كالا فلاس  
 به فان صبر البايع لا حضار لمال فالحق باق كذا ذكرنا اي جحر  
 على المشتري في ماله كلها الى ثمنه تسليم الثمن او انما اصاله ان  
**خاف فوته بلا خلاف** وكذا المشتري له حبس ثمنه المذكوران  
 خاف فوته المبيع بلا خلاف **وانما الاقول** السابقة **اد البرحق**  
 البايع **فوته** اي الثمن ولا المشتري فوته المبيع **وتنار** في مجرد  
 الايتد ابا التسليم **ما** **التولي** اصلها تقليد العمل  
 ثم استعملت فيما ياتي **ولا اشتراك** مصدر اي اشتراكه اي  
 صيره شريكا **والمراد** وهو الزيادة **والمراد** من الخط  
 وهو القبط **اشترا** شخص شيئا **مثلي** ثم قال بعد قبضه  
 وهو عالم بالثمن **العالم بالثمن** باعلامه او غير **وليتك**  
**هذا العقد** فقبل لقوله قبلته او ثلجته **يبع** في شرطه كقد  
 من التسليم والتقابض بر يوي **وترتب احكامه** كتحديد  
 الشفعه ان كان المبيع شقفا مشفوعا وعفا الشفعه في  
 العقد الاول **لكن** لا يحتاج عقد التولية الى ذكر الثمن لظهور  
 انه بالثمن الاول المعلوم لهما اي مثله في المثلي وبقيته في  
 العرض مع ذكره وبه مطلقا بان التحمل اليه ولو قال في العرض  
 قام على يكد او قد ولجتك بما قام به علي او ولت على صداقها  
 بلفظ القيام او ولي على عوض الخلع جاز **ولو حط عن المولى**  
 بكسر اللام **بعض الثمن** بعد التولية **الحط** عن المولى بفتحها  
 اد خاصية التولية التزويل على الثمن الاول ولو حط جميعا الحط  
 عن المولى ايضا لكن ان كان الحط لكل قبل لزوم التولية **بطل**  
 سوا حط قبلها ام بعدها وقبل لزومها وسوا في ذلك الحط

اي عليه فيها اذا لم  
 يكتف بقبضه او فلاس والبائع  
 فبئس مبعده حتى يقبض  
 ثمنه المالح

لزم مثل الثمن جنسيا وقدر  
 وصغر وهو اي عقد التولية



من البائع ووارثه ووكيله **والا اشتراك في بعضه** اي المشتري لا  
لتولية في كل في الاحكام السابقة ان بين البعض كاشتراكك في  
النصف فيلزمه نصف مثل الثمن فان قال اشتركتك في النصف قل الرتبة  
الا ان يقول بنصف الثمن فيتعين النصف **فلو اطلق الاشتراك في**  
**العقد وكان المشتري مناصفة وقيل لا يصح** ويشترط ذكر العقد  
كاشتراكك في بيعه هذا او في هذا العقد واشتركتك في هذا كذا  
بيع ويصح بيع الارض بان يشترى به مائة ثم يقول لعالم بذلك  
بعثك بما اشترى به اي مثله وربح درهم لكل عشرة او فيها او  
ربح دميان دهم ومعناه ما مر فكأنه قال بمائة وعشرين فيقبل  
المخاطب وده اسم لعشرة ويان اده لاحد عشر ولو كان الثمن  
الثلث دراهم معينة غير موزونة لم يصح البيع مراحه ويصح  
بيع المخاطب لبعثك بما اشترى به **وحط ديا زده** فيقبل  
**وحط من كل احد عشر واحد** كما ان الربح في المراحه واحد من احد  
عشر فان كان المشتري بمائة وعشرة فالحطوط عشرة **وقيل حط**  
**من كل عشرة واحد** واذا قال بعث بما اشترى به لربح درهم  
الثلث وهو ما استقر عليه العقد عند لزومه وان كان فيه حط  
او زيادة في ربح الخار ولو قال بما قام على دخل مع ثمنه **ثمنه**  
**الخيال للثلث المكيل والريال للثلث المنادي** عليه الا ان اشترى  
به المبيع والخارص والتقصير والرفا بالمد والصباغ كل من  
الاربعة للمبيع وقمت المبيع وسائر الموزن **للزاد للاستراحة**  
اي طلب الربح فيه كاجرة حمال ومكان وختان وتطين دار  
لما يقصد به بقا المالك فقط كنفقت عبد وكسوته وعلف دابة  
ويقع ذلك في مقابلة فوايد استوفى البائع من المبيع والعقد  
الزائد للمسلمين يدخل كاجرة طبيب ان اشترى مريضاً  
لو قصر بنفسه او كال او حمل او طين او تطوع بثمنه **للمثل**

اجرة

**اجرة** مع الثمن في قوله بما قام على ذكرك وما تطوع به غيره لم يقم  
عليه وانما قام عليه بما بذله فطريقه ان يقول بعثك بكذا او  
اجرة عمالي او عمل تطوع عني وهي كذا او ربح كذا وفي معنى اجرة على  
اجرة مستحقة بملك او غيره كعملي وليعلم اي المتايعان  
**ثمنه** اي المبيع في بيعت بما اشترى او بما قام به في بيعت بما قام  
على **فلو جهل احد ما بطل البيع على الصحيح** للجهل ولو قال  
في الثانية وربح كذا كانت مراحه ومن الصور بعثك برسم مال  
وربح كذا او هي لقوله بما اشترى به وليصدق البائع في قدر الثمن  
الذي استقر في العقد او قام به المبيع عليه عند الاخبار اي بجر  
ذلك **والسري بالعرض وبان العيب الحادث عنده** ويصفه كهي  
وتكسر وخلوص وعشر اذا اشترى يعتمد امانته فيما يخبر به بذلك  
الثلث فيكرانه اشتراه بكذا الاجل لمقابلته بقسط من الثمن وان  
اشتراه بعوض قيمته كذا او لا يقصر على ذكر القيمة سواء كان بلفظ  
الشرط ام بلفظ القيام كما لو كانت السلعة اجرة او صداقاً او حقه  
اذ يشدد في المقابلته بالعرض ما لا يشدد في التقدير وان حدث  
عنده هذا العيب لتقصير المبيع به عما لو كان حب شراه ولو  
اطلع على العيب قد ربح فيه لزمه ذكره كالاخبار بالعيب  
والشراء من موليه او من بايعه بدین له عليه وهو مماطل  
او معسر فلوترك الاخبار بشي من ذلك صح والمشتري الخار  
**فلو قال اشترى به بمائة** وباعه بما اشتراه وربح درهم لكل  
عشرة مثلاً **فبان** انه اشتراه بتسعين نخلة او اقراس **فالا**  
**طهرانه بحط الزيادة وربحها كذا** وانه لا خيار  
للمشتري اذ رضي بالكثير فالاولى ان يرضى بالقل ولا خيار له  
بيع **ولو زعم انه** اي الثمن الذي اشترى به **مائة وعشرة** وانه  
غلط في قوله او لا بمائة **وصدقه المشتري** في ذلك لم يصح البيع



الواقع بينهما من جهة **في الأصح قلت الأصح صحته والله اعلم**  
ولما ثبت العشرة المذكورة وللبيع الخيار لا المشتري وان كذبه  
المشتري ولم يبين هو لغلطه وجهها **لا يفتح البيع لم يقبل**  
**قوله ولا يثبت** ان اقامها عليه لتكذيب قوله الاول لها وله خلط  
**المشتري انه لا يعرف ذلك في الأصح** اذ قد يقر عند عرض البيع  
عليه فان حلق مضي العقد على ما حلق عليه والارادت على البيع  
فيحلق ان ثمنه مائة وعشرة ولا خيار للمشتري كحالة التصديق  
اذ اليقين المردوده كالإقرار **وان بين** لغلطه وجهها كما كان  
قال راجعت جريتي فغلطت من ثمن متاع لغيره **فله التخليق**  
كما مراد ما بينه ترك طن صدقه **والأصح** على التخليق **سماع**  
**بيته** التي يقعها بان الثمن مائة وعشرة لظهوره عنده **ما يبيع**  
**الأصول** وهي الشجر والارض **والثمار** جمع ثمرة وهي جمع ثمرة  
ويأتي في الباب غير ذلك اذا قال **بعثتك هذه الارض او البنا**  
**حقة النقص** او العرصه وفيها بنا وشجر فالذهب انه يدخل  
**البنا والشجر في البيع دون الرهن** اي اذا قال **رهنك هذه**  
الارض لاخر ما مر عملا بالنص فيها القوة البيع فاستتبع بخلاف  
الرهن ولو قال **أحقوقها** دخل في الرهن ايضا او **بعثتها** بما فيها دخلت  
قطعا ودون ما فيها لم تدخل قطعا ومثله في الرهن ويدخل  
في بيع الارض الاشجار الا اليابس وكلها ينقل الملك من نحو  
هبة ووقف كالبيع وما لا ينقله من نحو إقرار وعارية كما  
لرهن **وأصول البقل التي يبقا في الارض ستين** او اكثر ويجوز  
مرارا **كالقوت** مثناه والقصب **معها والمعد** بالمد والقوت  
والنضاع والكرفس او تؤخذ ثمرة مرة بعد اخرى كزجس  
وبخس **كالشجر** فيدخل في البيع دون الرهن الا اذا قال **أحقوقها**  
فما فيها فدخل فيها وعلى الدخول في البيع الثمر والجزء

الظاهر عنده للبايع فيشترط قطعها اذ يريد ويشبه البيع بغيره  
بلغ ما ظهر وان الحز او الا القصب فلا يكتفى قطعه الا اذا بلغ  
ما ظهر قدر يقطع به وما سنده ويشترط مرارا كالشجر **ولا يدخل**  
**في ما علق ببيع الارض كما ياصله ما يؤخذ دفعة واحدة**  
**خطه والشعر وسائر الزرع** كزروفل وبصل وثوم لانه  
ليس للدوام والنبات وهو كمنقول بدار ويصح بيع الارض  
**المرزوعة** بقدر الزرع الذي لا يدخل **على المذهب** كبيع دار  
شجرة بامتنعة **والمشتري الخياران جهله** اي الزرع بان  
سقة رويته الارض المبيعة وحدث الزرع بيمينه التاخير لثقتا  
عه فان علم الزرع فلا خيار وكذا ان لم يعلم وتركه صاحبه  
له وعليه القبول او قال افرغها في نهر يسير وهو ما لا يقابل  
باجرة وامكن بلا ضرر **ولا يمنع الزرع المذكور دخول الارض**  
**في المشتري وضمانه اذا حصلت التخلية في الأصح** اذ لا يتا  
تأخيرها حال الخلاف الامتنعة في البيع فيتاخر تقربها حالا  
**والبن** باعيام الزال **كالزرع** فما لا ثبات لحياته وما يؤخذ  
دفعة لا يدخل **في بيع الارض ويبقا لا وان حصاه**  
او قلعه ان كان يعلقه والمشتري الخيار ويأتي ما مر والذي يدوم  
كنوم يخلو بين ركراث ونحوه كالشجر **والأصح انه لا اجرة**  
**للمشتري مدة بقا الزرع الذي جهله** واجاز كما لا ارش له في الا  
جاره في العيب وكما لا اجرة له مدة تقرب امتنعة الدار ويبقا  
الزرع لا وان المضاد والقلع لكن يشترط القلع فاخرجت  
الاجرة لتركه الوفا الواجب **ولو باع ارضه بذر او زرع بها**  
**لا يفرد بالبيع** عنها اي لا يجوز بيعه وحده كخطه وشعر  
في سنها **بطل البيع في المذهب** للجهل باحد المقصودين و  
تعدر التوزيع ولو قال **كان** ما لا يفرد دائم الثبات صح



البيع في كل مكان ذكره قالكه او استشكل فيما اذا البرير قبل البيع  
بيع الحاربه وجملة واجيب بان الجمل غير محقق الوجود بخلاف  
ما هنا فاعتبر فيه ما لا يغتفر في الجمل **وقيل في الارض قولان** و  
قدم البند دون اصله لتعود له الصفة ايضا فيجوزها ما روي  
قبل العقد ولم يتغير وقد روي على اصله اخذه فان لم يرد بالبيع  
**ويدخل في البيع الارض الحارة المخلوقة فيها والمجنبة دون**  
**البايع النقل** المسوق بقلعها وسوية الارض ولا اجرة عليه  
مدة ذلك وان طالت ولو بعد القبض وكذا ان جهل الحال  
**ولم قلعه** لا خيار له وان ضرر لها ويلزم البايع النقل  
التسوية ولا اجرة كما مر وان ضرر قلعه **فله الخيار** وان لم يضر  
تركها وكذا ان جهل الضرر في هذه الحالة بعد ان لم يتركها  
له البايع او تركها لكن ضرر تركها فان **اجار لم يضر البايع النقل**  
**وتسوية الارض** باعادة التراب المزال بالقلع من فوق الحار  
مكانه اي وان لم يستقر وفي وجوب اجرة مثل هذه **المنقول او**  
**حده اصحها** يجب ان نقل بعد القبض لا قبله اذا النقل لم ينفذ  
للمنفعة مدة حيايه من البايع وهي مضمونة عليه بعد القبض  
حيث خير مشتر فقط ويجري الخلاف في وجوب الارض ان  
بقي في الارض بعد التسوية عيب ولو باع البايع الاجار بغيره  
لزم المشتري الاجرة مطلقا لانه اجنبي عن البيع ويدخل  
**في بيع البستان** بقوله بعثك هذا البستان **الارض والنهر**  
**والخيطان** اذ لا يسمى بستان بدون ذلك وكذا المنا  
الذي قد يدخل على المذهب في بيع الارض ويدخل في بيع  
**القرية** بقوله بعثك هذه القرية **الابنية** وساحات  
محيط بها **السور** والاشجار وسطحها **لا تدرع** لا تدخل

**على الصحيح** كما لو حلق لا يدخل القرية لا تحت بد خول برعها و  
يدخل في بيع **الدار** بقوله بعثك هذه الدار **ارض وكل بناها**  
**من حارها** لانه من مرقها ولو كانت اشجار دخلت وان كثرة وكذا  
يرامه لكن الما الى اصل فيها لا يدخل بل لا يبيع البيع الا بشرط دخوله  
والاحتياط ما لمشتري بماه البايع وانقسخ البيع **لا المنقول**  
**كالرلو والبكرة** سكوت الكاف **والسمر** والحام الخشب وتدخل الا  
**بواب المنصوب** وحلقها بفتح الحاء واغلاقها **والاجانات** المشتبه  
بمس الهمة وتشد يد الجيم جمع اجاناه ما يغسل فيها **والرفق والسلام**  
بفتح اللام **المسمرات** وكذا **الاسفل** من حجر الرحا يدخل على الصحيح  
لثباته **والاعلام** من الحربي **ومفتاح غلق** بفتح اللام ما يغلق  
به الباب مثبت فيه خلاص في الاصح لتبعها الممخت والخلاف  
في الاعلام مني على الاسفل كما في اصله واسقاط تقييد الاجان  
المثبتة وحكاية وجه فيها وفي المسائلين بعدها وعبارته وكذا  
الاجانات المثبتة والسلام المسمر والتخاني من حجر الرحا على  
اصح الوجهين وفهم المصنف ان التقييد وحكاية الخ لاق كما ولها  
فقط ويدخل في بيع **الدار** نعلها الاتصال بها الانعزل الذهب  
والفضة كبير قهما اذ لا مسامحة عندك **وكذا انجاب العبد**  
**تدخل في بيعه** في الاصح قلت **الاصح** لا يدخل ثياب العبد  
في بيعه **والله اعلم** وكذا الامه سواسن العورة وغيره  
الا في عرف في ذلك مطرد فهو كسج الدابة **فرج** اذا  
باع شجرة رطبها **دخل عروقه** وورقها **ثغرها** وفي ورق  
التوت الابيض الانثى المبيع شجره في الربيع وقد خرج  
وجه وكذا ورق النبق ولا يدخل ورق الخيل والحناء لانه  
من ثمرتها فقط **واعصانها** **البايع** فلا يدخل الحادة  
فيه القطع فهو كالثمن لكن يدخل الغصن اليابس في بيع شجرة



جاءه ويصح بيعها بشرط القطع او القلع بشرط الا  
ففتح الشرط الاطلاق يقتضي الاتقان للعاده والاصح انه لا بد  
خل بيعها **المشترى** بشرط العمل غرسها حيث اقيمت اذ استعملها  
لا يتناول له لكن **المشتري** منفعته ما بقيت الشجرة  
فاذا القلت لم يكن له غرس بدلها ولو كانت **المبيعه** يفسده  
**لزم** **المشتري** القلع للعاده فان شرط ابقاؤها بطل الجميع كبيع ثمرة  
بدلا صلاحيها بشرط عدم القطع عند الحذاذ ويصح بيعها بشرط  
طالعه او قطع وتدخل عروقها في الاول وفي الثاني يقطع عن  
وجه الارض وثمره **النخل المبيع** اي طالعها **ان شرطت**  
**للبياع** او **المشتري** عمل به تابرت او لا واما بان سكت عن شرطها  
فان لم يتخابر معها شي فهي **للمشتري** والابان تابرها سمي  
**فللبياع** اي فجميعها له لقوله صلى الله عليه وسلم من باع نخلا قد ابر  
فثمرتها للبياع الا ان يشترط المبتاع فافهم انها اذا لم توبر تكون  
للمشتري الا ان يشترط البياع وكونها في كل من هو له صاديق بالمر  
والسكوت عنه والحقايق كلها اتباعا للموثر بغيره لما في بيعه  
لذلك من المشتقه والتاثير تشقيق طالع الاناث وذرا طلع  
الذكر فيه ليجري رطبها اجود مما لم يوبر والعاده الاحتفايتها  
بغير بعضها والباقي يتاثر بنفسه بان يثبت ربح الذكر ولو كان  
بنفسها كما لم يوبر كما افادته العبارة مع طالع الذكر متشقق بنفسه  
عادة دون قول اصله موثره وما يخرج ثمرة بلا نور بفتح النون  
اي زهر كثرين وعنب ان بر من الثمرة اي ظهر **للبياع** والاف **للمشتري**  
الحاقا البروزة تشقيق الطلع ولو ظهر بعض الثمن والعنب دون  
بعض فما ظهر للبياع وما لم يظهر للمشتري ولو باع نخلة وقيمت  
الثمرة ثم خرج طلع اخر ولو من اخر حيث يبعها في التاثير فهو  
للبياع والفرق ان النخل لا يحمل في العام مرتين عادة فكان الثاني

من الحمل الاول بخلاف في الثمن والعنب صنفان صنف يحمل في العام  
مرتين عامه والاخر لا يحمل منه الا مرة والثاني كالنخل والاول كما  
لثنين ومما يخرج في نور ثم يسقط نوره **مشتري** بكسر هيمه وتقا  
ح فلم يشرى ان لم تتعقد الثمرة وكذا ان انعقدت ولم يتاثر النور  
في **الاصح** الحاقا لها بالطلع قبل تشقيقه وبعد التخابر **للبياع** كطهرها  
وعدا عن قول اصله تخرج المناسب **للمشتري** بعد كيل يثبت  
ما قبله ولو باع نخلات **بستان** **مطلعه** بكسر اللام اي خرج طلعها  
وبعضها من حيث الطلع موثر دون بعض **للبياع** اي قطعها الذي  
هو النخل كما مر تحت النوع او لا فان اقرده ما لم يوبر بالجميع **فالمشتري**  
طلعها في **الاصح** كما مر ولو كانت النخلات المذكورة في **بستان** اثنين  
بان كانت الموبرة **بستان** وغيرهما باخر **فالاصح** افراد كل صنفان  
**بحكمه** اذ لا اختلاف البقاع تاثيرا في وقت التاثير وسواء نباعا لم  
لا ولو باع نخله بعض طلعها موبر فالكل له والمتاثر بنفسه كالموثر  
واختلاف الحمل والجنس يقتضي افراد كل واحد **بحكمه** ايضا **واذا بقيت**  
**الثمرة للبياع** بشرط او غيره فان شرط **القلع** **لزم** **والا** بان شرط **الا**  
بقا ومع موثره او اطلق **فله** **مركها** الى من **الحذاذ** اي القطع للعاده  
واذا جاء وقت الحذاذ لم يكن من اخذ الثمرة على التدريج ولا من تا  
خيرها النهاية النضج واذا لم يشترط قطعها وعظم ضرر الشجر  
بالثمرة وتعذر السقي لا يقطع الما قطع وان لم يات او ان الجد  
اد كما لو اصاب الثمرة افة ولم يفيد ابقاؤها ولو كانت من نوع  
يعتاد قطعها قبل النضج كلق قطعها على العاده **ولكل منهما** اي المتا  
يعين ان بقيت السفلى انتفع به **الشجر** **والثمرة** **للآخر** والمراد حيث  
لم يضر صاحبها اذ لا يمنع للاخر منه وان ضررها لم يكن الا بضرها  
اي المتايعين وان ضار احد **لها** اي التمرحون الشجر او عكسه **وختا**  
**وعا** اي المتبايعين في السقي **فسخ** **العقد** لتعذر امضايه الا بضر احد

للتقسيم



والفاسخ له حكم الا ان يسامح للتضرر فلا فسخ وقيل لطالب  
 السقي ان يسقى ولو كان السقي يضر احد فواو تركه يمنع زيادة الآخر  
 العظمه فسخ العقد على الافقه ولو كان الثمر غرض برطوبة  
 الشجر لزم البايه ان يقطع الثمر وسقي الشجر فمعا للضرر المشتري  
**فصل في بيع الثمر بعد بدو صلاحه** ويأتي تفسيره  
 مطلقا اي بلا شرط وبشرط قطعه وبشرط ابقائه لقوله  
 الله عليه وسلم لا تبيعوا الثمر حتى يبدو واصلا حها اي فيكون  
 بعد بدوه الصادق بكل من الاحوال الثلاثة وفي الاطلاق  
 وشرط ابقائه لا وان الجداد للعرف وقبل بدو الصلاح  
 ابيع منفردا عن الشجر لا يجوز البيع الا بشرط القطع فيجوز  
 اجماعا وان يكون المقطوع متفعا به كصم لا كصم شري وهذا  
 ذكر للتنبيه عليه والا فقد علم من باب البيع وقيل ان كان  
 الشجر للمشتري كان اشتراؤه ولا بعد ظهور الثمر جاز  
 الثمره بلا شرط قلت فان كان الشجر للمشتري وبشرط ان يقطع  
 وهو الاصح لم تجب الوفا ببيع الله اعلم اذ لا معنى لتكليفه بقطع  
 ثمره من شجره ولو قطع شجره عليها ثمره ثم باع الثمره وهي  
 عليها جاز بلا شرط قطع اذ الثمره لا تنفك عليه فهو كشرط  
 القطع وان يبيع الثمر مع الشجر او نحو بطيخ مع اصله يمتن  
 واحد جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط قطعه ما فيه من الثمر  
 عليه في ملكه وانما جاز هنا ومنه في البيع الثمر من مالك  
 الشجر لتبعيه الثمره هنا للشجر ولو قال بعثك الشجر بدنيار  
 والثمر بعشر لم تجز الا بشرط القطع **وحرمة بيع الربيع الاخضر**  
 الا من لا بشرط قطعه او القاع كما باصلاه كالتمر قبل صلاحه جاز  
 بلا شرط كالتمر مع الشجر او الثمر بعد بدو صلاحه وبشرط ابعده  
 الجابر بعد الاستداده وبيع الثمر بعد بدو صلاحه ظهور المقصود

ليركتين وعنب اذ لا يحام لها وشعير لظهوره في سنبله وما  
 لا ير حبه كالخضه والعقد في السنبل لا يبيع بيبعه  
 في وقت لا يبيع بيبعه دون سنبله لاستتاره ولا معه في اليد  
 لاستتاره المقصود بما ليس من صلاحه وامان فيه صلى الله عليه وسلم  
 عن سنبل حتى يعجز اي يشتد فجوز على سنبل الشعير حمابين  
 الدليلين ولا جاس بلما ص بكر الكاف نحو الطلع لا ينال الا عند  
 الاكل كالرمان فيصير بيبعه في قشره اذ بقاؤه فيه من مصلته  
 ويصير بيبع طلع التخلع قشره وماله كجوامان كالجوز واللوز  
 والباقي اي الفول يجماع في قشره الاسفل ولا يصير في الاعلا لا  
 ستتاره بما ليس من صلاحه بخلافه في الاسفل لانه ما لول كله  
 ويصير بيبع قصب السكر في قشره الاعلا وفي قول بيبع ان كان  
 رطبا وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلوه فيما يتعلق  
 بظهور صلاحه لا يتلون منه او حتى اصله لقوله بان يتموه  
 ويلين وفي غيره وهو ما يتلون اي بدو الصلاح فيه بان ياخذ  
 في الحزم او السواد او الصفرة كبلع وعنب واجاص ومشمش وغير  
 التمر بدو صلاح الحب فيه باشتداده والقناب كبيره بحيث يוכלو في  
 الفود انفتاحه والضابط بلوغه صفة يطلب فيها غالبا وعلا  
 منه ما من ويكفي بدو صلاح وان قل بعضه لبيع كله من شجرة  
 او اشجار متحدة الجنس فان اختلف كرطب وعنب بدا صلاحه  
 ح احدهما فقط شرط القطع في الآخر ولو باع ثمره بستان او بستانا  
 بين بدا صلاح بعضه واتحد الجنس فعلى ما سبق في التاخير فيبيع  
 ما لم يبد صلاحه ما بدا صلاحه من البستان فان بدا صلاح بعض  
 ثمره حدها دون الآخر بشرط القطع في الثمر الاخر وعلم مما مر ان شرط  
 اتحاد العقد ومن باع ما بدا صلاحه من الثمر كما باصلاه والزرع و  
 البقي لزم سقيه قبل التخلية وبعد ما قدما بينهما وينسب





من التلف والفساد اذا سبق من تنمية التعليم الواجب فان شرط على  
المشتري بطل البيع لانه خلاف مقتضاه والبيع مع شرط القلع  
لا يورث فيه سبق بعد التخلية **وتصرف مشتريه بعدواي بعد التخلية**  
من كل وجه **ولو عرض مهلك بعد ما كبرد او حر فالحمد لله** اي  
البيع **من ضمان المشتري** لقبضه بالتخلية واما امره صلى الله  
عليه وسلم بوضع الحوايج فمحور على الذنب وسوا الشرط القلع ام لا  
ولا فرق بين ما قبل بدو الصلاح وبعد ولو كان مشتري الثمر مالك  
الثمر كان من ضمانه جز ما لا تقطاع العلايق ولو تعيب بالجا الحاء فلا  
خيار للمشتري ولو عرض المالك قبل التخلية فالتالف من ضمان البايع  
فان تلقى الجميع انفسخ العقد او البعض انفسخ فيه فقط **فلو تعيب**  
**بترك البايع المقي قلده** اي المشتري **الخيار** اذا الشرع الزم البايع التمسكه  
بالسقي والتعيب بتركه كالعيب قبل القبض ولو تلقى بذلك انفسخ اليه  
**ولو بيع قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك**  
**فاول بكونه من ضمان المشتري** ما لم يشترط قطعه بعد بدو صلاحه  
لغير بطله بترك القطع للمشتري **ولو اشترى ثمر او زرع بعد بدو**  
الصلاح **يفعل تلاحقه واختلاط حادثه** باي وجوده **لكن**  
**وقتا وبطخ لم يبيع البيع الا ان يشترط المشتري قطعه ثمره**  
او زرعه عند خوف الاختلاط فيصع البيع حينئذ ويصح فيما بعد  
تلاحقه البيع مطلقا ويشترط القطع والتقية فان لم يتحقق قطع  
في الاول حتى غلط فكا اختلاط في الثاني المذكور لقوله **ولو حصل**  
**الاختلاط فيما يند فيه** قبل التخلية **فالظاهر انه لا يفسخ**  
**بل يخير المشتري** بين الفسخ والاحازه بعد مشاوره البايع  
فان شاء له البايع **ما حدث سقط خياره في الاصل** ولو قال  
ضريه ولو حصل الاختلاط بعد التخلية فالحكم كذلك وحيث  
لا انفساخ وتوافقا على شي فذاك والافالقول قول صاحب اليد

وهو المشتري في قدر حق الآخر ولا يبيع ببيع الخطه في ثمنها  
**بما فيه من الثمن وهو الماقله ولا يبيع الرطب على**  
**التخلية وهو الماقله** لهيه صلى الله عليه وسلم عنه ولعلي  
فيه عدم العلم بالمماثله ويرد الاول باستتار المقصود بها  
لحسن صلاحه **ويشترط في العرايا وهو يبيع الرطب**  
**او البسر على التخلية في الارض او العنب في الشجر** **بشرط**  
لا رخصه صلى الله عليه وسلم فيها بخصها رطبا وقيس العن  
بالرطب جامع ان كل ما ركوي يمكن خرصه ويدخرها بيه ولا  
يلحق الحصرم بالعنب لان الخرص لا يدخله وايضا فصلاص  
العنب لم يجديه وذكر الارض مثال فلو باع ذلك بتم  
او زرع يبيع على شجر كبلحان **فما دون خمسة اوسق** **تقتدر**  
الجفاف فيباع مثله رطب تخلية عليها **ما يبيع منه حافا او ربة**  
**او سق خمر صابا ربة او سق او دونها لسق الراعي**  
فاخذ بالاقل احتياطا وظاهرا ان محل الرخصه فيها اذا لم يتعلق  
بها حق الزكاه بان كان الموجد دون خمسة اوسق او  
حرص على المال الذي امامه ان ادعى ما دونها فلا يجوز فيه ذلك  
**ولو زاد على ما دونها في صفقتين** كذا منها دونها **حان** وكذا لو  
باع في صفقتين لرجلين يخص كل واحد منهما دونها ولو باع  
رجلا لرجل فعكسه **ويشترط التقايط في المجلس** **بشليم الثمر**  
والزبيب **كلا والتخلية في التخل** **وشجر العنب** واشترط المماثل  
معلوم فان اكل الرطب والعنب فذاك وان جود ذلك وظهر  
تفاوت بينه وبين الثمر او الزبيب بقدر ما يقع بين الكيلين  
لم يفسد والا فالعقد باطل **والاظهر انه لا يجوز** بيع مثل العرايا  
**في سائر الثمار** وجوز ولو زرع مشمش مما لا يدخل الثمر فيها واستتار  
رهابا لا ورقا فلا يات الخرص فيها **والاظهر انه** اي يبيع العرايا







الوارث لقيامه مقام المورث ويحل الوارث في الاشياء  
على البت وفي النفي على نفي العلم وكذا في الصدق **ولو قال**  
**بعته** بكذا **اقال** بل **وتعتبه** فلا تخالف اذ لم يتفق على عقد  
بل يخلق كل على نفي دعوى الآخر فاذا خلفا مدعى اليقين برؤيته  
لزم ما ولو ادعى صحة البيع والآخر فسادا كان ادعى استعمال  
على شرط مفسد فالاصح تصديق مدعى الصحة **بيمينه** اذا لطم  
هرمه ولو باع ذراعا من ارض معلومه الذرعان ثم ادعى  
ارادة معين كيفسد العقد واذا ادعى المشتري الاساءة  
صدق البايع ولو اختلفا على وقوع الصلح على الانكار او على الا  
قرار صدق مدعى الانكار **ولو قال** كاتبتك **وانما** محو على  
او محنون وعرف ذلك صدق ولو ادعى اتحاد النجم والمكان  
تعد صدق المكاتب **ولو قال** المشتري لم ار الطبيع وقال البا  
يع رايته او عكسه صدق مدعى الصحة **فلا تردعي** ولا التي  
قلها **ولو اشترى عبدا** واقتضاه **فما بعبد** معيب **ليرده** فقا  
البايع **لحسن** هذا الطبيع صدق البايع **بيمينه** اذا الاصل مفي  
العقد على السلامة وفي مثله في السلم وهو ان يقبض المسلم  
الموذي عن المسلم فيه ثم ياتي بمعيب فيخفي المسلم اليه  
انه المقبوض **يصدق المسلم في الاصح** بيمينه انه المقبوض  
اذا الاصل بقا مشغلا مدة المسلم اليه والتمن في الذمة  
اذا قبض البايع للموذي عنده ثم جاء بمعيب يصدق  
هو فيه **كالمسلم** **ما** **مطاملة** التوقيت **العبد** وكذا  
الامه ان لم يودن له في **التجارة** لا يصح شراؤه **بغير**  
**سيد** في الاصح في الحق **لحسن** عليه **لحسن** سيد **ويسترد** اي  
المبيع على الاول **البايع** **سواء** كان في يد العبد او يد سيد  
اذا لم يخرج من ملكه ولو ادى الثمن من مال سيد **استرد**

ايضا فان تلقى في يده اي العبد تعلق الضمان بدمته فيطالب  
به بعد العتق او في يد السيد فليبايعا **تضمنه** لو وضع يده  
وله مطالبة العبد ما ذكر لكن بعد العتق كله او بعضه  
واقترانه كسرا فيهما وان اذن له في التجارة تصرف بحسب  
الاذن فلا يجوز الاذن له الا اذا صح تصرفه لنفسه لو كان  
حر ويصح الاذن له بلا تعيين مال فان اذن له في نوع **لحسن**  
**وزنه** فيبيع فيه ويشترى ويستفيد بآذنه فيها وان مسها  
وتوابعها كسرها وطير وحمل متاع الحانوت ورده بعيب وخطا لم  
في عهده **ولحسن** **بلا** اذن فيها **النكاح** لانها لا تناوله ولا  
**يوجر نفسه** بل مال التجارة كعبد **ولا يودن لعبد في التجارة**  
فان اذن له فيه جاز كالواذن له في جاره نفسه واضيق له  
لتصرفه فيه **وله** ان ياذن لعبد التجارة في تصرف معين بلا اذن  
**ولا يتصدق** ولا يتبرع ولو من كسبه ولا ينفق على نفسه من  
مال التجارة لانه ملك السيد **ولا يعامل** **سيدا** **ببيع** او بشرا  
اذ تصرفه لسيد بخلاف المكاتب **ولا يتعزل** **بأباقه** فله التقرب  
ببلد ابق الا ان يخص سياحه **بغير** **ولا يصير** العبد **ماذ**  
**وناله** بسكوت سيد **على** تصرفه بل بلفظ **دال** على ذلك  
ويقبل **قراره** اي الماذون بديون المعاملة وتودي بها  
يأتي واعادته **بالاقرار** في تقسيم **ومن عرف** **رق** **عبد** **لم**  
**يعامله** اي لم يجر له معاملته **حتى يعلم** **الاذن** له **سواء**  
**من سيد** او **بينه** او **خبر** **عدل** او **شيوخ** بين الناس **حفظ**  
ماله وفي الشيوخ وجه انه لا يكفي قول العبد ان الماذون  
لاتهامه فيه ولو عامل عبد لم يعلم الاذن له فان ما دون  
صح ولو علم الاذن فقال العبد **يجر** على سيد **لم** **معاملته**  
وان افكر السيد فان باع الماذون **ساعة** **بيد** وقبض



التمن قتل في يده فخرجت السلعة مستحقة رجع للمشتري  
بعد ما المراد قول أصله يبدله أي بدل الثمن على العبد لمبا  
شترته العقد وله مطالبة السيد أيضا إذا العقد له فكان  
البائع والقابط للثمن وقيل لا يطالبه وقيل إن كان في يد العبد  
وقا فله يطالبه ولو اشترى المأذون سلعة ففي مطالبة السيد  
بثمنها هذا الخلاف والأصح يعم إذا العقد له فكان له المشتري والمطالبة  
له ليوذي مما في يد الرقيق وإن لم يكن له فلا يتبني في يده  
تكون مما هو محل الاداء فان لم يكن له محل فالمطالبة لا احتمال ان  
يوذي عن الرقيق وإن لم يكن له ما فلا يتبني في هذا ما ذكر في قوله  
ولا يتصلق بين التجاره برقبته أي المأذون ولا ذمة سيد  
بل يودي من مال التجاره أصلا ويرجى وكذا من كسبه بالأصطفا  
وخوة كالاحتطاب في الأصح ثم إن بقي شيء بعد الاداء كان في  
ذمة العبد لعنقه ولا يتعلق بكسبه بعد الحرج ولا ملك  
العبد بتمليك سيد في الأظهر الجديد إذا لحس بأهل الملك  
وإنما قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فماله  
للبياع إلا أن يشترط المجتاع فالأضافة فيه للاختصاص  
وتمليك سيد تمليك غير **كتاب**  
ويقال له السلق والأصل فيه قبل الإجماع أي ما ألهما الذين  
أمنوا إذا قد ينتج بدين فسرهما ابن عباس بالتسليم وقوله  
صلى الله عليه وسلم من أسلف فليسلف في كمال معلوم وو  
نرت معلوم إلى أجل مسمى هو بيع موصوف في الذمة  
بلفظ التسليم يشترط له مع شروط البيع التي يتوقف صحته  
عليها وهو غير الروية أمور أحد ما تسليم أس المال أي  
التمن في المجلس فلو أطلق في العقد كان قال أسلمت إليك  
دينار في ذمتي في كذا ثم عيّن وسلم في المجلس جان

وصح العقد لوجود الشرط فان تفرقا قبل التسليم في المجلس بطل  
ولو حال المسلم به وقبضه الحال والمسلم اليه في المجلس فلا  
يجوز ما يأتي فلا يصح العقد لكن ان قبضه من الحال عليه أو  
من المسلم اليه بعد قبضه بآذنه وسلمه اليه في المجلس صح  
ولو قبضه المسلم اليه في المجلس وأو المسلم في المجلس جان وصح  
العقد ولو رده اليه عن دين صح العقد والرد إذا تصرفا أحدا لهما  
قد بين مع الآخر يستدعي لزوم الملك ولو حال المسلم اليه برأس  
المال علم المسلم فتفرقا قبل التسليم بطل إذا ليست الحوالة قبضا  
حقيقيا فان أدت المسلم اليه المسلم في التسليم إلى المال ففي قبل قبل  
التفرق صح لان القبض هنا من جهة التسليم بخلافه ثم ويجوز  
كونه أي رأس المال منفعة كاسلمت إليك منفعة من  
الدار شهر في كذا أو يقبض بقبض العين في المجلس لأنه يمكن  
في قبضها فيه فلا يتبني ان المعتبر هنا القبض الحقيقي بشرط لو  
رأس المال حالا ولو قبض بعضه في المجلس وإن لم يتلق باقيه صح  
صح فيه بقسطه ويثبت الخيار ولو كان عبدا فاعتقه المسلم  
اليه قبل قبضه وقبض في المجلس صح التسليم وتفرقا بطل العقد  
كما لو تفرقا قبل القبض في غيره أو تخيرا وإذا فسخ المسلم بسبب  
يقضيه كان انقطع المسلم فيه ورأس المال باق في استرد بعينه  
عين المجلس والعقد إذا لمعين في المجلس كالمعين في العقد  
وقيل للمسلم اليه رد بآذنه ان عين في المجلس دون العقد  
ولو كان قال فارجعه لي بآذنه من مثل أو قيمته وروية رأس المال  
المثلي في سلم حال أو هو جل يكون عن معرفة قدره في الأظهر  
كالتمن مع ان المحذو من التلق وجهل المرجوع به فيهما  
سواءا لم تقوم كالمثلي في الحكم الثاني من الشروط لا كون المسلم  
فيه دينيا لا غيرهم من تعريفة فلو قال أسلمت إليك كذا

في قبضه

في قبضه

في قبضه

في قبضه

في قبضه

في قبضه



الثوب في هذا العبد فقل فليس بمسلم قطعا ولا ينطق  
 يسع في الاظهر اذ لفظ السلام يقتضي الدينية وهذا ليس دين  
 وهو خري على القاعدة لمن ترجيح اعتبار اللفظ وقد يرجون  
 اعتبار المعنى اذ قوي كتر جرحهم في الهدية بخوب معلوم انعقا  
 دوا يبعوا ولو قال تشتريت منك ثوبا صفة كذا ابعد الدلالة  
 فقال بعتك انعقد ببعاء عملا باللفظ وقيل سلما فان ضم لمشر  
 للصيغة السابقة قوله سلما فسلم كالمو قال بعتك سلما  
 الثالث من الشروط ما ذكر بقوله المذموم انه اذا سلم هو  
 ضاع لا يصلح للتسليم او يصلح وحله اي المسلم فيه مؤنة  
 اشترط بيان محل التسليم لتفاوت الأغراض في الامكنة  
 في هذه الحالة والابان لم يكن لجملة مؤنة فلا يشترط ما  
 ذكر ويتعين محل العقد للتسليم فان عين غيره تعين  
 معنا في السلم الموجه الى الحال يتعين فيه موضع العقد الصالح  
 للتسليم ما لم يعين غيره فان لم يصلح محل العقد اشترط  
 البيان والمراد بموضع العقد تلك المله لاذلك للمحل  
 بعينه لو عينا محلا فخرج عن صلاحية التسليم بتغير اقرب  
 محل صالح ويصح السلم حالا ومو حالا بان يصح بها فان  
 اطلق فيهما انعقد حالا كالثمن في البيع وقيل لا ينطق  
 بشرط في الموجه بالاجل من العاقدين او عدلين غيرهما  
 او عدد ثوان ولو كفارا فان عين شهر العرب والفرس  
 او الروم جار لانها معلومة مضبوطة وان اطلق الشهر  
 حمل على الهلال لانه عرف الشرع وذلك بان يقع العقد او  
 له فان انكسر شهر بان وقع في اثنائه والتاجيل با شهر  
 الباقي بعد الاول المنكسر بالاهله وتتم الاول ثلاثين  
 مما بعد ها ولا يلغا المنكسر لئلا يتاخر ابتداء الاجل عن العقد

لوقه العقد في اليوم الاخير من الشهر او الليلة الاخير منه  
 التي بالاشهر بعد بالاهله ولا يتم الاول من الاخرات محل  
 والاصح صحة تاجيله بالعبد وجاهدي وبيع وتجر على الاول  
 منها لتحقق الاسم به ولوعقد بين العبد بين واجل بالعبد  
 حمل على الثاني **فصل** في اشتراط كون المسلم فيه مقدورا  
 على تحصيله عند وجود التسليم وذلك في الحال بالعقد  
 وفي الموجه بالاجل فان اسلم في منقطع عند الحلول كوط  
 في الست لم يصح وهذا من الشروط البيع وذكر نوطية طقوله  
 فان كان يوجد ببلد اخر صرح المسلم فيه ان يعتد نقله للبيع  
 للقدرة عليه والابان لم يعتد نقله للبيع بان نقل له نادرا  
 اوله ينقل اصلا او نقل لخواهديه فلا يصح السلم فيه اذ لا  
 قدره عليه ولو ظن حصول المسلم فيه عند الوجوب عشقة  
 عظيمه لم يصح ولو اسلم فيما يعم فانقطع في محله يكسر الحيا  
 اي وقت حلوله لم ينفسخ في الاظهر وفارقا لتوا المبيع  
 قبل القبض بتعلقه بالذمة هنا في تخير المسلم بين فسخه  
 والصبر حتى يوجد فيطالب به وخياره على التراضي فان  
 اجاز ثم بداله الفسخ مكن ولو اسقط حقه من الفسخ  
 لم يسقط ولو انقطع بعضه عند المحل تخير بين الفسخ ولا  
 جازه في الكل ولو عام قبل المحل يكسر الحيا انقطاعه عند فلا  
 خيار قبله في الاصح اذا لم يجز وقت وجوب التسليم والا  
 تقطع بان تصيبه جايحه تقبده وان وجد بغير ذلك  
 البلاء وان كان يفسد بنقله او لا يوجد الا عند قوم امتنعوا  
 من بيعه فهو كالتقطاع ولو كانوا يبيعونه بثمن  
 غال وجب تحصيله وان زاد على ثمن المثل وخالو الغاصب  
 بانه لم يلتزم التحصيل في مبداء الامر بخلافه هنا ولا يجب



النقل من مسافة القصر بلها دونها ويشترط كونه اى المسلم في  
**معلوم القدر كجلا فيما كان او وزنا فيما يوزن او عدد** فيما يعد  
**او ذرعا فيما يذرع** ولو اسلم في معدود مذكور كسط اعترى مع  
**الذرع العد ويصح في الكيل وزنا وعكسه** اى ما يوزن كجلا  
 وبالمكيال ان تاكله بان عد الكيل في مثله ضابطا لخلاف  
 الرويات اذا المقصود بها معرفة القدر وشم للماثلة ما لو صق  
 السابق ولو اسلم في نحو فتات المسك والعنبر كجلا لم يصح  
 اذ للقدر اليسير منه ماله كثيره والكيل لا يعد فيه ضابطا  
 بخلاف اللان الى الصغار اذا علم وجودها فيصح التسليم فيها كجلا  
 لقلة التفاوت فيها بخلاف ما مر **ولو اسلم في مائة صاع**  
**حنطه على ان وزنها كذا لم يصح** لعزلة الوجود ويشترط الو  
**زن في البطيخ والبادنجان والفتا والسفرجل والرمات**  
 فلا يكفي فيها الكيل لتفاوتها في المكيال ولا العد لكثرة التبا  
 وت فيها والجمع فيها بين العد والوزن مفسد لما مر بل لا يجوز  
 في خوبطية او سفرجل واحد او عدد معين منهما اذ  
 يحتاج الى ذكر جميعها مع وزنها في الوجود كما جمع في ثوب  
 بين وصفه ووزنه وبحوز ذكر وزن الخشب مع صفا  
 نه المشروطه لانه ان زاد امكن تحته ولا يمكن بشكل با  
 اعتبار ذكر طوله وكرضه وتحته اذ الوزن تقريبيا ويصح  
**السلم في الجوز واللوز وزنا في نوع يقال ختلاؤه وكذا**  
 ان كثر سهوله الامر فيه **وكذا يصح السلم فيما ذكر كجلا في**  
**الاصح ولا يجوز بالعد ويصح في اللبن** بكسر الباء بين العد والوزن  
 ندبا في قوله مثلا الوزنة وزن كل واحد كذا لانه يضرب  
 اختارا فلا عنة ووزنه تقريبا والواجب العد ووزنه  
 معه ذكر طوله عرضة وتثاقنته وانه من طين معروف

عين مكيالا ونحوه من ميزان ووزن وضعه فسد السلطان  
**لميزان** حالا كان او موحلا ان لم يكن نحو ذلك المكيال معتادا  
 كالجوز اذ قد يتلف فيه قبل قبض ما في اذنه فيعظم الفرق  
 بخلاف بعثك ملائمة هذا الجوز من هذه الصيرة لا تتفا  
 الفرق ولا بان كان المكيال معتادا **فلا يفسد السلم في الاصح** و  
 يلغوا شرط ذلك المكيال اذ لا عرض فيه ويقوم مثله مقامه وكذلك  
 البيع فلو شرط ان يبدل بطل **ولو اسلم في ثمر قرية صغيرة** اى  
 قدر معلوم منه **لا يصح** اذ قد ينقطع فلا يحصل منه شيء **وعطية**  
**صح في الاصح** اذ ثمرها لا ينقطع غالبا والمراد ما افهمته العلة  
 لا على الصغير والعظم ويشترط لصحة السلم معرفة الاوصاف  
 التي تختلف بها العرض **اختلافا ظاهرا** وينطبق بهما ما اسلم فيه و  
 ليس الاصل عدمها فلو تسو مح باهما له كالحل او كان الاصل عدمه  
 ككتابة الرقيق لم يجب التعرض له **وذكرها في العقد على وجه**  
**لا يودي الى عنة الوجود فلا يصح السلم فيما لا يضبط مقصوده**  
**كالمتلط للمقصود الا ان كان غير المنصط كهرجسة ومعجون**  
**وغالية** وهي مركبة من مسك وعنبر ومعها اذ او عود **وخق ونخل**  
 مركبين لا شتمال ذلك على طائفة وظهارة وحشو والعبارة لا تقني  
 بدكر انعطافاتها واطرافها والحق المفرد يصح السلم فيه ان كان جد  
 نذا واخذ من غير جلد وكذا النعل ويصح السلم في الثياب المخططة  
 الحديد دون الملبوسة **وترياق مخلوط** بخلاف الخبثات او في  
 الواحد **والاصح صحته في المخلوط المنصط كعتابي** مركب  
 من قطن وحرير وخر مركب من ابريسم ووبرا وصوف وار كانها  
 مقصوده **وجبن واقط** والملح والانيق من مصالحها **وشهد**  
 هو غسل النخل بجمعه خلقة **وخل تمر** رخيص ولا يضرا  
 لا الخبز اى لا يصح السلم فيه **فالاصح عند الاكثرين** اذ مله







ومطلقة عن القصر وعد ما يحل على الخام اذا قصر صفة زائدة  
 ويجوز السلم في المقصور وما يصح غزله قبل التسليم كالبرود  
 والاقصر صفة في الاصل يصح بعد قلب الاصح منه لانه  
 يسد الفرج فلا يظهر معه الصفاقة بخلاف ما قبله وبه قطع  
 الجمهور والله اعلم ويجوز في الحديد ولو غسولا من القصر  
 والسر ويلات ان ضبطت طولها وعرضا وسعة وضيقا ويشترط  
 الثمن ان يذكر كون جنافه على النخل او بعد الحذاء ولونه ونوعه  
 كعقلى او برقي وبلده كبغدادى وبصري وصغر الحبات  
 وكبرها اي احدها وعقده وحده اثنته اي احدها لا تقدر  
 المدة التي مضت عليه وفي الرطب والعنب ما ذكر الاخيرين  
 والخطه وسائر الجيوب كالتن فيما ذكر ويشترط في الفل مغراه  
 وثخانتها وقوته ووقتته فان رق لحرا عيب قيل وان يقول  
 فيه ايضا جبلي او بلدي ويبين بلده كحاري او مصري صديق  
 او خري اصفر او ابيض ولا يشترط العتق والحدائث اذا لا  
 يختلف الغرض بخلاف النار فيه وتعد من ضبطها ولا يصير تأثير  
 الشمس فيجوز السلم غسل صفي بها بل يجوز في المصفا بالنار منه  
 ومن السمن وفي السكر والفانيد والدبس واللبان اذا ناره تنظفها  
 وخالفوا تنظفها لانه فيها في الربا بضيقة ويصح ايضا في حص  
 وبوره وزجاج وما ورد وفحم والافهم منه اي السلم في  
 ريش الحيوان اذ عظمها اكثر من لحمها لاختلاف سائر الاعضا  
 لا يضبط ولا يصح السلم في مختلف كبرمه معمولة اي كفة  
 والعمل فيها الخو الخس وجلد الا اذا دبح واستوت جونه  
 فيصح وزنا وكذا في قضا صنته للقرا ولوز وطس اي طست  
 وقهم ومناره وطنجر بكسر طاءه اي دست وخوشاكي  
 لتعذر ضبطها واختلاف غير بنفوت اعلاه واسفله

والمتنوي لا خلاف في الغرض بتأثير النار فيه  
 ولا يصح السلم في النار  
 ولا يصح السلم في النار

مثلا

مثلا يصح السلم في الاسطال المربعة والمدورة وفيما صاب  
 منها اي المذكور ان اي من اصلها المذاب في قلاب لانه لا  
 يتعلق ويجوز في الدراهم والدنانير ان كانت من المال غيرهما  
 لا اسلام الدنانير في الدراهم ولا عكسه ولو حاللا ويجوز في  
 الدقيق ولا يشترط ذكر الجوده والرداه فيما يسلم فيه في الا  
 صح ويجعل مطلقه عندها على الجيد للعرف وينزل الجيد ولو بالشرط  
 على اقل الدرجات وان شرط رداه العيب لم يصح العقد لا تنقلا  
 ضبطه او الوصف صح كالارد او ما اتى به منه قبل الا اجود اذ  
 قضاه غير معلوم ويشترط معرفة العاقد من الصفات للمسلم  
 فيه المذكور في العقد فان جهلا معا او احدهما لم يصح وكذا غير  
 هما اي معرفته في الاصح ليرجع اليه عند تنازعهما وهو عدل لا  
 ولا تكرار فيها شرطها مع ما مر في الاستحسان هذه الاوصاف  
 والمراد شتران تعرف في نفسها ليضبط بها وخالف ما هنا ما مر في  
 الاجل من الاكتفاء معرفتها او معرفت عدلين بان الجهل ثم رجع  
 الى الاجل وهو ان المعقود عليه فحان ان فيحتمل ثم مال يحتمل  
 هنا وليس المراد هنا وشم عدلين معينين اذ هذا لا يكفي بل  
 ان وجد في الغالب ممن يعرفها عدلان واكثره  
 في الاصح ان يستدل عن المسلم فيه غير حضره  
 كشعير عن قمع وغير نوعه كبرقي عن معقلى اذ الاول اعيا  
 ض ومنه والثنائي مشبه به وقيل يجوز في نوعه ولا  
 يجب ويجوز ارد من الشروط اي دفعه ولا يجب قبوله و  
 يجوز اعود من المشروط ويجب قبوله في الاصح ويجب تسليم  
 نحو الخطه ثقيان من وان ومدر وثراب فان كان فيها قليل ذلك  
 جاز اي اسلام كبل لا وزن ما اسلام فيه كبل لا يجوز قبضه و  
 زنا وبالعكس فيجب تسليم الترحا فالرطب صيحا ولو حضره

٩



اي المسلم فيه الموجل قبل محله بكسر الحاء اي وقت حمله فامتنع  
المسلم من قبوله لغرض صحيح بان يمتنع كان حيوانا فيحتاج  
العلق او كان الوقت وقت نحره او نهب فيخاف ضاعه او  
كان ثمره او طما يريد الكله عند المحل مع ظرا وتهمها **المحجر**  
قبوله وان كان للموذي غرض **والا** بان لم يكن غرض صحيح في  
امتناعه فان كان للموذي غرض صحيح في التحميل **فان**  
اوضمان **المحجر** المسلم اليه على القبول **وكذا** المحجر عليه **محر**  
**البراة** لذمه المسلم اليه في الاصح ولو تعارض غرضها قدم  
جانب المستحق ولو اخص في السلم الحال المسلم في مكان  
التسليم لغرض سواء البراه اجبر المسلم على قبوله او لغرضها  
اجبر عليه او على البراه اما الموجل والحال المحصر في غير مكان  
التسليم فيحجر فيهما على القبول فقط لان لان المسلم في مكان  
استحق التسليم فيها لوجود زمانه ومكانه فامتناعه منه  
محض عناد فضيق عليه فيه بطلب البراء بخلاف دينك  
نكت الاخبار فاصر متمنعا اخذه الى كماله ولو وجد المسلم  
المسلم اليه بعد المحل بكسر الحاء في غير محل التسليم اي مكانه  
المتعين له وطالبه بالمسلم فيه لم يلزمه الا اذا كان كان لنقله  
موثقه من محل التسليم ولم يتحملها المسلم ولا يطالب بقيمته  
للحيولة على الصحيح لمنع الاعتياص عنه وله الفسخ استرد  
راس المال وان لم يكن لنقله موثقه او كان وتحملها المسلم لزمه  
ادائه وان امتنع المسلم من قبوله هناك اي في غير مكان التسليم  
وقد اضره فيه لم يحجر على قبوله ان كان النقل لمحل التسليم  
موثقه ولم يتحملها المسلم اليه او كان المحل المحصر فيه مخوفا والا  
بان اتفاق الاصح اجاره على قبوله للبراه ولو اتفق ان راس  
المال بصفه المسلم فيه فاحضره وجب قبوله **فصل**

وهو تمليك الشئ على ان يرد به له **مندوب** اي مستحب اذ  
اعانه على كشف كرتت مسلم ويتحقق بعاقده ومعقود عليه و  
صيفه صغيره وترجمه بالغصم الخفيه المقرض بالسلم فيه  
في الثوب في الذمه وصيفته اقرضتك او اسلفتك هذا او  
اخذه مثله او ملكته على ان يرد به له او خذه او اصره  
في حوائج ويرد به له وخذه بكذا او مثله كناية فيه فيحتاج  
النية ويشترط قبوله اي الاقراض في الاصح كالجيع والقرض الحكمي  
كالاتفاق على اللقيط المحتاج واطعام الجايع وكسوة العاري لا  
يلتزم الجاب وقبوله ويشترط في القرض بكسر الزيادة على الر  
شد والاختيار **اعليه التبرع** اذ في الاقراض تبرع فلا يصح اقراض  
ولي مال محجوره بلا ضرره وللغاضي اقراض مال المحجور على يدا  
وره ان كان المقرض امينا وسرا واخذ من ان لا يراه وله قرض  
مال المفلس ايضا لموسر امين ان رضى الغرماء بتأخير القسمة  
جميع المال ويشترط المقرض اختيارا وقوليه معامله **ومحجور**  
اض ما سلم فيه من حيوان وغيره معينا او موصوفا **الا الى اربعة**  
**التي** محل المقرض فلا يجوز اقراضها له في الاظهر اذ تمليكك بالقبض فربما  
بطونها فيستردها المقرض فيكون في معينا اعارة الجوار في الوطني  
ويمتع اقراض نحو اخذ الزوجه ايضا ويشترط في الاقراض ايضا  
العلم بقدر المقرض **وما سلم فيه لا يجوز اقراضه في الاصح** اذ  
الواجب في المنقوم رد مثله صورة وتجوز قرض الخبز والخبز  
الحامض ويرد مثله وزنا الا اقراض جزء من دار فان لم يرد دعا  
النصف جاز لان له جنيته مثلا **ويرد المثل في المثل** وهو ما  
حصه كيل او وزن وجاز السلم فيه كما ياتي في الغصب وفي  
المنقوم **ويرد المثل صورة** لانه صلى الله عليه وسلم اقترض يكرور  
رباعيا وقال ان خياركم احسنكم قضاوا اذا اختلفا في صفة



المثل صدق المقترض بيمينه وقيل يرد القيمة يوم القبض وإذا القرض  
في الصفة والزمان والمكان كالمسلم فيه ولو ظهر المقرض به أي  
فالمقترض في غير محل الأقرض والنقل من محله إلى غيره وموئنه  
ولم يتحملها المقرض طالبا بيمينه بل بالأقرض يوم المطالبة لا  
بالمثل وإذا أخذ القيمة وعاد لبذل الأقرض فليس له ردها و  
مطالبته بالمثل وليس للمقترض المطالبة برد القيمة ولو لم  
يكن لنقله مؤنة أوله مؤنة وتحملا المقرض فله مطالبة به  
ولا يجوز الأقرض في نقد أو غيره بشرط رد صحيح عن مكسر أو  
رد زياده أو رد الجيد عن الردي ويفسد بذلك العقد ولو  
رد فله بلا شرط حسن الحديث السابق بل يجب للمقترض  
أن يرد أجود مما أخذه ولا يكره أخذه ولو بشرط مكسر عن صحيح  
أو أن يقرضه شيء آخر غير الأصل فلا يعتبر والأصح أنه لا يفسد  
العقد ولو بشرط أخلا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم للمقرض غرض  
أو كان والمقرض غايته فلا يعتبر الأجل ويصح العقد وفارق  
الرهن حيث يفسد بمثله بقوة دأى القرض لا تشبه بخلاف  
الرهن وإن كان للمقرض غرض كزمن نهب فكشروط صحيح عن  
مكسر إن كان المقرض مليا فيفسد العقد فعلم أنه يبطل بشرط  
جر نفع المقرض وله أي المقرض شرط رهن وكفيل وأشهدا إذا  
هي توثيقات لا منافع زائدة فله إذا لم يوف المقترض بها الفسخ  
وإن كان له الرجوع بلا شرط ويملك المقرض أي الشيء المقرض  
وبالقبض كالمرهون وفي قول مالك بالتصرف المزيل للملك أي  
بنيان به أنه ملك قبل ولا أي المقرض الرجوع في عينه ما  
داف بآقيا حاله ولم يتعلق به حق لأن في الأصح ولو رده بعينه  
لزم المقرض قبوله جزما ولا يمنع رجوع المقرض لإجاره والله  
بيرو تعليق العتق بصفه ولا زال ملك المقرض وعوده كما

في نظيره

في نظيره بخلاف الرهن والكتابة وتعلق الرهن بالخيار برقبته  
ولو وجدته زائدة زيادة منفصلة رجع فيه دونها أو ناقصا  
رجع فيه مع الأرش أو يأخذ مثله سليما **كتاب**  
**الرهن** هو لغة الثبوت ومنه حاله راقده وشرعا جعل الرهن  
مال وثيقه يدين ليتنوي منها عند تعذر استيفائه والأصل  
فيه قبل الإجماع أية رهوان مقبوضة أي رهونا وأقبضوا  
لأنه مصدر جعل حرء للشرط فجر أجرى الأمر بقوله تعالى فتحرر  
رقبه ولأنه صلى الله عليه وسلم رهن جرعه عند أبي الشكر اليهودي  
على ثلاثين صاعا من شعير يتحقق بعاقده ومعقود عليه و  
صيفه ويدينها فقال لا يبيع إلا بإيجاب وقبول بشرطهما للمقترض  
في البيع ويكفي الاستيجاب والإيجاب لا المعاطاة ولو قال بعدي  
بكذا أعلى أن ترهني بكذا فكذا فقال اشتريت ومرتعت ثم الرهن  
ولو شرط في المبيع رهن منفعته للرهن سنة مثلا فهو رهن  
بين بيع وإجاره فإن شرط فيه مقتضاه كتقدم المرتهون به  
أي بالمرهون عند تراجم الغرماء ومصلحة للعقد كالأشهاد  
به أو مالا غرض فيه ولعل الشرط لا ياكل المرهون الأكذ أصح العقد  
ولغا الشرط الأخير وإن شرط ما يضار مرتهون ويخف الرهن كان  
لا يباع عنه المحل بطل الرهن إذا الشرط محل بضره وإن نفع  
الشرط المرتهون وضار الرهن كشرط منفعته أي المرهون وزر  
أي للمرتهون بطل الشرط وكذا الرهن في الأظهر لتغيير قضية العقد  
ولو شرط أن ما يحدث من زوائد كثمار الشجر ونحتاج الشاه مرهون  
فالأظهر فساد الشرط لأنها مجهولة معدومة والأظهر أنه مناه  
فساد الشرط المذكور ففسد العقد بفساده بالمرهون بشرط العاقده  
من رهن أو مرتهون كونه مطلق التصرف مختارا ولو عبر بأهلية  
التبرع كان أولى لأن الولي مطلق التصرف في مال المحرم غير أنه لا



ينبغي به فلا يرهن الولي مال الصبي والمجنون ولا يرتهن  
لهما ولذا الشفعة **الضرورية** **والعقبة** **طاهرة** فيجوز له الرهن  
والارتهان في هاتين الحالتين فقط اذ كانت اوجدا او  
صيا او حاكما او امينا فالضرورة كان يرهن على ما يعترض ط  
جهة نفقته او كسوته لتوفي مما ينتظر من حلول دين او نفاق  
كاسد وان يرهن على ما يقرضه ويبيعه موجلا لضرورة  
لهب او نحوه والعقبة كان يرهن ما يساوي مائة على من  
ما اشراه بمائة نسيئة وهو يساوي ما يمين او يرتهن على  
من ما يبيعه نسيئة بعقبة ورهن المكاتب وارتهانه  
جائزات مع السيد وبالنسبة الاخيرة لا قضايه الى العتق مطلقا  
فان رهن او ارتهن في غير ذلك فكالولي واما العبد المادون  
ان اعطى له مالا فكذا ذلك والارهن وارتهن مطلقا ولا يرهن  
لنفقته وكسوته ولا اصلاح ضياعه اذ لا يتصور له **وشرط**  
**الرهن** اي المرهون **كونه عين** يصح بيعها في **الاصح** فلا يصح  
رهن الدين لان انتفا القدره على تسليمه ولا يصح رهن المنفعة كسكن  
داره مدة اذ يتلف فلا يحصل الاستيثاق ومن مات من منفعة  
وعليه دين كانت رهنا به ولو اتلف المرهون فبدله في ذمته  
الجاني رهن **وبيع** رهن **المشاع** من الشريك وغيره ويقض يقض  
كله فان لم ينقل خلى الراهن بيده وبين المرتهن والانتقل ولا  
يجوز الابدان الشريك فان اذن قبض والا فان رضي المرتهن  
كونه بيد الشريك جاز وناب عنه في القبض فان تباين عاقد  
الحاكم عند لا يكون بينهما **وبيع** رهن **الام** من الامادون  
ولها الصغير **وعكسه** اي رهنه دونها **وعند الحاجة** الى تد  
فيه الدين من نحو المرهون **يباعان معا** خذرا من التفريق بينهما  
اكتفي عنه ويوزع **المن** عليهما كما في قوله **والاصح** اي صورة رهن

الى مرأته **تنقو** الام وحدها ثم مع الولد فالرهن على قيمتهما  
قيمته وينسب قيمة الام الى المجهوم ويوزع الثمن على الثلث  
النسبة فاذا قيل قيمة الام مائة درهم ومع الولد مائة وخمسون  
والنسبة بالاثلاث فتعلق حق المرهن بخلتا الثمن ويقاس  
به رهن الولد فيقول واحد ثم مع الام فالرهن ايد قيمتهما  
**رهن الجاني والمرتب** **ليبيعها** فلا يصح رهن الاول ان تعلق المال  
برقبته ويصح رهن الثاني ولا يكون به مختارا للقد الخلاق **يباع**  
على وجه لان محل الجناية في الرهينة بخلافه في البيع **ورهن**  
**المرتد** يد بين حال وهو جل وهو من علق حريته بموت السيد  
**ومتعلق بصفة** **مكن سبقها حلول الدين** او احتملت المقارنة والتاخر وعلمت المقارنة  
**باطل على المذهب** للضرر الا ان يشترط بيعه قبل وجود ولو كان الدين  
في الثانية حالا او تيقن حلوله قبل وجود الصفة صح الرهن  
جزما او تيقن وجود الصفة قبل الحلول بطل جزما وانما جاز  
رهن المعلق بد من حال دون المدبر وان كان التدبير تعليق  
عتق بصفة لا العتق في المدبر اكد منه في المعلق بصفة بدليل  
اختلافهم في جواز بيعه دون المعلق بصفة **ولو رهن ما**  
**يسرع فساده** فان امكن **لجقيقه رطب** وعنب **فعل** وصح الرهن  
وفاعله المالك فعليه مؤنته ويجب ان يرهن بموكل لا يحل  
فيه فساده **والابان** لم يمكن لجقيقه فان رهنه بد بين حال  
او مؤكل **تحل فساد** او بعد فساد او معه لكن شرط بيعه  
في هاتين الصورتين عند انشراقه على الفساد **وجعل الثمن رهنا**  
صح الرهن في الكل **وبيع المرهون** في الاخيرتين وجوبه شرط  
او خوف فساد او يكون **ثمنه رهنا** لخاصة شرط واغفر هذا شرط  
كون ثمنه رهنا لا الحاجة فلا يشكك بما ياتي من ان الاذن  
في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح ويجوز ان



ان يحفظه المالك ويبيعه في الاولين ايضا ويجعل منه  
وهنا مكانه وان شرط منع بيعه قبل الحول **وان اطلق** كل  
يطلق ببيع الرهن لما فات الشرط لمقصود التوثيق  
**وان اطلق** فلم بشرط بيعه ولا بغيره **فسد الرهن في الاظهر** اذ  
لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند المحل والبيع قبله ليس  
من مقتضيات الرهن **وان لم يعلم هل يفسد المرهون قبل**  
**حول الاجل** صحيح الرهن المطلق في الاظهر اذا الاصل عدم فساد  
الحول وفارق مسألة الاحتمال في تعليق العتق بصفة لتشرق  
الشارع للعتق وان رهن مالا يسرع فساد فطره ما عرضه  
للفساد قبل حول الاجل كخطئه انكسرت وتعذر تخفيفها  
ينفسخ الرهن بحال ولو طرأ قبل القبض لم ينفسخ ايضا فيسأ  
فيهما ويجعل منه رهنا مكانه ويجبر الراعي على بيعه حفظا  
للتوثيق **وتجوز ان يستعير شيئا لرهنه بدينه وهو**  
عقد الاستعارة بعد الرهن في قول عاربه اي باق ذلك  
وان كان يبيعه الجاني **والاظهر انه ضمان دين في رهنه**  
**لك الشئ في شرط** عليه ذكر جنس الدين وقدره وصفته  
ومنها الحول والتأجيل بعد الرهن وكذا المرهون عند الا  
صح لاختلاف الغرض بذلك ولوعين شئ من ذلك لم يجز قضا  
لفته لكن لو عين قدر افرغ بما دونه جاز فلو تعلق في يد المر  
**تهن فلا ضمان** على الراعي اذ لم يسقط الحق عن ذمته ولا  
جوز للمالك بعد قبض المرتهن وله الرجوع قبله فاذا حل  
الدين او كان حال الزوج المالك البيع ويباع ان لم يقض الو  
من جهة الراعي او المالك وان لم ياذن لم يبرح المالك على  
الراعي **ما يبيع به** سوا بيع بقيمة ام بالكثر ام باقل بقدر تغاير  
الناس عن مثله **فصل** **شرط المرهون به** لبيع الرهن

كونه معلوما فلو جهله واحد من المبيع الرهن وكونه ديناً  
بالتأخر صاف لا يبيع الرهن بالعين المخصوصية **والاستقرار**  
وفارق فيما بينهما والمأخوذ به بالسوم في الاصح اذ لا يستوي  
من ثمن المرهون وذلك بخلاف الرهن عند البيع وفارق  
ضمانها بانه لا يجزى لو لم يتلق الضرر بخلاف الرهن بها فيجوز  
لضرره وام الجرح في المرهون وهذا خرجت بقوله ديناً ولا  
يبيع الرهن بما سبق **فرضه** ولا ثمن ما يشتر به لانه وثيقه  
حق فلا يقدم عليه كالشهادة وخرج هذا بقيد الثبوت ولو  
قال اقترضك هذه الدراهم وارتهنت بها عبدك كقرا  
اقترضت وارتهنت او قال بعثتك بكذا او ارتهنت الثوب  
به فقال **الشرطية** ورهنت صح في الاصح واعتبر تقدم احد  
استيقه لاجل التوثيق ولو قال بعثت عبدك بكذا او رهنت به  
الثوب فقال بعثت وارتهنت صح ايضا فالشرط وقوع احد  
شقي الرهن بين شقي البيع او القرض والاخر بعدهما ويقدر في  
صورة البيع وجوب الثمن وانقضاء الرهن عقبه **ولا يبيع**  
الرهن بخوم الكتابه اذ لا معنى للتوثيق والمكاتب قادر على  
الاستقاط **والايجل الجعالة** قبل الفراغ من العمل وان شرع  
فيه اذلها فسخه وان لم يفرج الجاعل بفسخه مالم ياتي ورجا  
بقيد الزوم وقيل **جوز بعد الشروع** في العمل ويصح بعد فراغه  
جزء الزوم الجعالية **وتجوز** الرهن بالثمن في مدة الخيار لانه  
اي للزوم الاصل في وضعه هذا ان ملك المشتري المبيع لملك  
البايع ثمنه ولا يبيع المرهون في الشئ مالم يبيع بتمت  
الخيار ودخلت تجوز في الزوم وشوا كان مستقر الدين قرض  
واتلاف ام لا ثمن مبيع لم يقبض فاجرة قبل استيفاء المنفعة  
ويصح الرهن بالمنفعة المستحقة باجاء الذمة ويباع



المرهون عند الحاجة وتخص المنفعة من غده ولا يصح بالمرهون  
في جارة العين ويجوز بالدين **رهن بعد البيع** كالقرض  
به معا ولا يجوز ان يرهنك المرهون بالنصب مفعول ثان  
**عند يد بين** آخر في الجديد وفارق زيادة الرهن بانها شغل  
فانزع وهذا اشغل مشغول ويجوز لو جني ففداه المرهون باذن  
الراهن ليكون مرهونا بالدين والفدا وكذا الواقع المرهون  
عليه بشرط ليكون رهنا بالدين والنفقة **ولا يلزم** الرهن  
**الانقبضه** باذن من الراهن او قباض من يبيع عقد الرهن  
ولو اذن او قبض في او اغمى عليه لم تجز قبضه **وتجزي فيه**  
اي القبض **النيابة** كالعقد **لكن لا يستيب الراهن** اذا الواحد  
لا يتولى الطرفين لكن لو كان وكيل في الرهن فقط فوكله المرهون  
في القبض **ملححه الصحة** **ولا عيب** اذ يد كيد ويشمل الماذون  
لكن السيد من الجرح عليه والمدير وام الولد **وفي الماذون له وجه**  
بصحة الاستتابة **ويستيب مكانه** لاستقلاله باليد  
والتصرف كاجني ومثله ببعض بينه وبين السيد مهايأه  
ووقعت الانابة بنوبته والقبض هنا كالبيع **ولو رهن**  
**وديعه عن موافق** او مقصود باعن غاصب لم يلزم هذا  
الرهن **ما لم يمس من** امكن قبضه اي المرهون ويعتبر من  
القبض من وقت الاذن ويعتبر من الرهن ايضا في رهن نحو الا  
ب ماله عند المحجور وعكسه كما في البيع وقصد الاب  
هنا قبض واقباض كالاذن في الجديد **والاظهر اشتراط**  
**اذنه** اي الرهن **في قبضه** اذا اليد كانت من غير جهة الر  
هن ولم يقع تعرض للقبض عنه **ولا يبريه ارتهانه** عن القبض  
و ضمان اليد **ويبريه الايداع** عن ذلك **في الاصح** لا يثبت  
في الضمان والارتهان توثق لا يثبت فيه اذ لو تعدا في المرهون

صار ضامنا مع بقا الرهن بحاله ولو تعدى في الوديعة ارتفع حكم  
الوديعة وفي معار ارتهان قراضه وتزوجه واجارته وتوكيله  
وابراجه عن ضمانه **وتحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض**  
**يتصرف** بزيال ملك لهبة مقبوضه او غير مقبوضه واعتاق  
وسيج وبرهن مقبوظ او غير مقبوض **وكتابة** وكذا ان يدبر  
**في الاظهر** اذ التدبير تعليق عتق بصفه **وباجبالا ابو يوطي**  
**بلا احيال** **والترويج** اذ لا تعلق له بمورد الرهن اذ يجوز  
رهن المر وجه ابتداء او لومات العاقد رهنه كالمات او مرتهنا  
**قبل القبض** او جت او بغير العصير **وابقا العبد قبل القبض**  
فيها لم يبطل الرهن **في الاصح** اما في الموت والجنون ولانه ايل  
الى الزوم واما في التخمر فانه يرتفع بالتخمر ويعود بالا  
تقلاب خلا والايضا في مثله ولو تخمر العصير بعد القبض  
فكما قبله ولا يبطل بالموت والجنون والايضا بعد القبض  
جرما ونقوم في الموت وورثة الراهن والمرتهن مقامهما  
في القبض والاقباض وغيرهم ينظر في امر المجنون و  
المغما عليه **وليس الراهن المقبض تصرفا بل ملك**  
**كالبيع** فلا يصح لكر في اعتاقه اقوال **اظهرها** ينقذ من  
الموسر بقيمت المرهون فان اليسر ببعضها نقد فيما اليسر  
ويغرم قيمته **يوم عتقه** فيكون رهنا مكانه بلا عقد  
وقيل الغرم يتجه يتجه الحكم بانها مرهونة كارسن بدمه  
جارت ولا ينقذ من المعسر **وليس للرهن الموسر اعتناق**  
اعتاق المرهون عن كفارة غيره والارث لجوز عتقه  
عن الميت ما كان الميت رهنا او تعلق بدمته وان لم  
تتقد وانما الرهن يابرا وغيره لم ينقذ **الاصح** ولو رهن  
عليه اي علق عتق المرهون بصفه **فروض** وهو



فكالا اعتاق فنفذ من الموصر الى اخر ما من او وحده بعده  
اي بعد فكافة الرهن او معه نفذ العتق على الصحيح ولا يجوز  
رفقه لغيره اي غير المرهون عند ولا الترويج للعتق ولا  
مه اذ ينقص المرهون فتقل الرغبة فيه فلو خالف وفعل  
فالنكاح باطل ولا الاجارة ان كان الدين حالا او تحل قبلها  
اي قبل مدتها اذ تقل الرغبة فيتبطل بخلاف ما اذا كان محل بيع  
قفا او مع فراغها فيجوز ويجوز للمرتهن مطلقا ولا يبطل الرهن  
هن ولا الوطي خوف الحبل في الذي يمكن حبلها وحسنها ليا  
ب في غيرها فان وطئ فاحبل فالولد حر نجس ولا قيمة  
عليه ولا حد ولا مهر وعليه اربش الحكاره ان ارادها بقضه  
من الدين او يكون رهنا وفي نفوذ الاستيلاء اقول الاعتاق  
فنفذ من الموصر فقط وتكون قيمتها وقت الاحبال رهنا  
مكانها فان تنفذ فانفك الرهن بلا بيع نفذ الاستيلاء في الا  
صح وفارق الاعتاق بانه فعل لا يمكن رده بل منعه في الحال  
لحق الغير فان ازال ثبت حكمه ولو بيعت ثم ملكها نفذ  
الاستيلاء ايضا فلو ماتت بالولادة على عدم النفوذ غرم قيمتها  
وقت الاحبال وتكون رهنا مكانها في الاصح اذ تنسب لهما  
كهما باستيلاءه بلاحق وله كل انتفاع لا ينقصه اي المرهون  
كالركوب والسكنى لقوله صلى الله عليه وسلم الظاهر ترك  
بنفقته اذا كان مرهونا لا البناء والغراس اذ ينقصان قيمة  
الارض فان فعل ذلك لم يقلع قبل حلول الاجل وبعد يقلع  
ان لم يبق الارض اي قيمتها بالدين ويزادت به اي بالقلع  
ولم يجر على الراهن ولم ياذن الراهن في بيعه معها فان  
اذن او جرح او وقت او لم ترد بالقلع ببقا ووزع الثمن والنقص  
على البناء والغرس ولو كان الدين موجلا وقال الراهن النبي

واعتقني

واغرس واقام عندا كحل مكن ثم امكن الانتفاع بالمرهون استرداد  
لو استرد كان يكون عبدا له صنعة تعلمها في اي المرتهن لم يسترد  
لعملها بل للخدمة وان امكن الانتفاع بغيرها بيد المرتهن الا  
بان لم يمكن الانتفاع به بلا استرداد فاسترد كذا في سبيل ودا  
به تركب ويرد بها وعبدا للخدمة المرتهن ليل ولو كانت  
جارية اشترط امن غنائها كونه محرما او ثقة وله اهل  
ويشهد المرتهن على الراهن بالاسترداد للانتفاع بشاهدين  
وجوبا في كل استرداد ان التهم فان وثقه فلا حاجة للا  
شهاد وله باذن المرتهن ما منعناه من التصرف والانتفاع  
فيحل الوطي فان لم يحبل فالرهن خاله وان احبل واعتق او  
باع نفذت وبطل الرهن وله اي المرتهن الرجوع عن الاذن  
قبل التصرف الراهن وله الرجوع ايضا اذا وهب ولم يقبض  
او وطئ ولم يحبل فان تصرف جاهلا برجوعه فكأن تصرف وكيل  
جهل عن له فلا ينفذ ولو اذن في بيعه لم يحل الموصر حل من  
ثمنه او غيره اي لهذا الشرط بان شرطه كما باص له لم يجر  
البيع لفساد الا الاذن بفساد الشرط وكذا الوشرط في الا  
ذن في بيعه رهن الثمن مكانه لم يبيع البيع وان كان الدين  
حالا في الاظهر ما ذكره فساد الشرط لجهالة الثمن عند الاذن  
فصل اذ الزم الرهن فاليد فيه اي المرهون للمرتهن  
ولا تزال الا للانتفاع كما سبق ثم يرد له ليل كما مر وان كان العبد  
من يعمل ليله كالحارس رده له نهارا وقد لا تكون اليد للمرتهن  
كما لو رهن مسلما او مصحفا من كافرا وسلاحا من حربي فيؤخذ  
عنده له تملكه ولو رهن جارية فان كانت صغيرة لا تقتضي  
او كان المرتهن محرما او ثقة من امرأة او مسووحا ومن اجني  
عند حليلته او محرمة او امرأتان ثقتان وضعة عند والا



فعند عزمها او ثقته من ذكر و شرط خلافه فاسد والخشاك  
 لا يشاء ولا توضع عند اثني اجنيه ولو شرط اي الراهن والمرتهن  
**وضعه** اي المرهون **عند عدل** او غيره **جان** وكما يتولى الواحد  
 الحفظ يتولى القبض وهذا فيمن يتصرف لنفسه التصرف التام اما  
 غيره كولي ووكيل وقيم ومادون له وعامل القراض وكما  
 تبين حيث تجوز له ذلك فلا بد من عدالة من يوضع المرهون  
 عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه **او الافراد** **له**  
 اي ان لكل ذلك **فذاك** واضح من اتباع الشرط فيه وان  
 اطلق فليس لاحد من **الافراد** **حفظه في الاصح** في جعله في  
 حوزتهما فان انفرد احد بهما بحفظه ضمن نصفه او سلم  
 احدهما الى الآخر ضمنا معا النصف فان تنازعا قسم ان كل  
 والاتقيا **ولو مات العدل** الموضوع **عنده** **اوفسق** او ضل  
 عن الحفظ او كان فاسقا فزاد فسقه او عادا احد المرتهن  
 فطلب نقله **جعلاه** حيث يتفقها **ان** **اي** **عنده** **من** **عنده**  
 يتفقان عليه **وان** **تشاحا** فيه **وضعه** **الى** **المرهون** **عدل**  
 من يراه ولو اراد نقله وازالت يد ورثته **ويسحق بيع المرهون**  
**هون** **عند الحاجة** بان حل الدين ولم يوف ويقدم المرهون  
 ثمن بيمينه على سائر الغرما **ويبيعه** **للايهن** **او وكيله**  
**باذن** **المرتهن** ولو نأبىه **فان** **لم ياذن** **قال** **له** **الى** **الحاكم**  
**فاذن** **او تبرى** امر له بذلك **ولو طلب** **المرتهن** **بيعه**  
**فابا** **الراهن** **الزمه** **القاضي** **قضا** **الدين** **او يبيعه**  
**فان** **اصربا** **عنه** **الحاكم** **وقضى** **الدين** **من** **عنده** **ولو باعه**  
**المرتهن** **باذن** **الراهن** **فلا يصح** **انه** **ان** **باع** **خضرة**  
**مع** **اليه** **والا فلا يصح** **اذ يبيعه** **لغرض** **نفسه** **فيتهم** **في**  
**الاستعمال** **وترك** **النظر** **في** **الغيبه** **سوا** **قال** **بعه** **فقط**

او عدله

مات فليس المرهون فغيره حاله  
 ولا يسر جاز ولو كان في يد المرتهن

ام يبيعه واستوفى حقه من ثمنه ولو كان الدين موصلا او قال  
 بعه بكذا صح البيع او لا تهمه **وشرط** **بضم** **اوله** **ان يبيعه**  
**العدل** او غيره **عند** **الحل** **جان** **هذا الشرط** **ولا يشترط** **مراجعة**  
**الراهن** **في** **البيع** **في** **الاصح** **اذ** **الاصلا** **واما** **الاذن** **ويشترط** **مراجعة**  
**اجعة** **المرتهن** **ولو عزل** **الراهن** **العدل** **قبل** **البيع** **العزل** **والمر**  
**نهن** **فلا** **ولو** **منعه** **من** **البيع** **لم** **يبيع** **فاذا** **باع** **وقبض** **الثن** **فا**  
**لثن** **عنده** **من** **ضمان** **الراهن** **حتى** **يقبضه** **المرتهن** **وهو**  
**امين** **فيه** **فيقبض** **قوله** **في** **التلف** **يضمنه** **لا** **في** **التسليم** **للمرتهن**  
**فان** **انكر** **فالقول** **قوله** **يضمنه** **فاذا** **احل** **اخذ** **حقه** **من** **الراهن**  
**وراجع** **الراهن** **على** **الثالث** **وان** **كان** **اذن** **له** **في** **التسليم**  
**ولو** **تلف** **ثمنه** **في** **يد** **العدل** **مثلا** **ثم** **استحق** **المرهون**  
**المبيع** **فان** **شاء** **امتنع** **مراجعة** **على** **العدل** **وان** **شاء** **على**  
**الراهن** **والقرار** **عليه** **فيرجع** **الثالث** **الغارم** **عليه** **ماله**  
**يكن** **بتفريط** **عن** **العدل** **فان** **يقصر** **الضمان** **عليه** **ولو** **مات**  
**الراهن** **فامر** **الحاكم** **العدل** **بيعه** **فباع** **فتلف** **الثن** **ثم** **حق**  
**المبيع** **رجع** **المشتري** **في** **مال** **الراهن** **فلا** **يكون** **العدل** **طريقا**  
**لانه** **فابحت** **الحاكم** **وتعول** **لا** **يضمن** **وفي** **معنى** **الثالث** **فما**  
**ذكر** **المرتهن** **ولا يبيع** **المرهون** **الا** **بثمن** **مثله** **حالا** **منه**  
**تقد** **بلده** **كالوكيل** **فان** **اخذ** **بشي** **منها** **لم** **يبيع** **البيع** **واما**  
**يضر** **يقصر** **بتجارب** **به** **عادة** **وفي** **معنا** **الثالث** **الراهن**  
**والمرتهن** **ولو** **راى** **الى** **كم** **بيعه** **المرهون** **بحسن** **الدين**  
**غير** **تقد** **الحلف** **جان** **فان** **راد** **راغب** **قبل** **القضا** **المر**  
**المحلس** **والشرط** **واستقر** **الزيادة** **فلحس** **وليبيعه** **و**  
**له** **بيعه** **بلا** **فسخ** **ويكون** **قنخا** **للاولى** **وهو**  
**المحسوس** **فان** **لم** **يفعل** **تفسخ** **ولو** **رجع** **الراغب** **من** **الزيادة**

Copy

University



بعد التمكن من بيعه بشرط بيع جديد ولو زاد بعد التمكن  
فلا اثر للزيادة **وموت الموهون** التي يحق بها النفقة وكسوة  
وعلق وسقي شجر وجداد وتحفيق شجر وردائق واجرة مكاحظ  
على **الراهن** ويجبر عليها الحق **المرتهن على الصالح ولا يبيع**  
**الراهن من مصلحة الموهون كقصد فحامة ومعالجة**  
بدوا و امر هو ولا يجبر على ذلك ولو خيف من مداوة الموهون  
مصلحة السلامة لم يضمنه كقطع يد قاتل ان كان في قطعها  
وتركها خطروا كذا قطع سلعة غلبت فيها السلامة وهو  
امانه في يد المرتهن لا يضمن الا بالتعدي او الامتناع من  
رده بعد البراءة من الدين **ولا يسقط بتلفه شيء من دينه**  
طوت الكفيل نجاة التوثيق **وحكم فاسد العقود** حكم صحيح  
في الضمان وعدمه فيضمن المقبوض ببيع فاسد لاهبه فاسد  
هذه من الرشيد فلو صرف من غيره ما لا يقتضي صحته الضمان فا  
بعضه مضمون وما ذكر هو الاصل وقد نفي خلافة بعض الاحاد  
وقد اقام الذي سنة اذ لا جريه والعقد باطل ويستثنى من العكس  
الشركة الفاسدة اذ يضمن كل عمل الاخر مع فسادها فقط كارتقاء  
المقبوض واستجاره اذ اتلف العين عند المرتهن او ملكتا  
جر فلما لك تضمنينه وان كان القرار على الغاصب مع انه  
لا ضمان في صحيح الرهن والاجاره **ولو شرط كون الموهون**  
**محيياله عند الحلول فسد** اي الموهون يبيع لتاقت الرهن  
وتعليق البيع في هذا قبل الحمل بكسر الحاء اي وقت الحلول امانه  
وبعد مضمون فان قال رهنك واذا الم اقبض عند الحلول  
فهو مبيع منك فيسقط البيع لا الرهن اذ الم بشرطه  
شيء ويصدق **المرتهن في دعواه التنازل بيمينه** ان لم يبد  
ذكر تنيا والا فعل تفصيل لو دعيه وكذا التوكيل وعامل

القراض

القراض والمراد انه لا يضمن والا فالمتعدي كالمقاصب يصدق بيمينه  
في ذلك **ولا يصدق في دعوى الرضا الى الراهن عند الاكثرين**  
**ولا وطى المرتهن باكثر الراهن** باذن الراهن **بلا شبهة**  
**قراض** فيحد ويحب المهر ان الرهنها او عذرت بجهل خريم كما  
عجبه لا تعقل لان طاعة وعة **ولا يقبل جهلت خرمه الا ان**  
**يقرب السلامة** او يخشاها يديه بعيد عن العلم فيقبل قوله  
لرفع الحد ويحب المهر ولو ظنهما وجنته او امانته فلا حد  
عليه ويحب المهر وان وطى باذن الراهن قبل دعواه **اهل**  
**التحرير في الاصح** اذ قد يخفى وعلى القبول **فلا حد عليه** و  
**يحب المهر ان الرهنها** ولا مبالاة اذ وجوبه حق الشرع فلا  
يؤثر فيه الاذن كما ان المفوضه تستحق المهر بالدخول ولو  
طاووعة فلا مهر جزا **والولد حر نخب** وعليه قيمته **للراهن**  
وكذا في صورتي انتفا الحد فيما مر ولوتلف الموهون وقبض  
بدله صار **رهنه** مكانه بغير عقد وجعل في يد من كان لا  
صل بحد من المرتهن او غيره وقبل قبضه حكم بالرهن  
وانما يبيع رهن الدين ابتداء **والخصم في البذل الراهن** الا ان  
يكون معارفا لخصمه فيه مالكة فان **لخصمه فيه** فيها  
**لرهنه في الاصح** صوابه الاظهر واذا خصم المالك  
فللمرتهن حضور خصمه لتعلق حقه بما خوذ فلو  
**حب القصاص** في الموهون المتلف كالعبد اقتص الراهن  
اي له ذلك وفارق الرهن لقوات محله بلا بدل فان و  
**حب المال يعرفوه** عن القصاص على مال او ثمانية خطأ  
او غيرهما **المريض عفو عنه** حق المرتهن **لا يصح** ابل الم  
لحق الحاني اذ ليس بمالك ولا يسقط ببراءة حقه من  
الوثيقة ولا يسري الرهن الى زيادته اي الموهون المنفصل

بلا شبهة  
بلا حد  
بلا شبهة



كثيره وولد ويبض بخلاف المتصله كسمن وكبر شجره **فولي**  
**حامل واحد الاجل وهي حامل بيعت** كذلك لانه رهنها ولد  
ولدت بعد العقد **بيع معها في الاظهر** وان كانت حامله  
**البيع دون الرهن** فالولد ليس برهن في الاظهر اذ الحمل يعلم و  
يتعذر بيعها لتعذر استئثار الحمل والتوزيع عليه وعلى الام  
لكن لو سأل الرهن ان يباع ويسلم الثمن كله للمرتهن كان  
له ذلك **فصل اذا جنى المهرهون** على اجني بالقتل قد  
**المجنى عليه** لتعذر حق في الرقبه بخلاف المهرتهن  
لتعلقه بالذمه معها **فان اقتصر** وارث المجنى عليه او بيع  
المهرهون له اي لحقه بان وجبت الجنايه مالا او عفي عليه  
**بطل الرهن** ولا يعود بعود المبيع على الرهن ولو وجبه  
قيمه كان كالت يد غاصب لم يفت الرهن بل تكون قيمته  
رهنه مكانه ولو جنى المهرهون بامر غيره وهو يعتقد الطاعه  
فالجاني هو الامر وعليه القصاص او الضمان ولا يتعلق برهن  
المهرهون **وان جنى المهرهون على سائر القتل** **فان اقتصر** بضم الشا  
منه **بطل الرهن** **وان عفا على مال** او كان القتل خطا مثلا لم  
**يجب على الصياع** صوابه المشهور اذ السيد لا يثبت له  
على عبده مال **في مقامه** كما كان ومعلوم ان الجنايه على السيد  
او الاجني بغير القتل لا تبطل الرهن **وان قتل المهرهون**  
**بالسيد عند اخر** **فان اقتصر** السيد بطل الرهنان جميعا وان  
**وجب مال** بقتل خطا مثلا **تعلق به** حق مرتهن القليل  
والمال متعلق برقبه القاتل **في بيع** و ثمنه رهن اذ حق  
المهرتهن في ماله لا في عينه **وقيل يصير نفسه** رهنه  
لو كان الواجب اقل من قيمه القاتل **بيع** من القاتل جزئيا  
الواجب كما لو كانت الجنايه على اجني ويكون ثمنه رهنه

فان تعذر

219  
تعذر او نقص به **بيع الكل** وجعل الزايد رهنه عند مرتهن  
القاتل ولو اتفق المرتهنان والراهن على النقل فعل والراهن  
ومرتهن القاتل فليس لمرتهن القاتل طلب البيع ولو طلب  
الراهن البيع وابا المرتهن **بيع** جز ما فان كانا اي القاتل والمقتول  
مهرهونين **عند شخص** فالكثير يدين **واحد نقصت الوثيقه** ولا  
جابر **او يدين** عند شخص ووجب مال متعلق برقبه  
القاتل **وفي نقل الوثيقه** به الدين القاتل **عرضي** فايد **نقلت**  
بائع القاتل ويقام ثمنه رهنه كما هو القاتل وان لم يكن عرضي  
في نقلها لم تعقل ومن الغايه كون احد الدينين حالا والاخر  
موجلا فلا مرتهن التوثق بالقاتل لدين القاتل فان كان هو  
الحال استوفاه من ثمن القاتل فغيره او الموجل فقد توثق  
ويطالب الحال وكذا لو اختلفا في قدر الاجل على مالا يخفى ولو  
اتفقا قدره وحلولا او قاجيلا وقيمة القاتل اكثر من قيمه  
القاتل او مساويه لها فلا غايه فلا نقل وان كانت قيمة القا  
تل اكثر نقل منه قدر قيمة القاتل ولو اختلفا في القدر و  
القاتل رهن باكثرهما مع تساوي قيمة العبد من او زياده  
القاتل حار النقل فان نقصت وهو رهن اكثرهما نقل  
قدر قيمته الى دينه واذ لم ينقل فقال المرتهن لا امنه  
فيبعوه ويضعوا ثمنه مكانه لم يجب كتوقع نفسه  
ولو اتفقا المهرهون بافه **سماويه** **بطل الرهن** وينفك الرهن  
بفسخ المرتهن وحده او مع الراهن وبالبراه من الدين نقصا  
او ابرا او حواله او غيرهما فان بقي شيء منه لم ينفك شيء من الرهن  
اي المهرهون اذ هو وثيقه لجميع اجزء الدين ولو رهن  
نصف عبد يدين ونصفه باخر فبراه من احد ما انفك  
قسطه لتعدد الصفة ولو رهنه يدين فبراه من احد ما



عليه انفق نصيبه لتعدد من عليه الدين ولو رهنه عند الشئ  
فمن دين من دين احدهما انفق قسطه تعدد مستحق الدين  
ولو اعاره اثنتان شيئا رهونه فرهنه ثم ادى نصف الدين  
وقصد فكاكه بنصف العبد او اطلق ثم جعله عنه انكلا  
لتعدد المالك **فصل** اذا اختلف في اصل الرهن كما  
ن قال رهنتي كذا فلكل او قدره اي الرهن بمعنى المهرهون كان  
قال رهنتي الارض باسجارها فقال بل وحدثها او تعينه  
كهن العبد فقال بل الثوب او قدر المهرهون به كالغبن فقال  
بل بالقرصه والرهن يمينه ان كان رهن فترع قيد في التصد  
يق وسيما رهن في صور الانكار مع انه لم يصدق على  
ذلك بالنظر للدعوى عليه بذلك وان شرط الرهن المخل  
فيه لوجه مهم في بيع **في** الفالك بقية صورة البيع اذا  
وقع خلق فيها ولو اتفقا على بشرط الراهن في بيع واختلفا  
في الوفاءه صدق بيمينه في انكاره ولو ادعا النهار عنه بعد  
توايمية واقبضاه وصدق في احدهما فنصيب المصدق رهن  
خمسين والقول في نصيب الثاني قوله وتقبل شهادة المصدق  
عليه فان شهد معه اخرا وخلق المدعي بخت رهن الكل  
ولو اختلفا في قبضه اي المهرهون فان كان في يد الراهن  
او في يد المرتهن وقال الراهن غصبته صدق بيمينه اذا  
الاصل عدم الزوم وعدم الاذن وكذا ان قال قبضته عن  
جهة اخرا كاعاره واجاره وايداع يصدق بيمينه في الا  
صل عدم ادائه في القبض عن الراهن ولو كان بيد  
المرتتهن ووافق الراهن على ادائه له في قبضه عنه  
لكنه قال انك لم تقبضه عندك او رجعه عن الاذن خلق  
المرتتهن ولو اقر الراهن بقبضه اي قبض المرتتهن المهرهون

ثم قال

ثم قال لم يكن اقراره عن حقيقة فله خليفه اي المرتتهن  
ان قبض المهرهون وان لم يدكر تاويله وكما تمسك القاضي  
بعد الدعوا اذا الوثائق تشهد عليها بما لا قبل بحق ما فيها وقيل  
لا يخلفه الا ان بين الراهن قايلا لقوله اشهدت على  
رسم القابله قبل حقيقة القبض ولو قال رهنته اليوم داري  
بالشام واقبضته وهما بمكة لفا لعدم امكانه ولو قال احد  
هما اي الراهن والمرتتهن جنا المهرهون وانكر الاخر صدق  
انكر بيمينه على نفي العلم بالجناية الا ان ينكرها الراهن  
فيخلق على الجت اذا اصل عدم الجناية وبقي الرهن واذا  
بيع في الدين فلا شيء للمقر له على الراهن باقراره ولا يلزم تسليم  
التمن الى الراهن المقر لاقراره ولو قال الراهن جنا قبل القبض  
انكر المرتتهن فالظاهر تصديق المرتتهن بيمينه في انكاره خيانة  
حقه فيخلق على نفي العلم ولو لم يعين المجني عليه او عينه فلم  
يصدق اوله يدع ذلك فالرهن بحاله والاصح انه اذا خلق المر  
تهن غرم الراهن للمجني عليه اذا حال بينه وبين حقه والاصح  
انه يغرم الاقل من قيمة العبد وارش الجناية والاصح انه  
لو نكل المرتتهن ردة اليمين على المجني عليه اذا الحولة لا على  
الراهن اذا لم يدع لنفسه شيئا فاذا اخلق المردود عليه  
العبد في الجناية ان استغرقت قيمته والا يبيع منه بقدر  
ها ولا يكون الباقي رهنا اذ اليمين المردوده كاليمينه او الاقرار  
بخيانة الاختلاف لا يضر رهن شي منه والخلاف في الثلاث قولان  
ولو ادعت المرتتهن في بيع المهرهون فيبيع ويرجع عن الاذن  
وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعد في الاصح تصديق  
المرتتهن اذا اصل عدم رجوعه بالوقت الذي عايناه والا



صل عدم بيع الرهن في الوقت الذي يدعيه فتعارضنا و  
اصل استمرار الرهن **ومن عليه الفات باحد ما رهن او**  
**ثقة فاذا العا وقال اديته عن الرهن** والوثيقه  
بيمينه علمي قال اذا عن الجلا الا لقد اختلفوا في  
نفيه ذلك او في لفظه اذى المودى اعرف بنفيه وكيفية اذ  
وان لم ينوي شيئا جعله عا مشا منها او غيرها فان جعل  
عنها قسط عليهما بالسوية لا بالقسط وقيل **يقسط** عليها  
**فمن مات وعليه دين** لله تعالى او لغيره  
**تعلق بتركته** المنتقلة للوارث **تعلق بالمرهون وفيه**  
**التعلق الارش بالجاني فعل الاطرير الاول يستوي الدين**  
**المستغرق وغيره** في رهن التركة في الاصل كسائر الديون والر  
هون علم الوارث او لا اذ ما تعلق بحق الادعي لا يختلق به ولا  
ينفذ تصرف الوارث في شي منها غير اعتاقه وايلاده ان كان  
موسرا ولو ادي بعض الوارثه من الدين بقسط ما ورث  
الثقة نصيبه بخلاف مالورهن المورث عينا ثم مات فلا ينفك  
شي منها الا باذا الكل والفرق ان الرهن الوضعي اقوام الشري  
**وتتصرف الوارث ولادين ظاهر فظهر اي طرادين بر ديبه**  
**بعيب اكل البايع ثمنه فالاصح انه لا يتبين فساد تصرفه** اذا  
كان جابزا له ظاهر لكن ان لم يقض الدين فسح التصرف ليصل  
المستحق حقه ولو ظهر الدين بعد عتق او ايلاد وارث موسر  
لم ينقض وعليه الاقل من الدين وقيمة العبد ولا خلاف ان لو  
ارث اساك عبي التركة بالاقلمن قيمتها والدين وقفا  
الدين من ماله لكن لو كان الدين اكثر من التركة فعاد  
الوارث اخذها بقيمتها واراد الغرماء بيعها لتوقع زياده

اجيب

ب الوارث اذ الظاهر عدم الزيادة على القيمة **والاصح ان**  
**تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث** اذ ليس في الارث المفيد  
للملك اكثر من تعلق الدين بالموروث تعلق رهن او ارش و  
هذا لا يمنع الملك في المرهون والعبد الجاني واما قوله تعالى  
من بعد وصية يوصي بها او دين **بتقديم الدين على الارث**  
فتعيل القسمة لا مانع منه **فلا يتعلق الدين بزائد التركة**  
**كالكسب والتنازع** لحد وثها في ملك الوارث **كتاب**  
**التقليس** هو لقة الله اعلى المفلس وشهره بصفة الاقل  
الماخوذ من القلوس التي هي خسر الاموال وبشرعا جعل الحاكم  
له مفلسا يمنع من التصرف في ماله والاصل فيه انه صلى  
عليه وسلم جرح على معاذ وباع ماله في دين كان عليه وقسمه  
غرمائه فاصابهم خمسة اسباع حقوقهم فقال لهم النبي صلى  
الله عليه وسلم ليس لكم الا ذلك **من عليه ديون لا**  
**لازمه زائد على ماله جرح عليه** في ماله العيني والديني الذي  
يتيسر الادامته بخلاف المنافع والمقصوب والغائب وهو  
ها بسوا الغراما وجوبا لما مر ولا يجزى من الله تعالى غير  
ري كذا مطلق وكفارة لم يعض بسبها ولا بد من غير  
الحال كتابه ولا جرح بالوجمل لانه لمطالبة به في الحال واذا  
جرح بالوجمل الموجل في الاظهر وفارق الموت بحراب الدين  
به دون الجرح ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كثر  
ينفق من كسبه فلا جرح وان لم يكن كسوبا وكانت نفقته  
من ماله فكذا لا جرح في الاصل للتمكن من المطالبة فور الكسب  
لو طالبه الغرماء في المتأوى والناقص بعد الامتناع من الاداء  
جب لكنه ليس بجرح فليس بل هو جرح غريب ولا جرح بغير طلب



من الغرماء فلو طلب بعضهم الجحش منه قد تجزئه بان زاد عامه  
جوابه بان لم يزد فلا وإذا جرح شخص الجحش بالطلب ولو كانت  
الديون ملحور عليهم بخصوص جرح القاضى لمصالحتهم بلا طلب  
واولى اذا طلب اولياهم ولو كانوا هم لمفلسين جرح على او  
لياهم في اموالهم ولا تجزئ ما بين غائب لانه لا يستوفي ماله  
في الذمة **فالجحش بطلب المفلس في الاصح** للغرم الطاهر له فيه وان  
جرح عليه بطلب او دونه **تعلق حق الغرماء عاله** حتى لا يتفقد  
نصفه فيه مما يضرهم ولا يبرأهم فيه دين جازع وخرج  
حق الغرماء حق الله تعالى المقيد بالكرامة وتندر وكفارة فلا  
يتعلق بمال المفلس **واشهدنا** كما نرى باعلى جرحه اي المفلس مع الله  
عليه **ليحذر** في المعاملة ولو باع او وهب او اعتق ففي قول بوق  
تصرفه المذكور فان فضل ذلك عن الدين نحو ابرأ نقد والا  
لغا اي بان احدهما والآخر بطلانه لتعلق الغرماء بما تصرف فيه  
فلو باع ماله الغرماء به بد ينهم حيث يصح البيع بلا اذن الحاكم  
بطل البيع في الاصح اذا جرحت عاما وتجدد ظهور غريم اخر  
وياذن القاضي يصح جرمه ولو باع سلبا واشترى شيئا في الذمة  
فالمصحح **محتنه** ويثبت البيع والثمن في ذمته ويصح نكاحه  
وطلاقه وخلعه وزوجه بالعين ان كان زوجا فقط  
وزوجه واقتصامه واستقاطه القصاص ولو اقر بعين  
او دين وجب قبل الجحش معاملة او اطلاق فالاظهر قبوله في حق  
الغرماء كما يقبل في حقه واحتمال الموطاه خلافا لظاهر وان اتسدت  
وجوبه الى ما بعد الجحش **مطلقة او مطلقا** عن التقييد بمعاملة او غيرها  
لم يقبل في حقهم فلا يبرأهم المقر له وان قال عن جنابة قبل  
في الاصح لبرأهم الجحش عليه ولو اطلق وجوبه فكما لو اسند

مأبوء

لما بعد الجحش ولو امكنت مراجعة المقر ووجه وعمل بمقتضاؤه  
له ولو اسند لما بعد مطلقا وامكنت مراجعته فعلم ولو  
قرينين وجب بعد الجحش واعترف بقدرته على وفائه قبل  
وبطلت ثبوت اعساره اذ قدرته على وفائه شرعا يستلزم  
قدرته على فاقبعية الديون **وله ان يرد بالعيب ما كان**  
**اشتراه ان كانت الغبطة في الرد** وان كان في الامساك فلا  
لتفويت ماله بلا عوض ولا يجب الرد في التي قبلها هذا عدة  
تقويتا في ما اذا وجد المريض ما اشتراه في صحته معيبا واللفظ  
في الرد فامسكه حيث كان نقص العيب من الثلث بانه قد  
يجبر الخلل عنها بالكسب ولا يجبر ثم وبان جرح المريض اقوا  
وولي الطفل يجب عليه الرد ولو كانت الغبطة في بقائه لم  
يؤد كما لمفلس ولا يرضى في الحالين اذا الرد غير ممتنع في نفسه  
وانما المصلحة اقتضت الامتناع **والاصح** تعدي الجحش الى احد  
ث بعد به بالكتاب كالاصطبياد والوصية والشر في الذمة  
ان صحناه وهو الرجوع كما مر لكن لو وهب له بعضه او وصي  
له به وثم العقد عقد عليه ولا تعلق لغرماء به **والاصح**  
انه ليس لبايعه اي المفلس في الذمة ان يفسخ ويتعلق  
بعين متاعه ان علم الحال وان جهل فله ذلك وله ان يبرأهم الغرماء  
بالثمن والاصح انه اذا لم يكن التعلق بها بان علم لا يبرأهم الغرماء  
بالثمن الحد وانه برضاه **فصل** في اضرار القاضي ندبا  
بعد الجحش على مفلس يبيع ماله وقسمه اي الثمن بين الغرماء لئلا  
يطول زمن الجحش ولا يفرط استعجال خشيته من تحس الثمن ويقدم  
في البيع ما يخاف فسادة لئلا يضيع ثم الحيوان لما جتته للنفقة  
وتعرضه للهلاك ولو كان في ماله ما يتعلق بعينه حق بيع  
قبل الحيوان ثم المنقول خشيته السرقة ثم العقامر والتقريب



في غير ما يخاف فسادة وغير الحيوان مندوب وبيع بحضرة  
 المفلس او وكيله **وعزماءه** بانفسهم او بواكفهم لانه اطلب  
 القلوب **في سوقه** اذ طالبيه فيه اكثر ولا امرات فلند  
 ولو كان لتقلته لسوقه مونة وراى استند عاقله اليه  
 فعلا ولا بد في البيع من ثبوت كونه ملكا كما لو طلب الشئ  
 كما من الحاكم قسمه شئ بايد يهمل لا يحبسهم حتى يثبت انه ملك  
**بثمة** مثله **حالا من نقد البلد** وجوبا فيها ولو راي البيع  
 مثل حقوق الغرما او رضوا هم والمفلس بغير نقد بلد  
 وطول جان ثم ان كان الدين غير جنس النقد **وليبر في**  
**الغريم** **الا بجنس حقه** اشترى له وان رضي جان صرف  
 النقد اليه **الا في السلم** اذ لا يجوز الاعتياض فيه كما مر وكما  
 يمنع الاعتياض عنه كالسلم في منع اخذ المستحق غير جنسه  
 ولا يسلم ميعا قبل قبض ثمنه احتياطا للتصرف في الغير فان  
 خالف ضمن ان فعله جاهلا او معتقدا بخرجه لان فعله  
 باجتهاد او تقليد صحيح **وما قبض بفتح القاف** قسمه  
**بين الغرما** بنسبة ديونهم على التدريج بل ان طلب الغرما  
 القسمة وجبت **الا ان يعسر قسمه لتقلته** فيؤخر ليجتمع  
 فان ابو التاخر لم تجبهم كان في التاخير مصلحة ولا يكفون  
 عند القسم **بجند** بان لا غريم غيرهم اي اثبات ذلك لشدة  
 الجح و لو كان ثم غريم لظهر فلو قسم فظهر غريم **بشارك**  
**بالحصة** لمصول المقصود لا ينقص القسمة وفارق بعضها  
 فيما لو ظهر بعد قسمه التركة وارث بان حق الوارث في عين  
 المال بخلافه حق الغريم فانه في قيمته فلو قسم ماله وخوصته  
 عشر على اثنين لو حد عشره والاخر عشرون فاخذ واحد  
 عشره والاخر خمسة فظهر غريم له ثلثون استرد من كل واحد

نفقوا

نصف ما اخذه **وقيل ينقص القسمة** ولو كان المفلس مثلا غرمان  
 لكل عشرة وماله عشرة فاقسماه واقلوا احدهما حصته و  
 هو عشر ثم ظهر غريم بعشر استرد من الاخر نصف ما اخذه  
 وكانه كل المال فاذا ايجسرا ملحق اخذ منه ثلث ما اخذ  
 وقسم بينهما **ولو خرج شئ باعه قبل الجح مستحقا والثمن**  
**المقبوض** **تالف** فكلين اي مثل الثمن اللان من كدين ظهر من  
 غير هذا الوجه فيقاسم المشتري الغريم بلا نقض وان  
 استحق شئ باعه الحاكم او ما ذونه **والثمن** المقبوضا  
 لو قدم المشتري بالثمن اي مثله ليلابريغ الناس عن شئ  
 مال المفلس ولا يكون الحاكم ولا ما ذونه طريقا في الضمان  
**وفي قول** **يخاص الغرما** اما غير التالف فيرد وينفق الحاكم  
 على المفلس **وعلى من عليه نفقته** من زوجه وام ولد  
 وقريب **حتى يقسم ماله** منه لانه موثر ما لم يزل ملكه وكن  
 لك يكسوههم وموثرهم منه بالمعروف **الا ان يستغنى بكس**  
 فلا ينفق عليهم ولا يكسوههم ويصرف كسبه لذلك فان لم  
 يق به لم يزل ولو كان له كسب لا ينفق به لم يكلفه والنفق  
 من ماله الحاصل ولو قصر عن اللائق فكذلك ونفقته على  
 زوجته نفقة المعسرين وتسلم النفقة اليه يوم ما يقو  
 ولا ينفق على زوجته **فحد الله** بعد الجح بخلاف قريب تحدد  
**وبيعا** مسكنه وخادمه **ومركوبه في الامح** وان اختار  
 ج الى خادم لزم مانتة ومنصبه اي لو احد منهما اذ يسهل  
 تحصيلها باجرة فان تعذر فعلى المسلمين **ويترك له دست**  
**ثوب** يلبس به وهو قميص وسراويل وعمامة وما يلبس  
 تحتها ومكعب اي مداسي **وبزاد في الشتاء** جبة او نحو  
 ها ويترك لغيره مالا يقبضهم مما تترك له وكذا منفعه



وتحوصا ولا يترك له فرش وبسط ويسامح ببلد وحضر  
قلت قيمته ويترك له حق وطيلسان ودراعه ان لاق  
به حال فلسه ولو كان يلبس قبل الافلاس فوق ما يليق  
به ردناه للايق ولو كان يلبس دونه نقير الميرد عليه  
ويترك للعالم كنبه والحندي المرتزق خيله وسلاحه  
المحتاج اليها بخلاق المتطوع بالجهاد والمحترف الى حرقه  
فيما يظهر وما قيل بتركه له يشترط له ان لم يوجد بماله  
كذا اطلقوه وفي تقديم خيل الحندي وكتب الفقيه والده  
المحترف نظر ظاهر والاوجه ان ذلك لا يشترط او يفصل فيه  
بين الشئ اليسير وغيره ولو استغنا بالة موقوفه لذلك  
مثلا فقيه نظر وقياس ما ذكر في الحج عدم ترك ذلك له و  
**يترك قوت ومونة يوم القسمة** بليته التي بعد اوليلة  
قسم ماله بيومها الذي بعد ماله **ومن عليه ثقته** لانه  
موسر في اوله ماله يتعلق به حق اخر كرهق وجنايه **وليس**  
**عليه بعد القسمة ان يكسب او يوجر نفسه لبقية الدين** قال  
نقالي فاما كان ذوا عسره فنظيرة الى محسره فحكم بانظاره لكن  
ان عصى بسبب الدين لزمه ان يكسب لو فاقه **والاصح اجارة**  
**ام ولد والارض الموقوفة عليه** وخونها لبقية دينه اذ  
المنقوه كالعين فيصرف بد لها الدين فوجر ما ذكر مره بعد  
اخر الا ان يقضى الدين وكما انفك شئ انفك الحجر بالنسبة اليه و  
يجوز على اجارة الوفاق ماله يظهر تفاوت بسبب تعجيل الاجرة  
لحد لا يتعاقب به في عرض قضا الدين والتخليص من المطالب  
واذا ادعى المدين انه **معسر** وقسم ماله بين غرمائه ولم  
انه لا يملك غيره وانكر فافان لزمه الدين في معاملة مال  
كثير او قراض او عرف له مال وادعائه فله واعساره فعليه اليه

كما لو ادعى بلاك المال فان شهدت بالتاف في صورة ما اذا  
عرف له مال لم يعتبر فيها خبره باطنه او بالاعسار **اختبر**  
**والابان لزمه في غير معاملة** ولم يعرف له مال **فيصدق**  
**بتمينه في الاصح** اذا الاصل العدم **وتقبل بينة الاعسار في**  
**الحال بشرط ذكره بقوله وشروط شائون** وهو ان كان خبره  
باطنه اي المعسر بطول جوان وكثرة محالسة ومخالطة  
اذا الاموال تحفى فان علم الحاكم ان الشاهد بهذه الصفة فوج  
والافله اعتماد قوله انه بهذه الصفة **وليقبل هو معسر ولا يحق**  
**النفي لقوله لا يملك شيئا بل يقيد كالا يملك** الا ما يبقا لمهونه  
**واذا اثبت اعساره** عند الحاكم **لم يجز حجه** **ولا ملازمته بل**  
**عمل حتم بوسر** وللفريم تخليفه وتجب لطلبه واذا لم يثبت جاز  
حجسه للثبوت ولا يحس القاضي مريضا لم يجد مرضا ومخدرة  
وابن سبل بل يوكل بهم وتحبس الامان في دين وجب بمعاملتهم  
لا اصل لفرع ولا غير مكلف ولا ابو طفل ووكيل وقيم في دين لم  
يجب بمعاملتهم ولا العبد الحاني ولا سيده لبيودي او يبيع  
بل يبيع عليه اذ اوجد رغب وامتنع من البيع والفد ولا  
المكاتب في التجوم ولا من وقعت على عينه اجاره للدين واذا  
تعدى الغل في المحس بل يقدم حق المستاجر وليستوثق القا  
ضي عليه ان خاف فربه على ما يراه **والغريب العاجز عن بيعه**  
**الاعسار يوكل القاضي به** لروما من يبحث عن حاله فاذا  
غلب على طنه اعساره **شهره** لئلا يتخذ حجه **فصل**  
**من باع ولم يقبض الثمن حجه على المشتري بالفسخ** اي بسب  
افلاسه والطبيع باق عنده **فله** اي البايع فسخ البيع واستر  
داد المبيع لقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ماله بعينه  
عند رجل قد افلس فهو حق به من غيره **والاصح ان خيار**



اي الفسخ **على الفور** كخيار العيب بجامع دفع الضرر والاصح ان  
**لا يحصل الفسخ بالوطي والاعتاق والبيع** وغيرهما من التصرفات  
كما لا يحصل بها في ماله الوالد فطاهر حصوله بنحو فسخه  
البيع او رفقته او نقصته ولا يفتقر لاذن الحاكم **وله** اي الشخص  
**الرجوع في عين ماله بالفسخ في سائر المعاوضات** التي هي  
**كالبيع** وفي المحضة للحديث كقرض وسلم واجاره فاذا اتم  
دراهم قرضا او راس مال سلم حال او موقلا فحل ثم حجر عليه  
والدراهم باقية فله الرجوع فيها بالفسخ واذا اجره دارا  
باجرة حاله ولم يقبضها حتى حجر عليه فله الرجوع في الدراهم  
بالفسخ تقريرا للمنفعة منزلة العين في البيع ولا رجوع  
له في معاوضة غير محضة كالوخالعها او صالحها من  
دم العمد على عوض حال ولم يقبض حتى وجد الحجر فليس له الرجوع  
للبيع او الدم والمعاملة بعد الحجر دون علمه فهي قبله  
الفسخ بشروطه **وله** اي الرجوع في المبيع بشرط ما كونه  
**التمن حالا في الاصل او حل قبل الحجر او بعده وان يتعذر حضور**  
**له** اي التمن بالافلاس اي بسببه **فلو انتقا الافلاس و**  
**تقدر بغيره** كان انقطع جنس العرض وامتنع من دفع  
**التمن مع يساره او هرب فلا فسخ في الاصح** لا مكان الاستدلال  
في الاولى والاستيفاء بالسلطان في غيرها فان فرض حجر فنادى  
لا يعقد به **ولو قال الغرماء من له حق الفسخ لا فسخ** ونقد  
ملك بالتمن فله الفسخ **للمنة في التقدم** وربما ظهر عريم  
اخر فزاحم فيما اخذه ومن الشروط **كونه المبيع باقيا ملكا**  
**المشتري ولو فات ملكه بطل او نحو بيع او وقف او كانت**  
**العبد او استولد الامه فلان رجوع** وكذا الوكيل الملك ثم عاد  
استصحب بالحكم الزوال **ولا يفسخ الرجوع التزويج** والتدبير

وتعليق

وتعليق العتق والاجاره في اخذه مسلوب المنفعة او يضارب  
فان خرج عن ملكه وعاد عوضه ولم يقبض الثاني العوض  
قدم الثاني لان المالك في حقه باق في سلطنة الغريم وفي حق الاول  
تال ثم عاد ومن الشروط ان لا يتعلق به حق لغيره لثالث لثنا  
به رهن مقبوط وشفعه وايلاد فان زال يتعلق جاز الرجوع  
لجاء الوعر المالك وان لا يتعلق بالبيع مانه كحرم والمبيع صيد  
بخلاف الكافر والمبيع مسلم اذ يبيع دخوله في ملكه في المعا  
وصات بخلاف الصيد ولو كان بالتمن ضامن مقررا بالاذن  
لم يرجعه او يلا اذن او غير المشتري شيئا فله رهنه بالتمن وهو في  
به فوجها او جهوها عدم الرجوع كالمورع اجنبي ماله  
بالتمن بغير اذن المشتري ولو اشترى شيئا بعين ولم يستلمها  
طوب بها ولا فسخ ولو مات الفلاس فقال وارثه انا اعطيت من  
مالي فلان رجوع ايضا ولو باع وحجر عليه في زمن الخيار او قرضه  
او وهبه لولده جاز الرجوع **ولو تعيب بافة كسقوط عظم**  
او جناية بايع قبل القبض والبيع اخذه ناقصا **وضارب**  
**بالتمن اجنابية اجنبي مطلقا او البايع** بعد القبض **فله اخذه**  
**ويضارب من ثمنه بنسبه نقص القيمة** الذي يستحقه المشتري  
اليها فلو ساوت قيمته سليما مائة ومعيها تسعون رجه بعرض  
التمن وجناية المشتري **كافة في الاصح** ولو تلقى احد العبد  
او الثوبين او بقاء ثم افسد وحجر عليه اخذ الباقي وضارب  
**نصفه التالف** او الاخر فلو كان قبض بعد التمن رجه في الجدة  
على ما ياتي فان ساوت قيمته وقبض نصف التمن اخذ الباقي  
بباقي التمن ويكون ما قبضه في مقابلة التالف وفي قول ياخذ  
نصفه اي نصف الباقي نصف باقي التمن **ويضارب بنصفه**  
ربع التمن ولو لم يتلق شي من المبيع وكان قبض بعض التمن



رجعه في المبيع بقسط الباقي من الثمن فان كان قبض نصفه رجعه  
بالنصف ولو زاد المبيع **زادته متصلة كسمن وصنعه** تعلمها  
المبيع بنفسه فان البايع بها فيرجعه بهامه الاصل **والمتفصله**  
**كالثمن والولد** الحادثن بعد البيع للمشتري ويرجعه البايع في  
الاصل فان كان الولد صغيرا فان لم يميز وبذل البايع قيمته  
اخذ به امه والابان لم يبدلها فيباعان ويصرف اليه حصه  
الام من الثمن وقيل لا رجوع ولو كانت حاصله عند الرجوع  
دون البيع او عكسه بالنصب اي عاملا عند البيع دون الرجوع  
بان انفصل الولد قبله فالاصح **تعدى الرجوع الى الولد** لكونه شائعا  
يعا في الاولى في البيع فكذا في الرجوع وفرق بينه وبين نظيره  
في الرهن بان الرهن ضيق بخلاف الفسخ لنقله للملك وفي  
الرد بيع ويرجوع الوالد في قيمته بان سبب الفسخ نشأ عنها  
من اخذ منه بخلافه ثم وفي الثانية انه يعلم ولو كانت  
حامله عند البيع والرجوع رجعه فيها حاملا ولو حدث الحمل  
بعد البيع وانفصل قبل الرجوع فهو للمشتري كما مر واستار  
الثمن كامله وهو اوعية الطلع وظهوره بالتأخير اي تحقيق  
الطلع قريب من استار الجنين وانفصاله فان كان الثمن على  
الخل لمبيع عند المبيع غير موبره وعند الرجوع موبره تعدى  
الرجوع اليها وهي اولى بتعدى الرجوع اليها من الحمل لمشاهاة  
والوثوق بها بخلافه ولو حدثت الثمن بعد البيع وهي غير موبره  
عند الرجوع رجعه فيها على الراخ ولم تشملها العبارة ولو كانت  
غير موبره عند الرجوع والبيع رجعه فيها جرما ولو حدثت بعد  
البيع وهي عند الرجوع موبره فهي للمشتري **ولو غرس الارض**  
المشتراة او بني فيها ثم جرح عليه قبل اداء الثمن واراد البايع الرجوع  
فان اتفق الغرس والمفلس على تغريمها من الغراس والبنا فعلا

واخذها

واخذها البايع برجوعه ولا يمكن من الزامهم اخذ قيمه البنا والفكر  
لتملكها مع الارض ويجب تسوية الحفر من مال المفلس اذا فعلوا وان  
حدث في الارض نقص بالقلع فمن ماله ارضه ويقدم به البايع لانه  
لتخليص ماله وان امتنعوا من القلع **لم يجبروا عليه بل له ان يرجعه**  
**ويملك الغراس والبنا بالقيمة** اي له مجموع الامر من لما ياتي وله  
ببذل ثمنه ما ذكر ان قلعه ويغرم ارضه **فصله** اذ مال المفلس  
كله والضرر يبدفع بكل منهما فاجيب البايع لما طلبه منهما بخلاف  
ما لو زرعها المشتري واخذها البايع لا يمكن من ذلك اذ لزوم امد  
يخطر فسهل احتماله بخلاف الغراس والبنا فان اختلفوا عمل بالمطبخ  
**والاظهر انه ليس له ان يرجعه فيها ويحق الغراس والبنا للمفلس**  
ولو بلا جرة لنقص قيمتهما بلا ارض فيحصل له الضرر وانما يثبت  
الرجوع بدفعه ولا يبر الضرر بضرر فيضارب البايع بالثمن او  
يعود الى بدل قيمتهما او فعلهما مع غرامة ارضه **النقص وفا**  
رقما لو صبح المشتري الثوب ثم جرح عليه قبل اداء الثمن حيث جرح  
البايع في الثوب فقط وكان للمفلس شركا معه بالصبيح بان الصبيح  
كالصفة البايعة للثوب ولو كان المبيع **خطه فخطها**  
عقلها او دونها ثم جرح عليه **فله** اي البايع بعد الفسخ اخذ قدر  
المبيع من المخلوط وهو الدوب مساهم بنقصه كنقص العقب **خطها**  
باجود فلا رجوع في المخلوط في الاظهر حذرا من ضرر المفلس  
ويضارب البايع بالثمن ولو كان خليط الخطه الاجود قليلا  
لقد تفاوت الكيلين فله الرجوع **ولو طحنها** اي الخطه طينها  
له او قصر الثوب المبيع له او تعلم المبيع صنعة بمعلم او خاط  
الثوب خيط منه او خبز الدقيق او دبج الشاه او شوال اللحم او صر  
اللبس من تراب الارض او بنا الارض العرضه بالات اشترأها  
معها او راضا لدايه ثم جرح عليه فان لم ترد القيمة بما ذكر رجعه



البائع في ذلك ولا شيء للمفلس فيه وان نقصت فلا شيء للبائع معه  
وان زاد فالأظهر ان يباع والمفلس من ثمنه بخسبة ما زاد ولو  
كانت القيمة خمسة وبلغت بما فعل سته فللمفلس سدس الثمن و  
فارق من الدابة بفعله بخسبة ما ذكر اليه بخلاف السمين فانه  
صنعه تعالى في العلق يوجد كثيرا ولا يحصل السمين بما ذكر كلامه  
ما يجوز الاستجار عليه ويظهر به اثر الزيادة في كله عين  
فيشارك المفلس بها والبائع حينئذ اخذ المبيع ودفع حصته  
الزيادة للمفلس وان كانت في مثله المبيع بحسبه ولو دفع  
اي الثوب المشتري بصيغة ثم جرح عليه فان زادة القيمة قد  
قيمة المبيع كان كانت قيمت الثوب اربعة والصبة اثني عشر في  
صارت قيمته مصبوغا سته رجة البائع في الثوب والنظر  
شريك بالمبيع فيباع الثوب ويكون الثمن بينهما اثلاثا و  
الشركة فيها جميعا لتعذر التمييز فلا يقال كل الثوب للبائع وكل  
الصبة للمفلس ومثل ذلك خلط الزيت بخلاف نحو الباني الأرض  
او زادة القيمة اقل من قيمة المبيع كان صار خمسة والنقص  
على المبيع اذ هلك في الثوب القائم بحاله فيباع والبائع اربعة  
اخماس الثمن والمفلس خمسة او زاد القيمة اكثر من قيمة المبيع  
كان صارت ثمانية فالاصح ان الزيادة للمفلس فيباع ويكون  
الثمن بينهما نصفين وان لم بالمبيع شيئا فللبائع ثوبه ولا  
شيء للمفلس وان وان نقصت فلا شيء للبائع منه ولو كانت زيا  
دة القيمة بارتفاع سوق المبيع او الزيادة التي فعلت  
اختصت في الاولى من ارتفع سعر سلعته وفي الثانية من  
فعل الزيادة او بهما وزعت بالحبس ولو اشترى منه  
المبيع والثوب ثم جرح عليه رجع البائع فيهما اي في الثوب  
بصيغة ان تزيد قيمته على قيمة الثوب قبل المبيع

د او ثوبا ونقصت عنها فيكون فاقدا للمبيع فيضار بثمنه مع الرجوع  
فالثوب من جهته بخلاف ما اذا زادت فهو محل الرجوع فيها فان  
كانت الزيادة اكثر من قيمة المبيع والمفلس شريك بالزيادة وان  
كانت اقل لم يضارب بالبائع ولو اشترى من اثنين المبيع في  
من واحد والثوب من واحد وصبغه به ثم جرح عليه واراد الباني  
يعان الرجوع فان لم تزيد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب قبل  
المبيع فصاحب المبيع فاقدا يضارب بثمنه وصاحب  
الثوب واحد له يرجع فيه ولا شيء له ان نقصت قيمته وان  
زاد بقدر قيمة المبيع استركا في الرجوع والثوب كما افاده قول  
اصله فلهما الرجوع ويشتري كافيته وان زادة على قيمتها  
فالاصح ان المفلس شريك لهما اي للبائع في الزيادة فاذا كانت  
قيمة الثوب اربعة والمبيع اثنين وصارت قيمته مصبوغا  
ثمانية فالمفلس شريك بالربع ولو كانت الزيادة اقل من قيمة  
المبيع تخير باربعة بين اخذ الزيادة والمضارب به بكل الثمن  
ولو اشترى صبغا وصبغه به ثوبا ثم جرح عليه فللبائع الرجوع  
ان زادة قيمة الثوب مصبوغا على ما كانت قبل المبيع فهو  
شريك فيه فاذا انقصت حصته عن ثمن المبيع فان شيئا  
وقع به ولا شيء عليه له غيره وان مضارب بالكل  
باب الحرج هو لغة المنع وشرا المنع من المهر  
التصرفات المالية والاصل فيه اية واقتلوا البتة ما او  
ايها فان كان الذي الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع  
ان يعمل هو فسر الشاغي الاول جالما ذم والثاني بالصبي  
والكبير المختل والثالث بالملوكوب على عقله والحق نوعان  
نوع شرع مصلية الخير ومنه جرح المفلس اي الجرح عليه  
في ماله حق الغرماء والرهن للمرتهن في العين المرهونة



والمرضى الورثة في غير الثلث والعبد لسيدته والمرث للمسلمين  
وغير ذلك ولها أبواب تقدم بعضها وباقى الباقي شرع لمصلحة  
الحجور عليه وهو المقصود هنا كما قال **ومقصود الباب جرح الجنون**  
**والصبي والمجنون** التي تفسر في الجنون **تتطلب الولايات** و  
**اعتبار الأقوال** كولاية نكاح وإيضا وإيتام وأقوال معامل  
وغيرها أما الأفعال فيعتبر منها التملك بالاحتطاب وخو  
والإتلاف فينفذ منه الاستيلاء ويثبت الخسب بزيادة ويعظم  
ما أتلفه **ويرفع جرح الجنون بالافاقه** من جنونه ومن  
له ادنى تمييز وهو راي العقل له حكم الجنون والأطفال  
فتصرفه صحيح فان نذر فكسفيه **وجرح الصبي** كجرح الكافر  
ما استثنوه من عبادة وخواذن في دخول دار **ويرفع**  
**ببلوغه رشداً** والبلوغ يحصل باستكمال خمس عشرة سنة  
قريه فخذ يد الانه صلى الله عليه وسلم اجاز ابن عمر وهو ابن  
خمس عشرة سنة **او خروج المني** ووقت امكانه استكمال سبع  
سنين قريه كما في الحيض للاستقرا قال تعالى واذ ابلغ الاطفال  
منكم الحلم فليستادنوا والحلم الاحتلام وهو خروج المني وبن  
**ت العافه** الحشنة المحتاجة في اناتها للحق **تقتضي الكف**  
**ولد الكافر** ومن جهل اسلامه فهو اماره عليه اي انه علا  
مه على البلوغ بالسن والاحتلام فلو وجدناه وشهره  
لان انه لم يبلغ علمنا به **لا المسلم في الاصح** وفارق ما قبله  
بان المسلم يخشى منه استعجاله لفك الحج والتشوق للولا  
يات والكافر يقضي به ذلك للقتل او ضرب الجزية ويجوز  
النظر الى منية عانة من احتجنا الى معرفة بلوغه لا  
للضرورة والاصل فيما ذكر انهم في سبي بني قريظة كانوا يظن  
ون من نجت العشري عانته قتل ومن لم يثبت لم يقتل

ولا بد من بناته

ولا بد من بناته على فرجيه ان كان خشي وخرج بنات العانه نهود  
التيدي وغلط الصوت ونحوها **ويريد في المرأة** على ما ذكر من السن  
وخروج المني وبنات العانه **حيضا** اجماعا **وجدا** لانه مسبووق  
بالانزال فالجمل اماره على البلوغ قبله لكن لا يثبت الولد الا بال  
لوضع فاذا وضعت حكما بحصول البلوغ قبل الوضع ستة  
الشهور بشي فان كانت مطلقه وانت بولد بالحق الزوج حكما يلو  
عها قبل الطلاق ولا يثبت بلوغ الخنثى ان عني بذكره ونحوه  
جه فلا يكفي احدهما الا اذا تكررت فان ظهر من الاخر خلافه  
غير الحكم **والرشد** ابتداء صلاح الدين والمال فسر به قوله  
تعالى فان انستم منهم رشدا فملا بفعل محرما يبطل العقد له من  
كبيرة او صار على صغيره ولم تغلب طاعته ولا يثبت بان  
يصبح المال باحتمال غبن فاحش في المعامله وهو ما لا يحتل  
غالبا واليسير كبيع ما يساوي عشرة بشعة او ربه وان قل في  
**حرا وانفاقه في محرم** والمراد حبس المال والصحيح ان من  
فه في الصدقة والهدايا وجوه الخير والمطاعم والملابس التي  
لا يلبس حاله ليس بتبذير اذ المال يتجدد ليتفع به ويلتذ به  
وليس ذلك محراما **محرما** ان صرفه في ذلك بطريق الاقتراض  
له ولم يكن له ما يوفيه في امره ويعتبر في رشده الكافر ما هو صلاح  
في دينه وماله عندهم **وتختبر رشدا الصبي في الدين والمال**  
اما في الدين فتشاهدة حاله في العبادات بقيامه بالوجبات  
واجتنابه المحظورات والشبهات واما في المال فان ذلك  
يختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر بالبيع والشراء كالحايض  
واما اسفه فيهما بالنقص عما يطلب البائع وطلب الزباده على  
ما اعطى المشتري وولد الزراع بالزراعة **والنقح** على القوم  
بها والمحترف بالرفع عما يتعلق بحرفته والمرأة عما يتعلق بالغزل



ذلك  
 والنظن **وصون الاطعمه** والاقمشة **عن الهرة** وخوفا  
 كالقار كل على العادة في مثله وتختبر الخنثى بما تختبر به  
 الذكر والانشى ويشترط تكرار الاختيار مرتين او اكثر  
 بحيث يفيد غلبت ظن ريشده ووقته اي الا  
 حينئذ قبل البلوغ وقيل بعد فعلى الاول الاصح بالرفع انه  
 لا يصح عقده بل عتقت في الماكسة ويسلم له المال لئلا يفسد  
 فاذا اراد العقد عقد الوكي فلو بلغ غير رشيد لافساده  
 الدين او المال دام الحجر عليه وهو حجر سفيه ويتصرف في  
 ماله من كان ينصرف قبل بلوغه وان بلغ رشيد **الفكر**  
 الى بنفسه الملوغ واعطي ماله وقيل بشرط فلك القاضي فلو  
 بشر بعد ذلك حجر عليه من جهة القاضي فقط ولا الحجر على  
 من يغيب في بعض التصرفات وقيل يعود الحجر بنفسه التبدل  
 بلا اعاده من احد ولو فسق لم يحجر عليه في الاصح اذا الا  
 ولون لم يفعلوا ذلك وفارق التبدل بتحقيق حيا  
 ع المال بخلاف الفسق **ومن حجر عليه لسفه** اي سوء تصرف  
 طرافه اليه القاضي وقيل وليه في الصغر اي الاب والجد  
 ولو طر اجنوت فوليه وليه في الصغر اذا لسفه مجتهد  
 فيه فاحتج لنظر القاضي بخلاف الجنون وقيل القاضي **والمعنى**  
 من بلغ سفيها ولم يحجر عليه وليه بالسفيه المهم وهو  
 محجور عليه شرعا لاحسا ولا يصح من الحجر لسفه اقرار  
 بنكاح ولا بيع ولا شرو ولا اعتاق وعنه ونكاح بغير اذ  
 ن وليه قيد في الكل فلو اشترى واقترض وقبض من  
 رشيد باذنه وتلق الماخوذ بيد اقلقه فلا ضمان ان لم يطا  
 لبه البايع في الحال ولا بعد فلك الحجر سواء علم حاله من عا  
 مله او جهل لتقصيره في البحث عن حاله فان كان البايع

غير

غير رشيد او طالبه او قبض بلا اذنه ثم تلق ضمه وكالرشيد  
 من سفيه بعد رشده ولم يحجر عليه القاضي وسفيه اذن له  
 وليه قبض دين له على غيره ويصح انقاب الحجر عليه بسفه  
 وان لم ياذن وليه ولو صالح عن قصاص عليه على الدية  
 فالكثير لم يمنعه الولي وله ان يعقد الحريم بدنيا بلا اذن  
 وليه ولا يراد عليه منه ولا من ولا من وليه ويصح باذن الو  
 لي **نكاحه** ويأتي بقسطه في النكاح لا التصرف المالي في المهر  
 وما لا عوض فيه كالزينة لا تصح جزما ولا يصح اقراره بدين  
 عن معاملته اسنده الى ما قبل الحجر وبعدة وكذا ابا تلاق  
 المال وجباية توجبه في الاظهر وما رد من اقراره لا تؤخذ  
 به بعد فلك الحجر ظاهر وفي الباطن يغرم ان كان صادقا و  
 يصح اقراره بالحد والقصاص فيقطع بغير السرقة ولا يجب  
 المال ولو عفي مستحق القصاص على ما ثبت ويصح طلاقه  
 وخلعه ويأتي في بابه ويجب دفع العوض لوليها كما يأتي  
 وظهاره وايلأوه ونفيه **النسب** لما ولدته زوجته بلغا  
 ن واستحقاقه النسب وينفق على الولد المستحق من مير  
 المال ويصح نفيه ولد امته بالخلق **وحكمه في العباد**  
 كالرشيد في فعلها لكن ليس كرشيد في فعل مال ولا في  
 ق الزكاة ولا غيرها من التصرفات المالية بنفسه لانه  
 تصرف مالي بل لا يد من اذن وليه وتعيين المدفوع اليه  
 ولو نذر بالتصرف وتعيين المدفوع اليه التصديق في ذمته  
 العقد او بعين مال فلا واذا حرم من فرض اصلي او مندوق  
 قبل الحجر او بعده اعطا الولي كفايته لنفقة ينفق عليه في طر  
 يقه او يخرج الولي معه لينفق عليه كما مر في الحج وكذا الواراد



السفر للحرام والعمره كالحج والتطوع اذا اجر عليه بعد اتمامه  
كالقرض وان احرز بتطوع من حج او عمره وزاد في موافقه سفره لا  
تمام الضمان وايتيان به على نفقته المصهوده فللولي من  
من الاتمام والايتيان والمذهب انه لا يحرم في حلال قتل  
ويحلال للصوم والحلق ان قلنا لا يحصر ابدال وهو لا  
رجح لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر  
زيادة الموده لم يجر منه والله اعلم **فصل في**  
الصبي الوه ثم جده لا يبيد ان لم يكن فسق ويكتفى بالعدالة  
الطاهرة فيهما ولا يشترط اسلامهما الا ان يكون الولد مسما  
لكن لو ترافعوا البنا لم نقرهم ونلج تحت امرهم بخلاف ولا  
بنة الخكاح اذا المقصود بولاية المال الامانه وهي في المسلمين  
اقوا والمقصود بولاية الخكاح الموالاه وهي في الكافرو  
ثم وصيهما اي وصي الاب ان لم يجد ووهي الحد بالشرط  
الاي في الوصايا ومنه العدالة الباطنه ثم القاضي او من  
نصبه والمراد قاضي بلد الصبي فان كان ببلد وماله باخر  
فالولي قاضي بلد المال بالنظر لتصرفه فيه بالحفظ والتوق  
وفعل ما فيه المصلحة اذا اشرف على الهلاك كيبيعه واجا  
رته اما بالنظر لاستنمايه فالولاية عليه القاضي بلد  
الصبي ولا تلي الام في الاصح كغيرها من الاقارب لكن لفصمة  
الاتفاق من مال الصبي والمجنون ومن باع سفيهها في ناد  
بيعه وتعليمه لانه قليل فسيو به ويتصرف الولي بالمصلحة  
فيشتري له العتار وصقراولي من التجارة اذا حصل من بيع  
الكفاية ويبيد دونه بالطين والاجر اي الطين المحرق  
لا اللين اي الطين الذي لم تحرق بدلا لاجر لقله بقاياه

والجوه

والجوه اي الجسد بدل الطين لكثرته ويشترط في البناء ان  
يساوي كلفه بعد البناء ويمتنع ادخال كل من الدين والجص  
في بنايه ولا يبيع عقاره ولا اوادنه المعبدة للقبية الا  
تاجه كنفقه وكسوه بان لم تق غلته بهما او غبطة ما  
هذه بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل وهو نجد مثله  
ببعض ذلك الثمن او خيرا منه بكله وما عدى العقار  
وانه القنية غير مال التجارة لا تباع ايضا الا لاجلها  
غبطة لكن يجوز لاجلها بيعه بغيره وبيع قليل بخلافها ولم  
يبع ماله بغيره ومن مصلحة ان يكون فيه ربح ونزله  
المصلحة التي يراها ومن مصالحها ان يكون الزيادة او  
خوفه عليه من خونها واذا باع نخيبه باع بزياده على  
النقد لا ينفقه واشهد عليه وارثه به ويشترط للمعامل  
موسر ثقة وقصر لاجل عرفا وكون الرهن واقيا فان اخل  
شرط منها بطل البيع وضمن وذا باع لولده من نفسه لم يجز  
لرهن لانه لانه امين في حق ولده وبأخذ له بالشفعة  
او يترك بحسب المصلحة التي يراها في ذلك وان ساوى الا  
خذ التركة لم يأخذ ويترك ماله وينفق عليه ويكسوه  
وهو نزه بالمعروف وتموت قريبيه بالطلب فان ادعا  
بعد بلوغه رشيدا على الاب والجد يجعلا له او اخذ  
بشفعة بلا مصلحة صدقا باليمين لو فور شفقتها له  
المبعد للتمهه وان ادعاه على الوصي والامين صدق  
هو يمينه للتمهه في حقها ودعوه على المشتري من الو  
لي كهي على الولي اما القاضي فيقبل قوله بلا حليف ولو بعد  
عزله لانه عند تصرفه فائيب الشرع **فصل في**  
والتراحم على الحقوق المشتركة هو لغة قطع النزاع



وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو انواع صلح بين المسلمين  
 والمشركين و صلح بين الامام والبعثه و صلح بين العبد وشيئا  
 قلها و صلح في معاملة ودين و هو المراد قنا و اصله قبل  
 الاجماع قوله تعالى والصلح خير وقوله صلى الله عليه وآله خير  
 بين المسلمين الاصلح احل حراما او حرم حلالا والكفار  
 كالمسلمين وان خصهم بالذكر لا تنقيادهم للاحكام غالبا و  
 لفظه يتعدى للمثروك من وعن وبالمأخوذ بعلى واليا  
 هو قسمان احدهما يجري بين المتداعيين وهو نوعان  
 احدهما صلح على اقرار وفي معناه الجحيم فان جرح على عين  
 غير المدعى وكان ادعى عليه دار او حصه منها فاقر له بها  
 فصالحه منها على عبد و ثوب معين فهو بيع للمدعى  
 بلفظ الصلح ثبت فيه احكامه اي البيع كاشفعة والاد  
 بالعب و منع تصرفه في المصالح عليه قبل قبضه واشتر  
 اذ التقاط ان اتفاقا اي للمصالح عنه والمصالح عليه في عله  
 الربا واشترائط التساوي فيما يعتبر فيه حذرا منه والتخالف  
 عند الاخلاق او جري على منفعة في دار مثلامد معلومه ما  
 جاره محل المنفعة بالعين المدعى ثبت احكامها اي الاجا  
 ره في ذلك وقد يكون خلعها كان صالحا منها على ان يطلقها  
 طلقه وقد يكون جعله واعاره او حر الصلح على بعض  
 العين المدعى كربعها فهذه لبعضها الباقي لصاحب  
 اليد عليها فثبت احكامها اي الهبة في ذلك من صفات  
 واذن في قبض ومضى من امكانه قبض العبد بلفظ  
 الهبة لما ترك ولا يصح بلفظ البيع له لعدم التمسك والاص  
 صحتها بلفظ الصلح كصالحته من الرار على نصفها  
 لوجود خاصية لفظ الصلح وهو سبق الخصومة فيحل

على الهبة

فيحل على الهبة الميثوق وقال من غير سبق خصومه  
 صالح عن دارك بكذا فاجابه فالاصح بطلانه والمعتد  
 ان ذلك كناية ببيع ولو صالح من عين على دين ذهب او فضة  
 فبيع او عبد مثلا موصوف بصفة السلم فسلم ولو صالح من  
 دين غير ميثوق ودين سلم على عين او غير ذلك من الدين  
 صح فانوافقا في علة الربا كالصلح عن ذهب بفضة اشترط  
 قبض العوض في المجلس حذرا منه ولا يتوافقا كعوض عن  
 فضة بفضة فان كان العوض عينا لم يشترط قبضه في  
 المجلس في الاصح كما لو باع ثوبا بدينارهم في الذمة لا يشترط  
 قبض الثوب في المجلس او كان العوض دينيا اشترط تعيينه  
 في المجلس ليخرج من بيع الدين بالدين وفي قبضه في المجلس  
 الوجهان اصحهما لا يشترط فان كانا ريوين اشترط  
 ولو صالح من دين على منفعة صح وتقبض بتقبض محلها و  
 يشترط قبضه في المجلس ان اشترط قبضه في المجلس ان اشترط  
 القبض فيه في العين وان صالح من دين على بعضه كنصفه  
 فهو ابراعن باقيه ويصح بلفظ الابرا والخط وخوها كالا  
 سقاط والوضع نحو ابراتك من خمسمائة من الاق الذي عليك  
 او حطتها عنك او اسقطها او وضعتها عنك وصالحته على  
 الباقي ولا يشترط القبول ويصح بلفظ الصلح في الاصح كصا  
 لحك على الاق الذي لي عليك على خمسمائة ويشترط القبول  
 ولا يصح بلفظ البيع ولو صالح من حال على وجل مثل كافي  
 او عكسه اي من وجل على حال مثله لغير الصلح فلا يلزم  
 الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانها وعد فان محل  
 المدين هو جل ص الادا وسقط الاجل فان ظن صحة الصلح

Copy University



لم يصح التحويل فيسترد ما دفعه **ولو صالح من عشرة**  
**حاله على خمسة** موجه من خمسة وبقيته خمسة **حاله**  
**له** اذا الحاق الاجل وعد ولا ينز من خلاف اسقاط بعض ال  
**ين لو عكسه** اي صالح من عشرة موجه على خمسة **حاله**  
**لغي الصالح** اذا ترك الخمسة في مقابل حلول الباقي وهو  
لا حل فلا يصح الترتيب ولو صالح من الف في ذمته على خمسة  
**معين** **النوع الثاني الصالح على الانكار** او السكوت **فيطل**  
**ان جري على نفس المدعي** او غيره كان يدعي عليه دار ففكر  
ثم يصالح على خواتم **وكذا ان جري الصالح على بعضه**  
اي المدعي كنصف الدار **يطل في الاصح** ولو كان المدعي دينا  
وتصالحا على بعضه كن الف على خمسين في الذمة او معينة  
لم يصح **وقوله صالحني عن الدار التي تدعيها ليس اقرار في الا**  
**صح** اذ لا يخل ان يريد به قطع الخصومة فقط والصالح بعده  
صالح على انكار ويستثنى من منع الصالح على الانكار ما لو تعلقا  
تواياد دعيه عند رجل فقال لا اعلم لا يكافي او دارا في يدنا  
واقام كل بيعة ثم اصطلح او كرا اضطر الا الورثة فيما وقفها  
اذ لم يجدل احد عوضا من خالص ماله كالو طلق احدي امرته  
ومات قبل البيان ووقف لهما نصيب زوجة فاصطلح **القسم**  
**الثاني يجري بين المدعي واجنبى** في العين فانه قال وكلني  
المدعي عليه في الصالح عن المدعي وهو مقرر لك به **صح الصالح**  
عن الموكل عما وكله كنصف المدعي او هذا الثوب من ماله او ثمة  
في ذمته وصار المدعي ملكا للمدعي عليه ولو قال وانا اعلم  
انه لك او هو لك كفا ثم ان كان كاذبا في دعوا الوكالة فشره  
باطل ويصح ايضا وان لم يوكل ولو قال في هذه الحالة امرني بالصالح

عابد

على عبدي هذا والمدعي عين فكالواشترى لغيره بماله نفسه  
بأذن او دين لم يصح لانه يبيع شي بدلين غيره وخرج بالعين  
الدين فلا يصح **الصالح عنه** بدلين ثابتة قبل ويصح بغير  
ولو بلا اذن ان قال الاجنبى وكلني الى اخر ما مر او  
قال غير ذلك مما سبق او قال عند عدم الدين وهو مبطل  
في عدم اقراره فصالحني عليه بكذا اذ لا يتعذر قضاء دين  
الغير بغير اذنه وخرج بقوله وقال وكلني العين مع  
عدم قوله ذلك فلا يصح لتعذر تملكك الغير بغير اذنه  
**ولو صالح الاجنبى لنفسه** بعين ماله او بدلين بذا فصح  
**والحالة هذه** وهو اقرار المدعي عليه بالمدعي **صح الصالح** للا  
جنبى وكأنه **اشتراه** بلفظ الشراء وان كان المدعي عليه **منكرا**  
والكلام في العين **وقال الاجنبى** هو مبطل في انكاره وصالح  
لنفسه بعيد او خمسة في ذمته مثلا لياخذ من ادعي عليه  
المدعي وتنقطع الخصومة بينه وبين المدعي **فهو شر امقصود**  
**يفرق بين قدرته على انتزاعه** ولو في ظنه فيصح وكذا  
فيها قوله انا قادر على الانتزاع **وعدها** فلا يصح فان صا  
ح لنفسه في هذه الحالة بدلين بذمة غيره صح بتنا على حكمه  
يبع الدين لغير من عليه **وان لم يقل هو مبطل** مع قوله  
هو منكرا بان قال هو حققا وولا اعلم حاله او لم يعلم يزجرا  
صالحني بكذا اسوا كان لنفسه ام للمدعي عليه **لغا الصالح** لا تنافا  
الا عتراق المدعي بالملك **فصل في الطريق النافذ**  
ويعتبر عنه بالشارع **لا يتصرف فيه** بضم او له بما يضرها  
في موهوم فيه لانه حق لهم ولا ينزع اي يخرج منه  
**حجاج** اي روشن **ولا سابط** وهو سقيفة فوق حائطين  
بجانبهما يضرهم كل من ذلك **بل يشترط ان قاعه** اي كل منهما



ليجوز فعله للمسلم بحيث يمر تحت المار منتصبا على راسه  
الجولة العالية وان كان من الراسان والقوافل فليرفع  
تحت مرتبة الراس والمحل على البعير مع اخشاب المظلة  
يكسر الميم فوق المحل اذ قد يتفق ذلك وعنه من اخراج جنا  
ح مظلم لا يمنع الذي من اخراج جناح لشارع المسلمين لانه  
كما على بنايه على بنايتي ابلغ ويحرم الصالح على اشرع الجناح  
والسباط في نافذ او غيره بشي وان كان مع الامام بلا ضرر  
من اذ الهوتايع للقرار فلا يفرد بتعقيب حتى لا يجوز اشرع لدار  
بمال صاحبها وما لا يضر في الطريق للشخص فعله بلا عوق  
كالمرور ويحرم ان يبنى في الطريق ذلك اي مشطبة او غيرها  
او يغير شجره وفارق الجناح بان شغل المكان بما ذكر من  
الطريق وقد تردد حكم المارة فيصطكون به وقبل ان يمر  
المارة جاز وغيره النافذ الخالي من نحو مسجد كرباط ويبر  
موقوفين على جهة عامه ويحرم الاشرع اليه لغير اهله  
جزءا وكذا يحرم الاشرع لبعض اهله في الاصح الا يرضى الباقي  
او اذنهم وان لم يكن ضررا لا اختصاصهم بذلك وتحريم الصالح  
على اشرعاه بمال ويشترط رضى المستأجر ان يضر ولو ارادوا  
الرجوع بعد الاخراج بالاذن فالاشبه كما في المطلب منه قلع  
لانه وضع بحق ومنه ابقائه باجرة اذ الهوى لا اجرة له ولو  
كان في الدرب نحو مسجد مما لم يجر الاشرع عند الاضرار  
وان رضى اهل السكة كسد الدرب لقسمته الصحن بينهم فاب  
رضوا ولا ضرر لم يجر ايضا لان الحق للمسلمين واهله من نقد  
باب داره اليه لامن لا صفة جداره فلا نفوذ باب له  
وهو الاستحقاق كلها اي الطريق لكلهم ام يخص بشركة  
كل واحد بما بين راس الدرب وباب داره لانه محل موه

وجه

وجهان اصحهما الثاني وليس لغيرهم فتح باب اليه للا  
سطارق الا بصرهم لضررهم مرور الفاح او مرورهم عليه ولهم  
بعد الفتح بصرهم الرجوع متاشاوا وله فتحه اذا سمر في  
الاصح اذ له رفع الجدار بفضه اولى ولو اراد فتح باب للاستظا  
جاز وان لم يجعل عليه نحو شبك ومن له فيه باب ففتح اي  
اراد فتح اخر بعد من راس الدرب من بابه الاول فلتشكا  
يه منعه وان سد الاول والمانع منهم من بابه البعد من الاول  
فقط لامن كان بابه اقرب الى راس الدرب ولا من كان بابه  
مقابل المفتوح وان كان اقرب الى راسه ولم يسد الباب  
القديم فذلك لشركا به منعه اذ زيادة الباب تورث زيادة  
زحمه ونحوها ففيه ضرر وان سد فلا يمنع لانه نقص حقه  
ولو كان بابه اخر الدرب فاراد تقديمه وجعل الباقي دهليزا  
رة ومن له داران فتحات بفتح الفوقية اوله الى دربين  
سدودين او سدود وشارع ففتح اي اراد فتح باب  
بينهما للاستطراق وان لم يبد باب احد الدارين لم يمنع  
في الاصح اذ هو تصرف مصادق للملك ولو اراد رفع الحائ  
يطا بينهما وجعلها دارا واحدة ويترك بابيهما خالهما جاز  
جزءا لانه قصد ائتماع ملكه وحيث منع فتح الباب فصا  
له اهل الدرب بما اصح فان قدروا مدقحانة وان اطلقوا  
او شرطوا التابيد فهو بيع جزء شاي من الدرب له فينزل  
منزله احد هم ويشترط في كل من المصالح وما ترتب عليه ان لا  
يكون فيه نحو مسجد مما هو نحو لئالك فتح الكواكب  
في داره الاستظا وازالة بعضه ايضا وجعل شبك مكانه  
والكوت بفتح الكاف الطاقه والجدار بين المالكين لجنايين  
قد خصص اي يفرد به احدهما ويكون سائر الاخر وقد يشتر



فيه **فالمختص به** احدهما **الاخر وضع الجذوع** اي **الخشعة عليه**  
**على الحديد** ولا يخبر للمالك له ان اصنع لغيره لا يحل لامر من  
مال اخيه الا ما اعطاه عن طيب نفس وما ورد من خلافه  
فقول **فلورضي المالك** في الحديد بالوضع لغيره بنا بلا  
عوض فهو اعادة له الرجوع قبل البناء عليه اي على الوضع  
**وكذا بعد في الاصح** كسائر العوارض **وفائدة الرجوع**  
**تخير** بين ان يبيعه اي الموضع المبني عليه **باجرة** او  
يقبله ذلك **وبغيره** ارش **نقصه** كما لو اعار للبناء ولا يخفى لخطه  
الثالثة في من اعار أرضا للبناء وهي التملك بالقيمة لان الأرض  
اصل فاستتبع وقيل فائدة طلب الاجرة فقط **ولو رضي**  
**بوضع الجذوع** والبناء عليها بعوض فان اجره من الجذ  
ار للبناء فهو اجاره بلا تقدير مده وتبادل الحاجة وان قال  
**بعته** للبناء عليه او بعته حق البناء عليه فالاصح ان تذا  
العقد فيه شوب يبيع **للتأبيد** وشوب اجاره لانه قد  
على منفعة فاذا ابتاع فليس للمالك الجذر **نقصه** بحال  
اي لا يمان ولا مده بذل ارش **نقصه** لانه مستحق الدوام  
بلازم العقد **ولو انه هدم الجذر** بعد بنا المشتري فاعا  
ده ماله **فلا يشتري** اعادة البناء بتلك الالة وبمثلها  
فان لم يعد لم يطالب المشتري بشي لكن ان انه هدم بهدم  
طوب هادمه بقيمة حق الوضع ليلوله مع الارش  
ان كان المستحق وضعه **وسواء كان الاذن** في البناء بعوض  
او بغيره فيشتري ببيان قدر الموضع المبني عليه **طولا**  
**وعرضا** وجهته **وسمك الجدران** اي ارتفاعها وكيفية  
من تضيد وخلق وجوف وكيفية السقف المحول عليها او من  
خشب او من عقد ويجبين البناء من حجر او طين طوب

لاختلاف

لاختلاف العرض بما ذكره فتقضي مثابة الالة عين الوصف  
ولو اذن في البناء على أرضه كذا يسا قدر المحل البناء ولا يجب  
ذكر سمك وكيفية اذ الارض تحت كل شي **واما الجذر** مشترك  
بين اثنين فليس لاحد منهما وضع جذوعه عليه بغير اذن  
من الاخر في الحديد وليس له ان يخذ فيه **وتد ابكر** التي  
فيهما او يفتح فيه كوة بلا اذن كسائر الاملاك المشتركة لا  
يستقل احد الشريكين بالانتفاع وله ان يبتد اليه ويضد  
متاعا لغيره قيد مريد وله كغيره ذلك في جدار الاجني  
ايضا لا تنفك المضايقة منه بل لو منع احد الشريكين الاخر  
منه لم يمنع **وليس اجار** شريكه على العمارة في الحديد لتقضي  
بتكليفها فان اراد الطالب اعادة منه ماله لنفسه لم  
منع ويكون **للعاد ملكه** يضع عليه ما يشاء وينقصه اذا  
شأ ولا يضرب الاشتراك في الامور ان له حقا في الجمل عليه ولو  
قال الاخر لا تنقصه وانعم لك حصتي اي نصف القيمة لم يلزمه  
اجابته كابتد العمارة وان اراد اذ اعادة ينقصه فلا  
خر منعه كسائر الاعيان المشتركة ولو تعاونا على اعادة  
بنقصه عاد مشتركا كما كان فلو شرط مع زياده لاحد  
لم يصح لانه شرط عوض بلا عوض **ولو انفرد احدهما**  
عادته بنقصه وشرط له الاخر الاذن في ذلك زيادة جاز  
وكانت في مقابلة عمله في نصيب الاخر فاذا اشترط له السدس  
كان له الثلثان هذا ان شرط له سدس النقص في الحال فان  
شرطه بعد البناء يصح الاعيان لا توجل ولو اعادة ماله  
نفسه لكون للاخر فيما اعيد بها جزء وشرط له الاخر زيادة في  
مقابلة عمله في نصيب الاخر مع جزء من الالة جاز كالشرط السابق  
لكن هو هنا في العرصه والالة **وتجوز** ان يصالح على جزء الماء



**والقالت في ملكه** أي ملك المصالح معه **على ماله** كان يصا  
 حه على اجزاء ماء المطر من هذا السطح على بسطه المجرأ وملكه  
 الطريق وان تحري ما النهر في أرضه ليصل لأرض المصا  
 ح وان يلقى الثلج من هذا السطح لأرضه وقد الصلح في  
 معناه لأجاره تصح بلفظها ولا بأس بحمل قدر ماء المطر  
 اذا لم يكن معرفته ويجب ان يبين موضع الاجراء وطوله  
 وعرضه وعمقه والسطوح الذي يتحد منها اليه في الصلح  
 على اجزاء المصالح معرفة قوته وضعفه ولو اعترض لأجابه  
 لم تحتج لبيان اوجرها بشرط بيان موضع الساقية وطول  
 لها وعرضها وعمقها والمدا وكونها محفورة اذا المستاجر لا يملك  
 المحفروا باعه مسجل الما في كتبه بحق البناء ولا يجوز البناء  
 وجب بيان طوله وعرضه وعمقه اذا المشتري يملك المجرأ  
 ولو قال بعثتك حق مسجل فكيف حق البناء ولا يجوز الصلح  
 على اجزاء الغساله على السطح على مال ولا القالت في سطحة  
 اذا الحاجة غير داعية له **ولو تناهى جدرا بين ملكها**  
**فان اتصل ببناء احدهما بحيث يعلم انها ببناء معا** كان دخل  
 نصف لبنات كل منهما في الآخر **قله اليد** فيخلق ويحكم له بما  
 جدار ماله تقم ببناءه خلافا **والا** بان لم يتصل ببناءيه كما  
 ذكر بان اتصل ببناءيهما او انفصل عنهما **فلهما اليد** أي فهو  
 في ايديهما كما باصلا **فان اقام احدهما ببناءه** ام لم يبق الا حلقا  
 بان يخلق كل منهما الاخر على النصف الذي يسلم له وهو الذي  
 يبنيه ان صاحبه لا يستحقه ولا يتعرض لاثباته له **فان**  
**خلفا او كلا عن اليمين جعل الجدار بينهما** الطاهر اليد  
 وان خلق احدهما وبكل الآخر **قضى له** أي للمالك بالكل كما باصل  
 وايضا حقه انه ان خلق الذي يجبا القاضي بتخليفه وكل

الآخر

وبكل الآخر بعد خلق الاول اليمين المردود ليقضى له بالكل وان كل  
 الاول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه عنيين النفي  
 للنصف الدعاء صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذي ادعاه  
 هو فيكفيه يمين واحد كجمع فيها النفي والاثبات فيجوز ان  
 الجحيم له لا حق لصاحبه فيه او يقول لا حق له في النصف الذي  
 يدعيه والنصف الاخر **ولو كان لاحدهما عليه خذوع لم**  
**يرج** بذلك اذا قلنا على المالك فاذا حلفا بقية الخذوع  
 بحلها لاحتمال وضعها بحق ولو كان الجدار المتنازع فيه بين  
 ملكيهما مبنية على حثبه طرفها في ملك احدهما ولجس  
 منهما شي في ملك الاخر فهي الاول والجدار بيد طاهر ولو كان  
 مبنيا على ترابيه احد الدارين سما وطول لا دون الاخر فكا  
 متصل ايضا لا يمكن احدا **والسقف بين علوه** أي السطح  
 الشخص وسفل غيره **جدار بين ملكين فينظر امكن**  
**احداثه بعد العلو** بان يكون السقف عاليا فيثبت و  
 سط الجدار ويوضع راس الخدوع في الخقب ويسقف **فيكون**  
**في يد** لا اشتراكها في الانتفاع به **او لا يمكن احداثه بعد**  
**العلو** كارج لا يمكن عقد عقبه على وسط الجدار بعد اتمته  
 اده في العلو **فلهما اليد** يكون لانهما يبنياه  
**بالحكمة** هي بفتح الحاء اقصر من كسرها  
 لقه التحول والانتقال وشرعا عقد يقتضي نقل دين من  
 ذمة الى ذمة اخرى بان يحيل من عليه دين على من له عليه  
 مثله على ثالث **الحيل عليه** مثله ذلك فيقول مثلا  
 احثك بالعمرة التي لك على علي فلان بعثني عليه  
 فيقول اخذت واصطكها قوله ضلي لعله عليه قائم مطلق النفي  
 ظلم واذا اتبع احدكم على ملي فليتبعه وان تبعه يسكون



التي اجيل فليتبع بسكونها فيحتل بشرطها <sup>لنفس</sup> **رضي المحيل والمحال**  
بلفظ او ما في معناها فيما يأتي في الضمان لانها عاقدتها فهي  
بيع دين بدين جواز الحاجة **لا المحال عليه في الاصح** لانه  
محل الحق فليصا حياه ان يستوفيه بغيره وهذا مبني على انها  
بيع لا استيفاء **ولا تصح على من لا دين عليه** وقيل تصح برضاه  
ولا تصح من لا دين عليه **وتصح بالدين اللامر وعليه** وان  
اختلف الديان وسبب الوجوب كمن وقراض واجره وبدل  
مطلق ولا تصح بدين السلم ولا عليه ويختص بالزكاة تلو  
النصاب بعد التمكن او بقي لانها عبادته تؤدي على الوجه المأمور  
به **المشترى من الدين كثره وجب وكذا المنتقم منه كثوب**  
**وعبد في الاصح** وتصح بالثمن في مدة الخيار **وعليه الاصح**  
لانه ابل الى لزوم **والاصح صحة حوالة المالك سيد بالجم**  
**دون حوالة السيد عليه** والفرق ان المالك سقط الخدم  
متامشا فلم تصح حوالة السيد عليه بخلاف حوالة السيد <sup>في البيع</sup>  
على مكاتبه بدين معاملة **ويشترط العلم بما يحال به** وعلم  
**قدرا وصفا** وجنسا لا بابل ديه للجهل بصفتها وفي قول تصح  
بابل الدية **ويشترط تساويهما اي الما ليه وعليه جنسا**  
**وقدرا** وكذا حلولة واجلا وصحة وكسر وجودة ورداة  
وساير الصفات في الاصح **ويشترط العلم بالتساوي المذكور**  
ايضا ولو كان لغير علي زيد خمسة ولزيد على عمر عشرة فان  
حال زيد بغير خمسة منها صح ولو كان باحد البتئين  
توثيق برهن او ضامن لم يؤثر ولم ينتقل الدين بصفه  
التوثيق بل بسقط وقا رق عدم سقوطه بانتهاله للوا  
رث بان الورثه خليفة المورث فيما ثبت له من الحقوق  
بخلاف غيره **ويبيح الحوالة المحيل والمحيل**

بحال حوالة

بالحوالة المحيل عن دين المحال والمحال عليه عن دين المحيل  
ويشترط **حق المحال الى ذمته المحال عليه** اي يصير في ذمته  
فان تعدل اخذه بفلس او جوع **وحاق وخوفا** لم يبرح  
على المحيل كما لو اخذ عوضا عن الدين وتلق في يده فلو كان مقلبا  
عند الحوالة **وجهل المحال فلا رجوع له** من الشئ شيئا  
غبن فيه **وقيل له الرجوع ان اشترط يساره والاول قال**  
هو مقصر بترك البحث وان شرط ولو احواله بشرط الرجوع  
عليه بالفلس وخوفا بطلت **ولو احوال المشتري البايع بالثمن**  
**فرد المبيع بعيب القبط او قبله قبض الثمن ام لا او وحده اقا**  
**له او كالحق بطلت في الاظهر** لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع  
وفرقوا بينه وبين مالوا حالها بصد اقها ثم انفساخ النكاح  
حيث لا تبطل الحوالة بان الصداق اثبت من غيره او احوال  
لا البايع على المشتري بالثمن **فوجد الرد للمبيع بعيب او خوفا**  
**مما لم يبطل على المذهب** وفارق الاول لتعلق الحق هنا  
بثالث ولا فرق بين قبض المحال مال وعدمه فان كان  
قبضه رجع المشتري على البايع والا فلا يرجع عليه الا بعد  
القبض ولو باع عبدا **واحواله ثمنه على المشتري ثم تصادق**  
**المبتايعين والمحال على حريته او ثبت بينه بشهود حسنة**  
او يقيمها العبد او من لم يصح قبلها ذكر بالملك بطلت الحوالة  
لبطلان البيع **فرد المحال ما اخذ على المشتري ويبقى حقه**  
كما كان وان كذبها **المحال في الحرية ولا يجنده خلفاء على**  
**نفي العلم بها ثم بعد حلفه** ياخذ له مال من المشتري ويبر  
جه المشتري على البايع المحيل لانه قد رده بدينه باذنه الذي  
تضمنته الحوالة وان قال ظلمي **المحال بما اخذه ولا**  
يرجعه الا بعد الدفع الى محال ولو قال المستحق عليه



المستحق وكالتك لتقضي وقال المستحق احدثني او قال لا  
 ول اردت بقولي احدثني الوكالة وقال المستحق بر اردت  
 الحواله صدق المستحق عليه يمينه لانه اعرف بقصده  
 والاصل الحقين وفي الصورة الثانية وجه بتعديق  
 المستحق بيمينه هذا ان قال احدثني بماية مثلا عا عر فاق  
 قال بماية التي لك عا عر فالمصدق المستحق جرما اذ  
 هذا لا يخلو الا حقيقة الحواله واذا احدثني المستحق عليه  
 في صورتين احدثني الحواله وبما نكار الاخر الحواله انزل  
 فليس له قبض وان كان قبض المال قبل الخلق بري الدافع له  
 اذ هو وكيل او محال ووجب تسليمه الى الف وحقه عليه  
 باق وان قال المستحق عليه احدثني فقال المستحق  
 وكلتي صدق الثاني يمينه اذ الاصل بقا حقه وكذا يصدق  
 بيمينه اذ اقال عن الاخر انه اراد بقوله احدثني الوكالة  
 ويظهر اثر النزاع فيهما عن افلاس المحال عليه واذا احدثني  
 المستحق عليه احدثني الحواله وبما خذ حقه من  
 الاخر ويرجع على المحال عليه **باب الضمان**  
 والكفالة لغة الالتزام وشرعا يقال التزام من ثابت  
 في ذمة الغير او احضار عين مضمونه او بدنه من مستحق  
 حضوره ويقال للعقد الذي يحصل به ذلك ويسمى  
 الملتزم لذلك ضامنا وزعيما وكفيل وغير ذلك والاصل  
 صل فيه قبل الاجماع قوله صلى الله عليه وسلم ان الزعيم والضامن  
 صلى الله عليه وسلم ثم اخرج عن رجل عشرة دنانير ويحقق بها  
 صفت ومضمون له وغيرهما سباني شرط الضامن  
 ليصح ضمانه **الرشيد** معناه العبدية التبرع ولا يتحقق  
 الا بالبلوغ والعقل والاختيار فلا يصح ضمان صبي ومجنون

وغيره

ونحوه عليه بسفاه ومكره وضمان محرم عليه بغيره  
 بغيره في الذمة والصحيح صحته وفهم ما قرأته لا يصح  
 ضمان من عليه دين مستغرق في مرض الموت فلو ضمن  
 في مرضه ثم اقر بدين مستغرق قد يم الدين وضمان عده  
 ولو مكاتب **بغير اذن سيده** باطل في الاصح وان اذن له  
 في التجارة ويصح بآدنه فان عين للادراكه او غيره  
 كالمال الذي يبيد الماذون قضى منه والا بان لم يعبه ولا  
 قصر على الاذن في الضمان فان كان ماذون له في التجارة  
 تعلق غرم الضمان بما في يده وقت الاذن فيه من امواله  
 ورجوع وما يملكه بعد الاذن فيه كاحتطاب والا بان اتفق  
 الاذن له فيما ابي فبذلك غرم الضمان بما يملكه بعد  
 الاذن فيه وفارقا اعتبار الكسب في النكاح بعد لا بعد الا  
 ذن بان المؤن ثم انما يجب بعد وما يضمن ثابت قبل الضمان  
 فلو كان عليه ديون فان حرم عليه القاضي لم يؤد ما يبيده  
 والا فيودي بما فضل عنهما والمبعضات ما يملكه سيده  
 فهو في نوبته كقن وممتنع ضمان عبد دين السيد على ابي  
 لكن ان كان مكاتب اجار **والاصح معرفة المضمون له**  
 اي يعرفه الضامن وهو مستحق الدين لتفاوت الناس في  
 استيفائه تشييدا او تسهيدا فلا يكفي معرفة وكيله والاصح  
 انه لا يشترط قبوله ورضاه اي واحد منهما ولا يشترط رض  
 المضمون عنه **قطعا** فيصح ضمان ميت لم يعرفه الضا  
 من ويشترط في المضمون وهو الدين **كأنه** في الاصح  
 الضمان قبل ثبوته لانه وثيقه له فلا يسبقه كالشهادة  
 وكذلك على شرط المضمون عنه وهو كونه مدينا وصح التمسك  
 ضامنا **سبب** كان يسمى ماية سبب ببيع مثلا والذم

وهو من يملك الدين  
 وهو من يملك الدين  
 وهو من يملك الدين



حكم ضمان الدين **الحاجة اليه بعد قبض الثمن** وهو ان يضمن  
 للمشتري الثمن كلاً او بعضاً ان خرج المبيع مستحقاً او مبيعاً  
 ورد او ناقصاً لنقص الصفة التي وزن بها او لنقص الصفة  
 ورد وبشروط علم الضامن بقدر الثمن والابطال ولا يصح قبل  
 قبض الثمن لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البايع ولو ضمن  
 للبايع المبيع ان خرج الثمن مستحقاً او غير على وزن ماسر  
 صحيح بالشرط المذكور **وكونه** اي المضمون لازماً ولو غير  
 مستقر كمن المبيع قبل القبض لا يجوز كتابه اذ لم يكن ثابت  
 اسقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها ويصح ضمان الثمن في  
**مدة الخيار في الاصح** لانه ايل الى لزوم فان منع الخيار  
 نقل الملك في الثمن للبايع لم يصح **و ضمان العمل في الحال**  
**كالرهن به** فلا تصح الا بعد تمام العمل ولا يصح ضمان نفقة  
 القريب ليومه **وكونه** اي المضمون معلوماً في الجديد جنساً  
 وقدرًا وصفة وعيناً سواء المستقر وغيره فلا يصح المجهول  
 بشئ منها **والا برأين المجهول باطل في الجديد** بناء على انه  
 تمليك المدين مادته فيشترط علمها به ولا يشترط اذا  
 المقصود الاسقاط **الامن ايل الدية** فيصح الا برأينها عليها  
 مع الجهل بصفقتها اذا عتق ذلك في اثباتها في ذمة الخائن  
 فاعتقر في الا برأين تبعاً ويصح ضمانها في الاصح عليها لا  
 نهما معلومة السن والعدد ويرجع في صفقتها لغيره  
 ايل البلد **ولو قال ضمة ممالك على زيد من الدراهم**  
**التي عشرة فالاصح صحته** لذكر الغاية وانه يكون ضامناً  
 منها العشرة قلت **الاصح لتبعه والله اعلم**  
 ادخال اللان والالتزيم عليه بخلاف الاخير فكذا في  
 القدر ونحوه ويشترط في المضمون ايضا قبضه **لا يشترط**

القبول

لا يشترط

لانه يشترع به فخرج نحو القود وخذ القدر في ونحو ضمان المدين  
 في الثابت في الذمة كالا موال **فصل المذهب**  
**صحة كفاية الدين في الجاهل بالحاجة** وكالدين الجاهل بالمشاع  
 كالثقل والجوز الذي لا يعيش بدونه كراسه **فان كفل بدن من**  
**عليه حال لم يشترط بقدره لعدم لزومه الكفيل ولكن**  
**يشترط كونه** اي المال مما يصح ضمانه فلا يصح بدين مكاتب  
 المحرم التي عليه اذ لا يصح ضمانها ولا بد من تعيين المكفول  
 فاذا قال كفلت بدن احد هذين لم يصح **ولمذهب صحته**  
**يدن من عليه عقوبة لادنى كفصا صر وخذ قدق و**  
**منعها في حد ود الله تعالى** كد تزويرنا وسرقه اذ يسع في  
 دفعها ما امكن ويصح بدين الاخير المعين والمرأة من يدعي  
 نكاحها ليقيم عليها الجنبه او من تحت نكاحه ليس لها  
 له والابق ما لكه ويلزم السعي لردء وكذا كل من يلزم ما حضرو  
 مجلس الحكم عن الاستعداد ويستحق احضاره **وتصح الكفالة**  
**بدين صبي ومجنون** باذن وليه اذ قد يستحق احضار  
 رها لاقامة الشهادة على صورتهما في الاتفاق وغيرها واذا  
 دن وليهما قايماً مقام رضى المكفول المشترط ويطالب الكفيل  
 وليهما باحضارهما عند الحاجة **وبدين محموس وغائب**  
 ولو لفوق مسافة القصر وان تعذر تحصيل الغرض في الحال  
 كما يضمن المعسر الحال **وبدين ميت** قبل دفته **ليحضره قسوه**  
**بفتح الهاء على صورته** اذا تخلوا الشهادة بذلك ولم يعرفوا  
 اسمه ونسبه ويشترط اذن الوارث الذي يعتبر اذنه  
 والا فامتنع اذن وليه ثم ان عين مكان التسليم في الكفالة  
 تعين والايمان لم يعين **فما ينفعين ويبر الكفيل به**  
**تسليمه في مكان التسليم المذكور** فان لم يطالب به

العلم



بلا حایل كمتغلب يمنع المكفول له عنه فتح وجود الحایل لا  
يرى الكفيل ولو اتى الكفيل بالمكفول في غير مكان التسليم ولا  
عرض المستحق في الامتناع لزوم القبول فان امتنع رفعه الحاكم  
يقض عنه فان قد استشهد شاهدان انه سلمه ولو احضره قبل  
مرمته المعين وامتنع المستحق من قبوله لغرض كسب حيل دينه  
وغيبه بجنته فله والا فلا ولو سلمه اجنبي عن جهة الكفيل باذن  
بري كما اذا قبل المستحق ويبر ايضا بانه يحضر المكفول ويقول  
ويقول للمكفول له سلمة نفسي عن جهة الكفيل حيث لا حایل  
ويجاء في ما سبق في غير زمانها ومكانها ولا يلي غير حضوره بلا  
قول فان غاب لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه والا  
ولا بان عرفه فيلزمه احضاره من مسافة القصر فما فوقها ان  
امن الطريق ولم يذهب لمن يمنعه ويعمل منه ذهابه وايا  
به وان كان السفر طويلا امهل ايضا مدة اقامة مسافره في  
ثلاثة ايام غير يوم الدخول والخروج فان ضقت ولم يحضره  
حسب الا ان تعذر احضار المكفول عوت او غيره واذا او  
فا الدين لم يحس فان شله وفاه ثم حضر المكفول به فيكف  
انه له الاسترداد وهو خلاف قضية كلامهم وقيل ان غاب  
الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره ولو كان غائب حين  
الكفاله بوضاه فالى كم كما ذكر لكن لا يصح بعدن غائب  
جهل مكانه والاصح انه اذا مات ودفن لا يطلب الكفيل  
بالمال لانه لا يلزمه ويطلب الكفيل قبل الدفن باحضاره  
لاقامة الشهادة على صورته والاصح انه لو شرط في الكفاله  
انه يغفر المال ان فات التسليم بطلت لانه خلاف قضيةها  
والاصح انها لا تصح بغير معنى المكفول والالفاظ مقصودها  
من احضاره اذ لا يلزمه الحضور مع الكفيل حينئذ في

اذا

اذا ضمن عينه الكفاله ان يرد هاتين في بيده مضمونة عليه  
كغاصب ومستعير ومستامر مع واذا ارد هاتين من الضمان  
وان تلفت فلا شيء عليه ولا يصح ضمان غير المضمونة كوديع  
ومال يهد سريك ووصي او وصي اذ واجبها التحلية لا الرد  
**فصل في الضمان والكفاله لفظ يشترط بالان**  
للتزام كضمت دينك عليه اي فلان او قهرته او تقلدته  
او تكفلت بدينه او انا بالمال المعروف او باحضار الشخص  
المعروف ضمان او كفيل وزعيم او حميل وهو مراد بالخلاف  
دين فلان الى وخوفه ويصدق الضمان والكفاله بكفاية مع  
بنيه وامثاله اخرس مقرره ولو قال اودي المال فاحضر  
الشخص فهو وعد لا التزام ما لم تدل القرينة على ارادة ذلك  
فيكون كفاية والاصح انه لا يجوز تعليقها بشرط نحو اذا  
جائني فقد تكفلت او ضمت ولا توقيت الكفاله فان كفيل  
يزيد الى شهر فاذا مضى بريت ولا يجوز توقيت الضمان  
جزما لانا ضامن بالمال الى شهر فاذا مضى ولم اعزم فانا  
بري ولو نحن بها وشرط تأخير الاحضار شهر جاز للمحاجة  
كانا كفيل يزيد احضره بعد شهر ولو شرط التأجيل بجمهور  
كالخصاد لم تصح الكفاله والاصح انه يصح ضمان الحال موقلا  
معلوما للمحاجة ويثبت الاجل في حق الضامن وكذا الوضن  
الموجلا الى شهر موجلا الى شهرين فيثبت الزايد في حقه والاصح  
انه ضمان الموجل حاكما والاصح انه لا يلزمه التعجيل حال التزام  
الاصيل ولو ضمن الموجل الى شهرين الموجل الى شهر صح و  
يثبت الاجل في حقه اذ ارثته تبعه فيعمل عوت الاصيل بعد  
مضي الاجل والمستحق اي المضمون له مطالبة الضامن والا  
ميل بالدين بان يطالبهما جميعا او يطالب ايهما شاء بالجمع



او يطالب احدها ببعضه والاخر بياقيه والاصح انه لا يصح  
الضمان بشرط **براة الاصيل** لمخالفة الشرط لمقتضا الضامن ولو  
ابرا المستحق الاصيل من الدين او بري منه مادام او غيره بري  
منه **ولا عكس** في ابراء فلو ابرأ الضامن لم يبرأ الاصيل بخلاف  
ما لو بري بغير ابراء الكاداة **ولو مات احد هما** والدين مؤثر  
**حل عليه دون الآخر** فان كان المبت الاصيل فللضامن ان  
يطالب المستحق باخذ الدين من التركة او ابرائه هو اذا  
قد تهاون التركة فلا يجزأ غرم من جعها وان كان المبت  
الضامن واخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته  
الرجوع على المضمون عند الاذن في الضمان قبل حلول الاجل  
**واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليه**  
**بالاداء ان ضمن يادنه والاصح انه لا يطالبه قبل ان يطالب**  
**ولا يجزئ الاصيل وان جبر ولا يرسم عليه وللضامن الغنا**  
**وم الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء**  
**ان انتفاها فلا رجوع وان اذن في الضمان فقط اي دون**  
**الاداء رجوع في الاصح** لاذنه في سبب الغرم ولا عكس اي لا  
رجوع ان اذن في الاداء فقط في الاصح اذا غرم الضمان  
ولم ياذن فيه ولو اعنى على زيد وغايب الغاوانهما يتضا  
منان بالاذن واقام بذلك بيمينه واخذ الالف من زيد  
ولم يكن بدينه رجوع على الغايب بنصفها والا فلا  
يقوم مقام الاذن في الضمان اداء الاب والجدين محرم  
بخية الرجوع **ولو اد امكسر عن صحاح او صالح عن**  
**مية بثوب قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع الا بماء**  
**لانه الذي اداه ولو باعه الثوب بمائة او بمائة المضمون**  
**فانه يرجع بها لابقية الثوب ولو ضمن ذي لذي دين**

ثم تصالحا على ختم لم يرجع وان قلنا بالرجوع وهو سقوط  
الذي لتعلقها بالمسلم ولا قيمة له عند ومن ادان  
غير بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع له اليه عليه وفارق  
ما لو وضع طعامه في قم مضطر بلا اذن قهر او حوفا  
عليه حيث يرجع عليه لان عليه استيفاء ماله وان  
اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجوع عليه وكذا اذن  
مطلقا عن شرط الرجوع يرجع في الاصح للعرف ولو ضمن بلا  
اذن ثم اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجوع والاصح انهما  
لحقه اي المادون على غير جنس الدين لا يمنع الرجوع اذ قصود  
الاذن ان نراد منه وقد فعل فيرجع بما غرم وحوالت الضامن  
من من المستحق على الضامن والحواله على غيره ومصالحهما  
عن الدين على عوض كالاداء في ثبوت الرجوع وعدمه وان  
واذا صار الدين رثا للضامن يرجع به به مطلقا عن القيد  
بالاذن لانه صار له وهو باق بذمة الاصيل ولو اد  
الضامن من سهم الغارمين ثم انما يرجع الضامن ولو  
في اذا شهد بالاداء رجلين او رجل وامرأتين وكذا  
رجلا اشهد كلا منهما لحاق معه في الاصح اذا  
ذلك حجه ولا بد ان يشهدا لاداء من العدل ولو  
اشهد مستورين قبان فسقهما كفي ولا يكفي اشهاد من  
يعلم بسفه قريبا ولو قال اشهدت وماتوا او غابوا رجوع  
ان صدقه او اشهدت فلانا وفلانا فكن بالاولى لم يشهد  
ولو قال لا ندي ورميها فكل اولم يشهد وقال لا ندي ورميها  
نفسا فكن لك وان اذن المدين للمودي في ترك الاداء  
شهاد فتركه وصدقه على الاداء رجوع فان لم يشهد  
الضامن بالاداء او انكره رب الدين فلا رجوع له ان اد



في غيبه الاصيل وكذا في صدقه في الاصح اذا  
يتنفع بادائه فان صدقه المضمون له مع نكته  
صيل او ادى تحصره الاصيل مع تكذيب المضمون له  
على المذهب اي انج الوجهين فيهما لسقوط الطلب  
في الاولى وعلم الاصيل بالاداء في الثانية وهو المقصود  
بشرط الاستعداد وبغاسر الصانع المودى في الكوال المذمومة  
**كتاب الشركة** بكسر الشين واسكان  
الراء وفتح الشين مع كسر الراء واسكانها وهي لغة الاختلاط  
وتشريع تجوت الحق في شئ لاثنين فالشر على جهة الشيوع هذا  
والاولى ان يقال على عقد يقتضي ذلك واصلا قبل الاجماع  
ان زيد ابن ثابت كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم  
قبل البعث وافتخر بشركته بعد البعث وقوله صلى الله  
عليه وآله يقول الله انا ثالث الشريكين ما لم يخر احدهما  
صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما هي انواع شركه الا  
بدا ان شركه الحاملين وسائر المحارفة كتحارين ودلا  
لين وخطبين يكون بينهما السجوها بحرفتهما متساويا  
او متفاوتا مع اتفاق الصنعة كما ذكرنا واختلافها كخياط  
وسرفامتساويا او متفاوتا وشركه المقولة ان يكون  
بينهما كسبهما بامولهما وابدانها وعليهما ما يعرض من  
غرم وشركه الوجوه بان يشترك الوجهان ليجتا  
كلامتهما بموجلا وحال ويكون المبتاع لهما فاذا اعاك  
الفاضل عن الاتيان المبتاع بها بينهما وهذه الانواع  
باطلة ويختص كل بملكته بدنه او ماله او شراة  
لانها شركه في غير مال كالشركه في خطاب واصطفاة  
ولكنه الفرقة فيها لا سيما شركه المفاوضة نعم

ان نوي

ان نوي المفاوضة وفيها مال شركه العنان صحته وشركه  
العنان ما خود من عن الشئ اذا ظهر صحته وهي اشترى  
لها في مال لها بالشر في مالها ياتي ويشترط فيها لفظ صر  
بح او كتابه وفي معناه مرفق الضمان يدل على الاذن  
من يتصرف من كل منهما او من احدهما في التصرف اي التجاره  
بالبيع والشراء من كل الاخر فلو اقتصر على اشترى كماله يكون  
في الاذن المذكور في الاصح لقصور اللفظ عنه ويشترط  
اهلية التوكيل والتوكيل اذ كل وكيل عن الاخر في ماله ولو  
كان احد الشريكين هو المتصرف اشترط فيه اهلية التوكيل  
كل وفي الاخر اهلية التوكيل فقط فيكون كون الثاني اعم  
ولو عقدت على ان لا يتصرف الشريك في نصيب نفسه لم  
يصح ونصح الشركه في كل مثلي ولو دراهم مغموسه  
استمرار واجبا بالبلد وغير نقد حنطه دون المتقوم كما  
لحياب والشركه قيل يختص بالنقد المضروب ذهبا كان  
او فضة ويشترط خلط المالكين قبل العقد بحيث لا  
يتميزان فان خلط بعد في مجلسه اعيد العقد ولا يفي  
خلط مع اختلاف جنس كذهب وفضة او صفه كالحما  
ح ومكسره وحنطه بيطا وحرافلا تصح الشركه في ذلك  
وهذا المذكور من اشترط الخلط اذا اخرج المالكين وعقد  
فان ملكا مشتركا تصح فيه الشركه بارت وسر وغيرهما  
واذن كل الاخرى المتجاره تحت شركه اذ المقصود بال  
خلط حاصل والحياله في الشركه في العود من المتقوم  
كالحياب ان يبيع مثلا كل واحد منهما بغيره بغير عرض  
الاخر ولو ثلثا بثلثين ويادن له في التصرف بعد القبض فيما  
اشترياه والتقاط في غيره ولا يشترط علمهما بقيمة العرضين



ولا تخافنهما وقوله كل لابد منه في الاذن ونسبة البيع للمشتري  
 لانه بايع الثمن **ولا يشترط** في الشراكة تساوي قدر المالين اي  
 تساويهما في القدر كما باصلا **والاصح** انه لا يشترط العلم بقدر  
 رهما اي كل من المالين **عند العقد** اذا لم يكن معرفته من بعد  
 اذ لو كان بين اثنين مال مشترك وكل واحد بقدر حصته  
 منه واذن كل للاخر في التصرف في نصيبه صح فلهما التصرف  
 قبل العلم اذا الحق لا يبعد وهما فان لم يكن معرفته بعد  
 لم يصح العقد ولو جهلا القدر وعلم الخصة كان وضع  
 احدهما في كفه ميزان ووضع الاخر مقابلهما مثلها و  
 خلطا صح وكان الثمن بينهما منها كما لم يكن ويخلف  
**كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا بيع** شية ولا غير  
**نقد البلد ولا يغبن فاحش ولا يسافر ولا يعضف** او  
 له ويسكون شانه اي يدفعه لمن يعمل فيه مشرعا بغير  
 اذن قيد في الكل فان ابضعه او سافر به ضمن وان باع  
 بغبن فاحش لم يصح الا في نصيبه فتفسخ الشراكة في البيع  
 ويصير مشتركا بين المشتري والاخر **فيلزم** البيع بخية و  
 بغير نقد البلد وله شرا ما يتوقع ربحه اذ لا ضرر فيه  
 وان لم يكن فيه غبطة ولا يجوز البيع بمثل ما رغب  
 بزيادة فلو ابدل بلا ضرر بقوله بمصلحة كان احسن و  
**لكل من الشريكين فسخه** اي عقد الشراكة متامنا كالو  
 كاله وينعزلان عن التصرف جميعا بفسخها اي بفسخ  
 كل منهما فان قال احدهما للاخر **عزتك** او **لا تصرف في نصيب**  
**لم ينعزل العازل** فيتصرف في نصيب الموقوف وتفسخ  
 عوت احدهما **ونحوه واعلم** به كالوكالة الا ان يكون  
 الاعمال لا يسقط به فرض صلاة لانه خيف ولو قال ويعز

ويؤانس بالغبن

من

لان ما ينعزل به الوكيل كان اعم والربح والخسائر على قدر المال  
 ليس تساوي اي الشريكان في العمل او تفاوت فيه فان شرتا  
 خلافا من تساوي ربح مع تفاوت مال او عكسه ففسد  
 العقد **فربح كل على الاخر باجرة عمله في ماله** وقد يقع التقا  
 ص في اجرة كل صاحبه اذا فسدت الشراكة ولو استويا في المال  
 وشرتا الاقل للاكثر عمل لم يربح بالزيادة كما لو فسدت واختص  
 احدهما بالعمل فلا يربح بنصف اجرتة على الاخر **وتنفذ النص**  
**فان** فيها للاذن والربح بينهما على قدر المالين رجوعا للا  
 صل ويد الشريك به المانة فيقبل قوله في الرد لشركه  
 والخسائر يمينه **والتلف** ان ادعاه بالسب او بخو سرقه  
 يمينه فان ادعاه سب طاهر لحريق وجهل طولب بيمينه  
 بالسب ثم بعد اقامتها بصدق في التلف به يمينه وان عرف  
 الحريق وعمومه صدق بلا يمين او عرف دون عموم صدق  
 بيمينه ولو قال من في يده المال من الشريكين **هو لي وقال الا**  
**خر هو مشترك او قال بالعكس** فقال من في يده المال هو مشترك  
 وقال الاخر هو لي صدق صاحب اليد بيمينه عليها وقال  
 صاحب اليد **اقتبنا** وصار ما في يدي لي وانكره الاخر فقال  
 هو مشترك صدق المانك بيمينه اذ الاصل عدم القسمة ولو  
 شتر احدهما شيئا وقال **مشتريه للشركة او لنفسه** وكذبه  
 الاخر فعكس ما قاله صدق المشتري بيمينه لانه اعلم  
**بقصده** **كتاب الوكالة** هي بفتح الواو و  
 كسر الهمزة تفويض والحفظ وشرعا تفويض شخص امره  
 لغيره في قابل نيابة ليفعله لحياته واصلا قبل الاجراء  
 قوله تعالى فابعتوا احبا من اهلته وبناتها وبناتهن  
 صلى الله عليه وسلم **السماح** لاخذ الزكاة والحاجه داعيه



هذا على ان يكون كاله الا هو الاصح وهو كاله  
 على ان يكون كاله الا هو الاصح وهو كاله  
 على ان يكون كاله الا هو الاصح وهو كاله  
 على ان يكون كاله الا هو الاصح وهو كاله



اليها بل هي مندوبه لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوا  
تتحقق بآثارها الاربعه موكل فيه ووكيله موكل فيه وصي  
**مشرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك او ولاية**  
**فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون في شيء ولا توكيل المرأة في**  
**المحرم بضم الميم في النكاح** اي لا توكيل المرأة في تزويجها  
ولا المحرم في تزويجها وليته اذا لا تصح مباشرته لذلك  
ولو قالت لوليها وكلت بتزويجي فهو اذن ولو وكل المحرم  
له النكاح بعد التحلل صح وكذا الوأطلق ومجوز ان يوكل  
الحلال محرما في التوكيل فيه **ويصح توكيل الولي في حق الطفل**  
كالاب والجد في التزويج والمال والوصي والقيم في المال ولو  
في بيعه عن نفسه او عن الطفل وان جرت عاداته بما  
شره مثله **ويستثنى من الظابط توكيل الاعما في البيع**  
**والشر في بيع** مع عدم صحتهما منه للضرورة ومن استثنى  
انه ليجز الظاهر بحقه الوكيل في كسر الباء واخذه وان جازة  
مباشرة كالعبد المأذون له في النكاح وكذا من اسلم  
على الثمن اربع في الاختيار اذا عين الموكل المختار فصح  
كالنوكيل في الرجعة ويجوز توكيل المشتري البائع في ان  
يوكل من يقبض عنه والتوكيل في الطلاقان صح كونه  
وفي استيفاء قصاص في طرف واحد قد في توكيل الولي  
امراة لتوكل رجلا بتزويجها سواء قال عني ام اطلق فان قال  
عني لم يصح كتوكيل الولي واسبقا في بيع مال المحرم  
**ومشرط الوكيل تعيينه قلو قال لا تثبت وكلت احدا**  
في كذا لم يصح لكن لو قال وكلت في بيع كذا امثلا  
كل مسلم صح وصحة مباشرته التصرف لنفسه لاهي و  
مجنون ولا يراعي الا يصح توكيلها الا فيما ياتي وكذا المرأة

او تزويج

والسفينة المأذون

والمحرم

٢٤٣  
**والمحرم في النكاح** الجا با و قبوله ويستثنى توكيل الولي امراة  
لتوكل رجلا بتزويجها كما وتوكل الزوج سيفيهما في قبول  
النكاح ولو كانت المرأة نحو عمر ميه وتوكل الموصي في قبول  
بما حقه امه وتوكل المرتد عن غيره الا اذا حج عليه وتوكل  
اخره باطل وردة الموكل لحيث بعزل كردة الوكيل ومما  
يستثنى ايضا حوان توكيل اضاف الزكاة في قبضها لهم وان  
كان الوكيل ممن يجوز له اخذها **لكن الصحيح اعتماد**  
**قول صبي في الاذن في دخول الدار وايصال عديته ان كان**  
ماموما لا اعتماد السلق عليه في ذلك وهو وكيل عن الاذن  
والمهدى **والاصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح** وان لم  
يأذن سيده اذا اضطر على السيد فيه ومنعه في الاكابر لانه  
اذ لم يزوج بعث نفسه فجنه غيره اولا ومشرط للوكيل فيه  
ان يملكه الموكل حين التوكيل **فلو وكل ببيع عبد سميكة**  
**وطلاق من سيكها بطل في الاصح** لانه لا يتمكن منه ثمة  
فكيو يبيع غيره فيه ولو وكل فيما لا يملكه ببيع المملوك صح  
او في عين ملكها وان يشتري بقيمتها كذا صح في الشرط ايضا  
وقياسه صحة توكيله بطلاق من سكنها ببيعها لمنكوحته  
ويصح التوكيل ببيع من شجرة قبل ان يمارها ملكه لاصلها  
وان يكون قابلا للقبالة **فلا يصح في عبادة الا الحج والعمرة**  
وبدفع في ذلك ركعتي الطواف وتفرقة زكاة وذبح اضحية  
لادلتها وتفرقة الكفارة والندى وصدقة التطوع كالزكاة  
وذبح خويهي وعقيقه كاصح **ولا في شهادته في غير**  
بماها بالاسرع التي بينها **وايلا ولغات وسائر الايمان**  
اي ما فيها ولا في ظواهرها **الاصح** لما قابليهم وصورتها  
ان يقول انت على موكل كظهراني جعلت موكل مظاهرا

المدى



منك ولا يمن تدر وتسير وتعلق طلاق وعق وبيع  
من منعه في الظاهر منعه في سائر المعاصي الا في نحو بيع  
من لبادا وقت النفي ويصح التوكيل في طر في بيعه وبعده  
وسلم ويرهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسخ  
كعق وحوالة وضمان وشركة واجارة وفسخ خيار وبقا  
له ويرد بعيب وقبض الديون واقباضها وكذا كل عين  
مضمونة لا غيرها اذ دفعها الغير مالها مضمون لكن يصح  
ان يوكل في ذلك احدا من عياله للعرف والدعو والجواب  
وان لم ير في الخصم في مال او غيره وفي الاعتاق والكتابة  
والوقف وكذا في تلك المباحات كالاحياء والاصطبيات  
والاحتطاب في الاظهر فيحصل الملك فيها للموكل اذ قصد  
الوكيل ولا يصح في التقاط واعتنام الا في اقل اي لا يصح التو  
كيل فيه في الاصح بان يقول لغيره وكلتك لتقر عني فلان  
يكذا فيقول الوكيل اقررت عنه بكذا او جعلته مقرا بكذا  
او جعل مقرا بنفس التوكيل ويصح التوكيل في الاستيفاء عقوبة  
ادبي لقصاص وحد قدق وقيل لا يجوز الا حضرة الموكل  
والمحور للامام التوكيل في استيفاء عقوبة لله تعالى وكذا السيد  
لا في اثباتها لغيرها على الدقة وليكن الموكل فيه معلوما  
من بعض الوجوه ولا يشترط علمه من كل وجه مساهمة  
فيه فلو قال وكلتك في بيع بعض مال او في كل قليل و  
كثير او في كل اموري او فوضت اليك كل شيء لم يصح  
التوكيل لعظم الضرر بلا ضرورة لاحتماله لكن لو جعل ذلك  
قابعا لمعين صح ولو قال ابري فلان عن شيء من مالي صح ويبر  
عن اقل شيء منه وان قال في بيعه ابري وعق ابري قاي صح وان  
لم يعلم ارقابه لقله الضرر وان وكله في شراعت وجب

وجز

وجز نوعه كتركي ومعدني لا اضافة النوع الا اذا اختلفت  
اختلافا ظاهرا لا اوصفا واذ اوجب بيان البلد والمحل  
والسكنة بكسر السين اي الجارة والرقاق لا قدر الثمن اي لا يجب بيان  
في الاصح فيها ولو وكل في شرا مقصود التجارة كما خواتمها  
ثبت من العروص ويشترط من الموكل لفظ يقتضي رضا ووع  
معه ما مري الضمان لو كلتك في كذا او فوضت اليك او  
انت وكليل فيه فلو قال بع او اعتق حصل الاذن وهذا  
قاي مقام الاتجاب المبداء به وتحصل ايضا بكتابة ورساله  
ولا يشترط القبول لفظا لما قال للتوكيل باباحه الطعام و  
قيل يشترط في بيع العقود وكلتك دون صبي الامر به  
واعتق وبد من الرضا بالوكاله جزها ولو على الترخي وهو القبول  
معنى فلو رد فقال لا قبل ولا فعل بطلت ولا يصح تعليقها  
بشرط في الاصح نحو اذا اجار اس السهم او قدم زيد فقد و  
كلتك في كذا لكن تنفذ تصرفه بعد وجود المعلق عليه  
للاذن فيه فان لم يشرط ما خيرا تصرفه شهر اجاز كونه  
كلتك الا في بيع العبد ولا تبعه الا بمجي رس الشهر فليس  
له بيعه قبل مجيئه ويصح موقة كوكلك الى رمضان  
ولو قال وكلتك في كذا او متاعك لتك فانت وكليل فيه  
صح في الحال في الاصح ولا قابس لما ياتي وعلى الاور في  
عوده وكليل بعد العزل الوجهان في تعليقها واحكامها  
لا لكن تنفذ تصرفه وتجرى بان في تعليق العزل فلا يصح  
فصل التوكيل بالبيع مطلقا ولا تقيد ليس له نظرا  
العرف اليه بغير نقد البلد ولا بشيء ولا بعين في  
حشر وهو ما خيل قال باكرهين في عشره والخير كد  
رهم فيها فلو باع على احد هذه الانواع وسلم المبيع عن



قيمته يوم التسليم ولو مثليا اذ تعد بتسليمه يبيع باطل فيستر  
ده ان بقي وله يبيعه بالاذن السابق واذا باعه واخذ الثمن  
لم يكن ضمانا له وان تلقا المبيع غرم الموكل قيمته من شافي  
الوكيل والمشتري والقرار عليه ولو كان في البلد نقدان لزوم  
البيع باعلبهما فان استويا في المعاملة باع بافعهما ولو  
كله فان استويا تخيروا له البيع بهما ولا يصح البيع ثمن  
امثل وهناك راغب بان يد فان وجد بر من الخيار لزم  
الفسخ والا انفسخ ما لم ينهه او يعين المشتري والمقيد  
منه ملاك بقوله **فان وكله لبيع موجلا وقدر الاجل**  
**فذلك التوكيل صحيح** ويتبع ما قدره فان نقص عنه صح  
وان اطلق الاجل صح التوكيل في الاصح **وحمل الاجل على المتعا**  
**رفي مثله** اي المبيع المتاخر فان لم يكن عرف  
راعا الا نفع لموكله ويشترط الاشهاد وحيث قدر الاجل  
على بيع الوكيل ما قدره الموكل فان باع بحال ونقص عن الا  
جل صح البيع فان لم ينهه الموكل او لم يكن عليه ضرر  
كنقص ثمن او خوف او مؤنة حفظ او لم يعين الموكل  
المشتري ولو قال بكم شئت فله البيع بالغبن الفاحش  
لا نسبه ولا بغير نقد البلد ولو قال بما شئت او عاتراه  
فله البيع بغير نقد البلد لا بغبن ولا نسبه **ولو قال كذا**  
**شئت فله النسبه** فقط لا الغبن ولا غير نقد البلد او عاتر  
وهان فله يبيعه بعرض وغبن لا نسبه ولا يبيع الوكيل  
بالبيع مطلقا لنفسه **ولله الصغير لاثامه والاصح**  
**انه يبيع لابيه وابنه البالغ** لا تنفذ التهمة ولو اذن للو  
كل في البيع لنفسه او لابيه لم يصح وان قدر الثمن ونهاه  
عن الزيادة ونحوه عليه كصغير والاصح ان الوكيل بالمبيع

له قبض الثمن الحال وتسليم المبيع اذ هما من مقتضيات البيع  
**ولا يسلمه** اي المبيع حتى قبض الثمن **فان خالف** بان سلمه قبل  
القبض ضمن قيمته وان زاد عليها الثمن فاذا غرمها شتم  
قبضه دفعه لموكله واسترد ما غرم والوكيل في التصرف له  
القبض والاقباض لاستراطها في صحة العقد والوكيل  
بالبيع لاجل له تسليم المبيع لا قبض الثمن اذ اجل الا باذ  
ن ثابت وليس لتسليم المبيع ان نهاء عنه او لم يكن دفعه  
له واذا وكله في شرا لا يشتري معييا اي لا ينبغي له الا  
قبضا الاطلاق عرفا التسليم فان اشترى اذ في الذمه او بعين  
مال الموكل وهو يساوي مع العيب ما اشترى به وقع  
الشراعي الموكل ان جهل المشتري وان عليه فلا يقع  
عن الموكل في الاصح للمعرف وان لم يساوه لم يقع عنه ان  
علمه المشتري وان جهله وقع عن الموكل في الاصح كما  
لو اشترى لنفسه واذا وقع للموكل بصوري الجهل فكل  
من الوكيل والموكل الرد بالعيب واذا رضي الموكل به فلس  
للكل رده بخلاف عكسه وانما يكون للموكل الرد ان سماه الو  
كيل في العقد او نواه وصدقه البايع والا فبرد على الوكيل  
وبقية الشرا بصوري العلم للوكيل وان ساوي المبيع الثمن  
فلا يرد لان اشترى به بعين مال الموكل بل يطل وليس لو  
كيل ان يوكل بلا اذن ان تاتي منه ما وكل فيه الا نحو عياله  
وان لم يتاتي منه ذلك لكونه لا حسنه او لا يليق به فلم  
التوكيل فيه ولو وكل الموكل فيه وعجز الوكيل عن الايتان بكماله  
فالمذنب انه يوكل فيما زاد على الثمن له دون المكن  
وتوكيله في ذلك عن موكله لا عن نفسه ولو وكل فيما يطيقه  
فمجن نحو مرض لم يوكل فيه ويمتنع التوكيل اذا جهل الموكل



خوجره ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل  
 فالثاني وكيل الوكيل والاصح انه ينعزل بعزل اياه وانعزال  
 بموت او جنون او عزل موكله ولو عزل الموكل الثاني انعزل  
 كما ينعزل موكله او بحنونه ولو قال بعزل وانعزال لكان  
 اعم وان قال وكل عني ففعل فالثاني وكيل الموكل وكذا  
 لو اطلق اي قال وكل ففعل فالثاني وكيل الموكل في الاصح قلت  
 وفي معانين الصورتين لا ينعزل احد في الاخر ولا  
 ينعزل بائنه له والموكل عزل ايها ماشا وحيث جورنا  
 للوكيل التوكيل بشرط ان يوكل امينا الا ان يعين الموكل  
 غيره اي من ليس بامين في اذنه في التوكيل فيتبع تعيينه  
 ولو وكل امينا في الصورتين المذكورتين ففسق لم يملك  
 الوكيل عزل في الاصح والله اعلم **فصل**  
 في لشخص معين او في زمن معين او مكان معين  
 كزيد او في يوم الجمعة او في سوق كذا تعيين ذلك شخص  
 اذا عين له شخص لم يبيع من وكيله ولا من موكله  
<sup>في</sup> <sup>ال</sup> <sup>مكان</sup> وجه اذ لم يتعلق به غرض ولو قال الثمن  
 فباع به في غير المكان المعين جان هذا المينها وان  
 قال بعناية لم يبيع باقل منها وله ان يرفد عليها  
 الا ان يصرح بالنهي عن الزيادة او يعين المشتري فلا ينشئ  
 واذا وجد في غير تعار غيب بازيد لم يجر البيع عن  
 غيره بل لو وجد بر من الخيار لزمه الفسخ فان لم  
 يفعل ففسخ ولو قال اشتر بهذا الدينار شاه وو  
 صفها بما امر في التوكيل في اشرا عيدا فاشتر اياه شاه  
 تين بالصفة فان لم يساوي واحده منها دينارا  
 لم يصح الشراء للموكل وان زادة قيمتهما على الدينار لفق

ماوكل

ماوكله فيه وان سائه كل واحد منهما او واحدة منهما  
 فقط فالأظهر الصحة اي صحة الشراء وحصول الملك  
 فيها للموكل اذا حصل عرضه وراد خير ولو امر بالشر  
 معين اي يعين مال كما باصلا فاشتر في الذمة لم يقع  
 للموكل اذا امره بعقد بنفسه بفسخ بتلفه ويطلب بغيره  
 وكذا عكسه اي امره بالشر في الذمة ودفع المعين عن  
 الثمن فاشترى بعينه لم يقع الشراء للموكل في الاصح اذ قد  
 يكون عرض الموكل تحصيل الموكل فيه وان تلف المعين ولو  
 فع دينار او قال اشتر كذا الخير بين الشر بعينه وفي الذ  
 مه او اشتر بهذا تعين بعينه ومتا خالف الوكيل الموكل  
 في بيع ماله او اشتر بعينه كان امره ببيع عند فباع  
 اخر او اشتر بوباء هذه الدراهم فاشتره باخر وشراه به  
 اخر فتصرفه باطل اذ الموكل لم ياذن فيه ولو اشترى غير  
 الماذون فيه في الذمه ولم يسم الموكل وقع الشراء للوكيل  
 ولغة نيت الموكل وان سماه فقال البايع بعثك فقال  
 اشتريت فلان اي موكله فكذا يقع الشراء للوكيل في  
 الاصح ولغة تسميت موكله وان قال بعثت موكلك  
 زيد ا فقال اشتريت له فالمدح بطلانه اي العقود  
 اذ لم يجر بينهما مخاطبة ولو قال بعثك موكلك فلا  
 فقال قبلت له صح جزها ويبي الوكيل امانه وان  
 كان يجعل فلا يضمن ما تلف بيده لا تعد فان تعد  
 بان ركب الدابة او لبس الثوب ضمن ولا ينعزل با  
 لتعدي في الاصح وقار والمودع لان الايداع محض  
 التمام واحكام تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر  
 في الروية ولزوم العقد بمقارفة المجلس والتقا

الموكل



بعض في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل لانه  
العقد حقيقة وله الفسخ بخيار المجلس وان اراد هو  
كله الاجارة واذا اشترى الوكيل طالبة البايع بالثمن ان  
كان دفعه اليه الموكل وله مطالبة الموكل ايضا والا فلا  
بطلان ان كان الثمن معين لانه ليس بيده وان كان  
الثمن في الذمة طالبة ان انكر كالتة او قال لا اعلمها  
فان اعترف بها طالبة ايضا في الاصح كما يطالب المو  
كل ويكون الوكيل لصنا من الموكل كما صيل ملا  
حظه لهما واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف ولا  
لم يكن التلف في يده وخرج المبيع مستحقا جوعه على  
عليه المشتري بتدال الثمن وان كان اعترف بوكالتة  
في الاصح لحصول التلف في يده لم يرجع الوكيل على  
على الموكل بما غرمه لانه غره قبلت والمشتري الر  
جوع على الموكل ابتداء ايضا في الاصح والله اعلم  
لان الذي تلف بيده الثمن سفير ويده ليد كيد ه  
ولوتلف الثمن عند الموكل جازة مطالبة الوكيل  
ايضا وحيث قلنا له الرجوع على ايها شافيرج  
الوكيل بما غرمه على الموكل **فصل**  
**جائزه من الجانبين** ولا تلزم من جانب وكيل ولا  
موكل ولو وكله بحمل معلوم بلفظ الاجارة مع  
وجود شرطها فلا زمة او بلفظ الوكالة جائزه  
فاذا غرم ان الموكل في حضوره بقوله عنك او  
قال بحضوره رفعت الوكالة او ابطلتها واج  
جنتك منك ان عزل منها فان عزله وهو غائب  
انعزل في الحال ويجذب له الاشهاد على العزل

اذن

اذ قوله بعد تصرف الوكيل كنت عزله لا يقبل وفي قول لا  
حتى يبلغه الخبر ولو قال الوكيل عزلت نفسي او رددت الوكالة  
او اخرجت نفسي منها انعزل وان لم يعلم موكله وينعزل ايضا  
تخرج احدهما اي الوكيل والموكل عن اهلية التصرف والمهراد  
روا الشرط موت او جنون او غيرهما ولو زال بقرب و  
من ذلك طرورق او جرح مسفه او فلس فيما لا ينفذ من اتفق  
به وكذا انما في الاصح كالجنون وتخرج محل التصرف او منفعته  
عن ملك الموكل كان باع او اعتق او وقف او اجر ما وكل في بيعه  
وكذا ان تزوج ورثته مع اقباض والكتابة والا يضا  
التدبير بخلافه على البيع وانكار الوكيل الوكالة لنيته لها  
او لعرض في الاخفا لها ليس بعزل لنفسه فان تعهد انكارها  
ولا عرض له في بيعه انعزل به والموكل مثله في العزل وعنده  
واذا اختلفا في اصلها كان قال وكلتي في كذا فانكر او صفقتها  
كان قال وكلتي في البيع نسيئة او الشر بعشرين فقال المو  
كل بل يقدا او بعشرة صدق الموكل بيمينه اذا اصل اثنتا الا  
فيما ذكره الوكيل ولو اشترى اجارية بعشرين دينارا او زعم  
ان الموكل امره بذلك فقال بل اذنت في عشرة وحلف على ذ  
لك فان اشترى الوكيل بعين مال الموكل وسماه في العقد  
او لم يسمه ولكن قال بعد اي العقد اشتريته اي المذكور  
لفلان والماله وصدق البايع في قوله فالبيع باطل في  
الصورتين وعلى البايع رد ما اخذه وان كذبه في قوله  
بقوله لعنت وكذا في الشر المذكور حلق على في العلم بالوكالة  
الناشئة عن التوكيل ووقع الشر للوكيل وتسلل الثمن المعين  
للبايع وغرم مثله للموكل ولذا ان اشترى في الذمة ولم يسم  
الموكل بان نواه يقع الشر للوكيل وكذا ان سماه وكذبه



البائع بقوله انت مبطل في تسميته وحلق على نفي العلم بالوكالة  
ايضا يقع الشر للوكيل **في الأصح** ولغت تسمية الموكل **وان صدق**  
البائع في التسمية **بطل الشراء** لاتفاقهما على أنه للمساوق قد ثبت  
بيمينته انه لم ياذن فيه بالثمن المذكور وان سكت عن التكرار  
والتصديق وقع للوكيل **وحيث يحكم بالشراء للوكيل** مع قوله  
انه للموكل **يستحب للقاضي** ان يرفق بالموكل بما يتلطف به  
**ليقول للوكيل ان كنت امرتك** بشر جارية **بعشرين** فقد  
**بعثكها بها** اي بعشرين ويقول **هو اشترى لتحل له** باطنا  
واغتر التعليل على تقدير صدق الوكيل المضرورة وان لم يحجب  
الموكل لما ذكرنا ولم يتلطف به القاضي فان كان الوكيل كاذبا  
لم يحل له وطبها ولا التصرف فيها بيع وغيره ان كان الشراء  
بغير مال الموكل لبطالته وله بيعها من جهة الظاهر وان كان  
في الذمة حل ما ذكر للوكيل لوقوع الشراء وان كان صادقا  
فهو للموكل باطنا وعليه للوكيل الثمن وهو لا يوديه وقد  
ظفر الوكيل بغير حشر حقه وهو الجارية فيجوز له بيعها  
واخذ الثمن ويندب للقاضي الرفق بالموكل والبائع جميعا  
اذا وقع الشراء بالعين وكذا البائع في كونه للغير كان قوله  
له البائع ان لم يكن موكل امرتك بشر الامه بعشرين  
فقد بعثكها بها ويقول الموكل ان كنت امرتك بشر الامه  
الى اخره فيقول **هو ولو قال الوكيل اتيت بالتصرف لما**  
**دون فيه** من بيع او غيره **وانكر الموكل ذلك** الموكل اذا  
لا اصل عدم التصرف لكن لو قال قضيت الدين مثلا وصد  
قه المستحق صدق الوكيل بيمينته **وفي قول الوكيل ولو**  
اختلفا في ذلك بعد انعزال الوكيل لم يصدق الا بيمينته  
وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينته **وكذا في**

على الموكل

على الموكل لانه اتفقه وقيل ان كان وكيل بمحل فلا وادعى الرد  
على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول بيمينته  
ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل في ذلك على الصحيح ولو  
قال الوكيل بالبيع قبضت الثمن وتلف وانكر الموكل قبضه  
صدق الموكل ان كان الاختلاف قبل تسليم البيع والا  
بان كان تسميه فالوكيل المصدق على المذهب حملا على  
انه اتاما وجب عليه من القبض قبل التسليم ولو اذن  
الموكل له في تسليم المبيع قبل قبض الثمن ثم اختلفا في قبضه  
وتلفه بعد التسليم صدق الموكل بما اذنت له ان يبيع  
موجلا ويقبض الثمن بعد الحمول ولو وكله بقضاء  
ماله فعه له فقال قضيت قضيت وانكر المستحق قضاة صد  
ق المستحق بيمينته اذا اصل عدم القضا والاطهر انه لا  
يصدق الوكيل على الموكل فيما قاله الا بيمينته او حجه هذا  
ان كان له بيمينته والاصدق الوكيل لخسة التقصير حينئذ  
للموكل بتركه الاشهاد وعود الاختلاف ماله وكله بفق  
حقه من زيد فادعاه لادفعه له وصدق الموكل وانكر الو  
كيل فانه يصدق عليه **وقيم البتيم** او الوصي اذا ادعا  
دفع المال اليه الا بعد البلوغ يحتاج الى بينته عند  
انكاره على الصحيح اذا اقدم الدفع وليس لوكيل ولا  
مودع ان يقول بعد طلب المالك ماله لا اريد المال الا  
باشهادي الأصح لانه يقبل قوله في الرد بيمينته **ولغا**  
**صب وقت لا يقبل قوله في الرد** كمنعير ومدين  
ذلك اي ان يقول لا اريد الا بشهاد ان كان عليه بيمينته  
بالاخذ او لا ولو قال رجل لمن عند مال مستحق وكلني  
المستحق يقبض ماله عندك من دين او عين وصدقه



من عنده المال في قوله **فله دفعه اليه** والمدة تعيب  
لا يلزمه دفعه اليه **الا يبينه على** كالتة لا احتمال انكار  
الموكل لها ولا يجوز دفع العين لمدة على الوكالة بلا يمينه  
وان صدقة لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن  
ولو قال من عليه دين **احالي مستحقه** وصدقه في  
قوله **وجب الدفع اليه في الامع** لا عتراه بائنتقال  
الدين اليه **قلت ولو قال** من عنده مال دين او عين  
مستحقه **انا وارث** المستغرق تركته **وصدقه** من  
عنده المال في ذلك **وجب الدفع اليه على المدة**  
والله اعلم لا عتراه بائنتقال الملك له **كان**  
**الاقرار** هو لغة الاثبات من قرائن ثبت وشرا لا  
خيار عن حق سابق ويقال له اعتراف ايضا قبل الا  
جماع ايات كقوله شهد الله ولو على انفسكم وشهاد  
المر على نفسه اقراره واخبار كقوله صلى الله عليه  
وسلم اغدي انفس الى امرائه هذا فان اعترفة ق  
فارجهما والاقرار اولى من قبول الشهادة به واركانه  
مقره وبه وصيغة **يصح من مطلق التصرف** وهو  
الرشد المختار **والاقرار الصبي والجنون** والمغيب  
عليه لاغ فان ادعى الصبي **البوقع بالاحتلام** الى  
منه **مع الامكان** له بان استكمل تسع سنين صدق  
في ذلك **ولا يحلف** عليه ولو فرض ذلك في خصوصه  
اذ لا يعرف هذا الامن جهته ودعوا الصبي البلوغ  
مع امكانه كذا لك واذ لم يحلف فبلغ مبلغا يقطع فيه  
ببلوغه لم يحلف لانتهاء الخصومة وولد المرتزق يحلف  
على البلوغ ان طلب اثباته في الديون وانهم من حلف

الوقوف

وطالب السهم فسطا ان حلف والا فلا فان ادعاه بالسنة  
فان استكمل خمسة عشر سنة **طوب بينه** وان كان  
غريبا لا مكانها والسفينة والمفلس سبق حكم اقرارهما  
ببائت الح والتفليس ويقبل اقرار المكاتب مطلقا واقرار  
**واقرار الرقيق** وجب عقوبة بكسر الجيم لقتل وقطع  
وزنا وشرب وقذف وسرقه لبعده عن التهمة في ذلك  
اذ كل نفس مجبولة على حب الحياة والتمسك عن الالام ويضمن  
مالا لسرقه في ذمته وان كان باقيا اذ لم يصدقه السيد  
فان صدقه قبل **ولو اقر بدين جنابة** لا توجب عقو  
به كاتلاف مال فكذبه السيد في ذلك او سكت **تعلق**  
بذمته **دون رقبته** يتبع به اذا عتق ولو صدقه السيد  
تعلق برقبته فيباع فيه ما لم يفده السيد باقل الامرين  
من قيمته وقدر الدين واذا بيع وبقي شيء من الدين لم يمتعه  
بعد عتقه ولو اقر بخصاص فعفى على مال تعلق بالرقبة  
وان كذبه السيد **وان اقر بدين معاملة** لم يقبل على  
السيد ان لم يكن ماذوناله في **التجارة** بل يتعلق بذمته  
يتبع به اذا عتق وان صدقه السيد ويقبل على السيد ان  
كان ماذوناله في **التجارة** ويود امن كسبه وما في يده  
الا ان يكون المقر له لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل  
على سيد ولو اقر بعد حرسه عليه بدين معاملة  
اضافة لحال الاذن لم تقبل اضافته وقبل الح ولو اطلق  
الاقرار بالدين لم ينزل على دين المعاملة ان تعذر  
مراجعتها **ويصح اقرار امرئ بمرض الموت** لا جنون  
واو غيره **ولذا البورث** حال الاقرار وحال الموت على المتدبر  
كغيره ولو اقر في صحته لشخص وفي مرضه بن بن لا



خلفه يقدم الاول بل يستويان كما لو اقر بهما في الصحة  
المرضى ولو اقر في صحة او مرضه بدين لشخص واحد  
وارثه بعد موته بدين لا خلفه يقدم الاول في الاصل  
اذا اقرار الورث كاقرار المورث كانه اقر بالدينين ولا يفرق  
اقرار مكره على الاقرار بغير حق ومن طرب ليصدق فاق  
صح اقراره ان يخصر للصدق فيه ولم يضرب ليقر بما اتهم  
به والا فلا يقبل سوا اقر في حال الضرب او بعد ويشترط  
في المقر له اهلية استحقاق المقربة فلو قال لهذه  
الدابة علي كذا فبلغوا اذ ليست اهلا للاستحقاق فلو  
قال يسوها كذا المالك او لفلان وجب وكذا لو لم يذكر  
المالك وحمل على انه جنا عليها او اكثرها ولم يلزم كونه  
له في الحال بل يسال ويعمل ببيان له ولو قال لفلان عند  
علي او عندي كذا ابارك من ابيه ابيه او وصيه له  
انما ذلك اذا لمسند اليه ممكن لكن لو انفصل فيها  
لاكثر من اربع سنين او لاقل منه او اكثر من دونها  
اشهر وهي فرائض لغاوتعتبر المدة من حين سب الاستحقاق  
وان اسند الى جهة لا يمكن في حقه كاقرضيه او با  
عنى به شيئا فبلغوا والمعتد انه اقرار صحيح ويلغوا  
الاستناد لانه غير معقول وان اطلق اي لم يمسند الى  
شيء صحيح في الاظهر ويحمل على الممكن ثم ان اسحق بوصيه  
او ارك من ابيه وهو ذكر فله الكل وانثا فله في الا  
رك النصف وان كذب المقر المقر بما لا كذب ترق  
المال في يده في الاصل اذ يدعشع بالمالك ظاهرا ووسط  
اقراره بمعارضه الانكار فان رجع المقر في حال كذب  
بينه وقال غلطت في الاقرار او تعمدت الكذب قبل

قوله في الاصل اذ المال يترك بيده ولو رجع المقر له  
وصدق المقر لم يسلم له الا باقرار جديد من المقر ويشترط  
لصحة الاقرار تعيين المقر له بحيث يتوقع مطالته كعلي  
مالا احدا هو كالثلاثة لا نحو لواحد من البلد علي  
الف فلو قال بعضهم انما المراد ولي عليك الف صدق المقر  
بيمينه **قوله** لزيد كذا علي وعندي  
صيغة الاقرار لانها لفظ يشعر بالالتزام معناه ما مر في  
الضمان ولو قال لزيد كذا لم يكن اقرار الا ان كان المقربة  
معينا كهذا الثوب **قوله** علي وفي ذمتي وقبلي للدين  
ومع وعندي للعين اي محمول عليها عند الاطلاق فلو اد  
عى انها وديعه وانها تلفت او رد بها قبل قوله بيمينه والواو  
ظفي الشقين بمعنى او لو قال لي عليك الف فقال زرت او زرت  
او خذه او اختم عليه او اجعله في كيسك او هو صحيح  
او رومية فليس باقرار اذ هو يذكر للاستنهاء ولو قال  
بل او نعم او صدقت او ابريتي منه او قبضته او انا  
مقر به فهو اقرار بالالف الا في حق وعليه بيمينه بالا  
قرا والقضا وكذا لو قال لا انكر ما تدعيه لكن لو قال صد  
قته مع قرينة استهزا كما براد كلامه بنحو صدق  
وطر السرد الى على تجبر وانكار لم يكن مقرا **قوله** انا مقرا  
او انا اقربه فليس باقرار بالالف اذا الاول محتمل للاقر  
ار له وبلا واحد ابيه والثاني وعد ولو قال انا مقربه  
فاقرار وان لم يخاطبه كاقضي غدا وان لم ينصم اليه  
ضمير ولو قال لي ضرب عليك كذا فقال بلا او نعم فا  
قرار اذ بل لرد النفي ونفي النفي اثبات ونعم ايجل العرف  
بعد ونها اقرار وان كانت موضوعه للتصدق المقبي



المقتضى التصديق في النفي هنا وفي نعم وجهه ولو قال اقر  
 الالف الذي لي عليك فقال نعم او اقرني خذ او امهلي  
 يوما او حتى اقعده او افتح الكيس واتخذ المفتاح او  
 ابعث لمن ياخذ او اقعده حتى تاخذه فاقرار في الامور  
**فصل في اختيار طي المقربة ان لا يكون ملكا للمقر حين**  
**يقر فلو قال اري او ثوبي او ديني الذي علي زيد لعمري**  
**فهو لغو** اذا اضافة اليه تقتضي الملك له فبنا في الاقرار  
 لغيره لانه اخبار بحق سابق عليه وتحمل كلامه على الوجه  
 بالهبة فان اراد به الاقرار قبل منه ولو قال مسكني او  
 ملبوسي لزيد فاقرار اذ قد يسكن ويلبس غير ملكه ولو  
 قال هذا الثوب لفلات وكان ملكي الى ان اقررت فاق  
 ول كلامه اقرار بعمل به واخره لغو يطرح وكذا هذا ملكي  
 بهذا الفلات فيعمل بالاول كلامه بخلاف داري التي هي  
 ملكي لفلات وليكن المقربة المعين في يد المقر ليس بالامور  
 قرار للمقر له حالا فلو اقر ولم يكن في يده ثم صار  
 في يده عمل مقتضى الاقرار بان يسلم للمقر له فورا فلو اقر  
 بخربة عبدا في يده غير ثم اشتراه حكم خريته فترفع  
 يده عنه ثم ان كان في اقراره هو حرا اصل فشرائه  
 اقتلده من المشتري ويبيع من البايع وان كان قال عبدا  
 وهو يترقه فافتدا من جهته ويبيع من جهة البايع  
 على المذموم وقيل يبيع منهما فثبت فيه على الاول خيار  
 وان خيار المجلس والشرط للبايع فقط وكذا اثبتات له في  
 القسم الاول وخيار العيب كذلك ويصح الاقرار بالبيع  
 وبطالب المقر تفسيره فاذا قال له علي شي قبل تفسيره  
 بكل ما يتمول وان قل كفلس ويقبل ايضا نحو شفعة

وحد قدق ولو فسر بما لا يتمول لكنه من جنسه طينة  
 حنطة او بما يحل قتناوه ككلب معلم للصيد وسرجين  
 اي نزل قبل في الاصح اذ يحرم اخذ ما ذكر ويجب رده وكل  
 متمول مال ولا ينكس ولا يقبل تفسيره بما لا يقتضيه  
 وكلب لا يقع فيه في صيد ونحوه اذ لا يحبره فلا يصد  
 قبه قوله على خلاف عندي شي ولا يقبل تفسيره ايضا  
 بعبادة ورد سلام ووقول بعد فهمهما في معرض الاقرار  
 يقبل تفسير الحق بالعبادة ورد السلام ولو اقر بمال او  
 مال عظيم او كبير او كثير قبل تفسيره بما قل منه وان لم  
 يتمول ووصفه بنحو عظيم لاشتم غاصبه وكفر مستحله  
 وبنا الاقرار على اليقين وطرح الشك والغلبة وكذا يقبل  
 تفسيره بالمستولد في الاصح وان قال له عندي مال  
 اذ يتفقد بها وتستاجر لا يكلب وجلد ميتة اذ لا يصدق  
 عليهما اسم المال وقوله له كذا على كقوله له شي على يقبل  
 تفسيره بما مر فيه ولو قال شي شي او كذا كذا او لم يكرر اذ  
 الثاني تأكيد ولو قال شي وشي او كذا وكذا او جب شيان  
 يقبل كل منهما في تفسير شي اذ العطف للمعاينة ولو قال  
 كذا ادرى ما بنصفه تميم او رفع الدراهم بدلا او عطف  
 بيان او سكتة ووقفا او جرة لحنا لزمه درهم والمذموم  
 انه ولو قال كذا او كذا ادرى ما بالنصب وجب درهمان  
 نظر الحان الدراهم تفسير لكل من المبهمين والمذموم انه لو  
 رفع او جر درهم او سكتة قدرهم والمعنا في الرفع  
 هما درهم والجر محمول عليه ولو حذق الواو قدر درهم في  
 الاسوال الثلاثة النصيب والرفع والجر لا حتمال التي كذا  
 ولو قال لي ودرهم قبل تفسير الالف بغير الدراهم من المال



كالف فليس لكن لو قال الف ودرهم فضه كان الف ايضا له  
ده بخلاف ما لو قال له على الف وقفين حنطه فان الف مبهمة  
اذ لا يقال الف حنطه ولو قال على الف درهم بر فمها وثوب  
ينها او ثوبين الاول فقط فله تفسير الاول بما لا ينقض كنه  
عن درهم فكانه قال الف مما قيمة الاول منه درهم ولو قال  
خمس وعشرون درهما فالحجج درهم على الصحيح  
ولو قال الدرهم التي اقررت بها ناقصة الوزن فان  
كانت درهم البلد الذي اقر فيه تمامه الوزن فالصحيح  
قبوله ان ذكره متصلا بالقرار ومنعه ان فصله عن  
القرار كالاستثنا لكن صدقه المقر له فلا كلام في قبوله  
له وان كانت درهم البلد ناقصة قبل قوله او فصله  
بالاقرار وكذا ان فصله عنه في النص جملا على وزن الله  
والنفسير بالمعشوش كهو بالناقصة فياتي ما من  
التفصيل ولو فسر الدرهم بغير سبكة البلد او بجنس ردي  
قبل وتخالو البيع لان الغالب في المعاملة قصده ما  
بروح في البلد والاقرار اخبار بحق سابق ولو قال له  
على من درهم الى عشرة لزمه تسعة على الاصح ادخلا  
للاول لانه مبداء الاقرار دون الاخير ولو قال له درهم  
في عشرة فان اراد المعينة لزمه احد عشر درهما والحساب  
فعره لانها موجبة والابان اراد الطرف او لم يرد شيئا  
فدرهم لانه اليقين وكذا لو اراد الحساب ولم يعرفه  
فاد قال له عند ي سيف في غدي او ثوب  
في صدوق او ثوب لا يلزم الطرف عملا باليقين او عند  
فيه سيف او صدوق فيه ثوب لزمه الطرف وحنطه  
لما ذكره وعبد على راسه عمارة على الصحيح لما ذكره

دابة

دابة بنعلها او ثوب مطرخر بتثديده الزمها جميع  
اذ الباطن عام قال تعالى اذ خلوا في اسم اي معهم والظن  
جزء من الثوب او ثوب على عبد لزمه الثوب فقط  
ولو قال له في ميراث الي الف فهو اقرار على ابيه  
ين ولو قال له ميراثي من اي فهو وعد عهده لكن لو اراد  
به الاقرار او زاد كلمة الترام كعلي فاقرار ولو قال له على درهم  
درهم لزمه درهم حملا على التاكيد وان قال ودرهم لزمه  
درهمان اذ العطف للغايرة ولو قال درهم ودرهم لزمه  
بالاولين درهمان كما مر واما الثالث فان اراد به تأكيد  
الثاني بعاطفه لم يجب به شي وان به الاستئناف لزمه  
ثالث وكذا ان ثبته تأكيد الاول او اطلق يلزمه درهم ثالث  
في الاصح لظاهر اللفظ وثبته التاكيد مع تحلل الفاصل من الغواه  
ومتاخر مبهمة كشي وثوب وطول بالبيان فامتنع ولم يكن  
معرفة بغير من اجتهاد فالصحيح انه تجسس من الاداء الو  
اجب عليه فان مات قبل البيا طولب به الوارث ووقف  
جميع التركة فان امكن معرفته بغير من اجتهاد كعلي له زنة  
هذه الصنعة او قدر ما باع به فلا قرينة لم تجسس ولو بين  
المبهم بما يقبل وكذا به المقر له في انه حقه فليبين جنس  
الحق وقدره وصفته وليدع به والقول المقر بيمينه في  
نفيه ثم ان كان ما بين به من جنس ما اذا عر به كجارية ذكره  
وادعى مقر له بما بين فانه صدقه على اراده الماينة ثبتت  
وحلف المقر على نفي الزيادة وان قال له بل اردت ما بين حلف  
انه لم يرد شيئا وان لا يلزمه الامانة وان لم يكن من جنسه  
كان بين بماينة درهم فادعي تجسس دينار فان صد  
قه على ارادة الماينة او كذب به في ارادتها وقال انها اردت



الخبرين ووافقه على ان المايه عليه ثبت لا يتفاهما عليها وان  
ولم يوافقها عليها فيهما بطل الاقرار بها وكان في الصور الاربع  
مدعي الخبرين فيخلق الموقر على ثقيها في الاربع وعلى ثقيها ارادتها  
ايضا في صورتي التأكيد **ولو اقر له بالوق في يوم اخر لزمه**  
**الوق فقط** اذا اقرار اخبار وتعدده لا يقتضي تعدد الخبر عنه  
**ولو اختلفا القدر** كان اقراره ثمة مية او عكس **دخل الاقل في**  
**الاكثر** جواز الاقرار ببعض الشيء بعد الاقرار بكلمه او قبله فلو  
وصفها بصفتين مختلفتين كصحاح ومكسر او اسند  
في المجهولين كبيع وقرض او قال قبضه يوم السبت عشره  
ثم قبضه يوم الاحد عشره لزمه اي القدران في الصور الثلاث  
ث ولو قيد احدهما واطلق الاخر حمله المطلق على المقيد ولو  
قال له على الوق من ثمن نحو امر او كطب او الوق قبضه لزمه  
الاوق في الاظهر عملا باول كلامه ولو قال من ثمن خبر على الوق لم  
يلزمه شيء ولو قال له على الوق من ثمن عبد لم يقبضه اذا  
سلمه سلمت قبل على المذنب **سواء فصله ام لا وجعل**  
**ثمنه** ولا يلزمه تسليم الوق الا بعد قبض العبد ولو قال له  
على الوق ثم قال ففصو له عنه من ثمن عبد لم يقبل **ولو قال له على**  
**الوق انشا الله** لم يلزمه شيء على المذنب **اذ علق الاقرار**  
بمشتبه تعالى وهي غيب عنا ومشتبه في المشتبه قصد التعليق  
والان يشا وان لم يشا كان شا الله وكذا التعليق بغير ذلك  
كان مثبت او يشار به او قدم او جار اسر الشهر فلو قال في الا  
خيرين ارادت التاجيل صح **ولو قال على الوق لا يلزمه** اذ قوله  
لا يلزمه لا يتنظم مع ما قبله فالغي **فلو قال له على الوق ثم جا**  
**بالوق وقال ردت هذا وهو وداعه** فقال الموقر له في  
عليك الوق اخر ديننا صدق المقر في الاظهر بيمينه انه ليس

عنه اقراره بالوق في يوم اخر

عليه

عليه الوق اخر ديننا وتجهل ان يكون اراد على الوجوب في حفظ  
الوديعة **فان كان قال الوق في ذمتي وديننا** او ذمتي الى اخرها من  
مبها صدق الموقر **على المذنب** بيمينه ان له عليه الوق  
**قلت** فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح انها امانه  
**فتقبل دعواه التلق بعد الاقرار ودعواه الرد** بعد الحلق  
على ذلك وعلى يصدق بوجوب حفظها فلا يضر بعد الاقرار اي  
بتفسيره متعلقا بالتلق فلو ادعى التلق او الرد قبله لم يقبل اذ  
التلق والمرد ود لا يكون عليه **وان قال له عندي او معي الوق**  
**صدق بيمينه في دعواه الوديعة والرد والتلق** بعد التفسير  
المذنب لو **قطعوا والله اعلم** اذ اللفظ مشعر بالامانة ولو قال  
له على الوق وديعه قبل او اوتت على وجوب الحفظ واذا الرد والتلق  
فكما مر **ولو اقر ببيع او هبة واقباض منها ثم قال كان ذلك**  
**فاسدا واقررت لظني الصحة** لم يقبل في قوله بفساده **وله**  
**تحليف الموقر** انه لم يكن فاسدا وان نكل عن الحلق **حلوا المقر** انه  
كان فاسدا وبري من البيع والهبة اي حكم بطلانها كما با  
صله **ولو قال هذه الدار مثلا لزيد بل لعمرو** وعصبتها من زيد  
بل من عمرو سلمت لزيد **فالاظهر ان المقر يغرم قيمتها لعمرو** اذ  
حال بيته وبينهما بالاقراء الاول **ولو اقر بان الدين التي في ثركه**  
مورثه لزيد بل لعمرو لم يغرم لعمرو ولو كان المقر به مثليا غرم  
مثله **ولو قال عصيته من زيد والملك فيه لعمرو وسلم لزيد** وكما  
يغرم ايضا لعمرو شيئا لحوادث ان يكون الملك فيه لعمرو ويكون  
في زيد بخو جارة وكل ثم والفا **ويصح الاستثناء ان يقبل ولم**  
**يستغرق** وقصد قبل قرائع الاقرار ولا يضر فصله بسكنه تنفس  
وعى وتذكر والقطع صوت بخلاف غيرها والكلام الاجنبي فلا  
يصح بعد ذلك كما استغرق كعشره الا عشره وهو من الاثبات



نفي ومن النفي ثبات **فلو قال له عشرة الاشعة الاثنائية وحرم**  
**تسعة** اذ المعنى الاثنائية لا يلزم الاثنائية فتلزم الثمانية و  
 الواحد الباقي من العشرة ومن طرق بيان ان الجمع المثلث وقم  
 المنفي ويسقط المنفي من المثلث والباقي هو المقربة والعشرة والثمانية  
 في المثال مثبات وجمعها ثمانية عشر والتسعة منفية فاذا  
 اسقطها من الثمانية عشر بقي تسعة وهو المقربة ولو قال ليس  
 له على شي الا خمسة لزمته او ليس له على عشرة الا خمسة لم يلزمه  
 شي لان عشرة الا خمسة هو خمسة فكانه قال ليس له على خمسة  
 ولا يجمع مفرق في استعراق لافي المستثنا ولا في امثلي منه ولا فيها  
 فلو قال له على درهمين ودرهمين ودرهمين الادرهم ثلاثة ولو  
 قال ثلاثة الادرهمين ودرهمين ودرهمين او ثلاثة الادرهم ودرهمين  
 هما ودرهمين كذلك وكذا ثلثة الادرهم ودرهمين او ثلثة الادرهم ودرهمين  
 هذا اذ لا استعراق ويصح من غير الجنس وهو المنقطع كالف  
 من الدرهم الاثنائي وبين بثوب قيمته دون الف فابين  
 بثوب قيمته الف فالبيان لغو ويبطل الاستثنا لانه بين ما  
 اراد به فكانه تلفظ به ولو فسر لاف المطلقه بخلاف فالا  
 مستثنا من الجنس ولو اتفق لفظ المستثنى والمثني منه نحو شي  
 الاثنائي اعتبر تفسيره فان فسرهما مستعرق بطل الاستثنا والقيم  
 ويصح من المعين كهدى الدار له الا هذا البيت او هذه  
 الدرهم له الا هذا الدرهم او هذا القطيع له الا هذه الشاة  
 وفي المعين وجه شاذ انه لا يصح الاستثنا منه قلت  
 ولو قال هو لا العبد له الا وحدا قبل ورجع في البيان اليه  
 فان ما نوا الا وحدا وزعم ان المستثنى صدق في جميعه انه  
 اراده بالاستثنا على الصحيح والله اعلم لانه اعرف مراده  
**فلو** اذ اقر من يقض اقراره بسبب ان لحقه بنفسه

بان قال هذا النبي اشترط لصحته اي الاحاق ان لا يكون له  
 وذلك بان يكون في مس لا يتصور ان يكون ابا المستحق ولا  
 الشرع وذلك بان يكون المستحق معروفا بالنسب من غير  
 وان يصدق فيه المستحق ان كان اهلا للمصدايق بان كان بها  
 لغا عاقل اذ له حق في نفسه فان كان بالغاً فكذلكه او  
 سكت لم يثبت نخسبه الا ببينه فان لم يكن حلفه فاذا اخلق  
 سقطت دعواه وان لم يخل حلق المدعي وثبت نخسبه ولو تصا  
 دقا ثم رجعا لم يسقط النسب وان استحل صغيرا او محنونا  
 فلو بلغ او افاق وكذب لم يبطل نخسه في الاصح اذ النسب  
 يحتاج له فلا يندفع بعد ثبوته ويصح ان يستحل ميتا صغيرا  
 وكذا الكبير في الاصح ويرثه اي الميت المستحق ولا نظر للقيمة  
 ولو استحل ثوبا بالغاً عاقل اذ ثبت نخسبه لمن صدقه منها  
 فان لم يصدق واحد منهما عرض على القايق لاني قيل العتق و  
**حكم الصغير** الذي يستحقه اثنان واستلحا ق المراقوا  
 لعبد ياتي في اللفظ ان شاء الله تعالى وبشرط المستحق ان  
 يكون متقيا من فراش بنكاح صحيح في نفي مولود على امه  
 بنكاح صحيح لم يكن لغيره ان كان صغيرا او محنونا استلحا  
 قه وان كان بوطي شبه او زنا جان ولو استحل عبد لم يلحق  
 لغيره او عتق له كذلك لم يلحقه الا ببينه ما فيه من ابطال حو  
 الغير او بالغاً عاقل اذ صدقه لحق ولو قال لولد امته بهذا  
 ولدي ثبت نخسبه بشرطه ولا يثبت الاستيلاد في الاظهر  
 اذ يثبت انه اولد لها بنكاح ثم ملكها وكذا لو قال فيه هذا  
 ولدي ولد في ملكي لا يثبت الاستيلاد في الاظهر  
 لاحتمال انه احبها بنكاح ثم ملكها فان قال علقته به في  
 ملكي او استولدتها به في ملكي وهذا ولدي منها وهي في ملكي



من عشر سنين مثلاً وكان الولد ابن ساء مثلاً ثبت الاستيلاء  
 لانقطاع الاحتمال فان كانت قرينة بان اقربوطيها الحق  
 الولد بالفراش من استلحاق قال صلى الله عليه وسلم في ابراهيم  
 رضعه الولد للفراش وان كانت مزرعة فالولد للزوج اذ لم  
 استلحق واستلحاق السيد باطل اي لا يعقد به واما اذ الحق النسب  
 لغيره كهذا الخ او غير ثبتت نسبته من المحق به كالأب وجد  
 فيهما بالشروط السابقة في الاستلحاق بنفسه ويشترط كون المحق  
 به رجلاً ميتاً ولا يشترط ان لا يكون نفاه في الاصح فيجب  
 الحاقه به بعد نفيه اياه كالأب واستلحقه بعد ان نفاه بنحو  
 لغان ويشترط ان لا يكون المفقود في الاصل فيجب  
 اواب لم يقبل لتضرر من له الولد بخلاف الابن والاخت اذ لا يمكن ثبوت  
 نسبه منه لو لم يقبل الا بيمينه ونحو الاب والاخت يمكن ثبوت نسبه  
 من جهة ابيه وكونه وارثاً جازاً تركه المحق به واحداً  
 كان او اكثر كابنتين اقربا ثالث فيثبت نسبه ويرث معهما  
 والاصح فيما اذا اقرا احد الحايين بثالث وانكره الاخر او سكت  
 ان المستلحق لا يرث اذ لا نسب فلا ارث ولا يشارك المقر في  
 حصته طاهر واما في الباطن فاذا كان المقر صافاً فعليه ان  
 يشركه فيما ورثه بثلثه ولو حلف بخلافها فاقترت باخ لها ووقفها  
 الامام ثبتت النسب وكذا الوفاة مسلم بلا وارث فالحق به الامام  
 ولو كاتب البنت معتقه ورث المقر به معها وكانت التركة  
 بينهما اثلاثاً لكون توريثه لا يحجبها والاصح ان البالغ من  
 الورث لا ينفرد بالاقتران بل ينتظر بلوغ الصبي والاصح انه لو اقرا  
 احد الوارثين الحايين بثالث وانكر الاخر او سكت ومات  
 ولم يرثه الا المقر ثبتت النسب اذ جرح الميراث صار له والاصح  
 انه لو اقرا ابن جازين باخوه مجهول فانكر المجهول نسب المقر

لم يوثق فيه انكاره لانه لو اشر فيه لطل نسب المجهول الثابت  
 بقول المقر اذ لم يثبت بقول المقر الا لكونه جازاً ولو بطل  
 نسب المجهول لثبت نسب المقر وهو دور حكمي ويثبت ايضا  
 نسب المجهول والاصح انه اذا كان الورث الظاهر عليه  
 المستحق كاخ اقر بابن للميت ثبتت النسب للابن ولا ارث  
 له للدور الحكمي وهو بان يلزم من اثبات النسب نفيه ولو ورث  
 هذا الابن لم يحجب الاخ فيخرج عن كونه وارثاً فلم يصح اقراره  
**كتاب العارية** يشهد به الباب وقد تحققت  
 اسمها عار ولعقد هامان عار اذ اذهب وجاسر عار او ما  
 من التعاود اي التناوب واصلها قبل الاجماع ومنعوت قسراً  
 بما يستعيرها الحار من جاره وخبر سعارته صلى الله عليه وسلم  
 فرسا من ابي طلحة فركبه ومعني مند وبه وقد تجب كعاره ثوب  
 لنحو حر وقد تحرم كعارت امته من اجنبي وقد يكره كعاره  
 مسلم كحاساني واركانها مستعير ومعار وصيفة وقد  
 به فقال بشرط المعير صحة تبرعه اذ الاعارة تبرع بالخدمة  
 المنفعة وملكه المنفعة فيعبر مستأجر على الصحيح ولا  
 بشرط المستعير تعيين فلو فرش بساطه لمن يجلس عليه  
 لم يكن عار به واطلق تصرف ليصح قبوله التبرع فلا يصح  
 اعارة المحجور الا بعقد وليه اذا لم تكن العارية مضمونة  
 كان استئجار من مستأجر وجاز اعارة ارضيه ومعدى وهذا  
 رين مع عدم ملك المعير ولو نقصت باستعمال ضمن  
 واعارة امام مال بيت المال وتمليك واعارة الاب محجور  
 لخدمة لا تقابل باجرة ونظيره ومستعير اعارة بادن الما  
 لك وهو باقى على اعارته ان لم يسم الثاني والموصي له  
 بالمنفعة ان يعبر كالموقوف عليه ولا يضمن المستعير منه

لا يشترط

Copy



ولا يلزمه مؤنه الرد **وله** اي المستعير ان يستيب من استوف  
**المنفعة له** كان يركب الدابة المستعارة وكيه في حاجته  
**وشروط المستعارة كونه منتفعا به مع بقا عينه** فلا يجوز  
اعاره طعاما اذ منفعته في استهلاكه ولا يجوز اعارة نقد  
لغير تزيين لكن يجوز استعارة شاه لاجل درهما ونسلها  
وشجرة لاجل ثمرها والشاه والشجرة عارية والدر والنسل  
والثم باحة **وجوز اعارة جاربه لخدمته امرأه او ذكر**  
**محرم** للجاربه لا اعارة لها لاستمتاع او خدمة ذكر غير محرم  
خوف الفتنة الا اذا كانت صغيرة لا تشتهى لأكبره فيجوز  
واذا لم تجز لم تصح الاعارة فتكون فاسدة وجوز اعارة جار  
ربة لزوجها او مالكا او بما ذكر علم انه لا يصح اعارة مال  
محرم الا منتفعا به **ويكره اعارة عبد مسلم لكافر ولا يحرم الا**  
**تقامله** منفعته وبه علم كرائقه استعاره واعاره كافر  
كافر مسلم او يكره استعارة واعارة فرع اصله لخدمته فان  
قصد باستعاره اصله للخدمة ترفه نذب ولا يكره الا  
نفسه لفرقة **ولا استعارة فرعه اباه منه والاصح اشتراط**  
**لفظ او ما يقوم مقامه** مما مر في الصفات واللفظ كاعركك  
او اعركني **ويكفي لفظ احد هامة فعل الآخر** كباحة الطعام  
ولو سلمه المبيع في طرف فهو معار كالحال او اكل المهدى اليه  
الهدية في طرفها حيث اقتضته العادة ولم يكن لها عوض  
واذا لم ياكلها فيه فهو امانة **ولو قال اعركك اي فرسي**  
**مثلا متعلقه بعركك او لتعيرني فرسك** فهو اجاره  
**فاسدة** **توجب اجرة المثل** بعد القبض ومضى من مثله  
اجرة مدة الامساك ولو قال عركك بعد الشهر من اليوم  
بعشر درهم او لتعيرني ثوبك شهر من اليوم فاجارة صحيحة عملا

عالم

بالمعنى وحيث فسدت العارية او صحت فالنقطة على المعير  
**مؤنه الرد** للعارية **على المستعير** من المالك او المستاجر ان رد  
عليه فان رد على المالك فالمؤنه عليه كما لو رد عليه المستاجر  
وسبق ما في الوقوف **فان تلفت** كلها او بعضها **لا استعمال** ما  
ذون فيه **ضمناها بما ياتي وان لم يفرط** لقوله صلى الله عليه و  
سلم في درج اخذها من صفوان بل عارية مضمونة وتلف  
بعضها مضمون ايضا **والاصح انه لا يضمن ما يمتدح من**  
**النشاب او ينسحق باستعمال** لخدمته بسبب ما ذون فيه  
**والثالث يضمن المحقق اي الثاني ذون المتهنى اي التالف**  
بعض اجاربه وهو مزيد **وامسحح من خصوص استاجرا**  
**ه صحاحه** كالموصى له بالمنفعة **لا يضمن التالف في الاصح**  
لانه نائبه وهو لا يضمن ولو كانت الاجاره فاسدة فتلف  
ضمن والقرار على المستعير **ولو تلفت دابته في يد وكيله**  
**في شغل** او في من سلمها اليه **ليس ضمنها** اي يعلمها فلا  
ضمن على من ذكر اذ لم يخذ لغرض نفسه بخلاف المستعير **وله**  
**اي المستعير الانتفاع بحسب الاذن فان اعاره لغيره**  
**حنطه** **زرعها ومثلها** وودونها في ضرر الارض ان لم  
ينها عن غيرها فان نهاه عنه لم يفعلها وليس له زرع ما  
فوقها كقطن ودره او لتعير لم يزرع فوقه **حنطه**  
اذ ضررها اكثر من ضرره **ولو اطلق الزراعه صح في الا**  
**صح** **ويزرع ما سالا** لطلاق اللفظ ولا يقال ينزل على الا  
قل الا مطلقا انما ينزل عليه اذا كان حيث لو طرح به  
لصح وبهذا يسر كذلك اذ لا يوقف على احد اقل الا ان  
اع ضرره فيؤدي الى النزاع والعقود نصان على ذلك  
واذا استعار لبنا او غراس فله **الزرع ولا عكس**



اذ ضربها التراب والصالح **انه لا يفرس مستعير لبناء** وكذا  
**العكس** لا خلاف جنس الضرر اذ ضرر البناء بطاعه الارض فلو  
او العكس بالعكس لا يتشاور فيها واذا استعار لواحدهما ذكر  
ففعله لم يخر له ماله ثانيا بعد القلع الا باذن جديد الا  
اذا صرح له بالتجديد **والصحيح انه لا يصح اعارة الا**  
**رض** وكلما ينتفع به يجهزين فالكثير اعارة **مطلقا بل بشرط**  
**تعيين المنفعة** من زرع او غيره كالاجارة ولو قال اع  
تلك لتنتفع بها كيق شيت او لتفعل بها ما بدا لك مثلا  
ويفعل ما شاؤ وما ينتفع به بوجه واحد كسائط لا يصح الا  
لغيره لا يحتاج الى عارقه لبيان الانتفاع **فصل**  
**لكل منهما اي المستعير والمعير رد العارية** متى ما مطلقا  
كانت او موقته و رد المعير طعنا رجوعه كما باصله الا اذا  
**اعار الدفن فلا يرجع** في موضعه **حتى** بخدر من اثر المدة  
**قوت** ومحافظة على حرمة الميت هذا ان اذن في نكر الدفن  
والا فقد انتهت العارية ولما الرجوع مالم يوضع الميت  
فان وضعه فلا رجوع وان لم يوارى ثم ان وقع بعد الحفر  
غرم المعير موته ولا يلزم وفي الميت الظم خلاف ما لو حرق  
المستعير فبادر المعير وزرع فلا يجب اجرة مؤنة الحرق  
لان الزرع ممكن بدونه بخلاف الدفن لا يمكن بدونه  
ولو كفن الميت اجنبي او يبيت المال فهي عارية لازمة لا  
الكفن على ملك الاجنبي وحكم بيت المال ولو استعاره  
لسكني معتده لزمه من جهته ولو قال اعير واداري  
بعد موته شهر الزمة من جهة الوارث ولو اراد صلوات  
قرض فاعاره ما يستره او يفرشه على جنس لزمه من جهتها  
ولو رجع المعير في الصلاة اتقها ولم يترعه واصلها

رية

رية كما فهم من كلام المصنف الجواز فلو مات احدها او جن  
او اعمى عليه او جرح عليه بسفه النفسية اذ هي كالوكاله في  
ذلك **واذا اعاره للبنا والغراس** ولم يذكر مدة لم يرجعه بعد  
ان بنا المستعير او غرس ان كان بشرط عليه القلع **عجنا** اي  
بلا ارش لنقصه او القلع فقط **لزمه** ان امكن بلا نقص ف  
دامت مع قلعه المعير **عجنا** والابان لم يشترط ذلك فان اختار  
المستعير القلع **قلعه** ولا يلزمه تسوية الارض في الاصح  
**قلت الاصح تلزمه التسوية والله اعلم** لانه قلعه با  
ختياره ولو امتنع لم يجبر عليه قبل ماله من الارض كما كانت  
هنا في الحفر الحاصلة بالقلع دون الحاصلة بالبنا او الغرس  
لحدوثها بالاستعمال **وان لم يخر ان يقلعه لم يقلع عجنا**  
لانه محترم بل للمعير الخيار بين ان يبقيه باجرة او يقلعه  
**ويضمن ارش النقص** وهو قدر التفاوت بين قيمته قايما  
ومعلوقا **قليل** وهو المعتمد او **بتملكه** بعقد بقيمته وقت  
القلع حال التملك فالتخير واقع بين الحاصل الثلاث  
كتطاييره من الشفعة وغيرها ولو وقف المستعير البنا  
او الغراس فليس للمعير التملك بالقيمة ويخير بين الخصلتين  
الاخيرتين ولو كان على الشجر ثم لم يجد صلاحه فلا خير الا  
بعد الحداد وان اعاره لغرس منه يعتاد نقله فكالزرع  
والافكا البنا ولو بنا احد الشريكين او غرس باذن الآخر فليس  
له اذ رجع الا بقا باجرة فان لم يرضي بها عرض الحاكم عنهما  
ولو لم يكن في القلع نقص فعين ولو وقت الارض خير بين  
الثلاث لكن لا يقلع بالارش الا اذا كان اصله للوقوف من  
التبقيع باجرة ولا يمكن بالقيمة الا اذا كان في شرط  
الوقوف جواز تحصيل مثل ذلك البنا والغراس من ربحه



فان لم ينجح اي المصير شي لم يفلح مجانا بل لا ي اعطى المستعير  
 الا اولاد ان لم ينجح لها في الاصح ثم عليه قيل يتبع الحاكم الا  
 رض وما فيها من بنا وغراس ويقسم بينهما على ما ذكره والا  
 صبح ان يعرض عنها حتى يختار اي يختار المصير ماله  
 اختياره ويلزمه المستعير موافقته عليه لينقطع النزاع  
 بينهما **والمصير عليه دخولها والانتفاع بها والاستظلال**  
**بالبنا ونحو الشجر ولا يدخلها المستعير بغير اذن لتفج**  
**وتحجر دخولها للسقي والاصلاح** للحداد في الاصح صوتا  
 لملكه عن الضياع ولو تعطلت منفعة الارض على صاحبها  
 بدخول المستعير نحو سقي لم يمكن الا باجره **ولكل من يملك**  
**ملكه** لمن شاؤ لا يمنع من ذلك كون المصير له ان يملك  
**وقيل احسن للمصير بعهده الثالث** والمشتري من المصير  
 بتخير خيره والمشتري من المستعير يترك منفعة له وللشئ  
 ففسخ البيع ان جهل الحال ولو اتفق المستعير والمصير على  
 بيع الارض ثمن واحد جان وبوزع الثمن عليها كما هو  
 رهن الام دون الولد والعاريه الموقته للبنا والغراس  
**لا مطلقه فيما مروي في قوله له القلع مجانا** اذا رجع واذا  
 عار لنزاعه ورجعه قبل ادراك الزرع **فالصحيح** ان  
 عليه الابقاء الى الحصاد اذ له امد ينتظر ولو اعتد قلع  
 قبل حصاده كلفه وكذا لو لم ينقص بالقلع **والصحيح**  
 ان له الاجرة من وقت رجوعه الى الحصاد اذا ابا حاكم  
 انما هو لوقت الرجوع **فلو عين مدة لم يدرك فيها الزرع**  
**للقصير بتأخير الزراعه** فقط او بتأخيرها بحسب  
 تأخير الزرع والحق لا يمكن الزرع معه **قلع المصير** مجانا  
 ولو تأخر اذ راى حركه نحو حراو مطر لم يكن له القلع مجانا

ولو

ولو حمل السيل او نحو ذلك كالهوى بنى لغيره ولو غير متقوم  
 الى ارضه قنيت فهو الى النابت **لصاحب البنا والاصح**  
**انه يجبر على قلع** اذا المالك لم ياذن فيه لكن اذا عرض عن  
 ماله وهو ممن يصح اعراض لا كسفيه ملكه مالك الارض  
 ويلزم مالك البنا ان قلع باختياره بتسوية الحق الى  
 صده بالقلع دون الاجرة لمدة التي قبل القلع **ولو ترك**  
**داية وقال مالكها اعرضها فقال بلاجرتها مدة كذا**  
**كذا او اختلف مالك الارض وزارعها كذا كذا فامصدق الما**  
**لك على المذهب** اذا الغالب اذنه في الانتفاع بمقابل في خلاف  
 لكل انه ما عاره وانه اجرة ويستحق اجرة المثل ولو كان  
 الاختلاف بين مالك الداية وزارعها في الاجرة والعارية  
 قبله ضي مدة لها اجرة صدق الراتب او بعدها وبعد تلفها  
 فلما لك القيمة بلا يمين ان لم ترد على الاجرة اذا اختلف  
 الجهة لا يمنع الاخذ فان رادت الاجرة عليها صدق  
 المالك بيمينه **وكذا لو قال الراتب والزارع اعرضني وقال**  
**المالك بل غصبت مني** فامصدق المالك على المذهب اذا لا  
 صل انه لم ياذن فيخلق وله اجرة المثل وان تلفت العين  
 قبل ردها **فقد اتفقنا الضمان** لها المثل في جهته والمغصوب  
 يضمن باقصا القيمة من يوم القبض ليوم التلف لكن الاصح  
 ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف ان كانت متقومة  
 والا فبالمثل لا باقصا القيمة ولا بيوم القبض وهما مقابل  
 الاصح فان كان ما يدعيه المالك بالغصب اكثر من قيمة  
 يوم التلف خلق للزيادة انه يستحقها وياخذ ما عدها  
 والمساوي بلا يمين كما مر بنظره **كتاب الغصب**  
 هو حرام اجماعا والاصل فيه ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل

طل



اي لا ياكل بعضكم مال بعض بالباطل وخبر ان دماكم واموالكم  
واعراضكم عليكم حرام وغير ذلك وهو لغة اخذ الشيء ظلما  
وسرها **الاستيلاء على حق الغير** ولو كلبا وجلد ميتة وسرجين  
وحق بئير ومنفعة كاقامة من فقد بسوق او مسجد **عد**  
**ونا** اي بغير حق **فلو ركب دابة او جلس على فراش فغا**  
**غصب وان لم ينقل** ولم يقصد الاستيلاء ولو جلس على فراش  
غيره بحضوره ولم يبرحه وكان بحيث يمنعه من رفعه  
والتصرف فيه ضمن النصف فقط وان كان بحيث لا يمنع  
ضمن الكل ولو اخذ مال غيره بظنه ماله فانه غصب وان  
لم يكن فيه اثم **ولو دخل داره وان عجز عنها وان**  
**لم يقصد الاستيلاء فخرج منها فزجره وقهره على الدار**  
**ولم يدخل فغاصب وفي الثانية وجاء وانه**  
**ليس بغاصب ولو جئت من الدار وضع المالك مائة**  
**باقى الدار فغاصب للبيت فقط** اي دون باقى الدار  
**ولو دخل الدار يقصد الاستيلاء وليس المالك فيها**  
**فغاصب لها وان ضعف وان كان المالك فيها ولم**  
**يرجعه** منها فغاصب لنصف الدار لاستيلائه بها  
لحقها عليها الا ان يكون ضعيفا لا يعيد متوليا  
**صاحب الدار** فلا يكون غاصبا لشيء منها ولو دخل لا  
يقصد الاستيلاء بل لينظر يصلح له او ليتخذ مثلها لم  
يكن غاصبا لشيء منها **وعلى الغاصب الرد** للمقصود  
لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤد  
به **فان تلقى عنقه باقة او تلاقى ضمن** ان كان مالا  
لا سرجين ولو كان المصوب التالف غير ممول او الفا  
ليس املا للضمان فلا ضمان ايضا كالمال كان المصوب

عن

من يجوز قتله كعبد مرتد وقاطع طريق وقارص صلاة وركن  
محض اذا كان دميئا والتحق بدار الحرب واسترق او صابلا  
حال صياله وكلما جاز منعه فعلى متلفه القيمة الا فيما ذكر  
**ولو اتلف مالا في ماله ضمانة** الاما من اتقا وهذا المسألة و  
المسائل بعد هذا ذكره استطرادا لما يضمن بغير الغصب بمباشرة او  
بسب **ولو فتح راس نرق مطروح على الارض فخرج ما فيه**  
**بالفتح او منصوب فسقط بالفتح** وخرج ما فيه **ضمير** اذا  
الخروج المودى للتلف نشأ من فعله ولو فتح راسه فتقار  
ما فيه حتى اتلف اسفله وسقط ضمن ولو حضر المالك واملكن  
التدريس كماله يقاتل عبدا او محرق ثوبه فلم يمنعه  
**وان سقط بعرضه لم يضمن** اذا الخروج بالربح ولو  
كان ما في الرق المطروح المنصوب جامدا وخرج بتقريب  
فالمية فالضمان على المقرب ولو فتح راسه فطعن  
الشعر فاذا ابتدع فخرج ضمن الفتح وقارص عرض الرية تحرق  
ملوع الشمس الذي قد يقصد **ولو فتح قفصا عن طير**  
**هيمه فطار ضمن وان اقتصر على الفتح** فالأظهر ان  
طار في الحال ضمن وان وقف ثم طار فلا اذ طيرانه بعد  
الوقوف بعينه باختياره في هذه الحالة بخلاف ما قبلها  
ولو كان الطير في اقصى القفص فمسا عقب الفتح ثم  
طار فطيرانه حالا وفي معنا الطير غير العاقل  
كبهيمة او عبد مجنون فتح باب سجنه او حل قيد  
فذهب **والا يدي الماتر يثبه على يدي الغاصب ضمان**  
**وان جهل صاحبها** الغاصب او كانت ايدي الماتر  
شمان علم من ترسب الغاصب الغاصب **فكفاه**  
من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عند



ويطالب كالأول وكذا ان جهل الغصب وكانت  
 اصابها يد ضمان كالغاربية يستقر عليه ضمان ما قلوه  
 وان كانت يد امانه كوديعة فالقرار على الغاصب  
 فيما قلوه عند المودع وهو نحوه ويستثنى من تضمين المترتبة على  
 يد الغاصب ما اذا اخذه الى كالم او فائيه مصلحة او بترعه شخص  
 ليرده على مالكه اذا كان الغاصب حربيا او عبدا للمغصوب منه  
 ولا ضمان على من تزوج المغصوبه من الغاصب ان كان جاهلا  
 بالحال ولو كان هو المالك ولم يولد له الميراث الغاصب والمالك  
 الامين اخذ المال المغصوب ولو كانت قيمة المغصوب اقل  
 منها عند الغاصب فالمطالب بالزيادة الغاصب وتستقر  
 عليه ولو صال المغصوب على شخص فالتلفه فضمانه  
 على الغاصب مستقرا ولو كان مالكه لم يبر الغاصب ولو  
 وهب المغصوب فقرار ضمانه على الغاصب **ومما اتفق**  
**الاخذ من الغاصب مستقلا به** اي بالاتفاق والقرار  
 عليه مطلقا اي في يد الضمان ويد الامانه لقوة الاتفاق  
 وان حمله الغاصب عليه لا لغرض الغاصب بان قد  
 له طعاما مغصوبا ضيافة فاكله فكذا القرار  
 على الاكل في الاظهر وعلى هذا اي الاظهر لو قد ماله  
 لكان فاكله بري الغاصب ولو قال للضيف عند تقديم  
 الطعام هو ملكي فاكله جاهلا فمن غرمه منها لا يرجع على  
 الاخر بشي ولو كان الحمل لغرض الغاصب كان امره بنسخ  
 النساء او قطع الثوب ففعله جاهلا فالقرار على الغا  
 صب ولو كان المغصوب رقيقا فقال الغاصب مالكه  
 اعتقه فاعتقه جاهلا نفذ العتق ويري الغاصب  
**فصل تضمن نفس الرقيق بقيمته** بالغة ماله

في اليد



اتلف

اتلف بالقتل او اتلف تحت يد عادية وتضمن ابعاضه  
 التي لا يتقدر ارشها من الحر كالنكاح بما نقص من قيمته  
 تلفت او تلفت وكذا المقدره كاليد تضمن بما نقص من  
 القيمة ان تلفت بافة وان اتلفت بجنابة فكنا في  
 التقديم تضمن بما نقص من القيمة وعلى الجديد فيقول  
 من الرقيق والقيمة فيه كالدابة الحر في يده نصف قيمته  
 ولو لم تجب الجنابة على بعض الرقيق مقدرا لجناباته تبعه  
 لعضو له مقدركيد فنقصت من قيمته مثلك القدر  
 لم تجب كل النقص ولو قطعت يد رقيق غصب فلما لكان  
 الامر من من نصف القيمة ونقصها ان كان القاطع الغاصب  
 او غيره لكن اذا كان نقص القيمة اثر فعلى الغاصب ما زاد  
 او اقل طولب بالزيادة عليه والقرار على الجاني فان كان  
 هو المالك فالواجب الزيادة عليه والقرار على النصف  
 فقط ولو قطعت يد قصاصا او حدا اضمنت بما نقص  
 من قيمته **ويضمن ساير الحيوان** اي باقية بالقيمة  
 تلف او اتلف وما تلف او اتلف من اجزائه بما نقص من قيمته  
 وغيره اي الحيوان ينقسم الى مثلي ومتقوم والاصح  
 ان المثلي ما حصر كيل او وزن وجان السلم فيه كالحمار  
 غير جان اما هو متقوم ووزن وخراب وخماس وحديث  
**وتروسيك ومسلك وعبر وكافور وقطن** وان  
 لم يتوحيده **وعنب** ورطب والمعتد انها كالعنب  
 والرطب متقومه وسائر الفواكه الرطبة **ودقيق**  
 ونخالة وجبوب وزبيب **ومثلها** **ومحجوت**  
 اذا لا يجوز السلم فيهما وخرج بالكيل او الوزن ما بعد  
 حيوان او بدع كالثوب والواجب على من اتلف محجا

Copy

versity



مختلطاً بشعر المثل وان لم يحز السلم فيه فخرج القدر المحقق  
منهما وان لم يكن مثلياً والمعيب ليس مثلياً فحب قيمته  
**فيضمن المثل مثله تلقى أو اتلف** ان بقيت له قيمة فلو  
اتلف ما يحق مفاضة ثم اجتمع عند خونه وحببت  
قيمة المفاضة ولو اتلف حلياً ضمن جرمة وصيغته عند  
البلد ولا ربا وان كان من جنسه **فان تعذر المثل** بان  
لم يوجد ببلد البلد ونواحيها او وجد بكثر من ثم مثله  
**فالقمة** لكن لو تراضيا على القيمة مع امك المثل جان ولو  
تغير المغصوب المثل في صار متقوماً او عكسه ثم تلقى  
فان كان المتقوم اكثر قيمة عنهما ولا فامثل ولو صار  
مثلياً اخرجت قيمة احدهما اكثر غرم مثله والاخير  
للمالك ولو صار المتقوم متقوماً اخر كان انما خاسر  
صبيح منه حلي وجب فيه اقصى القيم **والاصح ان**  
**المعتبر اقصى قيمة** اي المغصوب من وقت الغصب  
**الى تعذر المثل** فهذا ان لم يكن المثل مفقودا عند التلق  
والاضمن بالاكثير من حين الغصب الى حين التلق و  
لو نقل المغصوب المثل الى بلد اخر فللمالك ان يكلوه  
رده الى بلد **وان يطالبه بالقيمة** وهي اقصى قيمة من  
الفاصل الى المطالبة في الحال للحيلة كالواقف المقصود  
اوضاع وسوا كان بمساقاة لتجديده او لا كما اقتضاه اطلاق  
قهم **فاذا رده ردها** ان بقيت او بدلها ان تلفت واسترد  
والصحيح انه يملكها ملك فرض **فان تلقى في البلد**  
**المفقود الى المطالبة بالمثل في اي البلد** يشاء اذا  
كان مطالبته برد العين فيها بل له المطالبة بالمثل فيما  
وصل اليه من المواضع في طريقه وتعتبر قيمة تلك المواضع

ابن

ايضا عند فقرا المثل **فان فقد المثل** او وجد بكثر من  
ثم مثله **عزمت** اكثر البلد من قيمه اذا كان له مطالبة  
بالمثل فيه ولو اراد في هذه الحالة ان يتطاره بلا اخذ قيمة  
فله ذلك **ولو طفر بالغاصب في غنى بلد التلق**  
**والصحيح انه ان كان لاموته لتقله كالنقد** وامن  
الطريق **فله مطالبة بالمثل والا** بان كان لتقله مو  
نة او خاف الطريق **فلا مطالبة له بالمثل** ولا للغارم  
تكليفه قبول المثل لما في ذلك من الضرر بل يفرم **قيمة بلد**  
**التلق** الصواب ان له قيمة اكثر المحال التي وصل اليها المثل  
ولو غرم القيمة ثم اجتمع ببلد التلق فليس له ردها وطلب  
المثل وليس للاخر استرداد القيمة وبذل المثل كما لو غرم القيمة  
لفقد المثل ثم وجد اذا اخذ القيمة في ذلك للقبضوله  
**واما المتقوم فيضمن في الغصب باقصى قيمة من**  
**الغصب الى التلق** ويعتبر نقد البلد يوم التلق هذا ان  
لم ينقل فان نقل اعتبر نقد وقيمة اكثر محل وصل اليه قيمة  
ولو زادت قيمة الجارية المغصوبة بحسب الغنالم  
تضمن الزيادة لانه يحرم ان خيف منه الفتنة والعبد لا  
مرد كذلك **في الاثلاف بلا غصب بقيمة يوم التلق**  
**فان جنى على الماخوذ بلا غصب وتلق سرية** فوا  
لواجب الاقضى ايضا من التلق فلو جنى على بهيمة اخذ  
ها بسوم مثلاً وقيمتها مائة ثم هلكت بالسراية وقيمة  
مثله اخصوت وجب عليه مائة **ولا يضمن الخمر ولا**  
**مسكر غيرهما** ولا ذبي ولا نرق على دمى الا ان  
يظهر شرهما **وليبيعهما** او هبتها وخو ذلك فتراق عليه  
فيما يذكر **وترد عليه** في غير ذلك ان بقيت العين لا







وذكر قيمة حقيره فيوم الزيادة للمد اللابق وفي الاختلاف  
في عيب حادث بعد تلفه كان قيل كان أقطع أو سا  
رقا يصدق المالك يمينه في الأصح لأصل السلامة و  
الحلاق قولان ولو رد المفصوب وبه عيب وقال عيب  
هكذا وقال المالك حدث عندك صدق الغاصب ولو  
رده أي المفصوب ناقص القيمة لخص لم يلزمه شيء  
لبقايه بحاله ولو غصب ثوبا قيمته عشرة قصارت  
بالرخصه درهما ثم لمسه فأبلاه قصارت نصف درهم  
ده لزمه خمسة وهي قسط التالف من اقصاص القيم  
وهي نصف الثوب قلت ولو غصب خفين أي فردي  
حق قيمتهما عشرة فتلوا أحدهما ورد الآخر قيمته  
درهما أو اثلوا أحدهما في يده غصبه أو تلفه  
في يده ماله والقيمة لهما وللباقي ما ذكر لزمه ثمانية  
في الأصح والله أعلم وهي قيمة ما تلوا أو اثلوا وارت  
التفريق الحاصل بذلك وكما تعلق فيها الاتلاف في  
الأولى ولو حدث في المفصوب نقص يسري إلى  
التلف بات كان جعل الخنطة عرسه أو السمن والد  
فيق عصيده فكالتلف لاشرافه على التلف فيملكه  
الغاصب ويضمن بدله من مثل أو قيمه وفي قول  
يرده مع ارش النقص وما لا يسري إلى التلف  
يجب ارشده كما مر ولو جنى المفصوب فتعلق برشته  
مال لزم الغاصب تحصيله لحصول الجناية في يده  
بالأقل من قيمته والمال الذي وجب بالجناية فإن  
تلف في يده غرمه المالك لأنه الرقبة ثم يرجع إلى  
الملك بما أخذ منه على الغاصب إذا أخذ بجناية في

بدره وقيل الأخذ منه لا يرجع لاحتمال ان يري المجني عليه  
الغاصب فيستقر المالك ما أخذه لكن له مطالته بالأ  
دى كما بطلت الضمان للمضنن وأورد العبد إلى الما  
لك فيبيع في الجناية رجع المالك بما أخذ منه  
المجني عليه على الغاصب كما مر ولو غصب عبدا يربا  
وي الفافرجه لنصفها ثم جناه ومات عنده فغرمه المالك  
الألف لم يكن للمجني عليه إلا النصف وإن أوجده إلى  
به الثمن من الفاذ ليس له الا قدر قيمته يوم الجناية  
ولو غصب أرضا فنقل ترابها بالكشط اجبره المالك  
على رده ان بقي ورد مثله ان تلف واعادة الأرض  
كما كانت قبل النقل من الانحطاط أو غيره وللناقل  
الرد وإن لم يطالب به المالك أن كان له فيه عرض كان  
دخل الأرض نقص يرتفع بالرد أو نقله لمكان وإراد  
تقريبه منه والأب ان لم يكن له في الرد عرض فلا يرد  
بلاذنه في الأصح ويقاس بما ذكرناه حفر البير و  
طها فعلية طها بترابها ان بقي ومثله ان تلف بطلد  
المالك وله ذلك وإن لم يطلته لدفع ضمان السبا  
قط قبها عنه إلا ان يمنع منه ويبريه من الضمان  
ولا عرض له فيه غير دفع الضمان فممنوع عليه الرد و  
يرام من الضمان ولو تجسر نقل التراب لموات في طريق  
الرد ولم يدخل الأرض نقص لم يرد إلى أرضه إلا بآذنه  
وإذا أعاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا يرش له  
عليه اجرة المثل بل لا إعادة من ردا وطم وغيرهما  
وان لم يوجب وواضح انه يلزمه اجرتها قبلها وان  
بقي نقص وجب ارشده معها أي الاجرة لا اختلاف



بسيه ولو غصب زيتا ونحوه واغلاء فنقصت عنه  
دون قيمته رده ولزمه مثل الزاغب منه في الاصح  
ولا ينجر نقصه بزيادة قيمته وان نقصه القيمة  
فقط لزمه الارش وان نقصت غرم الزاغب ولا  
الباقى مع ارشته ان كان نقص القيمة اكثر من  
نقص العين كان رطلا يساوي درهمها فرجه لنصف  
رطل يساوي اقل من نصف درهم فان لم يكن نقص القيمة  
الرش فلا ارش وان لم ينقص واحد منهما فلا شيء سواء الرز  
ولو غصب عصيرا واغلاء او خلل فنقصت عنه دوا  
قيمتها لم يضمنه لان الزاغب منه ما يته بخلاف الدهن  
اذ الزاغب منه دهن متقوم وكالعصير رطب تتمر  
الاصح ان السمن الناشي في يد الغاصب لا يجبر نقص  
هزال قبله حصل في يده بعد سمن اذ الثاني غير الاول  
والاصح ان تذكر صنعة شيها ولو كان الذر عجز المالك  
تخير النسيان لها اذ لا يعد متجدد اعرفا وتعلم صنعة  
عنده لا تخير نسيان اخرى عنده قطعا وان كانت ارفع  
من الاولى ولو غصب عصيرا فتخمر ثم خلل عنده والا  
صح ان الخل للمالك لانه عين ماله وعلى الغاصب  
الارش ان كان الخل انقص قيمة قيمة من العصير  
فان لم ينقص قيمته فالواجب الرده فقط فان تخمر ولم  
يتخلل مثله من العصير ولزم الغاصب الاراقه  
لكن يتخذه جعل المحترمه بيد المالك محترمه بيد الغاصب  
صب ولو غصب خرا فتخللت عنده او جلد ميتة  
بغية والاصح ان الخل والجلد للمغصوب منه اذا  
فرغ مختص به فيضمنها الغاصب ان تلفا بيده لا

فصل

٢٦٢  
**فصل** في زيادة المغصوب ان كانت اثرا محضاً  
كقصارة الثوب وطحن حنطة ونحوها فلا شيء للغاصب  
بسببها لتعديدها والمالك تكليفه رده كما  
كان ان امكن كان صاع النقرة حليا او طرب النحاس ان  
وله ارش النقص لقيمتها قبل الزيادة سواء حصل  
القص بها ام بان التها ولو رضى المالك بالزيادة التي هي  
اثر فليس للغاصب ان التها فان انزل لزمه الارش الا  
لغرض كان ضرب الدراهم نقرة بلا اذن الامام وعلى غير  
عبارة فيخاف تعريضه ولو لم يكن له في الاصل غرض  
سواء عدم لزوم الارش ومنعه المالك منها وان ابراه  
منه امتنعت عليه وسقط عنه الارش ولو وجد  
طلب من المالك للاموال او عرض للغاصب وكان  
النقص طارا زاد على قيمته قبل الزيادة بسببها لم يلزم  
ارش نقص وان كانت عين كجنا وخراس كطفا لقلع  
لها من الارض واعادتها كما كانت وارش نقصها ان كان  
مع اجرة المثل فان صبغ الغاصب الثوب بصبغة الحما  
صل فيه عين مال وامكن فصله اجبر عليه في  
الاصح كقلع الخراس ولو رضى المالك بالبقاء للمسلتين  
لم يملك الغاصب ذلك بل يجوز له **فصل** في بيع الثوب  
قيمة ولا يعلية وان لم يكون فصله فان لم ترد قيمته  
اي الثوب بالصبي ولم تنقص فلا شيء للغاصب فيه  
ولا عليه وان نقصه لزمه الارش اذ النقص حصل  
بفعله وان زادت بالصبي اشركا فيه اي الثوب  
بالنسبة الى فاذا كانت قيمته قبل الصبي عشرة وبعده  
خمس فله صاحب الثلثان والغاصب الثلث وان



كانت قيمة صبيعه قبل استعمال عشرة وان صبيعه تنمو  
بها فليس له شيء وليس المراد ان يشتريها على جهة الشروع  
بل اخذها بثوبه والاخر بصبيعه ولو حصل نقص الا  
تخاف من سعر الثياب فان نقص على الثوب او سعر الصبيغ  
او بسبب الصنعة فعل الصبيغ واذا زاد سعر احد  
بارتفاعه فالزيادة لصاحبه او بسبب الصنعة فهي  
بينهما ولو كان الصبيغ لثالث فالجميع مأمور بصبيغ ما  
لك الثوب لم يثبت ان يشتريه **ولو خلط المصنوب**  
**بغيره وامكن التمييز** كخطه بشعر **لزمه** التمييز  
**وان شق عليه لتعديده فامدح بانه كالتلف**  
ولو خلط باجود **فله** اي المصنوب منه **تفرقه** اي  
الفاصل **والفاصل ان يعطيه من غير مخلوط**  
ومن المخلوط بالمثل والاجود لا الاردا لان برضاه  
ولا ارش له **فلو غصب خشبه** مثلا **وبنا عليها**  
ولم تعفت **اخرجت** وجوبا ورده مال الكها مع ارش  
النقص ان نقصه واجرة المثل فان عفت بحيث لو  
اجرت لم يكن لها قيمة فكالتلفه **ولو ادرجها في**  
**سفينة فكذلك** يلزمه اذ لم يعفت اخرجها و  
ردها مال الكها وارش نقصها مع اجرة المثل **الا ان**  
**يخاف من اخرجها تلف نفس او مصوم** **ما**  
او مصوم غير ما بان كانت اسفل السفينة وهي بلية  
البحر فيصير مال الكها لو صولها الشط وياخذ القيمة  
للمخلو له ولو كانت على الارض او مرساة بالشط او  
الخشب من اعلاها او لم تخف تلف ما ذكر اخرجت  
وخرج بالمصوم نحو نفس حري وماله **ولو وطي الفا**

صدا لامة المصوبة عالم بالتحريم لو طيها **حد** لزيان  
**وان جهل تحريمه** لقرب عهده بالاسلام او شبهه بيا  
ديه بعيد عن عالمي ذلك فلا حد عليه **وفي الخالص**  
**تجب المهر الا ان تطاوعه في الوطي فلا تجب على**  
**الواجب** لزيانها **وعليها الحد ان علمت** حرمت الوطي  
لان جهلها مأمور ولو كانت بكر افعليه مهر ثيب وارش  
بكاره كما في الجنابات وتجب في البيع الفاسد مهر بكر  
وارش بكاره وفي اقتضاها الاجنبي بذكره الجارية  
المبيعه قبل القبض مهر بكاره فقط لان ملكه ضعيف  
فلم يحتمل شيين بخلافه في الفصص والجنابات وطلاق  
البيع الفاسد اذا وجد فيه ما اختلف في حصول  
العقد به واذا افرار رش البكاره وجب في الطلوع  
العالمه **ووطي المشتري من الفاضل كوطيه الحد**  
**والمهر** فان علم حرمة الوطي حد وان جهلها ولو بغير  
مأمور ومنه ان جهل كونها مصوبة فلا حد وعليه  
مهر غير المطاوعه وارش بكارتها **فان غرمه** اي  
المهر لم يرجع به **على الفاضل في الاظهر** لانه مفا  
بل فعله وكن ارش البكاره **وان اجل الفاضل**  
والمشتري منه **عالم بالتحريم** للوطي فالولد رقيق  
للسيد غير نجيب لانه من زنا وان جهل التحريم  
**حر نسب** للشبهه بالجهل **وعليه قيمته يوم الا**  
**نقصان** حيال السيد **ويرجع بها** المشتري **على الفاضل**  
لانه غره بالبيع له فان انفصل ميتا بلا جنابة لم يضمن  
الفاضل وكذا المشتري منه او بقا من اجنبي فعليه  
الغره وللمالك تضييع الفاضل وكذا المشتري منه



ويأتي مثله ذلك في الرقيق المنفصل متاجنية ويضمه  
الفاصل لثبوت اليد عليه تبعاً لآمنه ومثله المشتري  
منه ويضمه بقيمته وقت انفصاله ولو كان حياً  
وعلى الواطي غرضاً كان أو مشترياً مالاً لك الام عشر قيمتها  
مطلقاً وتكون زيادة الغرة للواطى رشا او نجانية  
من الفاصل ضمته ويأتي في الجراح ان الغرة وبدل  
الجنين الرقيق المجني عليه على العاقلة **ولو تلف المقصود**  
**عنه المشتري وغرمه** مالاً له **لو يرجع** بما غرمه على  
الفاصل وانما يرجع عليه بالثمن **وكذا الوتعب**  
**عنه** باقاة لم يرجع بارشته الذي غرمه على الفاصل  
في الاظهر اذ قلعه باقاة من ضمان المشتري كما لو عيبه  
**ولا يرجع** عليه بغرم منفعة استوفى فاقطع كسكنى  
وركوب ولجنس في الاظهر اذ استوفى مقابلها **يرجع**  
عليه بغرمه ما تلقى **عنه** من منفعة بغرمه استوفى  
**وبارشته** نقص بالمهمله بنا **وخراسه** اذ انقص با  
لمعمله من جهة مالك الارض في الاصح اذ غره  
بالبيع وكل مالو غرمه المشتري **يرجع** به على الفاصل  
كما ذكر لو غرمه الفاصل ابتداء لم يرجع به على المشتري  
اذا القرار عليه **وما لا فيرجع** اي كالمو غرمه المشتري  
لا يرجع به على الفاصل كما ذكر لو غرمه الفاصل  
ابتداء يرجع به على المشتري واستثنى من الضابط ما  
لو غرم قيمة العين وقت الغصب لكونها اكثر  
فانه لا يرجع بالزائد على الاكثر من قيمته ووقت  
قبض المشتري كما التفت اذ لم يدخل في ضمان المشتري  
ولذلك لا يطالب به ابتداء ولا يستثنى لانه مشتري

لا يفرم

لا يفرم الزايد فلا يصدق به الضابط المذكور **قلت**  
**وكل من اثبتت يده على يد الفاصل غير المشتري**  
**فكالمشتري والله اعلم** في الضابط المذكور رجوعاً و  
عدمه **كتاب الشفعة** باسكان الفاو  
بحوز فتحها وهي لغة انضم وشرعاً حق تملك قهري  
لشريك بمثل الثمن او قيمته واصلها انه صلى الله عليه وسلم  
قضى بالشفعة في كل شركه لم تقسم ربع او حايط الاول  
المترل والثاني البستان واركانها اخذ وما خوذ منه  
وبدا بما يفيد فقال **لا تثبت في منقول بل تثبت**  
**في الارض وما فيها من بنا وشجر** واصول زرع تبعا  
**وكذا الثمر يوم تثبت فيه** ثلث ياخذ بالشفيع الارض  
تبعا للارض في الاصح كشجرة تخر مرار اما المور  
اذا يبيع مع الشجر والارض فلا تثبت فيه بل ياخذ  
الشفيع الارض والشجر حصتهما من الثمن ولا شفيعه  
في بنا وغراس افراد بالبيع او يبيع مغرسل فقط  
ولا في شجر بان شرط دخوله في بيع الارض ولا في  
جدار يبيع يبيع مع مغرسه فقط لا نتفا النفعية و  
ويؤخذ بها تبعاً لما اشمل عليه البنا التابع للارض  
مما يدخل في بيعه كابواب ورفوف ودولاب مثلاً  
**ولا شفيعه في حجرة بنيت على سقف غير مشتر**  
**ك** بان اختص به احد الشريكين فيهما او غيرها  
اذا الارض لها **وكذا اشتركت في الارض** لما ذكر ولو  
اشتركا في علو فباعه احدهما مع نصيبه من السفل  
اخذ شريكه السفل فقط وكذا ارض مشتركة فيها شجر  
لاحد هما **وكل مالو قسم بطلت منفعة المقصوده**



بان كان لا يتتفع به بعد القسمة من الوجه الذي كان  
يتتفع به قبلها **في الامور** وطاحون صغيرين لا  
**تشفعة فيه في الاصح** اذ عليه ثبوتها في المتقسم دفع  
ضرر اجرة القاسم والحاجة الى افراد الحصة الصايرة  
له بالمرافق كمصعد وتنور وبالوعة وخومها  
وبما ذكر علم ان الشفعة تثبت لما لك عشر دار صغير  
ان باع شريكه بقيمتها لا عكسه اذ الاول يحبر على  
القسمة دون الثاني **ولا شفعة الا لشريك** ولو مكاتب  
وغير عاقل لمسجد له شقص لم يوفق فباع بشريكه يا  
خذ له الناظر بالشفعة من كل ما لم يقينتم قد لا تثبت  
لله الخازن بخلاف الجار لانه صلى الله عليه وسلم انها  
جعل الشفعة من كل ما لم يقسم وقد لا تثبت له العارض  
**ولو باع دارا وله شريك في ممرها** التابع لها بان كان  
بدمرب لم ينفذ **ولا شفعة له فيها** لا تنفذ الشركة فيها  
والصحيح ثبوتها في الممر القابل للقسمة ان كان للمشتري  
طريقا اخر الى الدار وامكن فتح باب لها الى شارع لا مكان الو  
صول لها بلا ضرر **والابان** لم يمكن فتح باب ولا طريق  
وكذا ان كان في اتخاذ الممر عسرا ومومة لها وقع فلا  
تثبت حذر من اضرار المشتري والهرب الناقد غير  
مملوك فلا شفعة في ممر الدار المبيعة منه قطعا  
انما تثبت الشفعة فيما ملك معاوضة ملكا لازما او  
غير لازم كما يعلم مما ياتي متاخرا عن ملك الشفعة والعرض  
بتاخر السب فلو باع اخذ الشريك نصيبه بشرط ان  
له فباع الاخر نصيبه في زمن الخيار يبيع بت والشفعة  
للمشتري الاول ان لم يتتفع ببيعته لتقدم سب ملكه

ع

ع سب ملك الثاني لا للثاني وان تاخر عن ملكه ملك  
الاول لتاخر سب ملكه الاول وكذا عن سب ملك  
لو باع عامر بتا بشرط الخيار لهما دون المشتري سواء اجاز  
معا ام احدثها قبل الاخر **كمبيع ومهر وعوض خلع وصيا**  
**دم** في جنابة عمه والا فالواجب الابل فلا يصح الصلح عنها  
لجهالة صفتها **والمهر** على وجه الصحيح خلافه **وا**  
**جرة وراس مال سلم** فلا شفعة فيما ملك بلا معا  
وضه كارت ووصية وهبه بلا ثواب وساتي ما  
يتعلق ببيعة المحتزرات ولو بشرط في المبيع الخيار لها  
اي للمبتاعين او للبائع وحده لم يوجب بالشفعة حتى  
ينقطع الخيار وان شرط للمشتري وحده فلا يظهر انه  
يوجب بالشفعة ان قلنا الملك في زمن الخيار للمشتري  
لانه ايل الى الزوم **والابان** قلنا الملك لغيره فلا يوجب  
بالشفعة لعدم تحقيق زوال الملك ولو وجد المشتري  
بالنقص عيبا واراد رده بالعيب واراد الشفع  
اخذه ويرضى بالعيب فلا يظهر جمانية الشفع  
ليلا يبطل حقه ولو اشترى اثنتان زامرا وبعضها  
فلا شفعة لاحدهما على الآخر اذ ملكا في وقت  
واحد ولو كان للمشتري شريك بكسر شيه اي  
نصيب في الارض كانت بين ثلثة اثلاثا فباع  
احدهم نصيبه لاحد صاحبيه **فالاصح** ان الشريك  
لا يخذل كل المبيع بل حصته وهي السداس من اذ  
لا شفعة في حصته المشتري فملكه مستقر عليها  
لشرا ولا بشرط في التملك بالشفعة اي في ثبو  
تها حكم حاكم ولا احضار الثمن ولا حضور



المشتري ولا رضاه بل يوجد التملك بها بدون ما ذكر  
ومعه **ويشترط** لفظ من الشفيع كتملك بالشفيع  
**او اخذت** او اخذت الاخذ بالشفيع وفي معناه ما  
مر في الضمان لان الطالب بها ويشترط ان يعلم الثمن ولا  
يشترط ذلك في الطلب **ويشترط مع ذلك** اما انقسام  
العوض الى المشتري **فاذا سلمه الرمي القاضى** التملك  
ان امتنع منه او قبضه القاضى عنه او خلى الشفيع  
بين المشتري وبينه عند امتناعه وبذلك يملك الشفيع  
التقصير والضرر المشتري بذلك **واما رضى المشتري**  
**بكون العوض في ذمته** اي الشفيع لكن لا يكفي ذلك  
اذا كان المبيع صفائح ذهب او فضة والتمن نقد  
فيعتبر التقابض **واما قضا القاضى له بالشفيع** اذا  
**حضر مجلسه وانتخت حقه فيها** وطلبه فيملك  
به اي بالقضا في الاصح وخرج عما ذكره الا شهدا بالا  
خذ بالشفيع فلا يملك به واذا تملك به بغير الاول  
من الثلاث لم يكن له ان يستلمه حتى يودي الثمن  
واذا لم يحضر الثمن وقت التملك امهل ثلاثة ايام  
فان لم يحضر فيها فسخ القاضى تملكه **ولا يملك**  
**شفيعا لم يرد الشفيع على المذهب** لانه تملكه  
يجوز فكان كالشراء وليس للمشتري منعه من الرد  
**فصل** ان المشتري بمثل كنفذ وجب اخذه  
الشفيع عثله او عثقه لثوب وعبد في قيمته يوم  
البيع ونحوه اي وقته وقيل يوم استقر ارضه بانها  
في الخيار وما يصدق به ذلك ان يكون مسالما فيه  
بالشفيع او مصالى عنه بالشفيع او نجوم كتابه هو

عنها

عنها بالشفيع ولو لم يوجد الثمن المثل عند العقد عدل للقيمة  
ويصدق الدين بما ذكر بالحال ومقابله قوله **او عوجل** **فا**  
**لا ظهر انه** اي الشفيع يتخير بين ان يعمل فيما خذ **الحال**  
**او يصبر الى التحمل** بكسر الحاء اي الحلول **وياخذ** ولا يبطل حقه  
بالتأخير للعذر وليس له الاخذ عوجل ولورضى الماخوذ  
منه بذمة الشفيع لم يجبر **ولو بيع شقص وغيره**  
كثوب صفقه واحدة **اخذه** الشفيع **نخصته** اي بقدرها  
**من القيمة** صوابه من الثمن كما في عبارة اصله فاذا كان  
التمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة المضموم  
اليه عشرين اخذ الشقص باربعة اجناس الثمن وتعتبر  
القيمة يوم البيع ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة علم  
لدخوله فيها عالما بالحال **ويؤخذ** الشقص المهور للمراة  
**مهر مثلها وكذا عرض الخلع** يؤخذ بمهر مثلا لمخلوعة  
وقت النكاح والخلع وتجب في المصلحة متعة مثلها لا  
مهر مثلها لانها الواجبة بالفراق ولو اختلفا في قدر  
القيمة صدق الماخوذ منه **ييمينه ولو اشترى الخراف**  
من دراهم وغيرها **وتلق** الثمن من غير علم بقدره  
او كان الثمن غائبا ولم يعلم قدره **امتنع** الاخذ لانه  
لا يدري بم ياخذ الشقص ولا سبيل لاخذه بلا عو  
ض وهو من حيل اسقاط الشفعة كالهبة للشقص  
بلا ثواب فان عين الشفيع قدر او قال المشتري  
لم يكن معلوم القيمة **علقا على نفي العلم** اي انه لا  
يعلم قدره وان اعنى علمه به ولم يعلن قدر الم  
تسمع دعواه في الاصح وان لم يتلق الثمن ضبط  
واخذ الشفيع بقدره فان كان غائبا لم يكلف البائع



احضاره ولا الاخبار عنه واذا ظهر الثمن مستحقا بعد الا  
خذ بالشفعة فان كان معينا كان امثرا بهذه الماية بطل  
البيع والشفعة لترتبها عليه والابان اشترى في الزمة  
ودفع عما فيها ابدل المدفوع وبقي اي البيع والشفعة  
ولو خرج رد ياخير البايع بين الرضا به والاستبدال  
فان رضي به لزم المشتري الرضى عنه كما اذا ظهر للمعبد  
الذي باع به البايع معينا ورضي به فعلى الشفيع قيمته  
معينا وان دفع الشفيع مستحقا لم تبطل شفيعته ان  
جهل ذلك بان اشتباه عليه عاله وعليه ابداله وكذا  
ان علم كونه مستحقا لا تبطل شفيعته في الاصح اذ لم يقع  
في الطلب والاخذ سوا اخذ معين ام لا فان كان معينا  
في العقد احتاج مملكا جديدا وتصرف المشتري في  
الشفيع ليبيع ووقف واجاره وبعه صبي له ملكه  
له وللشفيع نقص ما لا شفعة فيه كالوقوف والهبة  
والاجاره واخذ اي الشقص ويتخير فيما فيه  
شفعة كبيع وصادق بين ان ياخذ بالبيع الثاني  
والاصداق او ينقصه وياخذ باول اذ حقه سابق  
ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن صدق  
المشتري بيمينه لانه اعلم بما اشتراه وكذا لو انكر  
المشتري او كون الطالب شريكا يصدق بيمينه انه ما  
اشتراه بل ورثه او انه وانه ما يعلم ان الطالب  
شريكا فان نكل حلق الطالب على البيت واخذ كالمكر  
تقدم ملكه فان اعترف الشريك في صورة انكار الشرا  
بالبيع والشفيع في يد الشريك فالاصح ثبوت الشفيع  
للاخر كالمالك بيد المشتري فقال هو عندي وديعه

له او عاريه ونحوها ويسلم الثمن الى البايع ان لم يعرف  
بقبضه من المشتري واذا لم يعرف ولم يرصني باخذه من  
الشفيع فله مائة المشتري فاذا حلق فلا شيء عليه  
فان نكل حلق البايع واخذ منه الثمن وان اعترف بقبض  
من المشتري فهل يترك في يد الشفيع ام ياخذ القافي  
وتحفظه فيه خلاف سبق في الاقرار بنظره والاصح  
انه يترك في يد الشفيع كما يترك ثم بيد المقر ولو اشترى  
الشفيع جميع اخذ واعلى قدر الحصص وفي قول  
ع الرويس فاذا كان لواحد النصف والاخر الثلث ولا  
خر السدس من دار فباع صاحب النصف اخذ الاخران  
اثلاثا على الاصح لان الشفيع من مرافق المالك فتقدر  
بقدره ولو باع احد شريكين نصف حصته مثلا لرجل  
ثم باقىها لآخر فالشفيع في النصف الاول للشريك الاول  
وقد يعفوا والاصح انه ان عفا عن النصف الاول نشأ  
ريكة المشتري الاول في النصف الثاني والا فلا  
يشترك فيه ومعلوم ان الاخذ والعفو بعد البيع  
الثاني ولو عفا قبله ثبتت المشاركة جرما واخذ  
قبله انتفت جرما والاصح انه لو عفا احد شفيعين  
سقط حقه لبقية الحقوق وتخبر الآخر بين اخذ  
الجميع وتركه وليس له الاقتصار على حصته لئلا  
تتبع بعض الصفقة على المشتري والاصح ان الواحد اذا  
استقر ببعض حقه سقط كله كالقصاص ولو حضر  
احد شفيعين فله اخذ الجميع في الحال فاذا حضر  
القاييب شاركه ومنع الحاضر من الاقتصار على  
حصته لئلا يتبع على المشتري اذا لم ياخذ القاييب



وما استوفاه الى اظهر من المنافع وحصل له من الاجرة و  
 الثمن لا ينال احده فيه الغائب **والاصح** بذاعلى ان الشفع  
 على الفور ان له تاخير الاخذ الى قدوم الغائب لعذره  
 في ان لا يأخذ ما يؤخذ منه ولو اشترى بشفعة فله الشفع  
 اخذ حصتها ونصيب احد مما وحده ولو اشترى واحد  
 من اثنين فله اي الشفع اخذ حصته احد البايعين  
**والاصح** لتعدد الصفقة ولو تعدد الشقص تعدد ايضا  
 والظاهر ان الشفعة على الفور اذ هي حق ثبت لرفع الضرر  
 فكان على الفور كالرد بعيب فاذا علم الشفع بالبيع  
 فليبادر على العادة في طلبها فان كان مريضا بمرض  
 يمنع المطالبة لا يخوض داع قل او غاميا عن بلد ملتزم  
 وقد عجز عن مصيبه اليه والرفع الى الحاكم او خايف من  
 عدو فليؤكل في طلبها ان قدر على ذلك والافشده  
 على الطلب وله تاخير الطلب لانتظار ادراك الزرع  
 وحصاده فان ترك المقدم ور عليه منهما اي من التو  
 كيل والاشهاد بطل حقه في الاظهر لتقصيره والخلاف  
 في الاولى وجهان احدهما ما ذكره من العذر الجبس  
 ظمما او بدين وهو معسر عاجز عن الجنبه وله في حال  
 الفبيه التاخير حتى يجد رفقه معتمدين يصحهم  
 هو وكيله وتزول مفطر جر او برد ولو كان المشتري  
 غاييا رفع الامر للقاضي واخذ كالرد بالعيب او حقا  
 ضرر فرفع للقاضي جان فلو كان في صلاة او نجام  
 او طعام او قضا الى حاجه فله الاتمام ولا يكلو قطعها  
 ولا يلزمه الاقتصار في الصلاة على اقل شيء ولو  
 دخل وقت هذه الامور جان له تقديمها على طلب

الشفعة

الشفعة بهذا والشفعة كالرد بالعيب الا في الاشهاد على  
 الطلب في طريقه او حال توكيله فانه لا يلزم هذا اذ  
 الاشهاد هنا على وسيلة وهي الطلب وشم على مقصود  
 وهو الفسخ ويغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد  
 ولو اخرج الطلب بها وقال لم اصدق في الخبر يبيع الشريك  
 لم يعذر ان اخبره عدلان وكذا انفق في الاصح ولو امله  
 ويعذر ان اخبره من لا يقبل خبره ككافر وفاسق وصبي  
 الا ان يقع في نفسه صدقه فلا يعذر باطنا ولو اخبر بالبيع  
 عدد التواتر من الفساق ولو يكفر لم يعذر ولو اخبره بالبيع  
 بالوفاة قل كفيان بخمس مائة مثلا بقي حقه اذ التزم خبر  
 بالذبة وان بان باكثر بطل حقه لانه اذ لم يرغب بالاكل  
 فبالاكثر اولى ولو كذب المخبر في تعيين المشتري او في جنس  
 الثمن او نوعه او قرب اجلة او قدر المبيع او الباع من رجلين  
 فبان من رجل او عكسه بطل حقه ولو لم يكن المشتري قسما عليه  
 او قال له بارك الله لك في صفقتك لم يطل اذ السلام  
 سنة قبل الكلام وقد يدعوا له لياخذ صفقة مباركة و  
 في الدعا وجه انه يطل حقه ولو باع الشفع حصته  
 او وهبها جاهلا بالشفعة فلا يصح بطلانها والرساها  
 ولو كان عالما بها وباع البعض او الكل او عيب بطل حقه جزا  
 ولو باعها كلها جاهلا بشرط الخيار وفسخ ثم علم فله الشفعة  
**كتاب القراض** ما خوذ من القرض وهو القطع اذ المال كى  
 قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح  
 واصلة الاجماع والحاجة اليه واركانه ماله وعامل وعمل  
 وربح وصيغة ومال وكلها تاتي في هذا القرض كما قال  
 القرض والمضار به والمقارضة ان يدفع اليه اي الشخص مالا



ليتجر فيه والربح مشترك بينهما ويعلم من هنا ما يأتي انه  
 توكل مال لا يجعل مال له بعد آخر ليتجر الى آخره ويشترط ان  
 كون المال ذراهم او دنانير خالصة فلا يجوز على ثروته  
 ومغشوش من ذهب او فضة الا اذا كان الغش مستهلا  
 وعروض وقلوس ومعلوم فلا يجوز على مجهول خفسا وقدرا  
 وصفة ومعينا وقيل يجوز على احد الصرتين المتساويتين  
 قدرا وصفة لكن لو علم في الجنس عينه مع خلاف مالو علم  
 قدر جنسه وقدره وصفته ويجوز على ذراهم في الذمة ان يظن  
 في المجلس ولو كان بين اثنين ذراهم مشترك له فقال احدهما  
 للآخر قارضتك على نصيب منها صح وكذا لو خلط الفين له بالف  
 لغيره وقال قارضتك على احدى ما وشاركك في الاخرى فقبل  
 ولم ينفرد القابل بالتصرف في الف القراض ويتصرفان في باقي المال  
 وفي اصله لا يجوز ان يقارضه على دين في ذمته او ذمة  
 غيره **ومسما الى العامل فلا يجوز بشرط كون الما في**  
**تلك الما لك** وغيره يوفي منه من ما اشتراه العامل  
 اذا قد لا يجد عند الحاجة ولا يشترط عليه **معه** اذا انقسم  
 التصرف يفتي لانقسام اليد ويجوز شرط عمل غلام لما  
**لك معه على الصحيح** وان شرطت نفقته على العمل ان  
 علم بمشاكلته او وصق ولم تجر على العامل كان لا يتصرف دون  
 الغلام وفارق عمل السيد بان العبد مال جعل عمله تبع للمالك  
 بخلاف السيد ولو شرط كون بعض المال بيد الغلام او جرح على  
 العامل او لم يعمل عامر فسد جزاءه **وضيعة العامل التجار**  
**وتوابعها ككسب الثياب وطبها وذرعها وغيرها مما يلي**  
 انه عليه فلو قارضه ليشتري حنطة فبطلت وخبر  
 ويبيعه او غرلا ينجيه ويبيعه فسد القراض اذا ما  
 ذكر

ذكر مع الشر المست من وطابق العامل وهو عمل مضبوطا  
 جرعلية المشتمل على جهالة القوضين الى اجه ولا يجوز ان  
 بشرط عليه شرائع معينة كذا تشتري الا هذا او تو  
 ع ينفذ وجوده كذا تشتري الا الخيل البلقا ومعاملة شخص  
 بعينه كذا تبع الا لريد اذا المتاع المعين قد لا يربح فيه والنا  
 در قد لا يجدد والمعين قد لا يتاني من قبله من ربح ولا يشترط  
 تعيين نوع يتصرف فيه ولا يشترط بيان مدة القراض اذا  
 الرخ المقصود منه لا ينضببط وقته فلو ذكر مدة ومنعه  
 التصرف اي البيع كما باصلا بعد فساد العقد اذا قد لا  
 يربح فيها كما لو قال قارضتك سنة وان منعه الشر فقط  
 بعد فساد العقد في الاصح حصول الاسترباح بالبيع  
 بالذي له فعليه بعد فساد العقد ان كانت المدة ياتي فيها الشر  
 للاسترباح بخلاف نحو ساعة ولو منعه الشر وسكت عن  
 البيع جاز ولا يجوز تعليق ولا تعليق تصرفه ويشترط  
 اختصاصا صوما بالربح واشتر كما فيه فلا يجوز بشرط شي  
 منه لغيرهما الا عبد المالك او العامل اذا شرط له مضمون  
 ما شرط ملولا **ولو قال قارضتك على ان الربح لك فقراض**  
 فاسد نظر الى اللفظ وقيل قرص صحيح وان قال كله  
 لي فقراض فاسد لما مر **فقال** بضاع اي توكل بلا جعل  
 ويأتي بيان الاجرة في ذلك ويشترط خوصه اي المشروط من الربح  
 معلوما بالجزئية كالنصف او الثلث فلو قال قارضتك على  
 ان لك فيه شركة او نصيبا فسد القراض وان يمتثا لا يفسد  
 الصحيح ويكون نصيبين لتبادره للفرق **ولو قال لي النصف**  
 فسد في الاصح وان قال لك النصف صح على الصحيح و  
 النصف الثاني للمالك اذا الربح فائدة المال فهو للمالك الا ما يخب

قاله شيخنا القدر علي



منه للعامل ولم ينسب له في الاولى شي منه ولو شرط لاجلها  
اما كانت **عشرة** هي الربح والباقي منه بيتا او ربح صنف فساد  
الربح قد يحصر فيما ذكر فيفوت على الاخر ولو قارضه على الغبن وقال  
ربح احدهما وربح الاخر ففسد العقد وان لم يبين بينهما  
**فصل** **بمشرط** في القراض **اجاب** كقارضته وعاملته  
**وقبول** واتصال ايجابه بقبوله كعقد غيره وقيل **يكفي القبول**  
**بالفعل** بشرطها كوكيل وموكل اي العامل كالاول والمالك  
كالثاني فلا يجوز احدهما سفيها ويجوز لولي نحو الطفل ان  
يقارض بماله ولو قارض العامل اخر باذن المالك ليشاركه  
في العمل والربح لم يجز في **الاصح** اذ القراض خلاف القياس وهو  
ضويع عقد المالك مع العامل لان يعقد عاملا ولو قارضه  
بالاذن ليخفد بالعمل والربح جاز **وبغير اذنه** فاسد فان تصرف  
الثاني فتصرف غاصب فيضمن ما تصرف فيه بان اشترى في الذم  
وسلم المالك في الثمن وربح فيما اشتراه **وقلنا بالحديد** فيما اذا اشترى  
غاصب في ذمته وسلم المغطوب في الثمن وربح فيما اشتراه الربح  
له فالربح للعامل **الاول في الاصح** اذ الثاني وكيل عنه وعليه  
لثاني اجرت اذ لم يعمل محانا وقيل **هو للثاني** وان اشترى  
بعين مال القراض فيا طل شراؤه لانه فضولي وجوز ان يقارض  
الواحد **الثنين متفاضلا ومتساويا** فيما شرط لهما من الربح كان  
بشرط المعين ثلثه والاخر ربعه او لهما النصف بالسوية كما  
لمساقا ولا يضر ان بشرط على كل مراجعة الاخر **والاثنتان واحد**  
**والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال** فان شرط  
للعامل نصف الربح ومال احدهما ما يتين والاخر مائة اقتسما  
النصف الاخر اثلثا فان شرط غير ما تقتضيه النسبة فسد  
العقد اذ فيه شرط لغير مالك ولا عامل ولو قال **للك من نصيب**

كوت

معا

احدا

احدا من الربح الثلث ومن الاخر الربح جاز ان عينا وعلم مال  
كل منهما كالمساقاة الا ان بشرط كون الباقي بينهما على غير نسبة  
المالين **واذا فسد القراض** نفذ تصرف العامل للاذن والربح  
جميعه للمالك لانه عاملة وعليه للعامل اجرة مثل عمله وان  
علم الفساد اذ لم يعمل محانا وقد فاته المسمى الا اذا قال **قارضته**  
**وجميع الربح لي** وقبل فلا شيء له في **الاصح** لرضاه بعمله محانا  
ولو اشترى في الذمة ونوى نفسه فالربح له لانه عاملة ولا جرة  
له على المالك ويتصرف العامل محتاطا في تصرفه لا يغبن فاحش  
في بيع او شغل ولا نسيئة في ذلك **بلا اذن** في الغبن والغبن  
الفاحش كالموكل وبلا اذن يجوز ذلك والاجل اطلاقا وتقدير  
كامل في الوكالة ويجب ان يشهد في البيع نسيئة فان تركه ضمن  
وانما منع الشغل نسيئة لانه قد يعلق ترأس المال فتبقى العهدة متعلقة  
به فيتعلق بالمالك ولا يشترى ايضا ثمن المثل مالا يبرح وان ربح  
وله البيع **بعض** لانه طريق استرجاع ولم الرد بعيب لانه للجنس  
لنقصه صفة الرد **مصلحة** وان رضي المالك اذ للعامل حق  
في المال فان اقتضت **مصلحة** في المساك فلا يرد في **الاصح** وفارق  
الوكيل بانه ليس له شر المعيب بخلاف العامل اذ ارى فيه ربحا  
فلا يرد ما فيه مصلحة بخلافه ولو استنوا الى ابناء فله الرد  
اذ المنع انما هو عند مصلحة الا بقاء للمالك الرد حيث يجوز للعامل  
عمل فان اختلفا فيه فاراد احدهما رده وابه الآخر عمل **بالمصلحة**  
فيه فان استنوا الى حال فيهما رجع للعامل واذا رده المالك والشرابعين  
مال القراض فسخ البيع كما يفعل العامل وفي الذمة صرفه عن القرض  
وانصرف للعامل كالموكل ولا يصح للمالك ان يبيعه شيئا  
من مال القراض اذ المال له ولا يشترط للقراض بغير جنس ماله ولا  
ولا بالكثر من ترأس المال مع الربح فان فعل لم يقع مان اذ القراض

لا



ولا يشتري من يعتق على المالك أصلا كان أو فرعا أو مقربا منه أو  
مستولدة ويعتق لم يعتق غيره أذنه وكذا من وجه لا يشتري به بلا  
إذن ذكره كان أو لا **في الأصح** ولو فعل أي اشترى القريب أو  
الزوج لم يقع للمالك إذ ينتهز بفوات المال والنكاح **والصحيح**  
**يقع الشراء للعامل إن اشترى في الذمة** وإن صرح بالسفارة  
فإن اشترى بعين مال القراض بطل وللعامل أن يشتري بزوج  
نفسه ومن يعتق عليه للقراض وإن طهره مخرج ولا يفسخ كذا  
حاشا ولا يعتق عليه كالوكيل يشتري بزوجه ومن يعتق عليه  
طوكله ولا يسافر بالمال بلا إذن للخطر والتعرض للتلو فان  
سافر بلا إذن ضمن أوبه أو به لم يجز في البحر الملح ونحو النيل لا  
بالنصر عليه ولا ينفق على نفسه أي عموها منه **حظره كذا سفر**  
**في الأظهر** إذ له نصيب من الربح فلا يستحق شيئا آخر ولو شرط  
نفقة السفر في العقد فسد كنفته الحظر وعليه فعل ما يعتاد  
كطلي الثوب بآمر ووزن الخفيف بالرفع كذهب ومسك الآلا  
متعة الثقيلة فليجس عليه وزنها ونحوه أي نحو وزنها حملها  
ونقلها من خان الخانوت **وما لا يلزم له الاستحار** عليه  
من مال القراض ولو فعله بنفسه فلا إبرة له ويلزمه لو استأجر  
جره على فعله فاجرته على ماله **والأظهر أن العامل مملوك**  
**حصنه من الربح بالقسمه** ولم فيه قبلها حق موكد يورث  
عنه ويقدم به على الغرماء المتعلقة بالعين لا بالظهور لكنه  
إنما يستقر ملكه بالقسمه إن نص راس مال وفسخ العقد حتى لو  
حصل بعد القسمه فقط نقص جبر بالربح المقسوم وعملها  
ويستقر ملكه أيضا بنصوص المال والفسخ بلا قسمه وقاد  
الشجر والفتاح والمجارية واللبويه وكسب الرقيق والمهر  
بوصي أو شبهة أو غيره من العمال أو لا الحاصلة من مال القراض

يقون

بغور بها المالك إذ ليست من فوائد التجارة ولا يجوز للمالك  
أمة القراض وطبها ولا تزويجها وقيل هي مال قراض والنقص  
الحاصل بالرخا وبعب ومرض حادثين محسوب من الربح  
ما أمكن ومجرب به إذ العرف ما ذكر وكذا لو تلف بعضه أي  
مال القراض بأفلة سماويه كحريق أو غصب أو سرقة بان تعذر  
أخذه أو أخذ بدله **بعد تصرف العامل بالبيع** والشري محسوب  
من الربح **في الأصح** ولو أمكن أخذه بدله استمر القراض فيه ولكل  
صنهما الخاصمه إن كان في المال ربح والافلما له فقط وإن  
تلف بما ذكر قبل تصرفه يبيعا وشرا **في راس المال في الأصح** إذ  
العقد لم يتأكد بالعمل ومعلوم أن لو تلف كله أو ارتفع القراض  
سواء كان التلو بأفلة أم بالتلاف المالك أو العامل أم اجنبي  
لكن يستقر نصيب العامل من الربح في الثانية وبقي القراض  
في البذل إن أخذه في الرابعة وفارقا لتلاف العامل  
اتلاف الاجنبي بان للعامل الفسخ فكان اتلافه فسخا بخلاف  
الاجنبي **فصل الكل من المالك والعامل فسخه** أي  
القراض متناشأ ولومات أحدهما وجب أو أغنى عليه الفسخ  
كالوكاله إذ يفسخ بغيره أو بما يفسخ به تلك وهذا باستر  
جاء المالك المال بخلاف استرجاع الموكل ما وكل في بيعه ويلزم  
العامل الاستيفاء للدين إذا فسخ أحدهما إن طلب ذلك  
المالك **وتتضمن راس المال** بان يرد قدره بمثله إن كان المال  
عرضا بان يبيعه بنقد لأنه في غيره إن يرد المال كما لو أخذه هذا  
إن طلبه المالك فلو تراخى بقسمه بحاله جان ولو كان  
المال محجورا عليه وحظه في التضييق أو الاستيفاء وجب بلا  
طلب وكالعرض نقد من غير جنس المال وغير صفته فإذا  
صح راس مال والحاصل منكسر بدله والاباعه واشترى صحا



ولو مات المالك والمال نحو عرض فالمطالبة بالبيع والتضيض  
بحالة الفسخ في حياتها ولا يحتاج لأخذ الوارث كما سئل الذين  
بلا اذنه وانما كانت التضيض بحالهم بقدر راس المال لا  
الزائد عليه حكمه حكم عرض يشترط فيه اثبات لا يطلو وا  
حد منهما يبيعه وقيل لا يلزمه التضيض ان لم يكن ربح  
ولو استرد المالك بعضه اي المال قبل ظهور ربح وخسران  
رجع راس المال للباقي بعد المسترد وان استرد بعد الربح  
فالمسترد شايعا ربحا ورأس مال على النسبة الحاصلة له من  
مجموعه مثاله راس المال مائة والربح عشرين واسترد  
عشرين فالربح سدس المال جميعه فيكون المسترد سدس  
ثلاثة وثلاث من الربح فيستقر للعامل المشرط منه واحد  
وثلاث ان بشرط له النصف حتى لو عاد ما يبيده لثمانين لم يسقط  
ما استقر له وباقيه اي المسترد ستة عشر وثلاث من راس المال فيقول  
لثلاثة وثمانين وثلاث هذا ان اخذ بغير رضا العامل وبرضاه  
وصحح بالاشاعة او اطلقا فان قصد الاخذ من راس المال  
اختص به او من الربح فكذلك لكن يملك العامل ما يبيده  
قدر حصته على الاشاعة وان استرد بعد الخسيران فالحزب  
موزوع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصته المسترد  
ولو ربح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسيران عشرين  
ثم استرد عشرين فربح العشرين لخسيران حصته المسترد  
منه فكانه استرد خمسة وعشرين ويعود راس المال الى خمسة  
وسبعين فلو بلغ ثمانين قسمة الخمسة بينهما نصفين ان شر  
طت المناصفة ويصدق العامل بيمينه في قوله لم اربح شيئا  
او لم اربح الا كذا او ارفقته لاصل النفي ولو قال ربح كذا  
ثم قال غلطت انما هو كذا او تبئت ان لا اربح او كذبت خوفا

من التزاع

من التزاع المال لم يقبل وخسرت بعد قبلات احتمال ولو ارجع  
خسارة محتملة او تلفا بعد اعترافه بالكذب قبل وهو على ما  
ثبته او اشترى بعد القراض وكان خاسرا او لم يكن  
لانه مامون او لم تنه عن شركه الاصل انتفا النهي او في قد  
راس المال اذا اصل عدم دفع ما زاد على ما يبيده ودعوى التلق  
لامانته فان عين ميا في الود بعه ولو تلف فادعى الما  
لك انه قرض والقامل انه قراض فالمصدق العامل بيمينه لاصل عدم  
الضمان ولو اقاما يمينين قد مت بيمينه المالك اذ مع زيادة  
علمه وكذا ادعوى الرد على المالك في الاصح لانه ايمنه كالمودع  
وفارق المرتفق والمستاجر لانها قبضا العين لمنفعتهما وا  
لعامل قبضا لمنفعة المالك وانتفاعه بالعمل ولو قال اشتر  
يت هذا في فاقام المالك بيمينه انه اشتراه بمال القراض لم يحكم  
بها فيبطل العقد واختلغا في المشرط كان قال شرطت لي  
النصف وقال المالك بل الثلث خالفا كاختلاف المتبايعين  
في قدر الثمن والنقاسه كالبيع وله اجرة المثل لقوله  
وللمالك الربح ولو اختلفا في جنس راس المال صدق العا  
مل بيمينه او في انه وكيل او مقارض صدق المالك بيمينه  
ولا اجرة عليه للعامل **كتاب المساقاة** ما خوذ  
من السقي المحتاج اليه فيها غالبا لانه انفع اعمالها وهي ان يعا  
مل اشانا على شجر لينعهد بها بالسقي والربح عليه على ان ما  
زرعه الله تعالى من ثمريكون بينهما واصلا انه صلى الله عليه وسلم  
عامل اهل خيبر على ما يخرج منها من ثم او زرع وامر كانها  
عاقدا ان تعمل وثمره صيغة ومورد يصح من جابر التفرق  
ولصبي ومجنون بالولاية عليها وشرط عاقد هاما من في القراض  
ومورد هاما في الاصل النحل الحديث السابق والعنب كالم في معناه

٢٤٦



وجوزها القديح في سائر الاشجار المثمرة ومنعها الحريد  
لنوقها بلا تعهد ومن ذلك شجر اقل وعليه لو كانت بين  
التحل والعنب فساقا عليها مع تبعاجان وان كثرت والشجر  
ماله ساق وما لثمن معه لا يساق عليه ولا على غير الشجر ليل  
وقصب سكر ولا تصح المخابرة وهي على الارض عبارة  
اصلها المعاملة ببعض ما على الارض يخرج منها والبذر  
من العامل ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبذر  
من المالك لنهيته صلى الله عليه وسلم عنها فلو كانت بين التحل  
بياض اي ارض خالية من الزرع وغيره او زرع لم يبد  
حكمة المزارعة عليه مع المساقاة على التحل تبعاً  
له لعسر الافراد وعليه حمل معاملة اهل خيبر السابق ومثل التحل  
في اذكر العنب بشرط اتحاد العامل اي يكون عامل المزارعة  
هو عامل المساقاة فان تعدد وعسر افراد التحل بالسقي  
والبياض بالعمارة اي المزارعة والاصح انه يستترط ان لا  
يفصل بينهما اي المساقاة والمزارعة في العقد وان لا يقدم المزارعة  
على ما يتوفاها عقب المساقاة في عقد واحد والاصح ان  
صحت البياض والكثرة بمساحات البياض ومغارس الشجر  
لقليل في حكمة المزارعة عليه للحاجة والاصح انه لا يشترط  
تساوي الجزأين من المزارعة والزرع فيجوز ان يزرع  
للعامل نصف الثمر وربع الزرع والاصح انه لا يجوز ان يخاف  
يرتفع للمساقاة اذ لم يرد فان افردت ارض بالمزارعة  
فالمغل للمالك وعليه للعامل اجرة عمله ودأبه ولا  
تد وان تلقى الزرع بافة او غيرها وفارق تلقى الزرع  
في الشرع الفاسد بافة حيث لم يكن للعامل شيء بالعامل  
هنا شبه به في القراض من الشريك وطريق جعل الغلة

لهم

لها ولا اجرة ان يستأجره بنصف البذر شايها ليرى النصف  
الاخر من الارض ويعيره بنصف الارض شايها ويستأجره  
بنصف البذر ونصف منفعت الارض شايها ليرى له  
النصف الاخر من البذر في النصف الاخر من الارض فيكون لكل  
نصف المغل شايها ومن الطرق ايضا ان يقرض المالك العامل  
نصف البذر ويؤجره بنصف الارض بنصف عمله ونصف منافع  
الالة وان يستأجره بنصف البذر ويعيره بنصف الارض شايها  
ليزرع له باقي البذر في باقي الارض وان افردت ارض بالتحل  
فمغل المغل للعامل وللمالك الارض عليه اجرة مثاها ومن  
طرق جعل الغلة لهما ولا اجرة ان يستأجر العامل نصف الارض  
بنصف بذر ونصف عمله ومنافع الالة او بنصف  
البذر ويتبرع بالعمل والمنافع **فصل في**  
المساقاة تخصيص الثمرة بهما واشتركا هما فيه والعلم  
بالنصيبين بالجزية كالقراض ولو شرط بعض الثمر لغيرهما  
او كله لاحدهما او جزء منه للعامل وللمالك غير معلوم فسد  
ولو قال علي ان الثمر بيننا وان نصفه لك وسكنت عن الباقي  
صحت او علي ان نصفه لي او ثمر هذه النخلات او النخلات  
لي او لك والباقي بيننا او علي ان صاعا من الثمر لك او لي والباقي  
بيننا فسدت ويشترط ايضا روية الاشجار وتعيينها فلا  
يصح على احد الحايطين والاظهر صحة المساقاة بعد ظهور  
الثمر لكن قبله والاصح لانه بعد الطهور بعد على الفرس  
بالوثوق بالثمر الذي منه العوض فهو اولى بالجواز وبعد  
به والاصح لا يصح جزا لفوات معظم العمل ولو ساقاه  
على ودي اي نخل صغير لغيره ويكون الشجر لهما  
لم يجر كما لو سلم له البذر ليرزعه وايضا الغرس ليس من



عمل المساقاة ففسد لما ياتي ولو كان الوادي مغروسا وساقاه  
عليه وشرط له جرة آمن **المثل** على العمل فان قدر مدة  
بثمر فيها غالبا صح ذلك ولا يضر كون الغلة مدة بلا ثمر كان  
مساقاه عشر سنين والتمر يغلب وجوده في العاشر خاصة  
فان اتفق انه لم يثمر لم يستحق لعامل شيئا كما لو ساقاه على نخل  
ومثله لم يثمر **الا** بان قدر مده لا يثمر فيها غالبا فلا يصح ذلك  
كمساقاة على شجر لا يثمر الخلوقة عن العوض وقيل ان تعاض  
الاحتمال اي احتمال الامثار وعدمه صح وعلى عدم الصحة  
يستحق الاجرة وان لم يثمر لعامله طامعا وان علم اوطن  
انه لا يثمر في ذلك الزمن فلا شيء له وله مساقاة مشروطة  
في الشجر اذا شرط له زيادة على حصته كان كانت  
حصته في الشجر الربع فشرط الثلث من الثمر فان لم يشرط له  
زيادة لم تصح المساقاة للخلو عن العوض ولا اجرة للعامل  
ويشترط ان لا يشرط على العامل ما ليس من جنس اعما  
لها فان شرط ذلك كان شرط ان يثبت في الحد بوقت لم يصح العقد  
لانما استثنى العوض مجهورا واشترط عقد في عقد ويشترط  
ان يتفرق بالعمل وباليدين في الحد بوقت يتمكن من العمل ما شا  
فلو شرط ميثا له المالك في العمل او اليد ففسد العقد ولو  
شرط عمل غلام المالك معه فكالقراض وان شرط بوقتته  
عليه جان ويشترط معرفه العمل بتقدير امدد السنة و  
الكثير لانها عقد لانهم كالا جاره لكن يشترط في الثاني كون المدة  
تتقاربها العين غالبا للاستقلال ويجوز اقل من سنة  
ان كانت الثمرة تطلع فيها ويستفي عن العمل ولا يجوز  
التوقيت بادراك الثمر في الاصح للمجهول بوقته فانه  
يتقدم قارة ويتأخر اخرى وصيغتها شرطها ما في البيع

ومنها

ومنها ساقية على هذا **المثل** اي بنصف الثمر مثلا او سلمته  
اليك لتعهده بكذا او تعهده بكذا او اعطاك عليه بكذا  
وهذه الثلاثة تحتمل ان تكون كناية وان تكون صريحة و  
كالنخل العنب وينعقد بكل ما يودي معناها ويشترط فيها  
القبول لزوما دون تفصيل الاعمال ويجعل المطلق  
في كل ناحية على العرف الغالب فيها في العمل هذه ان  
عقد بلفظ المساقاة فاعقد بغيره وجب تفصيلها كما لو لم يعرف  
المتعاقدان او حد في العرف المحمول عليه ومسا في ذمته  
ان يساقى غير خلاف المساقى على عينه وعلى العامل عند  
الاطلاق ما يحتاج اليه الصلاح المبرر واستزادته مما  
يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهري بحر الما من خطوطين  
او اصلاح الاجاجين التي يثبت فيها الما وفي الحفرة حول  
الشجر جمع فيها الما يشربه شبهت باجانات الفسيل  
وتلقيح النخل وهو وضع بعض طلع الذكور في طلع الاناث  
وتحجبة حشيش وقضبان مضرة بالشجر وتعرش  
للعب جرة عادة وهو ان ينصب اعوادا او يظلمها وير  
فعلها عليه وكذا عليه حفظ الثمر عن السارق والطيور  
وجذاذه اي قطعه وتخفيف في الاصح لانها مصالح  
لكن الرابع انه لا يجب عليه التخفيف الا اذا اطرده به العا  
او شرطاه وبيعه العرف في سد ثلم الجدران ووضع الشوك  
عليها وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة  
لكن الجحيطات وحفرة جديدة على المالك فلو شرط  
على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرط  
في العقد على المالك بطل العقد وعلى المالك اصلاح ما  
انهار من النهر والطلع الذي يلحق به النخل والقوصرة



التي تجعل فيها العناقد حفظ الهاتين غوطير وملك العامل  
 حصته من الثمر بالظهور وفاق القراض بان الربح وقاية  
 لرأس المال والربح ليس وقاية للثمر لكن لو عقد بعد ظهور  
 ملكها بالعقد **والمساقاة لازمة** كالأجرة **فلو هرب العامل**  
**قبل الفراغ من العمل واتمه المالك بنفسه** او بماله **فغير عال**  
**بقي استحقاق العامل والا** بالتمتيم ورفع الامر للحاكم **المتبرع**  
 الحاكم عليه من يتمه ان ثبتت المساقاة والهرب وتقدر  
 احضاره والاجر في ماله فان لم يكن وقد بد الصلاح  
 باع نصيبه او بعضه بحسب الحاجة واستاجر بثمنه وان  
 كان قبل الصلاح اقتضى ان لم يجد احيرا بموجبه يقضيه  
 العامل اذ رجع او يقضي من نصيبه بعد الصلاح لكن  
 ان كانت المساقاة على العين لم يستاجر عليه لتمكن المالك  
 من الفسخ **وان لم يقدر على الحاكم فليشهد على الاتفاق**  
**لاتمام العمل ان اراد الرجوع** بما يتفق ويصرح في الا  
 شهاد بالرجوع فان لم يشهد كما ذكر فلا رجوع له وان  
 لم يملكه الشهاد لانه عذر فادر فان عجز عن العمل  
 والاتفاق ولم تظهر الثمر فله الفسخ وللعامل اجرة عمله  
 وان ظهرت فلا فسخ وهي لهما ولو عمل العامل بنفسه عند  
 تعذر الحاكم ليرجع فليشهد على العمل وان لم يشهد  
 الرجوع كما في حالة الاتفاق والاستيجار ولو اتفق باذن  
 الحاكم ليرجع جان مسئلة هرب الحال **ولو مات العامل**  
**وخلف تركته اتم الوارث العمل** بان يستاجر عليه  
 للزومه للوارث **وله ان يتم بنفسه او بماله** ويستحق  
 المشروط وان لم يخلق تركته لم يقترض عليه وللوارث  
 ان يتم العمل بنفسه او بماله وسلم له المشروط واذا  
 لم يكن

لم يكن تركته لا يلزم الوارث العمل ويلزم للمالك تمكينه من العمل  
 ان كان امينا عارفا بالاعمال وان كانت المساقاة على ثمر العامل  
 انفسخت بموته كاحير معين ولا تنفسخ بموت المالك بل  
 يستمر وياخذ العامل نصيبه **ولو ثبتت خيانة عامل** فيهاينة  
 او اقر امر ضم اليه **مشرق** تمام العمل ولا تزال يده واجرة المشرق  
 من مال العامل **فان لم يخلف به استوجر من ماله عامل** يتم العمل  
 الا ان تكون المساقاة على عينه فلا يكثر من عليه **ولو خرج المالك**  
**بمخرج شجرة** كذلك او لا نه او صابه **فللعامل** حيث جهل الحال  
**على الباقي اجرة المثل** لعمله كمن الترى من يعمل فيما غصبه عملا  
**في الاجارة** في لغة اسم للأجرة ومشرعاً منفعة  
 يعوض بالشروط الاثنية واصطفا قبل الاجماع فان ارضعن  
 لكم فالتوهن اجور فمن لان موجب الاجرة العقد واستجر  
 صلى عليه وسلم هو والصدوق في الهجرة دليل لا يقال له عبد الله  
 ابن الارقطا وان كانها صغيرة واجرة ومنفعة وعاقده  
 يدابه فقال **شرطهما** اي الموجر والمستاجر **كبايع ومشتري**  
 من التكليف والرشد وانتقال الكراه ويجوز استيجار كافر  
 مسلما وكره على عينه وامر في هذه باجارتها لمسلم ونصح  
 اجارة السفيد نفسه لما لا يقصد من عمله كالحج لاكثر العبد  
 نفسه من سيده وان صح شراؤه نفسه منه لما ان ذاك  
 عقد عتاقه فتشوف الشارع اليه اقضى صحة **والصيغة**  
 يشترط فيها امر في البيع غير عدم التاقيت ومنها **اخرتك**  
**هذا او اكرمتك او ملكتك** منافعة منه بكذا فيقول  
 متصلا قبلت او استاجرت او اكرمت الى اخره **والأصح**  
 انقادها بقوله **اخرتك** منفعتها الى اخره اذ المنفعة  
 مملوكة بالاجارة فذكر صفات كيد او لفظ البيع وضع

ولو كان العبد  
 يبيع نفسه  
 فله ان يبيع  
 نفسه  
 ولو كان  
 يبيع نفسه  
 فله ان يبيع  
 نفسه



لتملك العين فذكره في غير ذلك مفسد ومثل الشئ ويبغي  
ان يكون ذلك كناية وفيه هنا كالمبيع ومورد الاجارة  
المنفعة مطلقا وفي قسمات وارادة على عين كاجارة العقار  
ودايت او شخص معينين وواردة على الذمة كاستيحاء  
دايت موصوفه وبات يلزم ذمته خياطة او بنا  
واقصر في العقار على غير اجارة الذمة لانه لا يثبت فيها  
لو قال استيحاءك لعل كذا اول كذا او لعل كذا فاجارة  
عين للاضافة للمخاطب وقيل اجارة ذمة ويشترط في  
في اجارة الذمة تسليم الاجرة في المجلس وحلولها اذ هي  
كراس مال السلم لانها سلم في المنافع واجارة العين  
يشترط ذلك فيها اذ هي فيها كالثمر في المبيع ويجوز في  
الاجرة فيها التحجيل والتاجيل ان كانت الذمة بخلاف  
المعينة اذ لا تؤجل واذا اطلقت تجلت وان كانت  
معينة ملكت في الحال اي بنفس العقد بل ملك  
الاجرة به وان كانت في الذمة ويبقى ان ملكها مري  
ويشترط كون الاجرة معلومة جنسا وقدر وصفة  
الا ان تكون معينة فتكفي رويتها كالمثل في البيع فلا يصح  
اجارة الدار والدايت بالعمارة والعلق سكون اللام وفيها  
والثاني ما يعلق به الجواهر فان ذكر معلوما واذن له خاوة  
العقد في صرفه في العار والعلق صحت ولا نظر لا  
تحاد القابض والمقبض لوقوع ذلك حينها ولا يصح الشاة  
بالجمل ويضمن الخطة ببعض الدقيق او بالتعالي لهما  
لانه يتخاذه الجدر ويقدر ما بعده ولو استأجرها اي لمرأة  
لترضع رقيقا يعضه في الحال جاز على الصحيح للعلم  
به والاجارة واردة على الرضاع باقية لا كله فلو اترها لا

رضاع

رضاع كله يعضه حالا لم يصح لوقوع العزل في ملك غير المكني  
قصد او لو كانت ببعثته بعد الفطام لم يصح جزا للجهل اذ  
ذاك وكون المنفعة متقومة اي لها قيمة فلا يصح استيحاء  
يباع على كلفة لا تنجب فيها وان روجت السلعة اذ لا قيمة  
لها لكن يصح ذلك في غير مستقر القيمة كالتياب وكذا اذ راع  
ودناير للترتين وكلب للصيد او حراسة لا يصح استيحاءها  
ما ذكر في الاصح اذ الترين لما ذكر يبدى قصدا فهو كالمعدوم  
فلم يقصد غايتها فلا قيمة له والكلب لا قيمة لعينه فكذا  
المنفعة وكون المؤجر قادرا على تبليها اي المنفعة حسا  
وسرها فلا يصح استيحاء البق ومقصوب واعمال الحفظ  
اي حفظ المتاع ويصح استيحاءه ومن في معناه كالاخرس للتعليم  
لذلك اجارة ذمة وارض للزراعة لا مالها دايم ولا  
يكفيها المطر المعتاد ولا يسقى بماء غالب الحصول من الجبل  
وان امكن زرعها فاصابها المطر والسيل فادروا ويجوز ان  
كان لها دايم من نهر ويبر او عين او غالب الحصول مما مر  
وكذا ان كفاها المطر وما التاوجج المحتملة والغالب حصولها  
في الاصح وكذا الوهم يكن لها ما ذكر وقال المؤجر انا احفر بيرا  
واسقيها منه او اسوق الماء اليها من محل اخر كارض على شط  
نحو النيل والقرات بعد ما علاها الماء وانحسر كان يكفيها السن  
وكذا قبل انحساره ان كان مرجوا وقت الزراعة عادة  
وان كانت الارض غير مريية وقبل ان يعلموها المان وثق  
بكمال البصره والنيل ان غلب حصوله وينتهي الغالب  
للتسعة عشر راعا والامتناع الشرعي للتسليم كالحسي  
المقدم فلا يصح استيحاءه لقلع سن صحاح بخلاف  
الوجيعه وانما يجوز قلعه ان صعب المأوى وان له القلع



يقول اهل الخير والامتنعت الاجارة ولا حايض خدمه  
مسجد حرمة الملك فان كان نحو الحايض ذميته صح  
استجارها في حرمة ان امن التلويث اذا الكافر الجنب يملك  
من الملك في المسجد وكذا ملك وجهه لرضاع او غيره  
بغير اذن الزوج في الاصح اذا وقاتها مستغفقه كحقه  
وبادنه يصح جز ما هو في الحره فللسيد اجاره امته المملوك  
حاله لرضاع او غير بغير اذن زوجها وليس له منعها من  
العمل وانما تمتنع في الحره على عينها فلو الزم منها الارضاع  
بغير اذنه جان ولو استاجر بها الزوج بغير رضاع ولد  
منها او لارضاع جان ويجوز قاجيل المنفعة في اجارة  
الذمة كالزامت ذمتك اجل لكذا الى ملكه اول شهر  
كذا المشتهر لانه اخره كسليم اجل ولا يجوز اجارة عين  
منفعة مستقبله كاجرة الدار سنة قاي ويجوز اجارة  
العين ليلا للعمل ليعمل الانهار مثلا اذا لم يصرح بالاضافة  
لاول المدة واجارة عين الشخص للمخرج عند خروج الناس وان  
كان قبل اشهره اذا لم يتا الاتيان به من جلد العقد الا  
بالسيرة قبله وفي اشهره ليحرم من المبيعات واجاره فيلداخر  
وان كان التسليم لا يتا الا بقطع المسافة ودار مشغولة  
بامتعة يتا الاشتغال بنقلها في الحال في مدة الاجرة  
لها واستجار الارض المزروعة تمنوع فلو اجار السنة  
الثانية المستاجر الاولى قبل انقصاها جان في الاصح  
لاتصال المدين ولو اجار مستاجر لغيره لم يحل الاولان  
مستاجر مدة ثالثة ويجوز للشاني ذلك ولو باع الموقر  
في المدة لم تمتنع اجارة المشترى للمستاجر مدة ثالثة  
ويجوز للوارث اجار ما جره له الميت ويجوز كرا

العقب

249  
العقب اي النوب ان طاقت الدابة في الاصح وهو ان يؤجر  
ذابة رجلا ليركبها بعض الطريق اي والموجر يركبها البعض  
الاخر على التناوب او يوجرها رجلين ليركب هذا اياما وهذا  
اياما على التناوب ولو غير بالزمان كان اشتمل وبين البعض  
في الصورتين ثم يقتسمان اي المكربي والمكثري في الاولى  
والمكثريان في الثانية ما لهما من الركوب على الوجه المبين  
وان كان ذلك في اجارة عين والتاخر الواقع لا يضر لان من ضرورة  
القسمه وانما يجب مدة بيان ركوب كل ان لم تكن عادة فان لما  
نت حمل الامر عليها وليس لاحد مطالبة الركوب ثلاثا و  
المشي ثلاثا للمشقة فان ضا بد لك جان ما لم يضر الدابة  
او الماشي ويجوز مثل هذا التفريق في اجارة العبد اذا لا يطبق  
العمل دائما كالدابة بخلاف اجارة دار وحانوت شهر  
على ان يتنفع الليالي دون الامام او عكسه او اجرة دابة  
لاثنين وسكت عن التعاقب صح ان احتملت ركوبهما  
جميعا والا فترجح للمهايا فان تنازع عا فيمن يركب ولا  
اقرع بينهما **فصل** في شروط كون المنفعة معلومة  
كالبيع فيما له منافع يجب بيان المراد منها ثم تارة تقدر  
المنفعة بزمان كدار للسكنى سنة وتارة تقدر  
بعمل اي بحملة كما باصلا كدابة الركوب الى ملكه وكذا  
الثوب فلو جمعهما اي الزمان والعمل فاستاجرته تخطئه  
ببعض النهار لم يصح في الاصح اذا الزمان قد لا يفي بالعمل  
كأن قصد التقدير بالعمل وذكر النهار للتبديل صح ولو  
كان الثوب متغيرا بفرغ عادة في دون النهار كان ذكر  
الزمان لا العمل افضل ويشترط في الاستجار للحاطة ان  
يبين ما يريد من الثوب من قميص وغيره ونوع الحياطة



اعني رويته او فارسه الا ان تطرح عادة بنوع فيجعل المطلق  
عليه **ويقتدر تعليم القرائن** كشمه او تعين **سورة**  
او ايات بان يسمي المستاجر قبل العقد ويشترط في صحتها  
ايضا اسلام متعلم او رجلا اسلامه **وفي البناءين** المو  
ضع **والطول والعرض والسمك** اي الارتفاع وما يبنى  
به من طين او غيره مع كون البناء متصدا او مجوقا او  
مستويا **ان بالعل** فان قدر بالزمان لم يحتج لبيان ما ذكر  
ولو اكثر عملا للبناء عليه اشترط بيان الامور السابقة ان كان  
على غير ارض كسقف والافغير الارتفاع وما يبنى به وصفه  
البناء اذا ارض يحمل كل شي وحضور ما يبنى يكفي عن وصفه  
**واذا اصلحت الارض لبناء وغراس وزراعة** اشترط  
تعين المنفعة اذ ضررها اللاحق للارض يختلف ويكفي  
تعين الزراعة عن ذكر ما يزرع بان قال اجرته كالحلزون  
عه فيصح **في الاصح** ويزرع ماشا ولا مبالاة بضر اختلاف  
الزروع لقلته ولو قال للبناء والغراس فقط صحت ولو قال  
لتفيع بها ماشيت صحت فيضع ما اراد وكذا لو قال  
ان شيت فان زرع وان شيت فاغرس فانه يصح في الا  
صح ويتخير المستاجر بينهما ويشترط في اجارة دابة  
لركوب اجارة عين او ذمه معرفت الراكب بمشاهدته  
او وصف تام له في ذلك كضخامة او خفاة وقيل لا يفي  
الوصف وكذا الحكم فيما يركب عليه من حمل وغيره كرا  
ملة ان كان له اي معه وذكر في الاجارة فان يشترط  
معرفتها مشاهدة او وصف والوزن فان تماثلت هذه  
الاشياء عادة كفا الاطلاق وحمل على المعتاد ويشترط روية  
وطا او وصفه وكذا الغطاء ان اشترط الا ان اطرح عرف

فيكفي الاطلاق فان كان للمحمل طرف فكالغطاء ولو شرط في الاجارة  
حمل المعاليق كسفرة واداة ماء ونحو قدر مطلقا بلا مشا  
هذه ولا وصف فيه العقد في الاصح لاختلاف الناس في مقاي  
ديهم فان لم يشترطه اي حمل المعاليق لم يستحق لاختلاف الناس  
فيه ويشترط في اجارة العين للركوب لتحقيق تعيين الدابة  
وفي اشتراط رويتها الخلاف في بيع الغايب ولا يصح  
فتشترط الروية ويشترط في اجارة الذمه للركوب ذكر الجني  
للدابة كابل وخيل والنوع لها بخالي وعراقي والدكورة  
والانوثه فالانثا اسهل سيرا والذكر اقوى ولا بد فيها  
من بيان صفة السير من الهلجة والبحر والقطوف  
يشترط اي اجارة العين والذمه بيان قدر السري وهو  
السير ليلا وكذا التاويب وهو قدر السير كل يوم الا ان يكون  
بالظن فيمنارل مضبوطة فينزل قدر السير عليها ان لم  
يتم وجب في الاجارة للمحمل اجارة عين او ذمه ان يعرف  
المجهول فان حضر راه وامتنعه يبيده ان كان ظرفي  
تحسينا لوزنه وان غاب قدر بحيل في المكيال او وزن في الموزن  
والوزن في كل شي اولى واضط والتقدير نحو الكيل يكون في الحا  
ظرا ايضا وان يعرف جنسه اي المجهول لاختلاف تأثيره في  
الدابة كحديد وقطن فانه يتناقل بالزنج لكن لو قال لتحمل  
عليها مائة رطل وزاد مما شيت صح ويكون رضى باضر  
الاجناس ولو قال عشرة اقفزه مما شيت لم يغن عن ذكر  
الجنس وقار الوزن بان اختلاف التأثير بعد الاستنوي  
في الوزن يسير بخلاف الكيل ولين ثقل اطبخ من ثقل الذرة  
لاجنس الدابة وصفتها اي يجب ان يعرفها ان كانت  
اجارة ذمه بخلاف ما مر فيها من الركوب اذ المقصود



منها تحصيل المتاع في الموضع المشروط فلا يختلف الغرض بحال الحاصل  
 الا ان يكون **الحيول** **زجاجا** و **حجوة** كخرف او يكون بالطريق  
 نحو وحل فيجب معرفة حال الدابة ورويتها **فصل**  
**لا تصح اجارة مسلم لجهاد** لوجوبه عليه عند حضور  
 الصنف بخلاف استجار الامام ذمها كما يأتي **ولا عباداة** اي لا تصح  
 اجارة العباداة **تجب** لها اي فيها نية كالصلاة اذ القصد بها  
 امتحان المكلف بكسر نفسه بالفعل ولا يقوم الاجير مقامه  
 في ذلك **الا تصح** اي يجوز عن ميت وعاجز لما مر بنيانته و  
**تفرقة** **زكاة** وكفارة فتجوز فيها الاستئجار لمقصود  
 المقصود بها وكل عباداة تقبل النيابة كذلك والاكتر الز  
 يارة ما يحسن زيارته ممنوع وفي الاكثر الز يارة قبره  
 صلى الله عليه وسلم ترددوا الاوجه الجواز **وتصح** الا  
 جارة **لجهر** **مبة** و **دفته** و **تعليم** **القران** وان كان كل منها  
 فرض كفارة اذ لم يتعين على الاجير ولا تجب له نية ولا يجوز  
 استجار الامامة وقضا ولا للتصدي لاقراء عادية و  
 كذا تعليم قران واقرايه فمراد المصنف الاستجار لتعليم  
 نحو سورة معينة وهو للتدريس كذلك **وتصح** **لحضا**  
**نة** و **ارضاع** **معا** و **لاحد** **فقط** ويقدر بالمدة ويجب  
 تعيين الموضع لاختلاف **المواضع** باختلاف حاله و  
 تعيين محل الرضاع من بيت المستاجر او بيت الموضع  
 لاختلاف الغرض به فهو بيته اسهل عليها وبيته  
 اشد وثوقا به **والاصح** **انه لا يستتبع** **احد** **من الاخر**  
 في الاجارة لا فراد كل منهما بالعقد و **الحضانه** الكبرى  
**حفظ** **صبي** اي حبسه فيصدق بالانثى ايضا وتعرف  
 بغسل **الاسه** و **بدنه** و **ثيابه** و **دهنه** و **خله**

في ذلك صورته واجارة القهر  
 بشرط فيها تعيين الدابة

وربطه

وربطه في المهد وغربكه لحنام ونحوها مما يحتاج اليه  
 والارضاع وتسمى الحضانه الصغرى تلقى بعد وضعه  
 في حجرها مثلا الثدي وتعهده عند الحاجة ويتبع هذه  
 المنفعة في الاستحقاق بالاجارة الذين المرضع به و  
 لو استاجر لهما اي الحضن والارضاع فانقطع اللبن فا  
 لمذهب انفساح العقد في الرضاع دون الحضانه اذ كل  
 منهما مقصود ويسقط قسط الارضاع من الاجره والخلاف  
 اوجه **والاصح** **انه لا يجب** **حبر** و **خيط** و **حل** **على ورق**  
 اي ناسخ و **خياط** و **كحل** في استجارهم نسخ و **خياط**  
 و **حل** **قلت** **صح** **الرافعي** في **الشرح** **الرجوع** **فيه** **الى**  
**العادة** فان الضطره تبت وجب البكان والابان لم  
 يتبين فتبطل الاجارة والله اعلم والخلاف طريق  
**فصل** **يجب** **على المكترى** **تسليم** **مفاتيح** **الدار** **معها**  
**الى المكترى** ليتمكن من الانتفاع بها ولا يجب تسليم قفل  
 الدار المنقول ومفتاحه و **عمار** **فما** **على** **الموخر** **كبناء** **ونظير**  
 سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكر وغلق بغير فتح  
 فان **بادر** **واصلحها** **فلا خيار** **والا** **فالمكترى** **الخيار** **لتضرره**  
 بنقص المنفعة **وكشغ** **السطح** الذي لا يتتفع به ساكن  
 الدار كالجوانات **على** **الموخر** **كالعمارة** ولا يجبر الموخر على شق  
 المستاجر ولو نزل الخلل كان انقطع وكذا البيت بطل الخيار  
 الا اذا حدث بسببه نقص ولو قارن الخلل العقد وعلم  
 المستاجر فلا خيار له ولو كان السطح مما يتتفع به ساكن  
 الدار فكالعرضه **وتتضمن** **عرصة** **الدار** **عن** **نخل** **وكناسه**  
 وهو ما يسقط من نحو قشر وطعام **على** **المكترى** **والمعتمد**  
 ان الاول لا يلزم الموخر ولا المستاجر بان الله كثر ارب حصل

Copy

University



بسهولة يخرج واما الكناسه فتجب على المكثرى لسهولة  
فعله وان اجردا به لركوب فعلى المؤجر كاف وهو ما  
تحت البردعه وبردعه بفتح الباء وحرام وثغر بالمثلثة  
وبير بضم الباء وهي حلقة تجعل ياتق البعير وخطام  
لكسر الحاء اي زمام يجعل في الحلقة اذا لا يتحرك الركوب  
بدونها وعلى المكثرى حمل ومظله وهو ما يضل على الحمل  
وعظا ووطا وهو ما يفرش ليحس عليه وتوا بغير را  
كحل يثد به الحمل على الحمل او احد الجملين بالآخر وال  
صح في السرج للفرس انتاع العرف المطرد بحمل الاجارة  
فان لم يكن وجب البيان ولذا كانت البردعه على المكثرى  
ان اطرده العرف ولو اجردا به لركوب ونفى السرج  
او الاكافي ونحوهما ما لم يلزمه وظرف المحول على  
المؤجر في اجارة الذمة اذا التزم النقل فعليه تهيئة  
السبله وعلى المكثرى في اجارة العين اذ ليس  
على المؤجر فيها غير تسليم الدابة كما ياتي وعلى المؤجر  
في اجارة الذمة الخروج مع الدابة لتعهد ها واعانة  
الراكب في ركوبه وتزوله بحسب الحاجة فينبح  
البعير لامرأة وضعيف سن او غيره ويقرب نحو الجار  
من بئر ليسهل الركوب ورفع الحمل وحظه وشد  
الحمل وحله وشد احد الجملين للآخر وهما بعد على  
الارض وليس عليه اي المؤجر في اجارة العين الا  
التخفيف بين المكثرى والدابة كفوات حمل المنفعة  
وتحت الخيا بعبثها وهو ما يؤمر في المنفعة تا  
ثرا يظهر به تقافات في الاجرة كعشر نوافي مشيها  
وعرجها فتتخلف عن القافلة ولا خيار في اجارة الذمة



فليس عليه اجارة في ركوب  
ولا حمل ونحوه اجارة العين  
بفتح الدابة ح

بعبث

بعبث الدابة المحظرة بل يلزم الابدال ولا انقضاء بتلفها  
ويجوز ابدال الدابة مع السلامة برضى المكثرى في الاجارة  
رئين اذ الحق له والطعام المحمول ليوم كل ونحوه بيد  
اذا اكل وبعضه في الاظهر والخلاف في الكل وجهات  
هذان وجد الطعام في المنزل المستقبل بسعر الحمل الذي  
هو فيه فان ابتغى ذلك ابدل جرما ولو شرط عدم  
الابدال اتبع **فصل** يصح عقد الاجارة  
مدة تبقى فيها العين غالباً فيوخر الرقيق والدارتلتين  
سنة والدابة عشر سنين والثوب سنة وستين على  
ما يليق به والارض مائة سنة واكثر ولا يزداد على مدة  
لا يحتمل بقا الدنيا اليها وفي قول لا يزداد على سنة وفي  
قول لا يزداد على ثلاثين سنة والمكثرى استيفاء المنفعة  
بنفسه وبغيره فيركب ويسكن مثله ولا سكن حداد  
وقصار اذا ضرر يزيد بد قهما وما يستوفى منه كذا ر  
دابة معينة لا يبدل اي لا يجوز ابداله للعقد عليه وما  
يستوفى به كثوب وصبي عين اي ما ذكر للحياطة والا  
رضاع يجوز ابداله الاصح لانه طريق للاستيفاء كالركب  
ويجوز ابدال المستوفى فيه كان اكثر اذ ابدل لركوب في طريق  
القرية مثلاً واذا جاز بالمثل فبدونه اولى وال  
ستيفاء يكون بالمعروف فيلبس الثوب نهاراً وليلاً في النوم  
ولا ينام فيه ليلاً ويجوز النوم فيه نهاراً او وقت القيلولة  
لنه ويد المكثرى على الدابة والثوب مثلاً اما مدة  
الاجارة ولذا بعد من اي الاجارة ان قدرة بزمان او مدة  
ومكان الاستيفاء قد رت بمحل عمل في الاصح بتعالها فيكون  
مودع ولو ربط دابة اكثرها الحمل او ركوب ولم يتفقه بها



فقلت لم يضمن الا اذا انقلب عليها اصطبل في وقت  
 الانتفاع لو انتفع بها فيه لم يضمن الهدم فان يضمن اذا  
 التلق جامن ربطها وقت الانتفاع بها لبعض النوار دون  
 جرح الليل شتا ولو تلق المال في يد اجير بلا تعد كقول  
 ابن تيمية جرحيا طاعة او صفة لم يضمن ان لم ينفرد باليد  
 ما فعد المستاجر معه حتى يعمل واحضره منزل له ليعمل  
 وكذا ان انفرد باليد لا يضمن في اظهر الا قوال لانه اخذ  
 منفعة المستاجر مع منفعة كعامل القراض والثالث  
 يضمن الاجير المشترك وهو من النزم عملا في ذمته لا  
 المنفرد وهو من اجر نفسه مدة معينة لعمل ولو تعدا من  
 مطلقا جزما ولو دفع ثوبا الى قصار ليقصه او خياط  
 ليخيطه ففعل ولم يذكر اجرة فلا اجرة له لعدم التزامها  
 وقيل له الاجرة وقيل ان كان معروفا بذلك العمل ولو  
 تغيرت حين مطلقا جزما بالاجرة فله الاجرة اي اجرة المثل  
 والا فلا وقد يستحسن وكل ما ذكر اذا سكنت واما اذا قال عمل  
 وانا ارضيك او ما تراضي الا ما يسرك ففعل فله اجرة المثل  
 وعامل الزكاة يستحق اجرة وان لم يسمها عينه بعينه وعما  
 هل المساقاة اذا فعل ما عليه بغير اذن المالك لا القاسم  
 باذن الحاكم ودخل الحمام بلا اذن عليه الاجرة لاستيفاء  
 بهما منفعتيهما ولو تعد المستاجريان بمعاملة كان ضرب  
 الدابة او كبحها بالموحد والمهملة اي تخعها بالحام فوق  
 العادة هو راجع للثنتين او اركبها انقل منه او اسكن  
 حردا او قصارا دق او اسرق الخبان في الوقود حتى احترق  
 في الخبر ضمن العين اي صار ضامنا لها اما الضرب المعتاد اذا  
 افضا لتلق فلا ضمان به وكذا لو اورد دابة لجل مائة رطل

حنطة

حنطة فجل مائة رطل شعير او عكسه يصير ضامنا لها اذا  
 لشعير اخق وما اخذه من ظهره او الشرا الحنطة في حمله ثقلها  
 بمحمل واحد او خمسة اقفر شعير فجل عشرة حنطة اي يصير  
 ضامنا لزيادة ثقلها دون عكسه فانه حج الشعير مع استوى  
 ايها حج ولو اورد دابة لمائة فجل مائة وعشرة وعشرون  
 مما هو فوق ما يقع بين الكيلين لزومه اجرة المثل للزيادة  
 وان تلفت بذلك او بغيره فضمن قسط الزيادة ان تلفت  
 بالجل لانه المحقق وفي قول نصف القيمة ولو سلم المئنة  
 والعشرة الى المورج فحملها جاهلا بالزيادة كان قال لصي  
 ما به كاذبا فقلت بذلك ضمن المكثري القسط على المذوق  
 كالمحملها بنفسه ولو وزن المورج وحمل بالتزويد او حملها بما بالزيادة  
 ولم يقل له المستاجر شيئا او وضع المستاجر ذلك على الدابة فيمورجها  
 المورج فلا اجرة للزيادة لان انتفاء الاذن في النقل والعلم في الثا  
 بية ولا ضمان ان تلفت غلط المورج لا وسوا جهل المستاجر  
 ام علم وسكت ولو حملها بما بالزيادة وقال له المستاجر حمل  
 هذا الزيادة فامستعير له ولو اعطاه ثوبا ليخيطه قميصا  
 بعد قطعه فحاطه قبا وقال امرتني بقطعه قبا فقال  
 المالك قميصا فالأظهر تصدق بالمالك بيمينه لانه المصدق  
 في اصل الاذن فكذا في صفته فيخلق انه ما اذن في قطعه  
 قبا ولا اجرة عليه اذا خلق وعلى الخياط ارض النقص للثوب  
 وهو ما بين قيمته مقطوعا للقيمة والقباقان لم ينقص  
 فلا شيء عليه **في ان يفتق اجارة ولا تفسخ بعنه**  
 في غير ما عقد عليه والمستاجر او المورج فالاول كقولهم  
 نود حماما على مستاجر وسفره عرض له ومرص مستاجر دابة  
 لسفر عليها والثاني مرضى ومن حرد دابة بحرية عن الخروج

فقلت لم يضمن الا اذا انقلب عليها اصطبل في وقت الانتفاع لو انتفع بها فيه لم يضمن الهدم فان يضمن اذا التلق جامن ربطها وقت الانتفاع بها لبعض النوار دون جرح الليل شتا ولو تلق المال في يد اجير بلا تعد كقول ابن تيمية جرحيا طاعة او صفة لم يضمن ان لم ينفرد باليد ما فعد المستاجر معه حتى يعمل واحضره منزل له ليعمل وكذا ان انفرد باليد لا يضمن في اظهر الا قوال لانه اخذ منفعة المستاجر مع منفعة كعامل القراض والثالث يضمن الاجير المشترك وهو من النزم عملا في ذمته لا المنفرد وهو من اجر نفسه مدة معينة لعمل ولو تعدا من مطلقا جزما ولو دفع ثوبا الى قصار ليقصه او خياط ليخيطه ففعل ولم يذكر اجرة فلا اجرة له لعدم التزامها وقيل له الاجرة وقيل ان كان معروفا بذلك العمل ولو تغيرت حين مطلقا جزما بالاجرة فله الاجرة اي اجرة المثل والا فلا وقد يستحسن وكل ما ذكر اذا سكنت واما اذا قال عمل وانا ارضيك او ما تراضي الا ما يسرك ففعل فله اجرة المثل وعامل الزكاة يستحق اجرة وان لم يسمها عينه بعينه وعما هل المساقاة اذا فعل ما عليه بغير اذن المالك لا القاسم باذن الحاكم ودخل الحمام بلا اذن عليه الاجرة لاستيفاء بهما منفعتيهما ولو تعد المستاجريان بمعاملة كان ضرب الدابة او كبحها بالموحد والمهملة اي تخعها بالحام فوق العادة هو راجع للثنتين او اركبها انقل منه او اسكن حردا او قصارا دق او اسرق الخبان في الوقود حتى احترق في الخبر ضمن العين اي صار ضامنا لها اما الضرب المعتاد اذا افضا لتلق فلا ضمان به وكذا لو اورد دابة لجل مائة رطل



معها وقاهل من اكرى داره وغوه ولو استاجر ارضاً لزراعة  
 فزرع فهلك الزرع **بحاجة** من غوشة حرا او برز فليس  
 له الفسخ ولا حط شيء من الاجرة اذا الحاجة لم تؤثر في منفعة  
 الارض وتفسخ الاجارة بموت الدابة والاجر للمعينين  
 في الزمان المستقبل لفوات محل المنفعة لا الماضي اذ كان بعد  
 القبض ومضامدة مثلها اجرة في الاظهر لاستقراره بالقبض  
 فيسترقطه من المسما باعتبار اجرة المثل فاذا كانت مدتها  
 سنة ومضان نصفها واجر مثله مثلاً اجرة النصف الباقي  
 وجب من المسما ثلثاه وان كان بالعكس فثلثه وخرج با  
 ملعين ما في الذمة فانه اذا حضر ومات في خلال المدة  
 وجب ابداله **ولا تفسخ الاجارة بموت العاقدين** او احدهما  
 من حيث انه عاقد ولا خيار بل تبقى الى انقضاء المدة ويحل  
 المستاجر وارثه في استيفاء المنفعة ولو اوصى بمنفعة دار  
 لزيد مدة عمره فقبل واجرهما مدة ومات فيها انفسحت لبعوث  
 العاقد بل لفوات شرط الموصي ولو اوصى بان يجتمع به الم  
 بوجرها ولا تفسخ بموت **متولي الوقف** الا فيما ياتي بقوله  
 ولو اجر البطن الاول من الموقوف عليهم الوقف مدة ومات  
 قبل تمامها وكل بطن له النظر مدة استحقاقه او الوالي جدي  
 مدة لا يبلغ فيها بالنسبة قبله بالاحلام فالاصح انفساخ باقي  
 الوقف لا الصبي بالنسبة للمستقبل فقط اذ تصرف البطن الا  
 ولا انما هو اذن الواقف وقد قصره على شيء فلا يتجاوز به بخلاف  
 تصرف الوالي فانه مبني على المصلحة فيلزم وكما اجارة البطن  
 الاول ما لواجره الناظر ولو حاكم البطن الثاني فمات البطن  
 البطن الاول لا تنفك المنفعة اليه والشخص لا يستحق لنفسه  
 على نفسه شيئاً وكذا الواجر من يعق بموته مكسول ومات

ثم مات لاستحقاق العتق قبل اجارته ولو كانت المدة يبلغ  
 فيها بالنسبة بطلت الاجارة فيما بعد البلوغ ان بلغ من شدة  
 به وصحت فيما قبله والاصح انها تفسخ بانتهاء المدة  
 جرة لزوال الاسم لفوات السكنى لا انقطاع ما ارض استو  
 جرت لزراعتها لبقاء الاسم وامكان الزرع لسوق ما اليها  
 بل يجتبت الخيار على المزاخي اذ الم يقل الموجد ان اسوق الماء  
 اليها فان قاله سقط ولو غرقه الارض بماله يتوقع الخسار  
 مدة الاجارة انفسخت **وغصب الدابة** وابق العبد ينجت  
**الخيار** في اجارة العين على المزاخي فان باء را طو ح وانزع  
 المقصوب او رد الا بق قبل مضي مدة مثلها اجرة سقط خسر  
 المستاجر وتفسخ الاجارة فيهما شيئاً فشيء ان قدرة بر من  
 والا فلا تفسخ وفي اجارة الذمة لا خيار وعلى الموجد الا بدك  
 فان امتنع اكثرى الحاكم عليه ولو اكرى جراً او عرب وتربكها في  
 اجارة ذمة او عين عند المكثري راجع القاضي لمجوبها  
 من مال الجاهل فان لم يجد له مالاً اقترض عليه القاضي لانه  
 الممكن فان وثق بالمكثري دفعه اليه لينفق عليها  
 والاجعله عند ثقة لذلك ولم ان يبيع منها قدر  
 النفقة اذ الم يجد له مالاً اخر ان تعذر اقراض او امكن ولم  
 يرض القاضي ولو اذنت للمكثري في الاتفاق من ماله ليرجع  
 جازي في الاظهر والقول قوله في قدر ما انفق اذ الدعي نفقة  
 مثلها عادة ويدخل في ذلك نفقة من يتعهد بها ولو انفق  
 المكثري بغير اذن الحاكم لعدم معرفته فكهرب عامل المساقاة ولو  
 عسل ثبات الواقعة عند الحاكم فكعدمه ولو عرب الموجد  
 بها فان كانت اجارة ذمة اكثر الحاكم عليه من ماله فان لم يجد  
 له مالاً اقترض عليه واكثر فان تعذر الاكثرى عليه فله المستاجر



الفسخ وان كانت اجارة عين فله الفسخ كما اذا اشترت الدابة  
ومثاقب من المكنى الدابة او الدار واسكوها حتى مضت  
مدة الاجارة استقرت الاجارة عليه وان لم ينتفع لتلق  
المنفعة تحت يده فعلم ان الاجارة تملك بالعقد وان ملك  
مراعى بمعنى انه كلما مضى زمن على السلامه بان ان المورح استقر  
ملكه من الاجارة على ما يقابل ذلك وكذا لو اشترى دابة لركوب  
الى موضع معين وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه  
ولم يسر فستقر الاجارة عليه وسواء فيه اجارة العين والزم  
اذا سلم المورح الدابة للموصوفة في اجارة الذمة للمسا  
جر وتنتقر في الاجارة الفاسدة اجارة المثل بما يستقر به  
المسافر في الصحاح انتفع او كانت اجارة المثل اقل من  
المسافر او اكثر وتسحق الاجارة في الاجارة الصحيحة دون  
الفاسدة بالتخلية في العقار وبالوضع بين يدي المستاجر  
وبالعرض عليه وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة ولو  
اكرهنا مدة ولم يسلمها حتى مضت اي المدة انقضت  
اي الاجارة لفوات المنفعة قبل القبض ولو لم يقدر مدة  
واجر دابة لركوب الى موضع معين ولم يسلمها حتى  
مضت مدة السير اليه فالاصح انها الاجارة لا تنفسخ  
لانه لم يتعذر استيفاء المنفعة فيها ولا خيار للمكثري ولو  
كانت اجارة ذمة ولم يسلم ما تستوفى المنفعة منه  
حتى مضت مدة يمكن فيها تحصيل تلك المنفعة فلا فسخ  
ولا انفساخ بحال ولو اجار عبده ثم اعتقه فالاصح انها  
لا تنفسخ الاجارة وانما لا خيار للعبد في فسخها و  
يستوفى في مستاجر منفعة ولا يظهر لا يرجع على سده  
باجرة ما بعد العتق اذا الاعتاق يتناول الرقبة خالية عن

المنفعة

المنفعة بقيت مدة الاجارة ولو علق عتقه بصفت ثم اجاره فو  
جدت الصفة انفسخة الاجارة ويصح بيع العين المستا  
جرة للمكثري ولا تنفسخ الاجارة الاصح ولا مبالاة بتقنية  
المنفعة للرقبة اذا التابعت في المملوكة للبايع حيث البيع و  
لو باعها لغيره جاز في الاظهر وان لم ياذن المستاجر ولا  
تنفسخ الاجارة بل يستوفى مدتها فتؤخذ العين من المشتا  
جر وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه ولا خيار له بذلك  
لقلة زمنه والمشتري الفسخ ان جهل انها مستاجرة  
**كتاب احياء الموات** هو مندوب محصل للملك  
قال صلى الله عليه وسلم من احيى ارضاً ضاميتها فهي له وقال من  
احياى ارضاً ضاميتها فله فيها اجر ويؤخذ بما ياتي ان الارض لم تفر  
قط ولا هي حريم مطعور الارض التي لم تفر قط ان كانت بيلا  
والاسلام فالمسلم ولو غير مكلف تملكها بالاحياء وان لم ياذن  
الامام وليس هو لذى ولو اذ الامام والكافر معصوم الاحتظا  
والاحتشاش والاصطيار بدلتها وان كانت بيلا ذكفار فلهم  
ولو غير مكلفين احياءها لانه من حقوق ذلهم وكذا المسلم  
احياؤها ان كانت مما لا يدين بكون المسلمين عنها فان ذبوه  
عنها اي وقد صولحو على ان الارض لهم فليس للمسلم احياءها  
وما كان معصوم قبل الاذن وهو بيلا الاسلام فلما كانه ولو تميا  
فان لم يعرف والعمارة اسلامية قال ضايح لمسلم او ذمى فان  
راى الامام في المصلحة في حفظه او بيعه وحفظ ثمنه او  
افتراضه على بيت المال الى ظهور ما كانه فعلى فان كانت  
جاهلية او بيلا ذكفار ولم يعرف المالك فالأظهر انها  
تملك بالاحياء كالركاز لانه مملوك جاهل عليه لكن ان كان  
بيلا ذمهم وذبوا عنه وقد صولحو على انه لهم لم يملك

في



بالاحياء ولا تملك بالاحياء حریم المعمور اي لا يملكه غير مالك المعمور  
 ويملكه مالك المعمور بالتبع له وهو اي حریم المعمور ما قسم الى  
**جاء اليه لتمام الانتفاع بالمعمور** حریم القرية الحياه الثاني  
 وهو مجتمع الحديث ومن نكض الخيل خياله عرفا وفتاح الا  
**بل يضم اليه** المحل الذي تنافه به **ومطر ح الرماد** والسرجين و  
**خوخها** كراح الغنم وملعب الصبيان ومرعى البهايم والمختط  
 المستقلين حرايم وان بعدا وحرایم البيير المحفورة في الموا  
**موقق النازح** منها والحوض الذي يصب فيه النازح المائي  
 محله وغير اصله بمصب الماء **والدولاب** اي محله كما ياصله  
 اي ان كان للاستقاية ويطلق على ما يسقي به النازح ما تستقي  
 به الدابة **ومجتمع الماء** اي المحل الذي مجتمع فيه لسقي الماشية  
 والزرع من خوخ حوض كما يستفاد من اصله **ومتردد الداب**  
 ان كان الاستقاية وكذا ملحق ما يخرج من حوضها ومنها  
 من حوطين وكذا التي حفر يير نقص ماء الاولى والحاصل  
 ان التي ينزح بالدابة حریمها ما يحتاج وهو غير محدود بل  
 الامر فيه بحسب الحاجة وقوله في الموات هنا وثم تصریح بما  
 الكلام فيه **وحریم الداب المبينة في الموات** مطرح الرماد  
 وكناسة وثاج **ومر في صوب الباب** لا على امتداد الموات  
 فليغير مالك الدار الاحياء قبله اذ انقى قدر المرفق احتاج  
 لانقطاع وانزول في فعل ومن حریمها قناتها وما حوالها  
 من الخلاء المتصل بها **وحریم ابار القناه** ما لو حفر فيه نقص ماء  
 ها او حفر الانهار اي السقوط ويختلف ذلك بصلاية الا  
 رض وخراباتها ولا يحتاج الى موضع نازح وغيره مما هو  
 سر الاستقاية **والدار المحفورة بدور** لا حریم لها والا  
 فتجعل حریمها لاجس باوى من جعله حریمها لاخرى ونقص

المسألة بان احيت كلها معاشه ما حكم بانه حریم فهو اذ انتهى  
 الموات اليه فان كان ثم ملك قبل تمام الحد فالحریم الى حيث  
 اتها الموات ويتصرف كل واحد من الملاك في ملكه  
 على العادة ولا ضمان عليهم ان افضى الى التلف من حفر يير ماء  
 او حشر فاختل به جدار جاره او تغير بها في الحش ما يثيره  
 فان تعدا العادة ضمن ما تقدر فيه **والاصح** انه يجوز  
 ان يتخذ داره المحفورة عساكن حماما او صطبلًا ومد  
 بغه وطاق حوتة وحانوتة في البراري حانوت حداد  
 اذا احتاط واحتم الجدارات بما يليق بمقصوده وليس لها  
 لك الدارات بفعل فيها ما يغلب فيه حلل حيطانها الحراري لوق  
 عتيق ينزع عنها وحسب المباحث يتشرب منها النداء اليها و  
 يجوز احيا موات الحریم المفيد لمصلحة كمان معمور يملكه  
 بالبيع ونحوه **دون عرفات** فلا يجوز احياؤها فلا يملك له  
 في الاصح لتعلق حق الوقوف بها **قلت ومن دلفه و**  
**من العرفه والله اعلم** فلا يجوز احياؤها في الاصح لوجوه  
 المعنى والحق بذلك المحصن لسن الميتة ويختلف الا  
 حيا بحسب الغرض منه **فان اراد مسكنًا** اشترط حصوله  
**تحويط البقعة** اربعة حيطان على هيئة شمس ابناء باجر اولين  
 او محض الطين او الواح الخشب والقصب بحسب العادة  
 ويسقف بعضها للتهوي للسكنى **وتغليق باب** اي نصبه  
 للعادة فيه وفي تغليق الباب وجهه انه لا يشترط او من ربيعة  
 داواب او غيرهما كقمار وغلل **فتحويطه** على هيئة شمس  
 من ربيعة ويقودون الاول ولا يكفي نصب سقف او حار بلا  
 سابل لوجوه لها في طرفها واقتصر في الباقي على نصب  
 ما ذكر فكذا لك اصل لا سقف اذ العادة عدمه **وفي**



تقليق الباب الخلاف في المسكن او من رعيه فجمع التراب هو  
لها وما في معناه من قصب وحجر وتشويك لينفصل المحي  
من غيره ولا حاجة لتحويل وتسوية الارض بطم الخوض  
وكشع المستعلى وحراشها وتلين ترابها فان لم يفسد ذلك الا  
بما ساق اليها فلا بد منه لتنتهي الزراعة وترتيب ما لها يسبق  
ساقية او نهرا او حفير او قناة ولو لم يحفر طريقه ان لم يكن فيها  
المطر المعتاد فان كفاها فلا حاجة لترتيب ما لا الزراعة  
في الامم اذ هي استيفاء منفعت خارج عن الاحياء اراضي  
الجال التي لا يمكن سوق الماء اليها ولا يلفها المطر تملك حرث  
وجمع تراب وبستانا جمع التراب حول الارض كالزراعة ان  
لم يحرق العادة بالتحويل والتحويل حيث جرة العادة به اي  
نفسه وما يحوط به من بناء او قصب او شوك مثلا وتولية  
مان جرة به عادة كما مر في الزراعة ويشترط الفرس ولو  
لبعض بحيث يستباننا على امده ذهب اذ اسم البستان  
لا يقع على الارض قبله بخلاف اسم الزراعة تقع على الارض  
قبل رزقها ثم ما لا يفعل عادة الا التحويل كبناء اريفي  
الملك وان لم تقصد وما لا يفعل للتحويل كحفر بير وزراعة  
ارض اعتمدا على المطران انضم اليه قصد الملك افاده والا فلا  
ومن شرع في عمل احيا ولم يتبعه اعلم على بقعة بنصب حجار  
او فري خشب او جمع ترابا او خط خطوطا فتجر لدلك العمل  
فيما ذكر وهو احق به من غيره اي مستحق له دون غيره لعله  
فيه لكن الامم انه لا يصح بيعه اذ الملك له ٥٥٥  
وفي اصله ليس له اي يبيع هذا الحق والامم انه لو احياه  
اخر ملكه ملك وان منع من احياه ولو طالت مدة التجر  
عادة بلا عذر ولم يحيي قال السلطان او ناييه احي وانكر

وغيره

ظهر

المحلي ارفع يدك عنه فان استعمل بعذر امهل مدة قريبة  
بتقدير الامام ليستعد فيها للعاره بقدر ما السلطان يراه ولا  
يتقدر بثلاثة ايام فاذا مضت ولم يشتغل بالعاره بطل حقه و  
ان لم يرفع امره الى الامام ولا يمهل الا لعذر ولو اقطع الامام  
مواتا صار احق باحياء من غيره اي مستحق له دون غير  
كالخمر وان طالت المدة او احياه غيره فكما امر ولا يقطع الاقا  
درا على الاحياء وقد راى قدر عليه اي على احياه لانه منوط  
بالمصلحة وكذا التجر اي لا يتجر احد الاما يقدر على عمارته ويحرم  
ايضا ان لا يزيد على كفايته فان خالف فيهما فليغيره احيا  
الزائد ولا يبيع تجر عا عن الاسباب ايضا لمن يتجر ليعرف  
قابل او فقير يعمر اذ اقدر والاظهرا ان الامام ولو بناه ان  
يحيي بقعة موات لرعي نعم جرية وفي قصد قة ونعم ضا  
لته ونعم انسان ضعيف عن النجعة بضم النون الابعاد في  
الذهاب لطلب الرعي بان يمنع الناس من رعيها اذ الم يضرهم  
لانه صلى الله عليه وسلم حرم النقيع بالنون لحيل المسلمين وما  
يحيي له خيل لها عودين بل هي اوي والاظهرا ان له نقض جهاه  
للحاجة اي عندها كما باصله بان ظهر المصلحة فيه بعد ظهورها  
في الجا وكل من الايماء نقض جهاه غيره الا ما جهاه النبي صلى الله  
عليه وسلم فلا يخير حال بخلاف جهاه غيره ولو من الخلف الا  
رعيه ولا يحيي لنفسه وولاية النواحي كالامام ولا جهاه لغير  
من ذكر وليس للامام ان يحيي الماء العذب لشراب فهو نحو نعم  
الجريه والعبد يكسر العين الما الذي له ماله لا ينقطع كما  
العين والبير ومنفعة الشارع الاصلية المروك  
فيه ويجوز الجلوس والوقوف ولو لذي لاستراحة ومعاملة  
وقومها اذ الم يضيق على المارة ولا يؤخذ على ذلك عوض



ولا يشترط اذن الامام في ذلك لاتفاق الناس عليه في الاعمال  
بلا تكسر وله تظليل مقعده فيه ببارية وغيرها كتوب مما لا  
يضر المارة وهي بحشيد الخشية مسجج يقص كالحصير ولو لم  
اليه اي مقعده اثبات وتنازع فيه اقرع بينهما فان كان احدهما  
مسما فهو احق به وان تنازع فيهما فالحق للسابق وقيل يقدم الامام  
برايه اي باجتهاده ولو جلس بموضع المعاملة ثم فارقه تارك  
الحرق او منقلا الى غير بطل حقه منه وان فارقه ليعود لم  
يبطل حقه الا ان التطويل يفارقه ولو بعد ربح حيث ينقطع بها  
ملوء عنه وبالفوت غير فينقطع حقه وان ترك فيه متاعه  
او كان جلوسه فيه بانقطاع او فارقه بعد كسر ومرض والمفا  
رقه لا يقصد عوده ولا عدمه كالمفارقة بقصد عوده ولو جلس  
لحق استراحه بطل حقه بفارقه ومن الف من المسجد موضعا  
يفتي فيه او يقرئ القرآن او الحديث او الفقه وخوها وعلم يتعلق  
بالشرع او سماع درس بين يدي مدرس كالجالس في شارع لمعامله  
فيه مامر من التفصيل ولو جلس فيه لصلاة لم يصح حقه في  
غيرها اي في صلاة اخرى فلو فارقه قبلها لحاجة يعود كتحديد  
وضوء واجابه داع لم يبطل اختصاصه به في تلك الصلاة الاصح  
وان لم يترك ان اره فيه الحديث الا في لكن لو اقيمت الصلاة في غيبته  
وانصت الصفوف سد الغير مكانه ولا حق له فيه بالنسبة لغير تلك  
الصلاة ولو فارقه بلا عذر او به لا يعود بطل حقه مطلقا وان لم يفر  
رقه فحقه باق مادام فيه ولو لم يثبت حقه مع المفارقة لمقاعد  
السوق لان الصلاة لا تختلف بالنسبة لبقاع المسجد وعرض المعا  
مله يختلف ببقاع السواق ولو سبق رجل الى موضع من رباط من  
او فقيه الى مدرسة او صوفي الى خانقاة لم يرجع منه ولم يبطل  
حقه منه بخروجه لسرا حجة وخو وان لم يترك متاعه به

ولم ياذن فيه الامام لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم من مجلسه  
اليه فهو احق به لكن لو عين واقرب باط مدة اقامة لم يزدها ولو  
وقوع على مسافر لم يزدها على مدة مكثهم وهي ثلاثة ايام وان اطلق الواقف  
نظر لغيره ببيان وعمل بعبادة فلا يمكن من يقيم برباط المارة الاملاصحتها  
او خوف يعرض او تواتر مطر ويكن المقيم بمدرسة الاقامة لتمام غرضه  
فان ترك التعلم ارجح والخانقاة كشارع ولو غاب فقيه وخو حيث  
ينبغي حقه لقصر مدة غيبته عرفا فاراد غير نزول في موضعه مدة  
غيبته جارحيا في مقاعد الاسواق وان كان جلوسه لمعامله ولو  
خرج بلا حاجة او لها وطالت غيبته بطل حقه وينبغي على الاول  
ما يقتضي العرف عنه اعراضا **فصل المحدث الظاهر وهو ما**  
**يخرج بلا علاج** وانما العلاج في تحصيله **اللفظ وكبريت وقار** وهو  
الزفت وموميا بضم اوله مد وبقر وهو شئ يلقيه البحر للساحل  
فيجد ويصير كالقار لا التي تؤخذ من عظم ميت لنجاستها وبرام حمر  
يعمل منه القدر **واختار من حال املك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصاص**  
**بخر ولا اقتطاع** بالرفع من السلطان بل هو مشترك بين الكافة  
كالجارح والخطب والكلا ولو بنا عليه دار لم يملك المنفعة فان  
ضاق ببله اي الحاصل منه عن اثنين مثلا جاء اليه قدم السابق  
اليه بقدر حاجته وهو ما تقتضيه عادة امثاله مادام هناك  
فاذا قام وانصرف فغير من سبق احق به ما لم يقيم فان طلبت  
فالاصح ان عاجه اذ علوفه عليه كاللحى فلو جاء اليه معا  
او لم يعلم السابق اقرع بينهما في الاصح والمحدث الباطن وهو ما  
يخرج الابلاج كذهب وفضة وحديد وخالص لا يملك بالحق  
والعمل والاحياء في الاظهر وفارق الموات اذا احبلى بان المستحي  
يستغني عن العمل والنبيل منبث بطبقات الارض يخرج كل يوم بخر وعمل  
ولا يثبت في الباطن اختصاص بخر ايضا ولو اذن دحم عليه الخيش



من والسلطان اقطاعه ولا يقطع الا قدر اياتي للمقطع العمل عليه  
 والاخذ منه ويجوز العمل فيه والاخذ بلا اذن الامام جرمًا ولو اظهر  
 السيل قطعًا ذهب ونحوه من معدن التخت بالظاهر ومن احيا  
 مواتًا فظهر فيه معدن باطن او ظاهر لم يعلم به ملكه لانه  
 من اجزاء الارض التي ملكها بالاحياء ولو علمه قبل الاحياء ملك المحدث  
 الباطن فقط وبقيت لهما لا تملك باحياء العلم بهما الفساد القصد اذا  
 المعدن لا يستخذ دارا ولا يستأنا ولا من رعه او نحوها **والمياه للبا**  
**حات من الاودية كالنيل والعيون في الجبال وسيول الاطوار**  
**يستوي الناس فيها** فياخذ كل ماشا لكن لو ارد حرم عليه لقلته  
 او ضيق المشرع قدم السابق ويقر عند المعية ويقدم محتاج شرب  
 على مريد سقي **فان اراد قوم سقي اراضيهم منها فضايق** لما غمره  
 وبعضهم احيا او لاسقى **الاعلا فالاعلا يعني الاول فالاول وجس**  
**كل واحد منهم الماحة يبلغ الكعبين** لقضايه صلى الله عليه وآله ثم بذلك  
 ولو سقا الاعلا ثم احتاج للسقي قبل وصوله للاسفل مكن منه فان  
 كان في الارض ارتفاع من طرف وانخفاض من طرف **افرد كل طرف**  
**بسقي** مما هو طريقه بان سقي المنخفض حتى يبلغ الكعبين ثم يسد ثم  
 يسقي المرتفع ولو كان المائي بالجرح سقا من شامتهم متاسا ويعنه  
 من اراد احيا موات وسقيه منه ان ضيق على السابقين ولو احيا حيا  
 عه ارض دفعة وجهل السابق قدم الاقرب الى النهر **وما احده**  
**من هذا المائي المباح في اناؤه** او حين يخوض حوض مسدود وملك  
 على الصبيح ولو رده الى محل لم يضر شريكاه ولو حفر نهر فدخل  
 ما مباح فهو باق على ابا حته لكن مالكة النهر احق به كالسيل لا يد  
 خل في ملكه **وحافر بين موات للارتفاع** بهادون التملك او ياء  
 بها حتى يرخل فاذا ارتحل صار كغيره وان عاد وقيل رخله ليس له  
 منع ما فضل منه عن محتاج الشراب اذا استقى بدو نفسه ولا منع مؤ

كتاب النهر  
 في سقي الارض  
 وما يتعلق به

وله منع غيره من سقي الزرع ولو فضل عن حاجته **والمنع** التملك او  
 في ملكه ملكها فها ما **وما في الاصح** لانه تمام ملكه وسوا ملكه ام  
 لا لا يلزمه بذل ما فضل من حاجته لنفسه وما شئته ومن رعه الزرع  
 ويجب بذل ما فضل عن جميع ذلك **لماشية** وكل حيوان محترق **الصبيح**  
 حرمة الروح بشرط ان يفقد صاحبه ماء مباحا وان يكون ثم كل رعه  
 وكونه قبل حراره بخوانا ولو لم يصحح الى المحر في شاي الحال وجب بذله  
 واذا وجب له لم يجر اخذ عوض عنه واذا وجب بذله لعطش ادي  
 محترق كالرعاة لم يشترط فضله عن ماشية وربع **والقناه المشتركة**  
 بين ملاكها **يقسم ماؤها** عند ضيقه بينهم **نصيب خشية في عرض**  
**النهر فيها ثقب مساوية** على قدر **الخصص** من القناه فان جهل فيقدر  
 الارض ويجوز تساويها مع تفاوت الحصص بان ياخذ صاحب الثلث  
 مثلا ثقبه والاخر ثقبين ويسوق كل واحد نصيبه لارضه **ولهم**  
**القسم مهاياه** كان يسقي كل منهما يوما او بعض يوم او بعضهم اكثر بحسب  
 حصته ولكل الرجوع عن المهاياه **منا اراد** **كتاب الوقف**  
 هو لغة الحبس وشرا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقا عينه بقطع  
 التصرف في رقبته على تصرف مباح والاصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم نافع  
 به او ولد صالح يدعوا له والصدقة الجارية الوقف وان كانه مو  
 قوف وموقوف عليه وصيغه وواقف وبدايه **فقال شرط**  
**الواقف صحة عيارته واعليته التبرع** والاختيار فلا يصح وقف  
 مبي وجنون وسفيه ومفلس ومكاتب ويصح من كافر ولو لم يجد  
 بشرطه **الموقوف دوام الانتفاع به لامطعموم** اي لا يصح وقفه  
 اذ منفعته في استهلاكه **وريجان** فلا يصح وقفه لشرع فساد  
 وفيه من الدوام المحصور لكن لا يشترط حاله فيجوز وقف عبد وجنس صغير  
 ومن ريجان والزمانه وضبط الموقوف بانه عين معين مملوكة

Copy University



ملكاً تقبل النقل يحصل منها فائدة او منفعة يستاجر لها واستثنى في  
الضرب فيصح وقفه دون اجازته اذ القربة تكمل ما لا يكمل المعاوض  
ووقف الامام بنينا من بيت المال ولو موقوفاً على معين او جهة صح  
كوقوفهم لتصاوغ حليا واراض مستاجرة ومقصود به ومعلق عتق  
بصفه ويعتق عنه وجودها ويبطل الوقف ومدبر معلق ويصح  
وقف ما لم يره ولا خيار عند الروية ووقف المبرور على الركان و  
المسك والغنير ويصح وقف عقار اجماعاً ومنقول لفعل الناس له  
بلا تكبير ومنه عبيد ولو بعهده ولا يسري ولا اية ومشاع فعله  
غير لا عبيد وثوب في الذمة اي لا يصح وقفه لعدم ما في الذمة ولا  
يصح وقف حر نفسه اذ لا تملك رقبته وكذا مستولده وكلب  
معلم واحد عبيد الاصح اذ المستولد ايلة للعتق والكلب  
لا يملك واحد العبد من منهم ومالك المنفعة دون الرقبة  
كالمتاجر والموصى له بالمنفعة لا يملك وقفها ولو وقف بناو  
غراس في ارض مستارة لهما فالاصح جوازها ويكفي دوامه الى القام  
بقدر مدة الاجارة فان قلعه البناء بقي متفعلاً فهو وقف بحاله  
والارض اذ ملك الموقوف عليه وكذا الغراس فان وقف على  
واحد معين او جهة اشترط انتفا المعصية وامكان تملكه  
بان يكون موجوداً حال الوقف في الخارج اهلاً للملك فلا يصح  
جنين ولا على العبد لنفسه فلو اطلق الوقف عليه فهو وقف  
على سيده اي على ذلك ليصح ولو وقف على الارق الموقوفين في  
الكعبة وقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم او على المكاتب صح فيص  
اليه ويستمر حكمه بعد العتق ان اطلقه فان قيد بمدة كناية  
انقطع وان عجز بان انه منقطع الاول ولو اطلق الوقف على  
بهيمة لغا لانها ليست اهلاً للملك بخلاف العبد في قول  
وقيل هو وقف على مالها ولو وقف على علفها صح ويصح

ايضا على الخيل المسبلة في الثغور وكذا الوصية لها ويصح الوقف على  
ذمي ولو من مسلم الا ان يظهر فيه قصد المعصية كان وقفاً على  
خادم كخيسة التبعيد لا على حربي ومردد ونفسه اي الواقف الا  
صح اذ المرتد والحربي لا دوام لهما والوقف فاصدقه دائمة  
وهي تملك منفعة قتلها بنفسه يحصل للحاصل ومن الوقف  
قف على نفسه ان يشترط ان ياكل من ثمره او يتفق لكن ان شرط  
الواقف لنفسه التولية باجرة المثل جاز ولو وقف على الفقراء  
فصار فقيراً جاز اخذ على اولاد ابنه الموصوفين بكذا  
وذكر صفات نفسه صح ولا بد من تعيين الموقوف عليه فلو وقف  
قفه على احد من الميراث وان وقف على جهة معصية كعق  
الكنائس للتعبد ولو شرط ما وان اقر واعليه فباطل لانه اعانه على  
معصية ويأتي بما في الوصية فما صح هناك صح هنا وما لا فلا  
او جهة قربة كالفقراء والعلماء والمساكين والمدارس صح جزماً  
واحترازاً بالمعين عن الجهة العامة فلا يشترط القبول قطعاً  
او جهة لا تظهر فيها القربة كالاغنيا واليهود والنصارى و  
الفساق صح في الاصح اذ الوقف تملكه ولا يصح على الوحوش  
والطيور لمباحه ويصح على حمام ملكه ولا يصح الابل فظ او على  
ما في معناه مما مر في الضمان كغيره من التملك ولا حاجة  
لفظ الوقف فيما يحل سائر عاقل يكفي فيه الاستطراق ان لم  
يكن ملكه فان كان ملكه احتاج للفظه وما جعل  
عنه احياً البلد او قبله طريقاً لا يحتاج للفظ ولو بني مسجد  
عموات كفت نبته ويحق به المدرسه والرباط وقصر  
وقفت كذا على كذا او امرضى موقوفه عليه والتيسيل والتجسس  
صرحان ايضاً على الصحيح ولو قال تصدقت بكذا صدقة  
حرمة او موبدة او موقوفه او لاتباع ولا توجب فصح



**في الاصحاح** لذكر التحريم او الوقف او حكمه ولو اقتصر على لا تباع او لا  
توهب كفا **وقوله تصدقت** فقط ليس بصرح وان نوال التردد للفظ  
بين صدقت الفرض والتطوع والصدقة الموقوفة اي لا يحصل به  
وقف وان نواه الا ان يضيق الى جهة عامة كالفقراء وينوي  
الوقف فيحصل بذلك ويكون كناية بخلاف المضاف لمعين  
ولو جماعة فانه صريح في محض التملك فلا ينصرف للوقف  
بنيته **والاصح** ان قوله حرمت اي للمساكين وابدته ليس بصرح  
بل كناية اذ لا يستعمل مستقلا بل يؤكد به كمال **والاصح** ان  
قوله جعلت النفعه مسجد ان يصير به مسجدا وبعد اقايم مقاما  
لفظ الوقف لا شعارة بالمقصود مستهرا فيه **والاصح** ان الوقف  
على معين يشترط فيه قبوله لانه يبعد دخول عين او منفعة  
في ملكه قهرا كالهبة والوصية وعلى هذا يشترط كونه على القوي  
من اهله والافيقبل الولي وحيث شرطنا القبول فلا يشترط  
القبض على المذموم المشهور والمعتد انه لا يشترط قبوله نظرا  
الى انه قربة ويدل عليه ان مالك الزوج له لو قال وقفها  
على زوجها انفسخ النكاح **ولو رد بطل حقه** منه شرطنا القبول  
ام لا لكن لو وقف على وارثه الحايث شي يخرج من الثلث لزم ولم  
يبطل حقه برده فلورجعه بعد الرد لم يعد له والبطن الثاني  
كالاول فلا يشترط قبوله ويرتد برده فلوردد البطن الاول فنقطع  
الاول والثاني فنقطع الوسط اما الوقف على جهة عامة كما  
لمساجد والفقراء والاعفيا فلا يشترط فيه القبول من ماولو  
قال وقفت بعد اسنة فباطل اذ ممان الوقف الثابت فلو  
قال وقفت على اولادي او على زبدي ثم نسله ولم يرد فالأ  
ظهر صحة الوقف ويسمى منقطع الآخر فالأ انقرض المذكور  
فالأظهر ان يبقى وقفا وان مصرفه اقرب الناس الى الوقف

نفيها انفسخ النكاح  
ملك الزوج ولو قال وقفها  
على زوجته لا يشترط قبوله

يوم انقرض المذكور لما فيه من صلة الرحم فيقدم ابن بنت  
على ابن العم ويختص بفقراهم وجوبا ومثله ماولو لم يعرف ارباب  
الوقف فان فقدت الارباب الفقراء او كانت الوقف الامام ووقف  
من بيت المال صرف الربيع لمصالح المسلمين ولو كان الوقف  
منقطع الاول لو قفته على من سيمولدى او على ولدي ثم  
الفقراء ولا ولد له فالأ ذهب بطلانه لانقطاع اوله او كان الو  
قف منقطع الوسط كوقفت على ولادي ثم على رجل ثم لفقرا  
فالأ ذهب صحته وينصرف بعد الاول مصرف منقطع الاخر الا  
ان كان الوسط لا يعرف امد انقطاعه كرجل في امثال مصرفه  
من ذكر بعده وهم الفقراء الاقرب الموافق ولو اقتصر على وقت  
كذا فالأظهر بطلانه لعدم ذكر مصرفه وكذا لو قال او قفت  
على جماعة وفارقا وصيت بثلث مالي حيث صح على انها  
للفقراء ولا يجوز تعليقها لقوله اذا جاز يد فقد وقفت  
الى اخره لكن لو قال وقفت دارى على الفقراء او على زيد بعد  
موتي صح الوقف بعد الموت وهو وصية لانه لو عرض الد  
الى البيع صار راجعا فيه وكذا اذا ضاها التحريم كجعله  
مسجدا اذا جاء رمضان ولو وقف بشرط الخيار اي في ابقاءه  
والرجوع فيه متاشا وتغيير شي من شروطه بطل على الصحيح  
والاصح انه اذا وقف بشرط ان لا يوجر اتبع شرطه والاصح  
انه اذا شرط في وقف المسجد اي وقف المكان مسجدا اختصا  
صه اي المسجد بطايفه كالشافعية اختص بهم اي قصر عليهم  
كامدرسه والرباط في ذلك وتتبع سائر شروط الوقف  
لتفصيل وتنسوية واخراج بصفه واذا خال بها ولو وقف على  
شخصين معينين ثم الفقراء فمات احدهما فالاصح المنصوص  
ان نصيبه يصرف للاخر لانه اقرب لعرض الوقف **فصل**

نفيها انفسخ النكاح

Copy University



قوله وقفت على اولادي واولاد اولادي يقتضي التسوية بين  
الكل **قوله** اي جميع الافراد وكذا الورثاء على ما ذكرنا من انما سلوا او بطننا  
بعيد بطن فاذ ايضا التسوية بين من ذكر ولو قال على اولادي ثم اولاد  
اولادي او ما ناسلوا او على اولادي واولاد اولادي الا علافا لاعلا او  
الاول فالاول فهو للترتيب وكذا الوعطف بثم فلا يصرف للبطن  
الثاني مثلاً شي ما بقي واحداً من الاول ثم ان ذكر معه في البطنين ما ناسلوا  
سلوا او غيره لم يختص الترتيب بهما والاختصاص ويتنقل الوقف  
بانقراض الثاني لمصرف اخر ان ذكره والا فمقطع الآخر ولا يدخل  
اولاد الاولاد في الوقف على **الاد في الاصح** اذ يصح ان يقال لولدانه  
ليس بولد لكن لو لم نجد الا هم فقط حال الوقف استحقوا وولد  
خل اولاد البنات في الوقف على الذرية والنسل والعقب واولاد  
الاولاد لقصد اللفظ بهم الا ان يقول على من يختص الي منهم  
فلا يدخل اولاد البنات للقيد المذكور ان كان الوقف رجلاً  
فان كان امرأة دخلوا اذا الانتساب حينئذ لغو القيد لبيان  
الواقع ولو وقف على موابيه وله معتق بكسر التاء وصعق بفتحها  
قسم الوقف بينهما لتناول اسم الموالي لهم وقيل يبطل والصفة  
المتقدمة على كل معطوفة تعاطف جامع بالوضع كالفاو  
الوافي وثم لا بل ولكن وخوفاً يعتبر في الكل لو قف على اخنا  
جى اولادي واحفادي وهم اولاد الاولاد واخوتي وكذا  
امتوخر عليها واليتوسه والاستثا فيعتبر ذلك في الكل اذا  
عطف بواو وخوفاً من العاطف الجامع كما مر كقوله وقفت  
على اولادي واحفادي واخوتي المحتاجين او الا ان يفسق بعقب  
لكن يشترط ان لا يتخلل كلام طويل الكل فان تخلل لو قف على  
اولادي على من مات منهم واعقب فنصيبه بين اولاده للذكر  
مثل حظ الانثيين والا فنصيبه لمن في درجته فاذا التوضوا

صرفه لا خوفي المحتاجين او الا من يفسق منهم اختصاص ذلك  
بالمعطوف الاخير والحاجة بها معتبرة لجوان اخذ الزكاة  
**فصل الاظهر ان الملك في رتبة الموقوف على معين او غيره**  
يتنقل الى الله تعالى اي ينفع عن اختصاص الادبي كالعتق فلا  
يكون للموقوف ولا للموقوف عليه ولو جعل البقعة مسجداً  
او مقبرة انتفع عنها اختصاص الادبي حرماً ومنافعة للموقوف  
ملك للموقوف عليه يستوفى فيها بنف وبغيره باعارة واجازة  
من ناظره فان وقف ليعسكه زيد لانه معلم الاطفال مثلاً لم يكن  
له اسكان غيره ولا باعارة ولو شرط ان تستغل الدار وتصرف  
غلتها اليه تعين ولو كان الوقف مطلقاً فقال الموقوف عليه  
اذا سكن وقال الناظر او حرها لارجحها فله الاجارة وتملك  
الاجرة وقوانين الحادثة بعد الوقف ومنها **اخصان بغير التلاف**  
وصوف ولبن وورس وكذا الولد الحادث بعد الوقف في **الاصح**  
والثاني يكون وقفاً ولو كانت حاملاً حال الوقف فالولد وقف  
وانما يحكم بما ذكر حيث لم يكن الولد حراً فان حكم بحريته فعلى  
الواطي قيمته للموقوف عليه ولو وقف دابة على ركوب شخص  
فدبرتها ونسلها للموقوف ولو ماتت البهيمة اختص الموقوف  
عليه بجلدها فان دبغ الجدة عاد وقفاً وله مهر الجارية اذا و  
طيلة بشبهه او **مكاح** **مخجناه** وهو الامح تحصيلها ويزوجها  
السلطان باذن الموقوف عليه ولا يزوجه له ولا للموقوف ولو  
طلبت التزويج فلهم الامتناع والمذهب انه اي الموقوف  
عليه لا يملك قيمة العبد الموقوف اذا تلقى من الوقف او  
الموقوف عليه او اجنبي ولا الوقف بل يشترط ان يكون العبد  
ليكون وقفاً كما مر فان عذر بعض عبيد والمشتري العالم ولا بد  
من انشا وقف والجارية كالعبد ولا يجوز شرّاً ذكر مكان



اشترى ولا صغير بقيمة كبير ولا عكسه ولو اشترى ببعض قيمة  
العبد المتعلق عبد اشترى بالباقي مشقص وفارق مالواوصى  
ان يشترى بثلاثي ثلاث رقاب فوجد ثابته رقبتين وفضل  
مالا يمكن شري رقبته انه حيث صرف للوارث بتعديس الرقبه  
المصرح بهائم بخلاف ما هنا ولو جفت الشجره الموقوفه او  
قلعها الروح او السيل او حصل للدابة زمن لم ينقطع الوقف  
على المذهب اي الراجح بل ينتفع بها جديعا او منته اذ امة  
الوقف في عينها وقيل بيباع والتمن بقيمة العبد والامع  
جوان ببيع حصر المسجد اذ ابلية وخذوعه اذا انكسر  
او اشرفت على الانكسار ولم تصح الا للاحراق ليل لا تضيع ويصف  
ثمنها في مصالح المسجد والاولى شراشي بثمانها من نوعها  
وحصره التي وهبت له او اشترى ولو توقف بحوان ببيعها  
عند الحاجة جز ما ولو خربت الدار الموقوفه لم ينبع بحال  
ولو انهدم مسجد وتعدرت اعادته لم يبيع بحال لا مك  
الصلاة فيه حالا واذا تعدرت اعادته صرفت غلته  
لا قرب المساحد اليه لانه اقرب لغرض الوقف **فصل**  
شرط الواقف النظر لنفسه او غيره اتباع شرطه والابان  
لم بشرطه الواقف لاحد فالنظر للقاضي على المذهب بشرط  
الناظر العدالة والكفاية والافتد الى التصرف هو المهم  
من الكفاية ولو فسق الناظر ثم عادت ولايته ان كانت له بغيره  
الواقف والافلا وضيافته عند الاطلاق العارة والاجاره وتحمل  
الغله وقيمتها على مستحقها وحفظ الاوصول والقلات على  
الاحتياط هذا ان اطلق النظر له فان فوض اليه بعض هذه  
الامور لم يتعدده ولو فوض الاثنين لم يستقل احدهما بالتصرف  
ماله ينص عليه وللواقف الناظر عزل من ولاه النظر عنه

وينصب غيره الا ان بشرط نظره حال الوقف فليس له عزله  
اذ لا نظره بعد شرطه النظر لغيره ولو عزل بعد الغيرة  
لم ينصب بدله الا الحاكم ولا اجر الناظر مدة باجره فزاده  
في الاجرة في المدة او اظهر طالب بالزيادة عليها لم  
يفسخ العقد في الاصح اذ جرت الغبطة في وقته ولا تختص  
ذلك بالناظر بل كل متصرف عن الغير اوله كذلك  
**كتاب الهبة** هي شاملة للصدقة والهبة كما ياتي  
والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واتى المال على حبه  
جعلت النظر له وخبر لا تخون جارية جاريتها ولو  
فرش شاه اي طلقها التملك اي الحياة بلا عوض يعني تطوعا  
هبة ذات انواع فان ملك محتاجا او غنيا الثواب الاخره اي لا  
جله شيئا فصدقه وهي افضل انواعها فغير ما الحاجة او  
قصه ثواب الاخره وان نقله الى مكان فهو هبة اكراما له  
فهديه فكل منهما هبة بلا عكس وغيرهما ينصرف اليه اسم  
الهبة عند الاطلاق ومنه قوله بشرط الهبة لتحقيق والمراد  
بها ثوبا الركن واركانها صيغة وعاقده وموهوب فالصغير  
اياب وقبول لفظا كوهبت لك هذا فيقول قبلت متصلا ولا  
بد منها وان كان الواهب ابا وجد افان كان ولما غيرهما قبل  
الحاكم او ثانيه ولا يشترط ان في هبه ضمنية كاعتق عبد ك  
عني محانا فاعتقه عنه فيد خل في ملكه هبه ويعتق عليه  
ان لم يقل محانا فكذلك ويعتبر في الصيغة ما من في البيع  
ولا يشترط ان في الهبة على الصحيح بل يكفي البعث من  
هذا او القبض من ذاك للعاده في الاعصان وتصرفهم في المبيع  
تصرف الملاك والصدقة كالهديه ولا تنفع الهبة بانواعها معلقة  
ولا موقته ولو قال اعطيتك هذه الدار اي جعلتها لك عمر



فاذا امت فهي لورثتك فهي هبة كما ان عبارتها طول ولو  
 اقتصر على امرتك هذا الدار ولم يتعرض لما بعد الموت فكذا هي  
 هبة في الجديد ولو قال بعده فاذا امت عادت الى فكذا  
 اي هبة في الاصح وفي القديم هي باطلة من باب اولي كما باطل  
 ولو قال اترقتك هذه الدار او جعلتها لك رقباءي ان  
 مت قبلي عادت الي وان مت قبلك استقرت لك قال  
 هب طرد القولين الجديد والقديم فيصح على الجديد ويلحقها  
 الشرط الحديث لا تعرفه او لا ترقبوا من امر شيئا وارقبه فهو  
 لورثته زواه ابودود والنساء والرقباء من الرقوب اذ  
 كل رقب موت صاحبه وقال صلى الله عليه وسلم العمري  
 ميراث لاهلها وما جان بيعه جان هبته وما لا يجوز بيعه  
 مجهول ومغصوب وضال وابق فلا يجوز هبته وزاد  
 الاحبني حظه وخوها فانه لا يجوز بيعها كما روى جويرها  
 ويجوز هبة المذموم ولا يلزم الا بالقبض وتمتنع هبته مو  
 صوف في الذمة ويجوز نقل اليد عن جلد لم يدبغ مثله  
 في دهن نجس وتصح هبة المجهول في صور كما لو وقفت  
 تركته بين ورثته على صلحهم ولم يعلم الورثة مقدار ما  
 لكل منهم من الارث من الارث لانه غير مقدور على تسليمه  
 فيجوز ان يصطلحوا على تساوا وتفوت وان يخرج بعضهم  
 عن نفسه ولا بد من لفظ التواهب ويجوز ان يكون لفلان فيهم  
 محو كوجه صغيره صالح لها وليها ولا يجوز نقصها عما بيدها  
 فلو كانت احد ثياب فلان على اقل من ثمن الموقوف  
 وتصح هبة مغصوب لقادر على تركه وامر العاقدين واصح  
 من البيع وغيره ويشترط في الواهب اقلية التبرع فلا يصح  
 من مكاتب بغير اذن سيده ولا من ولي لصبي وغيره وهبه

المستقر

المستقر للمدين ابرامته ولا يحتاج الى قبول اعتبار بالمعنى  
 لغير باطله في الاصح والثاني المقتضى صحة بيعه ولا عليك  
 الموهوب والمهدي والمتصدق به الا قبض او قباض على  
 نحو ما مر في البيع الا انه لا يكفي بعد الاطلاق وان اذن فيه لو  
 اهب ولا الوضع بين يديه بلا اذن لانه غير مستحق القبض  
 كقبض الوديعة فاعتبر تحققه بخلاف البيع بادن نحو الوا  
 هب فلو مات احدهما بين الهبة والقبض قام وارثه مقام  
 مه فاختير وارث الوهب في الاقباض ويقبض وارث الموهوب  
 له ان اقبض الواهب وفارق الوكالة وخوها بان الهبة  
 تؤول الى الزوم بخلافها وقيل يفسخ العقد لجوره كالشركة  
 والوكالة وقبض من نحو الواهب لا يخرج لاذنه ولو قيل له  
 وهبت دارك من فلان واقبضته فقال نعم كان اقرارا  
 بالهبة والاقباض ولو وهب لابنه الصغير شيئا اشترط القبض  
 وبين للوالد العدل في عطية اولاده بان يسوي بين الذكر  
 والانثى وقيل كقسمة الارث والتفصيل بجنتهم مع التساوي  
 في الحاجة مكره ولا يكره حرمان فاسق وعاق اذا كان ينفق  
 لمعصيه ولا التفصيل لورع او علم اذ دخل الصديق الصد  
 يقه فقط والام والجد والاجداد هونا كالأب والرجوع في  
 هديتهم او صدقتهم له كالهبة واذا اوجب الفرع لاصول  
 يحسن ان يسوي وكره ان يفضل مع التساوي في الحاجة  
 فان فضل فليفضل الام والاب الرجوع في هبة ولده  
 وكذا اسائر الاصول من ام وغيرها كالأجداد والجدات  
 من الجهتين وان علوا كما مر على المشهور الحاقابه قال صلى  
 الله عليه وسلم لا يحل لرجل ان يعطي عطية او يهب هبة  
 فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده وبشرط الرجوع

قالوا لا يستفاد اذا قال مات  
 هبة من غير قبض  
 فلو قال هبت دارك  
 فلو قال هبت دارك  
 فلو قال هبت دارك

ولو خلت بينه وبين  
 دعوة محلة اليه هديا  
 ولم يبعه هديا  
 لا بد منه وجها  
 قال النووي من تركه  
 في الروضة وطع القاضي  
 حسن في الفتاوى  
 بانه لا بد من وجه  
 فلو كان له هبة  
 اتم وكذا الوصي والقسم  
 انه لا يقبل الاثما الهبة



اي الاب او غيره من الاصول بقا الموهوب في سلطنة المتهب  
فيمنع الرجوع بيبعه ووقفه وكتابته وايلاده والجر على  
الفرع بفلس وتعليق ارش الحناية بالعبد الموهوب الحق الغير  
لا برهنه وهبته قبل القبض فيها وتعليق عتقه وتدييره و  
تزويجها وزراعتها بقا السلطنة وكذا الاجارة على المذهب  
لان العين باقية في الها ويمتنع الرجوع بالرهن والهبة بعد  
القبض ولو كانت الهبة لولد المتهب لم يرجع فيها الجدة ولو زال  
ملكه اي الموهوب وعاد بارت او غيره لم يرجع فيه في الاصل  
اذا ملكه الا ان غير مستفاد منه ولو كان عسيرا فتجرثم تحلل  
ثبت الرجوع كما لو انفك رهن او عجز مكاتب ولو زاد رجع  
رجع فيه بن يادنه المتصلة كالسمن وتعلم الضعفة والجل  
المقارن للعطية وان انفصل لا المنفصله كالكسب والولد و  
الحمل الحادث ولو نقص رجع فيه بلا ارش ويحصل الرجوع بر  
جعة فيما وهبت او استرجعته او رددته الى ملكي او  
نقضة الهبة او ابطتها او فسختها لا يبيعه ووقفه وهبته  
واعتاقه ووطبها في الاصح وفاق فسح البيع بها من البايع  
في زمن الخيار بان الملك رهنه ضعيف بخلاف ملك الولد فانها  
اذ ينفذ ساير تصرفاته فيلزم بالوطي مهر المثل ويلغو غيره  
والوطي حرام على الاب وان قصد به الرجوع فلا يزول ملك  
الولد الا بصرح الرجوع ولا رجوع لغيره لاصول في هبة متينة  
بنفي الثواب اي العوض وتاتي المطلقة ومنا وحب مطلقا عن  
الثواب وعندها فلا ثواب ان وهب لدونه في الرتبة وكذا  
الاعلامه في الاظهر ونظيره على المذهب اذ اللفظ لا يقتضيه  
فان وجب ثواب على الرجوع فهو قيمة الموهوب في الاصح فاح  
لم يخش فله الرجوع وبقيته تفرعه في الاصل ولا يجب في المدة

ثواب جرما والهبة كالهبة ولو وهب بشرط ثواب معلوم لو  
هبته بعد ان تشين فالأظهر صحة العقد ويكون بيبعا  
على الصحيح نظر التمهني او بشرط ثواب مجهول كثواب او  
عبد فالمدح بطلانه اي العقد لتعذر تحيقه بيبعا لجهالة  
عوضه وهبته مذكر الثواب بعث هديه او هبة في طرف  
لم تجز العادة برده كقوصه ثم وهي بخشد يد الراي وعمايه  
الذي يكتر فيه من البراري فهو هدية ايضا او هبة والا  
بان جرث العادة برده فلا تكون هديه بل امانه ويحرم  
استعماله الا في اكل الهديه منه ان اقتضته العادة فيكون  
اكلها منه حثيثا وتكون عارية **كتاب اللقطات**  
بضم اللام وفتح القاف واسكانها هي لغة الشئ الملتقط وشيئا  
ما وجد من حق محترم غير محرم لا يعرف الواجد مستحقه  
والاصل فيها قبل الاجماع ما ياتي واركانها لقط وملقوط ولا  
قط وهي تعلم ما ياتي وفي القيط معنى الامانة اذ الملتقط امين  
فيما لقطه والولاية لانه يتولى حفظه والاكتساب من  
حيث ان له التملك بعد التعريف يستحب الالتقاط لو اتفق  
بامانة نفسه بل يكره تركه وقيل يجب ولا يستحب لغير  
واتفق باقاة نفسه ويجوز له في الاصح ويكره لفاسق والمذنب  
حب انه لا يجب الاشهاد على الالتقاط لكن يستحب ويذكر صفات  
الملتقط ليكون في الاشهاد فايده لاكلها لئلا يتوصل كاذب  
اليه والمذهب انه يصح التقاط الفاسق وان كره والصبي و  
الذمي اي الكافر المعصوم في دار الاسلام كاصطيا دهم اذا  
المغلب فيها الاكتساب بالتملك بعد التعريف لا الامانة والولاية  
ثم الاظهر انه يترفع الملتقط من الفاسق ويوضع عند عدل والا  
ظهور انه لا يعتد تعريفه بل يضم اليه عدل رقيب لئلا يخون



ثم اذا تم فله التملك والذمي والمرتب كالمقاسق وينزع الولي  
لقطه الصبي والمجنون ويعرف ويملكها الصبي والمجنون  
ان رأى ذلك حيث يحوز الاقراض له اذا التملك في معناه  
فان لم يره حفظها او سلمها للقاضي ويضمن الولي ان قصده  
التزاعه اي الملتقط حتى تلحق في يد الصبي والمجنون وان تلفه  
والضمان في مال الولي ثم يعرف التالف وان تلف قبل التزاعه  
بغير تعريض فلا ضمان وان لم يشعر بالتقاطه وتلف في الصبي  
او المجنون فلا ضمان وان اتلفه ضمن والمجور عليه بسفه  
لصبي لكن يصح تعريضه ولا يظهر بطلان التقاط العبد لا لتفا  
ولايته وملكه ولو اذن في التجانيه سيد بان قال متى وجد  
لقطه فخذها وايتي بها صاح التقاطه ولو اذن في اكتسابه مطلقا  
دخل الالتقاط ولو نهاه عن الالتقاط لم يصح بالاولي ولا يعتد  
بتعريضه فلو اخذه اي الملتقط سيده منه كان التقاطه ولو  
اقره بيده واستحفظه على عليه ليعرفه وهو امين جان فان  
لم يكن امينا فهو معتد باقراره بيده فكان اخذه منه ورده اليه  
ولو صحه لقطه العبد فاعتقه بعد ما فهم كسب عبده ياخذها  
ويعرفها ويملكها فان كان العبد عرف اعتد به ولو بطلت  
لم يكن للسيد اخذها وكأنه التقطه بعد العتق ولا جني ان  
ياخذ ما التقطه عبده بلا اذن سيده قلت المذهب صحة  
التقاط المالك كتابه صحيحه فيعرف ويملكه لاستقلاله  
بالمملكه والتصرف والمالك كتابه فاسده كفن ومن بعضه حر  
وبعضه رقيق وفي اي القطه له والسيد يعرفها ويملكها  
بحسب الرق والحرية كشخصيات التقاطات انتقلت للمهايا  
فان كانت مهايا اي مناوبه فلصاحب النوبة القطه في الا  
ظهر فان وقعت بنوبة السيد عرفها وتملكها او بنوبة العبد

عرف وتملكه والعبد بوقت الالتقاط وكذا احكم ساير الناس  
اي باقيه من الاسباب لوصيه وعتقه وركان ومن المومن كاجرة  
طبيب وحمام وممن دوا فللاسباب من حصلت بنوبته والمومن على  
من وجد بعينها بنوبته الارش الجارية عليه او منه والله  
اعلم اي فيشتركان فيه جزما لتعلقه بالرقبه المشتركة بينهما  
واذا لم يكن مهايا اشتركا في الكل **فصل الحيف** في المملوك  
المعتق من صغار السباع ككذيب ونمر وفهد بقوة كغيره  
وحمار وبغل او بعدد اي جري كارب وضمي وطيران حمام ان  
وجد عفارة اي مملوكه فللقاضي التقاطه للحفظ وكذا الفير  
اي القاضي من الاحاد التقاطه للحفظ في الاصح ليلا ياخذ خاين  
فيضيع وعمره التقاطه للملك على الكل اذ هو مضمون بامتناع  
عن الكثر السباع مستغن بالرعي الى ان يجد ماله ليطلب فاخذ  
للملك ضامن لا يبر الا بردة ماله او القاضي فان وجد  
بقربة او موضع قريب او بلدة فالاصح حوز التقاطه للملك  
لانه يضيع في العراب بامتداد اليد الخائنة بخلاف المفان لا تتفادى  
طروق الناس لها ولو وجد بمن نهب او فساد جان التقاطه  
للملك جز ما في المفان وغيرها لو جفت بصر ايام مني بغير مقلد  
كهدي اخذ وعرف ايام منافان خيف فوت غير حره لكن باذن الحاكم  
ندبا وما لا يعتد منها اي من صغار السباع كشاء وعجل وفصيل  
يحوز التقاطه للملك في القرية وخوها والمفان صوناله من  
سبع وخاين ويتخير اخذه من مفان فان شاعرف وتملكه  
بعد التعريف او باعده استقلاله ان لم يجد حاكما او باذنه ان وجد  
وحفظ ثمنه وعرفها اي اللقيطة المبيعه والواو معنى ثم تم ملكه  
اي الثمن او كله مملكا له وعزم قيمته ان ظهر ماله ولا يجب بعد  
اكله تعريفه والحصله الاولى او لى ثم الثانية ويجب عليه فعل



الاحوط من الخصال الثلاث وله رابعة ان يملكه ويستبقه حيا  
لنحو نسله فان اخذه من العمل فله **الخصلة الاولى** ان لا  
الثالث في الاصح والخلاف اقوال و فارق المغانة في الاكل بانه  
قد لا يجد فيها من يشترى ويشق النقل اليه بخلاف العيران ولو  
كان غير مأكول كحشيش ففيه الاوليات فقط ولا يجوز تملكه في  
الحال واذا امسك الملتقط وتبرع بالانفاق فذاك وان اراد الرجوع  
فلينفق باذن الحاكم فان لم يجد حاكما اشهد على نحو ما ذكر بالمساقاة  
**ويجوز ان يلتقط عشب الامير** وكذا الامه في زمن امن او نهب  
ومميز في زمن نهب فقط لاحال امن فيقتطع اذ يستدل على سببه  
حال الامن وفيهما **الخصلة الثانية** الاوليات ثم يجوز تملك العبد  
والامه التي لا تخل وان كانت ممن يحل فلا وعليه لا يجب التعريف  
ويتفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان لم يكن له كسب  
فكامل بغير الادبي واذا ابيع ثم ظهر مالكه وقال كنت اعتقته  
قبل قوله وحكم بفساد البيع ولو باعه مالكه وقال كنت اعتقته  
لم يقبل والفرق لا يح و من شرط اللقطه ان يكون شيئا ضائع من  
مالكه نحو سقوط او غفله كما مر في الاشارة اليه فلو اُلقيت رُمح لم  
او غارب لم يعرفه شيئا في حجره او مات مورثه عن ودايع لم يعرف  
ملاكها فمال ضايع امره الى الامام ان توقع ظهور مالكه وراي  
حفظه حتى يظهر او يبيعه وحفظ ثمنه فعل وله ان يقرض  
التمن على بيعت المال وان لم يتوقعه صرفا لمصارف بيت المال  
وان يوجد بموات او مسجد او شارع فان وجدت بارض مملو  
كه فلذي اليد فيها فان لم يدعيها فلذي اليد قبلة وعكسها  
الى المحي فان لم يدعيه فلقطه **ويعلق غير الحيوان** مأكول وثيابا  
ونقود فان كان يسرع فسادا كمرسيه ويرطب لا يئتم فان شا  
باعه استغلا لان لم يجد حاكما او باذنه فان وجد وعرفه بعد بيعه

الملك

ليتملك ثمنه بعد التعريف وان شاتملكه في الحال واكله وغرم قيمته  
وسوا وحده بمغاره ام غمران وقيل ان وحده في غمران وجب البيع  
وامتنع الاكل وعلى جوارح يجب التعريف بعد في العيران فقط وان امسك  
بقاوه بعلاج كرتب يتخفف فان كانت القبطه في بيعه يبيع باذن  
الحاكم ان وجد او في تخفيفه او استوا الامران وتبرع به الواحد او  
غيره جفقه **والايح** بعضه لتخفيف الباقي حفظه والمراد بالعيران  
الشارع والمسجد اذ هما مع الموات بحال اللقطه كما مر ومن اخذ لقطه  
للحفظ ابدى فهي امانه بيده وان دفعها للقاضي لزمه القبول  
وكذا الواخذ بها التملك او لغيره خيانه ثم دفعها له ولم يوجد الا  
كثرت التعريف والحاله **مده** اي الاخذ للحفظ والمعمد وجوبه  
ليلا يكون كتماناً مفوتاً للحق على صاحبه فلو تركه ضمن حتى لو عرف  
بعد ذلك فهل في سنة التعريف ضمن فلو قصد بعد ذلك  
اي بعد الاخذ للحفظ ابدى او كذا بعد الاخذ التملك خيانه لم  
يصير ضامنا لها في الاصح يخرج القصد وان اخذ بقصد خيانه  
فضمن وليس له بعده ان يعرف ويتملك على المذهب ولو خانا  
بجو استعمال ضمنا واذا صار الملتقط ضامنا في الدار ثم اقلع واراد  
التعريف والتملك فله ذلك ومن التقط لا بقصد امانه ولا خيانه  
او شئ قصده لا يضمن وان قصد خيانه بعد ذلك وله التملك  
شرطه وان اخذ ليعرف ويتملك بعد التعريف فامانه مدة  
التعريف وكذا بعد ما لم يختر التملك في الاصح ويعرف بفتح  
الياء الملتقط جنسها اذ ذهب هي ام فضه ام غيرها وصفتها الصحاح  
ام غيرها وقد مرها بوزن او عدد وعفا صفا اي وعافا من  
نحو جلد وغيرها ووكافها اي الخيط المربوط به لقوله صلى الله عليه  
وسلم لسابله عن لقطت الذئب اعرف وكافها وعفا صفا ثم عرفها  
سنة وقيس على معرفه خارجة فيه معرفة ذاخلها ليعرف صدق



واضعها وكله ندبا ولا بد منه ان انتهى الحال للملك ثم يعرفها  
بالشديد في الاسواق وابواب المساجد عند خروج الناس منها  
لابها فيحرم رفع الصوت الا المسجد الحرام فيجوز التعريف فيه به  
وغيره من مجامع الناس في بلد الالتقاط او قريته وجوبا وليكن  
بالبقعة الموجودة بها اكثر وان وجد ما يصح في مقصده ولا  
يكلف ان يعرف في اقرب البلد ان من محل وجودها وان جاز به قاي  
فله تبعهم وعرف سنة للخبر السابق ويقاس على ما فيه غيره و  
ليست على الاستيعاب بل على العادة يعرف اول كل يوم مرتين  
طري في النهار الى ان يتم اسبوع ثم كل يوم مرة لتام اسبوع ايضا  
ثم كل اسبوع مرة او مرتين كما ياصله ثم كل شهر عند كذا حيث  
لا يثبت انه تكرار للماضي ولا تكفي سنة متفرقة كان يعرف شهر  
ويترك شهر وهكذا قلت الاصح يكفي والله اعلم لانه  
عرف سنة ولا يجب للبادة للتعريف ويذكر الملتقط بعض اوصافها  
فهاذا في التعريف ولا يستوعبها لئلا يعتمد بها كاذب ولوعرف  
اللفظة مادون لم يعرف بالمحون كفي لكن لا يسلمها اليه الا بال  
الحاكم فان خالف ضمن ما لم يعرض له سفر فان عرض فكونه  
ولا يشترط فيه العدة اذ اوثق بقوله وحرم التعريف والا  
شهاد على من غلب على ظنه ان متغلبا ياخذها بل  
تكون امانة جيدة ولا يلزمه مؤنة التعريف ان اخذ  
لحظ بل يبرئها القاضي من بيت المال ويامر الملتقط ليرجعه بها  
على المالك او يقصر على المالك او يبيع بعضها للتعريفها  
بحسب المصلحة ولوعرف من غير شي من ذلك فهو متبرع  
وان اخذ لتمامه لمؤنة التعريف وان لم يتملكه وكذا  
لو قصد الامانة اخذ او اطلق ثم قصد التملك وقبل ان لم  
يتملك بان ظهر مالها فعلى المالك المؤنة ولا يصرف على

تعريف

تعريف لقطعة من ماله بل يرجع القاضي لبيع حرها  
مثلا ولوعرف وقد التقط لحياة مؤنة التعريف قليلة جالوا في  
والاصح ان الحقيق وهو ما يغلب على الظن ان صاحبه لا يكثر  
استفاه عليه ولا يطول طيبه غالبا لا يعرف سنة بل يرفقا  
يظن ان فاقده يعرض عنه غالبا بعد ذلك الزمن ويختلف  
باختلاف المال فدائق الفضة يعرف في الحال ودائق الذهب يوما  
او يومين او ثلاثة القليل غير المثلث كحبة الخنطة والزبيبة  
لا يعرف بل يستد به واحد **فصل اذا عرف الملتقط**  
**للملك سنة** او اقل مما يكفي فيه ذلك لم يملكها حتى يختار  
اي الملك بلفظ او ما في معناه كتملكت ونحوه وقيل تكفي الغنم  
وقيل يملك بمضي السنة ولو التقط اختصاصا عرفه واتي بعده  
بما يدل على نقل الاختصاص ان اراده ولو التقط للحفظ وعرف  
سنة ثم بدله التملك اشترط ان يعرفها سنة بعد قصد لا  
فان ملك الملتقط اللقطة فظهر المالك وهي باقية بحالها و  
اتقاعا على رد عينها فذاك واصل كما لو اتفقا للعد وللملك  
وان ارادها المالك واراد الملتقط العدول الى بدلها ولم  
يتعلق بها حق لانهم يمنعه بيعها اجيب المالك في الاصح  
لقوله صلى الله عليه وسلم فان جاطا لبها فادها اليه ولو ردوها  
الملتقط لزم المالك القبول وان تلفت حسا او شرعا بعد التملك  
غرم مثلها في المثل وقيمتها في المتقوم يوم التملك اي وقته  
لانه وقت دخولها في ضمانه وان نقصت بهيب ونحوه فله  
اخذها مع الارش في الاصح اذ الكل مضمون فكذا البعض  
وله الرجوع لبدا لها تسليمه ولو اراد الملتقط ذلك واراد  
المالك الرجوع للبدل اجيب الملتقط ولو وحدها المالك  
بيعة في زمن الخيار فله الفسخ لانه شرط الخيار لم يمتري



وان وجدها زائدة اخذها من يادتها المتصلة دون المنفصلة فان  
 ظهر المالك قبل التملك اخذها بالزادتين واذا دعاها رجلا  
 مثلا ولم يصفها ولا يبينه له بها لم تدفع اليه ماله الملتقط صدقه  
 فان علم لزومه الدفع له فان وصفها وظن الملتقط صدقه  
 جاز له الدفع اليه بل يجنب ولا يجب على المذهب عند ان  
 كان الوصف واحدا فان تعدد لم يتسلم الا يبينه فان دفع  
 له فاقام ارجيئنه بها اي حجة حولت اليه عملا بالحجة فان  
 تلقى عنده فلصاحب البينة اي الحجة تضمن الملتقط والمدة  
 في دفع اليه والقرار عليه اي على الثاني فيرجع الملتقط بما غره  
 عليه ان لم يقر له بالملك فان اقر لم يرجع مواخذه له ولو كان  
 دفعها الثاني بالزام الحاكم لم يضمن وان لم يظن صدقه لم يح  
 الدفع له قلت لا تحل لقطه الحرم المكي للملك على العي  
 الصحيح وحل المخط ابد اجزا ويجب تعريضها التي للحفظ  
 قطعا والله اعلم لقول صلى الله عليه وسلم ان هذا البلد حرم  
 الله لا يلمس لقطته الا من عرفها اي على الدوام والافلامعني  
 للتحصيل ويلزم الملتقط ان يقيم التعريف او يدفعها الى اكم  
 ولقطه المدينه لا تحقق بملكه **كتاب اللقيط**  
 الملقوط هو كل طفل ضايع لا كافل له سمي بذلك لانه يلقط  
 كما ينبوذ الانه بيد اي التي بخو الطريق ويقال له دعى ايضا  
 والاصل فيه قوله تعالى وافعلوا الخير ونحوه وان كانت لقط  
 ولقيط ولا قط ويعلم ما ياتي التقاط المنبوء فرض كفاية  
 كصيانة للنفس المحترمة عن الهلاك وفارق اللقيطة  
 بان المطلب فيها معنا الاكتساب ويجب الاشهاد عليه اي  
 على التقاطه في الاصح خوفا استرقاق الملتقط له ولان التعر  
 منه حفظ الحرية والخسب فالحق بالنكاح ومن ثم فارق عدم

وجوبه

وجوبه في اللقطه ويجب الاشهاد ايضا على ما عليه وعلى ما  
 معه ان التلق بغيره فلو ترك الاشهاد انتزع منه جوابا  
 ولو سلم له الحاكم نذب الاشهاد فقط ويجوز التقاط المميز  
 وامان له كافل كالم او وصي او قاضي او ملتقط فيجب  
 رده لكافله وانما ثبت ولاية الالتقاط لكافل حر مسلم  
 عدل رشيد ولو التلق عبد بغير اذن سيده انتزع اللقيط  
 منه اذ الحضانه يترع وليس من اهله فان علمه فاقره عنده  
 او التلق باذن سيده فالسيد الملتقط والعبد نائيه  
 في الاخذ والترجيح ويترع من المكاتب فلو كان باذن سيده  
 كان قال له سيد التلق لي فالسيد هو الملتقط والمبعوض  
 كقن ان لم يكن مهاياه او كانت والتلق في نوبته ولو التلق  
 صبي او مجنون او فاسق او مجور عليه بمقتضى او كافر  
 صلبا انتزع منه لا تتقا اهلية الاولين وعدم امانه التالين  
 والكافر لا يلي المسلم وله التقاط الكافر والمسلم التقاط من  
 حكم بكفره ومن ظاهره الامانة ولم ولم يجتبر لا يترع منه  
 بل يوكل به الحاكم مراقب بحيث لا يشعر ليل يتنادى ويمش  
 من السفر فاذا اوشق به صار معلوم العدا له ولا يشترط  
 فيه ذكرورة ولا غنى اذ الحضانه اليق بالانات وطلب الفقر  
 قوته لا يشغله ولو ان **كتاب اللقيط** اخذه فان قال كل ان  
 اخذه وهما اهل جعله الحاكم عند من يراه منى او من غيرها  
 اذ لا حق لاحد من قبل اخذه وان سبق واحد فالتقطه  
 منع الاخر من مزاحمة لسبقه ولا يشترط وقوفه على راسه  
 بلا اخذ وان التقطاه معا وهما اهل فالاصح انه يقدم غنى  
 على فقر اذ قد بواسيه بماله وعدل باطنا على مشور احتياطا  
 للقط فان استويا في الصفات اقرع بينهما ان تسا حاولو ترك



2

في بيت المال سنة قبل بلوغه يسار وقضي من روات حصرا



فلقيطها مسلم ان كان بوا مغروف الاسلام وان وجد بد ار كذا  
فكما قرأت لم يسكنها مسلم وان سكتها مسلم كاسير ينشر لا يحوس  
مظهوره وهاجر مسلم في الاصح تغليباً للاسلام ولا اثر لغير مسلم  
ولو تغناه لمسلم قبل نفي نسبه لان في اسلامه ومن حكمه باسلامه بالدار  
فان قام دعي اي كاف تنية بنسبه طقه وتبعه في الكفر بينه وان  
اقتصر الكافر على الدعوى فالمدعى انه لا يتبعه في الكفر اذ قد  
حكم باسلامه فلا يغير بمجرد الدعوى ولو بلغ من حكمه باسلامه  
بالدار فافصح كفى فكما ان ادعى الكفر لم يثبت المسلمون بالدار لم  
يقرب على كفره ولا يتوقف في حال صباه في احكام شرطها اسلامه  
بل عضيها وحكم باسلام الصبي بجهتين اخرتين لا يفرضان في  
لقط احد في الولاده فاذا كان احد ابويه مسلماً او اصوله  
ولو من قبل الامر وقت العلوق فهو مسلم تغليباً للاسلام فان  
بلغ ووصف كفرة اي اعراب به عن نفسه كما باصلاه فرتد ولو  
علق بين كافرين ثم اسلام احد هما حكم باسلامه تبعاله فان  
بلغ ووصف كفرة فرتد وفي قول كافي اصلي ومجنون ولو  
بعد بلوغه عاقل كصغير في تبعته لمسلم من اصوله من  
الجهتين ومن في اصوله مسلم ميت فهو مسلم وان كان الاخر  
منه حياً كما في الثاني اذا سب مسلم ولو غير مكلف ومع كافي  
طفلاً تبع السبي في الاسلام ان لم يكن معه احد ابويه اذ صار  
تحت ولايته فان كان معه في السبي احد هما فلا اد تبعته  
احدهما اقوا ويحصل كونها في جيش واحد وغنيمة واحد  
وان اختلف المالك وسبق سبي احد هما بسبي الاخر ولو  
سباه دعي لم يحكم باسلامه في الاصح اذ الدار لم تؤثر في  
سبائته فلا يؤثر فيه لكن هو على دين سبائته ولو بلغ  
الحكوم باسلامه بالسبي واعرب عرفاً كافر ولا يصح اسلامه  
صبي

صبي مما استقلا لا على الصحيح لانه غير مكلف لكن هو قاصر  
ان اظهر كفاً ظهر وجبت التلقين بانوابة واهله الكفار فبقوا  
حل منهم لئلا يقتلوه فان بلغ ووصف كفرة بعد د وطول  
بالاسلام فان اقر رد لهم وغير المميز لا يصح اسلامه حرماً  
**فصل** في القبط برق فهو حر للاصل الا ان يقيم احد  
بجنته برقه بالشرط الاتي وان اقر وهو بالغ عاقل به اي بالرق  
لشخص فصدقه او مسكت قبل ان لم يسبق اقراره بحرية  
فان سبق اقراره به لم يقبل اقراره بالرق وان كذب به لم يقبل اقراره  
اقصا وان عاد وصدقه ولو قد في القبط قبل وصفه نفسه  
بالحرية لم يعد قاذفه ولو وجد بد ار حرب لاسلام بها ولا دعي  
برقيق اذ دار الحرب تقتضي برق صغير وانما والمدعى به ان  
لا يشترط في قبول اقراره بالرق ان لا يسبق منه تصرف يقتضي  
نقود حرية كبيع ونكاح يقبل اقراره بعد ما ذكر من التصرف  
في اصل الرق واحكامه المستقبله لا الاحكام الماضية المضرة  
بغيره اي لا يقبل اقراره بالنسبة اليها في الاظهر فلو اقر من دين  
فاقر برق وفي يد مال قضى منه ولا يجعل للمقر له بالرق  
الامافضل عن الدين فان بقي من الدين شئ اتبع به بعد العتق  
لاحكام الماضية المضرة به يقبل اقراره بالنسبة لها حرماً  
لو اقر بانه برقيق لزيد فكذب به فاقول لهم ولم يقبل ولو ادعى  
رجل رقه فانكره فله تخليفه فان اقر بعد انكار كونه له بان  
قال لست برقيق لك قبل وان كان بعد قوله لست برقيق  
فلا ولو كان اللقيط امرأة من وجه من لا يحل له نكاح الامة  
واقرب بالرق لم يفسخ نكاحها وتسلم لزوجها لئلا ونهار  
وسافر بها من وجهها بغير اذن سيدها وولدها قبل اقرارها  
حرو بعد برقيق وتعتد بثلاث اقرار للمطلاق وشتمين  
وخمس ايام للموت ولو ادعى رقه من ليجس في يد لا



بلا يمنة لم يقبل لاصل الحرية وكذا الوادعاء الملتقط بلا يمنة  
لم يقبل في الاظهر لما مر وقارر في غير ذلك الملتقط بان اللقيط  
مكرم بحريته ظاهر خلاف غيره ولو راى مفعول غير اذ غير  
في يد من يستره ولم يعرف استادها الى التقاط حكمه بالرق  
قد عواه لظاهر الحال ويجب ان يفرق ولا اثر لامكار القيد فاذا  
بلغ وقال انا حر لم يقبل قوله في الاصح لا يبينه اذ رفق المحكوم  
به لا يرفع له لكن له تخليف سيده ومن اقام يمنة  
بترقه عمل بها ويشترط ان يتعرض اليمنه لسبب المصلحة من  
ارث او غيره لئلا يعتمد تاهيد الالتقاط واحتيا الامر الرق  
لو استحق اللقيط حر مسلم حقه بشرط السابق في الاقرار بالسبب  
سواء الملتقط غيره وصار اولى بترقيقه من غيره اذ يستحق  
لواذوت غيره واستحقاق الكافر لكافر كما استحق مسلم مسلم  
وان استحقه عبد حقه لا مكان حصوله منه بكاح او وطى  
شبهه لكن لا يملك له لاستغاله بخدمة سيده ولا ينفق  
عليه اذ لا مال له وفي قول يشترط تصديق سيده وان  
استلحقته امرأة حرة او رقيقه خليه او مروجيه لم يملكها  
في الاصح لا مكان اقامتها اليمنه على ولادتها بالمشاهدة بخلاف  
الزوجه لو ادخلت في بيتها ان لم يقدم مسلم وحر على ذمى وعبد  
اذ من مسلم او افرده فلا بد من مزج وهو اليمنه فان لم تكن  
يمنه لو اخذ منه ثمرا او تعارضت بينتان قدرا سبق استحقاق  
من احدهما مع بد له من غير لفظ لثبوت الخشب منه معتقده  
معتصدا اباليمنه فان لم يوجد ذلك عرض اللقيط على القايف  
الا في فالحق من الحق به يمنة الاخر بعد ذلك قدمت كما  
يقدم القايف اذ اوجد بعد الانتساب لاحد مما فالحق بالا  
خر فان لم يكن قايف او وجد لكن تخير او نفاه عنهما او  
الحقه بهما ترك حتى يبلغ فاذا بلغ امر اللقيط بالانتساب

بعد بلوغه الى من يميل طبعه اليه منها بحكم الجبله لا الا  
القبول فان امتنع من الانتساب عن احسن وعليه الموده  
مدة الانتظار فاذا انقضى لو ارجع الاخر عليه ولا اثر ان مانع  
بأذن الحاكم للحوق به ولو لم يثبت لاحد لفقد الميل بين  
من يميل فاذا ولو انتسب اليه من اجماع فله منه ولو اقام  
بين بنبيه متعارضين ومنه ان يورخا بنات من حين مختلفين  
سقطنا في الاظهر ويرجع لقول القايف **في الجمل**  
بمثليات الجيم لغة اسم لما يجعل لسان على فعل شي وشرعا  
الترام عرض معلوم على عمل كما يمينه الا قوله في كقول الله  
من جاني فله كذا اورد داني بالضمالة والكم كذا اورد  
والاصل فيه قبل الاجماع خبر الذي رفاة التام بالغا  
جاء على قطيع من الغنم والقطيع ثلاثون رافا و امر كانها  
عمل وجعل وصيفة وعاقدة وكلها تاتي ويشترط فيها التحقق  
من العمل يد على العمل اي على الاذن فيه كما ياصل به بشرط الا  
ولا بد من اللفظ او ما في معناه كما مر في الضمان بعوض  
ملتزم نحو ما مر من الصبي فلو عمل العامل بلا اذن او اذن  
الشخص فعمل غيره فلا شيء له كذا في المادى  
له استحق سيده الجعل وان لم يستحق بشي اذ من سيده كيد  
ولو قال من رد ابني فرده من لم يملكه وان كان من غيره  
قصد العوض ولو قال ان ردته فريده فله كذا افرده فريده غير  
عالم بالاذن فكذا في الرد ولو لم يشترط عوضا  
فلا شيء للراد ومعلوم ان من عمل بأذن سيده يستحق الجعل  
الملة ثم ويشترط في الجعل الاختيار واطلاق تصرف ملتزم  
الجعل واهلية العمل في العامل المعين ولو عبد او صبا او  
مجنون ومجنون سفيه ولو بلا اذن بخلاف صغير لا يقدم على العمل



وعدم التاقيت وكون العمل بكلفه وغير واجب العامل  
فلو قال من رد مالي فله كذا فله من هو يريد استحقاق ان  
كان فيه كلفه كابق اوصى دلي على مالي فله كذا فله من  
هو في يد ولو حبس ظلما فبذل مالا لمن يتكلم في خلاصه  
بحاقه او غيره في عمالة مباحة واخذ العوض حلال ولو  
قال اجني من رد عبد زيد فله كذا استحق الراد العالم  
بذلك على اجني التزامه وان قال زيد من رد عبد ي فله  
كذا او كان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد لانها التزامها فان  
صدق استحق على زيد ان كان المخبر مقبول الرواية و  
الا فلا ولشهاد الاجني على المالك في حال تكذب بينه لم يقبل  
للتهمة ولا يشترط قبول العامل وان عينه الجاعل بل يكفي الا  
بأن يعمل ونصح الجعالة على عمل مجهول كردد ابق هذا  
ان لم يكن ضبطه كما مثلنا فان سهل وجب بيبانه وكذا  
معلوم كخياطة وبناء وصفاهما من الاجارة وتغيير وصف  
الثوب ايضا في الاصح بالاركي ويشترط كون العمل معلوما  
مع مامر في المتي اذا لا حاجة لجهالة خلاف العمل لكن  
لو قال حج عتي واعطيتك عان مع جهالة الثمار لم يعمل العمل  
في الدلالة على فتح قلعه جعله مجهولا جاز ايضا وكذا  
لو وصف العمل كما ياتي فلو قال من رد ه اي ابقى فله ثوب  
او ارضيه قسد العقد والمراد اجرة مثله كالأجارة الفاسدة  
ولو قال الجعل خمر او خنزير او مقصوبا باستحق اجرة المثل  
او دما فلا يشي للمجهول له او نصف الا ببق صرح وان لم  
يعرف موضوعه ولا كان راد ولو قال فله سلبه  
او ثيابه وهي معلومة او وصفه بما يفيد العلم استحق  
المشروط والافاجرة المثل ومنه ما ذكر في نحو الا ببق في

اليه

البيع والآجارة تخفيفا في العقد الحايز واحتياطا للارهم  
ولو قال رد ه من ملك كذا فله كذا فله من اقب منه فله  
قسطه من الجعل او من بعد فلا يزاد له اذ لم يلتزم او  
مثله من جهة اخرى فله الجعل ولو اشترك اثنا في رد ه  
اشتركا في الجعل بالنسبة ولو استعان المجهول له  
بغيره والتزم له شيء وجب عليه ولو التزم جعله لمعين  
كقوله ان رددت ابقى فله ألف فشاركه غيره في العمل  
ان قصد اعانته فله اي المعين كل الجعل وان قصد العمل  
للمالك اي الملتزم او لنفسه او لغيره او لنفسه والعامل  
او للعامل والمملتزم او للجميع او لم يقصد شيئا فلاول اي  
المعين قسطه ان شاركه في العمل وهو في الصميم الاول  
الاول والاخيرة النصف وثلاثة ارباعه في الرابعه و  
الخامسة وثلاثة في السادسة وان شاركه اكثر من  
واحد قسط على الرويس ولا شيء للمشارك بحال اي في حال  
مما قصد لا انتفا الالتزام له في لكل منهما اي الجاعل و  
العامل الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل الشروع فيه من  
المالك او الملتزم او العامل لمعين القائل للعقد او فسخ  
العامل بعد الشروع فيه فلا شيء له فيه اذ لم يعلم في الا  
ولي ولم يحصل غرض الجاعل في الثانية لمن لم يفسخ الجاعل  
من بعد الشروع لزيادة المالك في العمل ولتقيص الجعل  
وجبت له اجرة المثل واذا فسخ المالك يعني الملتزم ولو  
باعتقاف الرقيق بعد الشروع فعليه اجرة المثل ما عمل  
في الاصح لئلا يحبط عمله بفسخ غيره واستشكك لزوم اجرة  
المثل كالمومات الملتزم في اثنا المدة حيث يفسخ ويحب  
القسط من المسمو وفرق بان العامل ثم تقم العمل بعد الا





قبل ان يفرغ من عمله المتفرغ عليه خلافة من قبله **والمال في الدين**  
**بما وينقص في العمل** او العمل قبل الفراغ من العمل **وقوله**  
**بعد الشروع فيه** وجوب اجرة المثل اذا التفتت عما قبل  
 فسخ الاول ولو وجد التغير بين العمل قبل العمل والعمل  
 جازلا بينك فله اجرة مثله او اذن عمل في هذه الحالة  
 بذلك فله المسمى الثاني ولو علم المسمى الثاني فقط بعد  
 بعد الشروع في العمل فله منه سطر ما علم بعد علمه ولو  
 تلف مردو ركان مات الباقي في بعض الطريق او ضرب فلا  
**شي للعامل** اذا لم يرد وكذا ان كان سائر محال الاعمال لكن  
 ان وقع العمل مسلما او طرأ اثر التلق على المحل استحق الا  
 جرة **واذا لم يرد فليس حبه لقبض الجعل** اذا لم يرد فله  
 هو بالتسليم ولا حبه للمونة ايضا **ويصدق في مال الكس**  
**اذا انكر شرط الجعل او سعيه** اي الطالب له في رده اي  
 الا بق لم يفتته الاصل فان اختلفا في الجاعل والعامل  
 الاستحقاق في قدر الجعل او قد المردود **عالم** والعامل  
 اجرة المثل والله اعلم واحصى وهو حبي ونعم  
 الوكيل ثم الحز الاول من معادي المحتاج الى شرح المنهاج  
 خط مائة الف فقير الى عفور **ب** القدير الطالب من  
 التوفيق الى ما يحبه ويرضاه مولاه وبساله علما نفعنا  
 وعملنا متقبلا بحاجه محمد واله سعيد بن يحيى بن سعيد  
 بن عبد الله بافرحان افرح الله قبله برضا لا يوم لقاءه وذلك  
 يوم الخميس وخمس وعشرين في شوال سنة الف ومئتين وتسع و  
 من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام والحمد  
 والحمد لله على التمام والكمال رب العالمين  
 وصلى الله سيدنا محمد وآله وصحبه وتسلم  
 يا قاري الخط قل بالله مجتهد  
 اغفر لائبه يا خير معبودي

مسئلة كثيرة الوقوف على هذا على ان يثبت فلم يثبت في بعض  
 جيد صالحا على حكم العادة **فانما يجب** اجابة الفقيه ابن  
 الزينون ابو جعفر علي بن ابي اجره النيرة التي حرثت الارض وجميع الخس  
 او عن النيرة الذي في وقتنا غلبت العلامة بقى الدين في بعض  
 لا يطير وقال العلامة الامري في هذا احسن وينبغي ان يكون هذا  
 من قبيل الاشياء التي لا يوقف على عينها الا بكسر ما كما لم يطبخ المدود  
 ونحوه فاذا ابدى الحب فلم يثبت فقد ضاع فيرجع جميع منه كما  
 يرجع ثمن البطيخ جميعه اذا انكسرت واما المسئلة فتكون كنفقة  
 العبد في البيع الفاسد والقياس انه يرجع بها وايدى كلام القاطن  
 في بعض في نظير المسئلة فيها نص الشافعي انتهى وخالف العلامة  
 جمال الدين محمد بن احمد الاشعر رحمه الله والمسئلة من كونه في البضاح  
 الناصري والله اعلم **الحمد لله** سيد السيد العلامة القدوة  
 الفهامة فريد عصره ووحيد دهره السيد الخميني محمد بن  
 عبد الرحمن بن سليمان الاهدل الزبدي متع الله حياته  
 واطال بقاه امين عن الاقول الذي في بعض الحواشي من اجلاس  
 املت في الصلاة عليه على يسهارة المصل فاجاب متع الله حياته  
 الحمد لله رب العالمين سئل عن خصوص هذه المسئلة في العلامة  
 المحقق محمد بن سام المكي فاجاب بقوله اما كونها من املت عن  
 المصلا او عن شمال فلم اجد نصا فيما لا يدي من الكتب المتقدمة وله والاجماع  
 النفل كونه عن يمين الامام حجة في مثله ذلك **واما قول** الشهاب الدين  
 كون الاجماع الفعلي كما انما يكون عند صلاح الارضه فالجواب عنه  
 ان هذا الاجماع الفعلي في خصوص هذه المسئلة قد كان في ايام صلاح الارضه  
 فلا مشروط استمرار هذا صلاح الارضه الى وقتنا هذا او قال السهمودي  
 في قوة الوفا مانصه ولذا اجد في نفسي حرازة من الصلوة على بعض الاموات  
 باروضه النيرة من جعل رجلي املت الى تلك الجهة المنيقة وقد بسطت



القول في ذلك في الاصل ونشر اليه في الخاتمة قال في الجواب من ذلك  
 ما استدل به في الباب الثاني من الصلوة على بعض الامور بمقدم  
 الروضة المنع من جعل جليبه الوجه الشريف والمتبعين صرفها  
 الى جهة الشمال فان لم يكن بد من الصلوة في هذه الجهة انتهى فكلام  
 السيد المذكور يدل بليغ صريح على ان رتبة الميمنة في حال الصلوة  
 علمية في مقدم الروضة الشريف يكون في عمن الامام حينئذ يدل  
 على ان السنة ما هو عليه الناس اليوم بل هو مستندهم في ذلك انتهى  
 من جواب المفتي المحقق عبد الله بن سام المكي على صاحب السؤل عن صحة  
 هذه الجواب الشيخ المحقق ظاهر بن احمد الكندي فاجاب موافقة  
 وانما الاستدلال بما عليه الناس ورد ما قاله العراقي فيقول له  
 وانما قول العراقي ويكون رتبة الميمنة عن يسار الامام لا  
 يكون معظمة عن يمينه لان جهة اليمين اشرف لا يصلح ان يكون  
 قضية قوله لان جهة اليمين اشرف معارضا لما قاله المسمي هو دي  
 مع احتمال ان تكون هذه العلة مؤثمة لما قاله السيد انتهى  
 وما تقر به علم ان ما عليه عمل الناس هو الصواب ولا يتاوان بدعه  
 بل البدعة في خلافه لا يتاوان بدعه مضي عليه وعمل الناس في الاعمال  
 والامصار واستمر واعلم لاننا نقول هذا فيما اذا علمنا السنة  
 بنص من كتب الحديث او الفقه في امر ورأينا الناس على خلافه فعند  
 ذلك نعرف البدعة ولا بد ان يوجد في زمن من الزمان هذا انكارها وبيان  
 بدعتها كمن وكنت الحنفية والمالكية مصرحة بان ما عليه الناس  
 هو السنة والحنابلة لا تقول جزما بان السنة على هذا  
 امامنا الشافعي رضي الله عنه هو ما عليه الناس لانه لا نص في كتابنا يدل  
 على المطلوب بالضرورة ولا يترقى خلاف عملهم المتناهي خلفا عن سلف  
 في كل زمان ومكان من غير تغيير ولا انكار قد علمنا صدق  
 في عدم الاعصار عن من الامصار مع ان الصلوة على الجنازة  
 لا تختلف عنها الجمهور من العلماء والصلوات ولو علموا ان وضع الجنازة  
 على هذه الكيفية بدعة لغيروا ولا بدوه ولتلقوا قولهم وامرهم  
 بالامثال على كل حال واما قول السائل وان يكون وقوف الامام  
 في الصلوة على الذكر والاشتي فجوابه قد صرحنا بعين الشافعية في



الله تعالى في باب الصلوة المنيعة من غير راس الرجل في الصلاة لا يقيدها  
 بعلمه انما يابون في تقطع الجنب من الشمال واما قول السائل هل يكون قول  
 البرماوي والعراقي معتمدا في المذهب فاجابوا اما قول العراقي  
 فقد تقدم في جوابه الطرف الاول من السؤال وما قاله وعمره اعتماده  
 واعتماد ما عليه الناس واما البرماوي في حاشيته وكذا في الكندي فقد  
 صرحنا بحاشيته على ان السائل الكندي الصفا على المذهب وحاشيته  
 السني غير البرماوي على القاسمي فلم يجد في كلامه من الحاشيتين ما اقتضاه  
 السائل والاستدلال به الخالق ان السائل اجمل بقوله واستدل بالحق يقول  
 البرماوي في حاشيته الكندي في حاشيته فانه يرى هذا ما قاله في غير ما قلنا  
 الحاشيتين ام هو مفقود من النسخ الموجودة لدينا او الحاشيتان غير حاشيتين  
 او على تقدير وقوعهما اي الكندي والبرماوي فقد تقدمه النقل عن اسمهم  
 من كتابنا والقاعدة المشهورة ان المتنون والشروح مقدم على الجواب  
 والله سبحانه تعالى اعلم بمخبر الجواب

قول

وفي قوله يعلم  
 وقول السائل وان يكون من الميمنة في الجوار  
 الطرف الاول وان يكون راس الميمنة في الجوار  
 الامام وفي جواب الطرف الثاني ان يكون  
 وقول الامام او لمنفرد عن راس الجوار  
 وفي قوله يعلم